

أَفْجَرُ الْمَسَائِلِ

إِلَى

مَوْطَأِ مَالِكٍ

الْجُزْءُ السَّادِسُ عَشَرَ

كَتَبَتْ

إِلْمَامُ الْمُحَدِّثِ

مُحَمَّدُ زَكْرِيَّا الْكَافِي هَلَوِي لِمَدَنِي

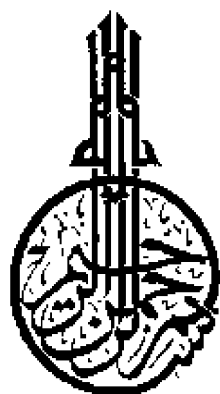
تَمُتُ فِي سَنَةِ ١٤٠٢ هـ

عَشْرَتَا يَوْمَيْنِ وَعَشْرَتَا لَيْلَةً

الْإِسْتِثْنَاءُ الْكَتُورُ تَقِي الدِّينِ الدَّوِيُّ

دَارُ الْفَيْ

بَعْدَ



المجلد الثاني
مؤلف: محمد

الطبعة الأولى
مُحَقَّقة وَمُنَقَّحة
١٤٩٤ هـ - ٢٠٢٣ م
حقوق الطبع محفوظة للمحقق

SHEIKH ABULHASAN NADWI CENTER

For Research & Islamic Studies.

MOZAFFAR PUR, AZAMGARH U.P. (INDIA).

Tel: 0091 54622 70104

0091 54622 70317

Fax: 0091 54622 70786

مركز الشيخ أبي الحسن الندوي

للبحوث والدراسات الإسلامية

مظفرপুর - أعظم جراد بوتي (الهند).

بسم الله الرحمن الرحيم

٤٧ - كتاب القدر

(١) باب النهي عن القول بالقدر

(١) النهي عن القول في القدر

وفي النسخ المصرية «عن القول بالقدر»، والأول أرجح، وهو فتح الباب والمدار المسنة، وقد سكت الدال، قال الراجب: هو التعذيب، والفضاء هو التفتيل والتخبط، فالفضاء أخص من القدر، لأنه الفصل بين التفسير، والقدر هو التفسير، والفضاء هو فصل، ونقطع، وقد ذكر بعض العلماء أن القدر بمنزلة المعد المكمل، والفضاء بمنزلة الكيل، وهذا كما قال أبو عبيدة نعم رضى الله عنه - لما أراد الرجوع عن الشام لطاعون - أفر من الفضاء؟ قال عمر - رضي الله عنه - أفر من قضاء الله إني قهره، تنبهاً على أن القدر ما لم يكن قضاء، عمر يبرأ بدفعه الله، فإذا قصر فلا مدفع له، اهـ.

وفي النسخ^(١) قال الكرمانلي: المراد بالقدر حكم الله، وقالوا، أي العلماء الذميمة، هو الحكم الكلي الإجمالي في الآزل، والقدر جزئيات تلك الحكم وتفاصيله، اهـ.

قال القرطبي^(٢): قد رُفِعَ أصل المسنة: قدر الله الأشياء، أي علم مقاديرها وأحوالها وأزمانها قبل إيجادها، ثم أوجد منها ما سبق في علمه، فلا يحدث في العالم العلوي والتسفي شي، إلا وهو صادر عن علمه تعالى وقدره وإرادته دون خلقه، وإن حقه ليس لهم فيها إلا مخرج اكتساب ومحاولة وبسبه وإضافته، وإن ذلك كله إنما حصل لهم بتيسير الله وقدرته، وإلهامه، لا إله إلا هو، ولا جاني غيره، كما نص عليه القرآن والسنة.

(١) فتح الباري (١/١٧٧).

(٢) شرح القرطبي (١/٢٤٣).

قال الحافظ^(١): قال أبو المعظم بن السعدائي: سبيل معرفة هذا الباب الترفيع من الكتاب والسنة دون محض القياس والعقل، فمن عدل عن الترفيع ضلّ وقته في بحار العميقة، ولم يلمح شفاء العين ولا ما يطمئن به النفس، لأن اقتدار بيوت من أسرار الله تعالى اختص العليم العليم به، وضرب دونه الأستار، وحجبه عن عمول الخلق؛ لما علمه من الحكمة، فلم يعلمه نبي مرسل ولا منك مقرب، ونيل: إن سر القدر يتكشف لهم إذا دخلوا الجنة، ولا يتكشف لهم قبل دخولها، وقد أخرج الخطيب^(٢) في سنن حسن من حديث ابن مسعود رفعه: إذا ذكر القدر قامسكوا^(٣).

وأخرج مسلم من طريق طاووس: أدركت ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون: كل شيء بقدر، وسمعت عبد الله بن عمر يقول: قال رسول الله ﷺ: كل شيء بشيء حتى العجز والكيس، ومعت أن كل شيء لا يقع في الوجود إلا وقد سبق به علم الله وشيئته، وإنما جعلها في الحديث غاية للإشارة إلى أن الله لما وإن كانت معدومة لنا ومراعاة منا، فلا تضع مع ذلك منا إلا شبهة لها، وهذا الذي ذكره طاووس موقوف ومرفوعاً مطابقاً لقوله تعالى: ﴿لَوْ شَاءَ خَلْقُوا يُفْقِرُونَ﴾^(٤)، فإن هذا الآية نص في أن الله خالق كل شيء ومفدوه، وهو أنصر من قوله تعالى: ﴿يُخَلِّقُ صُفْحًا مَثْوًى﴾^(٥)، واشهر على السنة السنن والخلف أن هذه الآية نزلت في القدرية، وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة: جاء مشركوا فريش يخدمون النبي ﷺ في القدر، فنزلت، اهـ.

وفي المحلى عن تشرح الموافقة: قضاء الله عند الأشاعرة هو الإرادة الآلية المتعلقة بالأشياء غير ما هي عليه فيما لا يزال، وقدره بيجادها عن قدر مخصوص، ونقل القسطلاني عن بعضهم أن القدر بمنزلة المعد للكيل،

(١) اتح. (١٦) (١٧٧).

(٢) سورة النجم: الآية ٤١.

والقضاء الكلي، فالقدر ما لم يكن قضاء، فمرجو أن يذنبه الله، فإذا قضى فلا يدفع. وقال مدعي السنة: القدر سر من أسرار الله تعالى، لم يطلع عليها ملكاً ولا نبياً، ولا يجوز الحومس فيه والبحث عنه بطريق العقل، وسأ، رجل عبقاً - رضي الله عنه - بأن: طريق معظم، لا تسلكه، فأعاد السؤال، فقال: بحر عبق لا تلجوه، فأعاد السؤال، فقال: سر الله قد خفي عليك فلا تفشه، أهد.

وقال العلامة^(١) في موضع آخر: إن الله تعالى علم مقادير الأشياء وأزعمائها قبل إيجادها، ثم أوجد ما سبق في علمه أنه يوجد، فكل محدث صادر عن علمه وقدرته وإرادته، وهذا هو المقصود من الدين بالبراهين القطعية، وعليه كان السلف من الصحابة وخيار التابعين، إلى أن حدثت بدعة الفتن في أواخر زمن انقضاءه - رضي الله عنهم أجمعين -.

وقد روى مسلم^(٢) القصة في ذلك عن يحيى بن يعمر قال: كان أول من قال في النار باللهرة بعد الجهمي، قال فطنت أنا وحيد الحميري، فذكر اجتماعهما بعد الله بن عمر - رضي الله عنه - وأنه سأله عن ذلك، فأخبره أنه رأي من يقول ذلك، وأن الله لا يقبل ممن لم يؤمن بالقدر عملاً.

وقد سلك المصنفون في المقالات عن طوائف من العقيدة إنكار كون الحاري عالمياً بشيء من أعمال النبيات قبل وقوعها منهم، وإنما يعقبها بعد كونها، فإن القرطبي وغيره قد افترض هذا المذهب، ولا أعرف أحداً يسب إليه من المتأخرين، قال: والعقيدة اليوم مطبقون على أن الله تبارك تعالى عالم بأفعال العباد قبل وقوعها، وإنما خالفوا السلف في زعمهم بأن أفعال العباد مقدورة لهم، وواقعة عنهم على جهة الاستقلال، وهو مع كونه مذهباً مائلاً

(١) فتح الباري (١/١٩٩).

(٢) صحيح مسلم (٢٩٥٩)، ص ١١١١، وموسى غنيها السلام (١٣/٩٨)، ٩٤.

١/١٥٩٩ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ**
الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «سَخَّجَ آدَمُ
وَمُوسَى.....»

أُخِفَ مِنَ الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ، وَأَنَّ الْمَتَأَخِّرِينَ مَعَهُ، فَأَنْكَرُوا أَفْعَالَ الْإِرَادَةِ دُعَالَ
 الْعَادِ فَهَرَأَ مِنْ تَعْلُقِ الْقَدِيمِ بِالسَّحَدِثِ، اهـ.

١/١٥٩٩ - (مالك عن أبي الزناد) يكرر الزناد المدة عدة عند الله من
 ذكوان، (عن الأعرج) عند الرخمين بن هرمز، (عن أبي هريرة)، قال الحافظ^(١)
 هذا الحديث ثابت بالانفاقي، روجه عن أبي هريرة جماعة من التابعين، وروى
 عن النبي ﷺ من وجوه أخرى من رواية الأئمة الثقات، ثم ذكر عشرة طرق من
 أبي هريرة ثم قال: ومن رواه عن النبي ﷺ عمر - رضي الله عنه - عبد أبي
 داود وأبي عوانة، وجندب بن عبد الله عند النسائي، وأبو سعيد عند البراز،
 وأخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق والحاوث من وجه آخر عنه، وقد أشد إلى
 هذه الثلاثة الترمذي، اهـ.

(أد رسول الله ﷺ قال: فعلاج) بفتح الملة الموقية والحاء المهملة أخره
 جيم مشددة، أصله تعالجج، فأدغمت أولهما في الأخرى (آدم وموسى) - عن
 نينا وعينهما الصلاة والسلام - بحرف العطف بين آدم وموسى، فلما في بعض
 النسخ من حذفها تحريف من النسخ، أي ذكر كل واحد منهما حجة، قال
 النقاشي وابن عبد البر: التقت أرواحهما في السماء أول ما مات موسى عليه
 السلام، فتعاجبا، قال عياض: ويحتمل أن الله أحياهما فاجتمعا، فتعاجبا
 بأشخاصهما، كما جاء في الإسراء، وقيل: كان هذا في حياة موسى، قاله
 المردقاني^(٢).

(١) «فتح الباري» (١/٢٠٦).

(٢) «شرح المردقاني» (١/٢١٢).

وتوجه البخاري في «صحيحه» باب تحتاج آدم وموسى عند الله . قال الحافظ^(١) : زعم بعض شيوخنا أنه أراد أن ذلك يقع منهما يوم القيامة ، ثم رده بما وقع في بعض طرقه ، وذلك فيما أخرجه أبو داود من حديث عمر ، قال : قال موسى : يا رب أرنا آدم الذي أخرجنا ونفسه من الجنة ، فأراه الله آدم ، فقال : «أنت أبونا» ، الحديث ، قال : وهذا ظاهر أنه وقع في الدنيا ، قال الحافظ : فيه نظر ، فليس قول البخاري : «عند الله» صريحاً في أن ذلك يقع يوم القيامة ، فإن العنيدة عندية اختصاص وتشريف ، لا عندية مكان ، فيحتمل وقوعه في الدارين ، وقد وردت العنيدة في القيامة بقوله تعالى : ﴿فِي مَقْعَدٍ وَحِدٍ يَنْتَذِرُونَ يُتَخَذُونَ﴾^(٢) ، وفي الدنيا بقوله ﷺ : «أَبُيْتُ عَنْ رَبِّي بِطَمَسِي وَسَقَمِي» .

والذي ظهر لي أن البخاري لمح في الترجمة بما وقع في بعض طرق الحديث ، وهو ما أخرجه أحمد عن أبي هريرة بلفظ : «احتج آدم وموسى عند ربهما» ، الحديث ، ثم قال : واختلف العلماء في وقته . فقيل : يحتمل أنه في زمان موسى ، فأحيا الله له آدم معجزة له فكلمه ، أو كشف له عن قبره فتحلثا ، أو أراه الله روحه كما أرى النبي ﷺ ليلة المعراج أرواح الأنبياء ، أو أراه الله له في المنام ، ورويا الأنبياء رحي ، ولو كان في بعضها ما يقبل التعبير ، أو كان ذلك بعد وفاة موسى في عالم الرزخ أول ما مات موسى ، فالتقت أرواحهما في السماء ، وبذلك جزم ابن عبد البر والقاسبي .

وذكر ابن الجوزي احتمال التقائهما في البرخ واحتمال أن يكون ذلك صريحاً مثل ، والمعنى لو اجتماعاً لقلاً ذلك ، وخص موسى بالذكر لكونه أول نبي بُعث بالتكاليف الشديدة ، قال : هذا وإن احتمل لكون الأول أولى ، قال : وهذا مما يجب الإيمان به لثبوته من خبر الصادق ، وإن لم يطلع على كيفية

(١) فتح الباري (١١/٥٠٥) .

(٢) سورة القمر : الآية ٥٥ .

صَحَّحَ أَدَمُ مُوسَى. قَالَ لَهُ مُوسَى: أَأَنْتَ الَّذِي أَتَعَوَّيْتُ النَّاسَ

الْحَالَةَ، وَأَنْتَ هُوَ الْوَلَدُ مَا يَجِبُ عَلَيْنَا الْإِيمَانُ بِهِ، وَإِنْ لَمْ تَقِفْ عَلَى حَقِيقَةِ
مَعْنَاهُ، كَعَذَابِ الْغَمْرِ وَنَعِيمِهِ، وَهِيَ خَاصَّةُ الْحَبْلِ فِي كَشْفِ الْمَشْكَلَاتِ لَمْ يَبْقَ
إِلَّا التَّسْلِيمُ، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْمُبَرِّ: مِثْلُ هَذَا عِنْدِي بِجِبِّ فِيهِ التَّسْلِيمُ وَلَا يَوْقِفُ
فِيهِ عَلَى التَّحْقِيقِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ مِنْ جَنْسِ هَذَا الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً، أَد.

(صَحَّحَ أَدَمُ) بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّ عَلِيَّةَ (مُوسَى) فِي مَحَلِّ النَّصْبِ عَلَى الْمَفْعُولَةِ
أَيَّ عَلِيٍّ عَلَيْهِ بِالنَّحْجَةِ، قَالَ صَاحِبُ الْمَحْضِيِّ: وَتَلَوَّزَتْ عَلَيْهِ فِي دَفْعِ الْكُلُومِ
بَعْدَ التَّوْبَةِ عَلَى أَمْرٍ قَدْ فَضِي قَبْلَ خُفِّهِ لِلْإِجْمَاعِ عَلَى تَوَجُّهِ الْكُلُومِ عَلَى الْمَعْصِيَةِ
قَبْلَ التَّوْبَةِ وَتَقَاتُّهُ بَعْدَهَا، أَد.

قَالَ الْحَافِظُ^(١): قَوْلُهُ: صَحَّحَ أَدَمُ أَيَّ عَلَيْهِ بِالنَّحْجَةِ، وَقَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ: قَالَ
مُوسَى: أَأَنْتَ أَدَمُ؟ تَوْصِيحٌ لِفَذَلِكَ، وَتَفْسِيرٌ لِمَا أَجْمَلْتُ، وَقَوْلُهُ فِي آخِرِهِ فِي
حَدِيثِ الْمَعَارِي: صَحَّحَ أَدَمُ، تَقْرِيرٌ لِمَا سَبَقَ وَتَكِيدَةٌ لَهُ، رِسَالَتِي الْكَلَامَ عَلَى
الْعَلَّةِ فِي أَحَرِّ التَّحْدِثِ.

(قَالَ لَهُ) أَيَّ لِأَدَمَ (مُوسَى) عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: (أَنْتَ أَدَمُ) وَفِي الْبَحْثِ الْخَوَارِ
بِرِوَايَةِ عَمْرٍو بْنِ طَاوُوسٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: قَالَا أَدَمُ أَنْتَ أَبُونَا، قَالَ الْحَافِظُ.
وَمِنْ رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: أَنْتَ أَبُو النَّسَاءِ وَفِي رِوَايَةِ الشَّعْبِيِّ: أَنْتَ أَدَمُ
أَبُو الْبَشَرِ (الَّذِي أَتَعَوَّيْتُ النَّاسَ) أَيَّ كُنْتَ سَبِيلاً لِعَوَايَةٍ مِنْ غَيْرِي مَشْهُدَةً، وَهُوَ
سَبَبٌ بَعِيدٌ إِذْ لَوْ لَمْ يَفْعَلْ لَأَكَلَ مِنَ الشَّجَرَةِ لَمْ يَفْعَلْ الْإِخْرَاجَ مِنَ الْجَنَّةِ، وَلَوْ لَمْ
يَفْعَلْ الْإِخْرَاجَ مَا تَسَلَّطَ عَلَيْهِمُ الشَّهَوَاتُ وَالشَّيَاطَانُ الْمَسْجُوبَةُ عَنْهُمَا الْإِغْوَاءُ،
وَالْفِتْنَةُ خِصْلَةُ الْإِشْرَافِ، وَهُوَ لَا يَهْتَمُّ بِكَ فِي غَيْرِ الْجَعَاةِ، وَيَطْلُقُ أَبْشَاحاً عَلَى مَجْرَدِ
الْخَطَا، يَقَالُ: غَوَى أَحْطَأُ صَوَابَ مَا أَمْرُ بِهِ، قَالَهُ الْحَافِظُ، وَسَمِعْتُ فِي اخْتِلَافِ
الرِّوَايَاتِ فِي هَذِهِ كَسِيَّاتٍ تُشَدُّ لِبَسَ.

وَأَخْرَجْتَهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ؟ فَقَالَ لَهُ آدَمُ: أَنْتَ مُوسَى الَّذِي أُعْطَاهُ اللَّهُ
عِلْمَ كُلِّ شَيْءٍ.

وقال الباجي^(١): معنى أغويت - والله أعلم - يحتمل أن يريد به عرصتهم
للإغواء لما قُتِلَ سبب خروجهم من الجنة وتعرضهم للتكليف، ويحتمل أن
يريد جعلهم غاوين لكونهم من ذريته حين غويت، من قوله سبحانه: ﴿وَوَعَدَ
آدَمَ رَبُّهُ مَقْعَدًا﴾.

(وأخرجهم من الجنة) قال الزرقاني: فيه أن الجنة التي أهبط منها آدم هي
الجنة التي يسكنها المزمعون في الآخرة، فَبَرَزَ قَوْلُ المبتدعة: إنها غيرها، قال
الأبي^(٢): كان موسى جُزُؤَ الولادة في الجنة مع أنها مشقة، لأنها إنما هي
مشقة في الدنيا، وقد قيل في هابل: إنه من حمل البعثة، وذكر القرطبي عن
أبي سعيد مرفوعاً: «أن الرجل من أهل الجنة، ليولد له الولد كما يشتهي،
ويكون حملُه وفصاله وشبابه في ساعة واحدة».

وفي «المصحيح» من روجه آخر عن أبي هريرة مرفوعاً: «احتج آدم
وموسى، فقال له موسى: يا آدم أنت أبونا غُفِينَا وأخرجنا من الجنة»، وفي
رواية: «أنت آدم الذي خلقك الله بيده، ومنح فيك من روحه، وأسجد لك
ملائكته، وأسكنك في جنة، ثم أهبط الناس يخطيئوك إلى الأرض».

(فقال له) أي لموسى (آدم): أنت موسى الذي أعطاك) كذا في النسخ
النهدية، وفي المصرية بدله «أعطاه الله» مفسر الغائب وذكر الفاعل، والأوجه
الأول كما سيأتي (علم كل شيء)، قال عياشي: عام يراد به الخصوص، أي بما
مهلك، ويحتمل معاً علمه البشر، وفي البخاري في القدر: «ما موسى
اصطفاك الله بكلامه، وخط لك بيده».

(١) «المفرد» (٢٠١/٧).

(٢) «إكمال إكمال المعلم» (٨٥/٧).

وَاصْطَفَاهُ عَلَى النَّاسِ رَسُولًا؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: أَتَقُولُنِي عَلَى أَمْرٍ قَدْ
فُتِّرَ عَلَيَّ.....

قال الحافظ^(١): وفي رواية الأعرج: «أنت موسى الذي أعطاك الله علم كل شيء»، و«اصطفاك على الناس برسالتك»، وفي رواية حمام نحوه لكن بلفظ: «اصطفا» وأعضاه: زاد في رواية يزيد بن هروم: «عوقبك نجياً»، وأعطاك الأنواع، فيها بيان كل شيء، وفي «المحلى»: قوله: «فَعَلَّمَ كُلَّ شَيْءٍ» بأن أعطاه الأنواع، وفيها تبيان كل شيء، من جملة ذلك عصيان آدم فمكتوب فيها قبل خلقه بأربعين سنة، اهـ.

(واصطفاك) كذا في النسخ الهندية، وفي النسخ المصرية بدله «اصطفا»، وتقدم قريباً في كلام الحافظ أن رواية الأعرج بضمير الخطاب ورواية حمام بضمير الغائب، فالصواب ما في النسخ الهندية (على الناس) من أهل زمانه، وليس في النسخ الهندية لفظ «على الناس» (برسالته) بالإنفراد في النسخ الهندية والمصرية. قال الزرقاني^(٢): وفرت الآية به وبالجمع، اهـ. يعني في قوله عمر اسمه: «يَكُونُ إِلَى مُصْطَفَاكَ عَلَى النَّاسِ رَسُولًا وَيَكُونُ»^(٣) الآية (قال: نعم) وفي حديث عمر - رضي الله عنه - قال: أنا موسى، قال: سبي بني إسرائيل؟ قال: نعم، قال: أنت الذي كلمت الله من وراء حجاب، ولم يجعل بينك وبينه رسولاً من خلقه؟ قال: نعم، كذا في «الفتح».

(قال: آدم): (أقولوني على أمر قد فُتِّرَ) بشد الدال منبً للمجهول على ما ضبطه الزرقاني، وفي «المحلى»: بوزن المجهول من الثلاثي، وفي نسخة بتشديد الدال، اهـ (علي) بشد الياء، ولفظ البخاري في الفهر من رواية ابن طاووس عن أبي هريرة: «على أمر قد قدر الله شذبه»، قال الحافظ: كذا للمسرحسي

(١) فتح الباري (١/٥١٨).

(٢) شرح الزرقاني (٤/٢١٣).

(٣) سورة الأعراف: الآية ١٤٤.

قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ؟^(١)

أخرجه مسلم في ٤٦ - كتاب القدر، ٢ - باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام، حديث ١٤.

والمستلمي بعطف المفعول، وللباقين: «قدره الله عليّ» (قبل أن أُخلق) بناء المجهول، زاد في رواية البخاري المذكورة: «قدر الله عليّ قبل أن يخلقني بأربعين سنة».

قال الحافظ^(٢): «وقع في حديث أبي سعيد الخدري: «أتلووني على أمرٍ قدره الله عليّ فل أن يخلق السموات والأرض»، وانجم بينه وبين الرواية المفيدة بأربعين سنة حمها على ما يتعلق بالكتابة، وحمل الأخرى على ما يتعلق بالعلم، وقال ابن التين: يحتمل أن يكون المراد بالأربعين سنة، ما بين قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلْقَةً﴾ إلى نفخ الروح في آدم.

وأجاب غيره أن ابتداء المدة وقت الكتابة في الأنواع، وآخرها ابتداء خلق آدم، وقال ابن الجوزي: المدة لومات كلها قد أحاط بها علم الله القديم قبل وجود المخلوقات كلها، لكن كتابتها وقعت في أوقات متفاوتة.

وقد ثبت في صحيح مسلم^(٣): «إن الله قَدَّرَ المقادير قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة»، فيجوز أن تكون قصة آدم بخصوصها كتبت قبل خلقه بأربعين سنة، ويجوز أن يكون ذلك القدر مدة لبث طيناً إلى أن نفخت فيه الروح، فقد ثبت في صحيح مسلم: «أن بين تصويره طيناً ونفخ الروح فيه كان مدة أربعين سنة»، ولا يخالف ذلك كتابة المقادير عموماً قبل خلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة.

وقال المازري: الأظهر أن المراد أنه كتبه قبل خلق آدم بأربعين عاماً.

(١) فتح الباري (١١/٥٠٨).

(٢) صحيح مسلم (٢٢٤٣).

ويحتمل أن يكون المراد أشهره للملائكة، أو من فعل ما أضاف إليه هذا التاريخ. وإلا فليسكن الله وتفسيره قديم، والأشبه أنه أراد أنه كتبه في التوراة بقوله في رواية أبي سلمة بن فضال: «فكم تجد في التوراة أنه كتب على العمل الذي صنعت في أن أخلق» قال: «أربعين سنة»، وقال المروي: «المراد بتفسيرها كتبه في اللوح المحفوظ أو في التوراة أو في الأنوار». ولا يجوز أن يراد أصل التوراة لأنه «لحي»، وله يراه الله سبحانه ويعاني مريضاً كما صنع من خلقه. وكان بعض شيوخه يرسم أن المراد بطهرك ذلك عند تصوير آدم طيناً، فإن آدم أقام في فيه أربعين سنة، والمراد على هذا بخلق نوح الروح به.

قال الحافظ^(١): «ويُعْتَمَر عليه رواية أبي صالح: «كتبه الله على قبر آدم يخلق السموات والأرض»، ذكره يحتمل قوله: «كتبه الله على قبره» أو على تعدد الكتابة لتعدد السكتوب، والعلوم عند الله تعالى. هذا زاد البخاري في آخر الحديث: «فخرج آدم موسى حج آدم موسى ثلاثاً»، قال الحافظ: «كنا في هذه الرواية. وأم يذكر في أكثر الطرق عن أبي هريرة، وأما الرواة والفقهاء والمصنفين على أن آدم بالرفع، وهو الفاعل، وشذ بعض الناس فقراءه بالصيب على أنه المفعول، وموسى فاعله. نقله الحافظ أبو بكر عن مسعود أسجزي الحافظ قال: سمعته يقرأ فخرج آدم بالصيب، وكان قديماً. قال الحافظ: وهو صحيح بالاتفاق قبله، على أن آدم بالرفع على أنه فاعل، وهذا أخرجه أحمد من رواية أبي سلمة صحبه آدم، وهذا يرجع إلى الشك، فإن رويته أئمة حفظ، والرواية هي المعتبرة في ذلك، ومعنى خلقه عليه بالحجة.

قال ابن عبد البر: «هذا الحديث أصل جسيم لأهل الحق في إثبات الخلق، قال: «وليس فيه حجة تلجيرية، وإن كان في يادي الرأي يساعدهم.

ورول الخطائي في المعاصي. بحسب كثير من الناس أن معنى القضاء والقدر يستلزم الجبر، ويترجم أن غاية آدم كان من هذا الوجه، وليس كذلك، وإنما معنى ذلك الإخبار عن إثبات علم الله تعالى بما يكون من أفعال العباد، وصدورها عن تقدير سابق منه.

وجماع القول فيه أنهما أمران لا يُبَدَّل أحدهما عن الآخر، أحدهما بمنزلة الأساس، والآخر بمنزلة البناء وتقصه، وإنما جهة حجة آدم أن الله تبارك وتعالى علم منه أنه يتدرك من الشجرة، فكيف يمكنه أن يرد علم الله فيه، وإنما خلق للأرض، وأنه لا يترك في الجنة. بل ينقل منها إلى الأرض، فكان تناوله من الشجرة سبباً لإهباطه واستخلاقه في الأرض.

فلما لامه موسى قال: فأتلومي على أمر قُدِّرَ الله عني؟ فأتلوم عليه من قبلك فقط، إذ ليس لأحد أن يُتَغَيَّرَ أحدٌ بذنب كان منه، لأن الخلق كلهم تحت العبودية سواء، وإنما يتجه اللوم من قبل الله سبحانه إلى آخر ما بسطه.

قال الحافظ: ولم يخلص من كلامه مع نظريته دفع للنسبة إلا في دعواه أنه ليس للآدمي أن يلوم آخر مثله على فعل ما قُدِّرَ الله عليه، وإنما ذلك لله تعالى، وللمعترض أن يقول: وما المانع إذا كان ذلك أنه أن يباشره من تلقى عن الله من رسله، ومن تلقى عن رسله ممن أمر بالمبلغ عنهم؟ وقال القرطبي: إنما غلب عليه؛ لأنه علم بالنوادة أن الله تاب عليه، فكان لومه له علم ذلك نوع جفاء، كما يقال: ذكر الجنة بعد حصول القضاء جفاء، وهو محصل ما أجاب به البخاري وغيره من المحققين وهو المعتمد.

وأنكر القدورية الحديث؛ لأنه صريح في إثبات القدر السابق، وتقدير النبي ﷺ لأدم على الاحتجاج، وشهادته بأنه غلبه، فقالوا: لا يصح، لأن موسى لا يلوم على أمر قد تاب منه صاحبه، وقد قتل هو نفساً لم يؤمر بقتلها.

ثم قال: رب اعصر لي مغفر له، فكيف - يلوم آدم على أمر قد غفر له؟ وثانيها: لو سأل ذلك لكان من عوفى على معصية قد رتكها، فيحجج بالفسر السابق لأنساذ باب القصاص. والحدود، ولا حجة به كل واحد علم، ما يرتكبه من الفواحش، قال ذلك على أن هذا الحديث لا أصلي له.

والجواب من أوجب: أحدهما: أن آدم أحجج بالفسر على المعصية لا بالمخالفة، فإن محجج لوم موسى إنما هو على الإخراج، فكأنه قال: أم أخرجك، وإنما أخرجكم الذي رتب الإخراج على الأكل، والخير رتب ذلك قذره قبل أن أمطر، قال الساطع: وهذا الجواب لا يدفع شبهة الجبرية.

ثانيها: إما حكم النبي ﷺ لآدم بالحجة في معنى حاضر، وذلك لأنه لو كانت في المعنى العام لما تقدم من أنه تعالى لومه بقوله: ﴿قَالَ أَتَنْهَكُمَا عَنْ تَحْكُمِ الْأَشْجَرِ؟﴾ ولا أخذ بذلك حتى أخرجه من الجنة، ولكن لما أخذ موسى في لومه، وعلّم عوه: أنت الذي خلقتني بيده، وأنت وأنت، لم فعلت ذلك؟ عارضه آدم بقوله: أنت المذي أصعباك الله وأنت وأنت.

وحاصل جوابه إذا كنت بهذا لتزله، كيف يحصى عليك أنه لا محيد من الفسر! وإنما وقعت الغلبة لآدم من وجهين:

أحدهما: أنه ليس لمخلوق أن ينرم مخلوقاً في وقوع ما قدره الله إلا بإذن من الله تعالى، فيكون الشارع هو اللازم، فلما أخذ موسى عليه السلام في لومه من غير أن يؤذن له في ذلك، عارضه بآدم. فأمكنه.

والثاني: أن الذي فعله آدم أحتمل فيه القدر والكسب، والنوبة تمنع أثر الكسب، وقد كان الله تاب عليه فلم يبق إلا العذر، والفسر لا يتوجه عليه لوم؟ لأنه فعل الله تبارك وتعالى، ولا يسأل عما يفعل.

١٦٠٠ / ٢ - وحدثني يحيى بن عمار مولى مالك - عن زيد بن أبي

أنيسة،

قالها: قال ابن عبد البر: هذا عندي مخصوص بآدم؛ لأن المأخوذة بينهما وضعت بعد آ. قال الله على آدم قطعاً، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا بَنِي آدَمَ مِنْ طِينٍ﴾، فحسن منه أن يذكر عن موسى لومه على الأكل من الشجرة، لأن كان قد ثبت عليه من ذلك، وإلا فلا يجوز لأحد أن يقول لمن لومه على ارتكاب معصية: هذا سب في علم الله وقدره، فليس لك أن تلومي عليه، فإن الأمة قد أحسنت على حوار لوم من وضع منه ذلك، بل على استحياب ذلك، كما أجمعوا على استحباب معصية من وافق على المطاعة، وحكى ابن دعب في كتاب القدر عن مالك عن يحيى بن سعيد أن ذلك كان من آدم بعد أن توب عليه.

رابعا: إنها نوحيت المعصية لآدم؛ لأن موسى لومه بعد أن مات، والقوم إنما يتوجه على التكليف من دام في دار التكليف، فإن الأحكام حينئذ جارية عليه، فيلام انعاصيه، ويقام عليه الحدود وانعصاؤه وغير ذلك، وأما بعد أن يموت فقد ثبت الله من سائر الأموات، مولا تذكر أحوالكم ولا يحبره، لأن مرجع امره إلى الله، وقد ثبت أنه لا شيء الممتدة على سر أقسم عليه المجد، بل ورد النبي عن الشريك على الأمة إذ رمت، وأقسم عليها المجد، إلى آخر ما بسطه الحافظ في «الفتح»^(١).

وقال فيه وفي الجملة دأب أصحاب الأربعة الثاني والثالث، ولا تنافي بينهما، فيمكن أن يمتزج منهما جواب واحد، وهو أن الثواب لا يلام على ما يجب عليه منه، ولا سيما إذا انفصل عن دار التكليف، هو محضراً.

١٦٠٠ / ٢ - (مالك عن زيد بن أبي أنيسة) قبل: واسمه أيضاً ريد الجزري

(١) - سورة البقرة: الآية ٢٧.

(٢) - تاريخ الخلفاء (١٦١/١٦٠٠).

عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ؛ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ
مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ الْجُهَنِيِّ:

أَبُو أُسَامَةَ، أَصَدَّ مِنَ الْكُوفَةِ، ثُمَّ سَكَنَ الرَّهَاءَ، ثَمَّ، مَاتَ عَنِ الْإِحْتِجَاجِ بِهِ،
وَنَهْ أَفْرَادٍ، مَاتَ سَنَةَ ١٦٩ هـ. وَصِلَ بَعْدَ ذَلِكَ، لَهُ مَرْمُوعاً فِي «الْمَوْطَأِ» هَذَا
الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ، قَالَ الزُّرْقَانِيُّ^(١).

وَفِي «الْجَرِيدَةِ»^(٢): زَيْدُ بْنُ أَبِي أُنَيْسَةَ الْبَجَرِيُّ الرَّهَازِيُّ أَبُو سَعِيدٍ، كَانَ
مِنْ سُكَّانِ الرَّهَاءِ، وَبِهَا جَاءَ، قَالَ الْوَاقِدِيُّ: سَنَةَ ١٦٥ هـ، قَدْ ذَكَرْنَا اسْمَ أَبِيهِ
وَوَلَدَهُ، وَوَفَاتَهُ وَحَالَهُ فِي «الْتَمِيدَةِ»^(٣)، لَعَالَتْ عَنْهُ حَدِيثٌ وَاحِدٌ، ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ
الْبَابِ.

(عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ) الْعَدَوِيُّ لِمَدَنِي (أَنَّهُ) أَيُّ
عَبْدِ الْحَمِيدِ (أَخْبَرَهُ) أَيُّ زَيْدًا (عَنْ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ) فَبَدَّ الْيَحْيَى (الْجُهَنِيِّ) بِضَمِّ
الْجِيمِ وَفَتْحِ الْهَاءِ ثَمَّ، رَوَى لَهُ أَصْحَابُ السَّنَنِ، وَالثَّلَاثَةُ تَابِعِيُونَ يَرْوِي بَعْضُهُمْ
عَنْ بَعْضٍ، قَالَ الزُّرْقَانِيُّ. وَفِي «الْمَرْيَةِ»^(٤)، مَقْبُولٌ مِنَ الثَّلَاثَةِ، قَالَ الْخَازَنُ:
أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ.
وَمُسْلِمٌ بْنُ يَسَارٍ ثُمَّ يَسِيعُ مِنْ عَمْرِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُهُمْ فِي هَذَا
الْإِسْتِادِ بَيْنَ مُسْلِمٍ وَعَمْرِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - رَجُلًا.

وَذَكَرَ الطَّبْرِيُّ^(٥) فِي بَعْضِ طُرُقِ هَذَا الْحَدِيثِ الرَّحْلَى، فَقَالَ: عَنْ مُسْلِمٍ مِنْ
يَسَارٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ زَيْدَةَ عَنْ عَمْرِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِشَوْهَدٍ أَحَدٍ.

(١) «شرح الزُّرْقَانِيُّ» (٢/ ٢٤٤).

(٢) (ص ٥٤).

(٣) (٢/ ٦).

(٤) (٢/ ٢٤٨).

(٥) «تفسير الطبري»، رقم (١٥٣٥٧) (٣/ ١١٠).

أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ سُبِّلَ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ - ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي
 آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ.....﴾

كذا في «الخازن» - وفي «تهذيب الحفاظ» - نعيم من ربيعة بدل يعمر من ربيعة،
 وبه عزم ابن عبد البر، كما سيأتي في آخر الحديث.

(أن عمر بن الخطاب) رضى الله عنه (سئل) ببناء المجهول (من هذه الآية
 وإذا) حين (أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم) بدل استعازل عما قبله بإعادة
 النجار (فرثهم)^(١) هكذا في جميع نسخ المصاحف والمصنوعة بالافراد، وهي
 قراءة في التزيل، وفي «الترغاني» تبعاً للمجلدين يفظ ذرياتهم بالجمع، قال
 الرمزي: قرأ نافع وابن عامر وابن عمرو ذريتهم بالأكف على الجمع، والشافعي
 فرثهم على الواحد.

قال الواحدي: انطوية تقع على الواحد والجمع، فمن أفرد فإنه قد
 استغنى عن جمعه بوقوعه على الجمع بصار كالبشر، فإنه يقع على الواحد،
 كقوله: ﴿يَا هَذَا بَشَرًا﴾ وعلى الجمع كقوله تعالى: ﴿فَأَنْزَلْنَاهُ نَارًا﴾، وكما لا
 يجمع بشر تصحيح ولا تكسير، كذلك لا يجمع الآية. ومن جمع قبل أن
 المذرية إن كان واحداً، فلا إشكال في جواز الجمع، وإن كان جمعاً، فجمعه
 أيضاً حسن، فإن المجموع السكرة قد جمعت كالمطرقات، العدرات، الخ.

في «الحدود في تفسيره»^(٢) وإنما لم يذكر ظهر آدم وإن كان الله سبحانه
 وبعالى أخرج جميع المذرية من ظهره، لأن الله تعالى أخرج ذرية آدم بعضهم من
 ظهر بعض على نحو ما يتوالت الأباء من الآباء، فلذلك قال سبحانه ﴿مِنْ بَنِي
 آدَمَ﴾ «مِنْ ظُهُورِهِمْ»، استغنى عن ذكر ظهر آدم - عنه - سلام - لما علم أنهم
 كلهم بنو آدم، وأخرجوا من ظهره، ترك ذكر ظهر آدم استثناء.

قال صاحب «الجلالين»^(٣) أخرج بعضهم من صلب بعض، من صلب

(١) سورة الأعراف: الآية ١٧٢.

(٢) سورة الأعراف: الآية ١٧٢، «الجلالين» (ص ١٧٤)

وَأَشْهَدُهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا

أدم سلا بعد نسل، كتحو ما يتوالدون كالمير بعمدان يوم عرفة، ونصب لهم دلائل على ربوبيته، وركب فيهم عقلاء، اهـ.

قال صاحب «الجميل»^(١): إن الله تعالى أخذ ذلك عليهم من بني آدم، وهو وإن سبب عرفة، قاله ابن عباس وغيره، وقال بعضهم: أخذه بنو نوح من أرض الهند، وهو الموضع الذي أبط فيه آدم من الجنة، وقال الكشي: كان أخذ العهد بين مكة والعتيق، وقد علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - : كان أخذ العهد في الجنة، وكل هذه الأمور محتملة، ولا يضرنا الجهن ما يمكن بعد صحة الاعتقاد بأخذ العهد، اهـ.

وفي «المشكاة» برواية أحمد^(٢) عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «أخذ الله الميثاق من ظهر آدم بعمدان يعني عرفة، فأخرج من صلبه كل دابة، الحديث، وهو مرفوع، فهو أدنى من غيره، وعمدان بفتح الدال وسكون العين تسفطان وإن بعرفة.

(وَأَشْهَدُهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ) أي فورعه بربوبيته، ذلك إظهار البرء على نفسه أي الإقرار، قال تعالى: (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ) بضم الفوقية، وهذا بيان الذي طلب عليه الأمر (قَالُوا بَلَى) أنت ربنا (شاهدنا) بذلك، قال صاحب «المعنى»^(٣) الصحيح أن جوابهم يقول بلى كان بالسطو، وهم أحياء، عقلاء، وقيل سبأ الحال، اهـ قلت: واليسط في كتب التفسير في «الخوارن» والكبير وغيرهما، قالوا: الأول قول أهل السنة، والثاني قول المعتزلة.

(أَنْ تَقُولُوا) بالفتحة الفوقية في جميع النسخ، وقال صاحب «الخلاص»^(٤) بإياه وألناه، يعني كان ذلك الإتهاد لئلا تقولوا (يوم القيامة إنا كنا عن هذا)

(١) (١٣٩/٢).

(٢) «مرمه أحمد في مسنده» (١/٤٤١ - ٤٤٠).

عَفِيلِينَ» - فقال عمر بن الخطاب سمعت رسول الله ﷺ يسأل عنها. فقال رسول الله ﷺ: «إن الله تبارك وتعالى خلق آدم، ثم مسح ظهره بيده فاستخرج منه

أي التوحيد (عافلين، فقال عمر بن الخطاب) في جواب السائل. (سمعت رسول الله ﷺ يسأل) بناء المجهول (عنها) أي عن هذه الآية التي سألتني عنها (فقال رسول الله ﷺ) في جواب سائله (إن الله تبارك وتعالى خلق آدم) عليه السلام (ثم مسح ظهره بيده).

قال النجاشي^(١): هذا يقتضي أن اناري تعالى موصوف بأثر له يعبأ، قال تعالى: «وَالَّذِينَ كَفَرُوا هُمُ الْمَكِيدُونَ» وروى عن النبي ﷺ أنه قال: «أول شيء خلقه الله عز وجل القلب، فأدغم به صدق، وكلفا يديه بحيرته. وأجمع أهل السنة أن يديه صفة، وليست بحرايين. كحواجز المعلوقين، لأنه سبحانه ليس كمثلهم شيء، وهو السميع البصير.

قال الرافعي^(٢): وقال أبو العربي: غير ما مسح عن يمين القدره يظهر آدم، وكل معنى يتعلق به قدرة الخالق يُعزَّر عنه يفعل المخلوق ما لم يكن غافلاً. وقال عياض: اختلف في اليد وما هي معناها من الممرات التي وردت ويستحيل نسبتها إلى الله تعالى، فذهب كثير من السلف إلى أنه يجب صديها على ظاهرها المحاذي ولا تُدْأول، ويصرف عماها إلى الله تعالى، وهي من المشابهة، وتأولها الأشعري وناس من أصحابه على أنها صفات لا تعطى لها، وتأولها قوم على ما يقتضيه اللغة، واليد في اللغة تعنى على القدرة راسمة، وكذلك هاهنا، أم.

(فاستخرج منه) أي من ظهر آدم. قال الشيخ رضي الله عنه: أي

(١) الشافعي، (٢٠٢/٧).

(٢) شرح الرافعي، (٢١٢/٢١).

ذُرِّيَّةٌ. فَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ وَيَعْمَلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ بِعَمَلِهِمْ. ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ فَاسْتَخْرَجَ بَنُو ذُرِّيَّةٍ. فَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلنَّارِ وَيَعْمَلُ أَهْلُ النَّارِ بِعَمَلِهِمْ. فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَيُعَيِّمُ الْعَمَلُ؟ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا خَلَقَ الْعَبْدَ لِلْجَنَّةِ، اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ. حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيُدْخِلُهُ بِهِ الْجَنَّةَ».

«المبذل»^(١): أي بواسطة ظهور الآخر، كما هو مدلول الآية، وإنما أسند الكل إلى ظهور آدم لكونهم راجعين إليه بواسطة آباءهم، اهـ. (ذرية فقال: خلقت هؤلاء للجنة) أي لادخلهم في الجنة يوم القيامة (ويعمل أهل الجنة) وهو العمل بالطاعات والاحتساب عن المعاصي (يعملون) في الدنيا (ثم مسح ظهره مرة) أخرى (فاستخرج) أي أخرج (من ذرية) أخرى (فقال) عز اسمه: (خلقت هؤلاء للنار) يدخلونها يوم القيامة (ويعمل أهل النار) من المعاصي (يعملون) في الدنيا.

(فقال رجل) قال الزرقاني^(٢): يحتمل أنه عمران بن حصين كما لي أسند مدد بن مسرهد في نحو هذا الحديث، أو أنه سرافقة بن مالك كما في مسلم في نحوه (يا رسول الله فقيم العمل؟) قال الباجي: معناه إذا كان قد سبق الكتاب بمكان أحدهما من الجنة أو النار، وأنه لا محيد عنه ولا بد منه فلم تتكلف العمل، اهـ. يعني لا حاجة إذاً إلى عمل، لأنه سبيل إلى ما قدر له.

(فقال رسول الله ﷺ: إن الله) تبارك وتعالى (إذا خلق العبد) ليصير آخراً (للجنة استعمله) أي وفقه (بعمل أهل الجنة حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة، فدخله به) أي بسبب ذلك العمل (الجنة) بالنصب على المفعولية

(١) مبذل المسجود (١٨/٢٢٣).

(٢) شرح الزرقاني (٤/٢٢٥).

وَإِذَا خُلِقَ الْعَبْدُ لِلنَّارِ، اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ النَّارِ، فَيَدْخُلُهُ بِهِ النَّارُ.

أخرجه أبو داود في: ٣٩ - كتاب السنة، ١٤ - باب في القدر، والترمذي في: ٤٤ - كتاب التفسير، ٧ - سورة الأعراف، حديث ٦.

(وَإِذَا خُلِقَ الْعَبْدُ لِلنَّارِ اسْتَعْمَلَهُ) فِي الدُّنْيَا (بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهُ بِهِ النَّارُ) وَإِنَّمَا الْعَبْرَةُ بِالْخَوَاتِيمِ.

وفد روي عن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ: إِنَّ خُلُقَ أَحَدِكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْماً أَوْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ يَكُونُ عَقْدَةً مِثْلَهُ، ثُمَّ يَكُونُ مِصْغَةً مِثْلَهُ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ إِلَيْهِ الْمَلَكَ، فَيُؤَدُّ بِأَرْبَعِ كِمَامَاتٍ، فَيَكْتُبُ رِزْقَهُ، وَأَجْرَهُ وَعَمَلَهُ، وَشَقِي أَوْ سَعِيداً، ثُمَّ يَنْفَخُ فِيهِ الرُّوحَ، فَإِذَا أَحَدُكُمْ لِيَعْمَلَ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى لَا يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا قَرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ عَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُ النَّارَ، وَإِنْ أَحَدُكُمْ لِيَعْمَلَ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى لَا يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّارِ إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ عَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا^(١).

وهذا يقتضي أنه سبق الكتاب بما يعمل وبما يصير إليه، وأنه سبق الكتاب بأن يعمل في أول عمره عملاً صالحاً، ثم في آخر عمره عملاً سيئاً ثم يموت عليه وينقلب إليه، وقد سبق الكتاب بأن يعمل في أول عمره عملاً سيئاً، وفي آخره عملاً صالحاً ثم يموت عليه فيصير إليه، كذا في «المنقذ»^(٢).

قال الزرقاني^(٣): وحديث الباب أخرجه أحمد وأبو حنيفة والترمذي وحسنه من طريق مالك به، وصححه الحاكم، وهو من التفسير المرفوع،

(١) أخرجه البخاري (٣٢٠٨)، مسلم (٢٦٤٣).

(٢) [٢٠٢/٩].

(٣) شرح الزرقاني، (٢٤٦/٤).

وإسواءه كثيرة كحديث «الصحيحين» عن عمران بن حصين، قال دخلتُ باباً رسول الله: «أُغْلِمَ أَهْلُ الجنة من أهل النار» قال: «سمع» قال: فقيم يعمل العاملون؟ قال: «كُلُّ مُسْرِ لِمَا خُلِقَ لَهُ»، وناقض ابن عبد البر، فقال أولاً: حديث مقطوع، لأن مسلم بن يسار ثم يلق عمرو - رضي الله عنه -، وبينهما نعيم بن ربيعة، ثم أخرجه من طريق النسائي وغيره عن أبي عبد الرحيم عن زيد عن عبد الحميد عن مسلم عن نعيم بن ربيعة، قال: كنت عند عمرو - رضي الله عنه - فسأته رجل عن هذه الآية فذكر الحديث، ثم قال: زيادة من زاد نعيماً ليست بحجة لأن الذين لم يذكروه أحفظ، وإنما نقبل الزيادة من الحافظ المتين.

قال البرقاني: فحيث لم يقبل مهي من المزيد في متصل الأسانيد، فناقض قوله أولاً: مقطوع بهما معيم، وأما قوله: وبالجمله، فإداه ليس بالقائم، فمسلم، ونعيم غير معوفين بحبل المسم، لكن جمع معناه من وجوه كثيرة عن عمرو وغيره، فإن هذا ليس بحلة فادحة، انتهى كلام البرقاني، وقال ابن عبد البر في «المنجريد»^(١): في إسناده هذا الحديث عثمان، قد بينهما في كتاب «المجيد»^(٢)، اهـ.

وما ذكره أن النسائي أخرجه بواسطة نعيم لم أجده في «المجتبى»، فيمكن أن يكون تخريبه في «الكبرى»، نعم أخرجه أبو داود^(٣) بواسطة، فإنه أخرج الحديث أولاً من طريق مائل يدور بواسطة، ثم أخرجه برواية عمر بن جعفر القرشي عن زيد بن أبي أنيسة، وذكر فيه واسطة نعيم بن ربيعة، وذكر الحافظ

(١) (ص: ٥٤)

(٢) (٤/٦)

(٣) (١٧٠٢، ١٧٠٣)

٣/١٦١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ

في «تهذيب»^(١) ترجمة مسلم هذا، ورغم عليه لأبي داود فقط، فقال: نعيم بن ربيعة الأودي عن عمرو بن الخطاب في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْعُدُوا عَنْ صَلَاةِ رَبِّكُمْ﴾ الآية، وعند مسلم بن يسار الجعفي، ذكره ابن حبان في «الثقات»، اهـ.

والحديث أخرجه الحاكم من طريق مالك، بدون واسطة نعيم، وقال: صحيح على شرطهما، ولم يخرجاه، اهـ. ونعقب عليه الذهبي فقال: فيه إرسال، اهـ.

٣/١٦١ - (مالك أنه بلغه) قال الزردني^(٢). إن بلاغه صحيح، كما قال ابن عيينة، وقد أخرجه ابن عبد البر من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن حماد، اهـ. وقال في «التجريد»^(٣): هذا حديث محفوظ مشهور عن النبي ﷺ عند أهل العلم شهرة يكاد يستغنى بها عن الإسناد، وقد ذكرناه مستداً في كتاب «التبديد»^(٤)، اهـ.

قلت: وذكر الحديث صاحب «المشكاة»^(٥) عن مالك مرسلاً كما في «الموطأ»، وأخرج الحاكم في «المستدرک»^(٦) بسنده إلى ابن عباس: أن رسول الله ﷺ عظم الناس في حجة الوداع، فقال: «قد يشس الشيطان بأن يعبد بأرضكم»، الحديث، وفيه: إني قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به قلن تهملوا أبداً، كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، ثم قال: وقد وجدت به شاعلاً من حديث أبي هريرة، فذكر بإسناده إليه، قال: قال رسول الله ﷺ: إني قد تركت

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» (٤٦٤/١٠).

(٢) «شرح الزرقاني» (٢/٢٤٦).

(٣) (ص: ٢٥١).

(٤) «التبديد» (٣٣١/٢٤).

(٥) ح (١٨٦).

(٦) (٩٢/١).

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَرَكْتُ فِيكُمْ أَمْرَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا مَا مَسَكْتُمُ هُمَا: كِتَابُ اللَّهِ وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ».

فَبَقِيَ شَيْئَانِ، لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُمَا: كِتَابُ اللَّهِ وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ، وَلَنْ يَتَفَرَّقَا حَتَّى يَرْتَدَّا عَلَى الْحَوَاضِ.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَرَكْتُ) صيغة المتكلم (فيكم) بعد وهاتين (أمرين) فإن صاحب «المحلى»: أي «شيين» عظيمين أو حكيمين، اهـ. وفي رواية أبي هريرة لمقدمة عند الحاكم شيين (لَنْ تَضِلُّوا مَا) بمعنى «ما» (تَمَسَّكْتُمْ) بربادة العتاة العوقية في أوله في جميع النسخ الهندية والصخرية من النسخ، وفي نسخة الزرقاني يدون التأء. ومخطوطة فتح الميم والتسين بعض من المعجود، والمعنى لَنْ تَضِلُّوا مَا تَمَسَّكْتُمْ وَتَعْتَكْتُمْ (بِهِمَا كِتَابُ اللَّهِ وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ) ﷺ بتعبيها على انبيلية سر أمرين، فإن صاحب «المحلى»: أو تنذير أعني، أو مرفوعان على الخبرية، اهـ. والمعنى أنهما الأحكام الدائ لا عدول عنهما، ولا هدي إلا «تتبعهما» والحكمة والنجاة لمن تمسك بهما و غنم بحيلهما.

قال الرباعي^(١): فَرَدَّتْ عَلَى سَبِيلِ الْحَقِّ عَلَى تَعْلُمِهِمَا أَوْ اتَّعَسَتْ بِهِمَا وَالْإِتِّدَاءُ بِمَا فِيهِمَا، وَثَبَّتَ ﷺ الْأَمْرَيْنِ فَقَالَ: «كِتَابُ اللَّهِ وَسُنَّةُ رَسُولِهِ ﷺ» يريد - والله أعلم - ما سُنَّ وشرعه. وَأَيُّنَا عَنْ تَحْلِيلِهِ وَتَحْرِيسِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ سَهْ، وَهَذَا بَيِّنٌ كَأَن فِيهِ كِتَابٌ أَوْ سُنَّةٌ، وَمَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ كِتَابٌ وَلَا سُنَّةٌ فَرُدُّوا إِلَيْهِمَا وَمَعْتَبَرٌ بِهِمَا، وَقَدْ رَوَى ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ فِي «المجموعة»: الْحَكَمُ عَلَى وَحْيَيْنِ، فَالَّذِي يَحْكُمُ بِأَقْرَبِهَا وَسُنَّةُ ذَلِكَ الصَّوَابُ، وَالَّذِي يَجْهَدُ الْعَالَمُ عَصَاهُ فِي قُبَاهَا لَمْ يَأْتْ فِيهِ شَيْءٌ فَلَعَلَّ يَرَفُقُ، وَتَأَلَّتْ مِنْكَ لَفْظًا بِمَا لَا يَعْلَمُ، فَمَا أَشَدَّ أَنْ لَا يَرَفُقَ.

ومقتضى هذا - والله أعلم - أَنَّ الْحَكَمَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مُقَدِّمٌ فَبَيِّنٌ فِيهِ

(١) «الشيخ» (٢٠٢/١).

٤/١٦٠٢ - وَحَقَّقْنِي نَحْسَنَ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ،

عَنْ عَفْرِو بْنِ قَسْلَمٍ، عَنْ ظَاوُسِ الْيَمَانِيِّ:

كتاب أو سنة، وما عدم ذلك قب تحييد العلم فيه بالرائي والقبائس، والرد إلى ما لست بالكتاب والنسبة، وأما الاحاط فلا يتعرض لذلك، فإنه متكلف بما لا يعلمه، وما ثم يكتفه، ويوشك أن لا يوفقه الله.

والكتب والسنن مملوكة بمسألة القدر، ولذا يفتك للعاملين بجمعها، ومنهم الفضائل بالقدر: أهل السنة والجماعة، ولذا ذكره الإمام في باب القدر، وكتب عمر بن عبد العزيز - رحمه الله عنه - في مكتوبه القبول الذي كتبه في القدر أخرجه أبو داود^(١)، فوصيك بتقوى الله، واتباع سنةبيه ^(٢)، وترك ما أحدث المحدثون بعد ما حوت به سنته، فعليك بلزوم السنن، فإنها لك بأذن الله عصمه، إلى آخر ما ذكره.

٤/١٦٠٢ - (مالك) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه^(٣) برواية

عبد الأعلى وكتبه، كلاهما عن مالك بهذا الإسناد والسنن (عن زياد بن سعد) بسكون العير ابن عبد الرحمن الحراماني، تنقلت ترجمته في مكان ما بحرص^(٤)، قال ابن عبد البر في المجريد^(٥): لمالك عنه ثلاثة أحاديث: أحدها مسلم، والثاني مرسى، والثالث موقوف، ثم ذكر أولاً حديث الساء، ثم ذكر حديث مسلم، رسول الله ^(٦) ناصيته، ثم ذكر حديث العبدفة، قلت: وله موقوف آخر يأتي بعد ذلك.

(عن عمرو) فتح العير وسكونه انصب (ابن مسلم) التحذي يفتح الحيم والنون (اليحاني) - من رواه مسلم وغيره، قال في التتريب^(٧): صدوق، له أوهام، من السائد. (عن ظاؤوس) بن كيسان (اليماني)، يقال: اسمه ذكوان، وظاؤوس له

(١) انظر: مسنن أبي داود (١: ١١٠٣)

(٢) (١٦٥٥)

(٣) (ص ٥٥)

أَنَّهُ قَالَ: أَدْرَكْتُ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُونَ: كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ.

قَالَ طَاوُوسٌ: وَسَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُسَيْرٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ حَتَّى الْعَجْزُ وَالْكِبَرُ».....

(أنه قال: أدركت فلماً) أي جماعة (من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون) قال الباقى^(١): قال ذلك على وجه التصحيح لما حكاه لنفسه القائلين له وعلمهم ودينهم، وأنهم الذين صحبوا رسول الله ﷺ، وعلموا ما جاء به، وتكرر أخذهم وسماهم لما قاله، وفهمهم المراد ومزانهم النبي ﷺ عما أشكل عليهم، واتفاقهم على صحة النقل عنه، فسمعهم يقولون: (كل شيء بقدر) أي جميع الأمور إنما هي بتقدير الله تعالى في الأزل، فما قدر لا بد من وقوعه. أو المراد كل المحلوقات بتقدير محكم، وهو الإرادة الأزلية المقتضية لنظام الموجودات على ترتيب، قاله الزرقاني^(٢).

قال الباقى^(٣): وقد قال الله عز وجل: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾، ويحتمل من جهة مقتضى لسان العرب معاني: أحدها: أن يكون معناه خلقنا منه شيئاً مقسوماً، لا يزداد عليه ولا ينقص منه، الثاني: خلقناه على قدر ما لا يزداد فيه ولا ينقص، قال تعالى: ﴿قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾، الثالث: أن يكون معناه تقديره عليه، قال تعالى: ﴿يَوْمَ يُبَدِّلُ اللَّهُ شَيْئَكُمْ بِشَيْءٍ﴾، الرابع: بشيء أن نخلقه في وقته، فقدر له عز وجل وقتاً يخلقه فيه، اهـ.

(قال طاووس: وسمعت عبد الله بن عمر) من الخطيب - رضي الله عنه - (يقول: قال رسول الله ﷺ: كل شيء متبداً خبره يكون) (بقدر حتى العجز والكبر) (حتى الكبر) (مكون الباء، آخره سن مهله، قال عباس: وروناه

(١) «المعجم» (٧/٢٠٢).

(٢) شرح الزرقاني، (٤/٢٤٦).

(٣) «المعجم» (٧/٢٠٤).

بالخفوض عطفاً على شيء.. والرفع عطفاً على كل، وقد تكون حتى حارة، وهو أحد معانيها، وفي «المحلى»: قال النويري: أجاز أكثره وقال النووي: العجز عدم القدرة، أو هو ترك ما يجب فعله وتأخيرها عن وقته، أو العجز عن الطاعات، أو هو عدم فهم أمور الدنيا والآخرة. والكثير ضد العجز، وهو النشاط والجدد بالأمور، وقيل: هو كمال العقل، وشدة معرفة الأمور، وتمييز ما فيه النفع عما فيه الضرر، والعجز مقالة.

قال الطبري: قول الكيس مانعجز على المراد على النسي، لأن المقابل الحقيقي للكيس الملافة، والعجز القدرة، وفائدة هذا الاستنباط تفيد كل من اللطيف بما يقابل الآخر، كأنه قيل: حتى الكيس والمقدرة والملافة والعجز، وقال النويري: الكيس جودة الفرعية، وهذا أتى به في مقابلة العجز، لأنه هو المحصلة التي يقضي صاحبها إلى الجلادة وإتيان الأمور من أبوابها، وذلك فقيض العجز، وهذا المعنى كانوا من العذبة، فقالوا: كايه مكانة. أي غلبه، والعجز هنا عدم القدرة، أو ترك ما يجب فعله بالتأخر فيه، سمي أن الكيس يتضمن معنى القدرة، اهـ.

قال الزرقاني^(١): والعجز يحتمل أنه على ظاهره، وهو عدم القدرة، وفيه، هو ترك ما يجب فعله، والتسوية فيه حتى يخرج وقته، ويحتمل أن يريد به عدم الطاعات، ويحتمل أمر الدنيا والآخرة، والكيس هنا العجز، وهو النشاط في تحصيل المطلوب.

قال: وإدخال ماثل «غيره» هذا الحديث في كتب الفهر يدل على أن المراد به هنا ما قدر الله سبحانه وقضى به وأراد من خلفه، اهـ.

قال الزرقاني: وهو وجه، لكن تعجب الأسى لتفسير العجز بعدم القدرة

[١] «شرح الزرقاني» (٢٤٧/٤)

أَوْ الْكَيْسِ وَالْعَجْرِ.

أخرجه مسلم في . ٤٦ - كتاب القدر . ٤ - باب كل شيء بقدر . حديث ١٨ .

بصره عمداً، وهو عند المتكلمين صفة ثبوتية يمنع منها ونوع الفعل الممكن،
ورجح الطبري أن تحتية حرف جر بمعنى إلى، نحو ﴿عَنْ مَطْلَعِ الْقَنْزِ﴾، لأن
المعنى يقتضي الغاية، إذ المراد أن أفعال العباد واكتسابهم كلها بتقدير خالقهم .
حتى الكيس الموصّل صاحبه إلى البغية، والمحرز الذي يتأخر به عن حركتها .

قال القرطبي: ومعنى الحديث ما مر شيء يقع في الوجود إلا وسبق
علمه به، وتعلقت به إرادته، ولذا أتى بكل التي هي للعموم، وعقبا بحتي التي
هي للخاصة، وإنما عبر بالمحرز والكيس لبيان أن أفعالنا وإن كانت مرادة لنا فهي
لا تقع إلا بإرادة الله تعالى، كما قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ
اللَّهُ﴾ . اهـ .

(أَوْ الْكَيْسِ وَالْعَجْرِ) هكذا في النسخ المصرية . وليس هذا في النسخ
الهندية، والصواب وجوده في رواية يحيى، قال الباجي^(١): على وجه الشك
من الراوي، ومعناه - والله أعلم - أن كل شيء بقدر، وأن المعاجز قد قُلت
عجزها، والكيس قد قُدِّرَ كيداً . اهـ .

قال ابن عبد البر^(٢): فإن صح أن الشك من ابن عمر أو من دونه، ففيه
مراعاة على رتبتهما، وأخطئه من روى ابن عمر - رضى الله عنه -، والذي عليه
العلماء جواز الرواية بالمعنى للعارف بالمعنى . اهـ .

وقال ابن عبد البر في «التحريد»^(٣): هكذا روى يحيى هذا الحديث على
الشك في تقديم إحدى اللفظتين، وتابعه ابن بكير وأبو مصعب، وروته طائفة
على القطع بلا شك، ورواه الفعني وابن وهب موثقاً، لم يزيدوا على قول

(١) «المنقذ» (٧/٣٠٤) .

(٢) «التهذيب» (٢٤/٢٣١) .

(٣) (ص ٥٥) .

٥/١٦٠٣ - **وَحَدَّثَنِي نَائِلٌ عَنْ زِيَادِ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ غَمْرٍوَ بْنِ دِينَارٍ، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ يَقُولُ فِي حَقِّهِ: إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْهَادِي**

طاووس. أدركت نسباً من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون: كل شيء بخبر انتهى. قلت: ومكث بالثبوت في رواية مسلم المتقدمة في أول الحديث.

٥/١٦٠٣ - (مالك عن زياد بن سعد) المذكور آنفاً، مما في بعض النسخ يذكرون سبعة، تحريف، ولم يذكر هذا الحديث ابن عبد البر في "التجريد" في الأحاديث الثلاثة التي ذكرها لزياد كما تقدم قريباً (عن عمرو) بفتح الحين وسكون السين (ابن دينار) المكي أو محممة الجمحي، ثقة، كنت، من رواية الفتى، مات سنة ١٢٦هـ. (أنه قال: سمعت عبد الله من الزبير) رضي الله عنه (يقول في خطبته) في رمان خلافة (إن الله) تبارك وتعالى (هو الهادي) الذي بين الرشيد من أنبي، وأنهم طرق المصانح الأدبية كل مكلف، والذنبية كل حي، فاه الزرقاني.

وقد قال عمرُ سمعه لنبية ﷺ حين حرص على إيمان عبه أبي طالب: **عَلَيْكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَتَيْكَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ** ^(١) فان صاحب "الحمل": "تكون معنى الهداية سلق لاعتقاد، وهو المذكور في كلام مشايخ أهل السنة. وحديثه لا يخاف من هذا ريب قوله تعالى: **وَأَوْفِكَ تَهْدِيهِ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ** ^(٢)؛ لأن الذي أتته وأصطف إليه الدعوة، والذي نهي عنه هدايته، التوفيق، وشرح الصدر، اهـ.

قال المناجي ^(٣): "الهداية تكون على معنيين: أحدهما بمعنى الإصباح

(١) سورة النحل، الآية ١٠٦.

(٢) (٢٨/٦).

(٣) سورة الشورى، الآية ٥٢.

(٤) العنق، (٢٠٥/٧).

والنعمان.

٦/١٦٠٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ نَائِكَ، عَنْ عُمَرَ أَبِي سَهْلٍ بْنِ

فَانَسٍ:

والإرشاد، والآخر بمعنى التوفيق، فإن تعالى: ﴿إِنَّ لَا تَهْدِي مَنْ أُرْسِلَ بِهِ﴾ الآية، ولا يجوز أن يراد به ههنا الإرشاد، لأنه لا خلاف بين المسلمين أن النبي ﷺ قد أُرْسِدَ، وبيّن، وأوضح، وبلغ من بحث ومن لا يحجب، هـ.

(والفائق) بمعنى المعقل الوارد في أسماء تعالى، ولكن هذا ورد أيضاً عن صحابي، فهو توقيف، إذ لا يقدر بالرأي. وفي التنزيل: ﴿وَمَا كُنَّا بِقَوْلِكَ بِالْإِيمَانِ مِنْ إِلَّا بِقَوْلِكَ نُحْيِي بِمَا نُرِيدُ﴾^(١)، وأخرج أبو حمزة عن عطاء بن أبي رباح، كنت عند ابن عباس، فجاء رجل فقال: أريت من حمزة بن عبد المطلب وأورثي الصلاة والرفق، أنراه أحسن إليّ أو ظمير؟ فقال ابن عباس: إذا كان الهادي شيئاً كان لك عمه فصحت فقد ظلمت، وإن كان الهادي به يوتي من بشاء مما ظلمت شيئاً، ولا تنالسني بعد، وهذا أحاب ربيعة غيلان الطبري، فلما سأله، وإني أخذه من قول ابن عباس، قلته المرقاني^(٢).

وقال الرازي^(٣) العترة معتاد في كلام العرب الاحتيال إلا أنها مستعملة في عرب التعاطف في معنى الغفلان، يقال: فتن فلان إذا حذو وهمل، وفلان سقيم، ويدل على صحة هذا التأويل أن قال: الهادي بمعنى الموفق، فسواء - والله أعلم - أنه الموفق به نفسه، والعاقل حين شاء بعده، لا إليه إلا هو الفعل لما يريد، هـ.

٦/١٦٠٤ - (ملك عن عمه أبي سهل) مصحراً اسمه نافع (بن مالك) بن

(١) سورة طه الآية ٨٤.

(٢) سورة الأنعام: الآية ٥٥.

(٣) شرح الترمذي ٤ (٢٤٧/٥).

(٤) ط، ق، ص، (٢٠٥/٤).

أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ أَسِيرُ مَعَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَقَالَ: مَا رَأَيْتُ فِي هَؤُلَاءِ الْقَدَرِيَّةِ؟ فَقُلْتُ: رَأَيْتُ أَنَّ تَسْتَبِيئَهُمْ. فَإِنْ تَابُوا، وَإِلَّا عَرَضْتَهُمْ عَلَى السَّيْفِ فَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: وَذَلِكَ رَأَيْي.
قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ رَأْيِي.

أَيُّ عَامِرٍ (أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ أَسِيرُ مَعَ) أَمِيرٍ مُؤْمِنٍ (عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَقَالَ) لِي (مَا رَأَيْتُ فِي هَؤُلَاءِ الْقَدَرِيَّةِ؟) بِعَنِي مَا أَتَّعِلُّ بِهِمْ؟ قَالَ الْبَاحِي. ائْتَلَفَ أَهْلُ النُّعْمِ فِيمَا سَمِعُوا بِهِ قَدَرِيَّةً، فَقَالَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: سَمِعُوا بِهِ لَأَنَّهُمْ غَوَا أَفْضَرُ، وَقَالَ قَوْمٌ: سَمِعُوا بِذَلِكَ لَأَنَّهُمْ ادَّعَوْا أَنَّ لَهُمْ قُدْرَةً عَلَى خَلْقِ أَعْمَالِهِمْ، وَنَحْوِهَا مِمَّا يَرَى سَبْحَانَهُ عَلَيْهِمُ، نَدَّ.

(قُلْتُ: رَأَيْتُ أَنَّ تَسْتَبِيئَهُمْ) أَيُّ تَطَلُّبٍ مِنْهُمْ التَّوْبَةَ عَنْ عَقِيدَتِهِمُ الْقَاسِنَةِ (إِذَا قَبِلُوا) أَيُّ التَّوْبَةِ، وَتَابُوا فَأَقْبَلُ تَوْبَتَهُمْ وَحَلَّ سَلْبَهُمْ (وَإِلَّا) أَيُّ إِنْ لَمْ يَتَوَبَّوْا (عَرَضْتَهُمْ) بِتَخْفِيفِ الرِّاءِ الْمُهَسَّلَةِ مِنَ الْمَرَضِ (عَلَى السَّيْفِ) كَذِبَةٌ عَنْ قَتْلِهِمْ (فَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: وَذَلِكَ) الَّذِي رَأَيْتُكَ (رَأَيْتُ فِيهِمْ قَالَ) الْإِمَامُ أَمَالِكُ. وَذَلِكَ رَأْيِي فِيهِمْ) أُنْعِمَ إِنْ لَمْ يَتَوَبَّوْا بِقَتْلِهِمْ، قَالَ أَبُو زَيْدٍ: دَفْعًا لِمُسَادَعِهِمْ وَقَضَاءً لِدَعْوَتِهِمْ لَا لِلْكَفْرِ، نَدَّ.

وَفِي «الْمَحَلِيِّ» قَوْلُ مَالِكٍ: وَذَلِكَ رَأْيِي فِيهِمْ ظَاهِرُهُ أَتَقْوَى بِكُتُبِهِمْ. وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: هُمُ الْمُسْلِمُونَ، وَإِنَّمَا قَتَلُوا لِزَوَائِجِهِمُ النِّسَاءَ، قَالَ الْقَاضِي. إِنَّمَا قَالَ مَالِكٌ فِي يَتَنَوَّيْهِ، وَسَأَتَرُ أَهْلَ الْبِدْعِ مُسْتَبِيدُونَ، فَإِنْ تَابُوا وَلَا يَفْتَسِرُوا، لِأَنَّ مِنَ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ، كَذَلِكَ ذَكَرَهُ عَمَّا فِي «الشَّعَاءِ».

وَلَهُ يَتَمَسَّكُ لِنُكْفَرِ مُحَدِّثِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ الثَّوْمَانِيِّ^(١) «جَعَلُوا مِنْ أَعْيُنِي لَيْسَ لَهَا فِي الْإِسْلَامِ نَصِيبٌ: الْمُرْجِيَّةُ وَالْقَدَرِيَّةُ»، وَاتَّعَلَّقُوا عَلَى أَنْ لَا يَسَارِعَ إِلَى تَكْثِيرِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ الْمُتَأَوَّلِينَ؛ لَأَنَّهُمْ بِحِرْقَةِ الْحَاضِرِ، وَالْحَدِيثِ

(١) مسند الثوري (٤: ٢٥١)

محسوس على سوء الحظ وقلة التصيب، وكذا كلما وقع في شأنهم مما يدل على التكفير. فهو من باب الزجر والتبليغ، قال عياض: أكثر قول مالك وأصحابه ترك القول بتكفيرهم، وإنما دُفِعَ في عثوبتهم، وطاعة سجنهم حتى تستبين موبتهم، وهذا قول محمد بن الموارق في الخوارج وعبد المالك بن النماشون، ويقولون سجون في جميع أهل الأمراء.

قال عياض: وممن روي عنه القول بترك تكفيرهم عدي بن زيد - رضي الله عنهما - والحسن البصري وجماعته، واحتجوا بتوريت الصحابة ورقة أهل عروزام، ومن عرف بالفكر منهم، ودمهم في شايير المسلمين، قال: وهو قول أكثر الفقهاء والمكذمين، وقالوا: هم قُتِلُوا وعُصُوا، قال سحنون: ولا إعادة على من رأى عاقبتهم في وفد ولا في غيره، قال: وهو قول جميع أصحاب مالك إلى آخره، بسطه.

وقال النووي في شرح مسلم^(١) في حديث يحيى بن عبد الله، إلا قال لابن عمر - رضي الله عنهما - طهر قبلنا ناس يزعمون أن لا قدر، وأن الأمر لله - أي مستألف، ثم بسطه قدر، ولا علم من الله تعالى، وإنما يعنده بعد وقوعه: وهذا قول غلانيه، وليس قول جميع الفدرية، وقول ابن عمر - رضي الله عنهما - هذا ظاهر في تكفيره الشذرية. قال القاضي عياض: هذا هي الفدرية الأولى الذين نفوا تقدم علم الله تعالى بالكائنات، قال: وأنفاس بهذا كافر بلا خلاف، الله.

قال ابن عديم^(٢): حكيم الخوارج عند جمهور الفقهاء والمحدثين حكم النفاذ، وأذهب بعض المحدثين إلى كفرهم، قال ابن المذاري: لا أعام أحداً

(١) (١/١٥٦)

(٢) فرد المسار (١/٢٠٠)

(٢) باب جامع ما جاء في أهل القدر

٧/١٦٠٥ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ
الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ

وَفِي أَهْلِ الْحَدِيثِ عَلَى تَكْفِيرِهِمْ، وَهَذَا يَقْتَضِي بَقْلَ إِجْمَاعِ الْفُقَهَاءِ، وَتَدْرِكُ
فِي الْمَحْطِ، أَنَّ بَعْضَ الْفُقَهَاءِ لَا يَكْفُرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الدُّعَى، وَبَعْضُهُمْ يَكْفُرُ مِنْ
خِلَافِ مَنْهُمْ يَدْعُو دَلِيلًا قَضِيًّا، وَنَسَبَهُ إِلَى أَكْثَرِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَالتَّقْلِيدِ الْأَوَّلِ
أَثْبَتَ.

نَحْمُ بَقْلَ فِي كَلَامِ أَهْلِ مَذْهَبِ تَكْفِيرِ كَثِيرٍ، لَكِنْ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ الْفُقَهَاءِ
الَّذِينَ هُمْ السَّحْنَدُونَ، بَلْ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَلَا غَيْرَ بَغْيِ الْفُقَهَاءِ، وَالتَّحْقُولِ عَنْ
الْمَحْتَدِينَ مَا تَدْرِكُنَا، وَبَيْنَ الْمَسْرِ أَعْرَفَ، يَنْقُلُ مَذَاهِبَ الْمَجْتَهِدِينَ، لَكِنْ صَرَّحَ
فِي كِتَابِهِ «الْمَصَابِرَةِ» بِالِاتِّعَاقِ عَلَى تَكْفِيرِ الْمَخَالِفِ فِيمَا كَانَ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ
وَضُرُورِيَّاتِهِ، كَالْقَوْلِ بِقَدَمِ الْعَالَمِ مِنْفِي خَشَرِ الْأَجَادِ، وَفِي الْعَمَلِ بِالْجَزَائِزِ،
وَأَنَّ الْحِلَافَةَ، فِي غَيْرِهِ كَفِي مَادَى الصَّمَاتِ، الْقَوْلُ بِحُلُولِ الْقُرْآنِ، أَمَّا

(٢) باب جامع ما جاء في أهل القدر

بَعْنِي أَرْوَادَاتِ الْمَفْرَقَةِ الْمُتَصَحِّحِ لِأُمُورٍ شَعَلَتْ بِأَعْيُنِهِ.

٧/١٦٠٥ - (مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ) بِكُسْرِ الزَّيِّ وَخَمْعِ الزُّنَادِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
ذُكْوَانَ (عَنِ الْأَعْرَجِ) عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرَيْرٍ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ، وَلَفْظُ الْبُخَارِيِّ بِرَوَايَةِ أَبِي سَعْدَةَ عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ: لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَسْأَلُ.

قَالَ الْحَافِظُ^(١): ظَاهِرُهُ التَّحْرِيمُ، وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَى مَا إِذَا أُمَ بَكَتْ هَبَاك
سَبَبٌ بِحُجُوزِ ذَلِكَ، كَرِيبَةٍ قَوِيَةِ الْحَرَاءِ لَا يَنْفِي مَعَهَا أَوْ تَسْمُرُ مَعَهَا فِي عَمَلَةٍ

(١) «فتح الباري» (١/١٩٠).

طلاق أختها

الزوج، ويكون ذلك على سبيل التصحيف التحسين أو لضرر يحصل لها من الزوج، أو للزوج منه، أو يكون موانها ذلك بعوض، وللزوج ربه في ذلك، فيكون كالمطلع مع الأجنبي إلى غير ذلك من المعانيعة المتقدمة، وقد ابن حسب حمل النساء، قد انتهى على ذلك، فلو نزل ذلك لم يفسخ النكاح، وتعلم ابن بطان بأن بني الحمل مخرج في التحريم، ولكن لا يلزم منه فسخ النكاح، وإنما فيه التغلظ على المرأة أو نساء طلاق الأخرى، اهـ.

قال الشيخ: نهى رسول الله ﷺ عن ذلك لما فيه من سمي والأذى والظلم للتي بشرط طلاقها، ويحمل أن يريد به ما بشرط الت، عند عقد النكاح، من أن كل امرأة مع طالق، وأن لا يزوج سنها ولا ينسأى معها ولا تنح أم ولد، اهـ.

(طلاق أختها) قال النووي^(١) المراد بأختها غيرها، سواء كانت أختها من النسب أو ترصاع، أو الدين، ويلحق بذلك الكافرة في الحكم، وإن لم تكن أختاً في الدين، وما ذاك المراد الغالب أو أنها أختها في الجنس الأدبي، وحمل ابن عبد البر الأخب ما هنا على الحضرة، فقال فيه من اتفق أنه لا ينبغي أن تسأل المرأة زوجها أن يطلق صهرها ثمرداً، وهذا ممكن في الرواية التي وقعت بلفظ: «لا تسأل المرأة طلاق أختها»، أما الرواية التي فيها لفظ الشرط، فظاهر ما أنها في الأجنبية.

ويؤيده قوله فيها: «أو نكاح» أي وتتزوج الزوج المذكور، من غير أن بشرط أن يطلق التي ليلها، وعلى هذا فالمراد بالأخت: «الأخت في الدين»، ويؤيده رواية ابن حبان في آخره من طريق أبي كثير عن أبي هريرة بلفظ: «لا تسأل

(١) المجموع (٧/٢٠٧)

(٢) نصر: فتح الباري (٢/٢٩٠)

الاستغفر في حلقها، ولتنكح.....

المرأة طلاقاً فحلقها تستغفر سبحانه، فإن المسلمة أخت المسلمة، وقد تقدم في باب لا يحطب الرجل على حبله أخيه، نقل الأئمة، عر الأئمة، وبعض الشافعية أن ذلك محصور بالحسنة، ربه جرم أو الشرح في كتاب النكاح، وبأنه مثله ههنا، ونحي، على رأي أبي القاسم أن يشي ما به كان المصون طلاقاً فامنة، وعدد الجمهور لا فرق، اهـ.

وقال الساجي^(١)، إذا أورد أحدها في الدين، وبهذه بذلك ليدكر ما ينهه من الحرة التي توفد إندفها سيها، وترك مفرقتها، اهـ.

الاستغفر، كسر اللام وفتح المشددين الفوقين وكسر الراء المهملة (صحفتها) قال صاحب «سهايه» المصحفة: بناء فالتسعة المسحوفة، قال القاري: أي تحسن فسمه أختها فادخه عما فيها من طعام، وهذا مثل غيره من حذارة المسوة من صاحبها لنفسه، وقال القضي: أي تبرز بحفظها، هـ.

وهذا المعاصي^(٢)، بضم الراء وقواه تكهروا بالهمز، فعلى من كذاب الإناء إذا قلبته وأقرعت ما فيه، قال: وهذا مثل بريد الاستئثار عليها بحفظها، فيكون كسر قلب إزاء غيره، في إندف، اهـ.

وفي رواية البيهقي المستخرجة إزاء أحسها، (ولتنكح) قال القاري^(٣) يونسك: لزوم والحرم، أي والسروج هذه المرأة من خطبتها من غير أن نسأله طلاقاً أحسها، اهـ.

وقال القاري^(٤)، كصح نسخة المعلوم مصوب بالخط على المستخرج

(١) الاستغفر (١٦٠٧/٧)

(٢) فتح الباري (١٦١٠/٩)

(٣) شرح لمباركي (٢٦٩/٢٤)

(٤) امرأة السعدي (٢٦٢/٤)

فَقُلْنَا لَهَا مَا قُدِّرَ لَهَا.

أخرجه البخاري في: ٨٢ - كتاب الفدر، ٤ - باب وكان أمر الله قنوراً مقبوراً.

أي ولتنكح زوجها ليكون جميع مال ذلك الرجل لطلبة، كذا قيل، والمعنى لتكح هذه المرأة الزوج خاصة أي لتكح طالبة الطلاق زوج تلك المطلقة، وإن كانت الطالبة والمطلوبة تحت رجل، يحتمل أن يعود ضميره إلى المطلوبة، يعني ولتنكح ضررتها زوجاً آخر، فلا تشرك معها، أو مجزوم بالعطف على تسأل، أي ولتنكح زوجاً غيره، وقيل: بصيغة المجهول، أي ولتجعل منكحة له، وقال ابن الملك في شرحه للمشارق: روي لتكح بصيغة الأمر المعلوم أو المجهول مطلقاً على قوله: لا تسأل، يعني لتثبت المرأة على نكاحها الكائن على ضررتها فأنفة بما يحصل لها فيه، أو معناه لتكح تلك المرأة الغير المذكورة زوجاً غير زوجها، ولتترك ذلك الزوج، اهـ.

وقال الحافظ^(١): ولتنكح بكسر اللام وبإسكانها ويسكون الحاء على الأمر، ويحتمل النصب مطلقاً على قوله: لتكح. فيكون تعليلاً لسؤال طلاقها، ويتعين على هذا كسر اللام، ثم يحتمل أن يكون المراد، ولتنكح ذلك الرجل من غير أن تعرض لإخراج انضرة من عصمته، بل تكل الأمر في ذلك إلى ما يقتدر الله، ويحتمل أن يكون المراد تنكح زوجاً غيره، أو المراد ما يشمل الأمرين، والمعنى لتكح من تيسر لها، اهـ.

(فأنفة لها) أي للسانة (ما قدر لها) بيناء المجهول، أي لم يعدو ذلك ما قسم لها، ولني لتزيد به شيئاً^(٢).

قال ابن عبد البر: هذا الحديث من أحاديث الفدر عند أهل العلم؛ نساً

(١) فتح الباري: (١/١١٤).

(٢) نفس المصنف: (١٠/٤٩٥).

٨/١٦٠٦ - **وحدثني** عن **مناويل**، عن **يزيد**، عن **أبي زياد**، عن **محمد بن كعب القرظي**، قال: قال معاوية بن أبي سفيان رضى الله عنهما: **منع الناس الله** لا مانع لما أعطى الله، ولا منعه لما منع الله.....

من غلبه من أن الزوج لو أحدها، وحل من غلب منها تراحمها في ورقتها، ولا لا يحسن لها من ذلك إلا ما كتب الله لها، قال البرقي^(١)، ولقد ذكره الإمام في أبواب الصبر.

٨/١٦٠٦ - (مالك عن يزيد بن زياد) عن أبي زياد، وقد نسب لجهده، قال من عبد الله في «الجزيرة»^(٢) له حديثان، أحدهما موقوف، وهو هذا. والثاني أقدم في السباقيت موقوفاً، والسوقيت لا تذكره مالك، وقد روي مرفوعاً، كذا قال ابن عبد البر، وأنت ترى أن حديث أبياب أيضاً مرفوع إذا قال معاوية في آخره: سمعت من رسول الله ﷺ قائل.

(عن محمد بن كعب القرظي) من بنى قبضة (قال: قال معاوية بن أبي سفيان) والحق الزور عن مالك كما أحده أبو حمزة، قال سمعت محمداً، كذا في البرقي، (وهو) أي معاوية (عنى العنبر) السوي عام حج في خلافته (أيها الناس إنه الصبر للشاة) (لا مانع لما أعطى الله) أي لما أراد الله من اسمه إعطاء، وإلا فبعض الإعطاء من كل أحد لا مانع له، إذ الواقع لا يمنع، والله البرقي (ولا معطي لما منع الله) أي لا يمكن ذلك، وما موصوفه، وجملة أعطى مائة مائة، (ولمأكد محذوف) ومين في وجه امرأته غير ذلك، ذكره المزي^(٣)، وقال الرواية على بابه من غير دوير.

(١) شرح ابن أبي عمير، ١/٢٤٨، (٢)

(٣) دس ٢٠٨

(٤) شرح ابن أبي عمير، ١/٢٤٨، (٥)

وَلَا يَنْفَعُ دَ الْجِدِّ مِنْهُ نَجْدٌ.....

قال البخاري^(١): يريد أن ما أعطى الله من جبر دين أو دنيا، فلا مانع له، وما منع من ذلك فلا معطي له، وهو نحو قوله عز وجل: ﴿وَأَن تَسْكُنَ لَهُ يَتَرُكَهَا كَانَتْ لَهُ إِلَّا مَثْرًا يُؤْتَىٰ يُؤْتَىٰكَ يُؤْتَىٰكَ وَلَا إِذًا لِّتُشْفَىٰ بِحَبِّهِ يَوْمَ مَنْ يَنْتَهِ^(٢)﴾، اهـ.

(ولا ينفع ذا الجِدِّ منه الجِدُّ) ينفع الجيم فيهما على المشهور، ومنه يتعلق ببيع، أي لا ينفع صاحب الحظ من نزول عذابه حظه، وإنما ينفعه عنه الصالح، قال ابن عبد البر: الرواية بفتح الجيم، لا أعجم فيه خلافاً عن مالك. وهو الحظ، وهو الذي نقوله العامة الخبز، وقال أبو عبد، معناه لا ينفع ذا الغنى من غناه، وإسما لنعمه طاعته، واحتج بحديث قصت على باب الجنة، فإذا غلغلة من دخلها الفقراء، وإذا أصحاح الجِدِّ محسوسون^(٣)، أي أصحاح الغنى في الدنيا محسوسون. قال: وهو حسن أيضاً، وروي بكسر الجيم أي الاجتهاد، والمعنى لا ينفع ذا الاجتهاد في طلب الزوق^(٤) اجتهاده، وإنما يأتيه ما قدر له، وليس يرق الناس على قدر اجتهادهم، ولكن الله يعطي من يشاء ويمنع، وهذا وجه حسن.

وقال الناصب^(٥): الحد ينفع الجيم في جميع الروايات ومعناه الغنى، كما نقله البخاري عن الحسن، أو الحظ، وحكى الثراعي أنه أبو الأب، أي لا يمنع أحداً نسيه، وحكى عن أبي عمرو نشيباني أنه رواه بالنكسر، معنى الاجتهاد، وأكثره الطبري. قال الثراعي: لأن الاجتهاد في العمل نافع لدعاء الله عز اسمه التحق إليه، فكيف لا ينفع عنده؟ قال: فيحتمل أن المراد الاجتهاد في طلب الدنيا، وتصحيح الأخيرة، وقال غيره، عمل المراد أنه لا ينفعه بمجرده

(١) المصنف (١/٨٠٧).

(٢) سورة الأدم: الآية ٧٧.

(٣) فتح الباري (٢/٢٢٢).

مَنْ يُؤَدِّ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفْقَهُهُ فِي الدُّنْيَا.....

حتى يقاربه النبول، وذلك إنما يفرض الله ورحمته، وقبل: البراد على رواية المكر السمي الثام في الحرص، أو الإسراع في الهرب.

وقال النووي: الصحيح المشهور الذي عليه الجمهور أنه مالم يفتح، وهو الحظ في الدنيا بالمال، أو الولد، أو العطف، أو السلطان، والمعنى لا ينجيه حفظه منك، وإنما ينجب غشك ورحمتك، قاله الزرقاني^(١)، وقيل لا ينفع معصوفه على ما فعله، وإذا الجد نادى، أي ذا المنى والمطعة والحظ، منك الجد لا من غيرك، كذا في هامش «الحصن» وغيره.

(ومن يرد الله) يضم الياء وكسر الراء من الإرادة (به خيراً) أي جميع المحيرات أو خيراً عظيماً (يفقهه) بشديد القاف المتكسرة قال الحافظ: هي ساكنة التاء لأد جراب الشرط (في الدين) والفقه لغةً، الفهم، والعمل عليه ههنا أولى من الفقه الاصطلاحي، ليعلم فهم كل علم من علوم الدين، ومن موصول، فيه معنى الشرط، ومكر خيراً ليفيد التعميم، لأن المكره في سياق الشرط كفي في سياق النفي، أو التذكير للتعميم، ولذا قدر بجميع أو عظيم، قاله الزرقاني.

قال الحافظ^(٢) الفقه الفهم، قال تعالى: «لَا يَكْفُرُونَ بِفَقْهٍ حَيْثُ»^(٣)، والمراد الفهم في الأحكام الشرعية، وترجم البخاري في «مصححه» بهذا اللفظ، وأخرج فيه بسند، إلى حميد بن عبد الرحمن، قال: سمعت معاوية خطيباً يقول: سمعت النبي ﷺ يقول: «من يرد الله به غير يفقه في الدين»، وإنما أنا فاسم والله عطي، الحديث، فإن احفظ: أي ينهيه كما تقدم،

(١) «شرح الزرقاني» (٢٤٩/٤).

(٢) «فتح الباري» (٢/٣٣٢).

(٣) سورة النساء: الآية ٧٨.

ثُمَّ قَالَ مُعَاوِيَةُ: سَمِعْتُ هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. عَلَى هَذِهِ الْأَعْرَادِ.

ورقأ: فقه بالضم إذا صار الفقه له مسجبة، وفقه بالفتح إذا سبق غيره إلى الفهم، وفقه بالكسر إذا فهم، وتكرر خيراً ليشمل القليل والكثير، والتذكير للتعميم؛ لأن المقام يقتضيه.

ومفهوم الحديث أن من لم يتفقه في الدين، أي يتعلم قواعد الإسلام وما يتصل بها من الترويع فقد حرم الخير؛ وأخرج أبو يعلى حديث معاوية من وجه آخر ضعيف، ورأى في آخره: «ومن لم يتفقه في الدين لم يبال الله به»، وانمشر صحيح؛ لأن من لم يعرف أمور دينه، لا يكون فقيهاً ولا طالب فقه، فيصح أن يوصف بأنه ما أريد به الخير. وفي ذلك بيان ظاهر لفضل العلماء على سائر الناس، ولفضل الفقه في الدين على سائر العلوم، اهـ.

(ثم قال معاوية: سمعت هؤلاء الكلمات) المذكورة (من رسول الله ﷺ) وانحار متعلق بسمعت (على هذه الأعواد) جمع عود، والمراد أعواد المنبر النبوي، قال الزرقاني: ظاهره أنه سمع جميع ما ذكره منه، وهذه رواية أهل المدينة، وأما أهل العراق فيروون أن معاوية كتب إلى العميرة أن اكتب إلي ما سمعت النبي ﷺ يقول خلف الصلوات، فكتب إليه: سمعته يقول خلف الصلوة: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد» كما في «الصحيحين»، وجمع ابن عبد الله بجواز أن الذي سمعه منه ﷺ: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين»، فأشار إليه؛ لأن ذلك ليس في حديث العميرة، فتخضع بذلك الأحاديث؛ لأنها كلها صحيحة، اهـ.

قال الزرقاني^(١): ويمكن سواد الإشارة لجميع ما ذكره، ولا يخالف ذلك

(١) «شرح الزرقاني» (٢/٢١٩).

كنائس إلى الصغيرة لا حشمان أنه سمع ذلك كله منه عليه السلام ثم شك، فقال
الصغيرة: فأجاب فزال شكها، فحدثت به عن سماعة رضي الله عنه قال: هكذا
ظهر لي، ثم رأيت «متح البزازي» قال: وزعم بعضهم أن معاذة كان قد سمع
الحديث، وربما أراد استنبات الصغيرة، واحتج بحديث «السوطي» هذا، أما
قال: وهو حسن وإن غير عنه برقم، لأنه من حيث جزمه لذلك، انتهى كلام
المرقاني

والذي ذكر من كلامنا، احتجنا، قال في حديث أخرجه البخاري ^(١) بسنده
إلى وراد كاتب الصغيرة، قال: ألقى علي الصغيرة في كتاب إلى معاوية أن
ليس بكثرة شاة يقول في غير كل صلاة مكسوبة، «لا لله إلا الله وحده لا شريك
له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير»، اللهم لا مانع لما أعطيت
ولا تقبطني، أما دعوت، ولا يقع ذا الجذبة الجذبة

قال: وسيفني من فقد ^(٢) مني، أخره أن، وراداً قال: ثم وجدت بعد علي
معاوية، فسمعت به بأسر الناس بذلك، وزعم بعضهم أن معاذة كان قد سمع
الحديث المذكور، وربما أراد استنبات الصغيرة، واحتج بها في «نحوها» من
وجه آخر عن معاوية، أنه كان يقول على الصغير، فذكر حديث الباب.

وما يظهر لهذا العبد الفقير من مبادئ تحقيقات، انهما حديثان مختلفان
ظاهراً، أحدهما غير المذكور بعد الصلوة، سألته معاوية عن الصغيرة، وأثنائه
حديث الباب سمعه معاوية من النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر، كما صرح به هو نفسه،
ولا يلزم من اتحاد ألفاظ الأدعية اتحاد الحديثين، فإن الأدعية المذكورة تؤثر
عده عليه السلام في الأوقات المختلفة، ولكن يشكل عليه أن جهابذة العلم كلهم ملوا
إني اتحادهما

(١) صحيح البخاري (٨٤٤)

(٢) انظر «صحيح البخاري» (٦٩١٥)

٩/١٦٠٧ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّهُ كَانَ يُقَالُ: اتَّخَذَ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ كَمَا يَنْفَعِي. الَّذِي لَا يَعْجَلُ شَيْءَ أَنَاءَ وَقَدَرَهُ.

٩/١٦٠٧ - (مالك أنه بلغه) عن الأسلاف من الصحابة والتابعين (كان يقال) هكذا في النسخ المصرية ببناء المحمولى، وقذا في «التجريد»^(١)، وفي النسخ الهندية «أنه كان يقول» ببناء المعلوم، والأوجه الأول، لأنني لم أراه موصولاً إلى رسوله ﷺ في كلام أحد. قال الهاجي^(٢) - يقتضي أنه مر نول كلمة الشيء؛ لأن ما ذكرنا أدخله في كتاب ليحفظ صحته، وبحمد الله به فالحمد لله الذي خلق كل شيء) من شأنه أن يحلق (كما ينبغي) أن يحلق.

قال الهاجي: يريد أنه أحسن، وأتى به على أفضل ما يكون عليه، فيكون معناه قوله: الذي أحسن كل شيء خلقه على تأويل من قال: خلفه حسناً، ويحتمل أن يريد به خلفه على ما ينبغي من قدرته عليه، وإرادته له، وعلمه به، وما فيه من المصالح لخلقته، أم: أشار الهاجي إلى قوله عز اسمه في سورة السجدة: ﴿الَّذِي لَمْ يَكُنْ لَكُمْ خَلْقٌ مِنْ شَيْءٍ خَلَقَكُمْ﴾ ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ﴾، وذكر المفسرون في معناه أولاً بسطها صاحب «الحمل».

(الذي لا يعجل شيء) بالرفع في جميع النسخ المصرية والهندية (أناء) ينقص انحرافاً في جميع النسخ، أي لا يسبق شيء وقته الذي وقته له، وقال صاحب «المحلى»: لا يعجل شيئاً أناء بعد الهرة والثرن، أي أخره، وفي نسخة شيء بالرفع، ويعدل يزية المجهول، أم: وظاهر ما سيأتي في آخر الحديث من كلام ابن عبد البر أنه هذه رواية النعني لا يحيى، وفي «مختار الصحاح»: أي يأتي كرمي يرمي، إذا بالكسر: أي حاد، وأما الليل ساعتها، أم: (وقدرة) أعرب عليه في النسخ المصرية بتشديد الدال.

(١) (ص ٢٥٩)

(٢) «النعني» (٢٠٨/٧١).

حَسْبِيَ اللَّهُ وَكَفَى، سَجَّحَ اللَّهُ يَوْمَ ذُحُلَا، قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ، اللَّهُ مَرْمَى.

قال الباجي: الذي لا يستعمل شيء أثناء وفاته، معناه لا يسبق وقته الذي وقت له، فإن الأخصش: أما الشيء وقت بدو حقه، وقال غيره^(١): ألا التأخير والانتظار، يريد - والله أعلم - لا يسبق وقته الذي قدر له، فإن تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَهْلَهُمْ لَا يَسْتَنْصِفُونَ صَعَةً وَلَا يَسْتَنْصِفُونَ﴾^(٢)، اهـ.

(حسبي الله) أي الكافي لي في جميع أمور الله عز وجل، قال الراغب: حسب يستعمل في معنى الكفاية، حسب الله، أي كفيته هو، اهـ. وفي التنزيل: ﴿فَلَمَّا تَوَلَّوْا قَدَرًا مَسِيرَ اللَّهِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾^(٣) (وكفى) أي كفايته يكفي ثم في جميع الأمور.

(سمع الله لمن دعاه) أي أجاب الله عز وجل دعاء من سأل، قال الباجي: يحتمل أن يريد به الخبر، ويحتمل أن يريد به الدعاء (ليس وراء الله مرمى) بفتح الهميم ومكون الراء، أي ليس وراء غاية يرمى إليها أي يقصد إليها بدعاء أو أمل أو رجاء، يقال: هذه الغاية التي يرمى إليها، أي يقصد، حيث سقاة السهام التي ترمى، ويقصد بها، كذا في «المنتهى»، وفي «المحلى»: مرمى أي مقصد ترمى إليه الأعمال، والرمى موضع الرمي، تشبيهاً بالهدف الذي ترمى إليه السهام، اهـ.

قال ابن عبد البر في «التجريد»^(٤): هكذا روى يحيى هذا الخبر، وتابعه قوم، ورواه القسبي فقال فيه: «الحمد لله الذي خلق كل شيء كما ينبغي» الذي لم يجعل شيئاً أثناء وقته، وقد روى من حديث عبد الرحمن بن عوف أن

(١) انظر: غلامشكارة (٢٦/١٠٩).

(٢) سورة الأعراف: الآية ٣٤.

(٣) سورة التوبة: الآية ١٢٩.

(٤) انظر: «الاستدراك» (٢٦/١١٠)، و«التجريد» (ص ٢٥٨).

١٠/١٦٠٨ - **وحدثني عن مالك**، أنه بلغه أنه كان يقال: إن

أحدًا لم يموت حتى يستكمل رزقه.....

رسول الله ﷺ كان فيما يعود به الحسن والحسين اكنى سبع الله دعيا لمن دعى. لا تزفني وراء امر الله نوام رنما، قال: وكان نواهم علي السلام يؤذ بها انية سماعيل واسحاق - صلاة الله وسلامه على نبينا ومنهم أجمعين - .

اهـ

١٠/١٦٠٨ - (مالك أنه بلغه) وفد دوي سرفوعا متصلا بوجوه شني (أنه

كان يقال) به - انجبول في جميع السخ الهندية والمصرية، ولو وجد ههنا في نسخة سواء المعلوم كان أوجه. ذكر الحسن بن علي الحنساوي بسنده إلى يحيى بن عتيق، كان محمد بن سيرين إذا قال: كان يقان، لم يشك أنه من النبي ﷺ، قال من عند الر. وكذا كان مالك إن شاء الله، قال: وهذا الحديث جاء من وجوه عدل عن جابر وأبي حنيفة الساعدي. وأن مسعود، وأبي أمامة، وغيرهم عن النبي ﷺ، قاله الزرقاني^(١).

وفي «التحريذ»^(٢): هذا يروى عن النبي ﷺ من حديث ابن مسعود رعاير وأبي أمامة وأبي حنيفة^(٣) ساعدي، يروى ابن مريج عن أبي الزبير عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: إن أحدكم لم يموت حتى يستوفي رزقه، فادفوا الله وأحسبوا في الطلب. فخذوا ما حل ودعوا ما حرم. اهـ

(لأن أحدًا لم يموت حتى يستكمل) ويسوي (رزقه) الذي كتب له، وهو في بطن أمه، كما تقدم في الباب السابق من حديث ابن مسعود.

(١) شرح الزرقاني (٤/٢٥٠-٢٥١)

(٢) (ص ١٢٥٨).

(٣) كذا في الأصل. انتهى

(٤) سورة الزحف، الآية ٣٢.

وقال عز سبه: **«مَنْ قَسَمَ نَفْسَهُ تَبِعَتْهُمْ فِي الْجَنَّةِ كَذِبًا»** ^(١) **أَوْ قَالَ** **«نَزَلَ فِيهِمْ** **وَلَا يَرْجِعُ وَلَا يَرِيدُ وَلَا يَنْفَعُ بِحَسَبِ عِلْمِهِ بِعَالِي الْقَدِيمِ الْأَوَّلِيِّ»** ^(٢) **وَلَا يَعْزِضُهُ** **مَأْوَدُهُ»** ^(٣) **«الْمُصْبِحَةُ تَمِيعُ الرِّزْقِ»** ^(٤) **وَالْكَلْبُ يَنْفَعُ الرِّزْقَ»** ^(٥) **وَأَنْ أَعْيِدَ لِيَحْرُمَ الرِّزْقُ** **بِالْكَلْبِ بِصِيْبِهِ»** ^(٦) **وَعَبْرَ دَنْتٍ مَبَاهِي مَعْنَاهُ** ^(٧) **أَوْ أَرِئْتِي يَنْفَعُهُ وَيَنْتَفَعُهُ هُوَ الرِّزْقُ** **الْبَحْلَانُ** ^(٨) **أَوْ الْبِرْكَةُ لَا أَسْلُ الرِّزْقَ»** ^(٩) **أَخْرَجَ**

وَبَرَّحَمَ الْخَوَرَجِ فِي «مُصْبِحَتِهِ» ^(١٠) **إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي أَعْبَى الْمِصْطَفِيُّ فِي الرِّزْقِ»** ^(١١) **وَأَخْرَجَ فِيهِ حَدِيثَ أَبِي قَالَ** **«سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ** **«مَنْ رَزَقَ أَنْ يَنْسَاطَ** **أَوْ رَزَقَهُ»** ^(١٢) **أَوْ يُشَبَّهَ فِيهِ أَثَرُهُ فَلْيُقْبَلْ رَحْمَتُهُ»** ^(١٣) **قَالَ الْحَافِظُ** ^(١٤) **«قَدْ نَالُوا الْعَالِيَةَ»** ^(١٥) **«مَنْ أَسْطَفَ فِي الرِّزْقِ الْبِرْكَةُ»** ^(١٦) **وَفِي الْحَبَرِ حُصُولُ الْقَرَّةِ فِي الْجَسَدِ»** ^(١٧) **لَأَنَّ** **حَبْلَةَ أَقْلَابِهِ مَصْدَقَةٌ** ^(١٨) **وَالْمَصْدَقَةُ تَرْمِي الْمَاءَ»** ^(١٩) **«تَزِيدُ فِي مِيسُورِهَا وَيُزَكِّي»** ^(٢٠) **لَأَنَّ الرِّزْقَ** **الْإِنْسَانَ يَخْتَبِئُ بِهِ فِي بِلَدِهِ أَمَدًا** ^(٢١) **فَلَمَّا كُنْتُ أَحْبَبْتُ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ»** ^(٢٢) **أَوْ الْمَعْنَى أَنَّهُ** **يَكْتَسِبُ حَقِيرَةً مُشْرِفَةً** ^(٢٣) **كَأَنَّهُ يَقَالُ: إِنْ دَخَلَ رَحِمَهُ عَلَيْهِ كَثْرًا وَإِلَّا فَتَقَدَّرَ»** ^(٢٤) **أَوْ الْمَعْنَى** **قَاءَ دُخْرَهُ الْجَمْعُ بَعْدَ الْعَوْدِ**

رَأَيْتُ الْحَكِيمَ التِّرْمِذِيَّ يَقُولُ **«الْمُرَادُ بِذَلِكَ هَهُ الْبَيْتُ فِي الرِّزْقِ»** ^(٢٥) **وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ** ^(٢٦) **«يَحْتَمَلُ أَنْ يَكْتَسِبَ أَحَدُ الْعِبَادِ مِائَةَ مِثْقَلٍ»** ^(٢٧) **وَيَرْكَبُهُ مَشْرِيحًا** ^(٢٨) **فَإِنْ** **دَخَلَ رَحِمَهُ رَادُّ الْبَرَائِكَةِ»** ^(٢٩) **وَقَدْ أَمَرَ شَيْخُ الْأَكْبَادِ»** ^(٣٠) **عَنْ الْعَالِمِ السُّوْكَلِيِّ بِهِ غَيْرُ** **تَابِعِهِمْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ تَارِكًا وَدَعَا»** ^(٣١) **«فَالْأَوَّلُ يَدْخُلُ فِيهِ الْخَوْبُورُ»** ^(٣٢) **وَيُتَوَجَّهُ أَنْ** **الْمَعَادِلَاتِ عُلُوَّ الظُّهْرِ»** ^(٣٣) **وَالْمَعْدُومُ السَّاطِنُ عَمَى لَا يَعْنِي عَلَيْهِ الْحُكْمُ»** ^(٣٤) **فَذَلِكَ** **الظَّاهِرُ الَّذِي أَضْعَفَ عَلَيْهِ الْمَشْكُ»** ^(٣٥) **«هُوَ الَّذِي يَدْفَعُ الزِّيَادَةَ»** ^(٣٦) **وَالنَّصْبُ»** ^(٣٧) **بِالْمَحْرُومِ** **وَالْإِلَافَةُ»** ^(٣٨) **وَالْحَكِيمَةُ فِي إِبْلَاحِ ذَلِكَ إِنِّي السَّكَلَفَةُ»** ^(٣٩) **لِيَعْلَمَ فَضْلَ الرِّقِّ»** ^(٤٠) **وَشَدُّهُ** **الْمُطْبَعَةُ»** ^(٤١)

(١) «مَنْ قَسَمَ نَفْسَهُ تَبِعَتْهُمْ فِي الْجَنَّةِ كَذِبًا» (٣-٢/٤)

فَأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ.

جاء في معناه مرفوعاً، عن جابر. أخرجه ابن ماجه في: ١٢ - كتاب التجارات، ٢ - باب الاقتصاد في طلب المعيشة.

(فأجملوا) بفتح الهمزة وكسر الميم، أي أحسروا (في الطلب)^(١) بأن تطلبوه بالطرق الجيدة المحللة، بلا كد ولا حرص ولا تهافت على السرايم أو الشبهات، أو غير منكبين عليه مشتغلين عن الخلق الرازي.

وهي «المحلى»^(٢) وبين كيفية الإجمال في المرفوع عند ابن ماجه^(٣) عن جابر: اخذوا ما حلّ ودعوا ما حرم^(٤). وروى أبو نعيم في «الحنية» عن أبي أمامة مرفوعاً: «إن روح القدس نفث في روعي أن نفساً لن تموت حتى يستكمل أجلها، وتستوعب رزقها، فاتقوا الله، وأجملوا في الطلب، ولا يحملنكم استبطاء الرزق أن يظلمنكم بمحبة، فإن الله تعالى لن يُنال ما عنده إلا طاعته، قيل لبعضهم: من أين تأكل؟ قال: لو كان من أين لفنى، وقيل لأحر ذلك، فقال: سل من يضمني». اهـ.

قول الزرقاني^(٥): أخرج ابن ماجه والحاكم وصححه عن جابر رفعه: «أبها الناس تقوى الله، وأجملوا في الطلب، فإن نفساً لن تموت حتى تستوعب رزقها، وإن أبطأ عنها، فأتقوا الله وأجملوا في الطلب، خفوا ما حلّ، ودعوا ما حرم». وللبهني والمسكري وغيرهما عن أبي الدرداء مرفوعاً: «إن الرزق يطلب العبد كما يطلبه أجله» وفيه: «أن الطلب لا ينافي التوكل».

وما حديث ابن ماجه والترمذي والحاكم^(٦) وصححه عن عمر - رضي الله

(١) انظر هذا الحديث في (المهيد) (١٤/٤٤٤).

(٢) مسند ابن ماجه (١/١٤٤).

(٣) شرح الزقاني (٢/١٠٠).

(٤) أخرجه الترمذي (٢٣٤٤)، وابن ماجه (١١٦٤)، والحاكم في «المستدرک» (٢/٣٠٨).

عنه - رفعه - ولو تركتكم على الله حق التوكل، لترككم، كما يترك الطير، عندما يحاسب الله روح بطائفة، فقال، الإمام أحمد: فيه ما يدل على الطلب، لا القعود، أراد لو توكلوا في دوائهم ومحنهم وتصرفهم، وعلموا أن الخير بيده، من عنده لم يصرفوا إلا ما ليس غانمير كانطير، ولكنهم يعتمدون على فواتهم وكسبهم، وهذا خلاف التوكل

وعن أحمد أيضاً في المقاتل: أحسن لا أعين شيئاً حتى يأتيني رزقي، هذا رجل جهل العلم، أما سمع قول النبي ﷺ: إن الله تعالى جعل رزقي تحت رمحي، وقوله: اتعدوا عما حساً وتزوج بطائفة، وكان أصحاب ﷺ يتجرون في الـ والبحر، ويعملون في نخلهم، وهم الفقراء، اهـ.

❦ ❦ ❦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٤٨ - كتاب حبر الخلق

(١) باب ما جاء في حسن الخلق

(١) ما جاء في حسن الخلق

فإن الحافظ⁽¹⁾ أم الحسن فقال: لو غلبت به عبارة عن كل مرغوب فيه، إما من جهة النفس، وإما من جهة العرش، وإما من جهة العجز، وأكثر ما يقال في عرف العامة مما يذكرونه في العجز، وأكثر ما جاء في النسخ فيه بذلك بالخصوص، كما قال، وبصر المترادف. لحسن عبارة عن كل مرغوب، وذلك لأن العجز مستحسن من جهة العقل، والحسن من جهة الهوى، مستحسن من جهة الفجاءة.

[illegible]

وهي التي تسمى ^{٢٢} الخلق نصيبين ولكن اللام متضمنة، وهي
التي تسمى الخلق - تضم اللام وكتوبها: فدين والطبع والتسمية، وحقيقته أنه
الشيء الذي لا ينفك عن الوجود، وهي مادة، وأولها المضاف إليها هي الخلق
صورة الخارج، أم

$$f(x) = \frac{1}{2} \left(1 + \frac{x}{\sqrt{1+x^2}} \right) \quad (1)$$

(٩٤٩) = ١٣٩ هـ

١٨٠٠ - ١٨١٠

وقال الغزالي في المحضيات: الإلهام من إلهام الإنسان الذي يعمل بها غيره، وهو مجموعة منسوبة، فالمجموعة من الإلهام أن يكون له غيرك على نفسك، تنصف منه ولا تنصف بها، وعلى التفصيل انعم والتجمل بالحدود وانفسر وبحيل لأذى وإرساء والمعتقد وقصده الخواص والموافاة وليس الخاسر ونعم ذلك، والذمير منها صدق ذلك، كذا في الفتح^(١١).

وفي المحضيات: قال الحشر: على أحد سطو أو جاد أو الذي وكفى الأذى، وقال التوحيدي: هو أن لا يحاسب ولا يحاسبهم، وقال أبو عبد الله: هو إلهام الخلق في السر، والظاهر، وقال سهل التستري: إلهام الإلهام، وذكر الصكافه، والرحمة بخلقهم، والاستعانة له، اهـ.

ثم قال الحافظ: وحكى ابن خالين في تفسيره خلافه، هل ضمن الخلق عريضة أو مكتسبة؟ وتساك من قال بأنه عريضة بحيث ابن مسعود: إن الله قسم أهلنا فكم كما قسم أرزاقكم، الحديث، وهو عبد الجباري في الأدب المعبر، ووقع في حديث الأشج ع: أحمد، وإني وإني خيري في الأدب المعبر، ورحمة من حديث: أن النبي ﷺ قال: إن في جفون جبينين، أحدهما إلهام، قال: يا رسول الله، صدقنا كذا أو حدثنا؟ قال: فبينما قال: الحمد لله الذي جني على جفون جبينين أحدهما إلهام^(١٢)، فرددته الخواص، وتقريره يؤول عليه شعر بأن لي الخلق ما هم بي، وما غير مكتسب، اهـ.

قال ابن القيم: هذا هو الحق، وهو جمع بين التوفيق والذات، اهـ.
وقال الخازن في المحرر الزماني^(١٣): اختلف أهل حسن الخلق غريزية

(١١) وضع سبوي (١٠٠٠٠٠).

(١٢) أخرجه أحمد (١٠٠٠٠٠)، وأبو داود (١٠٠٠٠)، وابن أبي شيبة (١٠٠٠٠)، وأبو يعقوب (١٠٠٠٠)، وأبو حنيفة (١٠٠٠٠)، وأبو حنيفة (١٠٠٠٠)، وأبو حنيفة (١٠٠٠٠).

(١٣) (١٠٠٠٠٠).

١/١٦٩ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّ مُعَاذَ بْنَ خَلَدٍ قَالَ: ...

صَلَاةً أَوْ مَكْتَسَبَةً اجْتِبَارِيهَا؟ فَقِيلَ يَا لَكَ لِحَسْرَةٍ فِي اللَّهِ نَعَمَ بَيْنَكُمْ أَخْلَاقُكُمْ.
 الْحَدِيثُ، وَقِيلَ: بَعْضُهُ مَكْتَسَبٌ لَمْ يَصِحْ فِي حَبْرِ الْأَنْحِيقِ قَالَ أَبُو حَجْرٍ:
 فَتَرَدَّدَ لِسْوَاقُ عَلَيْهِ وَيُقَرَّرُ بِشَوْهِدِ مَنْ مَعَهُ مَا هُوَ حَالِيٌّ، وَمَعَهُ مَا هُوَ مَكْتَسَبٌ،
 وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ، وَمَنْ شَكَّ فِيهِ الْقُرْطُوبِيُّ: هُوَ حَبْلَةٌ فِي بَوَاقِ الْأَرْسَالِ، وَهِيَ
 مُتَعَادِلَةٌ فِيهِ، فَجِي غَلَبَ حِسْبَتُهُ فَيُحَرِّمُ الْمَحْمُودَ، وَالْأَمْرُ بِالْمُعَاوَدَةِ حَتَّى يَفْصِلَ
 حَسْبًا، وَيُثَرِّبُ بَعْضَهُ حَتَّى يَزِيدَ حَسْبًا

قَالَ الشَّافِعِيُّ^(١)، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الْأَخْلَاقَ فِيهَا بِاعْتِبَارِ أَصْلِهَا حَبْلِيَّةٌ فَابْتَدَأَ
 فَلَمَّا بَدَأَ وَالْفَصْلُ فِي الْكَيْفِ وَالْكَيفِيَّةُ بِالرِّيَاسَاتِ فَانْقَلَبَتْ عَنِ الْأُمُورِ الْعَلَمِيَّةِ
 وَالْعَمَلِيَّةِ، كَمَا بَدَأَ عَلَيْهِ الْمَعَادَاتِ النَّوْبَةُ وَالْإِشَارَاتُ اخْصُوفِيَّةٌ

مِنْهَا حَدِيثٌ: «إِنَّمَا بَعَثَ اللَّهُمَّ مَبْلُوحَ الْأَخْلَاقِ»، مَبْلُوحٌ فِي السُّوْطِ
 هَوْبِيٌّ، يَزِيدُ الْبَحَارِي فِي تَرْجُمِهِ، وَالْحَاكِمُ وَابْنُ بَيْهَقٍ وَأَحْمَدُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
 وَأُخْرَجَ لِيَرْبُطَهُ: «سَكْرِمُ الْأَخْلَاقِ».

وَمِنْهَا، مَا فِي مُسْلِمٍ عَنْ غُنَيْمٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي ذَهَابِ الْإِفْتِنَاجِ،
 «وَالْهَدْيُ لِأَحْسَنِ الْأَخْلَاقِ، لَا يَهْدِي لِأَسْهَنِ إِلَّا أُنْت».

وَمِنْهَا، مَا صَحَّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ^(٢) «الَّذِينَ كَفَّ حَسْبَتَ خَلْقِي لِحَسْرِ حَلْفِي».
 وَالْمَعْرَادُ رَأْدُ الْحَسْرِ الْمَعْلُومِ عَلَى مَا هُوَ الْمَطْلُوبُ عَلَى طَعْنِ رَبِّ زَعَمِي
 حَسْبًا، أَيْ:

وَيُشَكِّزُ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَاتِ، مَا وَرَدَ مِنْ قَوْلِهِ^(٣) «إِذَا سَأَلْتُمْ بِرَحْلِ تَغْيِيرٍ
 عَنْ خَلْقِهِ فَلَا تَعْدُوهُ»، حَدِيثٌ، وَسِبْأِي الْحَوَاتِ عَنْهُ فِي آخِرِ النَّاسِ.

١/١٦٩ - (مَالِكٌ أَنَّ مُعَاذَ بْنَ خَلَدٍ قَالَ) كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسَخِ إِذْ صَرَّحَ
 مِنَ الْحَوَاتِ وَالشُّرُوحِ، وَفِي النُّسخِ الْهِنْدِيَّةِ: «مَالِكٌ عَنْ مُعَاذِ بْنِ خَلَدٍ أَنَّهُ قَالَ».

(١) جميع النسخ، (٢/١١٥)

وفي «التحريد»^(١): «مالك أن معاذ بن جبل قال: «أخبر ما أوصاني به» الحديث. هكذا روى يحيى هذا الحديث، ورواه ابن القاسم والقمي، ورواه ابن بكير عن مالك عن يحيى بن سعيد عن معاذ بن جبل. وهم مع هذا منقطع حدثاً، ولا يوجد مستنداً عن النبي ﷺ من حديث معاذ ولا غيره بهذا اللفظ، وإفاه أعلم. ولكن معناه صحيح مسلم». هـ.

رزاد م «التنوير»^(٢) في كلام ابن عبد الجبار: «لكن ورد معناه، فأخرج الترمذي»^(٣) بسنده إلى ميمون بن أبي شبيب عن معاذ بن يحيى: قال: يا رسول الله علمني ما يقتضي. قال: «اتق الله حيث كنت، وأتبع السيئة الحسنة تمحها، وخالف الناس بخلق حسن». وأخرج الترمذي عن أنس قال: بعث النبي ﷺ معاذ بن جبل إلى البقي فقاتل. فب معاذ اتق الله، وخالف الناس بخلق حسن». هـ.

وفي «المعجم»^(٤): قال أبو عمر: «هذا أحد الأحاديث الأربعة التي هي منقطعة في الكتاب، ولا يوجد موصولاً». هـ. ونقدم ذكر الأربعة في الفوائد التاسعة من الباب الثاني من مقدمة هذا لأجزاء. وفي «المشكاة»^(٥): عن أبي ذر قال: قال لي رسول الله ﷺ: «اتق الله حيث كنت، وأتبع السيئة الحسنة تمحها، وخالف الناس بخلق حسن»^(٦). رواه أحمد والترمذي، والدارمي، قال القاري: وفي «المصنف»^(٧): رواه أحمد والترمذي والحاكم والبيهقي عن أبي ذر، وأحمد والترمذي والبيهقي عن معاذ بن أنس عمار عن أنس. هـ.

(١) (ص ٢٩٩).

(٢) «تنوير المصنف» (ص ٤٥٠).

(٣) «حسن الترمذي» (٢/٣٥٥) ج (١٩٨٧).

(٤) «أخرجه أحمد» (٢/١٥٣)، «الترمذي» (١٩٨٧)، «الدارمي» (٢٧٩٦).

تَعْرِ مَا أَوْصَانِي بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ وَضَعْتُ رَجُلِي فِي الْغُرَّةِ
أَنْ قَالَ: «أَحْسِنْ خُلُقَكَ لِنَاسٍ»

(آخر ما أوصاني به رسول الله ﷺ) لما بعثه إلى اليمن فأصبا تاسع الهجرة
(حين وضعت رجلي) يسكون الباء في النسخ المصرية والهندية (في الغرزة) بفتح
ثغين المصححة وسكون الراء المنهضة آخره زاي معجمة، فإن صاحب
«المحلى» هو الركاب، وقبل الركاب يكون من العدة والخشب والغرز لا
يكون إلا من الجلد. وقبل: هما مترادفان. والعز لسجل، والركاب
لعمرس. هـ.

(أن قال لي) قال الباجي^(١): شبيه على تأكيد ما أوصاه به راحته ﷺ
بولائه، ولا يفتش في ذلك من لوصية من يودع المسافرين إلا بأوكد ما يوصيه به
(أحسن) بصيغة الأمر (خلقت) قال الباجي: تحسين خلقه أن يظهر لمن يعاينه
أو ورد عليه البشر والحلم والإشفاق والتيسر على التعلیم والتودد إلى الصغير
والكبير، وقد قال مالك: والعطف مكره، لقول الله عز وجل: «وَلَوْ كُنْتَ فَظًا
غَافِلًا لَاقْتَضَىٰ بَيْنَ ظُفُرِكَ» هـ.

وتقدم في أول كتاب ما حكى صاحب «المحلى» من قول الحسن وغيره
(لناس) قال الباجي: وإن كان لفظ عاماً إلا أنه يريد بذلك من يستحق تحسین
الخلق له، فأما أهل الكفر والإصرار على الكفر والتنادي على ظلم الناس،
ولا مؤثر بتحسين خلقهم، بل مؤثر بأن يظلم عليهم، قال تعالى: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ
جَاهِدِ الْكُفْرَ وَالْمُنَافِقِينَ وَالْأَفْكَارَ الظَّالِمَةَ»^(٢)، وقال سبحانه وتعالى: «الَّذِينَ هُمْ عَنْ
تَعْبَادِي قُلُوبُهُمْ مُّشْغَوَةٌ فَلَا يَفْقَهُوْا شَيْئًا وَلَا يَسْأَلُونَ»^(٣)، وفي «المحلى» من سماع مالك:

(١) «المحلى» (١/٢٠٩).

(٢) سورة التوبة: الآية ٧٣.

(٣) سورة لور: الآية ٤.

يَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ.

سئلت عائشة - رضي الله عنها - عن خلق النبي ﷺ فقالت: كان خلفه وأمره القرآن وإتياعه، اهـ.

وحكاية القاري عن السيوطي إلى قوله: بن يؤمر بأن يخلط عندهم، ثم قال: قلت: قد يقال: إن الرغل من جملة حسن الخلق فيمكن أن يعم جميع الخلوة، قال تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْقَوَاعِدِ الْكَبِيرَةِ﴾^(١) الآية، اهـ. قلت: ولا منافاة بينهما، فإنهما حادثان مختلفتان، إحسانهما حالة الموصلة، والثانية: حالة المجددة والانتهاك لحرم الله.

(معاذ بن جبل) هكذا في جميع النسخ الهندية وبعض المصرية بخلاف حرف النداء وبه جزم الزرقاني، رد قال: فهو منادى يحذف الأداة، وفي المحلى: «معاذ بالضم على أنه منادى معرفة، وحرف النداء محذوف، وهو بن جبل» بنصب النون كما هو المختار، اهـ. وفي أكثر النسخ المصرية بذكر حرف النداء يخلط يا معاذ بن جبل.

قال الزرقاني^(٢): وهذا آخر الأحاديث الأربعة التي قالوا: إنها لم مرجحة موصولة في غير الموصلة، وذلك لا يضر مانكاً الذي قال فيه سبقان من عينة: كان مانكاً لا يبلغ من الحديث إلا ما كان صحيحاً، وإذا قال: بلغني فهو إسناد صحيح. فقصور المتأخرين عن وجود هذه الأربعة موصولة لا يفدح فيها، فلعلها وصلت في الكتب التي لم تصل إليهم.

وقد قال السيوطي في حديث «اختلاف أمي رحمة»: لعله خرج لي بعض النكتب التي لم تصل إلينا؛ لأنه عزاء لجميع من الأجلة ذكروا في كتبهم بلا إسناد، ولا نسبة لمخرج كل إمام الحرميين، ولا ريب أنهم دون مالك بمراحل بعيدة، اهـ.

(١) سورة النمل: الآية ١٢٥.

(٢) «شرح الزرقاني» (١/٤٠٦).

١٩٩٠/٢ - وحديثني عن مالك، حين أبى شهاب، عن
عروة بن الزبير، عن عائشة زوج النبي ﷺ: أنها قالت: لما حُرِّرَ
رسول الله ﷺ يقول:

قلت: وهكذا يقول الحنفية في الأحاديث التي استدل بها الإمام أبو
حنيفة، وقال المتأخرون: أم لا، هذه كلها انقطة، فإن أبا حنيفة - رضي الله عنه -
أكثر من الإجماع، رضي الله عنه - أكثر من خبر مسير، ثم قال:
بوقاسي كعب، ومن شواهد هذا الحديث ما رواه أحمد والترمذي وغيرهما
عن معاذ بن عبد الله بن رسول الله ﷺ ما يعني الحديث، وأخرج الترمذي عن
أبي قلزبة: بعد النبي ﷺ معاذ بن جبل إلى النبي ﷺ، الحديث، فلما فرغاً من
كلام التفسير،

ثم قال: ويرى فاسون أن معاذ آل عمر كلفة لما فت عنهما
رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله أي العمل أفضل؟ قال: لا يزال لسانك
رطباً من ذكر الله. فذكره بما كان آخر ما أوصاه سألته عن هذا واجباً، فذكر
آخر كسبه، فلا خلاف. اهـ.

وهذا الحديث الذي ذكره العلامة الزرقاني ذكره الحارثي في "المعجم"
بلحظ: أخذ كلام عارفة عليه رسول الله ﷺ أن قلت: أي الأعمال أحسن
إلى الله؟ قال: أن تسب رسلك رطب من ذكر الله، وعزه إلى أبي حنيفة
والأول، وأما الثاني فالتكبير.

١٩٩٠/٣ - (مالك عن ابن شهاب) الترمذي (عن عروة بن الزبير عن) أم
المؤمنين (عائشة زوج النبي ﷺ) أنها قالت: لما خيرت بين الماء المعبود وكسر
العبادة المختلفة بين المعبود (رسول الله ﷺ) نبي المعبود، قال الحافظ:
وأهم الخصال التي أهم من قبل الله أن من قبل المعبودين، اهـ.

في امرئين فقد إلاً أخذ أيسرهما، ..

وقال الجاهلي^(١): يحتمل أن يريد بذلك ما خيّر الله عز وجل بين امرئين من الأعداء معاً بكلفه أنه إلاً اختار أيسرهما بأمنه وأرفقهما بأمنه، ويحتمل أن يريد ما خيّر الله بين العنوتين بينهما من عشاء، إذا اختار أيسرهما، ويحتمل أن يريد بذلك ما خيّر أحد من أمته من أن يدخل في طاعته، ولا آمن به بين أمرين فإن في أحدهما مودة ومسانة، وفي الآخر محاربة ومشاقة إلاً اختار به فيه المودة، وذلك قيل أن يؤمر بالمحاجة.

ويحتمل أن يراد به جميع أوقاته، وذلك بأن يحيره بين الحرب وأدب الجزية، فله كان يأخذ بالأيسر، ويشل الجزية، ويحتمل أن أمته المزمع لنم يخبروه بين التزام الشدة في العداوة وبين الألفة بما يجب عليهم من ذلك، إلاً اختار لهم أيسرهما وفقاً لهم وخوفاً أن يكتب عليهم أتعقهما فيمضوا عليها.

وفي «جميع الوسائل»^(٢): قال ابن حجر نعتاً لمصارع «الخبيرو»: إما يأخذ بخبره أنه بين عقوبتين، فإخار لأحدهما، أو في حق أمته في المحاجة في العادة والاقتصاد فيختار الاقتصاد، زاد انقاري: بقي خبير آخر من الله تعالى في حق أمته بين وجوب الشيء وبذنه، أو حرمة وإباحته، اهـ.

رد المناوي: مثل قول جبرائيل أو ملك الجن: إن نلت تطيقت عذبتهم الأخشيس، فاختار فداهم رجلاً أن يخرج من أصلاهم من يوحى الله، اهـ.

(في أمرين) وللشبي والنسفي «يس أمرين» (قط) تشديد انطاء، قال الحافظ أي من أمور الدنيا بدليل قوله: «عالمهم يكن إتماماً» لأن أمور الدين لا يتم فيها (إلا أخذ) وفي رواية (إلا اختار)، كما في «الشمائل» (أيسرهما) أي أسهلها، قال المناوي: استاء لهبه على اليسر ﴿وَيُؤَيِّدُ اللَّهُ بِحُكْمِ الْكُتُبِ﴾

(١) مائتي (٧١/٢٠٩)

(٢) (٢٥/٢٠٩)

وفي «الشمائل»^(١) من رواية هناد عن عمرو: «ما رأيت رسول الله ﷺ مستصراً من مظلمة شئها قط»، الحديث.

قال الحافظ^(٢): «فلا يرد أمره بقتل عُقْبَةَ، وعند الله من حفظه وعيونهما من كان يؤذيه؛ لأنهم كانوا مع ذلك ينتهكون حرمان الله، وخيل: «أرادت أنه لا يتغمض إذا أودى في غير السبب الذي يخرج إلى الكفر، كما عت عن الأعراس الذي جفا في رفع صوته عليه». وهذا الآخر الذي حيد برذائه حتى أثر في كنفه، وحمل النواودي عدم الانضمام على: «وخص .. لعمال، قال: «وأما العريض فخذ افترض ممن كان منه» قال: «وقضى ممن نذ في مرضه بعد نهي عن ذلك، كذا قال. اهـ».

قال البياهي^(٣) وروى ابن حبيب قال مالك: «كان رسول الله ﷺ يمشي عمن شتمته» اهـ. قال فقاري: «لم يفتقم شهد من الأصم الذي سحره، واليهودية التي ستمته. لأنه حق آدمي سقط عنه» اهـ.

قال النقاشي في «الشفاء»^(٤): «ولا حياء مما يؤثر من جلته، واحمداه، وإن كل حليم ود عرق من رثه، وهو ﷺ لا يريد مع كثرة الأدل إلا مبال، وعلى إسراف الجاهل إلا حليم». ثم ذكر حديث الثابت، ثم قال وروى أن النبي ﷺ لما كثر رمايته، وشخ وحنه يوم أحد، سم ذلك على أصحابه شديداً، وقالوا: «لو دعوت عليهم فقال: «إني لم أبعث لغداً، ولكني بعثت داعياً ورحمة، اللهم اتخذ ثومي منهنم لا يمسوا».

(١) «الشمائل» مع شرحه، جميع المصنفات (١٦٩٠/١٥٤).

(٢) «فتح الباري» (١٦/٥٧٥).

(٣) «الدر المنثور» (٧/٣٦٠).

(٤) «أطراف الشفاء» مع شرحه، على النسخة (١٦/٢١ - ٢٧).

إِلَّا أَنْ تُنْتَهَكَ حُرْمَةُ اللَّهِ . فَتُتِمَّ كَلِمَةُ اللَّهِ .

أخرج البخاري في: ٦٦ - كتاب المصنف، ٣٣ - باب منه النبي ﷺ .
ومسلم في: ٤٣ - كتاب الفضائل، ٢٠ - باب ما روي عنه ﷺ لأتاكم، حديث ٧٧

وروي عن عمر - رضي الله عنه - أنه قال في بعض كلامه: بأبي أنت وأمي. يا رسول الله لقد دعا نوح علي قوم، فقال: «لَرَبِّي لَا تُؤْخِرُ عَلَى الْأَرْضِ»^(١) الآية. ولم دعوت عنك مدلتها فهل كنتا من عبد أعزاء، فالتفت وأخبرني خديجة وأخبرني وجهك وأخبرني وجهك وكسرت راعيتك، فأبيت أن تقول لا حيوا، فقلت: اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون.

ولما قال له الرجل: عدل، فإن هذه قسمة عا أرى بها وجه الله، لم يرد في جوابه إلا أن قال: «ويحك»، فمن بعدك إن لم أعجل، ونهى من أراد من أصحابه فتنه، ولما تصدى بحوث بن الحارث ليعتد به، ورسول الله ﷺ تحت شجرة قنلاً، فلم يته إلا وهو قائم، وأتبع صناً في يده، فقال: من يملك مني؟ فقال: «الله»، فخط السيف من يده، فأخذه النبي ﷺ، وقال: امر يملك مني؟ فقال: «كأن حيز أخذ، فمنا عده، فحوا إلى قوم، فقال: حثتكم من عبد خبير الناس، ومن غصم خبيره من العفو عفو، عن اليهودية التي سقت بعد اغترافها، على الصحيح من الرواية، ولم يؤخذ لبيد من الأعصم، وقد أوحى إليه شرح قوم، ولا عتب عليه فضلاً عن مدافعة، إلى آخر ما يسطر، وقال فيه: والحديث، عن حمزة ٧٥٤ وصيره وعفوه عده المقدر أكثر من أن تأتي عليه

(١) أن تنتهك) بضم النون الأولى بناء المجهول من الانتهاك في جميع النسخ الهندية والمصرية، وقال صاحب «المحلى»: بضم النون ويكون الهاء ثم النون المستوحاة من انتهك، وفي «البحاري» من الانتهاك، أي تخطع وبصاع، أحد - حومة - عز وجل (فيتنقم الله) تبارك وتعالى (بها) أي بسببها.

١٦١١/٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُمَرَ عَائِي بْنِ
خَمَيْسٍ بْنِ ثَعْلَبٍ بْنِ أَبِي قَالِبٍ،
.....

قال صاحب "مسلي": "استثناء منقطع"، أي ما عاقب أعداء الخاصة نفساً، بل
لحق الله تعالى امتداداً لقوله تعالى: ﴿لَوْلَا دَعَاكُمْ بِمَا رَأَيْتُمْ فِي دِينِ اللَّهِ﴾^(١)، أي

والقطر "المتداول" من حديث هشام عن عوف، أي سمعته من محارم له
لغيره، قال: "لقد من محارم الله تعالى شيء، كان من أشد مني ذلك عصاة".

قال "الراجحي"^(٢): "سجد - والله أعلم - أن يؤدي أدنى شبه عصاة عن
الغير، فإن في ذلك انتهاكاً لعورات الله تعالى، يستقيم به ذلك إعظاماً لحق الله
تعالى، وقد عاك بعض العلماء أنه لا يجوز أن يؤدي السيئة بغيرها ولا
سيئة، وأما غيره من الناس فيجوز أن يؤدي سيئة، وليس له التسليم، ولا يأثم
صاحبه، وإن وصل بالذات إلى غير، ولذلك قال السيوطي إذا أراد سيئة
- رضي الله عنه - أن يزوجه امرأة أبي جليل، إنما فائدة نصيحة سيئة، الحديث،
فحمل حكمها في ذلك حكمه أنه لا يجوز أن يؤدي السيئة بغيرها".

وأخرج على ذلك عوف عن وحيد: قَالَ ابْنُ يَزِيدَ: كَفَّ قُرْبُوكَ نَفْسَهُ إِلَى
أَنْفِكَ وَأَقْرَبَكَ رَأْدَ لَمْ تَدَانَ أَهْمَكَ (الزُّنُوفُ وَالْيَدُ وَالْقُرْبُوكُ وَالْقُرْبُوكُ بِغَيْرِ مَا
أَكْتَسَبُوا فَكَيْفَ كَسَبُوا لَهَا وَأَيُّهَا أَهْمَكَ) (١٦١١/٤)^(٣)، فسرته في المزمع أن يؤدي
غير ما كسبه، وأطلق لأمر في حاشية البيهقي عليه من غير ضرورة، فحمل على
إطلاقه، أي

١٦١١/٢ - (مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن) - بين العائدين (علي من)
إمام (حسين بن) أسير المؤمنين (علي بن أبي طالب) دأب الله وجوده، قال

(١) سورة النور: الآية ١.

(٢) "الراجحي" (١٩٩٧)، مخرج البيهقي (١٢٥٢/٤٤).

(٣) سورة الأحزاب: الآية ٥٧.

الزرقاني: مرسلًا عند جماعة رواة السوطي فيهما سمعت إلا خالدا بن عبد الرحمن الحارثي، فقال: عن مالك بن ابن شهاب عن علي بن الحسين عن أبيه، وخالدا ضعيف، ليس بحجة فيهما خولف به. ولا ابن شهاب به إسنادهما أحدهما مرسل كما قال مالك، ولا آخر عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وهما من رواية الثقات، وله في التمهيد^(١).

وقال السيوطي: إسناده اللدغضي عن طريق خالدا الحارثي وموسى بن داود القاضي كلاهما عن مالك عن الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه، قال ابن عبد البر: خالدا وموسى لا بأس بهما، اهـ.

قال الزرقاني^(٢): ولم أجده في التمهيد، إنما فيه ما ذكرته، ولمع نسخة الخط، اهـ. والظاهر عندي أنه وقع الخط في نسخة التنوير التي بأيدي العلامة الزرقاني، ومن ذلك الذي وقع التعارض عند في كلام كعبية.

والنسخة التي بأيدي من التنوير^(٣) هكذا نصه: وصلة المارغضي عن طريق خالدا بن عبد الرحمن الحارثي عن مالك عن الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه، ومن طريق موسى بن داود القاضي عن مالك كذلك، قال ابن عبد البر: وخالدا وموسى لا بأس بهما، اهـ.

فالظاهر عندي أن قوله: كذلك قال ابن عبد البر معقوبًا عليه، وقوله: خالدا وموسى لا بأس بهما من كلام السيوطي، لا ابن عبد البر، وعلى هذا فلا تعارض في كلامي ابن عبد البر، ثم قال العلامة الزرقاني: والمحدث حسن.

(١) (١٩٩/٤).

(٢) شرح المروقي (٤/٦٥٣).

(٣) سير الحوايك (١/٦٥٠).

أَنْ زَانُوا اللَّهَ يَكْفِي قَالَ «مَنْ خُلِيَ إِسْلَامُ أَهْلِهِ تَرَكْتُهُ مَا لَا بَعْدَهُ»

بل صحيح، أخرجه أحمد وأبو يعلى وأبو داود وابن ماجه^(١) من حديث
الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وأخرجه أحمد والبخاري في «الكبير»
من الحسن بن علي، والحاكم في «المكشي» عن أبي نضر، وأبو بكر بن أبي حاتم
في «تاريخه» عن عبيد بن ربيعة عن أبي عبد الله، والخطيب في «المصنف» عن ربيعة بن
زبيب، وابن عساکر عن الحارث بن هشام،^(٢)

(أَنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ) وَلَفْظُ مُحَمَّدٍ فِي «مَوْجِئِهِ»^(٣) مَالِكٌ عَنْ ابْنِ
شهاب عن علي بن حسين يرفعه إلى النبي ﷺ قَالَ: «مَنْ خَسِرَ إِسْلَامَ الْمَدِينَةِ
تَرَكْتُهُ مَا لَا بَعْدَهُ». قال محمد: هكذا ينبغي لمصره المسلم أن يكون تركاً له، لا
بعده (مَنْ خَسِرَ إِسْلَامَ الْمَدِينَةِ) قال الخطيب: «مَنْ» تعينه، ويجوز أنها بداية،
وأثر التعيين بالإسلام على الإيمان؛ لأنه الأعمال الظاهرة، والنفس والتوكل إما
بهاقيان متباعدان، وراد «حسن» إيماء إلى أنه لا تتميز صورة الأعمال فعلاً
وبركاً، إلا أن اتصف بالحسن بأن يورث شروط مكملاتها فضلاً عن
المتصححات. وسئل ترك ما لا يعني من الحسن مبالغة، فله الزرقي^(٤).

(تَرَكْتُهُ مَا لَا بَعْدَهُ) يمنع إيمانه من عداه كله، إذا تعلقت عنايته به، وكان من
فصله يعني ترك الفضول كله على اختلاف أنواعه

قال ابن العربي: لأن امرء لا يقدر أن يشغل باله كل شيء فكيف يبتعد إلى
الفضل، قال كزلباني: وفي إيمانه أن من فتح إسلام المدية أسداه ما لا بعده؛
لأنه صانع لتوكل النفس الذي لا يمكن تعريضه، فإن الذي بعينه الإيمان

(١) مسند أحمد (٢٤٩٦)

(٢) مسند أبي داود (٣٩٧٦)

(٣) مجمعاً محمد بن الخطيب المصنف (١٨٣/٢)

(٤) شرح الزرقي (١/٢٢٣)

والإسلام والعمل الصالح، وما تعلق بضرورة حياته في معاشه من شيع وري وشتر عورة وعفة مرج ونحو ذلك، مما يدفع الضرورة دون مزيد النعم، وهذا سلم من جميع الآفات دنیا وأخرى، قال بعضهم: ومما لا يعني تعلم ما لا بهم به من العلوم وترك الأهم منه، كمن ترك تعلم العلم الذي فيه صلاح نفسه، وشتفت تعلم ما يصلح به غيره، كعلم الجدك ويقول في اعتداده: نهي نفع الناس. ولو كان صادقاً لبدأ باشتغاله بما يصلح به نفسه وقلبه من إخراج الصفات المذمومة من سحر حسد ورياء وكبر وعجب وتراوس على الأقرباء وتفاؤل عليهم ونحوها من المهفكات.

قال ابن عبد البر: هذا الحديث من الكلام الجامع للمعاني الكثيرة الجيلة في الألفاظ القليلة، وهو مما لم يفقه أحد قبله رحمه الله، لكن وري معناه عن صحف إبراهيم عليه السلام مرفوعاً، ثم أخرج سننه عن أبي زر قلت: يا رسول الله ما كانت صحف إبراهيم؟ قال: كانت أمثالاً كليات، الحديث، وفيه: فوعلى العاقل أن يكون بصيراً برمائه، مقبلاً على شأنه، حافظاً للسان، ومن حسب كلامه من عدته قل كلامه إلا فيما يعنيه.

وقيل للفقهاء الحكماء: ما الذي بلغ بك ما سري - أي انفضل -؟ قال: فسر الله، وصلى الحديث، وأداء الأمانة، وترك ما لا يعني.

وروي أبو حنيفة عن الحسن بن عمار أن أعراس الله عن العبد أن يجعل شغله فيما لا يعنيه، وقال أبو داود: وأصول السنن من كل فن أربعة أحاديث، هذا وحديث «الأعمال بالنيات»، و«تحلال بيتي»، و«العهد في الدنيا»، وقال الناجي^(١) قال حمزة الكنعاني: هذا الحديث ثبت الإسلام. والثاني: «الأعمال بالنيات». والثالث: «الحلال ثمن والحرام ثمن». وقال غيره: هو نصف الإسلام وقيل: كله.

(١) «المنهاج» (٧/٤١٣).

ورحمته صاصت الإكساء^(١) وغيره عن الإمام أبي داود: من كتبت عن رسول الله ﷺ خمس مائة حديث، التحب منها ما حمده هذا الكتاب أي الناس، ثم جمعتها فيه أربعة آلاف حديث ولها ثمانية حديث، ويكتفي الإنسان لديه من ذلك أربعة أحاديث. أحدها قوله: «إني ما ألتفت إلى شيء» والثاني: «من حسر إسلامه لم يتركه» لا بعده. والثالث: «لا يكون المؤمن مؤذياً» حتى يرمى لأحد ما يرمى لنفسه، والرابع: «الجلال بيّن والحرام بيّن». الحديث

قال شيخنا متابعنا الفاضل عبد العزيز الدهلوي في المسند^(٢): عز كذلك. فإن الأول يكفي الصحيح الدعاء، والثاني لسبعة الأوقات، والثالث لعدة التحقير، والرابع لجمع السب والدود من اختلاف العناء وغيره.

قلت: وقد سبق الإمام أبو داود في ذلك الإمام أبو حنيفة - رضي الله عنه - في جامع أصول أولياءه. قال أبو حنيفة لأبيه عاصد: نسئ أئمتك فله تعزى وأيدك. أوصيك بوصايا إن حفظتها وحافظت عنيها، رجوت لك السعادة في ذلك إلى شاء الله.

أولها: مراعاة الشؤون بحسن حوارك من المعاصي عداً من الله تعالى الثاني: لا تسفر على جاهل - نباح أبى علمه.

الثالث: أن لا تعبر إلا مع من يحتاج إليه في ذلك أو نيك

الرابع: أن تتصرف في نفسك ولا تتصرف بها إلا الضرورة

والخامس: أن لا تعدني شيئاً أو ذمياً

(١) مسند الشيخين (ص ١١٤).

١٦٦٢/٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ

والقاسم: أن يقع من الله ما يوافق من مال وحده، إلى أن قال: التاسع عشر أن يمسك خمسة أحاديث، فيخبر به من خمسمائة ألف حديث، وذكر الثلاثة المذكورة في كلام أبي داود قال: والربع: أن لا يترك الحرام بين، وبهذا أمور مشبهات لا يعلمها كثير من الناس، وهي التي أشبهت استقرأ ليس وعريه، ومن وقع في التثبيات فقد وقع في الحرام. كروى يروى حول الأحمى يوشك أن يقع فيه. ألا وإن لكل ملك حسن، ألا وإن على الله بعد ربه، ألا وإن في الجسد مضغة، إذا مضت صلح الجسد كله. وإذا فسد فسد الجسد كله، ألا وهي القلب.

والقاسم: النسب من سلم المسلمون من نكاته وبهذه، والعلمون أي من الوصايا أن تكون دون الخوف، والمجد في حال صحتك، ونسب حسن النظر مع الله تعالى وعلمه رجاء، قال: وأبهم أن الله يعور رجيم، أي: ويحل الإمام لما داود لم يجد القاسم لاستباحه في ثلثه، وعلمه الإمام أبو حنيفة برأيه بشدة الاهتمام به.

١٦٦٢/٤ - (مالك أنه بلغه) قال ابن عبد البر في التيجان: هذا الحديث عند طائفة من رواة الموطأ، عن مالك عن يحيى بن سعيد أنه بلغه عن عائشة، ولم يذكر يحيى وجماعة بعد في هذا الحديث يحيى بن سعيد، وقد روي عن عائشة من وجوه مساح من حديث عبد الله بن دينار عن عروة عن عائشة، ومن حديث معاذ بن عائشة ومن حديث ابن المنكدر عن عروة عن عائشة، وهو حديث مجمع على صحته، وأصح أصانيد رواية ابن عبيدة عن من لسكت: عن عروة عن عائشة، أي: وعمر الزقاني هذا الطريق إلى الشيخين وأبي داود والترمذي.

(١) أحسن البحاري ج (١١)، وأبو عبد الله (٢٤٨٥)، والنسب (١٦١١)

عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ رَجُلٌ

(من عائشة) أم المؤمنين (زوج النبي ﷺ) قالت: استأذن رجل قال الحافظ في «الفتح»^(١): قال ابن بطلان: هو عبيدة بن حصن العزاري، وكان يقال له: الأحق المطاع، وزوجا النبي ﷺ بإقباله عليه تألفه ليسلم فومه، لأن كان رئيسهم، وكذا فُسِّرَ به عياض ثم القرطبي والثوري جازمين به، ونقله ابن التين عن الداودي احتمالاً لا جزمًا، وقد أخرجه عبد الغني بن سعيد في «المبهمات» من طريق ابن عبد الحكم عن مالك أنه بلغه عن عائشة: استأذن عبيدة بن حصن على النبي ﷺ فقال: فيسر ابن العشرة، الحديث.

وأخرجه ابن شكوان في «المبهمات» من طريق يحيى بن أبي كثير أن عبيدة استأذن، فذكره مرسلاً، وأخرج عبد الغني أيضاً من طريق أبي يزيد السدي عن عائشة، قالت: جاء مخزومة بن نوفل يستأذن، فبما سمع النبي ﷺ صوته، قال: «بئس أخو الحشيرة»، الحديث، وهكذا وقع لنا من فوائد أبي إسحاق الهاشمي، وأخرجه الخطيب، يحمل على التعدد، وقد حكى المنذري في «مختصره» القولين، فقال: هو عسنة، وقيل: مخزومة، واقتصر ابن الملقن على أنه مخزومة، وذكر أن لغة من عاشته بخط الدماطي، ولكنه حكى حد ذلك عن ابن التين أنه يجوز أنه عبيدة، قال: وصرح به ابن بطلان، اهـ.

وفي «المنتقى»^(٢). قال ابن حبيب: هو عبيدة بن حصن العزاري، كان يقال له: الأحق المطاع، اهـ. وقال أنزواني: حكى المنذري القولين، فقال: هو عبيدة، وقيل: مخزومة، وهو الأرجح، وتُعقَّب بأن حديث سمعته عبيدة صحيح، وإن كان مرسلاً، وغير نسبة مخزومة فيه راويان ضعيفان، ولذا قال الخطيب وعياض وغيرهما: الصحيح أنه عبيدة، قالوا: وبعد أن يقول ﷺ في حق مخزومة ما قال، لأنه كان من خيار الصحابة، اهـ.

(١) فتح الباري (١٠/١٥٣)

(٢) (٣١٣/٧).

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ ثَلَاثٌ عَاشِقَةٌ: إِيَّاْنَا نَعُوْهُ فِي الْبَيْتِ.....

قلت: ما حكى العلامة الزرقاني في قول الثوري نطق الوهر الراحم، ليس هو هي كلام الحافظ، بل ما حكى عن قوله بشير بن سبع عبيدة بن ذكوان بالجزم، والثاني بلغة فيل، نعم، ذكر الحافظ في الباب السبابة^(١) أن البخاري رمز بذكر حديث مخرومة بعد هذا الباب، بأنه هو منهم هي، أي:

وفي الأصل: قال عباس: هو عنه بن حصن، ولم يكن أسلم حينئذ، وبذلك قد ظهر الإسلام، وكان منه في حياته ^{بني} ويحمله ما قال عيسى بن سعد بن يونس، وأورد مع الترمذي، وحججه به إلى أبي بكر أمير، وقوله ^{بني} ذلك من أعلام النبوة، لأنه ظاهر كلامه، وهذا، قال الحافظ^(٢): إن وثقه في زمن الصديق، وحرمه، ثم رجع، وأسلم. وحضر بعض الفروع في عهد عمر - رضي الله عنه -، أحد.

ولأن الثوري في شرح الشافعي^(٣) هو عبيدة بن حصن المروزي الذي يقال له الأحمدي المطاع، وحده في رواية أنه مخرومة، فإن كانت الواقعة تعادلت، فلا فائدة عليه الموقوف هو لأول نسخة روايته، وأما غير سبب بمخرقة، فقيه أبو يزيد المصري، وفي كلامه، وأنه سامع صالح بن رستم الجباز، صفة ابن سيرين ومجبره، أحد، ويرجح كونه محبة في رواية المطاوعة أن هو المسمى هو بلاغ مالك - رضي الله عنه -.

(على رسول الله ﷺ ثالث عاشقة) - رضي الله عنها - (وإنا معه) ^{بني} (في البيت) نيل زول الحجاب

قال الحافظ^(٤): والحدث الذي فيه إياه أحمق مطاوعة أخرجه سعيد بن

(١) مسج التاريخ (٤/٥٢٨)

(٢) مسج التاريخ (١٠/١٥٥)

(٣) (٢/١٦٩)

(٤) مسج التاريخ (١٠/١٥٥)

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَنِي الْأَعَشِيرَةِ ثُمَّ أَذْنُ ثَلَاثَةِ رَسُولٍ اللَّهُ ﷻ.
قَالَتْ عَائِشَةُ: فَلِمَ أُنْسِبَ أَنْ سَمِئْتَ فَصَبَحَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷻ مَعَهُ.
فَلَمَّا خَرَجَ الرَّجُلُ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قُلْتَ فِيهِ مَا قُلْتَ، ثُمَّ لِمَ

مَنْصُورٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ السَّخَمِيِّ: قَالَ: جَاءَ عَيْنَةُ بْنُ حِصْحٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَعِنْدَهُ
عَائِشَةُ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: أَنَا مُؤْمِنٌ. قَالَ: أَلَا أَنْزِلُ لَكَ عَنْ أَحْمَسٍ
مَعَهُ، فَغَضِبْتَ عَائِشَةَ، وَقُلْتَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: أَحْمَسُ مِصْلَعٌ، أَدَا، وَذَكَرَهُ
الرُّؤُوفِيُّ بِإِلْفٍ. قَالَ: أَلَا أَنْزِلُ لَكَ عَنْ أُمِّ الْبَيْتِ: فَغَضِبْتَ عَائِشَةَ.

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ): ه: (بَنِي الْعَشِيرَةِ) هَكَذَا فِي جَمِيعِ نَسَخِ
الْمَوْطِئِ، وَفِي الْبُخَارِيِّ مِنْ طَرِيقِ رَجُلٍ عَنْ ابْنِ الْمَكْدُونِ: «بَنِي أَحَدِ الْعَشِيرَةِ»،
رَبِيسُ ابْنِ الْعَشِيرَةِ يُلْقَى الْوَاوُ، وَفِي أُخْرَى بِإِلْفٍ قَاوُ بِهِمَا.

قَالَ عِيَّاضٌ: الْمُرَادُ بِالْعَشِيرَةِ الْجَدَّةُ أَوْ الْقَبِيلَةُ، وَقَالَ غَيْرُهُ: «الْعَشِيرَةُ
الْأَدْنَى مِنَ الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِهِ وَهُمْ وَلَدُ أَبِيهِ وَجَدُّهُ، كَذَا فِي «الْفَتْحِ».

قَالَ الْبَلَّاجِيُّ: يَرِيدُ عَشِيرَتَهُ، وَنُصِفَ الْعَرَبُ الرَّجُلُ بِأَنَّهُ ابْنُ الْعَشِيرَةِ جَعَلَنِي
أَنَّهُ ابْنُ مِنْهَا، أَدَا. قَالَ الْقُضَيْرِيُّ: عَاضَاةُ الْإِبْنِ أَوْ الْإِخْ إِثْمُهَا كِزَاضَاةُ الْإِخْ
لِلْعَرَبِ يَوْمَ بَاغَا الْعَرَبَ، أَدَا.

(ثُمَّ أَذْنُ ثَلَاثَةِ رَسُولٍ ﷻ) وَفِي لُغَةِ السَّخَاوِيِّ، قَالَ: تَذْنُو، لَمْ أَقُلْتُ
عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (فَلِمَ أُنْسِبَ) يَنْسَجُ الْهَمْزَةُ وَالشَّيْنُ الْمَجْمُوعَةُ أَيْ لِمَ أُنْسِبْتُ
(أَنْ سَمِئْتَ فَصَبَحَكَ) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَكَسْرِ ثَانِيهِ عَلَى مَا أُعْرِبَ فِي النَّسَخِ الْمَصْرِيَّةِ،
وَفِي «الْمَصْرَاحِ»: يَكْسِرَتَيْنِ، وَسُكُونُ الثَّانِي، وَيَنْسَجُ أَوَّلُهُ وَكَسْرُ ثَانِيهِ وَسُكُونُ
أَوَّلِهِ لُغَاتٌ، أَدَا. بِإِضَافَةِ الْمُعْصِدِ إِلَى فَاعِلِهِ (رَسُولُ اللَّهِ ﷻ مَعَهُ) وَفِي رِوَايَةٍ
لِلْبُخَارِيِّ: «فَمَا جَسَرَ نَطَقَ النَّبِيُّ ﷺ فِي وَجْهِهِ، وَابْطَأَ إِلَيْهِ»

(فَلَمَّا خَرَجَ الرَّجُلُ) الْمَذْكُورُ (قُلْتَ) بِصِيغةِ الْمُتَكَلِّمِ أَيْ مُتَعَجِّبَةً وَمُسْتَفْهِمَةً:
(يَا رَسُولَ اللَّهِ) حِينَ دَخَلَ ذَلِكَ (قُلْتَ فِيهِ مَا قُلْتَ) بِفَتْحِ أَذْنُ فِيهِمَا غَطَايَاً (ثُمَّ لِمَ

ثُمَّ لَيْسَ أَنْ ضَحَكْتُ مَعَهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ مِنْ شَرِّ النَّاسِ
شَرِّ أَتْقَاءِ النَّاسِ يُشْرُهُ.*

أُخرجاه في الصحيحين من طريقين سابقين بن عينة عن محمد بن المنكدر عن
عروة عن عائشة.

وأُخرجاه البخاري في ٢٨ - كتاب الأدب. ٤٨ - باب ما يجوز من الغياب
أعمال النساء والربوب. ومسلم في: ٤٥ - كتاب الأدب. ٢٤ - باب مداراة من يعصى
فعله. حديث ٧٣.

ثُمَّ لَيْسَ) أي لم تسكت بصيغة الخطاب (أَنْ ضَحَكْتُ) بصيغة التعميم (مَعَهُ)،
وفي رواية البخاري: «فلم اطلق الرجل قلت عائشة: يا رسول الله حين رأيت
الرجلي، قلت له كذا وكذا، ثم أظننت في وجهه، وانسجنت إليه» (أفعل
رسول الله ﷺ) رواه الشيخان: «يا عائشة متى عهدني فحاشاً؟».

(إِنْ مِنْ) بكسر الهمزة (شَرِّ النَّاسِ مِنْ) بفتح الحاء (اتَّقَاءِ النَّاسِ لِشُرِّهِ) قال
صاحب المعجم: يعني إنما لم أواجهه بالمكروه، لأنها توجب نصرته عني،
وتركه إياي لخوف فحشي، وشَرُّ النَّاسِ مِنْ تَرْكِهِ النَّاسُ لَخُوفِ فَحْشٍ، ويحصل
أن يكون يلاً لفحش الرجل، وأنه من شر الناس، وإنما لم يواجهه بالمكروه،
وتركه علي حاشه لانتفاء شره وخوف فحشه، ويؤيد هذا المعنى لفظ أبي داود
إِنْ مِنْ شَرِّ النَّاسِ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ اتِّقَاءَ أَنْسَنِهِمْ^(١)، اهـ.

قلت: ويؤيد المعنى الأول لفظ الشيخين: «يا عائشة متى عهدني
فحاشاً، إن شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة من تركه الناس اتقاء شراً»،
لكن لاحظ جملة أيضاً على فحشه إذ قال: قوله: اتقاء شره، أي يخشاه؟
لأن المذكور كان من جهة الغرض، اهـ.

لكن طاهر السلف يؤيد المعنى الأول، وردّه القاري في شرح

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٩٣).

لشمال^(١) إذ قال: أهدأ الخبيث في هذا المعام، ورايت قدم قلعه في بيان الحرام، حيث قال: المعنى إما ألمت له فتوار: لأنني لو قلت له في محضه ما قلته في غيبته لتركني انهد، محشي، وأكون من أشير الناس، اهـ. ولم تنفرد الخبيث بذلك. بل شرح به غيره أيضاً. كما حكاه السباوي^(٢) عن العلاني وغيره. إذ قال: إن الخلق شدة إلى المعفوك فيه أنه ينسأ آخر الأشياء، ويكفر هذا كالعنبل.

وبأن وجه الحكمة لما أنكرته عائشة - رضي الله عنها - من إلهة الفل، قال العلاني وغيره: وسجل أنه عمل به عذراؤه لتسوم قيس عدا وهري، وأنه ليس بحدث، بل شأن إكرام الناس واحسان البشرية، اهـ.

قلت: ويؤيد ما تقدم من الصحاح. في عتشة متى عهدني فحاشا وأوضح منه لفظ أبي داود: فلما خرج قلت ما رسول الله، لما دعى قلت كذا، صبا وخس السطفت إليه، فقال رسول الله ﷺ: وراثة لا يجب الناحي المنعش^(٣).

وذكر شيخ صاحب تحكيمه، قيس سره في التكميل^(٤) لا عنده من معاذ إذ قال: من غلبه دسلح للإطلا، على النبي ﷺ، والمعنى أنه لم أجد من سفل الناس من حولي، وتسلح للإطلا، على الذي حادو بجلد يأتي لم أرك ما كان له إلا لأتاني بالمداراة عن فضله، اهـ.

قال السباوي^(٥): الحاصل أن إلهة الفل له مدد قال: إنما هو ليجب

(١) (٢٢/١٣٦).

(٢) (٢٢/١٥٠).

(٣) أخرجه أبو داود (١٧٩١).

(٤) التكميل الدرر (٣/٢٥).

(٥) شرح السباوي (٢٠٠/١٦٦).

أَهْلُهُ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَهُوَ مِنَ السَّبِيحَةِ الْيُسْبَى. وَأَبْسَرُ هَرٍ مِنْ قَبِيلٍ مَا يَطْهَرُ
الشَّخْصَ خِلَافَ مَا يَطْنُ، وَهُوَ أَمْ يَمْدَحُهُ بَعْدَ ذَلِكَ حَتَّى يَكُونُ مَنَاقِبًا، لِقَوْلِهِ
الْأَوَّلُ، وَإِنَّمَا بِذَلِكَ لَهُ حَسَنٌ عَشْرَتُهُ وَخِلَافُهُ وَجْهٌ تَطْيِيبٌ لِحَاضِرِهِ وَاتِّقَادٌ لِشَرِّهِ مِنْهُ
قَوْلُهُ مِنَ الْفَخْرِ فِي الْإِسْلَامِ، وَلَا خِلَافَ فِي جَوَرِهِ، لَمْ حَمَسَهُ بَلْ نَدَبَهُ، وَإِنَّمَا
أَنَّهُ مَنُوعُ الْمَدَافَةِ كَمَا يَنْفَرُ.

وَقَدْ كَمَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ هَذَا النَّسَبِ ﷺ فِي كُلِّ شَيْءٍ، فَأَعْطَاهُ مِنْ مَلَكَ
التَّائِبِ مَا لَمْ يَعْطِ سِوَاهُ، تَكُنَّ بِأَنْفُسِهِمْ يَفْزِلُ الْأُمُورَ الْمُعْضَمَةَ، مَعْلًا عَنْ طَلَاغِ
الْوَجْهِ، كَلَى ذَلِكَ شَفَقَةً عَلَى الْخَلْقِ وَتَكْنِيهِاً لِلْأَمَةِ، كَيْفَ لَا وَجْهِي
الرَّحِمَةَ، أَمْ

وَقَالَ أَيْضًا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ^(١) إِنَّ تَقَادُّ الشَّرِّ جَانِبُهُ، قَالَ الْعِرَاقِيُّ: لَكِنْ
هَذَا وَرَدَ فِي الْإِقْبَالِ عَلَيْهِ وَاسْتَيْسَمَ، وَأَمَّا الْإِتْنَاءُ، فَهُوَ كَذِبٌ صَرِيحٌ فَلَا يَحُورُ
الْتِنَاءُ، وَلَا الْمَصْدِيقُ وَلَا تَحْرِيتُ أَرْوَاسٍ فِي مَعْرِضِ التَّصَدِيقِ عَلَى كَلَامِ بَاطِلٍ،
فَإِنْ هَلْ ذَلِكَ عَدِرٌ مَنَاقِبُ، أَمْ

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: جَمَعَ هَذَا الْأَحَادِيثَ عُلَمَاءُ وَأَدَبَاءُ، وَلَيْسَ فِي قَوْلِهِ ﷺ فِي
أَمْتِهِ دَلَالَةٌ عَلَى بَسِيحِهِمْ بِنَا أَوْ بَضِيفِهِ، إِلَيْهِمْ مِمَّنْ أَلْمَزُواهُ غِيَةً، وَإِنَّمَا يَكُونُ
ذَلِكَ مِنْ بَعْضِهِمْ فِي مَعْصَرٍ، لَمْ الْوَجْهَ عَدِبَ أَنْ يَبِينُ ذَلِكَ، وَتُعَرَّفَ النَّاسُ
أَمْرُهُ، فَإِنْ ذَلِكَ مِنْ بَابِ النَّصِيحَةِ وَالتَّعَفُّفِ عَلَى الْأَمَةِ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا جَاءَ عَلَيْهِ مِنَ
الْكُرَمِ، وَأَعْطَاهُ مِنْ حَسَنِ الْخَلْقِ أَظْهَرَ لَهُ لِبَسَانَتَهُ، وَلَمْ يَحْجِ بِالْمَكْرُوهِ لِيُفْضِلَ
بِهِ أَمْتَهُ فِي التَّقَادُّ، شَرٌّ مِنْ هَذَا سَبِيلُهُ.

فَإِنَّ الْمَدَافَةَ^(٢)، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّ يَكُونُ هَذَا مِنْ جُمْلَةِ لِحَاضِرِهِ ﷺ،

(١) (١٥٦/١).

(٢) (١٥٤/١٠) (١٥٤/١٠).

وليس كذلك، بل كل من اقتلع من حال شخص على شيء، وحشي أن غيره يحترق بجميل صامره، فيقع في محذور، فعليه أن يظلمه على ما يحترق من ذلك فاصداً بصيغته، وإلما الذي يمكن أن يحترق به الشيء ﷺ أن يكشف له عن حال من يحترق بشخص من غير أن يظلمه انمحترق على حاله، فيدم الشخص بحضرته لينحه المغتر.

بخلاف غير النبي ﷺ، فإن جواز دمه للشخص يتوقف على تحقق الأمر بالقول أو الفعل، وقال القرطبي: في الحديث جواز حية المعلن بالنفس أو الفحش أو نحو ذلك، من الجور في الحكم والدعاء إلى الدعة مع جواز مداراتهم اتفاق شروهم، ما لم يؤد ذلك إلى المباهنة في دين الله.

ثم قال نعماً لمبايض: والتصريف بين السبارة والمداينة، أن المداينة تذل الدنيا لصالح الدنيا أو الدين أو نهما معاً، وهي مباحة، وربما امتحنت. والمداينة ترك الدين لصالح الدنيا، والتي ﷺ إنما يذل له من نفيه حين عسرت، ومع ذلك فلم يسدحه بقول، فلم ينافض قوله فيه فعله، فإن فوته به قول حق، وفعله معه حسن عسرت، فيزول من هذا التقرير الإشكال بحمد الله تعالى، اهـ.

وقال عياض: لم يكن عينة - والله أعلم - حينئذ فلم يكن القول فيه غيبة، أو كان أسلم ولم يكن إسلامه ناصحاً، فأراد النبي ﷺ أن يبين ذلك لتلا يغتر به من لم يعرف باطنه. وقد كانت منه في حياة النبي ﷺ وبعد أموره تلك على ضعف إيمانه، فيكون ما وصفه به النبي ﷺ من حطة علامات النبوة.

وقال القرطبي: في هذا الحديث إشارة إلى أن عينة المذكور خدم له بسوء، لأن النبي ﷺ اتفق تحبسه وسره، وأخبر أن من يكون كذلك يكون شر أفسس منزلة عبد الله يوم القيامة. قال الحافظ: ولا يخفى ضعف هذا الاستدلال، فإن الحديث ورد بلفظ الصوم، فمن انصف بالصفة المذكورة فهو

الذي يترجمه عليه الوعيد، وشرط ذلك أن يموت على ذلك، ومن أين له أن عيبة مات على ذلك. واللفظ المذكور يحتمل لأن يفيد بتلك الحالة التي قيل فيها ذلك، وما المانع أن يكون تاب وأُتَاب، وقد كان عيبة ارتد في زمن أبي بكر، وحارب، ثم دُجِع وأُسِم، وحضر في بعض الفتح في عهد عمر - رضي الله عنه - اهـ.

وذكره الحافظ في القسم الأول من «الإصابة»^(١) وقال: أُسِم قبل الفتح وشهدا وشهد حنيناً وأطائف، وبعثه النبي ﷺ إلى تميم، فسبى بعض بني النضير، ثم كان ممن ارتد في عهد أبي بكر، ومال إلى طليحة، فبايعه، ثم عاد إلى الإسلام، وكان فيه جفاء، ثم ذكر من جفاه بعده ﷺ.

وقال في آخره: رأيت في كتاب «الأم» للشافعي في باب من كتاب الترك أن عمر - رضي الله عنه - قتل عيبة عن الردة، ولم أر من ذكر ذلك غيره، فإن كان محضوفاً فلا يذكر في الصحابة، لكن يحتمل أن يكون أمر بقتله، فيأمر إلى الإسلام، فترك، فعاش إلى خلافة عثمان - رضي الله عنه -.

وقال أيضاً في القسم الأول^(٢) من الطاء، في ترجمة طليحة بن خويلد الأسدي: إنه ارتد بعده ﷺ وأدعى النبوة، قال: ثم أسلم إسلاماً صحيحاً، ووقع في «الأم» للشافعي في «باب قتل المرتد» قبيل «باب الجنائز» أن عمر - رضي الله عنه - قتل طليحة وعيبة بن بدر، وراجعت في ذلك الغاضي جلائ الدين البلقيني، فاستغربه جداً، ولعله قبل - بالنسبة الموحدة - أي قبل منهما الإسلام، اهـ.

(١) (٥٥/٥).

(٢) (٢٩٩/٦).

٥/١١١٣ - وَحَقَّقْنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ أَبِي سَيْبَانَ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ كَعْبٍ الْأَحْبَارِ - أَنَّهُ قَالَ: إِذَا أُخْتِمَ أَرَضَاءُ نَفْسِهِمْ فِي الْعَبَادَةِ عِنْدَ رَبِّهِ، فَانْظُرُوا إِذَا بَشَعَهُ مِنْ حَسَنِ الشَّأْنِ.

٥/١١١٤ - (مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ أَبِي سَهْرٍ) صَدْرًا اسْمُهُ نَافِعٌ (بEN مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ) مَالِكٌ مِنْ مَدِينَةِ (عَنْ كَعْبٍ) بَيْنَ مَدِينَةِ الْمَدِينَةِ وَكَعْبٍ (الْأَحْبَارِ) جَمَعَ حَبِيبٌ (أَنَّهُ قَالَ) مَوْفُوفًا. وَبَحْتَمُرُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْقَتْلِ الْقَدِيمَةِ لِأَنَّهُ خَيْرٌ. وَفَدَّ رَوَاهُ أَبُو عِيسَى فِي ضَعِيفٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي نَجِيحٍ، قَالَ: مَوْفُوفًا.

وَقَدْ رَوَاهُ السَّيُوطِيُّ فِي «الْجَمَاعِ» لضعيف^(١) وَقَالَ أَبُو عِيسَى: عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ كَعْبٍ مَوْفُوفًا. وَرَوَاهُ عَلَيْهِ الضَّعِيفُ، وَفَدَّ الْعَزِيزِيُّ فِي «الْمَوْفُوفِ» وَرَوَاهُ أَبُو عِيسَى فِي «تَارِيخِهِ»، وَقَالَ السَّيُوطِيُّ: حَسَنٌ لَعَزِيزِهِ. اهـ

(إِذَا أُخْتِمَ) بِالْمَدِينَةِ أَيْ أَرَادَهُمْ (أَنْ تَعْلَمُوا مَا) مَوْفُوفًا أَوْ مَوْفُوفًا (فَلَمَّا عَدَّ رُبْعًا) مِنْ مَزْنَةٍ عَمْرٍ أَوْ شَرٍّ (فَانْظُرُوا) أَيْ تَأْمَنُوا. (فَعَلَا يَبْشَعُ) أَيْ يُلْحَنُ مِنَ الشَّيْءِ يَحْرِي عَلَى أُنْسَةِ النَّاسِ فِي حَيَاتِهِ أَوْ عَدَّ مَوْتَهُ (عَنْ حَسَنِ الشَّأْنِ) بَشَعَهُ الْفَشَلُ. ثُمَّ أَيْ الرِّضَى بِمَا يَصْبَحُ فِي يَدِهِ.

قَالَ السَّيُوطِيُّ^(٢) قَوْلُهُ: «فَلَمَّا عَدَّ رُبْعًا» أَرَادَهُ مِنَ الْعَبَادَةِ أَيْ الْعَمَلِ. أَوْ الرِّضَى عِنْدَ أَنْ يَنْسَلِطَ عَلَيْهِ مَا يَنْفَرُ، مَا يَشَعُهُ، قَالَ أَبُو الْعَزِيزِيِّ: أَوْ أَيْ الْخَلَاءِ وَمَا عَدَّ كَمَوْتٍ، وَقَالَ مَعْدَنُ بْنُ عَمْسٍ الْأَعْمَشِيُّ: يَوْمَ مَا يَحْرِي عَنْهُ أُنْسُهُ انْتَابَرُ مِنْ قُرْبِهِ، فَإِنَّ الشَّيْءَ أَنَّهُ تَعَالَى عَلَى أُنْسِهِمْ الشَّأْنِ الْفَحْشَى فَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى صَلَاحٍ مَا يَصِيرُ إِلَيْهِ، وَرَدَّ الشَّيْءَ عَنْ أُنْسِهِمْ الْفَحْشَى فَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى فَشَلِهِ مَا يَصِيرُ إِلَيْهِ، وَبِمَا يَوْمَ مَا يَشَعُهُ الْفَحْشَى عَدَّ حَقِيرًا أَوْ دَسْرًا.

(١) - صحيح أبي عيسى (٢/٤٠٤).

(٢) - السَّيُوطِيُّ: صَحِيحٌ بَعْضُ الْعَمَلِ (٢/٤٠٤).

(٣) - السَّيُوطِيُّ: (٢/٤٠٤).

وأهل الدين والخير، وأما ما ينفرد به الواحد وأهل الضلال والحق فلا اعتداد به، لأنه قد يكون له إنسان العدو فينبهه بالذكر السليح، وأما أهل الضلال فلا يذكرون أهل الدين والمصالح إلا بأسراً، وإذا الأمر على ما قدمت، اهـ.

قال الميرقاسي^(١) «قد ذكره الصلحاء بنسبي، علم أن الله تبارك وتعالى أجري على ألسنتهم ما به عفة، فإنهم يظنون بالهامه. كما يفيد قوله ﷻ: «إن الله ملائكة تنطق على ألسنة بني آدم بما في السر من الخير والشر» و«إن الحاكم وغيره من آدمي، فإن كان حياً، عبيد الله تبارك وتعالى ولا محجب، بل يكون حائضاً من مكره الحضي، وإن كان شراً فبهم بالنوبة، وحده سلطنة ونهر» اهـ.

وهذا أسى المذكور ذكره السيوطي في «الجامع الصغير» ورفعه في «المصحف» وغيره إلى الحاكم في «المستدرک» والسيوفي في «الشعب»، وقال الميرقاسي: قوله: «سطق على ألسنة بني آدم» أي خلق الله تعالى لها قوة الإلقاء على ألسنتهم، وقال المناوي: «كأنها تكتب ألسنتها على ألسنتهم كما في التابيع ولعروج من الثمن»، وقوله: «من الخير والشر» متعلق بتصور أي فإذا أجرى الله ذكر إنسان بالخير على ألسنة أهل الخير، كان ذلك علامة على ما هو منطوق عليه، وحكم حكمت حكمة، اهـ.

وفي أسباب عدة روايات ذكرها السيوطي في «الدر»^(٢) هي قوله تعالى: «هَٰذَا أَنذَرُكُمْ أُنْمُوا وَكَبُرُوا الْفُلُكُنْ سَبْعُونَ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ أَلْسُنٌ وَلَا أُفُولٌ»^(٣). منها ما قال: أخرجه البخاري ومسلم والترمذي^(٤) وغيرهم عن أبي هريرة أن

(١) شرح الميرقاسي (١١/٢٥٥).

(٢) نظم السيرة (١٥١/١٧٨).

(٣) سورة سبأ الآية ٩٦.

(٤) أخرجه البخاري (٤٧/٦٠)، ومسلم (٦٦٣٧)، والترمذي (٣٧٠٩).

٦/١٦١٤ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ؛ أَنَّهُ**

قَالَ: بَلَغَنِي

رسول الله ﷺ قال: «إذا أحب الله عبداً نادى جبرائيل: إني قد أحببت فلاناً، فأحبه، فينادي في السماء، ثم تنزل الملائكة في أهل الأرض فذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا أَهْلُ الْأَنْبِيَاءِ﴾. وإذا أبغض الله عبداً نادى جبرائيل: إني قد أبغضت فلاناً فينادي في أهل السماء، ثم ينزل في البغضاء في أهل الأرض». اهـ.

ولفظ البخاري عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «إذا أحب الله العبد نادى جبريل: إن الله يحب فلاناً فأحبه، فيحبه جبريل، فينادي جبريل في أهل السماء: إن الله يحب فلاناً فأحبه، فيحبه أهل السماء، ثم يوضع له القبول في أهل الأرض».

قال الحافظ^(١): «إذا أسلم فيه: «إذا أبغض عبداً» دع جبريل؛ فساقه عنى سوان الحب، «فلان في آخره» «ثم يوضع له البغضاء في الأرض»، وسقوه في حديث أبي أمامة عند أحمد، وفي حديث ثوران عند الطبراني: «إن العبد يعمل بسخط الله فيقول الله: يا جبريل إن فلاناً يستسخطني»، فذكر الحديث على موال الحب أيضاً. وفيه انقطاع جبريل: سخطه الله على فلان». وفي آخره مثل ما في الحب. وقوله: «يوضع له القبول» هو من قوله تعالى: ﴿وَنَقُولُ لَهُمْ إِنَّا هُمْ أَحَقُّ بِالْعِلَادِ﴾. اهـ.

قلت: وحديث أبي هريرة مرفوعاً: «إذا أحب الله العبد قال لجبريل: قد أحببت فلاناً فأحبه». الحديث، يأتي في «الموطأ» أيضاً مختصراً في باب ما جاء في المتحابين في الله.

٦/١٦١٤ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأصبغ (أنه قال: بلغني) فإن ابن عبد البر في «المجريد»^(٢): هذا لا يجوز أن يكون رأياً. وإنما هو توثيق،

(١) «مع البخاري» (١٠٠/٥٦٢).

(٢) (س ١٢٣).

أَنَّ الْمَرْءَ يُبْدَرُ بِحَسَنِ خُلُقِهِ دَرَجَةً الْفَائِزِ بِالْمُحِلِّ، وَالظَّالِمِ بِالْمُهَوَّاجِرِ

وفد روى مستدرك عن النبي ﷺ من حديث عائشة وأبي أمامة وجابر وأبي هريرة، ورواه زهير بن معاوية عن يحيى بن سعيد عن أنس عن عائشة عن النبي ﷺ. اهـ. قلت: أخرجه أبو داود^(١) بإسناده المقلوب عن عائشة، وقال السيوطي في «الجامع الصغير»: «إن المؤمن لبدره بحسن أخلاقه درجة القائم بالصلح»، وهذا إلى أبي داود وابن حبان في «صحيحه»، وروى عنه بالتحسين. وقال: «إن الرجل لبدره بحسن خلقه درجة القائم بالليل الظالم بالهواجر»، وعراه إلى الطبراني في «الكبير»، وروى عنه بالضعف، قال المروغاني: ورواه النجاشي، يقال: صحيح على شرطهما، وأخره المعري من أبي هريرة مرفوعاً، اهـ.

(أن المرء) وهي رواية «إن الرجل» والمراد بهما الإنسان، وهي رواية «إن المؤمن» قال الزرقاني^(٢) (لبدره بحسن خلقه) قال الباجي^(٣): «وس حسن الخلق مجاملة الزوجة والأهل ومعاشرتهم والتوسعة عليهم، قال مالك: ينبغي للرجل أن يحسن إلى أهل داره حتى يكون أحب الناس إليهم (درجة القائم بالليل) بالعبادة (الظالم) بالنساء: المنعجة أي العنشان (بالهواجر) جمع هاجر أي في شدة الحر سبب الصوم: لأنهما مجاهدان لأنفسهما في مخالفة حظهما من الطعام والشراب والمصنع والنوم وغيرها، ومن حسن خلقه يجاهد نفسه في تحمل آثام مساويء أخلاق الناس، وهو جهاد كبير.

وفي «العربري»: قال النعشمي: أعلى درجات الليل القيام في النهج.

(١) أخرجه أبو داود في الأدب (٢٧٩٨) باب في حسن خلقه والعام من «المستدرك» (٦٠/٨).

(٢) شرح الزرقاني (٢٥٥/٩).

(٣) النسخ (٧٠/٧٢).

٧/١٦٦٥ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ:

وَأَعْلَى دَرَجَاتِ نَهَارِ الصَّيَامِ فِي شِدَّةِ الْخَوَاجِرِ، وَصَاحِبِ الْخَلْقِ لِحَسَنِ بَذَرِكَ ذَلِكَ بِسَبِّ حَسَنِ حَقَّقَهُ، هـ.

قال صاحب «المحلى»: «استوفى في الدرجة» أي رتبة زاد، قال الناجي: «ليدرك» حسن هذه درجة السفل بالصوم والصلوة لفسره على الأدنى، وكقوله عن أبي حنيفة، «والمعازفة عليه» مع سلامة صدره من الغش، هـ.

٧/١٦٦٥ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (أنه قال: سمعت سعيد بن المسيب يقول) قال أبي عبد الله في «التجريد»^(١) «كانت الحديث يوقوف في «الموطأ» على سعيد، ولم يختلف الرواة فيه، ورواه إسحاق بن شبر «الكامل» عن مالك عن يحيى بن سعيد عن أبي المسيب عن أبي النضر عن أبي النبي^(٢)، ورواه أبو حنيفة عن حميد بن حنين عن عبيدة عن يحيى عن أبي المسيب عن أبي النضر عن أبي النضر^(٣)، وزاد فيه، قال أبو النضر: «أما أبي لا يقول: «خالقة» من، و«كها» خالقة» من، وقد روي في حديث حفص بن غياث عن يحيى عن سعد عن أبي النضر عن مرفوعة، ومن حديث لأحمد عن عمرو بن مرة عن سالم عن أبي النضر عن أم النضر عن أبي النضر عن مرفوعة»^(٤)، هـ.

وفي «الزرقاني»^(٥): «يوقوفنا لحسين روة «الموطأ» إلا إسحاق بن شبر»^(٦) «الكامل» وهو ضعيف، «مروك الحديث»، ورواه عن مالك عن يحيى عن سعيد عن أبي النضر، مرفوعة، ورواه «الذوقضي» من طريق حفص بن غياث عن يحيى عن

(١) «أخر» ١٩٣ (١٣/١٤٤).

(٢) «شرح الزرقاني» (٢٥٤).

(٣) «كما في الأصل» وفي «التجريد» «والنضر» ابن أبي النضر «الكامل» (٢٥٤).

أَلَا أَخْبَرَكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الصَّلَاةِ وَالصَّدَقَةِ؟

ابن المسيب، قال: قال رسول الله ﷺ: «مذكورة مرسلتان»^(١) ورواه أبو داود عن طريق ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن أبي العارضة عن النبي ﷺ، وأخرجه الحارثي من طريق الأعمش عن عمرو بن مرة عن سالم بن أبي الجعد عن أبي العارضة عن أبي العارضة، وذكر ابن المسيب أن بهي لم يسمعه من سعيد، وإنما ينسب إسماعييل بن أبي حنيفة كما حدث به عبد الوهاب، ويؤيد من شاروا، وغيرهما عن يحيى بن سعيد عن إسماعيل بن ابن المسيب، ورواه مرسلان، قاله ابن جرير، أخرجهما.

وتحليل ابن المسيب ليس طاهر، فإن يحيى إذا حافظ بالذوق، وقد صرح بإسقاطه في بعض طرقه، إلا وأنه قد سمعه من إسماعيل بن سعيد، ثم سمعه من سعيد، فحادثه على الوجهين، كما أنه ابن المسيب حدث به مرسلان، وهو إسماعيل، وهو إسماعيل، وهذا كان، فالتحليل صحيح، وما أخرجه أحمد والنسائي في الآداب المفردة وأبو داود والترمذي وصححه، عن أبي العارضة عن النبي ﷺ.

(١١) حرف تنبيه مركب من عبارة الاستفهام التي لا تذكر ولا تنفي للنفي (أخبركم بخير من كثير) عكس في جميع النسخ الشعرية بزيادة النخبة بين المتن والإيراد، وفي النسخ الهندية بعضها ملغى وكثيره والنصوص الأثرية، وفي «المستكشف» برواية أبي داود والترمذي عن أبي العارضة، ألا أخبركم بأفضل من درجة الصيام والصلاة والصدقة؟، الحديث، (من الصلاة والصدقة) يرد في بعض الروايات، وأصلها، كما تقدم عن «المشكوك» وكذا في غيره.

قال الحارثي^(٢) يعني أنه أفضل من فعل مجمعين، ويحتمل أن يكون

(١) هذا في الأصل: «من الصبر» ومنه الباطني عن طريق بعض من حدثنا من حديثه،
 (٢) هذا من بعض عن «أبو عبد الله» عن أبي العارضة عن النبي ﷺ، أخرجه

(٢) أخرجه الشيخ: (٢٦٩، ٩٠)

قَالُوا: بَلَى، قَالَ: إِصْلَاحُ ذَاتِ الْبَيْنِ،

بمعنى «أمره» فالتعصُّ أفضل من كل منها، والأول أشيع في مقام الترغيب كما لا يخفى، وقال الأشرف: المرد بهذه المذكرات الشواهد دون التواضع.

قال القاري: - والله أعلم بالمرد - إذ قد يتصور أن يكون الإصلاح في صدر بمنزلة عليه سبب الدماء، وبسبب الأموال، وهناك الحرم أفضل من فرائض هذه العبادات مع إمكان فضائلها على فرض تركها، فهي من حقوق الله هي أعون عبده سبحانه من حقوق العباد، فإذا كان كذلك فصيح أن يقال: هذا الجنس من العمل أفضل من هذا الجنس لكون بعض أفراد أفضل، كالشجر خير من الشوك، أم.

وفي المحلى: أي التواضع، وعظم المضيء، اهـ. قال القاري: ويؤيد الأول لفظ الصداقة فإنها للمعادمة غالباً، قال الشافعي^(١): يحتمل أن يريد به التواضع، فيكون معناه أنها خير من كثير من حسنات الصلوة والصدقة، ويحتمل أن يريد به خير من إلتزام الصدقة والصدقة، وهو أيضاً واجب إلى الصائفة، ويحتمل أن يريد أنها خير، وأكثر ثواباً مما يستحقه بعضهم إلى بعض، مع ما في إصلاح ذات البين من حسن المعاشرة والمناصحة، ويحتمل أن يريد، أن كثرة الصواب تكون باحساب الأذى.

(قاروا: بلى) أخيراً، وفي رواية أبي الدرداء المذكورة قال: قلبا: بلى (قال: إصلاح) كذا في جميع نسخ الهندسة والعصرية إلا أن روقسي وفيها «صحيح»، قال: تصحيح فكون، وفي رواية الجماعة «إصلاح»، اهـ. (ذات البين) قال القاري: قيل: يريد بذات البين الموصلة التي تكون بين الناس من قرابة ومودة ومساومة، وقيل: المراد بذات البين المتخاصمة والمهاجرة بين اثنين يحصل بينهما بين، أي فرقة، والبين من الأضداد: الوصل والعرق.

(١) «الشيخ» (١٠١٣).

فِي تَأْكُلُمُ وَالْبَغْضَةِ، وَبِئْسَ مَا فِي الْحَايِفَةِ.

وقال الطيبي: إصلاح ذات البين أي إحداث بينكم بعض ما بينكم من أعمال الله ومحبة والصدق، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا يُلَاقُوا أَوْلِيَاءَهُمْ نَفْسًا بِنَفْسٍ﴾ وقال عمر بن الخطاب: «أَتُحِبُّوا ذَاتَ بَيْنٍ خَيْرٌ»، قال السجستاني: «إصلاح الحال التي بين الناس».

«وَلِيَاكُمُ وَالْبَغْضَةُ» منصوب على التحذير، قال الزرقاني: تكسر الموحدة وسكون العين وفتح الحاء المعجنتين وهاء تأنيث: شدة الإهتزاز، وهي روية «المعصية» بالفتح والهمزة، هو أيضاً شدة (قولها) أي البغضة (هي الحائفة) ولهذا «أي الذم» شدة «توسد ذات البين» هي الحائفة: ورد في روية لسان نقض، قال أبو الدرداء: «أبى لا أقول: حائفة المصير» ولكنها حائفة الناس.

وفي «الشمكاة» عن الربيع قال: قال رسول الله ﷺ: «دلت عليكم داء لا تمحى حدكم: الحسد، والبغضة، وهي الحائفة» لا أقول: تحلق الشعر، ولكن تحلق الحسن، رواه أحمد والترمذي، قال القاضي: قال السجستاني: رواه أحمد والبخاري بإسناد صحيح جيد والبيهقي وغيرهم، الم.

قال الحارثي^(١): أي البغضة والنزيلة لسموات والجبرات، ولعمري سمعة تؤم هذا الفعل عن تحصيل لطاعات وإيمانات، وبقية البغضة: من سخط بعضهم بعضاً، أي قتل، «أخيراً» من خلق الشعر، وهي «النهاية»: عن البغضة أي من شأنها أن تحقق، أي نهلك، وتشتغل النفس، كما يستأصل السوس من الشعر، وفي: «هي قطعة البرجم والنظير»، وقال الطيبي: فيه حد على إصلاح ذات البين، لأنه سبب الاعتصام بحبل الله، وساد ذات البين ثمة لي الدين، فمن سخط على أخيهها ورفق فسد ما كان درجة فوق ما بينه الضائم لتمام المشتغل بحبوسه، فعلى هذا ينبغي أن يحسن الصلوة، ونفساء على المخلوق، الم.

(١) «الشمكاة» (١٤/١٩٩).

٨/١٦١٦ - **وحدثني عن مالك:** أنه قد بلغه أن رسول الله ﷺ قال: «بُعِثْتُ لِأَتَمَّ حَسَنِ الْأَخْلَاقِ».

قال الساجي^(١): قال الأخفش: أصل الحائقة حلق الشعر، وإذا وقع الفساد بين قوم، من حرب أو تخاص حلقهم عن البلاد أي أهلهم وغرقهم حتى يخلوها، ويحتمل عدي أن يريد أنها لا تبقى شيئاً من انحناسات، حتى يذهب بها كسا يذهب الحلق بالشعر من الرأس حتى تتركه عارياً، اء.

٨/١٦١٦ - (مالك أنه بلغه) قال ابن عبد البر في «المحرر»: هذا الحديث متصل من وجود صحاح عن أبي هريرة وغيره عن النبي ﷺ، اء. وقال الزرقاني^(٢): رواه أحمد وأحمد بن أصبغ والحاكم والخراطي برجال الصحيح عن ابن عجلان عن القطائع بن حكيم عن أبي صالح عن أبي هريرة، هـ.

وهي «الجامع الصغير» برواية أبي هريرة إنما بعثت لأتمم الأخلاق» ورقم له بالتحفة، وعرفه إلى ابن سعد والبخاري في «الأدب المفرد» والحاكم والبيهقي في «الشعب» (أن رسول الله ﷺ قال: بعثت) وفي رواية بزيادة «إنما» في أوله كما تقدم زيادة للمباينة (لأتمم) وأكمل، واللام للتعليل (حسن) قال الزرقاني: يفتححتين وبهم فسكون، وفي رواية «مكارم»، وفي رواية «صالح»، اء. (الأخلاق) قال المناوي: الأتياء تكثر مكارم الأخلاق. ونبتت فيه، فبعت بما كان معهم ومسامها، أو أنها تفرق فيهم، فأمر بجمعها لتخالفة عليه الصلاة والسلام بالصفت الإلهية، كذا في شرح «الجامع»

قال الساجي^(٣): يحتمل أن يريد به بعث بالإسلام لأتمم شرائعه وحسن هديه وزبه وسبته حسن الأخلاق، لأن العرب وإن كانت أحسن الناس أخلاقاً

(١) «المتقى» (١١٣/٧٧).

(٢) «شرح الزرقاني» (٢٠٦/٤١).

(٣) «المتقى» (١١٣/٧٧).

بعدا في عندهم مما تقدم من الشرائع قبلهم. فقد كانوا ضلوا بالكفر عن كثير منها، ومنها ما عصى به بيتنا ﷺ فنتم بالأمرين محاسن الأخلاق، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ لَمْ تَلْحَقْنَا لَفَلَّتْ لَحْنُ عَطِيٍّ﴾⁽¹⁾، وقالت عائشة: كان خديج لعراء، ومن تعلق بأمر القرآن ونواهيه كان أحسن الناس خلقا، وقد قال تعالى: ﴿حُفِّدْ أَعْمَقُ وَأَمْرُ الْفَرَى وَالْفَرَى فِي الْفَرَى﴾⁽²⁾، فنضمت هذه الآية من حسن الأخلاق ما لا ينطبع أمثاله إلا من وفة الله عز وجل، فكيف مائر ما تصحبه القرآن وسنة النبي ﷺ. اهـ.

وقال ابن عبد البر: يدخل فيه الإصلاح والخير كله بالدين والفصل والمرورة والعدل والإحسان، فذلك بحث يتعمقه. اهـ.

وقال الصفي: يحصل أنه كملها بعد النقصان، أو أنه جمعها بعد التفريق، وعليه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ لَمْ تَلْحَقْنَا لَفَلَّتْ لَحْنُ عَطِيٍّ﴾⁽³⁾، قال الإمام البخاري: الآية تدل على فضله ﷺ؛ لأنه تعالى أمره بالافتداء بهداهم، ولا بد من مثاله لذلك الأمر. فوجب أن يجمع فيه جميع حسناتهم وأخلاقهم المسترفة، وإلى معنى الأول أشار ﷺ بقوله: «علي ومثل الأنبياء في كمال قصر أحسن شأنه وفكر موضع لبته معه إلى أن قال: «فكنت أنا سددت موضع تلك اللبنة حتى تم بي السبيل»⁽⁴⁾، قال البخاري: «ولا منع من الجمع بسر القولين» لأنه ﷺ كان في مرتبة جمع الجمع، أنه يجمع بيتا في المسير، ولجه كصير. اهـ.

(1) سورة الفلم: الآية 3.

(2) سورة الأسماء: الآية 60.

(3) أخرجه البخاري (1343)، ومسلم (2266).

(4) معرفة الصحابة (3/301).

قبيبة: ويشكل على روايات هذا الباب كثرة لا سيما على الروايات التي ورد فيها الأمر بتحسين الأخلاق ما في «المشكاة» عن أبي الدرداء - رضي الله عنه - قال: ببساده من رسول الله ﷺ: «ذاكره لا يكون، إلا أن رسول الله ﷺ: «إذا سمعتم بجهل زل عن مكانه فصموا، وإذا سمعتم برجل تقير عن خلقه فلا تصدقوا به، فإنه يصير إلى ما جيل عليه» رواه أحمد^(١)، رضي «العزيمي شرح الجامع الصغير» قال الشيخ: حديث صحيح، وقال المناوي^(٢): «بقي إن فرط منه على الشور خلاف ما يقتضيه طبعه، فما هو إلا كلف سام، أو بقر لبع وما دام، اهـ»

قال القرني: فإن قلت: مدار الصوفية على تبديل الأخلاق فكيف هذا الحديث؟ قلت: المحذور أن كل أحد طمع فيه الأخلاق حسنها، وهي صالحة بأصلها أن تكون حميدة أو ذميمة، وإنما نحمد إذا كانت شريطة بين طرفي الإفراط والتفريط، والذميمة صحتها، فمثلاً الحنونة صفة معتدلة بين الإسراف والبخل، وكذا الشجاعة بين التهور والحيي، وكذا الواضع بين التضعف والتكبر، والذال على الناس عدم الاستئذان، فالصوفية يراغبون فيبذلوها عن مقتضى العادة، ويغذلوها على منى الاستقامة والعبادة، ومن جمعتها البغض، وحالة اعتداله المحمود أن يكون في محله البر صبي عند الله على القدر المحمود في الشرع، وكذلك فساد المحبة، ولذا قال ﷺ: «من أحب الله، وأبغض به، فقد استكمل الأبدان»^(٣).

وأما إزالة صفة البخل من أصلها بالكلمة فهو ممكنة إلا بانجذبه الإلهية. من حين لم أزيلت الصفات الذميمة بالكلمة عن الإنسان يكون ناقصاً، إذ كماله أن يعلو صفاته الحميدة، وبهذا فصل نوع الإنسان على نوع المملك

(١) مسند أحمد (٥/٤٤٢)

(٢) فيض القدير (٢/٣٨١)

(٣) أخرجه أبو دارود (١٦٦٦).

والمعامل أن التبديل الأصلي الذاتي غير ممكن كما أشار إليه الحديث النبوي، وأما التبديل الوصفى فهو ممكن، بل العبد مأمور به، ويسمى تهذيب النفس، وتحسين الأخلاق، قال تعالى: ﴿فَإِذَا أَقْبَحَ مَنَ رَجُلًا﴾ (١)، وفي الحديث: «حسنوا أخلاقكم».

ويمكن أن يقال إن الخلق المبرم لا يبدل، والخلق المعلق بغيره، وهو مبهم عندنا معلوم عند الله تعالى، فعلينا المعاهدة فكل ميسر لما خلق، ولذا نرى كثيراً من المومنان لم تحسن أخلاقهم في أزمنة طويلة، وبعضهم تبدل أخلاقهم المنسية بالحنينة في مدة قليلة، أو النفي محمول على إعادة من غير حصول الأسباب العادية والإثبات على خرقها، وهو بارة بكون بالحيلة الإلهية، وثارة بالراقيات النفسانية. وثارة بالمعلوم والمعارف الربانية، اهـ.

وأجاب رئيس الصوفية شيخ مشايخ الشفاء محمد مظهر خاسما بأن الدهلوي^(٢) في بعض كتابه أن التبديل الحقيقي لا يتحقق بالرياضات، بل بتغير محله، وأيده بقول عمر - رضي الله عنه - : «لم يزل عني الغضب، لكنه كان أولاً في حماية الكفر، والآن في حماية الإسلام» أو كما قال، فإني كنت رأيت مكتوبه الشريف يقرب من عشرين سنة، فأنقصه بروايات تحسين الأخلاق. وهو الناحل بالرياضات الصوفية، هو المعاملة مع الناس بالأخلاق الحسنة، ولذا قال ﷺ لأبي ذر - رضي الله عنه - كما هي الترمذي: «خالق الناس بخلق حسن»^(٣)، وقال ﷺ: «من كظم عيظاً وهو يستطيع أن ينفذه انتحيت، فإن حصول الغضب طبعي وكظمه كسبي مأمور به، وهو الذي يحصل بالمجاهدات، وأما كون الرجل على الأخلاق الحسنة طبعاً وفطرة، فإنه هو

(١) سورة الشمس: الآية ٩.

(٢) المعرفي سنة ١٦٩٥ هـ.

(٣) مسند الترمذي (١٩٨٧).

٩/١٦١٧ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سُلَيْمَةَ بْنِ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمَةَ الزُرْقِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ طَلْحَةَ بْنِ رُكَّانَةَ،

الفسر حشية ارتكاب ما يكره أعم من أن يكون شرعياً أو عفتياً أو عفوياً، ومقابل الأول فاسق، والثاني مجنون، والثالث: قوله، «قال الأحديسي: حقيقة الحياء خوف الذم بنسبة الشر إليه، قال غيره: إن كان في محرم، فهو واجب، وفي مكروه، فمستحب، وفي مباح، فهو لعرفي المراد بقوله **يُحْيِي**: «الحياء لا يأتي إلا سخيرو»، وحكي عن بعض السلف: رأيت المعاصي مذلة فتركناها سروراً، فصارت ديانة، وعند يتولد الحياء من الله تعالى من التقلب في نعمه، فيستحي العاقل أن يستعين بها على معصيته، اهـ.

٩/١٦١٧ - (مالك عن سلمة بن صفوان بن سلمة الزرقي) بضم الزاي وفتح المراء وقاف، الأنصاري المدي الثالثة، وفيه له في التفسير لأن ما جاء، وفي «التجريد»^(١): له حديث: «أحد مرسل عنه الجمهور».

(عن زيد) كذا، في جميع النسخ الهندية والمصرية بدون زيادة الياء، في أوله. قال ابن عبد البر: «كذا قال يحيى بن يحيى: زيد بن طلحة». وقال ابن بكير والذهبي وابن القاسم وغيرهم: يزيد يعني بزيادة الياء في أوله، قاله وهو الصواب، كذا في «التنوير»^(٢).

(ابن طلحة بن ركانة) بضم المراء، قال الحافظ في «التعجيل»^(٣): زيد بن طلحة يأتي في يزيد، ووقف له لعائش.

ثم قال في الياء: يزيد بن طلحة بن يزيد بن ركانة بن عبد يزيد بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف القرشي المظنبي، روى عن أبيه وأبيه

(١) (ص ٦٦).

(٢) «تنوير الحوالك» (ص ٦٥٣).

(٣) «تسعين المفضة» (ص ٤٥١).

يَرْفَعُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ

هريرة وغيرهما، وعنه سلمة بن صفوان الزرقعي، وابن موهب، ذكره ابن حبان في ثقات التابعين. وقال: هو أخو محمد بن طلحة، مات في أول ولاية هشام بالمدينة، قال ابن الخفاف: هو من الشيوخ الضعفاء، الذين استوفى من معرفتهم رواية مائة منهم.

قال الحفاظ: هو كلام فارغ، وإنما يقال ذلك فمن لم يعرف شخصه ولا نسبه ولا حاله ولا ينده، وانقرض عنه واحد، وهذا بخلاف ذلك كله، وأنه المستجاب، اهـ.

وذكر في المصنف الرابع من «الإحصاء»: يزيد بن طلحة بن ركانة يأتي في يزيد، ثم قال فيه: يزيد بن طلحة بن ركانة، ذكره يحيى بن يوسف الخزازي في الصحاح، وروى عنه عن مالك عن سلمة بن صفوان عنه، يرفعه حديث الباب، قال المستعبري: هذا مرسل، ويزيد هذا هو أخو محمد بن طلحة بن ركانة تابعي معروف، ذكره ابن حبان في ثقات التابعين، وذكر ابن عبد البر: أن جمهور الرواة عن مالك قالوا هكذا، وقد وكع وحده. عن يزيد بن ضعة عن أبيه، زاد فيه عن أبيه، قال: ورواه يحيى بن يحيى التليسي كانجهو، فقال: زيد بدل يزيد، قال ابن عبد البر: ويكون على قول، جمع الحديث مسداً، هكذا قال، ولم يذكر طرفة في «الاستيعاب».

وعليه فيه تعيب آخر. فإن الذي أخرجه الباقطني في «غرائب مالك» من طريق وكيع قال: من مالك عن سلمة عن يزيد بن ركانة عن أبيه، فعلى هذا الصحيح تركانة، قال الباقطني: ورواه علي بن زيد أصبغاني عن مالك، يكنى قال: يزيد بن طلحة بن ركانة، اهـ.

(يرفعه) أي يرفع زيد الحديث (إلى النبي ﷺ) قال ابن عبد البر: أكثر الرواة رواه هكذا مرسلأ، ورواه وكيع عن مالك عن سلمة عن يزيد بن طلحة عن أبيه، ولم يقل عن أبيه إلا وكيع وحده، وقد أنكر عليه يحيى بن معين،

قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُكَلِّفُ دِينُ خُلُقٍ، وَخُلُقٌ الْإِسْلَامُ الْحَيَاءُ».

وقال: ليس فيه عن أبيه هو مرسل، كذا في «التنوير»^(١).

وتقدم في كلام الحافظ عن ابن عبد البر أن الحديث على رواية وكيع يكون مستداً إلا أن طلحة لم يذكره في «الاستيعاب»، وروى الدارقطني حديث وكيع عن مالك عن سلمة عن يزيد بن وكاف.

قلت: والعجب أن الحافظ - رحمه الله تعالى - ذكر طلحة بن ركانة في القسم الأول من «الإصابة» فقال: طلحة بن ركانة بن عبد يزيد، ذكره ابن عبد البر في «التمهيد»^(٢) ولم يذكره في «الاستيعاب». ثم ذكر حديث الباب، وقال: قال ابن عبد البر: إذا كان وكيع حقه، فالحديث مستند، وكان يحيى بن معين ينكر عن وكيع قوله: عن أبيه - اهـ. فثبت شعري كيف ذكره الحافظ بنفسه في القسم الأول، غاية ما كان يمكن أن يذكره في القسم الرابع.

(قال: قال رسول الله ﷺ) وقد ورد هذا الحديث أيضاً من حديث أنس ومعاذ بن جبل، كذا في «التنوير»، وفي «المحلى»: أخرجه أحمد والحاكم والبيهقي عن أبي هريرة بإسناد صحيح، اهـ. وفي «المشكاة»: رواه ابن ماجه والبيهقي في «شعب الإيمان» عن أنس وابن عباس، وعزاه في «الجامع الصغير» برواية أنس وابن عباس إلى ابن ماجه، قال العزيمي: قال الشيخ: حديث صحيح، اهـ.

(لكل دين خلق) بضم الخاء أي سببها لها خصيصة بذلك الدين، وعرض أهلها عليها خاصة (وخلق الإسلام الحياة) قال العزيمي: أي طبع هذا الدين وسعيته التي بها قوامه ونظامه الحبيب، لأن الإسلام أشرف الأديان، والحياة أشرف الأخلاق، فأعطي لأشرف الأشراف.

(١) تنوير الحوالك (ص ٦٥٣).

(٢) (٢٥٧/٩).

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَزَّ عَلَيَّ رَجُلٌ وَهُوَ يَعْطُ أَخَاهُ فِي الْحَيَاءِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا دُعَاةَ» وَإِنَّ الْحَيَاءَ مِنَ الْإِيمَانِ.^(١)

أخبره البخاري في: ٢ - كتاب الإيمان، ٦٦ - باب الحياء من الإيمان.
ومسلم في: ١ - كتاب الإيمان، ١٢ - باب شعب الإيمان، حديث ٥٩.

عبد الله بن يوسف بن مالك بهذا المبدأ، (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مر) أي احتذاء،
«يعتدى» مر، وعلى والياء (على وجل) ولمسلم «مر برجل من الأنصار» (وهو
يعط لخاص) سبأ على الظاهر، ويحصل ديناً (في الحياء).

فإن المحافظ^(٢) ثم أضاف اسم هذين الرجلين الذراعين وأخيه، وقوله:
يعط أي يتصدق أو يخوف أو يدكر، كذا شرحه، والأولى أن يشرح بما جاء
عند البخاري في الأدب المفرد، فعمات أخاه في الحياء ويقول: إنك تستحيي،
حتى كأنه يقول: قد أضر بك، ويحتمل أن يكون جمع له العتاب والنوع، فذكر
بعض الرواة ما لم يذكره الآخر، لكن السخرج مشدد، فالظاهر أنه من تصرف
الرواة بحسب ما اعتقد أن كل لفظ منهما يقوم مقام الآخر، اهـ.

(فقال رسول الله ﷺ: ده) أي اتركه يريد الإمساك عن وعظه (فإن الحياء
من الإيمان) قال الساجي^(٣)، أي من شرايعه، وبذلك روي أن النبي ﷺ كان
أشد حياء من العبداء، في غلظه، ويحتمل أن يريد أنه موافق للإنسان، كما
قال لعبي - رضي الله عنه -: «أنت مني»، اهـ.

فإن المحافظ^(٤) فكان الرجل كان كثير الحياء، فكان ذلك يسعه من
استيفاء حقوقه، فعاتبه أخوه على ذلك، فقل له النبي ﷺ: اتركه على هذا
الخلق السني، ثم زاده في ذلك ترغيباً بحكمه بأن من الإيمان. وإذا كان الحياء

(١) فتح الباري، (١٠/٥٢٢).

(٢) المنقذ، (١٧/٢٩١).

(٣) فتح الباري، (١/١٧٤).

يمنع صاحبه من استيفاء حق نفسه، تجر له ذلت تحصيل أجر ذلك الحق، لا سيما إذا كان المتروك له مستحقاً.

وقال ابن قتيبة: معناه أن العبداء يمنعون صاحبه من ارتكاب المعاصي كما يمنع الإيمان، فسمي إيماناً كما يسمى الشيء باسم ما قام مقامه، وحاصله أن إطلاق كونه من الإيمان محاز، والظاهر أن الناهي ما كان يعرف أن العبداء من مكملات الإيمان، فلذا وقع التاكيد، وقد يكون التأكيد من جهة أن انفصية غير غلبها مما يهشم به، وإن لم يكن هنالك منكر، اهـ.

قال ابن قتيبة في «أوّل مختلف الحديث»^(١): قالوا: حديث يكرهه التطوّع، فقد زعم أن النبي ﷺ قال: «الحياة شعبة من الإيمان» والإيمان اكتساب، والحياة عريضة مركبة في السر، فكيف تكون العريضة اكتساباً؟ والجواب، نحن نقول: إن المستحى يقطع بالحياة عن المعاصي، كما يقطع بالإيمان عنها، فكانت شعبة منه، والعرب يقسم الشيء عقده إذا كان مثله أو سبباً له، ألا تراهم سموا الركوع والسجود صلاة، وأصل الصلاة الدعاء، وسموا الدعاء صلاة، فلما كانت الدعاء هي الصلاة سميت به، وأصل الزكاة النماء والتطهير، ولما كان النماء يقع بإخراج الصدقة عن المال سُمي زكاة، ومثل هذا كثير.

وقد ورثي عن ابن مسعود قال: كان آخر ما حفظ من كلام النبوة: «إذا لم تستحي فاصنع ما شئت» يعني من لم يستحي، وكان فاسقاً ركب كل فاحشة، ألا ترى أن الحياة قد صار^(٢) والإيمان يعملان عملاً واحداً، فكانت بينهما شيء واحد، اهـ.

(١) (ص ١٢٠).

(٢) كذا في الأصل، اهـ.

(٢) باب ما جاء في الغضب

فإن الحافظ^(١) فياد من: الحبيب من الغريرات فكيف جعل شعبة من الإيمان؟ حبيب مائة قد يكون غريزة، وقد يكون تعلقاً، ولكن احتمالاً غير وفق المصريح يحتاج إلى اكتساب وعلم وفيه، فهو من الإيمان لهما ولكونه باعناً على من الطاعة وحاجراً عن الله حقيقة، ولا يقال: رب حواء يسمع عن قولا، لحيو، أو فعل الحبيب، لأن ذلك ليس شرعياً، نعم.

وقال في موضع آخر: قال أبو العباس الفريضي: النجباء المكتسب هو الذي جعله الشارع من الإيمان، وهو المكتسب دون الغريزي، غير أن من كان فيه غيرة منها لم يكن تحت علم المكتسب، وقد ينفع المكتسب حتى يظهر غريزاً. وكان النبي ﷺ قد طمع به أبو العباس، فكان في الغيرة من أشد حياء من العلوة في غدرها، وكان في النجباء المكتسب من الغيرة العلوية، وهو

(٤٣) ما جاء في الخطب

بالغضب والنفاد المحجسين، قال ابن عبيد: هو نوراً من قلبه، إرادة الانتقام. ولذلك قال عليه السلام: "تقرب العصب فإنه حيرة ترقد في قلب من آدم، ألم تروا إلى شفاخ أرواحه وحمة عبيده، وإيا وحف لك تعالى به، ونعمود به إلا أقام ذوي غيرته، له وفي الشريعة": قال بعض المحققين: العصب تبرأ من قلبه، أو عرض يتعد الدفع للمؤذيات، وللانتقام بعد وقوعها، فإطلافاً على الله تعالى كما في حديث رواه الترمذي (١٢٩) وغيره: "من لم يسأل الله بعصب عليه، محاز أي يفضل به ما يعمل السيئ إن غضب على من سخط

1972-1973, 1974-1975, 1976-1977, 1978-1979, 1980-1981, 1982-1983, 1984-1985, 1986-1987, 1988-1989, 1990-1991, 1992-1993, 1994-1995, 1996-1997, 1998-1999, 2000-2001, 2002-2003, 2004-2005, 2006-2007, 2008-2009, 2010-2011, 2012-2013, 2014-2015, 2016-2017, 2018-2019, 2020-2021, 2022-2023, 2024-2025, 2026-2027, 2028-2029, 2030-2031, 2032-2033, 2034-2035, 2036-2037, 2038-2039, 2040-2041, 2042-2043, 2044-2045, 2046-2047, 2048-2049, 2050-2051, 2052-2053, 2054-2055, 2056-2057, 2058-2059, 2060-2061, 2062-2063, 2064-2065, 2066-2067, 2068-2069, 2070-2071, 2072-2073, 2074-2075, 2076-2077, 2078-2079, 2080-2081, 2082-2083, 2084-2085, 2086-2087, 2088-2089, 2090-2091, 2092-2093, 2094-2095, 2096-2097, 2098-2099, 2100-2101, 2102-2103, 2104-2105, 2106-2107, 2108-2109, 2110-2111, 2112-2113, 2114-2115, 2116-2117, 2118-2119, 2120-2121, 2122-2123, 2124-2125, 2126-2127, 2128-2129, 2130-2131, 2132-2133, 2134-2135, 2136-2137, 2138-2139, 2140-2141, 2142-2143, 2144-2145, 2146-2147, 2148-2149, 2150-2151, 2152-2153, 2154-2155, 2156-2157, 2158-2159, 2160-2161, 2162-2163, 2164-2165, 2166-2167, 2168-2169, 2170-2171, 2172-2173, 2174-2175, 2176-2177, 2178-2179, 2180-2181, 2182-2183, 2184-2185, 2186-2187, 2188-2189, 2190-2191, 2192-2193, 2194-2195, 2196-2197, 2198-2199, 2200-2201, 2202-2203, 2204-2205, 2206-2207, 2208-2209, 2210-2211, 2212-2213, 2214-2215, 2216-2217, 2218-2219, 2220-2221, 2222-2223, 2224-2225, 2226-2227, 2228-2229, 2230-2231, 2232-2233, 2234-2235, 2236-2237, 2238-2239, 2240-2241, 2242-2243, 2244-2245, 2246-2247, 2248-2249, 2250-2251, 2252-2253, 2254-2255, 2256-2257, 2258-2259, 2260-2261, 2262-2263, 2264-2265, 2266-2267, 2268-2269, 2270-2271, 2272-2273, 2274-2275, 2276-2277, 2278-2279, 2280-2281, 2282-2283, 2284-2285, 2286-2287, 2288-2289, 2290-2291, 2292-2293, 2294-2295, 2296-2297, 2298-2299, 2300-2301, 2302-2303, 2304-2305, 2306-2307, 2308-2309, 2310-2311, 2312-2313, 2314-2315, 2316-2317, 2318-2319, 2320-2321, 2322-2323, 2324-2325, 2326-2327, 2328-2329, 2330-2331, 2332-2333, 2334-2335, 2336-2337, 2338-2339, 2340-2341, 2342-2343, 2344-2345, 2346-2347, 2348-2349, 2350-2351, 2352-2353, 2354-2355, 2356-2357, 2358-2359, 2360-2361, 2362-2363, 2364-2365, 2366-2367, 2368-2369, 2370-2371, 2372-2373, 2374-2375, 2376-2377, 2378-2379, 2380-2381, 2382-2383, 2384-2385, 2386-2387, 2388-2389, 2390-2391, 2392-2393, 2394-2395, 2396-2397, 2398-2399, 2400-2401, 2402-2403, 2404-2405, 2406-2407, 2408-2409, 2410-2411, 2412-2413, 2414-2415, 2416-2417, 2418-2419, 2420-2421, 2422-2423, 2424-2425, 2426-2427, 2428-2429, 2430-2431, 2432-2433, 2434-2435, 2436-2437, 2438-2439, 2440-2441, 2442-2443, 2444-2445, 2446-2447, 2448-2449, 2450-2451, 2452-2453, 2454-2455, 2456-2457, 2458-2459, 2460-2461, 2462-2463, 2464-2465, 2466-2467, 2468-2469, 2470-2471, 2472-2473, 2474-2475, 2476-2477, 2478-2479, 2480-2481, 2482-2483, 2484-2485, 2486-2487, 2488-2489, 2490-2491, 2492-2493, 2494-2495, 2496-2497, 2498-2499, 2500-2501, 2502-2503, 2504-2505, 2506-2507, 2508-2509, 2510-2511, 2512-2513, 2514-2515, 2516-2517, 2518-2519, 2520-2521, 2522-2523, 2524-2525, 2526-2527, 2528-2529, 2530-2531, 2532-2533, 2534-2535, 2536-2537, 2538-2539, 2540-2541, 2542-2543, 2544-2545, 2546-2547, 2548-2549, 2550-2551, 2552-2553, 2554-2555, 2556-2557, 2558-2559, 2560-2561, 2562-2563, 2564-2565, 2566-2567, 2568-2569, 2570-2571, 2572-2573, 2574-2575, 2576-2577, 2578-2579, 2580-2581, 2582-2583, 2584-2585, 2586-2587, 2588-2589, 2590-2591, 2592-2593, 2594-2595, 2596-2597, 2598-2599, 2600-2601, 2602-2603, 2604-2605, 2606-2607, 2608-2609, 2610-2611, 2612-2613, 2614-2615, 2616-2617, 2618-2619, 2620-2621, 2622-2623, 2624-2625, 2626-2627, 2628-2629, 2630-2631, 2632-2633, 2634-2635, 2636-2637, 2638-2639, 2640-2641, 2642-2643, 2644-2645, 2646-2647, 2648-2649, 2650-2651, 2652-2653, 2654-2655, 2656-2657, 2658-2659, 2660-2661, 2662-2663, 2664-2665, 2666-2667, 2668-2669, 2670-2671, 2672-2673, 2674-2675, 2676-2677, 2678-2679, 2680-2681, 2682-2683, 2684-2685, 2686-2687, 2688-2689, 2690-2691, 2692-2693, 2694-2695, 2696-2697, 2698-2699, 2700-2701, 2702-2703, 2704-2705, 2706-2707, 2708-2709, 2710-2711, 2712-2713, 2714-2715, 27

۱۳۱. «سین» کتبی: (۲۲۷۲)

قال الحافظ^(١): قال بعض العلماء: خلق الله الغضب من النار، وجعله غريزة في الإنسان، فمهما فسد أو نوزع في غرض ما اشتعلت نار الغضب وثارت حتى يحمر الوجه والعينان من الدم، لأن البشرة تحكي ما وراءها، وهنا إذا غضب على ما دونه، واستشر القلوة عليه، وإن كان من فوقه تولد منه انقباض الدم من ظاهر الجلد إلى جوف القلب، فيصفر اللون حزناً، وإن كان على التنفیر ترد الدم بين انقباض وانبساطه، فيحمر ويصفر، ويترتب على انقباض تغير الظاهر والباطن، كتغير اللون والرعدة في الأطراف، وخروج الأفعال من غير ترتيب، حتى لو رأى الغضبان نفسه حال غضبه لم يكن غطبه حياء من قبح صورته، هذا كله في الظاهر.

وأما الباطن فبجده أشد من الظاهر، لأنه يولد الحقد في القلب والحسد واضمحار السوء على اختلاف أنواعه، بل أولى شيء يتبع منه باطنه، وتغير ظاهره شرة تغير باطنه.

وأما أثره في اللسان فانطلاقه بالشتم والفحش الذي يستحي منه العاقل، وينم قاتله عند سكون الغضب، ويظهر أثر الغضب أيضاً في الفعل بالضرب والقتل، وإن فات ذلك بهرب المغضوب عليه رجع إلى نفسه، فيمزق ثوبه ويلطم خده، وربما أغمى عليه، وربما كسر الأتية وضرب من ليس له في ذلك جريمة.

ومن تأمل في هذه المقاسد عرف مقدار ما اشتهت عليه الكلمة المنطقية من قوله ﷺ (الآتي): «لا تغضب» من الحكمة واستجلاب المصنعة في درء العقسلة، مما يتعلم إحصاؤه، وهذا كله في الغضب الدنيوي لا الغضب الديني، اهـ.

(١) التاج الباري (١٠/٥٦٠).

١١/١٦١٩ - وَحَقَّقْتُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قلت: كما أشار إليه البخاري في باب ما يجوز من الغضب والندبة لأمر الله تعالى، وقال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ وَالَّتِي هِيَ أَكْثَرُ بَرًّا﴾، قال: التسيوطي في «التبصرة»^(١): وصف مطرف عن مالك عن الزهري عن حميد عن أبي هريرة، ورواه ابن عينة عن الزهري عن حميد عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، ورواه إسحاق بن بشر الكاهلي عن مالك عن الزهري عن حميد عن أبيه، قال ابن عبد البر^(٢): هو خطأ والرجل المذكور هو: حارثة بن قدامة التميمي، وقد ورد هذا الحديث من حديثه أيضاً، ومن حديث أبي سعيد الخدري، اهـ.

١١/١٦١٩ - (صالح عن ابن شهاب) الزهري (عن حميد) مصنفراً (ابن عبد الرحمن بن عوف) مرسل عند أكثر رواة «الموطأ»، قال: التسيوطي في «التبصرة»^(١): وصف مطرف عن مالك عن الزهري عن حميد عن أبي هريرة، ورواه ابن عينة عن الزهري عن حميد عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، ورواه إسحاق بن بشر الكاهلي عن مالك عن الزهري عن حميد عن أبيه، قال ابن عبد البر^(٢): هو خطأ والرجل المذكور هو: حارثة بن قدامة التميمي، وقد ورد هذا الحديث من حديثه أيضاً، ومن حديث أبي سعيد الخدري، اهـ.

قلت: أخرجه «البخاري»^(٣) برواية أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة، قال الحافظ^(٤): خالفه الأعمش نقل: عن أبي صالح عن أبي سعيد أخرجه مسند أبي مسعود، وهو على شرط البخاري أبين من رواية الأعمش، اهـ.

(أن رجلاً أتى إلى رسول الله ﷺ) قال الحافظ: هو حارثة بن قدامة التميمي

(١) سورة التوبة، الآية ٣٠.

(٢) التبريد، الموطأ، (ص ١٦٤).

(٣) «التبصرة» (٧/٢٢٥).

(٤) أخرجه البخاري في الأدب (٦١/٦) وباب «الغضب».

(٥) فتح الباري، ١٠١/٥١٩.

فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَّمَنِي كَلِمَاتٍ أُحِبُّنَّ بِهِنَّ. وَلَا تُكْثِرُ غَمِّي فَأَنْسَى. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَغْضَبْ».

فدأمة، أخرجه أحمد وابن حبان والطبراني من حديثه موهماً ومفسراً، وبحسن أن يفسر بعينه، ففي الطبراني من حديث سلمان من عبد الله الثقفي قلت: يا رسول الله قل لي قولاً أنفع به وأقل لي قال: «لَا تَغْضَبْ وَتِلْكَ الْحَقَّةُ». وفيه من أبي الدرداء: قلت: يا رسول الله قلني على عمل يدخلني الجنة، قال: «لَا تَغْضَبْ»، وفي حديث ابن عمر صدقني يعني قلت: يا رسول الله قل لي قولاً وأقل لي أعقل، أخرجه الزرقاني^(١)، وعمر عثمان بن أبي العاصي عند غيرهم، فالظاهر كما قال ولي العراقي: إن الحديث عن ذلك نادر، هذا.

(فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَّمَنِي) صيغة الأمر من التعليل، والفظ البخاري، عن أبي هريرة قال رجل: أوصني، قال احتفظ في حديث أبي الدرداء، الذي عن علي بن زيد بن علي الجنة، وفي حديث ابن عمر عنه أحمد: يا محمدني من غضب الله (كَلِمَاتٍ أُحِبُّنَّ بِهِنَّ) بمنح الهبة وكسر العين العهدة، آخره شيء عجيب، قال الباجي: يحتفل أن يريد به أنفع بها منه عيشي، ويحتفل أنعمي بها علي عيشي، ثم: (وَلَا تُكْثِرْ) يشتم الفوقية وكسر المثلثة (علي) يشد ثبائ (فَأَنْسَى) ففتح السين، قال الباجي: بعلة عرف من نفسه فحة، الحفظ، فأراد الاختصار الذي يحفظه ولا ينساه.

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَغْضَبْ)، رواه البخاري في رواية أبي هريرة المذكورة: أفرد مراراً لا تعصب، قال الاحتفظ، في رواية أبي كريب «قل ذلك يقول: لَا تَغْضَبْ»، وفي رواية عثمان بن أبي شيبة، قال: «لَا تَغْضَبْ ثَلَاثَ مَرَاتٍ وَهِيَ يَبْكَانِ عَبْدُ الْمَرَارِ»، زاد أحمد وابن حبان في رواية عن رجل لم يسم، قال: تكثرت قبحاً قال: فزاد الغضب يجمع الشر كله.

قال الخطابي: معنى قوله: «لا تغضب» أي اجتنب أسباب الغضب، ولا تعرض لِمَا يَجْلِبُهُ، وأما نفس الغضب فلا تدأى التهي عنه؛ لأنه أمر طبيعي، لا يزول من الحيثة، وقال غيره: ما كان من الطبع الحيواني لا يمكن دفعه، فلا تدخل في التهي؛ لأنه من تكليف لمحال، وما كان من قبيل ما يكتب بالرياضة فهو المراد، وقيل معناه: لا تغضب؛ لأن أعظم ما يشأ عنه الغضب الكبر؛ لكونه يقع عند مخالفة أمر يريد، يحمل الكبر على الغضب، فالذي يتراخى حتى يذهب عنه عزة النفس يسلم من شر الغضب.

وقيل: معناه لا تفعل ما يأمرك به الغضب، قيل: لعل السائل كان غصراً، وكان النبي ﷺ يأمر كل أحد بما هو أولى به، ولذا اقتصر في وصيه على ترك الغضب، وقال ابن اثنى: جمع له ﷺ خير الدنيا والآخرة، فإن الغضب يزول إلى النفاطم ومنم الوقف، وربما ال إلى أن يزدي المفضوب عليه فيقتصر ذلك من الدين، وقال البيضاوي: لعله ﷺ لما رأى أن جميع المفاسد التي تعرض للإنسان إنما هو من شهوته ومن غضبه، وكانت شهوة السائل مكسورة، نهى عن الغضب الذي هو أعظم ضرراً من غيره، وأنه إذا ملك نفسه عند حصوله، فإن فخر آتوني أعذاته.

قال الحافظ^(١): ويحمل أن يكون من باب التيه بالأعلى على الأدنى؛ لأن أعدى عدو للشخص شيطانه ونفسه، والغضب إنما يشأ عنهما، فمن حاذقهما حتى يخلصهما مع ما في ذلك من شدة المماحجة كان لغيره عن الشهوة أقوى، وقال ابن حبان يعد ما أخرجه: أراد لا تعمل بعد الغضب شيئاً مما نهيت عنه، لا أنه نهى عن شيء جيل عليه، ولا حيلة في دفعه.

وقال بعض العلماء: من تأمل المفاسد التي في الغضب انذى تقدم ذكر

(١) «معجم البخاري» (١٠٠/٥٦٠)

بعضها في أول الباب، عرف مقدار ما أضيف عليه هذه الكلمة التعليلية من قول **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَغْضَبُوا﴾** من الحكمة واستجلاب لمصلحة في درء التمسدة، مما يتعلو إحصاءه والوقوف على نهته. وهذا كله في الغضب العنبري لا الغضب الشبني، كما تقدم في أول الباب.

وبعين هنى ترك الغضب مستحضراً ما جاء من نظم الغيظ من التفضل، وما جاء في عاقبة نمرة الغضب من التوحيد، وأن يستبعد من الشيطان كما في حديث سليمان بن صرد، وأن ينرصاً، وقال الطوفي: أغرى الأشياء في دفع الغضب استحضار التوحيد الحقيقي، وهو أن لا فاعل إلا الله، وكل فاعل غيره فهو آفة، فمن توجه إليه بذكره من جهة غيره، فاستحضر أن الله هو الله أم يمكن ذلك الغير منه، اندفع غضبه؟ لأنه لو غضب، والحالة هذه كان غضبه على ربه جلّ وعلا، وهو خلاف العبودية. اهـ.

قال ابن عبد البر: أراد - والله أعلم - غلّمني ما بغضني بكلمات قليلة لئلا أنسى إن أكثرت عربي، ولو أراد غلّمني كلمات من الذكر ما أجاء بهذا الكلام القليل الألفاظ، الجامع للمعاني الكثيرة والقوائد الجليلة، ومن كظم غيظه، ورأى غضبه أحزى شيطانه، وسلمت له مروءته ودينه، قال علماؤنا: إنما نهى عما علم أنه هواء، لأن المرء إذا ترك ما يشتهي كان أجدر أن يترك ما لا يشتهي، وعصواً المعص، فإن ملك نفسه عنه كان شهيداً، وإنا نملكه عند الغضب كان أخرى أن يملكها عبد الكبير والحسد وأخواتهما، كما هي «الزرقاني»^(١).

قال الباجي^(٢): جمع له **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَغْضَبُوا﴾** لفظ واحد لأن الغضب يعمد كثيراً من الدين والسنن؛ لأنه يؤدي إلى أن يؤدي ويؤدي، وأن يأتي في وقت

(١) شرح نوراني، (٤/٢٥٩) ولا يستكافه (١١/٢٤١).

(٢) القسري، (٢١٤/٧).

١٢/١٦٢٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَلْبَسِ الشُّدِيَّةَ بِالْقَصْرِغَةِ.....

غدت من القول والفعل ما يثبت به، ويؤثر غيره، ويؤذي العصب (أي الشخص) التي هي الحائقة، والعصب شدة كثيراً من ما هم دياه.

ومعنى قوله: لا تقصب، يربد - والله أعلم - لا تعبر ما بينك عليه عفتك، واعتصم منه بكلمة - وما نفس الغضب فلا يملك الإنسان دفعه، وإنما يردع ما يردعه إليه، وقد روي عن الأحنف بن قيس أنه قال: لست بحلم ولكي أتحالم، هـ. وما اختار الناحي في معنى «لا تقصب»، تقدم نحوه في كلام الحافظ عن من حياء.

ثم قال الناحي: وإنما أراد انتفاع من العصب في معنى ديه، وإنما يقصد إلى الختام بالحن ما تعصب فيه قد يكون راعياً، كالغضب على الكفار، والعبادة فيهم بالحياء، وكذلك الغضب على أهل التباطل والإكراه عليهم بما يحرم، وقد يكون مشوباً بالغضب على المخطئ إذا عدت أن في مراء غصت ردعاً له وباعثاً على الحق، وقد روي أن رسول الله ﷺ لما جاءه رجل عن فداة الأبل غضب حتى احمرت وجناه أو احمر رخته، وغضب رسول الله ﷺ لما شكوا رجل مصاداً أنه يقوّل لهم الصلاة، اهـ.

١٢/١٦٢٠ - (مالك عن ابن شهاب) الأزهري (عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة) رضي الله عنه أخرجه البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك بهذا الإسناد (أن رسول الله ﷺ قال: ليس الشديد) أي القوي (بالصرهة)؛ قال الحافظ: "ضم الهمزة المصغلة، وفتح الراء، لذي يصيح الناس كثيراً شوقه، والهاء لمعانعة في كصنة، والصرغ سكون الراء بحكمه، وهو من بصرعه غيره

إِنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ.

أخرجه البخاري في: ٧٨ - كتاب الأدب، ٧٦ - باب التحذر من الغضب.
ومسم في: ٤٥ - كتاب البر والصلة والآداب، ٣٠ - باب فصل من يست نفسه عند
الغضب، حديث ١٠٧.

كثيراً، وكان ما جاء بهذا اللون بالنصم والسكون، فهو كذلك كخبرة ولعمرة
وقد حكى، يعني يكون بالنصم والفتح ثلثاً، وبالنصم والسكون للمعوية، قال:
ورفع بيان ذلك في حديث ابن مسعود عند مسلم، وقوله: «ما نعدون الصرعة
فيكم؟ قالوا: الذي لا يصصره الرحالة»، قال ابن القيم: فبطئته بفتح الراء،
وقراء بحضير يسكونها، وليس بشيء، لأنه عكس المطلوب، قال: وخبط أيضاً
في بعض الكتب بفتح الصاد، وليس بشيء، اهـ.

قال الساجي^(١): ثم يرد من الشدة، فإنه يحسم بالتصويرة شدة، وإنه
أراد بفتح الشدة - والله أعلم - أحد أمرين، يحتمل أنه أراد أنه ليس بالهابة في انفسه،
وأشد منه الذي يملك نفسه، ويحتمل أن يريد به أنها شدة ليس لها كثير منعة،
وإنما الشدة التي ينتفع بها الشدة التي يملك بها نفسه عند الغضب، وهذا
كقولهم: لا كريم إلا يوسف، ثم يرد به في الكرم عن غيره، وإنما أراد إثبات
مزية له في الكرم، وكذا لا سيف إلا ذو الفقار، ولا شجاع إلا علي - رضي الله
عنه - اهـ.

(إنما الشديد الذي يملك نفسه) بالنصب (هذه الغضب) وفي رواية أحمد
من حديث رجل لم يستشهد رسول الله ﷺ يقول: «الصرعة كل الصرعة»،
كررها ثلاثاً، الذي يغضب فيشده عصبه ويحزم وجهه، فيصير غضبه، كذا
في الدعوى^(٢).

(١) المالكي، (٧/٢١٦).

(٢) مجمع الزوائد (١٠/٥١٩).

(٤) باب ما جاء في المهاجرة

قال ابن جني: نزل بهذا إلى ملك الرجل نفسه عند الغضب عن إفاء ما ينقصه الغضب من أذى من بعث أذاه، أو منارعة من منازعته، وقد قال عز وجل: «وَالَّذِينَ آمَنُوا مَا عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْرَبُوا مَنَافِقَهُمْ فَإِذَا أَنذَرْتُمْ قُلُوا بِحَقِّكُمْ وَأَلْقُوا مَا أَنتُم مُّخَوِّفُونَ» وقال تعالى: «وَالَّذِينَ آمَنُوا مَا عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْرَبُوا مَنَافِقَهُمْ فَإِذَا أَنذَرْتُمْ قُلُوا بِحَقِّكُمْ وَأَلْقُوا مَا أَنتُم مُّخَوِّفُونَ» اهـ.

(٤) ما جاء في المهاجرة

قال الراغب: الهجر والهجران مفارقة الإنسان غيره، إما باللسان أو بالقلب، وفوقه تعالى: «إِنَّ قَوْلِي اتَّقِيزُوا هَذَا الْقَوْلَ مَهْجُورٌ»^(١) هجر بالقلب أو باللسان، وقوله تعالى: «وَأَرْسَلْنَا نُوحًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ اسْكُنُوا فِي الْبِلَادِ الَّتِي لَكُمْ وَلَا يَأْتِيَ كُفْرًا عَلَيْكُمْ وَأَلْقُوا مَا أَنتُم مُّخَوِّفُونَ» اهـ.

وفي «المعجم»^(٢): الهجرة في الأصل الاسم من البحر ضد الوصل، ثم غلب على الخروج من أرض إلى أرض، يقال منه: هاجر مهاجرة، اهـ. وقد احتفظ في قوله ﷺ: «المهجر من هجر ما نهى الله عنه» هو بمعنى الهاجر، وإن كان لفظ الساعل يقتضي وقوع الفعل من اثنين، لكنه فهمت للواحد كالسائر، ويحتمل أن يكون على ما به، لأن من لا رم كونه حائراً وطناً مثلاً أنه مهجور من وطنه، اهـ.

قال الثوري^(٣): قال أكمل الدين من أئمتنا: في الأحاديث دلالة على حرمة هجران المسلم فوق ثلاثة أيام، وأما جواز هجرانه في ثلاثة أيام، فمفهوم منه لا منطوق، فس قال بحجية المفهوم كالشافعية جاز له أن يفرق بإباحته، ومن لا فلا. قال الثوري فيه: إن الأصل في الأشياء الإباحة، وتعارض بها

(١) سورة الفرقان: الآية ٢٠.

(٢) (١/٢٢٥).

(٣) «معرفة الصحاح» (١/٣٣٩).

حرم المهاجرة السقيدة لا السطوفة مع أن في إطلاقها حرجاً عظيماً، حيث لزم منه أن مطلق الغضب المؤدي إلى مطلق الهجران يكون حراماً، قال الخطابي: وعصم للمسلم أن يخصم على أخيه ثلاث ليالٍ لقلبه، ولا يجوز نوبها إلا إذا كان الهجران في حق من حقوق الله تعالى، فيجوز فوق ذلك.

وفي «حاشية السيوطي على الموطأ»^(١): قال ابن عبد البر: هذا مخصوص بحديث كعب بن مالك ورفيقه حيث أمر ﷺ أصحابه بهجرهم، يعني زيادة على ثلاث إلى أن بلغ خمسين يوماً، قال: وأجمع العلماء على أن من خاف من مكالمه أحد وصلته ما يفسد عليه دينه أو يدخل مضرة في دينه، يجوز له معانته ويؤذنه، وببصرهم جميل خير من مخالطة تؤذيه.

وفي «النهاية»^(٢): يرمد به الهجر ضد الوصل، بمعنى فساد يكون بين المسلمين من عتب وموجدة، أو تفصير يقع في حقوق العشرة والصحبة، دون ما كان من قلق في جانب الدين، فإن هجرة أهل الأهواء والبدع واجبة على مر الأوقات، ما لم يظهر منه التوبة والرجوع إلى الحق، فإنه ﷺ لما خاف على كعب وأصحابه الاتفاق حين تخلفوا عن نبيك أمر بهجرانهم خمسين يوماً، وقد هجر نساء شهرًا، وهجرت عائشة ابن الزبير مدة، وهجر جماعة من الصحابة جماعة منهم، وماتوا مهاجرين، اهـ.

وفي «مجالس الأبرار»: النهي عن الهجران فوق ثلاث، إنما هو فيما يقع بين الرجلين من جهة التفصير في حقوق الصحبة والمعاشرة دون ما كان في حق الدين، فإن هجران أهل الأهواء والبدع دائم إلى أن يتوبوا، فقد مضت الصحابة والتابعون وأتباعهم وعلماء أهل السنة على هذا مجتمعين متفقين على معاداة أهل البدعة وهجرانهم، اهـ.

(١) «تتمة الحوائك» (ص ٦٥٥).

(٢) (ص ١٠٠).

وهي «المنح»^(١١): قال النووي: قال العلماء: تحريم المنح حرة بين المسلمين أكثر من ثلاث ثبات بالنص. وتباح في الثلاث بالمفهوم، وإسما حتى عدّه في ذلك، لأن الأدمي محبوب على العصب، فلو صح ذلك انقضى الرجوع ويرد ذلك العارضة، قال ابن عبد البر: أحسوا على أنه لا يجوز كبحران يوفى ثلاث، إلا أنس خاف من مخالفته ما يمسد عليه دونه أو يدخل منه على عبه أو يباه مصرة؛ ويرى ذلك كذلك حاز

وقد ذكر الخطابي^(١٢) أن حجر نولد ولده والروح زوجته ومحو ذلك، لا تصح ثلاث، واستدل بأن يخلو حجر ساءه شهرا، وكذلك من صدر من السلف في استحسانهم ترك مكاتبة بعضهم بعضا مع علمهم بالنهاي، ولا يحسن أن يهنا مقدموا الأعلى والأدنى، فلا على اجاب الإعراض جديلة، فيبدل السلام والأكلام والموادة بكل ضربين، والأدنى الأقرب إلى السلام دون غيره، والبعيد البعيد إسما هو ليس ترك الضام لأدنى، وأما الأعلى، فمن ترقه من الأجانب فلا سلعة الترم، بخلاف الأقارب، فإنه يدخل فيه فقصم امرحم، امر

وترحم البخاري مما حذر من النهج إن لم ينعى، قال المصنف^(١٣) يحرص البخاري في هذا الباب أن يسن صفة النهج إن السائر، وأنه يتنوع ضار الحرم، فمن كان من أهل العصبان يستحق النهج إن ترك المكاتبة كما في نص كعب وعاصبه، وما كان من المعاصبة بين الأهل والإخوان يجوز فيه النهج إن ترك المسبة مثلا، أو يترك بسط الوجه مع عدم حجر السلام والأكلام، وقال الطبري: قصص كعب أصل في حجران أهل المعاصي، وقد استشكل كون

(١١) مفتاح الباري: ١٠٠/٤٩٦.

(١٢) إطلال المصنف: ١٠١/٤٩٦.

(١٣) إطلال: مفتاح الباري: ١٠٠/٤٩٦.

محران المعاصي أو المستدع مشروعة، ولا يسرع هجران الكافر، وهو أشد حرماً منهما لكونهما من أهل الترحيد في الجملة.

وأجاب ابن بطل بأن الله تعالى أحكاماً فيها مصالح للعباد، وهو أعلم بشأنها، وعليهم التسليم لأمره فيها، فمنع إلى أنه تعبد لا يعقل معناه، وأجاب غيره بأن المحران على مرتبتين: المحران بالقلب، والمحران باللسان، فمحران الكافر بالقلب، وبترك التوكل والتعاون والمناصرة، لا سيما إذا كان حربياً، وإما أم يشرع محرانه بالكلام لعدم ارتداعه بذلك عن كفره، بخلاف المعاصي المسلم فإنه يدجر بذنبه دائماً، ويشارك كل من أنكره وأعاصي في مشروعته مكالسته بالذعاء إلى الطاعة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإما المستدع ترك المكافاة بالمودة ونحوها، اهـ.

وفي «محال الأوار» فإن قيل: العصاة والنفاق على مراتب مختلفة، فهل يسلك في جميعهم مسلكاً واحداً أم لا؟ والجواب أن المخالفة لأمر الله تعالى لا يحلوا أب أن يكون في نفسه أو في عمله.

والمتخالف في الاعتقاد لا ينافي أقسام: الأول: «الكافر» فإن كان حربياً يستحق القتل والاسترقاق، وإن كان ذمياً لا يجوز إيذاؤه إلا بالاعراض عنه والكف عن مخالطته، ويكره كراهة شديدة مكاء نتهى إلى التحريم، الانسحاب

الثاني: المستدع الذي يدعو إلى بدعة، فإن كانت بدعته بحيث ذكر بها دأبه أشد من الذمي. لأنه لا بد من حجة ولا بد من عقد القصة، وإن قامت مما لا يكثر بها، فأمره بين وبين الله أخف من أمر الكافر لا محالة، إلا أنه الإنكار عليه أشد منه على الكافر، لأن شر الكافر غير متعبد، وإن المسلمين لا يلتفتون إليه، ولا يسلون موته لكونه كافراً، وهذا المستدع الذي يدعو إلى بدعة سبب لدعوة الضلالت، فشره متعبد، فالاستحباب في إظهار بعضه ومعاداته، وإن سلم في السلا فترك الحروب أولاً تنقياً للباس عنه ونفساً لبدعته.

١٦٢١/١٣ - وحديثي عن مالك عن ابن شهاب، عن عطاء بن يربن الليثي، عن أبي أيوب الأنصاري: أن رسول الله ﷺ قال: «لا يحلُّ لمسلم أن يهاجر أخاه.....»

والثالث: اجتماع العاصي الذي لا يندرج على الدعوة، فالأولى أن لا يندرج بالتمثيل - بل ينبغي أن يتلفظ به في التصحيح - لأن قلوب العوام سريعة الغفل، وقد تم ينفع التصحيح وكان في الإعراض عنه تصحيح ليدفع في عينه. يتأكد الاستعجاب، بل آخر ما يسطه

وقال المحقق^(١) في باب من وصل وصله الله: قال ابن أبي جمرة: صلة الرحم تكون بالتأمل والعود على الحاجة ودفع الضرر، وطلاقة الوجه والودعة، وإن على الجامع إيصال ما أمكن من الخير، ودفع ما أمكن من الشر بحسب الطاقة. وحذاً بسمي إذا كان أهل الرحم أهل استعانة، فإن كانوا كفاراً أو فجاراً غنما فغنمهم في الله في صلتهم - بشرط بذل الجهد في وعظهم، ثم إعلامهم إذا أمرأوا أن ذلك مريب، بخلافهم عن الحق، ولا يفسط مع ذلك صلتهم بالمداء لهم يظهر العيب أن يعودوا إلى الطريق لمشي، أم.

١٦٢١/١٤ - (مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن عطاء بن يربن) شعيب بن يربن زاي (الليثي) الحنفي (عن أبي أيوب الأنصاري) وقد أخرجه البخاري^(٢) برواية عبد الله بن يوسف عن مالك هذا النسب (أن رسول الله ﷺ قال: لا يحلُّ لمسلم أن يهاجر) قال في جميع النسخ البتاني والتعريف نحو المرفاني، فيها ما يهاجر، وقال: كذا ليحيى بن عمار، أن يهاجر، أم. لكن النسخ كلها متفقة على لفظ يهاجر، وهكذا ذكر هذا اللفظ ابن عبد البر في التجرید في هذه الرواية، والذي حكاه المرفاني هنا ذكره ابن عبد البر في الرواية الآتية كما سيأتي. (أخاه) في الإسلام، وفي مجالس الأئمة، المراد به الأخ في الدين.

(١) مجمع تباري: ١٠١/٢٦٨

(٢) أخرجه البخاري (١٠٧٧/٦)، باب الهجرة، وفي «المعجم»: ١٠٤/١٠٤٤.

فَوْقَ ثَلَاثِ نِيَّاتٍ. يَكْتَفِيَانِ. فَيُغْرَضُ خُذْ. وَيُغْرَضُ هَذَا.

بدليل قوله **يَكْتَفِيَانِ** في حديث آخر: «لا يحمل المسلم أن يغمر مسلماً فوق ثلاث»، الحديث، قال الحافظ: وسقاه النووي في أن المبدأ مالأج دالٌّ على أن المسلم أن يغمر الكافر من غير غيب، هـ.

(فوق ثلاث ليال) قال الغرضي: الغرض ثلاث لئال متى لو بدأ بالمهجرة في أثناء النهار. ألحق الغرض وتغير بين ذلك في يوم أو يومين الغرض بالغرض، الليلة الثالثة، قال الحافظ^(١)، وفيه انجرم باعتبار الموضع دون الأيام حمود، وهذا ورد في رواية شاذية من حديث أبيه، عند البخاري «ثلاثة أيام»، فالمعتمد أن السرخس فيه ثلاثة أيام لليلها، حيث أطلقت المصلي لزيد بآيامها، وحيث أطلقت الأيام بزيد بملابها، ويكون الاعتبار مني ثلاثة أيام بآيامها مطلقاً إذا ابتدأت مثلاً من الظهر يوم السبت كان آخرها الظهر يوم الثلاثاء، وسدس من أن يلحق تكسراً ويكون أول العدد من بداية اليوم أو الليلة، والأول أعظم، اهـ.

(ابتغيان) ادعى السعد، الطبري أن المهاجرين المنهيين عنه تركوا السلام أو التلبية كما في التلحيق، (يعرض) يعرض، التحنية وكسر التاء (هذا) من أحبه المسلم (يعرض هذا) الآخر كذلك، وفي بعض النسخ الهندسة بلفظ أو يعرض، تحريف من الأسخ، قال المناذري: أقبله أن يولي كل واحد منهم الآخر عرضه أي حابه، وفي روايه قصد هذا، بقصد هذا.

قال المناذري^(٢): يزيد أنه كل واحد منهم يعرض عن صاحبه بمهاجرة له فلا يسلم عليه ولا يكلمه، فهذا السداد الذي نهى عنه من المهاجرة، وأما الآن فلا يحمل عليه ولا كثير.

(١) انظر فتح الباري (١/١٩٢).

(٢) المغني (٤/٢٧٧).

وَأَخِيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ.

أخرجه - البخاري في : ٧٨ - كتاب الأدب ، ٦٦ - باب الهجرة ونزل رسول الله ﷺ : لا يحل لرجل أن يهجر أخاه فوق ثلاث ، ومسلم في : ٤٥ - كتاب البر والصلة والآداب ، ٨ - باب تحريم الهجرة فوق ثلاث ، حديث ٢٤ .

(وأخيرهما) أي أفضلهما وأكثرهما ثواباً (الذي يبدأ بالسلام) زاد الطبري من وجه آخر عن الزهري بعد قوله : بالسلام يسبق إلى الحق .

قال الشافعي : ولأبي داود^(١) بسند صحيح عن أبي هريرة أن مرثبه ثلاث ، عليه فليسلم عليه . وإن رفته فقد اشتوكت في الآخر ، وإن لم يرد عليه فقد بان بالإثم ، وإخرج المصنف من الهجرة^(٢) . ولأحمد والمصنف في «الأدب المفرد» وصححه ابن حبان من حديث هشام بن عمار : أقبلت لأكثاد من الحق ، مادام على صرامتهما ، وأولهما فيثا يكون سيفه كفارقة ، وذكر نحو حديث أبي هريرة وزاد في آخره : فإن مات على صرامتهما لم يدخل الجنة جميعاً ، إذ .

وتقدم في أول الباب ما قال ابن عبد البر : إن الحديث مخصص بقصة كعب ورميحه ، وأصبح المسلماء على حواز محاسة من خاف من مكانته ما يقدر عليه دينه . قال الحافظ : قال أكثر العلماء : نزول الهجرة بمجرد السلام وردّه ، وقال أحمد : لا يبرأ من الهجرة إلا بعوده إلى الحال التي كان عليها أولاً .

وقال أيضاً : نزل الكلام إن كان يؤديه ثم ينقطع الهجرة بالسلام ، وكذا قال ابن القاسم ، وقال عياض : إذا اعتزل كلامه ثم قبل شهادته عليه محمداً ولم نسّم عليه ، يعني رعد يؤخذ قول ابن القاسم ، قال الحافظ^(٣) . ويمكن الفرق بأن الشهادة تُؤخذ فيها ، وترك المحاكمة يتبع بان في حاله عليه فيثا . فلا يُقبل شهادته عليه ، وأما زوال الهجرة بالسلام عليه بعد تركه ذلك في الثلاثة فليس

(١) ابن أبي شيبة (١٤١٢)

(٢) المنع الذي (١٠١/٢٩٦) .

بمسمع. واستدل للجمهور بما رواه الطبراني عن ابن مسعود في حديث موقر، وفيه: «ووجوه أن نأني قُتِلَ عليه». اهـ.

قال الباجي^(١): أما إذا سلم فقد روى ابن وهب عن مالك: «إذا سلم عليه، ولا بكلمة بهذا المقدار الذي بهي عنه، فقد قطع الهجرة»، وقال ابن القاسم في الذي سلم على أخيه: «ولا بكلمة يثير ذلك بل يحجب كلامه: إن كان غير مؤذ له فقد برئ من الشبهة» وإن كان مؤذياً له فلا ينبرأ منه، وهذا قول أحمد بن حنبل.

وحد القول الأول هذا الحديث، فقولاً: «أن السلام يقطع الهجرة» لما كان أنصليهما الذي يبدأ بالسلام، بروحه القول الثاني أنه إن كان لا يؤذيه فقد برئ من الهجرة؛ لأنه أتى من المواصل بما لا أدى فيه، وإن كان يؤذيه فلم يبرأ من الهجرة: لأن: «أذى أخذ من المهاجرة».

قال ابن القاسم: إذا اعتزل كلامه لم نقل شهادة عليه وإن كان غير مؤذٍ له. اهـ. وقال النووي: من الحديث دليل لمنهيب التناهي ومالك ومن وافقهما أن السلام يقطع الهجرة ويردع الإثم ويزيله.

وعلى أصحنا: لو كانت لمواسلة عند غيبته هل يزول إثم الهجرة؟ فيه وجهان: أحدهما لا يزول؛ لأنه لم يكلمه، وأصحهما يزول لروا التوحشة. اهـ. والحديث أخرجه محمد في «موطئه»^(٢). ثم قال: ويهدأ تأخذ لا يسبحي الهجرة بين المسلمين. اهـ.

قال القاري^(٣): قال أكمل الشئ من أتمشاً في الحديث دليل على حرمة

(١) «المنهاج» (٧/٣١٥).

(٢) «موطأ محمد مع التلخيص المسند» (٣/١٢٨).

(٣) «إرواء الغريب» (٩/٣١٣).

١٦٦٢/١٤ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبْغُضُوا ...»**

هجران المسلم حتى ثلاثة أيام، وأما الخواص في الثلاث فممنوع منه لا ينطبق كما تقدم، ثم قال: وقد حث على إرضاء الهجران، وكه يروى بمحمود الصلاة، اهـ.

١٦٦٢/١٥ - **(مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن أنس بن مالك) براه البخاري^(١) برواية محمد بن يوسف عن مالك بن أنس، (أن رسول الله ﷺ قال: «لَا تَبْغُضُوا») حذف إحدى النسخ فيه وفي تكملة، قال النجاشي: هي على ما تقدم من نهيه بئس عن البغضة، وهو أن يبغض بعض المسلمين بعضاً أو معنى يوجب ذلك من جهة الشرع، وفي «الجزية» لبعض من دياره معناه لا يبغض بعضكم بعضاً، ولا يبغض بعضكم بعضاً إلى بعض، اهـ.**

باب الحافظ^(٢) أي لا يتهاون بأسباب الإفضاء لأي البعض لا بكتيب ابتداء، رقب، المراء الذي عن الأبناء المتداولة المستصه لتداعض - قال الحافظ: بل هو أغبر من الأبناء، لأن بعض الأبناء صوب من ذلك وحقيقة التداعض أن يقع بين اثنين، وقد يظن إذا كان من أحدهما، والتداعض في غير الله، فإنه واجب فيه، كتاب تدعير حق الله، وأن كانا أو أحدهما عند الله، فإني عن أهل السلامة، كمن يؤذي جنباؤه إلى اعتقاد بأنهم الآخر، فيعصيه عن ذلك فهو مذموم عند الله تعالى، اهـ.

تكملة: وهو المتكثرة^(٣) عن أبي أمامة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من أحب الله، وأبغض الله، وأبغض الله، وأبغض الله، فليكن الله، فقد استكمل الإيمان»، رواه أبو

(١) صحيح البخاري (١٠٢٦) باب المعرفة، وهو في «التهذيب» (١١/١٦٦٢).

(٢) فتح الباري (١٠/٢٦٦)، ونظر، «الفهرست» (١٠/٢٦٦).

(٣) ج (٢٠ - ٢١).

وَلَا تُحَاسِدُوا

داود، ورواه الترمذي عن معاذ بن أنس مع تقديم وتأخير، وفيه: «نقد استكمل
إيمانه»، وعن أبي ذر - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «الفضل
الأعمال المحب في الله والمغض في الله»، رواه أبو داود.

(ولا تحاسدوا) قال الحافظ^(١): الحسد معني الشخص زوال النعمة عن
مستحق لها نعم من أن يسع في ذلك أو لا، فإن سعى كان سعيًا، وإن لم
يسع في ذلك، ولا أظهره، ولا تسبب في تأكيد أسباب الكراهة التي تهي
المسلم عنها في حق المسلم نظر، فإن كان المانع له من ذلك العجز بحيث لو
تمكن لفعل، فهذا مأزور، وإن كان المانع من ذلك انتقوى تغيره، لأنه لا
يستطيع دفع الخواطر المعانية، فيكفي في سببها أن لا يعمل بها ولا يعزم
على العمل بها.

وهذا أخرج عبد الرزاق عن إسماعيل بن أمية رفعه ثلاث لا يسلّم منها
أحد: الطيرة، والظن، والحسد، قيل: فما المخرج منها يا رسول الله؟ قال:
«إذا نظرت فلا تعمل بها، وإذا ظننت فلا تحق، وإذا حسدت فلا تبغ، وعن
الحسن البصري قال: ما من آدمي إلا وفيه الحسد، فمن لم يجاوز ذلك إلى
النجى والمظالم لم يتبعه منه شيء».

وفي «الزرقاني»^(٢): روى ابن عبد البر^(٣) عن الحسن البصري: ليس أحد
من ولد آدم إلا وقد خلق معه الحسد، فمن لم يجاوز ذلك إلى النجى والنظم
لم يتبعه منه شيء، وقد ذم إذا قوماً على ذلك، هم أجري، فقال: «أَمْ يَحْسَدُونَ
أَكْبَارَ عَلَى مَا تَقْتَرُونَ؟»^(٤)، وغير ذلك من الآيات، وقد ورد

(١) معجم النور، (١٠/٤٨٤).

(٢) شرح الزرقاني، (١/٢٦٢).

(٣) انظر «الاستبصار»، (١٤٩/١٤٩).

(٤) سورة النساء، الآية ٥٤.

مرفوعاً: «إنَّ الحسد يأكل الحسَنات، كما تأكل النار الحطب»، وروى ابن أبي شيبة عن الزبير مرفوعاً: «حَتَّ الحَسَدُ دَاءَ النَّاسِ بِكُلِّ لَأَمٍ يَلِكُكُمْ: الحَسَدُ والبَغْضَاءُ عَالِقَتَا نَفْسٍ، لَا حَالِقَةَ الضُّعْفِ»، وغير ذلك من الروايات.

قال ابن عبد البر: وهذا مخصوص بحديث ابن عمر مرفوعاً، إلا حَسَدَ إِلَّا فِي الشَّيْءِ: رجل آثام الله إقراراً، فهو يقوم به أثناء الليل وأثناء النهار، ورجل نَدَّ الله مَالاً، فهو حَفَقَ مَاءَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وبحديث الصادق عن ابن مسعود مرفوعاً: «إِلَّا حَسَدَ إِلَّا فِي الشَّيْءِ: رجل آثام الله مَالاً، سَلَطَهُ عَلَى هَيْكَلِهِ خِيَرٌ، وَرَجُلٌ آثَامَ اللَّهِ حَكِيمٌ، فَهُوَ يَنْفَعُ بِنَا وَبِعِلْمَانَا»، قال الزُّرْقَانِيُّ: «حَالِي أَنْ يَكُونَ شَيْئاً هُوَ غِيْظٌ، وَهُوَ أَنْ يَنْتَعِزَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَنَّةٌ مِنْ عَيْرٍ أَوْ شَيْءٍ رَوَاهُ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ».

قال البيهقي^(١): قوله: «وَلَا تَحْسَدُوا» وهذا إما يكون على وجهين: أحدهما: أن تَنفَى كَسَدَكَ مِثْلَ مَا عِنْدَ أَحَدِكَ مِنْ أَمْرِ دِينٍ أَوْ عَمَلٍ صَالِحٍ، وَلَا تُرِيدُ أَنْ يَرَوْهُ مَا عِنْدَكَ فَهَذَا عَمْرٌ مَحْسُومٌ، وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ تَنفَى زَوَالِ نِعْمَةٍ عِنْدَ أَخِيكَ الْمَحْسُومِ، سَوَاءً أَرَدْتَ اخْتِفَافَهَا إِلَيْكَ أَوْ لَمْ تَرُدَّ، فَهَذَا الْحَسَدُ الْعَمُومُ، وَهِيَ الْعَنَتِيَّةُ عَنْ مَالِكَ: بَلَّغَنِي أَنَّ أَوَّلَ مَعْصِيَةٍ كَانَتْ لِلْحَسَنِ وَالْكَوْثَرِ وَالنَّجَى، حَمْدُ يَدَيْسٍ وَتَكْبِيرُ عَلَى أَدَمَ، وَشُحُّ أَدَمَ، فَمِنْ لَدُنْهُ تَحَلَّى مِنْ شَجَرَاتِ الْجَنَّةِ كُلِّهَا، إِلَّا الَّتِي فِيهَا عَصَا، فَأَكَلَ مِنْهَا. اهـ.

قلت: المراد: الشح بهذا الحصر، وقال الفارسي^(٢): «قَالَ تَمَامِي: «وَلَا تَحْسَدُوا مَا فَعَّلَ اللَّهُ بِهِ شَيْئاً عَلَى شَيْءٍ»^(٣)، إِلَى أَنْ قَالَ: «وَلَوْ تَكُونُوا اللَّهُ

(١) - (السنن: ١/٢٦٩).

(٢) - (درقاة الحقائق: ١/٦٦٣).

(٣) - سورة النساء: الآية ٢٢.

وَلَا تَقَاتِلُوا وَتَكُونُوا مِثْلَ الْإِنْسَانِ

بن قتيبة^(١) أي على سنة العدة أو أمثل منها، وهذا الحد انحصاره المسمى بالمعقة كما في حديث «لا حسد إلا في ثين» هـ

(ولا تقاتلوا) أي لا يعرض أحدكم بوجهه عن أخيه، ويؤذنه بوجهه، وفي المنع^(٢) قال السدي: لا يتهاجروا، فيجحد أحدكم أخاه ما حوذاً من توكية المرجل الآخر دبره إذا أعرض عنه حين يراه، ويقال من صمد البر ثين للإعراض، مناديه: لأن من أبغض أعرض، ومن أبغض وثى دبره، والمحب مانعكس، وفي: معناه لا يتأثر أحدكم على الآخر، وقيل للثين: مستدير؛ لأنه يولي دبره حين يتأثر بشيء دون الآخر. وقال المازني: معنى لتقاتلوا السعداء بقول: دابرته أي عارضة، وحكي عياض أن معناه لا يجادلوا، ولكن يعاونوا، قال السعاطي: والأثر أدل، وقد فسره مالك بأحسن منه، فقال: لا أحسب التنازع إلا (اعراض عن السلام، اهـ

فب: وسيأتي تفسير الألفاظ مالك - رحمه الله تعالى - قريباً، وقال الباجي: قوله: لا تقاتلوا، قال في المنية^(٣): لا تعرض بوجهك عن أخيك، قوله دبرك استقلالاً، وبخفاء، بل أقبل عليه، وبسط له وجوه ما استطعت، قاله عيسى بن دينار، ويروي عن ابن تافع، اهـ.

(وتكونوا عباد الله) مبادئ بحذف حرف النداء، به حزم الزرقاني (إخواناً) قول الثاقبي^(٤) خير منكم، أو منكم، أو هو الخير، وعباد الله منصوب على الاختصاص بالنداء، قال الطبري: وهذا الوجه أوقع، قال الثاقبي: بل وقومه حسراً وتبعاً تحت الأمر أو حجة، لكون هذا الوجه مشعراً بالعلية من حيث اليهودية، ويؤيده أن في رواية بسط «عباداً» بنفس، والله باللام الأجنبية،

١: صحيح البخاري، (١٠/٢٨٩)

٢: مرقاة المفاتيح، (٢٦٢/٩)

والمعنى أنتم مستترون في كونكم عبيد الله، وملككم واحد، والنباغض والكحاشد منافية لحالكم، فتوجب أن تعاملوا معاملة الأخوة والمعاشرة في العودة، اهـ.

وقال المحافظ^(١): هو بلفظ السنادى المتضاد، راد مسلم في آخره في حديث أبي هريرة: «كما أمركم الله، ومثله عنده من طريق فتادة عن أنس، وهذه الجملة تشبه التعليل لما تقدم، كأنه قال: إذا تركتم هذه المعنيات كنتم إخواناً، ومعنى كونه إخواناً: اكتسبوا ما تصبرون به إخواناً هذا سبب ذكره، وغير ذلك من الأمور اقتصصه لذلك إثباتاً وظيفاً

وقوله: عباد الله أي يا عباد الله، وفيه إشارة إلى أنكم عبيد الله، فحقكم أن تتواخوا بذلك. قال القرطبي: المعنى كونوا كإخوان السبب في الشفقة والرحمة والمحبة والمواساة والتصحف، ولعل قوله في الرواية الرابعة: «كما أمركم الله» أي بهذه الأوامر المقدمة ذكرها، فإنها جامعة لمعاني الأخوة، وسببها إلى الله، لأن الرسول مبلّغ عن الله تعالى.

وفد أخرج أحمد بن محمد بن حنبل عن أبي أمامة: «لا أقول إلا ما أقول»، ويحتمل أن يكون أراد بقوله: «كما أمركم الله» الإشارة إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَقْرَبُكُمْ بِحَبْلِ وَجْهِهِ﴾، فإنه خير عن العداوة التي شرعت للمؤمنين، فهو بمعنى الأمر، اهـ.

ثم قال المحافظ: هكذا اقتصر الحفاظ من أصحاب الزهري عنه على هذه الثلاثة، وزاد عبد الرحمن بن إسحاق عنه فيه «ولا تنافسوا»، ذكر ذلك ابن حيد البر في «التمهيد»^(٢) والخطيب في «المدرج»، قال: وهكذا قال سعيد بن أبي

(١) اتبع النسخة (١-٤٨٣).

(٢) (١٨/٢٠).

وَلَا يَجُلُ لِنَفْسِهِ أَنْ يُهَاجِرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ نَيَّالٍ.

أخرجه البخاري في: ٧٨ - كتاب الآداب، ٩٢ - باب الهجرة وقول رسول الله ﷺ: لا يجل لرجل أن يهجر أخاه فوق ثلاث. ومسلم في: ٤٥ - كتاب البر والصلة والآداب، ٧ - باب انتهى عن الشحام والتأفك والتغابر، حديث ٢٣.

قَالَ مَالِكٌ: لَا أَحْسِبُ التَّغَابُرَ إِلَّا الْإِعْرَاضَ عَنْ أَخِيكَ الْمُسْلِمِ. فَتَذِيرٌ عَنْهُ بِوَجْهِكَ.

مريم عن مالك عن ابن شهاب، وقد قال الخطيب وابن عبد البر: خالف سعيد جميع الرواة عن مالك في «الموطأ» وغيره، فإنهم لم يذكروا هذه الكلمة في حديث أنس، وإنما هي عندهم في حديث مالك عن أبي الزناد أي الحديث الذي يلي هذا، فأخرجها ابن أبي مريم في إسناده حديث أنس، وكذا قال حمزة الكنعاني: ولا أعلم أحداً قالها في حديث أنس غير سعيد، اهـ.

(ولا يجل لمسلم أن يهجر) هكذا في جميع النسخ الهندية والمصرية غير الزرقاني يلفظ المجرد، وفي نسخة الزرقاني يلفظ «يهاجر»، وقال: قال أبو عمر: كلا ليحيى وحده، وسائر الرواة يقولون: يهجر، اهـ. وهكذا في النجديد^(١) يلفظ «يهاجر»، وقال: هكذا قال يحيى: يهاجر، وسائر رواة الموطأ يقولون: يهجر، والمعنى واحد في ترك مكالمته، والإعراض عنه، اهـ (أخاه) في الإسلام (فوق ثلاث نبال) وتقدم الكلام عليه مبسوطاً.

(ثلاث نبال: لا أحسب التدبير) أي معناه في الحديث المذكور (الإعراض) أي إعراضك (عن أخيك المسلم) وترك السلام والكلام (يفجر) هو (عنك بوجهه) هكذا في جميع النسخ الهندية، ورغم عليها علامة النسخة، ولبت هذه الجملة في النسخ المصرية، بل اختصر فيها على الجملة الآتية، وهي قوله: (تذير عنه بوجهك) وهذه الجملة موجودة في جميع النسخ الهندية والمصرية.

١٩٢٣/١٥ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ...»

وحكى الحافظ في «الفتح» هذا الكلام سابقاً أعز، فقال في شرح قوله: «ولا تأيروا...» وقد تيسر مالك في «الموطأ» فقال إن سابق حديث الباب عن الزهري بهذا اللفظ، «لا أحسب التقدير إلا الإعراض عن السلام، بل من عنه حرجه، وكأنه أحده من بقية الحديث، يلتفتان فيعرض هذا ويعرض هذا، وخبرها الذي يبدأ بالسلام». فلهذا يفهم أن صدور السلام منهما أو من أحدهما يرفع ذلك الإعراض، أما هكذا قال الحافظ

وبه أن الإمام مالكاً - رحمه الله تعالى - ثم يذكر هذا الكلام في حديث أبي هريرة كما حكاه الحافظ عند أبي حمزة، إذ قال في حديث الباب بهذا اللفظ، وأيضاً ليس في - مع الموجودة عندنا لفظ السلام، بل بدنه عن أنتم السلام». فاعمل.

١٩٢٣/١٥ - (عاشق عن أبي الزناد عن عبد الله بن ذكوان (عن الأهرج) عبد الرحمن بن هرم (عن أبي هريرة) وقد أخرجه البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك بهذا اللفظ (أن رسول الله ﷺ قال: «إياكم» كلمة تحذير (والظن) بأدب على التحذير، قال الفاري^(١) «أي اخلدوا اتباع الظن في أمر الدين الذي ميناء على نيتين، قال تعالى: «لَوْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ أَكْثَرَهُ إِلَّا خَوْفًا يَوْمَ الظُّلَّةِ إِذْ أَنْظَرَكُمْ يَقْنِي بَيْنَ ظَلْمَيْ سَيْفٍ»^(٢)، قال القاضي: التحذير من الظن فيه، يجب فيه التقصع أو التحذير به عند الاستفتاء عنه أو عما يظن كذب.

قال الفاري: أو اجتنبوا الظن في الإخبار، وبؤسده قوله: «فإن الظن أكذب الحديث»، ويقويه قوله ﷺ «كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما

(١) «معرفة مدائح» ٩١/٢٦٤.

(٢) - رواه ابن جرير، الآية ٣٦.

سميع». وقيل: معناه أكذب حيث النفس؛ لأنه يكون باقده الشيطان، أو انقروا سوء انظف بآتمسنين، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَتَّبِعُوا كَثِيرًا مِّنَ أَفْطَرٍ﴾^(١) الآية، وهو ما يستقر عليه قلبه دون ما يخفى بقلبه، اهـ.

وفي «المنتقى»^(٢): قال عيسى بن دينار في «المزني»: يريد طي السوء، وسماه أن تعادي أهلك ومديقك على ظني نكته به دون تحقيق، أو تحدث بأمر على ما نكته، فنكته علم أنك قد علمته، ويحتمل أن يريد به - والله أعلم - أن يحكم في دين الله بمجرد الظن دون إعمال نظر ولا استدلال بدليل، وقد قال عز وجل: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾^(٣)، وقد قال تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضُ الْفَعْلَ بَرِّكُمْ﴾، وهذا يقتضي أن منه ما ليس بالظن، وهو ما يوصل إلى الحكم فيه بالنظر والاجتهاد من كان من أهل النظر والاجتهاد. اهـ.

وفال الحافظ في «الفتح»^(٤): قال الخطابي وغيره: ليس المراد ترك العمل بالظن الذي نشأ به الأحكام غالباً، بل المراد ترك تحقيق الظن الذي يضر بالمظنون به، وكذا ما شاع في القلب من ظن ظليل، وذلك أن أوائل المظنون إنما هي خواطر لا يمكن دفعها، وما لا يقدر عليه لا يكلف به، ويؤيده حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: «ما حدثت به أنفسها».

وفال القرطبي: المراد بالظن هنا التهمة التي لا سبب لها، كمن يتهم رجلاً بالفاحشة من غير أن يظهر عليه ما يقتضيها، ولذلك عطف عليه قوله:

(١) سورة العنكبوت: الآية ١٢.

(٢) (٢١٩/٧).

(٣) سورة الإسراء: الآية ٣٦.

(٤) فتح الباري (١٠/٤٨٦).

فَإِذَا جَسَدُوا بِهِ، بِذَلِكَ أَرَادَ الشَّخْصَ يَقَعُ لَهُ خَاطِرُ التَّنَمُّةِ، فَهِيَ أَلَّا يَتَحَقَّقَ فِي حَسْرَةٍ وَبِحَسْرَةٍ يَسْمَعُ، فَتَنْهَى عَنْ ذَلِكَ.

وهذا الحديث يوافق قوله تعالى: ﴿لَتَعْلَمُنَّ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ بَرَّ أَلْفِيٍّ مِنْكُمْ سَعَى النَّفْسِ بِخَيْرٍ وَلَا تَحْشَرُوا وَلَا يَنْقَبُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا﴾^(١) يدل سياق الآية على الأمر مسنون بحسرة العلم بحياة الصبابة لتندم انتهى عن النحوص في بالظن فإن قال القائل: أحدث لا تحقق، قيل له: «ولا محذور»، وإن قال: «تحقق من غير نجاسة» قيل له: «ولا عتب بعضهم بعضاً»، وقال عياض: استدرك بالحديث قوم على منع العمل في الأحكام بالأحباء والبراري، وجملة المحققين على ظني مجرد عن الدليل، نسى مبدأ على أصله، ولا تحقيق نظر.

وقال النووي^(٢): «ليس المراد في الحديث بالظن ما يدل على الملاعبة التي ينعقد بالأحكام أصلاً، بل الاستدلال به لذلك ضعيف أو باطل، رغب بأن صحفه صاحب، وأما بطلانه فلا، فإن الألف مبالغ في ذلك، ولا سيما إن حصل على ما ذكره الشافعي عياض، وقد قرره القرافي في «المعجم»، وقال: الظن التبرعي الذي هو مغيب أحد الحبيين أو هو بمعنى استبين نفس مراد من الحديث، ولا من الآية، فلا يلتفت نسى استدلال بذلك على إشكال الظن التبرعي».

وقال ابن عبد البر^(٣): احتج به بعض الشافعية على من قال بسد الدريعة في التبرع، فأبطل بيع الغيبة، ووجه الاستدلال انتهى عن نظر بالمعجم شراً، وقد ناع شيئاً حسن على طاعته الذي وقع العقد به، ولم يطل محذور قوتهم، إنه سلك به هناك الحيلة، ولا يخفى ما فيه، إن.

(١) سورة المجرات الآية ٢٠.

(٢) النظر: شرح الزرقاني (١/٢٦٣).

(٣) صبح المصابي (١/١٠١).

فإن نطق الكذب الخبيث.....

قال الزرقاني: الظن نسبة تقع في القلب بلا دليل، قال الغزالي: هو حرام كسوء القول، لكن لك أعني به إلا عقد القلب، وحكمه على غيره بالسوء، أما الخواطر وحديث النفس فعفو، بل الشك عفو أيضاً، فأنعني عنه الظن، وهو عبارة عما تركز إليه النفس، ويصل إليه القلب، وسب تحريمه أن السراير المضطرب لا يعلمها إلا عظم فقبوب، فليس لك أن تعتقد في غيرك سواء إلا أنه لكشف لك بيان، فقد ذلك لا يعتد إلا ما علمته وشاهدته، فإنا نم تحده أو نسحه، ثم يقع في قلبك، فإن الشيطان يقيه إليك، فينبغي لك أن نكذبه فيه أفسق للناسي وقال المعارف زروق: إنما إنشأ الظن الخبيث عن القلب الخبيث.

(فإن الظن) أقام الظن مقام المصير لزيادة تمكن المفسد إليه في ذهن السامع حثاً على الاحتساب (الكذب المحدث) أي حديث النفس؛ لأنه يكون بإلقاء الشيطان في نفس الإنسان، واستشكك سميته كتباً بأن الكذب من صناب الأفتون، وأجيب بأن المراء عدم مطابقة النوازع سواء كان قولاً أم لا، كذا في الزرقاني.

وقال الحافظ^(١): «استشكالات تسمية ظن حديثاً، وأجيب بأن المراء عدم مطابقة الواقع سواء كان قولاً أو فعلاً، ويحتمل أن يكون المراء ما ينشأ عن الظن فوصف الظن به مجازاً». قال: «وإد» وصف الظن بكثرة كذب الحديث مع أن نعت الكذب الذي لا يستند إلى دليل أصلاً كشذ من الأمر الذي يستند إلى ظن.

فللاشارة إلى أن الظن الممنهج عنه هو الذي لا يستند إلى شيء محوز الاعتماد عليه، فيمنع عليه، ويحزم به، ليكون الحازم به كافياً، وإنما صار

(١) فتح الباري (١٠/٤٨١).

وَلَا تُجَسِّسُوا وَلَا تَنُكِّلُوا

أنته من الكاذب؛ لأن الكذب في أصله مدّخ مخفي عن ذمه بخلاف هذا. فإن صاحبه يزعمه مستند إلى شيء، ثم صنف كونه أصل الكذب مدّخاً عن ذمه والتفسير منه - وإشارة إلى أن الاعتبار به أكثر من الكذب المحض لشدته عدلاً ووضوح الكذب - المنحصر - له.

(وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا تَنُكِّلُوا) بالجيم في الأول والياء المبهمة في الثانية. في جميع النسخ لهدية والمصرية إلا التورقاني، خط الأرمي والمهنية والثانية بالجيم، قال: يزوي مقابلهما عن الجاء، قال الجوهري: إحدى التكنيس بالجيم والآخر بالياء المبهمة، وفي كل منهما حذف إحدى التائين تحفيظاً، وهو في ثانياً كسهي المثل في حديث الباب، والأصل تجسس.

وفي التورقاني: قال ابن عبد البر: هذا معان معانداً واحداً وهو البحث والتطلب لمعريب الناس ومساوئهم. إذا خبت وأمنت لم يحل أن يسأل عنها، ولا يكتمها عن جوارها، وأصل هذه اللفظة هي الفتحة من يولك: عن الشيء أي اتوكك لهنة بحث من المعشنة والمهشنة، وقد قال إبراهيم الحربي: هذا بمعنى واحد.

وفي المتنح: قال الخطابي: معناه لا تنكروا عن عيوب الناس ولا تنسوها، قال نحاس حاكياً عن يعقوب عليه السلام: **لَا تَهَيِّبُوا قُلُوبَكُمْ بِأَيِّ بُؤْسٍ وَأَقْبَرٍ^(١)**. وأصل هذه الكلمة التي بالمهملة من الحائنة إحدى الحياض المنعس، وبالجيم من الحق بمعنى اختار الشيء مأكلاً، وهي إحدى المعسر، فكأن التي بالياء أعم، وقال إبراهيم الحربي: هم معنى واحد.

قال ابن الأبياري: ذكر النبي لتأكيد كفوهم. بعداً وسحقاً، وقيل

(١) (٤٨٢/١١٠)

(٢) سورة يونس - الآية ١٧

بالجيم البحث عن غورته^(١)، وبالحاء استماع حديث المشوم، وهذا رواه الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير أحمد بن محمد بن عمار، وقيل: بالجيم البحث عن مواضع الأمور. وأكثر ما يقال في الشر، وبالحاء البحث عما يدرك بحاسة العين والأذن، ورجح هذا القرطبي.

رابل: بالجيم تتبع الشخص لأجل غوره، وبالحاء تشبه لنفسه، وهذا اختيار ثعلب، ويستثنى من النبي عن التجسس ما قرأ يحيى طريقاً بين إلقاء نفس من الهلاك، مثلاً كان يخبر ثقة بأن فلاناً خلا بشخص ليفتنه ظلم، أو يبرأه ليزي به، فيشرح في هذه الصور التجسس والبحث عن ذلك حذراً من عود استنراقه، فقله الشوكلي عن الأحكام السلطانية للماوردي. واستجاده، وأول كلامه ليس للمعتصب، أن يبحث عما لم يظهر من المحرمات، وأو غلب على الظن استنراق أهلها بها إلا هذه الصورة، لم.

وفي الإرزقاني^(٢): قال ابن العربي: التجسس بالجيم كطلب أخبار الناس في الحيلة، وذلك لا يجوز إلا للإمام الذي رتب له التحقيق، وألقي إليه ردم حقيقهم، فأما عرض الناس فلا يجوز لهم ذلك إلا لفرض مضاهرة أو حوار أو رفاه في سفر أو معاملة أو ما أشبه ذلك من أسباب الامتزاج، وأما بالحاء فمبني الخبر لغائب للشخص، وذلك لا يجوز للإمام ولا لغيره.

وفي الأحكام السلطانية للماوردي: ليس للمعتصب أن يبحث عما لم يظهر من المحرمات وفروغ على الظن استنراق أهلها بها إلا إن تميز طريقاً إلى آخر ما تقدم من كلامه.

وفي المشتكى^(٣): روي عن ابن وهب: لا تجسسوا ولا تلبسوا ولا تلبسوا

(١) شرح الإرزقاني: ١/٤٦٣.

(٢) (٣١١/٧)

وَلَا تَنَافَسُوا

استنباح ما يتولد فيه أخوه أو يفتن في أخيه، مولا معصواً، أي لا ترسل من يسألك عما يفتن فيك أو يفتن في أخيك من الشر، وقال في «المعراج» محمد بن عيسى مثله، وروى عن أبي نافع أنه قال: هي كلمة متصرفة يريد بها أن لا يتجسس الإنسان عن أمور أخيه التي يخاف أن يعيبه ويسببه، ولا يكثر السؤال عما يكره أخوه أو يقطع عليه من حوائج الشر.

وفي المروعة^(١) قال ابن المبارك: لا تفتنوا السطع على غير أحد ولا تلي شراً، وكلاهما مهيئ عنه، لأنه لو اطلعت على غير أحد ربما يحصل لك حسد، ولو ضمنت على شره تعبه وتقصحه، وقد ورد: «طوبى لمن شغلته عيه شر غيره»^(٢)، وهو.

(ولا تنافسوا) هكذا في جميع النسخ، وهو بخلاف إحدى النسخ، كما تقدم في كلام الحافظ من المنافسة، وهي الرغبة في الشيء، قال القرطبي: أي لا تنافسوا حرصاً على الدنيا، إنما تتنافس في الخير، قال مقاتل: «وأي ينافي حُكْمًا قَدْ كُنَّا نَحْسِبُهَا»^(٣)، وكأن المنافسة هي العطف، وأبعد من عطفها بالحسد لأنه عطفه عليها قوله: «ولا تعاسدوا»

وقال ابن العربي: التنافس هو التعاسد في المحبة، إلا أنه يضرر عنه ماله فيه، قال ابن عبد البر: المراد التناقص في الدنيا، ومعه طلب الظهور فيها على الناس والتكبر عليهم، وتنافسهم في رياستهم، وإيقاع عليهم، وحسدكم على ما آتاهم الله منها، وأما التنافس والتعاسد على الخير والظهور البر، فليس من هذا في شيء، كذا في «الترغيب»^(٤)

وهي المحلى^(٥) هو من المنافسة، وهو ترقية في الشيء، والاسم به، والتنافس والتعاسد واحد في المعنى، وإن اختلفا في الأصل، ذكره الفيحي،

(١) درة الحكمة: (٩/٢٦٣)

(٢) (٢٦٤/٢٦٤)

وقال ابن القيم: الفرق بين المتافسة والحمد، أن المتافسة المبادرة إلى الكمال الذي تشاهد في غيرك، فتأخس فيه لتلحقه وتجاوزوه، فهو من شرف النفس وعلو الهمة، والحمد، خلق نفس ذليلة ليس فيها حرص على الخيرة اهـ.

ولا يلزم عليك أنه وقع في رواية البخاري من حديث عبد الله بن يوسف عن مالك بهذا السند والمضى بدن قوله: «ولا تنافسوا» «ولا تنافسوا»، قال الحافظ^(١): كذا في جميع النسخ التي وقع عليها من البخاري بالجمع والسبب المعجمة من الجش، وهو أن يزيد في السعة، وهو لا يريد بها ليقع خبره فيها، وقد تقدم بيانها وحكمها في كتاب البيع، والذي في جميع الروايات عن مالك بلفظ «ولا تنافسوا» بالفاء وليس المهمة.

وكذا أخرجه الدارقطني في «الموطآت» من طريق ابن وهب وسنن وابن الغضائري عن يحيى بن يحيى التميمي والقعني ومحمد بن الحسن وغيرهم، كلهم عن مالك، وكذا ذكره ابن عبد البر من رواية يحيى بن يحيى التميمي وغيره عن مالك، إلى آخر ما يسطر الكلام فيه.

وقال فيه: وبعد أن يجمع الجمع على شيء، وتفرد واحد بخلافه ويكون محفوظاً، وحاصل ما سطره أن الصواب في رواية مالك بالفاء والسبب المهمة، لكنه قال في موضع آخر: والمسلم^(٢) من طريق الفداء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة فيه «ولا يبيع بعضكم على بيع بعض».

ومثله له من رواية أبي سعيد مولى عامر بن كبريت عن أبي هريرة راد بعد قوله: «فخواتم»، «المسلم أخو المسلم» لا يظلمه ولا يخذله، ولا يخذله، ولا يخذله، «حبيب» «أخوه» من أن يخذل أن يخذل أخاه المسلم، كل المسلم على المسلم حرام:

(١) صحيح البخاري (١٠١/٢٢٨٤).

(٢) صحيح مسلم (١٤١٢).

وَلَا تُحَاسِدُوا وَلَا تَبْغَضُوا وَلَا تَذَابِرُوا وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ بِإِحْوَانٍ.

أخرجه البخاري في: ٧٨، كتاب الأدب، ٥٨ - باب يا أيها الذين آمنوا
احتسروا كثيراً من الظن. ومسم في: ٢٥ - كتاب البر والصلة والآداب، ٩ - باب
تحريم الظن والتجسس والتنافس، حديث ٢٨.

دعه وماله وعرضه، يلتقون فيها، ويشير إلى صدره - ورد في رواية أخرى من
عذه الطريق «إن الله لا ينظر إلى أجسادكم، ولا إلى موركم، ولكن ينظر أمة
إلى قلوبكم»، وهذه الطريق من رواية عامر أجمع ما وقفت عليه من طرق هذا
الحديث عن أبي هريرة، وكأنه كان يحدث به أحياناً مختصراً، وطوراً بتمامه،
وقد فرق بعض الرواة أحاديث، وممن وقع عنده مرقاً ابن ماجه في كتاب
الرهبة من كتابه، وهو حديث عظيم اشتمل على جميل من الفوائد والآداب
المحتاج إليها، اهـ.

وعلى هذا فلا يبعد أن يكون اللفظان معاً، ذكر أحدهما مرة، والاخر
أخرى، وفي المصنفات برواية الشيخين «ولا تباغضوا»، قال: وفي رواية: «ولا
تنافسوا». قال القاري: ^(١) قوله: «ولا تنافسوا» من التجسس والتجسس،
فيل: المراد به التفرع والعلو على الناس، وهو المناسبات السابقة واللاحقة،
وقيل: أن يجري بعض بعضاً على الشر والمحصنة، وهو من نتائج التجسس،
وقيل: هو الرياسة في الثمن ليشد المشتري بالترغيب، وهذا المعنى هو
المشهور عند الفقهاء، وقيل: من التجسس بمعنى التفتيش، أي لا ينظر بعضكم
بعضاً بأن يسمعه كلاماً، أو يعمل شيئاً يكون سبب بفرقه، اهـ.

وفي «المحلى»: وروي «ولا تنافسوا» من التجسس، وهو رفع الثمن في
البيع، وقيل: المراد في الحديث النهي عن إغراء بعضهم بعضاً على الشر
والخصومة، اهـ.

(ولا تحاسدوا ولا تبغضوا ولا تذابروا وكونوا عباد الله إخواناً) قال

(١) «مرقاة المفاتيح» (٩/١٦٢)

١٦/١٦٢٤ - وَحَقَّقْنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مُسْلِمٍ عَنِ اللَّهِ الْخُرَاسَانِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

الحافظ: وقع عند مسلم في رواية أبي صالح عن أبي هريرة في آخره: «كما أمركم الله»، اهـ. قلت: وقد تقدم الكلام على هذا اللفظ وعلى بقية ألفاظ الحديث في الحديث السابق.

١٦/١٦٢٤ - (مالك من عطاء بن عبد الله الخراساني) وهو المعروف بعطاء بن أبي مسلم، قال ابن عبد البر في المجريد^(١): عطاء الخراساني، وهو عطاء بن أبي مسلم، وقيل: عطاء بن عبد الله، وقيل: عطاء بن ميسرة، مولى المهلب بن أبي صفرة، وقيل: مولى لهذيل، والأول أكثر واشهر، اهـ.

(قاله) عطاء: (قاله رسول الله ﷺ) قال المنذري: هكذا رواه مالك مصفلاً، وقد أسند من طرق فيها مقال يمشي إلى ما أخرجه ابن عدي عن ابن عمر - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «تصافحوا يذهب الخُلُ من قلوبكم»، وإلى ما أخرجه ابن عساکر عن أبي هريرة مرفوعاً: «تهادوا تحابوا، وتصافحوا يذهب الخُلُ عنكم».

فقول السيوطي: في المصافحة أحاديث مرصولة بغير هذا اللفظ عجيب مع أنه نفسه ذكره في «جامعه»، وقال ابن المبارك: حديث مالك جيد، وقال ابن عبد البر: هذا يتصل من رجوه شئ حسان كلها، ثم ذكر بأسانيده جملة منها في المصافحة بغير هذا اللفظ، فكان السيوطي اغترّ به، وغفل عما في «جامعه»، كما في «الزرقاني»^(٢).

والحديث الذي أشار إليه في «الجامع» ذكره السيوطي في «الجامع الصغير»، بلفظ: «تصافحوا يذهب الخُلُ من قلوبكم» أخذ عن ابن عمر يعني

(١) (ص ١١٤).

(٢) (٢٦٥/٤).

«تصافحوا بذهب الغل»

لابن عدي في «الكامل»، وروى عليه بالضعف، وسكت عليه الفريزي، وأخرج أيضاً إمامنا تدايوا، وتصافحوا بذهب الغل عنكم ابن عساكر عن أبي هريرة، وروى عليه بالحرص، وقال الفريزي: بإسناد جيد، هـ.

وأنت غير بأن هذين اللغتين لبا تمام ألفاظ «الموطأ»، فالضعف بهما على نسبو علي مشكل، نعم يصح التعقيب بهما على ما في «الفتح» إذ قال: وفي مرسل عطاء الخراساني في «الموطأ» «تصافحوا بذهب الغل»، ولم يفت عتبه موصولاً، واقتصر ابن عبد البر على شواهد من حديث البراء وغيره، اهـ.

«تصافحوا» أمر من المصافحة، قال الحافظ: هي مفاعلة من الصفحة، والمراد بها الإقبص. بصفحة اليد إلى صفحة اليد. وفي «الترغاني»: قال الجوهري: المصافحة الأخذ باليد، وفي «المشارف»: المصافحة بالأيدي عند السلام واللقاء، هي ضربٌ بعضها ببعض، اهـ.

قال الحافظ^(١) وأخرج البخاري في «الأدب المفرد» وأبو داود بسند صحيح من طريق حماد عن أنس رآه: «قد أقبل أهل اليمن وهم أول من حُبِنَا بالمصافحة»، وفي «جامع ابن وهب» من هذا الوجه: «وكانوا أول من أظهر المصافحة»، اهـ.

(بذهب) أصرب عليه في نسخ المصافحة بفتح أوله وفتح الهاء أي من المجرد، قال «الترغاني»^(٢): يكسر الباء معزوم في جواب الأمر، حرك بالكسر لانتفاء التاكيد وبالرفع، أي فيه يذهب، اهـ. (الغل) بكسر الغين المصححة وتشديد اللام. الحقد والفسانة على ما أعرب في نسخ «الموطأ»، وقال الفريزي: يذهب بفتحين، وفي نسخة: بضم أوله وكسر الهاء، فقوله: الغل

(١) «فتح الباري» (١/١٦٤)

(٢) (١/٢٦٦)

مرجع: الصحافة على الأثر، متصير بالمتعولبة على الثاني، وأعله ص: ١٠٠
راجع إلى التصفح الثاني على التصفح ١٠٠

قال النجاشي^(١) بريد - والله أعلم - المصافحة بالأيدي - وقد قال علقمة
والأسود: من نعام الشجبة المصافحة، ودخلت سمعان بن عيينة مصافحه
مائل، وقال: لو لا أنها بدعة لكانت. فقال سمعان: عائق من هو خير مني
وملك الشيء فمعه حين قدم من أرض الحبشة. قال مالك: ذلك حاصل.
فقال سمعان: بل هو عام، وروى ابن وهب عن مالك أنه كره المصافحة
والمصافحة، فعلى هذه الرواية يحتمل أن بريد - والله أعلم - هي التحديث
المصافحة أن يصح بعضهم عن بعض - من الصحيح، وهو الثعالبي والمعراني،
وهو أشبه لأن ذلك يذهب العلم من الأعلى.

واحتج مالك لمع مصافحة ما ليد بقره عن رجل: فإذا دخلوا معه فأنكروا
 فقال سلمة بن كهيل: **كُفُّوا** (١١) ، ولم يذكر مصافحه ، ومولده يثرب . فذهب
 الغزالي إلى العارضة ، ومعنى ذلك أنه إذا صحح عن أخيه ، وصحح عنه أخوه ذهب
 ما في نفسه من الفعل ، وكذلك إذا تصافحا فلا يدي : لأجل نهاية ما يتوعد به
 لهـ ولو ، وإحداهما على قول من حمده على ذلك ، إذا .

وفي الثاني والثلاثين^{٢٢١} : روى ابن وهب وغيره عن مالك ثمראה النضر بن
المنعمان، أنه قال سمعت وعبد، وروى عن مالك خلافة، وهو الذي يدل
عليه معنى ما في النسخة، وعلى قولها جماعة العلماء سلفاً وخلفاً، وفيه
إلزام، وهو:

4547.430, 2220 (1)

$$\tau = i\hbar \lim_{\epsilon \rightarrow 0} \frac{1}{\epsilon} \ln \langle \psi | e^{-\epsilon H} | \psi \rangle$$

(173/12) 173

قلت: ترجم البخاري في صحيحه: "باب المصافحة"، وذكر فيه عن ابن مسعود - رضي الله عنه - عَنِّي النبي ﷺ الشَّهْدَ وكُمِّي بين كُتْبِهِ، وقال كتب بين يدي: دخلت المسجد فإذا رسول الله ﷺ فقام لي صلحاً بين عبيد الله يهرول حتى صافحتني، وهاتني، وعمر فتاة قلت لأبي: رضي الله عنه - أتأتيت المصافحة في أصحاب رسول الله ﷺ؟ قال: نعم، وعن عبد الله بن هشام: كما مع الذي ﷺ وهو أحد: يد عمر بن الخطاب.

قال الحافظ^(١): قوله: "مخني هاتني وهاتني" وجاء ذلك - أي المصافحة - من عن النبي ﷺ، كما أخرج أحمد وأبو داود في حديث أبي ذر: فقد أخرجنا عن رجل له نسب، قال: قلت لأبي ذر: هل كان رسول الله ﷺ يصافحكم إذا تقبضتموه؟ قال: ما تقبضه قط إلا صافحتني، الحديث. وجاء تحت: إذا هذا الرجل العجيب.

وأخرج الطبراني في الأوسط من حديث أسد: "كانوا إذا تلاقوا صدقوا، وإذا قدموا من سفر تعانقوا، وأدب في التكبير"، وكان النبي ﷺ إذا تقبض أصحابه ثم صافحتهم حتى يسلم عليهم، وقوله: "عن فتاة قلت لأبي الخ، زاد الإسماعيلي في روايته عن حماد: قال فتاة: وكان الحسن يعني البصري يصافح، وساء من وجه آخر عن أسد قبل: يا رسول الله الرجل يدق أعضاء يحيي له؟ قال: إلاه، قال: فبأخذه بيده ومصافحته، قال: نعم، أخرجه الذهبي^(٢)، وقال: حسن، قال ابن بطال: المصافحة حسنة عند عامة العلماء، وقد استحبها مالك بعد كراهته.

وقال النووي^(٣): المصافحة سنة صحيح عليها عند الثلاثة، وقد أخرج

(١) اظهر صحيح البخاري (١٦٦٤).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٢٢٨).

(٣) اظهر صحيح النووي (١٦٦٤) ومروءة المصافحة (١٦٦٤).

أحمد وأبو داود، الترمذي عن الرائد: رُفِعَ عَنْ عَنِ مُسْلِمِينَ يَدَيَانِ فَيُصَافَحَانِ
الْأُخْرَى ثُمَّ قَدْ أَذَى يَتَرَفَعُ، وَرَادَ فِيهِ أَنَّ أَسْمَى أَوْ تَكَاثُرَا يَوْمَ وَصِيحَةٍ، وَفِي
رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ وَحَمْدَانِ: وَاسْتَغْفِرُ، وَأُخْرِجَهُ أَوْ يَذْكُرُ التَّوْبَةَ فِي أَسْمَى
يُوجِدُ آخِرَ عَنِ الرَّوَاةِ لَقِيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَمُصَافِحِي. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ
كَتَبَ أَسْمَى أَوْ عَدَا مِنْ زِيٍّ أَوْ عَاجِ، فَقُلْتُ: أَسْمَى أَوْ عَدَا بِالْمُصَافِحَةِ، فَمَكَرَ
بِحُجْرٍ سَبَاقِ الْحَجْرِ الْأَوَّلِ، اهـ.

أَلَا يَنْهَى عَلَيْكَ أَنَّ أَسْمَى فِي الْمُصَافِحَةِ أَنْ تَكُونَ بِالْيَدَيْنِ كَمَا هِيَ
أَسْمَى عَنْ الْمَصَافِحَةِ وَالْتَّابِعِ، وَالْمُتَوَاتِرَاتِ عَنِ الْمَشَافِحِ أَنَّ مَلْصَقًا يَنْظُرُ كَيْفَ
سَيَبِيهَا، وَحَمْلًا يَنْظُرُ قَبْلَ سَارِيهَا عَلَى طَوْرِ كَيْفَ يَسِي الْأَخْرَى هَكَذَا وَصَلَى
إِلَيْنَا فِي الْحَدِيثِ الْمُسْلِمِ: مُصَافِحَةٌ

قَالَ صَاحِبُ الدَّرِّ الْمُخْتَارِ (١): وَفِي الْمَقْبُورَةِ: أَسْمَى فِي الْمُصَافِحَةِ مَكْلًا
بِيَدَيْهِ، وَنَعَامَةً فِيمَا نَعَمْتُهُ عَلَى الْمُتَقِي: قَالَ مِنْ عَابِدِينَ، وَهِيَ: وَهِيَ إِنْصَافُ
صَفْحَةِ الْكَفِّ بِالْكَفِّ، وَفِي الْمَوْجِدِ بِالْوَجْدِ، وَأَعْلَى الْأَصْلَاحِ لَيْسَ بِمُصَافِحَةٍ
خِلَافًا لِلرَّوَاغِضِ، وَالْأَسْمَى أَنْ تَكُونَ مَكْلًا بِيَدَيْهِ، وَيَتَرَفَعُ حَتَّى يَنْتَهِبَ أَوْ غَيْرَهُ،
وَعِنْدَ الطَّهَّاءِ بَعْدَ السَّلَامِ، وَأَنْ يَأْخُذَ الْإِبْرَاهِيمَ، فَمَنْ فِيهِ عَرَفًا يُنْشِئُ الْكُفَّةَ، كَذَا
جَاءَ فِي الْحَدِيثِ، ذَكَرَهُ الْقَهْطَانِيُّ وَغَيْرُهُ، اهـ.

وَعَلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ مِنْ حَسَرِ الْمُصَافِحَةِ بِأَصْدَقِ صَفْحَةِ الْكَفِّ بِالْكَفِّ لَا
يُخَالِفُ كَرْنَهَا بِأَيْدِيهِ، فَإِنَّهُ فَرَعًا بِفُلْكَ. وَصَرِّحَ بِشَيْءٍ يَكُونُ تَالِيْدِينَ، وَوَجِدَ
ذَلِكَ أَهَمُّ إِذَا فَرَعَهَا بِالْمَدَى: الْمَصْفُوعَةُ أَرَادُوا الْإِذْنَ بِأَيِّ مَأْخُذٍ الْإِشْتِقَاقِ مِنْ
أَنَّهُ مَشَقٌّ عَنِ الْمَصْفُوعَةِ لَا مِنَ الْمَرْجِعِ الْمَعْنَى الْعَفْوُ وَالْمَجَافِزَةُ، كَمَا قَالَ بِهِ
بَعْضُهُمْ، وَلَمْ يَرِيدُوا إِذْ ذَلِكَ سَلَانَ الْكُفَّةَ، وَلَمَّا أَرَادُوا بَيَانَ الْكُفَّةِ صَرَّحُوا
بِكُفَّةٍ بِتَالِيْدِينَ، اهـ.

وفي «الفتاوى الهندية»: السنة فيها أن يضع يديه على يديه من غير حائل من ثوب أو غيره، كذا في «عزاة الفتاوى»، اهـ.

وترجم البخاري في «صحيحه»^(١) باب «المصافحة» وذكر فيه قال ابن مسعود: اعني النبي ﷺ بالشهادة، وثقني بين كفيه، وغرض الإمام البخاري بذلك بيان كيفية اليمين، فإن المصافحة باليمين تحتمل صوراً مختلفة، بأن تكون مثلاً كُفٌّ واحدٍ منهما في الوسط وكف الآخر في الطرفين، أو يلمس كف يمين كل واحد منهما بكف يمين الآخر، وكذلك كف يسراهما وغير ذلك، فبين الإمام البخاري - رضي الله عنه - بذلك كيفية اليمين، ولا يضر على ذلك كونه للتعليم أو غير ذلك.

ثم ذكر البخاري «باب الأخذ باليمين» على روايه جمهور رواة البخاري، وذكر فيه: «سأفح حماد بن زيد بين فمبارك بيديه» إشارة إلى أن ذلك هو المعروف بين الصحابة والتابعين، ولم يذكر للمصافحة باليد الواحدة رواية ولا المرآة، وإنما علمنا نسخة أبي زر عن الحمصي والمستمعي بلفظ الأفراد، إشارة إلى أن ما ورد في الروايات من لفظ الأخذ باليد، المراد بها الجنس، ولنا ذكر الإمام في الباب أخر حماد وحديث ابن مسعود - رضي الله عنه -، وإلا فلا وجه لذكرهما في باب الأخذ باليد.

وقد أخرج البخاري في «الأدب المفرد»^(٢) عن عبد الرحمن بن رزين، قال: مررت بالمريضة، فقيل لنا: ههنا سلعة بن الأكرع، فأتيتها فسلمت عليه، فأخرج يديه، فقال: يايمت بهاتين نسي الله ﷻ، فأخرج كفاً له ضخمة، كأنها كفه كبير، فقامت إليه فقيل: اهـ، اهـ.

(١) «صحيح البخاري» ج ١ (١/٥٤). وانظر تفصيل المصافحة في «الأدب المفرد» (١/٢٩٩).

(٢) «صحيحه» ج (١/٤٧).

وأخرج نحوه أحمد في "مسنده" وفي نحوه أخرجه لنا كنه كذا صححه
فصلنا الله. فصلنا كعبه حسناً. لا مضاف. إنها هي السبعة لأن المعروف فيها
أيضاً تسعده. لها في "نظم السطور" رواية أحمد والترمذي وصححه
والنسائي وغيره عن أميمة بنت ربيعة قالت. أتت النبي ﷺ في ساء لميعة
الحديث. وفي قال يا رسول الله ألا تصانف؟ قال: إني لا أصانف
المرء. إنا قوم نساء. مرأه كقولنا امرأة واحدة. وعن أسماء قالت: ما بهت
النبي ﷺ في نسوة. فقال: إني لا أصانفكن. ولكن أخذ عليكن من أمه الله.

فأولهم من رواية البخاري في الآداب أن ما ورد في بعض الروايات عن النبي (ص) أن الكلب يلعق الخط المكتوب أو اليد، فالطيراء بهذا المعنى لا يخرجها لأن في حقه الرواية نصراً حاشياً. ومع ذلك قال: فأخرج كما أنه فلا بد أن ذكر الكلب بهذا المعنى، ويؤيده أيضاً نصيب الألف في حديثه.

وأخرجنا من بورق من عامر قال: فحدثنا قبل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجمع الروافد^(١) من أين أتى أبي الله عز وجل أن يحضر دعاءهم، ولا يفرق بين أيديهم حتى يعقر لهم^(٢) رواه أحمد، والبيهقي وأبو يعلى، إلا أنه قال: «حدث عن أبي سعيد دعاءهم، ولا فرق بينهم حتى يعقر لهم». ورواه أحمد، الصحيح عن مسروق بن عمار، وقتبة ابن حبان ولم يصعبه أحد، إلا

وجه دليل على أن ما ورد في الروايات من تحت الأخذ باليد مردود به
 الجسر، لأنه ذكر، أولاً بأحد يد صاحبه، ثم رتب عليه لا يعرف بين أيديهما.

(528) $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$ (1)

(٥٧) (٤٧: ٥٧). في المتن: ١٢٦٩

وعن أبي أمامة أن رسول الله ﷺ قال: «إذا تصدق المسلمان لم يفرق أكلهما حتى يفرق لهما» رواه الطبراني^(١)، وفي مهلب بن العلاء وفي غيره، وبقيته رجاله ثقات.

وفي «كنز العمال»^(٢) برواية أبي الجار عن ابن عمر - رضي الله عنه -: «أيضا مسلم يصابح أخاه ليس في صدر واحد منهما على أخيه حبة»^(٣)، ثم يفرق أيديهما، حتى يفرق الله لهما، الحديث، وفي رواية ابن عسكر عن ابن عمر: «من صابح أخاه المسم ليس في صدر أحدهما على صاحبه حبة»^(٤)، ثم يفرق أيديهما حتى يفرق الله لهما، الحديث، وفيه أيضاً عن البراء قال: أخذ بيدي رسول الله ﷺ وقال: «أما من مؤمن يلتقيان، فيأخذ كل واحد منهما بيد أخيه، لا يأخذ إلا ليدية في الله تعالى، فيفرق أيديهما حتى يفرق الله».

وهي هذه الروايات كلها نصريح بالأيدي بالخط المجمع، ولم أر يد في رواية ولا أثر نصريحاً باليد الواحدة، ولو سلم على الغرض، فقد أفاد شيخنا الشافعي للكنزومي - قدس سره - هي «الركوب المروي»^(٥) قوله. والأخذ باليد، اللام فيه للجنس فلا ثبت الوجد، والحق فيه أن مصافحته ﷺ ثلثة باليد^(٦) والباقيين، إلا أن المصافحة بيد واحدة لما كانت شعار أهل الإفرنج وحسب نكرة لذلك، اهـ.

ثبت : وهذا كما قالوا في النخس باليمين واليسار : كلاهما ثابت عن

(١) «المعجم الكبير» (٥٠٨٦) (٣٢٦/٨).

(٢) (٣٣٣/٩) - (١٣٤).

(٣) «الحدائق النادرة».

(٤) «إسناده حسن».

(٥) (٢٩٢/٢).

(٦) هذا لا سامي ما نقله، مني نيب كرويه عن ظري السامري، اهـ.

النبي ﷺ إلا أنه لما^(١) صار شراً أرا أروافض وجب الاحتراز عنه، فكيف بالشبه بالكفرة، لا يقال: إنه وقع التصريح بالمصافحة باليمين في بعض الروايات، لأن ذلك ليس إلا لشراقة اليمين، ولأن الأصل في إصاف الكافرين هما الجهان، وليس ذكر اليمين للاحتراز عن اليسار.

ففي «المشكاة» عن ابن مسعود رجه: «ثلاثة يحبهم الله، رجل قام من الليل يخلو كتاب الله، ورجل تصدق بصدقة يمينه بغيرها، انحدث، أقرئ من تصدق بشماله كذلك لا يدخل فيمن يحبهم الله؟ وأخرج الإمام أحمد عن أبي أمامة أن النبي ﷺ قال: «من قطع حق امرئ، مسلم سببه، فقد أوجب الله له بها النار، أو يقول أحد: إن من قطع حق امرئ، مسلم بغير اليمين لا يدخل في النار؟ وفي البحار عن أبي هريرة رضي الله عنه: «ثلاثة لا يكسبهم الله، ولا ينظر إليهم، ولا يزكهم، ولهم عذاب أليم»، وفي: «تور حل» ماوم رجلاً سلعة بعد انحصار، فحلفه بالله لقد أعطيتي به كذا وكذا، أو يعكن أن يفل من كذا في غير هذا الوقت لا يدخل في الوعيد؟

وقد أخرج الحاكم عن هشام بن عروة عن أبيه أن عبد الله بن الزبير وعبد الله بن جعفر بايعة النبي ﷺ، وهما ابنا مبع، وأن رسول الله ﷺ لما رأهما بينم وبسط يده فبايعهم، أقرئ أنه ﷺ بايعهما باليد الواحدة مرة واحدة؟.

وفي «المشكاة» برواية الشيخين عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أيده الله ملائ»، الحديث، وفي رواية لمسلم: «أيدين الله ملائ»، الحديث. أقرئ أن يده الأخرى تبارك وتعالى خالية؟ بل يده مسوختان يفتن كيف يشاء وفي «التدري» عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى: «وَرَبُّكَ لَكَ مِنَ النَّارِ

(١) أجمعت ذلك قصداً لاختلافهم في شعارهم، كما في «الناشي» اهـ «ف»

وَنَهَادُوا تَحَابُّوا، وَتَذَلَّ السُّخَّاءُ».

مَأْتَمٌ» الآية، أنه تعالى أخذ بيده قبضتين، فقال: هؤلاء في الجنة، وهؤلاء في النار، أقرى القبضين في يد واحدة؟

وقد ورد في عدة روايات أنه أخذهما في اليدين، ولذلك نظائر لا تحصى صريحة في أن أمان هذه التخصيصات تكون لأدنى ملازمة، وإننا نرى أن حديث عمرو بن العاص ذكره مسلم بلفظ: «إِسْطُ يَمْنُكَ فِيسْطُ يَمْنُ»، وذكره أبو عروبة في «صحيحه» بلفظ: «إِسْطُ يَذْكَ، فِيسْطُ يَمْنُ»، وذكره أحمد بلفظ: «فِيسْطُ يَدُ الْيَمَنِ».

(ونهادوا) يفتح التاء، والندال المخففة، أمر من التهادي، والمهدية هي ما يكرم به الرجل، بخلاف الصدقة، فإنها ما يتمحض به ثواب الآخرة فقط.

(تحابوا) يفتح التاء، وضع المرحلة المشددة من التحابب، من باب التضاعل على أنه مضارع مجزوم على جواب الأمر حذف منه إحدى التائين، كنا في المرأة»^(١).

وفي «الزرقاني»^(٢): قال الحافظ تبعاً للحاكم: إن كان بالتشديد فمن المذبة، وإن كان بالتخفيف فمن المعايبة، اهـ. من حياء كذا وكذا، إذا أعطاء، والحياء العطية.

(وتذلل السخاء) بواو العطف، قال القاري: يا ضيعطين السابقين، لكنه ههنا مجزوم بالعطف على ما قبله، وحرك بالكسر للإلتقاء، اهـ. والمراد بالسابقين ما تقدم من كلامه في قوله: «تصانفوا يذهب الثقل» (السخاء) بشين معجمة مفتوحة وجاء مهملة ساكنة ونون والمد، المدونة، لأن الهبة جالبة للرضا والمودة، فتدعيب المدونة.

(١) «مرد: الفتاح» (٨٣/٩).

(٢) «شرح الزرقاني» (٢٦٥/٤).

والأحمد، والترمذي عن أبي هريرة مرفوعاً: «تهادوا، فإن الهدية تذهب
وآخر الصدور أي قلبه وقشعره، وتليهنني عن أس وأبن عن البر عن أم سلمة:
«تهادوا، فإن الهدية تذهب بالمحبة» يعني الغل، وعن معاوية بن الحكم،
قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «تهادوا فإنه يذهبكم الود، ويذهب
الصدور» أخرجه الدارقطني من طريق محمد بن عبد الرحمن بن بحر عن أبيه
عن مالك عن الزهري عن أبي سلمة عن معاوية، وقال: نردده محمد عن
أبيه، ولم يكن بالرفعي، ولا يصح عن مالك ولا عن الزهري.

قال المرفوعي: لكن له شاهد عند الظهير في الكبير، عن أم حكيم بنت
وداع الحارثية مرفوعاً باللفظ: «إن الهدية تُضعف المحبة»، والرفعي مروي،
وأخرج ابن عبد البر من طريق أبي مصعب عن مالك عن جعفر بن محمد عن
أبيه عن جده، قال: «احتجج عن أبي بكر وعمر وأبو عبيدة، فتمازوا في
أشياء، فقال علي: «رعى الله عنه: انظروا بنا إلى رسول الله ﷺ نسأله، فلما
وقفوا عليه، قالوا: يا رسول الله جئنا سائلاً، قال: «إن شئتم سلوني، وإن
شئتم أخبرتكم ما شئتم»، الحديث مطويع، قال أبو نصر: حديث حسن،
لكنه منكر عن مالك، ضعفه، ولا يصح عنه ولا له أصل في حديثه، اهـ.

قال المرفوعي: فعل مراده أن سئله حسن، وإن كان سئله المنكور لا يصح
عن مالك، وإلا فالجميع بين حسن وبين منكر لا يصح تذييل أو مراده حسن
لفظاً، وهو بعيد، اهـ. قلت: صرح أبو عمر أن تكراره خاصة بكونه عن
مالك، إذ قال: لا يصح عنه ولا له أصل في حديثه، وهو لا ينافي كونه حسناً
سنداً آخر.

(١) قال ابن عبد البر: «هذا مما ذكره شهابه»، لأن العباس خيلت عليه، «لا سند له»
(١٦٦٤/٢٢١).

(٢) قد في الأصل، اهـ المرفوعي.

١٧/١٦٢٥ - وَحَقَّقَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «تَفْتَحُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ

١٧/١٦٢٥ - (مالك عن سهيل) مصغراً (ابن أبي صالح عن أبيه) ذكر ابن السمعان (عن أبي هريرة) رضي الله عنه (أن رسول الله ﷺ قال: يفتح) بالتذكير في النسخ الهندية، وبثابت في النسخ المصرية، وفي «المشكاة» برواية مسلم بالتذكير، قال الظاهري^(١). بالتذكير ويؤت معقفاً مجزئاً، (أبواب الجنة).

قال النجاشي^(٢): يريد - والله أعلم - أنه يفتح في مذهب اليومين عن الذنوب العظيمة، ويثبت فيهما لكثير من الناس الدرجة الرفيعة، فتكون حنة فتح أبوابها. وقد يفتح أبواب الجنات عن الإقبال على أمر والإيمان، يقال: فتح فلان باب طعامه، وباب عطائه، فلا يملكه عن أحد، ويقال في مشادة حرب العدو: قد فتحت أبواب الجنة، معناه - والله أعلم - رجعت أسباب دخولها وغفران الذنوب المانعة منها.

وفي الحديث الآخر: «تعرض أعمال العباد في هذين اليومين، فينظر لكل عبده، الحديث، فانقضى ذلك أو عرض أعمال المؤمن بما أَرَادَ الله من الغفران له، فهو يمر به بأن أبواب الجنة قد فتحت، ويحتمل أن يكون فتح أبواب الجنة علامة على الغفران والإحسان في ذلك اليوم.

وبين هذا التأويل قوله ﷺ: «فينظر لكل عبد مسلم» يريد أن هنا الغفران الذي يكون بمعنى فتح أبواب الجنة، ويكون فتح أبواب الجنة علامة عليه ثم كل مسلم إلا من كانت بينه وبين أخيه شحنة، تحذيراً من بقاء الشحنة وحشاً على الإفلاع من ذلك، اهـ.

(١) مسند أحمد (٢٦٤/٩)

(٢) المستدرج (١١٧/٧)

يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ، فَيُغْفَرُ لِكُلِّ عَبْدٍ مُسْلِمٍ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا

وقال الزرقاني^(١)، يحتمل حقيقة، لأن الجملة منصوبة، وفتح أبوابها ممكن، ويكون دليلاً على الدعوى، ويحتمل أنه يكون فتية عن مغفرة الذنوب، أعظمها، وكنت السرحات الأخيرة، فله الثاني، يقال القرطبي: التمتع حقيقة، ولا ضرورة، يدعو إلى التأويل، ويكون مدحها تأليفاً من الخيرة لمن يموت يومئذ، ممن غفر له، أو يكون علامة للملائكة على أن الله تعالى يحفر في يومئذ، يومئذ، اهـ.

وقال القاري^(٢)، يفتح أبواب طمأنينة أو غربة ورجائها، وفي الترحيم مسامحة، قال القاضي جابر: معنى فتح الأبواب كثيرة التصحيف والغفلة، وفتح، انصافاً، وإعطاء السواد التحويل، ويحتمل أن يكون على ظاهره، وأدق فتح أبوابها علامة لذلك، اهـ.

أيوم الاثنين ويوم الخميس) قال الزرقاني فيه وصلتهما على غيرهما من الأيام، وكان النبي ﷺ يصومهما، وينتاب أمته إلى صيامهما، وقد روى أبو داود^(٣) وغيره عن أبيه قال: كان ﷺ يصوم يوم الاثنين والخميس، فسئل عن ذلك، فقال: إن أعشار عباد تعرض يوم الاثنين والخميس، فيغفر فيهما بيناء المجهول، (لكل عبد مسلم لا يشرك بالله) صفتان لقوله: عبد، (المسلم) فإن الزرقاني: أي شيئاً من الإشراك أو من الأشياء، أو شيئاً من شرك حائ أو غير، (وفي رواية: لكل عبد مؤمن، ولعن الشراكه شك كامل، اهـ).

وقال الزرقاني^(٤): أي ضربه انصافاً بغير وسيلة طاعة، قال القرطبي.

(١) (٤١/١٦٦٥١)

(٢) مرقا، المصنف: (٤١/٢٦٦)

(٣) ابن أبي داود: (٤١/٢٦٦)

(٤) شرح الزرقاني: (٤١/٢٦٦).

رَأَى رَجُلًا

تحدثت الصلوات الحسن والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان مكثراً ما استطعت مما أحببت الكليات، أم. قلت المستغفرة تختص الصغار أم نعم، الكبار أيضاً، تقدم الكلام عليه مختصاً في أبواب الوضوء وبشيء من المتصل في أبواب الحج.

والأوجه عدي أن لا ينداء في ذلك، بل يبقى مجعلاً تحت النسبة، وقد قال عمر السدس: **قَوْلُ اللَّهِ لَا يَقُولُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَقُولُ مَا دُونَ ذَلِكَ لَسَنَ يُعَذِّبَهُ** ^(١). وفي المسند رواية الصحابي عن أبي عبد مرفوعاً: **إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَدْرُسُ الْمَرْءَ فَيُضِيقُ عَلَيْهِ كُنْهَ وَبَشَرَهُ، فَيُثَلِّثُ. أَعْرِفَ ذَلِكَ كَذَا أَعْرِفَ ذَلِكَ تَذَلُّاً فَيَقُولُ: سَعَمَ أَبِي رَبٍّ، حَتَّى تَوَرَّدَ بَدْوُهُ، وَرَأَى فِي بَعْضِهِ أَنَّهُ قَدْ عَفَاكَ، قَالَ: حَتَرَهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا، وَلَمْ أَحْتَرَهَا فِي الْآخِرَةِ، الْحَدِيثُ.**

وهي أحسن القوائد برواية مسلم والترمذي عن أبي ذر مرفوعاً في رجل: **«إِنِّي لَمُؤْمِنٌ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ذِي قَالٍ: أَعْرَسُوا عَلَيْهِ دَعَارَ ذَوَاتِهِ، وَرَأَوْا عَنْهُ كِبَارَهَا، فَعَرَفَهُ عَلَيْهِ صَغَارَهَا»**، تحدث، وهذا معناه: **«فَعَالٍ لَهُ، مِنْ ذَلِكَ مَكَانٌ كَيْ سَيَا حَسَنًا، فَرَفَعُوا: رَبٌّ قَدْ عَسَلَتْ أَشْيَاءُ لَا أَرَاهَا هَهُذَا قَوْلٌ، قَدْ ذُكِرَ بِأَنَّهُ يَسُونَ أَنَّهُ يُؤَيِّدُ بِحَدِّكَ حَتَّى مَدَّتْ يَدَهُ»**.

وهي الفخر المستغفورة برواية من أبي حاتم وابن ماجة عن أبي هريرة مرفوعاً: **«بِأَنَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَنُؤُوا أَنَّهُمْ اسْتَخْتَرُوا مِنَ الْمَلَكِ، قِيلَ: وَمَنْ هُمْ؟ رَسُولُ اللَّهِ؟ قِيلَ: الْخَلِيلُ، قَالَ: اللَّهُ سَيَبْتَازُهُمْ حَسَنًا، وَجِيرَ ذَلِكَ مِنَ الْكُرُوبَاتِ، وَحَدَّثَ الْمُسَافَةَ مَشْهُورٌ فِي ذَلِكَ، فَإِنْ خَافَ أَنْ يَنْتَصِفَ فِي ذَلِكَ وَالْمُسْتَبَدِّ، وَبَرَكَ عَلَى الْعَنِيَّةِ بِفَعْلٍ مَا يَنْدُءُ وَيَحْكُمُ بِهِ رِيذٌ.**

(الإلا وجلاً) ما تصب في النسخ لتصريحه والتوقع في السبع الهندل، فإن

كَانَتْ بَيْتَهُ وَبَيْنَ أَحِبِّهِ شَحَاءً، يُقَالُ: أَتَقَارَوُا هَذَا؟

الزرقاني^(١): ما تصيب لأهـ استثناء من كلام موجب، وهو الفروبة الصحيحة، وروي بالرفع، فإنه التورسني.

وهي «المشكاة» رواية سلم بنعظ «رجل»، وكذا في «الأجيب السمر» للخازي، قال الخازي^(٢): ما رفع في جميع نسخ «المشكاة» أي إلا ذنب رجل، والمضاف مقدر، وإلا فالظاهر المصوب، كما قال السيد جلال الدين، وفيه أن تقدير المضاف لا يجوز كونه رفعا، نعم لم يرد في النسخ أن له وجه أن حذف المضاف المصوب، وأبقى المضاف إليه محذورا على حاله، قال العلوي: والظاهر فيه المصوب، ويمكن أن يقال: إن الكلام محمول على المعنى، أي لا يفي ذنب أحد إلا ذنب رجل، ونحوه قوله تعالى: «فَقُتِلُوا مَتَى إِلَّا قَلِيلٌ» أي منه يطعموه إلا قليل، قال الخازي: قراءة الرفع شاذة، والمتواترة بالمصوب، وقيل: رفعه وفيه أنه حصة ذكر عبد، فإن معناه الرفع، وإذا بمعنى غير أي غير وجه، اهـ.

(كانت) كذا في جميع النسخ، وكذا في «المشكاة»، قال الخازي: وهي نسخة «كان» (بينه وبين أحبه شحاء) شحج المعجزة والعد أي عداوة تملأ القلب (يقال: أنظروا) شحج الهمزة سبعة الأسر من الإنطاو، قال البصاوي: يقول الله تبارك وتعالى للسلائكة الثائرة يهدبها السفرة: أخرجوا وأميلوا (هذهين)، قال الزرقاني: أي باسم الإشارة بدل المضمير لمزيد التفسير والتعريف، يعني لا تحطوا بها أقصاء رجسين بينهما عداوة، وقال الخازي: أي أخرجوا مغفرتهم مطلقاً زجراً لهما، أو من ذنب الهجران فقط وهو لأظهر، اهـ. وقال الباجي^(٣): أي أخرجوا الغم من لهما.

(١) شرح الزرقاني (٢/٢٦٦).

(٢) صفة الصنيع (١/١١٤).

(٣) المعنى (١/٢٧١).

حَتَّى يَضْطَلَّحَا. أَنْظَرُوا هَذَيْنِ حَتَّى يَضْطَلَّحَا.

أُخرج مسنم في: ٤٥ - كتاب نير واصلة والآداب: ١١ - باب الهب عن الشحاء والنهائج، حديث ٣٤.

١١٢٦/١٨ - وَحَفَّتْنِي عَنْ عَائِثَ، عَنْ مُسَيِّمِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمْعَانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ.....

(حتى بضطلحا) أي يتصالحا ولو مرادفة عند البعض (أنظروا هذين حتى بضطلحا) كذا بالتكرار في نسخ الموطأ، ولم يكرر في فائسكة.

قال الزرقاني^(١): كثر لتكيد، وقال الفرغاني: المقصود من الحديث التحذير من الإصرار على الحنوة، قال ابن دسلان: الأظهر أنه نير صالح أحدهما الآخر فلم يتبل، غمر للمصالح، قال البخاري: أي حتى يتصالحا ويبرأ عنهما الشحاء، فلا يقيم التصالح للسعة والرياء، والظاهر أن مغفرة كل واحد مرفقة على صفاته وزوال عداوته، سواء صفا صاحبه أم لا، اهـ. وتقديم مفضلاً أذ الهجرة له ثبت بدخلة في ذلك.

قال الزرقاني الحديث أخرجه مسنم وأبو دارق والتوماني ونسائي من طريق مالك وغيره، ولم يخرجه البخاري، ورهم من عزاء له، اهـ. قلت: أخرجه اببخاري، في «الآداب المضرة»، فلعل من عزاء إليه سقط عنه لفظ في «الآداب».

١١٢٦/١٨ - (مالك عن مسنم بن أبي مريم) يار العدي (عن أبي صالح) ذكوان (السكان) بند الميم بانع السمن (عن أبي هريرة أنه قال) قال ابن عبد البر: هكذا وقفه يحيى وجمهور الرواة، ومثله لا يقال يائري، فهو نوبق بلا شك. وقد رواه ابن وهب عن مالك، وهو أجمل أصحابه، فصرح برفعه،

(١) شرح الزرقاني، (١/٢٦٦).

تُعْرَضُ أَعْمَالُ النَّاسِ

فقال: عن رسول الله ﷺ، كذا في «الترغيب»^(١) و«التنوير»^(٢) و«التحريد»^(٣).

قلت: ورواية ابن وهب عن مالك مرفوعاً، رواها مسلم في «صحيحه» برواية أبي الطاهر وعمرو بن مواء، كلاهما عن مالك، وأخرج برواية سليمان عن مسلم بن أبي مريم عن أبي صالح سمع أبا هريرة رده مرة، قال: «تعرض الأعمال» الحديث، وكذا في «المشكاة» برواية مسلم مرفوعاً.

قال القاري^(٤): ورواه الطبراني عن أسامة بن زيد بلفظ «تُعْرَضُ الأعمال على الله يوم الاثنين والخميس، فيغفر الله إلا ما كان من مشاحنين أو ذاهب رحمة»، وفي رواية الحكميم عن والد عبد العزيز «تعرض الأعمال يوم الاثنين والخميس على الله تعالى، وتعرض على الأنبياء وعلى الآباء والأمهات يوم الجمعة، فيمرحون بحسناتهم، وتزداد رحمتهم بإصاً وإشفاقاً، فاتقوا الله ولا تؤذوا موناكم»، اهـ.

قلت: رواية الحكميم ترمذي عن والد عبد العزيز ذكرها السيوطي في «الجامع»، وروى عليه بالحسن، وسكت عليه العزبي في «شرح».

(تعرض) يأنزله في النسخ المصرية والتذكير في الهندية، وقال القاري: يأنزله ويؤت (أعمال الناس) في النسخ المصرية وفي الهندية «أعمال العباد» قال القاري: يحتمل اختصاصه بالمؤمنين فيهم الناس، وقال: الطاهر أنه أراد المتكلمين منهم بقرينة ترجمته المنخفضة على «تعرض»، وغير المتكلمين لا ديب له فيغفر، قال البيضاوي: والمعروض عليه هو الله تعالى، أو منك بوكله أنه

(١) (١/٢٦٦).

(٢) «تنوير الخوارج» (ص ٦٥٧).

(٣) (ص ١١٦).

(٤) «مرقاۃ المفاتيح» (٩/٢٦٥).

يعتبر على جميع الأصناف والصفات، كما عرفت، أن
التصريح هو رواية، قال ابن أبي عمير: «رواه أحمد بن
عبد الله بن علي بن أبي حمزة».

[illegible][illegible]

ومن الكبرياء الذي^{١٤} ، معصي العبد من الجاهل هو عدم التفاني في

1936 年 10 月 20 日 星期一

$$(\pm 1, \pm 1, \pm 1)$$

كُلُّ جُمُعَةٍ مُرَّتَيْنِ. يَوْمَ لَأَتْنَبِيَّ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ. فَيُغْفَرُ لِكُلِّ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ. إِلَّا عَبْدًا كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَحَاءَةٌ. قِيلَ: أَلَا تَرَكُوا هَؤُلَاءِ حَتَّى يَقِينَا، أَوْ أَتَكُونَا.....

أُمُورِهِمْ، وَالْأَفْهَى سَبْحَانَهُ بِعِلْمِ كُلِّ شَيْءٍ. قَبْلَ وَجُودِهِ، كَمَا يَعْلَمُهُ بَعْدَ وَجُودِهِ، فَلَا يَحْتَاجُ فِي عِلْمِهِ إِلَى الْعَرْضِ، وَإِنَّمَا أَحَبَّ أَنْ يَرَى الْمَلَائِكَةَ أَعْمَالِ الصَّالِحِينَ، فَيُعْطُوا الدَّاعِي فِي رَوْحِهِمْ وَرِيحَاتِهِمْ، وَأَنْ يَبْصُرُوا أَعْمَالَ الْأَشْفَاءِ، فَيَعْلَمُوا مَوْجِبَ حَسْرَتِهِمْ وَخَسْرَانِهِمْ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْفَوَائِدِ، اهـ.

(كُلُّ جُمُعَةٍ) بضمين وسكن الثاني منصوب بنزع الخافض أي في كل أسبوع (مرتين) أي عرضين (يوم الاثنين ويوم الخميس) قال القاري: نصباً على الظرفية، والأظهر أنهم بدل من مرتين ثلثاً يتوهم أن العرض مرتين في كل من اليمين، قال القاضي: أراد بالجمعة الأسبوع، وعثر عن الشيء بأخيه وما يشبهه.

(فَيُغْفَرُ) ببناء المجهول (لكل عبد مؤمن) ذنوبه المعروضة عليه (إلا عبداً) بالنصب في جميع النسخ الهندية والمصرية، وكذا في «المشكاة». قال الثوريثي: وجدناه في «كتاب المصانح» بالرفع، وهو في «مسند» بالنصب، وهو الأوجه، فإنه استثناء من كلام موحب، وبه وردت الرواية الصحيحة، كذا في «المرفقة»^(١)، قال الزرقاني^(٢): وفي رواية: «عبداً» بالرفع، وتقليده فلا يحرم أحد من افتضاه إلا عبداً، اهـ.

(كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ) المسلم (شَحَاءَةٌ) قِيلَ: أَلَا تَرَكُوا هَؤُلَاءِ؟ كما تقدم في الحديث السابق (عَنْ تَيْبِيتَا) بفتح الياء وكسر الفاء والهمزة الممبودة، مضارع مثنى من فاء إذا رجع، أي يرجعاً عما هما عليه من التفاضع والمعاوأة إلى العودة (أَوْ) شك من الراوي (أَرَكُوا) بفتح الهمزة وسكون الراء المهملة أي

(١) مرفقة المصانح، ٩/٢٦٥.

(٢) شرح الزرقاني، ٤/٢٦٧.

عَلَيْنِ حَتَّى يَفِيَّاهُ.

أخرجه مسلم في ٤٥ - كتاب البر والرفعة والآداب، ١١ - باب النهي عن الشحنة، والنهاجر، حديث ٣٦.

أخبروا، بقاء: أركبت الشيء آخرته، كذا في «الزرقاني»، وفي «المجمع»^(١): أركوا من ركاء يركوا، إذا أخروا. وروى أتركوا من الشرك، وروى أركوا أي كلفوهمما وألزمهمما، من ركهت الدابة إذا حملت عليها في السير وجهدها، وقيل: من أتركوا بمعنى الإصلاح، أي أضمنوها بينهما حتى يقع بينهما الصلح، وأركوا يسكون الرء، وضم كاف وهمزة وصل، وروى بقطعهما من أركبه إذا آخرته، اهـ.

(عليه حتى يفيأ) هكذا بالشك في رواية مسلم عن ابن وهب عن مالك، وفي رواية سفيان عن مسلم بن أبي مريم، فيقال: «أركوا عليهن حتى يصلحوا، أركوا عليهن حتى يصلحوا»، وبالتكرار بدون النك.

قال الزرقاني^(٢): ولا يمارس هذا الحديث ما صح مرفوعاً: «إن الله تعالى يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمل الليل»، قال العراقي: لا احتمال عرض الأعمال عليه تعالى كل يوم، ثم تعرض عليه كل اثنين وخميس، ثم تعرض عليه أعمال السنة في شعبان، فتعرض عرضاً بعد عرض، ولكل عرض حكمة يستأثر بها مع أنه لا تخفى عليه من أعمالهم خافية، ويحتمل أنها تعرض في اليوم تفصيلاً، وفي الجمعة إجمالاً (أو عكسه، اهـ). ونقدم قريباً ما قاله النووي، والشيخ في «الكوكب» من مصالح العرض المغنضية للتعدد.



(١) (٣٧٦/٢).

(٢) (٢٦٧/٤).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٤٩ - كتاب اللباس

(١) باب ما جاء في لبس الثياب للجمال بها

(١) ما جاء في لبس الثياب للجمال بها

اللبس ضم اللام وسكون سوحدة، قال: القاري^(١) عن «القاموس» لبس الثوب كسج لباً بالضم، ولباساً بالكسر، وأما تسير كضرب لبساً بالفتح فصعته سقط، ومنه قوله تعالى: «وَلَا تَلْبَسُوا ثِيَابًا ثَلَاثًا»، وإنما ذكره ثلاثاً على كثرة من الثياب، أي:

والجمال باللباس الخروج، بل مدحوب عنه ثمارك وتعالى من يخلقه من قوله عمر بن الخطاب: «وَيُضَمُّ لَمْ قَدْ أَتَى ثَلَاثًا يَزِي شَوْكَةً وَيُسَبِّحُ^(٢)»، قال صاحب «الجلال»: هو ما تحمل به من الثياب، وقال: لحارث: الربيع ناهية معروفة، وهو داسه وريقه ثلثيت للإنسان، فاستعير للإنسان لأنه ثياب وريقته، والله تعالى أنزل عليكم ديناً أسماً سواي سواكم، ولما سألوا ربكم: لا، الربيع غرض صحيح، كذا قال تعالى: «لَا تَلْبَسُوا ثِيَابًا ثَلَاثًا»، وقال تعالى: «وَلَا تَلْبَسُوا ثِيَابًا ثَلَاثًا»، وقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَكْرَهُ ثَلَاثًا: ثياباً ثلثاً، دياراً، أهلاً».

وفي «المغز المختار»: يستحب التحليل، وأباح الله الزينة بقوله تعالى: «وَلَقَدْ نَزَّلَ حُرُومَ بَعْضِ الثَّغَى الَّتِي كُنْتُمْ تُجَاهِلُونَ، وَجَعَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قِيَمَتِ الْكُفْرِ دِيَاراً، أَمْ».

(١) من لغة المصنف: (١/٢٢٤).

(٢) سورة النحر، الآية ٤٢.

(٣) سورة الأعراف، الآية ٣٦.

(٤) سورة الأعراف، الآية ٣٢.

وفي «المشكاة»^(١) برواية الشيخين عن أنس - رضي الله عنه - : كان أحد الثياب إلى النبي ﷺ أن يلبسها الجبّة، ورواية الترمذي^(٢) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يُرَى أَثَرُ نَعَمَتِهِ عَلَى عَبْدِهِ»، ورواية النسائي وأحمد عن جابر قال: «أَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَانِراً فَرَأَى رَجُلًا عَلَيْهِ ثِيَابٌ وَسَخَةٌ، فَقَالَ: «مَا كَانَ يَجِدُ هَذَا مَا يَقْبَلُ بِهِ ثَوْبَهُ»، وروايتهما عن أبي الأحوص عن أبيه، قال: «أُثْبِتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَعَلَى ثَوْبٍ دُونَ، فَقَالَ لِي: «أَلَيْكَ مَالٌ؟» قُلْتُ: «نَعَمْ»، قَالَ: «مَنْ أَيَّْ الْمَالِ؟» قُلْتُ: «مِنْ كُلِّ الْمَالِ»، قَدْ أَعْطَانِي اللَّهُ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبُخْرِ وَالنَّخْلِ وَالزَّيْتِ، فَقَالَ: «إِذَا آتَاكَ اللَّهُ مَالًا فَلْيُرْ نِسْمَةُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَكَرَامَتُهُ».

ورواية أحمد عن أبي مطر قال: «إِنَّ عَلِيًّا - رضي الله عنه - اشْتَرَى ثَوْبًا بِثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ، فَلَمَّا لَبَسَهُ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي رَزَقَنِي مِنَ الرِّيشِ مَا أَتَجَمَّلُ بِهِ فِي النَّاسِ، وَأَوَارِي بِهِ عَوْرَتِي، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْمُرَايَاتِ الْكَثِيرَةِ فِي الْبَابِ»^(٣)، وَبَعِ هَذَا كُلَّهُ فَلَمْ يَتْرَكْ أَحَدٌ تَوَاضَعًا كَانَ أَرْفَعُ.

وفي «المشكاة» عن رجل من أبناء أصحاب النبي ﷺ عن أبيه: «مَنْ تَرَكَ لَبْسَ ثَوْبٍ جَمِيلٍ، وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَيْهِ»، وفي رواية: «تَوَاضَعًا كَسَاءَ اللَّهِ حِلَّةَ الْكَرَامَةِ الْحَدِيثِ، رَوَاهُ أَبُو حَارِدٍ، وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ مِنْهُ عَنْ مُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ حَدِيثَ اللَّبَاسِ، قَالَ الْقَارِي»^(٤): «أَيُّ إِنَّمَا تَرَكَ خَوْفًا لِلَّهِ تَعَالَى، أَوْ رَجَاءً لِمَا هُنْدَ مِنَ الْمَقَامِ الْأَهْلِيِّ، أَوْ اسْتِحْقَاقًا لَزِينَةِ الدُّنْيَا، أَوْ

(١) ح (٤٣٠٤) كتاب اللباس.

(٢) سنن الترمذي ح (٢٨١٩) من كتاب الأدب.

(٣) انظر «مشكاة المصابيح» (٤٣٥١ - ٤٣٥٢ - ٤٣٧٢) من كتاب اللباس.

(٤) «مرقاة المفاتيح» (٢٥٥/٨).

قلت: وعليه يحمل ما ورد من الروايات في هذا المعنى، كما في المشكاة برواية الشيخين عن أبي يردة، قال: أخرجت إلينا عائشة كساء ملبداً وإزاراً غليظاً، فقالت: ففُجِئ رسول الله ﷺ في هذين، وبرواية الشيخين أيضاً عن عائشة، قالت: «كان فراش رسول الله ﷺ الذي ينام عليه أدماً حشواً ليفاً» وبرواية الترمذي، وضعفه عن عائشة، قالت: قال لي رسول الله ﷺ: أيا عائشة إن أردت المحرق بي، فليكنيك من الدنيا كزاد الراكب، وإياك ومجالاة الأغنياء، ولا تستخلفي ثوباً حتى ترتعيه^(١).

وبرواية أبي داود عن إياس بن ثعلبة قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا تسمعون؟ ألا تسمعون؟ إن البذاذة من الإيمان، إن البذاذة من الإيمان»^(٢)، وبرواية البخاري عن أبي هريرة سرفوعاً: «طوبى لعبد أخذ بعنان فرسه في سبل الله أشمت رأسه شفرأ قدامه»، الحديث.

وبرواية الترمذي^(٣) عن عثمان أن النبي ﷺ قال: «ليس لابن آدم حق في سوى هذه النعمال: بيت يسكنه، وثوب يواريه، وورثة، وحملت الخبز والماء». وبرواية أحمد والترمذي وابن ماجه عن ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قام على حصير، فقام وقد أثر في جسده، فقال ابن مسعود: يا رسول الله لو أمرتنا أن نسطك وتعمل، فقال: «مالي وللدنيا، وما أنا والدنيا إلا كراكب استظل تحت شجرة، ثم راح وتركها».

وبرواية البخاري عن أبي هريرة قال: رأيت سبعين من أصحاب الصفة، ما منهم رجل عليه وداء إما إزار وأما كساء، قد ربطوا في أعناقهم، فمنها ما يبلغ نصف الساقين، ومنها ما يبلغ الكمين، الحديث.

(١) سنن الترمذي، (١٧٨٠).

(٢) سنن أبي داود، (٤١٦١).

(٣) سنن الترمذي، (٢٣٤٦).

ورواية أحمد^(١) عن معاذ أن رسول الله ﷺ لما بعث به إلى النخع، قال: «يا ناك والتنع، فإن عباد الله ليسوا بالمتنعين»، وغير ذلك من الروايات التي لا تحصى، ولذا اختار النبي ﷺ لنفسه البهذفة، وحاذى حدوه في ذلك الشيخان ومن تبعهما من أهل المعرفة والزهادة.

قال القاري^(٢): وفي «شرح السنة»: قال أنس: رأيت عمر - رضي الله عنه - وهو يوصل أمير المؤمنين، وقد رفع ثوبه يرفقاً ثلاثاً، لئلا يمس بعضها فوق بعض، ويصل: خطب عمر - رضي الله عنه - وهو خليفة، وعليه إزار فيه اثنا عشرة رقعة، اهـ.

وقال القاري أيضاً: وأما أكثر طوائف الصوفية، فاختاروا لبس الصوف لأنهم لم يلبسوا لحظوظ النفس ما لأن مشه وحسن منظره، وإنما لبسوا لسر المودة ودفع الحر والقر، فاجتزوا بالخشين من الشعر والغليظ من الصوف، وقد وصف أبو هريرة رخصالة بن عبيد أصحاب الصفة، بأنهم كان لباسهم الصوف، اهـ.

قال الزرقاني^(٣): أما قوله ﷺ: «التباعدة من الإيمان» رواه أبو داود، وصححه الحاكم، فمعناه: إن قصد بها تواضعاً وزهداً وكف نفس عن فخر وتكبر: لا إظهار فقر وحيانة مال، فالمراد به إثبات التواضع للمؤمن كما ورد: «المؤمن متواضع، وليس بذليل»، اهـ.

ومما يجب التنبيه عليه أيضاً أن اللباسين معاً قد يكرهان لغرض فاسد، ففي أبي داود^(٤) عن ابن عمر - رضي الله عنه - مرغوعاً: «من لبس ثوب شهرة

(١) مسند أحمد، (٣/٥٠٣).

(٢) مرآة المفاتيح، (٨/٢٥٤).

(٣) شرح الزرقاني، (٤/٢٦٨).

(٤) مسند أبي داود، (٤٠٢٩).

١٦٠٧ / ١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ عَمَلِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسَدٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ بَنِي أَلْعَارِ.....

أَبْنَاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ نَوًّا ذَلِكَ: زَادَ فِي رِوَايَةِ أَبِي شُعَيْبٍ فِيهِ أَشَدُّ وَلِي أُخْرَى
أَوْ قَالَ: تَوْبٌ مَذْمُومٌ، قَالَ الشَّيْخُ فِيهِ الْإِبْدَالُ^(١) أَيْ حَرَضَ الْبَاسَ وَمَعْنَاهُ
بِهِمَا التَّسَارُّفُ الْبَهْرَةُ، أَوْ بِإِحْسَارِ الْفَاحِشِ وَالْخِلَاءِ أَوْ بِإِعْدَادِ الشُّرَكَاءِ لَهُ
وَذَلِكَ الْخَارِجِيُّ: قَوْلُهُ: تَوْبٌ شَهْرَةٌ أَيْ تَوْبٌ تَكْرُرٌ وَتَعَاهُرٌ، أَوْ مَا تَعَدُّهُ
الْمُتَزَاهِدُ لِيُشْهَرَ نَفْسَهُ بِالرَّهْبِ، أَوْ مَا يَشْعُرُهُ الْعَنِيدُ مِنْ حِلَاةِ السِّدْقَةِ كَالْتَوْبِ
الْأَحْمَرِ، أَوْ مَا يَلْسَنُهُ لِنَفْسِهِ فِي يَمِينِ الْفَتْهَةِ، وَالتَّحَالُّ أَنَّهُ فِي حِلَّةِ
السُّفَهَاءِ، اهـ

وَمِنْ أَمَثَلِ أُنْثَى دَاوُدَ، عَنْ «الْتِمَعَاتِ»: حَفِيزُ الْقِيَامِ أَنْ الْأَخَذْتُ كَمَا
وَرَدْتُ فِي مَاتَ فَضِيحَةً الرُّعْدِ وَبَكَ السَّعِيمِ وَفَلَسَ فِي مِلَادِ الْقِيَامِ وَمَلَأَهَا
وَعَطَاسُهَا وَالرَّغْبِ وَالْمَحْرَبِ خَلِجٌ كَذَلِكَ رَقِيبٌ فِي شَارِ الشَّجَلِ بِالْمَرْوَةِ
إِثْقَارًا سَعِيمًا وَتَرَكَا لِمَا كَانَتْ وَالْمَعْنَى فِي ذَلِكَ الْقَصْدِ، وَاللَّفْظُ مَرَكَبٌ مُدَوَّلٌ
وَالَّذِينَ ذُكِرَ الْبَيَاتُ لَمْ يَكُنْ لِمَحَلِّ الْحَرَّةِ أَوْ الْفَهَارِ فَلَقُرْ، وَالتَّرَدُّ، وَالتَّوْبُ
بِمَا فِي يَدَيْ النَّاسِ، «مَرَّ السَّيْمُ فَجَرَّ مَدْمُومًا» وَعَلَى قَصْدِ الْبَزْءِ، التَّوْبُ صَاحِبُ
وَالْإِنْتِزَاعِ مَحْذُومٌ، وَكَذَا التَّرَبُّسُ وَالْمَحَلُّ وَشَرَفٌ فِي سَبِّ أَحْمَرَ اسْتِلَاسٍ، إِنْ كَانَ
عَلَى رَجْمَةِ التَّكْبِيرِ، وَالْحِيَلَاءِ وَالْعَاسِلِ وَالطَّرِ وَالْأَمْرُ، فَهُوَ قَسَحٌ سَرْمٌ وَإِنْ
كَانَ لِإِظْهَارِ التَّعَمُّقِ وَالتَّخَفُّفِ وَتَبَرُّ الْحَالِ، فَهُوَ حَسْرٌ، وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ
الْقَبِيحُ، اهـ

١٦٠٧ / ٢ - سَمِعْتُ مَنْ رَوَى عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسَدٍ الْعَدْرِي (عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
الْأَنْصَارِيِّ) الصَّحَابِيِّ الشَّهِيرِ أَنَّهُ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ (فِي
غَزْوَةِ بَنِي أَلْعَارِ) بِضَيْحِ الْمَرْوَةِ وَكَوْنِ لَيْلٍ مَدْمُومٍ فَأَتَفَ مَرْوَةَ مُنَاجِبَةً لِحَدِّ فِي

(١) تحول المعجوزة (١٦٠٧) (١٦٠٨)

سنة ثلاث من الهجرة، وهي غزوة غطفان، ونعرف بني أنس بفتح الهمزة والميم، وسببها أن جمعاً من بني ثعلبة ومحارب تجمعوا، يريدون أن يهيبوا من أطراف رسول الله ﷺ، فخرج إليهم، فلما سمعوا بذلك هربوا في رؤوس الجبال فرعاً ممن نصر بالعرب، فرجع ولم يلق حرباً، كذا في «الزرقاني»^(١).

وفي «البداية والنهاية»^(٢): هي السنة الثالثة في أولها كانت غزوة أحد، وذاك (١هـ): غزوة ذي أمر، فذكر القصة، وفي «طبقات ابن سعد»: غزوة رسول الله ﷺ غطفان إلى أحد، وهي غزوة ذي أمر، في شهر ربيع الأول على رأس خمس وعشرين شهراً من مهاجرة رسول الله ﷺ، فذكر القصة، وترجم البخاري في «صحيحه» - باب غزوة أنمار، وذكر فيه حديث جابر في الصلاة على الراحلة.

قال الحافظ^(٣): كان محل هذه الترجمة قبل غزوة بني المصطلق؛ لأنه عقبه بحديث الإنك، والإفك كذا في غزوة بني المصطلق، فلا معنى لإدخال غزوة أنمار بينهما، بل غزوة أنمار يشبه أن يكون هي غزوة محارب، وبني ثعلبة، ولم يذكر أهل البخاري غزوة أنمار، وذكر مصطلح أنها غزوة أمر - فتح الهمزة وكسر الميم -، فقد ذكر ابن إسحاق أنها كانت في صفر، وعند ابن سعد: قدم فادم سحلب، فأخبر أن أنمار وتعلبة قد جمعوا لهم، فخرج لعشر غنم من المحرم، فأتى محلهم بذات الرفع، وقيل: إن غزوة أنمار إما وقع في أثناء غزوة بني المصطلق، أو.

قلت: ولما أُلغيت في «الوقائع والتهذيب» في السنة الثالثة من الهجرة - قال

(١) «شرح الزرقاني» (٢/١٧٧).

(٢) (٥/٤١).

(٣) «فتح الباري» (٤/٢٩٩).

قَالَ جَابِرٌ: فَبَيْنَمَا أَنَا نَازِلٌ تَحْتَ شَجَرَةٍ، إِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَقُمْتُ:
يَا رَسُولَ اللَّهِ فَلَمْ يَلْنِي الظِّل. قَالَ: فَتَزَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُمْتُ إِلَيَّ
غَوَازِيَةً لَنَا.

الطبري: لما رجع رسول الله ﷺ من غزوة السويق أقام بالمدينة بقرية ذي النجد
والصحراء، ثم غزا نجداً يريد غطفان وهي غزوة ذي أمر، فأقام بنجد الصغير
كله، ثم رجع ولم يلق كيداً. وفي «الخميس»: سماها الحاكم غزوة أنمار،
وفي «المجمع» في السنة الثالثة بعد ذكر غزوة السويق. ثم غزا نجداً، وأقام بها
الصغير، ثم رجع من غير قتال، اهـ.

وقال صاحب «المحلى»: غزوة بني أنمار يعني أنمار بن عبيص، وهم
قبائل في العرب، وتلك الغزوة اشتهرت بذات الرقاع، وكانت قبل الحندق بعد
التفسير عند أبي إسحاق، أو سنة خمس، وبما ذكره ابن سعد وابن حبان، وحزم
ابن حنبل بأنها بعد الاختلاف، ونص البخاري أنها بعد خيبر، لأن أبا موسى
شهد، وكان قدومه بعد خيبر، اهـ.

قلت: وهذا الاختلاف الذي ذكره صاحب «المحلى» كله في غزوة ذات
الرقاع، وفيه نص البخاري ما نصه، فإن كانت غزوة بني أنمار هي ذات الرقاع
بتسلي فيها هذا الاختلاف، ولا فلا.

(قال جابر: فبينما) بلا ميم في جميع النسخ (أنا) بفتح الهمزة وتنخيف
النون (نازل تحت شجرة) أي في ظلها (إذا) للمفاجأة (رسول الله ﷺ) خبره
مخبر، أي أقبل أو طالع (قال) جابر: (فقمْتُ) يا رسول الله هلم بشد الميم
المفتوحة، أي أقبل ونشرف (إلى الظل) أي ظل هذه الشجرة، وكان من عادة
الصحابة إذا رأوا شجرة ظليلة تركوها لرسول الله ﷺ.

(قال) جابر: (فتزَلَّ) من دابته تحت ظل شجرة (فقمْتُ) إلى
غزوة لنا) قال الزرقاني: بكسر العين المعجمة شبه انعكس جمعها غزروا، وفي
«المحلى»: بفتح العين المعجمة والراء المكسرة، وبكسر العين: وجاء يجعل له
الطعام كالجوائز، وفي «الصراح»: أكله معرباً.

فَأَتَسَلَسَلَتْ فِيهَا شَيْئًا فَوُجِدَتْ فِيهَا حُرُوفٌ قَدِيمَةٌ. فَكُفِّرَتْ، ثُمَّ قُرِئَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: «إِنَّ أَيْنَ لَكُمْ هَذَا؟» قَالَ: «فَقُلْتُ: خَرَجْنَا بِهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنْ الْمَدِينَةِ. قَالَ جَابِرٌ: وَهَذَا صَاحِبُ لَنَا تُجَهِّزُهُ

(فالتسلسلت فيها) أي قد دبت في الغرابة (فكشاً) مما يزكي، أنعم
لرسول الله ﷺ، وليس في السج لهندية لفظ «شئاً» فالمفعول معارف،
(فوجدت فيها حروف) وقال صاحب السجلى: «ثلاثة، القصير من كل شيء، حتى
الحصل والبصيص، وفي الزرقاني»^(١) كسر الحيم عن الألفصح، وبسها لغة
وقال الجاحي^(٢): «الجرو القثاة الصحيحة، وقيل: المستطبة، وقيل: الصغيرة،
حكاه أبو القاسم الجعفي. وقال أبو عبد الله الجرو صغير القثاء، والبرقان،
جمعه أجراء، وجمع الحيم أجبر، (قثاء) كسر القاف أكثر من ضمها فثالثة
ثنية، ومثلاً، لم تلخيار، وبعضهم طلس على نوع يشبه الحبار، وفي
السجلى: «فاكهة مشهورة (فكسوته) قال اللامي: معنى كسره ثد، أن يسجل
تأوله، ويكثر عدده، وهو في الأغلب مما يصعله الأكل والتكبير منها، فعزل
حاراً سماء باسم الصغير تحقيراً لما دمه، مكوه مؤنة المعنى

(ثم قرئته) بتسليم الراوي أي جعلت القثاء قرأً (إلى رسول الله ﷺ)
ليأكله (فقال رسول الله ﷺ) وليس في السج المقصورة تعظ «رسول الله»، عائد على
النصير إليه ﷺ (من أين لكم هذا؟) أي من أي مكان حصل لكم القثاء، بما
داه من عدده بذلك الموضع وهو جرد فيه (قال) جابر. (فقلت): خرجنا به
يا رسول الله ﷺ (من المدينة) السجدة (قال جابر). وهذا صاحب لنا لم سم
(تجهزه) بضم التاء وفتح الجيم وكسر انتهاء المشددة.

قال الجاحي^(٣): «تهيأ» من أمره ما يحتاج إليه في توجده لحفظ الظاهر، قال

(١) «سج الزرقاني» (٢١٦/٤).

(٢) «الجاحي» (٢١٦/٥).

(٣) «الجاحي» (٢١٦/٥).

يذهب برأى الظاهر. قال: فجعلته. أنه أفقر يذهب من الظاهر وعينه
تزدان له من خلقة. قال: فنظر رسول الله ﷺ إليه فقال: أفأنت
نوبان غير هذين؟

صاحب المجلد: التحفيز إعداد من يحتاج إليه المسافر والتجار والديب
والعروس.

(يذهب) استضاف بيان من التحفيز (يرى) حذف منه من نصير في
يدى، أو استضاف لبيان وجه الذهاب، كذا في المجلد: (ظهورنا) أي دونا.
منها من: أقرنا بركب على ظهورنا

(قال) جازر (فجعله) ما يسمى (ثم أوبر) صاحب المجلد (يذهب) في
الظاهر من عاد استند (وعليه) أي على الرجل المذكور (تزدان) ضم الواو
غنية ردة ثوب يحفظ لفظ خطأ الشيخ الحاء المحمد وثبت اللام من باب حبر
وكرم وسبع، كذا في «قاموس» أي سارا بالسين، لغا في «المجلد».

قال الشارح: يريد أنهم قد بلغوا ذلك مبلغاً قد بلغه العرس، ويخرج عن عادة
نساء الناس. مع ما قد علم أنهم من سعة أحوال الناس في ذلك الزمان.
يحتمل أنه كره ذلك لما حذف أن يعتقد ذلك شراً أو ملاحاً مع القدرة على
لبس المعتد، وقوله النبي ﷺ نساء غير المعتد وما ينسهر له لابس من دون
لبس، كما نرى ما ينسهر به صاحبه في فعله، ويحتمل أنه لما كان في غيرة
ولعله كان يفرق المشركين. به بأس أن يكون فهم عسى أن يحتاجه محبون. فهو
عليهم مثل هذا السليس. فيصدقون فيهم من ضعف الحال ما ينوي موسيهم، ويؤكد
عليهم به في الظاهر غاية به، وبكره ذلك رسول الله ﷺ، ولما أراد إقناعه بقوله وصلاح
أحوال نسائه. موسيهم، وبطل طوعهم، أهد.

(قال) جازر: (نظر رسول الله ﷺ إليه فقال: أما) سبع اليمزوجة وخفة نسيم
له نوبان غير هذين: اليرد من الناس؟ قال الشارح: يحتمل أن يعرف حال

فَقُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. لَهُ ثَوْبَانِ فِي النَّحْيَةِ. كَسَوْتُهُمَا لِثَاغِمَا. قَالَ: «فَادَعُهُ فَمَرَّةً فَلْيَلْبَسْهُمَا» قَالَ: فَدَعَوْتُهُ فَلْيَلْبَسْهُمَا. ثُمَّ وَلَّى بَلَّغَب. قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا لَهُ ضَرَبَ اللَّهُ عُنُقَهُ. أَتَبَرَّ هَذَا خَيْرًا لَهُ؟» قَالَ: فَسَمِعْتُ الرَّجُلَ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ. فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فِي سَبِيلِ اللَّهِ» قَالَ: فَتَقَبَّلَ الرَّجُلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

ليعلم هل فعل ذلك لضرورة عدم؟ فيعذره أو يعينه، أو يعلم أنه فعل ذلك مع القدرة على اللبس الصالح، فينكر عليه. ويأمره بما هو أفضل له، قال جابر: (فقلت: بلى يا رسول الله له ثوبان) زاد أبو نعيم جديدهما (في النحية) يفتح العين المهملة وسكون النحية وموحدة: زبيل من آدم، وما يجعل فيه من الثياب، كذا في «المحلى» من «القاموس» (كونه لثاغما) أي أعطيه لثاغما.

(قال) ﷺ: (فادعه، فمره فليلبسهما) يفتح الموحدة. (قال) جابر: (فدعوه فلبسهما) امتثالاً لأمره ﷺ (ثم ولَّى يذهب) بعد لبسهما (قال) جابر: (فقال رسول الله ﷺ: ما له) لفظ استنهام للإنكار أي يلبس الخلفين مع وجود الجديدين (ضرب الله عنقه) قال الباجي: هذه كلمة تقولها العرب عند إنكار أمر، ولا يريدون بذلك الدماء على من يقال له ذلك (اليس هذا) أي لبس الجديدين (خيراً له) من لبس الخلفين؟.

(قال) جابر: (فسمعه الرجل) أي قوله ﷺ: «ضرب الله عنقه»، قال الباجي: فلما سمعه، وعلم أن دعاء النبي ﷺ غالباً يستجاب، اعتقد أن يستجاب له، أو يخاف أن يكون من موجدته عليه لما أتاه، قد أخرجت هذه اللفظة منه على وجه الدعاء، إذا علم من حاله أن ما يقوله يكون على حسب ما يقوله (فقال) الرجل: (يا رسول الله في سبيل الله) أي قل مع كلامك لفظ «في سبيل الله» أيضاً، وهذا لتبجته أن ما ناله ﷺ سيقع.

(فقال رسول الله ﷺ) على معنى استدعائه: (في سبيل الله، قال) جابر: (فقتل الرجل في سبيل الله) قال صاحب «المحلى»: الظاهر من اللفظ أنه قتل

٢/١٩٢٨ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: بَنِي لِأَجْبٍ أَنْ أَنْظُرَ إِلَى الْفَارِزِيِّ أَيْتَهَرَ ثِيَابًا.

الرجل في تلك الغزوة، ولكن روى أبو نعيم أنه قتل الرجل في وفعة البعامة، ورواه في روى أبي بكر مع مسيلمة الكذاب، وأما في تلك الغزوة فام رفع القتال، بن رجع النبي ﷺ من غير قتال، كما في كتاب السير، اهـ.

٢/١٩٢٨ - (مالك أنه بلغه) عن مشايخه (أن عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه - (قال: بنى لأجب) - مناح اللام وصيغة المذكر - (أنه أنظر إلى الفارزي) أي العالم أو قارئ القرآن (أيتهر الثياب)

قال الناجي^(١): يحتمل أن يريد قال في القرآن المعروف بذلك، والمفسر به، وهم كانوا أهل العلم والدين في زمانه، فكان - رضي الله عنه - يوجب أن تكون هذه صفتهم، ويكون هذا زتهم، وذلك على وجهين: أحدهما: أن يكون يستحب لهم لبس لباس ذوي البصائر من المعصفر وغيره، وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال: «غير ثيابكم البيضاء» والموجه الثاني: أن يريد به بقاء ثيابه وسلامتها من الوسخ، وأن لا تُدَسَّسَ ألوان الثياب ويُمَيَّزَ بياضها؛ لأن بقاء الثوب من حسن الزينة، وذيل على توفي لا يسه والمحافظة على نظافته.

ويحتمل أن يريد بالفارزي: تعابده، وهذا يقتضي أن عمر بن الخطاب لم يستحسن للعباد الخروج عن حسن الزينة إلى التلصص المستخشف؛ لأن ذلك خروج عن العادة، ومدخل فيما يشوه، وقد قال إبراهيم بن آدم لرجل تَشْكُ، فليس (تصوف): رأيتك نسكاً أعجبني، فعاب ذلك عليه لخروجه عن عادة مثله، ومنه ما لك عن لبس الصوف الغليظ فقال: لا خير في الشهرة، ولو كان يلبس قارورة ويركبه قارورة لرجوت، ولا أحب المواقفة عليه، قال مالك: هذا لمن وجد غيره، فأما من لم يجد غيره فلا أكرمه له، اهـ.

(١) والمضني (٢/١٩٩/٧)

٣/١٦٢٩ - وحدثني عن مالك - عن أيوب بن أبي تميمة، عن ابن سيرين، قال: قال عمر بن الخطاب: إذا أوسع الله عليكم فأوسعوا على أنفسكم. يجمع رجل عليه ثيابه.

٣/١٦٢٩ - (مالك عن أيوب بن أبي تميمة) تيسر المسحبات (عن محمد بن سيرين) الباجي الشهير (قال) قال عمر بن الخطاب (إذا أوسع) تسمية الإفعال (اللَّهُ عليكم) في العال (فأوسعوا على أنفسكم) لأن الله قبارك وتعالى يُعَبِّدُ أن يرى أثر نعمته على عبده، ويرى أثر نعمه وإن لال وغيرهما من أس عمر مرفوعاً. فإن المؤمن أخذ عن الله أدباً حسناً، إذا أوسع الله عليه ووسع على نفسه، كذا في الزرقاني^(١) (جمع رجل عليه ثيابه) حر، أريد به الأمر بجمع ليجمع عليه ثيابه، قاله ابن طلال. وقال ابن المنير: الصحيح أنه كلام في معنى المشرط، تأه قال: إن جمع رجل عليه ثيابه محسن.

قال الباجي^(٢): يريد - والله أعلم - إذا أوسع الله على الرجل في ماله، فليوسع على نفسه في ماله، فوجمل نفسه على عانة منه، ولا يغل بحاله، حتى يكره النظر إليه وإلى زينة، ويشع ذلك ذكره، اهـ

وعنه قطعة من حديث رواد البخاري في صحيحه^(٣) متصلة عن سليمان بن حرب عن حماد عن أيوب عن محمد عن أبي هريرة قال: قام رجل إلى النبي ﷺ فسأله عن التسلاة في الثوب الواحد؟ فقال: «أو تكلّمكم بعد ثوبين»، ثم سأله رجل عمر - رضي الله عنه - فقال: إذا أوسع الله فأوسعوا، جمع رجل عليه ثيابه. سئل رجل فبر يزار ووراءه، ثم يأتى وتعيص، في إزار

(١) شرح الزرقاني، (٢٢٩/١)

(٢) المعنى، (٢٢٠/٧)

(٣) أخر البخاري، م، ٨ - كتاب الصلاة، ٩ - باب الصلاة في القصر والسجدة ويل والخصان والقب، ح (٣٦٥)

(٢) باب ما جاء في لبس الثياب المصبغة ولذهب

وقباء، في سراويل ورداء، في سراويل وقميص، في سراويل وقباء، في ثياب وقباء، في ثياب وقميص، قال: وأحسبه قال: في ثياب ورداء.

قال المحافظ^(١): روى ابن حبان هذا الحديث من طريق إسماعيل بن علية عن أبيوب، فأدرج الموقوف في المرفوع، ولم يذكر عمر - رضي الله عنه - ورواية حماد بن زيد هذه المفصلة أصح، وقد وافقه على ذلك حماد بن سلمة، فرواه عن أبيوب وهشام وحبيب وعاصم، كلهم عن ابن سيرين، أخرجه ابن حبان أيضاً، هـ.

(٢) ما جاء في لبس الثياب المصبغة والذهب

(ما جاء في لبس) بضم الميم وسكون موحاة (الثياب المصبغة) بصبغة المفعول من الإصباغ أو التصيغ (أو) لبس (الذهب) أي حلية الذهب، ولا أعلم خلافاً بين الأئمة في جواز لبس المصنوع لرجال والنساء مع الخلاف بينهم في بعض أنواع الصنيع، كالأحمر والمزعفر والمصفر وغير ذلك.

قال صاحب «لتر المختار»^(٢): كره لبس المصفر والمزعفر الأحمر والأصفر للرجال، ومعه أنه لا يكره للنساء، ولا بأس بساتر الألوان، هـ.

وما ورد من قوله ﷺ: «لبسوا ثياب البيض، وكفتموا فيها حوناكم»، رواه أحمد والنسائي والترمذي والحاكم وصححا، فلبس على الوجوب عند أحد لما ثبت عنه ﷺ من لبس غيره، في روايات كثيرة، منها ما روي عن أنس رضي الله عنه: «كان أحب الثياب إلى رسول الله ﷺ أن يلبسها الحبرة» أخرجه الشيخان وغيرهما، وعن أبي رزمة قال: «رايت، النبي ﷺ وعليه بردان الخضران»

(١) «فتح الباري» (١/٢٧٥).

(٢) «لتر المختار» (٩/٥٩٩).

٤/١٦٣٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَلْبَسُ الثَّوْبَ الْمَصْبُوغَ بِالْمَشَقِّ.....

أخرجه أصحاب السنن، وغير ذلك من الروايات.

٤/١٦٣٠ - (مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما (كان يلبس) يفتح الموحدة (الثوب المصبوغ بالمشق) بكسر الميم وفتحها وسكون الشين المعجمة آخره قاف، أي المنقزة وهو الطين الأحمر، قال صاحب المحلى: فيه جواز لبس الثوب الممشق، وقد روي لبسها عن جماعة من الصحابة، فأخرج الطبراني^(١) بإسناد حسن عن عبد الله بن شاذان، قال: رأيت عثمان بن عفان يوم الجمعة على التمتير، عليه إزار تديني غليظ، ثمنه أربعة دراهم أو خمسة، وربطة كوفية مشقة. ومرو في الحج من الكتاب أن طلحة بن عبد الله لبس ثوباً مصبوعاً بالحناء.

وروى البخاري عن ابن سيرين، قال: كنا عند أبي هريرة، وعنده ثوبان مشققان، وروى ابن أبي شيبه عن مغيان مولى عبد الله بن إيس، قال: رأيت أصحابه يلبسون في الثوبين الأبيضين المشققين، وروى ابن عساکر عن سالم بن عبد الله: لما ولي عمر - رضي الله عنه - قال لحفصة: فليدلك الله ما أفعل ما أفعل^(٢) رسول الله ﷺ في بيثك من المنس، قالت: ثوبين مشقين كان يلبسهما لوفده، وقد يخطب فيهما للجمع، وروى ابن أبي شيبه وابن عدي عن رواية علي بن زيد عن أنس، أن ملك الروم أهدى إني النبي ﷺ مشقة من سندس، فلبسها، أورده في ترجمة علي، وضعفه، ونقله العيني.

وقد يعارض ذلك ما رواه أبو داود^(٣) عن امرأة من بني سعد قالت: كنت

(١) المعجم الكبير: للطبراني (١/١٧٥) ج (٩٢) ر: مجمع الروايات (٩/٨٠).

(٢) كذا في الأصل.

(٣) أنس أبي داود (١/١٩٧) ج (٧١-٧٢).

في بيت - س - أم المؤمنين وممن تصنع لنا بنا بعرة. بنا نحن كذلك إذ طلع علينا رسول الله ﷺ فلما رأى المعبرة رجوع فلما رأته ذلك زادت حسرت ثيابها. ووارث قال حمزة: فجاء رجل - لكن في سنة حمزة - إلى صاحب بغية الشيخ للنساء. وأنه اتفاد علم خلافة - ثم - وقال المتأخر في «الفتح» في سنة حمزة.

وقال الشيخ في «البدل»^(١) كتب مولانا محمد يحيى الأسر حرم من تفرير شيخه رضي الله عنه. حمزة: بنا رأته ذلك زادت حسرت ثيابها. وكان ذلك طأ صه. رضي الله عنه. وبنا نحن اتفاد علم خلافة حمزة كل من امر حمزة أن يذهب أن المعبرة حمزة من الدهن. وتيرة حمزة. فكذلك يمكن أن يكون الذي يذهب حمزة. والمؤلف (إن كرهها وهذا بعد حمزة. لأن المعبرة لا تأتي حمزة. من الصنع بعد عين الزهد. فليس فيه غير أنه يذهب لنا ربيع وكان رجوعا لحاجة له بعد رصونه إلى الجهد. فعاد لتفكرها. أو لما رأى في البيت من سوء الأعمار الأسبات واشتد لها في أمور من الصنع وتصفية الأعمار. وغير ذلك. شك ربيب أن له يرجع إلا لكرهه المعبرة. وكما أن ما ريبه العواد.

وقال لمن يجلان. قول بعضنا الشهي مصطفى إلى ما يبلغ من الزمان بعد الشيخ. وأنه ما صنع غيره ثم شيخ. فغير داخل في الشهي. وقال العادري في إسناده بسند سهل من مياض ودية حمزة بن اسماعيل. وعبيد فقال. هذا.

قال الناس في آخر الكتاب: إن عبد الله بن سمر رضي الله عنهم كان من الصنيع بالعمق. وهو المعرف والشيخ ما علم أن بعضي بحاجة ذلك. أما المتصون والمائل فليس عليه.

(١) فتح الباري (١/١٠٠)

(٢) هذا المتصون (١/١٠٠) (٣٩٦)

وَأَنَّهُ مُسَوِّغٌ بِالزُّعْفَرَانِ.

(والمصبروغ بالزوعفران) قال الباقى^(١): أما المصبروغ بالزوعفران، فذهب ابن عمر - رضي الله عنهما - إلى إباحة ذلك، وبه قال مالك وأكثر فقهاء المدينة، وكو ذلك قوم من التابعين. والدليل على ما نقوله حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - المتقدم في كتاب الصلاة، فأما الصغيرة فإني رأيت رسول الله ﷺ يصبح بالمصفرة، وهذا عام في الزعفران وغيره، إلا ما خصه الدليل، ومن جهة التيمم أن الزعفران طيب لا يحرم على النساء، فلم يحرم على الرجال كالتيمم.

وما روي عن النبي ﷺ أنه نهى أن يزعفر الرجل، يحتمل أن يريد به المحرم؛ لما روي أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال: نهى رسول الله ﷺ أن يلبس المحرم ثوباً مصبوغاً بورس أو زعفران، ويحتمل أن يريد بالزعفر استعماله في جسده لما به من الشبه بالنساء.

وقد قال مالك: يلغى أن يحلق من يزار كان يلبس الثوبين: الرداء والإزار بالزعفران. وإلى لائسه واستحسته وأراه حسناً وللأشياء وجوه. وأما السرف فلا أحبه، قال مالك: ورأيت ابن المنكسر يلبس السليس بالزعفران. ورأيت ابن هرمز يلبس الثوبين بالزعفران، اهـ.

(ترجم البخاري في صحيحه: «باب النهي عن الزعفران للرجال»، قال الحافظ^(٢): أي في الجسد؛ لأنه ترجم بعده «باب الثوب المزعفر»، وقيد بالرجل كيخرج المرأة، وذكر البخاري فيه حديث أس، قال: نهى النبي ﷺ أن يزعفر الرجل. قال الحافظ: اختلف في النهي عن الزعفران هل هو تراخيه لكونه من طيب النساء، ولهذا جاء الزجر عن الخلق أو لونه، فيسحق به كل صفة.

(١) «المنقذ» (٢٢٠/٧).

(٢) «فتح الباري» (٣٠٤/١٠).

وقد نقل البيهقي عن الشافعي أنه قال: أنهى الرجل إحلال مكل حال أن يزعمه، وأمره إذا تزعم أن يغسله، قال: وأرخص في المصفر؛ لأنني لم أجد أحداً يحكى عنه إلا ما قال علي - رضي الله عنه - : نهاني، ولا أقول: أنهاكم، قال البيهقي: وقد ورد ذلك عن غير علي - رضي الله عنه - وساق حديث عبد الله بن عمر، وقيل: رأى علي النبي ﷺ تزيين مصفرين، فقال: «إن هذه من ثياب الكفار، فلا تلبسهما» أخرجه مسلم، وفي لفظ له، فقلت: أغسلهما؟ قال: «لا، بل أحرقهما»، قال البيهقي: فلو بلغ ذلك الشافعي لقال به اتباعاً للسنة كعادته.

وقد كره المصفر جماعة من السلف، ورخص فيه جماعة، قال النووي: أنقن البيهقي المسألة، ورخص مالك في المصفر والمزهر في البيوت، وكرهه في المحافل، والكراهة في البدن أشد من الكراهة في الثوب، وأخرج أبو داود والترمذي في «الشمائل» والنسائي في «الكبرى» عن أنس: «دخل رجل عنى النبي ﷺ، وعليه أثر حيفرة فكره ذلك»، الحديث، ولأبي داود^(١) من حديث عمار، رفعه: «لا تحضر الملائكة جنازة كافر ولا مضمغ بالزعفران»، وأخرج أيضاً من حديث عمار قال: قدمت على أهلي ليلاً، وقد تشفتت بداي فحلقتي بالزعفران، فسلمت على النبي ﷺ فلم يرحب بي، وقال: «إذهب فاعسل هناك هذا».

ثم ترجم البخاري: «باب الثوب المزهر»، وذكر فيه حديث ابن عمر: أنهى النبي ﷺ أن يلبس المحرم ثوباً مصبوغاً بورس أو زعفران»، قال الحافظ^(٢): وأخذ من التشديد بالمحرم جواز لبس الثوب المزهر للمحلال، قال ابن بطال: أجاز مالك وجماعة لباس الثوب المزهر للمحلال، وقالوا: إنما وقع

(١) مسند أبي داود (٤١٧٩).

(٢) فتح الباري (١٠/٢٠٤).

قَالَ يَحْيَى: وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: وَأَنَا أَكْرَهُ أَنْ يَلْبَسَ الْعِلْمَانُ شَيْئًا مِنَ الذَّهَبِ. لِأَنَّهُ يُلْغِي أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ تَخْتُمِ الذَّهَبَ.

أَخْرَجَهُ التَّبَخَاثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

فَأَخْرَجَهُ التَّحَاوِيُّ فِي ١٧ - كِتَابِ اللِّبَاسِ، ٤٥ - بَابِ حَوَائِمِ الذَّهَبِ، وَمُسْلِمٌ فِي ٢٧ - كِتَابِ اللِّبَاسِ وَالزَّيْنَةِ، ١١ - بَابِ فِي طَرَحِ حَاتِمِ الذَّهَبِ. حَدِيثٌ ٥١.

قَالَا أَكْرَهُهُ لِلرَّجَالِ، الْكَبِيرِ مِنْهُمْ وَتَضَعِيهِ.

النَّهْيُ لِلْمَحْرَمِ حَاصِلٌ، وَحَبْلُهُ الشَّافِعِيُّ وَالْكَوْفِيُّ عَلَى الْمَحْرَمِ وَغَيْرِ الْمَحْرَمِ، اهـ.

وَمِنْ «الْمَحَلِّ»: رَوَى الشَّيْخَانُ عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ ﷺ نَهَى أَنْ يَتَزَعَفَرَ الرَّحْلُ، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَالْمَجْهُورُ. (إِنَّهُ يَكْرَهُ تَحْرِيمًا لِبَسِ التَّوْبِ الْمَرْغُورِ، قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: وَإِنَّمَا عَمِلُوا بِالنَّهْيِ بِمَعْنَاةِ أَتْبَاعِ الْإِسْلَامِ تَقْدِيمًا لِلْمَحْرَمِ عَلَى الْمَبِيعِ، وَجَمَعَ الْخَطَّابِيُّ بَأَنَّهُ مَا صَحَّ عَزَلُهُ ثُمَّ نَسَجَ، فَلَيْسَ بِدَلِيلٍ فِي النَّهْيِ، وَوَافَقَهُ عَلَى ذَلِكَ، اهـ).

(قَالَ مَالِكٌ وَأَنَا أَكْرَهُ) قَالَ الزُّرْقَانِيُّ^(١): تَنْزِيهًا (أَنْ يَلْبَسَ) بَيْنَاءُ الْمَعْلُومِ مِنَ الْمَجْرُودِ، أَوْ الْمَجْهُورِ مِنَ الْمَزِيدِ، (الْعِلْمَانِ) تَكْسِيرُ الْعَيْنِ الْمَعْجَمَةُ جَمْعُ غِلَامٍ، وَهُوَ النَّظَارُ^(٢) ائْتِشَارُ، قَالَهُ الزَّعَاقِي، وَالْمُرَادُ غَيْرُ الْبَالِغِينَ (شَيْئًا مِنَ الذَّهَبِ) أَوْ الْفَضَّةِ وَغَيْرِهَا الْمَحْرَمَةُ عَلَى الرِّجَالِ (لَأَنَّهُ يُلْغِي) وَهُوَ حَدِيثٌ مَعْرُوفٌ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» وَغَيْرِهَا (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ تَخْتُمِ الذَّهَبَ) أَيِ لِبَسِ خَاتَمِ الذَّهَبِ لِلرَّجَالِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ فِي الذَّهَبِ وَالْحَرِيرِ: مَهْدَانِ حَرَامَانِ عَلَى رِجَالِ أُمَّتِي، حُلٌّ لَانْتَاهِمَ، (وَلَقَدْ أَكْرَهُهُ) أَيِ الذَّهَبَ وَمَا فِي مَعْنَاهُ (لِلرَّجَالِ) الْكَبِيرِ مِنْهُمْ وَالصَّغِيرِ قَالَ الزُّرْقَانِيُّ: أَيِ لِدَلِيلِ مِنْهُمْ كَرَاهَةِ تَحْرِيمِهِ، وَالتَّضَعِيهِ تَنْزِيهًا، اهـ.

(١) «شرح الزُّرْقَانِيُّ» (١/١٦٩).

(٢) «لَرِّ النَّظَارِ» طَلْعُ وَنَسْجُ.

وقال اندوديو^(١): حرم استعمال ذكر بالغ محلي بلذهب أو فضة، نسجاً كان أو طرزاً أو زخماً، وأما الصغير فيكره لباسه الذهب والحرير، ويجوز له لباسه الفضة هذا هو المعتمد، قال الدسوقي: قوله: هو المعتمد، ومثابه أنه يحرم على الرائي لباس الصغير الذهب والحرير، ويكره لباسه الفضة، وهو قول ابن شعبان ورجحه في التوضيح، وما قاله الشارح هو ظاهر المذهب عند كثير من الشيوخ، وقول ابن شعبان أظهر من جهة التلبس، اهـ.

وقال الباقي^(٢): قول مالك: إنه يكره، يريد عتماً أو غيره، وعَلَّقَ انمنع في ذلك بالكراهة دون التحريم، وذلك بحتمل وجهين: أحدهما: أن يكره ذلك لمن يلبسهم إياه أو يترك متعمهم من ممن له ذلك؛ لأنه من جنس من يحرم عليه ذلك، ولم يبلغ به حد التحريم؛ لأنهم ليسوا بمكلفين، والوجه الثاني: أن يكره ذلك لهم؛ لأنهم مأمورون به على وجه التندب، ومهيئون على وجه الكراهية، ولذلك يعاقبون على كثير من الأفعال، وبذلك قال: أنا أكثره ذلك للكثير منهم والصغير، فأشار إلى أن الكراهية تتعلق بهم دون أوليائهم.

واستدل على ذلك بما روي عن النبي ﷺ أنه نهى عن تحتم الذهب، ويحتمل أن يريد أن نهيه يتوجه على المصوم على قول من قال به في المصفر وانصغر، فذكره قال: نهى الناس عن تحتم الذهب، فتوجه إلى المكلفين على وجه التحريم، وإلى غير المكلفين على وجه الكراهة، ثم خص من أبيح له ذلك من النساء، فيفي الباقي على أصله، ويحتمل أن يريد أن نهيه توجه إلى المكلفين من الرجال خاصة، فكره ذلك للنساء لما كانوا من جنسهم فلا يعتادوا عند التكليف، اهـ.

(١) الشرح الكبير (١/٦٢).

(٢) المبصر (٢١/٧).

وقال صاحب «المحاور»^(١) قول مالك: «أما ذكره، أي ما حرم لبسه حرم إتيانه للصغير، وهو ذهب أي حبيبة، يكره لباسه انصبي ذهباً أو حبيباً، وتضافعة فيه وجوباً، نصحتها أنه يجوز لباسه إلي الناس القبيح الحرير ومجوه، والثاني: لا يجوز، والثالث: نه إتيانه قبل سبع سنين، ولا يصح الجواز مطلقاً، روى الشافعي عن إمامه ترجيح النسيان يوم لعد بحلي الذهب والفضة، ويطبق به الحرز، كذا في «شرح المنهاج»

قال البرقي^(٢): «قال أصحابنا: يجوز لباسهم الحلي والحرير يوم النكاح لأنه لا تكليف عليهم، وفي باقي السنة ثلاث أوجه، ومما يدل على الجواز ما في «منايع الأصول»^(٣) برواية ابن رزين عن ابن عمر: أن النساء كن يلبسن المنخ، والحواتيم، والخرصور، والمخاض على عهد النبي، وأن ذلك مما كن يلبسن أولادهن الشكور، اهـ»

وقال محمد في «موطئه»^(٤) في حديث عمر في حلة مبراة نبخ عند المسجد: «لا ينبغي نزع حل العثم أن يلبس الحرير والديباج والذهب، وكل ذلك مكروه تذكور من الصغار، الكبار، ولا بأس به للإناث، وهو قول أبي حنيفة والعامية من فقهاء، اهـ»

وفي «الدر المختار»^(٥): «كره لباسه انصبي ذهباً أو حبيباً، فإن ما حرم لبسه وشربه حرم إتيانه وإشترائه، قال ابن عاصم، لأن اللبس حرام الذهب والحرير على ذكر الأمة بلا قيد والبلوغ، والمبراة، وبذلك على من ألبسهم لأن أمرنا بحفظهم، اهـ»

(١) «شرح منيع مسلم» (١/٢٤٢).

(٢) (٧١٩/٤).

(٣) «مواهب» ج ١، «مع التلخيص» (١/٢٧٣).

(٤) (١٥٩/٤١).

قَالَ يَحْيَى: وَصُجِّعْتُ مَا لَكَ بِقَوْلٍ فِي الْمَلَأَجِفِ الْمُعَصْفَرَةِ فِي
الْبُيُوتِ لِلرِّجَالِ، وَفِي الْأَقْنِيَةِ. قَالَ: لَا أَغْلَهُ بِرُؤْثِكَ شَيْئًا حَرَامًا.
وَأَعْيُرَ ذَلِكَ مِنَ الْمُدَسِّ أَحَبُّ إِلَيَّ.

(قَالَ مَا لَكَ فِي الْمَلَأَجِفِ) يَفْتَحُ الْمِيمُ جَمْعَ مَلَحَفَةٍ بِكسر الميم وسكون
اللام: الْمَلَأَجِفُ الَّذِي يَنْتَحِفُ. هَذَا (الْمُعَصْفَرَةُ) الْمَصْبُوغَةُ بِاتَعَصْفَرِ (فِي الْبُيُوتِ)
احْتِرَاقِ عَرِّ الْمَحَافِلِ (لِلرِّجَالِ) وَلَا مَأْسَ لِلنِّسَاءِ مطلقاً فِي الْبُيُوتِ أَوْ الْمَحَافِلِ
(وَفِي الْأَقْنِيَةِ) جَمْعُ أَقْنَاءَ، أَيِ فِي أَصْنَةِ الدُّورِ (قَالَ) مَا لَكَ: (لَا أَهْمُ مِنْ ذَلِكَ)
أَيِ الْمُعَصْفَرِ الْمَذْكُورِ (شَيْئًا حَرَامًا) أَيِ لَا أَحْرِمُ نَوْعاً مِنْهُ (وَعَبْرَ ذَلِكَ مِنْ
اللباسِ) الَّذِي لَا عَصْفَرَ فِيهِ (أَحَبُّ إِلَيَّ).

قَالَ الزُّرْقَانِيُّ^(١). مَقْتَصَاهُ الْإِبَاحَةُ فِي الْبُيُوتِ وَالْأَقْنِيَةِ، وَالتَّكْرَاهُ فِي
الْمَحَافِلِ وَالْأَسْوَاقِ. وَحُجُوهَا. وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ نَصٍّ: وَعَبْرَ الْجَمَازِ مطلقاً،
والتَّكْرَاهُ مطلقٌ وَهُوَ الْمَشْهُورَةُ، فَفِي الْمَدُونَةِ: كَرِهَ مَا لَكَ الثُّوبَ الْمُعَصْفَرُ
الْمُقَدَّمُ لِلرِّجَالِ فِي غَيْرِ الْإِحْرَامِ، وَالْمُقَدَّمُ. مَصْمُومٌ الْمِيمُ وَسُكُونُ اللَّامِ، وَفَتْحُ
الدَّالِّ الْمُهْمَلَةِ الْقَوِيُّ الصَّحِيحُ، الَّذِي رُوِيَ فِي الْمُعَصْفَرِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى، قَالَ فِي
«التَّوَضُّعِ»: أَمَّا الْمُعَصْفَرُ فَغَيْرُ الْمُسْتَعْمَلِ، وَالْمَزْعُورُ، فَيَجُوزُ نِسْبَتُهُ فِي غَيْرِ
الْإِحْرَامِ. نَحْنُ عَلَى الْأَوَّلِ فِي «الْعُدْمَةِ» وَعَلَى الثَّانِي فِي عِبْرَتِهِ، اهـ.

وَصَبَّحَ السَّاعِدُ الْمُقَدَّمُ تَشْدِيدُ الدَّالِّ، وَيَرْجَمُ فِي الصَّحِيحِ مُسْلِمٌ^(٢) بَابِ
النَّهْيِ عَنْ لُبِّ الثُّوبِ الْمُعَصْفَرِ، وَأَخْرَجَ فِيهِ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ
عَنْهُمَا، قَالَ: رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى نَوْبَيْنِ مَعْصُورَيْنِ، فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ مِنَ
ثِيَابِ الْكُفَّارِ، فَلَا تَبْسُمُوهَا، وَفِي أُخْرَى قَالَ: رَأَى النَّبِيَّ ﷺ عَلَى نَوْبَيْنِ
مَعْصُورَيْنِ، فَقَالَ: «أَمْسَكَ أَمْرَتَكَ هَهُنَا» فَتَت: أَتَسْلِسُهَا؟ قَالَ: «أَحْرَقُهَا».

(١) شرح الزُّرْقَانِيُّ (٢/ ٢٧٠).

(٢) شرح صحيح مسلم شُعْبُو (١٤/ ٥٤٠).

وأخرج عن علي - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ سئى عن لبس القسي والمعصر، الحديث.

قال النووي: اختلف العلماء في الثياب المصغرة، فأباحها جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وبه قال الشافعي وأبو حنيفة ومالك، لكنه قال: غيرها أفضل منها، وفي رواية عنه أنه أجاز لبسها في البيوت وأتية الدرة، وكرهه في المحافل والأسواق ونحوها، وقال جماعة من العلماء: هو مكروه كراهة تنزيه، وحملوا النهي على هذا؛ لأنه ثبت أن النبي ﷺ لبس حلة حمراء.

وقال الخطابي: النهي منصرف إلى ما صبح من اللباس بعد النسخ. فأما ما صبح غزله، ثم نسخ، فليس يداخل في النهي، وحمل بعض العلماء النهي بها على المحرم بالصبغ أو العمرة، فيكون موافقاً لحديث ابن عمر - رضي الله عنه -: «نهى المحرم أن يلبس ثوباً منه ورر أو زعفران».

وأما البيهقي فقد أغفل المألة، فقال في كتابه «معركة السنن»: سئى الشافعي الرجل عن المصغر، وأباح له المعصر، وقال: إنما رخصت المعصر لأنني لم أجد أحداً يحكي عن النبي ﷺ النهي. إلا ما قال علي رضي الله عنه: نهائي، ولا أقول نهائكم، قال البيهقي: وقد جاءت أحاديث تدل على النهي على المعصر، ثم ذكر حديث عبد الله بن عمرو المذكور، ثم أحاديث أخرى، ثم قال: لو بلغ هذه الأحاديث شافعي لقال بها إن لبس الله، اهـ.

قلت: ما حكى النووي من جمهور العلماء إباحة المعصر هذا من دأبه المعروف أنه - رحمه الله - يعمد مملكة إلى الجمهور، وما حكى عن أبي حنيفة من إباحته لا يصح النقل، قال صاحب «المحلى»: حكاية الإباحة عن أبي حنيفة لا توجد في كتب المذهب، بل نص فيها بكراهة لبس المعصر خاصة، اهـ. وعديم عن «الدر المختار»: كره لبس المعصر والمصغر للرجال، اهـ.

(٣) باب ما جاء في لبس الخنز

قال الحافظ^(١) أخرج ابن ماجه حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «نهى رسول الله ﷺ عن الخنز» هو الخنز، وتشديد الدال المشيع بالنعصر، فسر في الحديث، وعن عمر - رضي الله عنه - أنه كان إذا رأى على الرجل ثوباً معصراً حذره، وقال: «دعوا هذا للنساء» أخرجه الطبري، اهـ.

وأخرج الترمذي^(٢) حدثنا عبد الله بن عمرو - رضي الله عنه - قال: مر رجل، وعليه ثوبان أحمران، فسلم على النبي ﷺ فلم يرد عليه النبي ﷺ تسلاماً. قال الترمذي: معنى هذا الحديث عند أهل العلم أنه كره المعصفر، ورواها أن ما صبغ بالحمرة بالمد أو غير ذلك فلا بأس إذا لم يكن معصراً، اهـ.

وأخرج أبو داود^(٣) عن عبد الله بن عمرو قال: رأيت رسول الله ﷺ وعلي ثوب مصبوغ معصفر، فقال: «ما هذا؟» فأنطلقت، فأحرقته، فقال النبي ﷺ: «ما صنعت بثوبك؟» فقلت: «أحرقته» قال: «أفلا كونه بعض أهلك؟» وفي رواية: «فإنه لا بأس به للنساء» اهـ.

(٣) ما جاء في لبس الخنز

فتح الخنز، رشذ الزوي المحمسين سم دابة، ثم أطلق على الثوب المتخذ من وبرها، ولجمع خنزوز على زه فلوس، كذا في الزرقاني^(٤)، قال الشيخ في «البدرة»^(٥) الخنز ما خلط من الدباج، وأصله من وبر الأرنب،

(١) «فتح الباري» (١٠/٣٠٥).

(٢) «مسنن الترمذي» (٣٨٠٧).

(٣) «مسند أبي داود» ج (١٤٠٦٨).

(٤) «الشرح الزرقاني» (٤/٢٧٠).

(٥) «البدرة المجلد» (١٦/٤١٢).

ويقال تذكير الأرنب: خرز بوزن عمره، وفي القاموس: الخرز كصرد ذكر الأرنب، وعنه اشتق الخرز، قال في النكوك^(١): هو المنوج من الإبريسم والقصور، وقال غير: حرير يحلط بوبر ونسجه، وقال ابن العربي: أخذ بوعيه أسداً، أو اللحية حرير وآخر سواداً.

وقال الحافظ في الفتح^(٢): بعد ذكر الاختلاف في المختلط من الحوير وغيره: وعند المالكية من المختلط أقوال: ثالثها الكراهة، ومنهم من فرق بين الخرز وبين المختلط بقطر، ونحوه، فأجاز الخرز، ومنع الآخر، وهذا مبني على تفسيره، وقد ورد في بعض تفسير الحسن أنه الخرز، فمن قال: إنه ودي- الحرير، فهو الذي يتناول عليه القول المذكور، ومن قال: إنه ما كان من وبر فخلط حرير، لم يتجه التفصيل المذكور، واخرج من أجاز المختلط بحدث ابن عباس: إنما نهى رسول الله ﷺ عن الثوب المصمت^(٣) الحرير، أما الخلف من الحرير وسدى الثوب فلا بأس به، أخرجه الطبراني بسند حسن هكذا، وأصله عند أبي داود.

وأخرجه الحاكم بسند صحيح، وفي ثلث نيسر الخرز عن جماعة من الصحابة وغيرهم، قال أبو داود: أنه عشرون نيساً من الصداقة وأكثر، وأورد، ابن أبي شيبة عن جمع منهم، وعن طائفة من التابعين بأصناف جيد، وأعلن ما ورد في ذلك ما أخرجه أبو داود^(٤) والتمساني من طريق عبد الله بن سعد عن أبيه، قال: رأيت رجلاً على بغلة، وعليه عمامة خز سوداء، وهو

(١) هذا في النكوك، الذي من تقرير الشيخ النكوكي رحمه الله تعالى، اهـ.

(٢) الفتح النوري (١٠٠/٣٩٤).

(٣) يضم النسيم: الأولى وفتح الثانية المخدعة. وهو الخي حسنة إبريسم لا يعالقه نظن ولا غيره.

(٤) أخرجه أبو داود (١٠٣٨)، وأخرجه (٣٤٢٦).

يقول: كتابها رسول الله ﷺ، وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق عمار بن أبي عمار قال: أتت برهان بن الحكم مظارف خنز، فكساها أصحاب رسول الله ﷺ، والأصح في تفسير الخبر أنه ثياب سداها عن حوير، ومنحمتها من خيرة، وقيل: تنسج مخلوقة من حوير وصوف أو نحوه، وقيل: أسبله اسم دابة، يقال لها: الخنز، سمي الثوب المتخذ من وبرها خنزاً لنعومتها، ثم أطلق على ما يحلط بالحرير كنعومة الحرير.

وعلى هذا فلا يصح الاستدلال بلبسه على حواز ليس ما يحاط به الحرير، ما لم يتحقق أن الحر الذي لبسه السلف كان من المخلوقات بالحرير، وأما الخليفة والجماعة الذين الخنز ما لم يكن فيه شهرة، ومن ماله تكواهه، وهذا كله في الخبر، وإدراكه بانقلاب بدل الخنز، فقال الرازي: عند الأنبياء الخنز من الحرير، وحرره على الرجال، ونقل الإمام الاتفاق عليه. هـ

وفي المجموع^(١) الخ المعروف أولاً بثياب تنسج من صوف وإبريسم، وهي مباحة، وقد سبها الصحناء والناعور، فيكون اتسوي صلبها لأجزاء المنسج بالمجموع وزي المترفين. وإن أورد ما هو المعروف الآن، فهو حرام، لأنه حسيه من الإبريسم، وعليه حصل حديث قوم يستحلون الخنز والحرير، وهم يكنى هذا النوع في عصره^(٢)، فهو معجزة للإخبار بالعيب. اهـ

وفي الدر المنجدة^(٣) عن شرح المجموع: الخنز صوف ثوب الحر، قال: هذا كان في زمانهم، وأما الآن فمن الحرير، فحينئذ بحر، فليحلفه، قال ابن عيدين عن التذرعصة: الخنز اسم ندانة يكون على جلدها حر، وإنه ليس من جملة الحرير، وقال الإمام ناصر الدين: الخنز في زمانهم من أورد الحر، إن الحاني. اهـ

(١) مجمع بحار الأنوار (٣١/٦).

(٢) انظر: رد المحتار على مدار المفتاح (٥٨٨/٩).

٥/١٦٣١ - وَحَدَّثَنِي قَائِدٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا كَسَتْ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ بِطَرْفِ خُرٍّ كَانَتْ عَائِشَةُ تَلْبَسُهُ.

وما في «المجمع» قاله صاحب «المحلى» عن «النهاية» زاد: قالوا: وعلى هذا يحمل ما في حديث البخاري «سأني قوم يستحقون الخُرَّ والحري»، قال ابنه: «اختلف في ضبط هذا اللفظ، ف قيل: بالحاء والراء المهملتين، والجراد بها الزنا، والآخر بالمجمعتين، والأول هو الصواب، كما قال عبد الحق. اهـ.

٥/١٦٣١ - (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها كست) أي ألبست ابن أختها أسماء (عبد الله بن الزبير) الصعابي ابن الصعابي (مطرف خُرٍّ) بالإضافة. والمطرف بكسر الميم وسكون الطاء المهمل، وفتح الراء، ولاء: ثوبٌ من خُرٍّ، له أهلأج، وقال: ثوب مربع من خُرٍّ، كذا في «الزرقاني»^(١). وفي «المحلى»: المطرف بكسر الميم وضمها وفتحها: الثوب الذي في طرفه علمان، والميم زائدة، اهـ.

(كانت عائشة) رضي الله عنها (تلبسه) قال الزرقاني: فذل على إباحة لبس الخُرِّ للرجاء، وروي عن مالك وصححه في «القبس»، وذكر عبد الملك بن حبيب جوارزه عن خمسة وعشرين صحابياً وخمسة عشر تابعياً. وقيل: مكروه، قال ابن رشد: هو أظهر الأقوال وأولاًها بالصواب، وقيل: يحرم لبسه، اهـ.

قال الباجي^(٢): فوته: كست، يقتضي أنها أعطته إياه تلبسه، ولو لم ترد أن يلبسه، لقال: أعطته، فأما لفظ «كست» يقتضي رجه القباس، وذلك يقتضي

(١) فتح الباري: (١٠٥/٥٥).

(٢) شرح الزرقاني: (١/٢٧٠).

(٣) المنقذ: (٧/٢٢١).

(٤) باب ما يكره للنساء لبسه من الثياب

١٦٣٢/٦ - وحدثني عن ذلك، عن غُلَقْمَةَ بْنِ أَبِي غُلَقْمَةَ.
عَنْ أُمِّهِ أَنَّهَا قَالَتْ: دَخَلْتُ حَفْصَةَ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَلَى عَائِشَةَ
زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ. وَعَلَى حَفْصَةَ خِمَارٌ رَقَبِيٌّ. فَشَقَّقْتُ عَائِشَةَ، وَكَشَّيْتُهَا
خِمَاراً كَثِيفاً.

إنها تعتقد أن ذلك مباح له، والمخر نرى يتخذ منه الثياب. وأما كل ثوب ساء
حريراً، ولحمته وير أو قطن، فيكره ولا يحرم، وقد ذهب إلى إباحته للرجال
ابن عباس، وروي عن عبد الله بن عمر كراهيته، وبه قال مالك، قال ابن
القاسم: إنما كرهه لسدي الحرير فيه، وقد اتفقوا على الامتناع من تحريمه،
وذلك بوجهين: أحدهما: أن الحرير أقل أجزائه، والنوجه الثاني: أنه مستهلك
على وجه لا يمكن تخليصه للارتفاع، اهـ.

(٤) ما يكره للنساء لبسه من الثياب

(ما يكره) بينا، المجهول (للنساء لبسه) بضم اللام وسكون الموحدة في
النسخ المصرية وهي الهندية «لبسه» (من الثياب) أي الثياب، التي تكره للنساء
خاصة دون الرجال.

١٦٣٢/٧ - (مالك عن غُلَقْمَةَ بْنِ أَبِي حُلَيْفَةَ) المدني (عن أمه) مرجانة
مروءة عائشة: (أنها قالت: دخلت حفصة بنت عبد الرحمن) بن أبي بكر الصديق
- رضي الله عنه - (على عمتها أم المؤمنين) عائشة زوج النبي ﷺ (وعلى حفصة)
المذكورة، (خمار) بكسر الخاء المعجمة ثوب يغطي المرأة به رأسها (رفيق)
يصف ما تحته من الشعر (فشقته عائشة) أي خرقته ثلثا تعود إليه بعد ذلك
(وكشيتها خماراً كثيفاً) أي غليظاً لا يصف البدن

قال الباقى^(١): يستعمل - والله أعلم - أن يكون خمارها مع رفته من

٧/١١٣٣ وحديثي عن مالك، عن مسلم بن أبي مريم،
عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أنه قال:

الخلف ما يصلح ما حجه من الشعر، ويحتمل أن يكون رقبا لا سر أو أعضاء
وإن كان مطلقا لشدة رغبته وعرفه بالأعضاء، والأول ملحق به المحذور
فكرحت لها ذلك عاتق رغبته شغبا لا اعتداله في المستحسن، وأعطته
باعتقار به حصارا كفيفا تحذ في المستحسن مثله، وتربطها الحس الذي شرح له
الاعتدال به، ويحتمل أن يريد بذلك تعريضها عما نشأ من حصاره نظيما
للسنن ورذا نهاء اهـ.

٧/١١٣٣ - (مالك عن مسلم بن أبي مريم) بسند المذنب (عن أبي صالح)
السناد ذنوب (عن أبي هريرة أنه قال) قال ابن عبد البر هكذا روى يحيى هذا
الحدث مرفوعا عن أبي هريرة، وكذلك هو في الموطأ عند جميع رواة، إلا
عبد الله بن نافع، فإنه روى عن مالك بسنده هذا مرفوعا عن أبي هريرة،
ومعهم أن هذا لا يمكن أن يكون من رأي أبي هريرة، لأن من هذا لا يترك
الشرابي، ويحتمل أن يقول أبو هريرة من رآه، لا يدخل الجنة، كذا في
«التبصرة»^(١) والتهذيب، زاد فيه، وأقول قول ابن نافع، قال مالك: كان مسلم
رجلا صالحا كان يذهب إلى بيع الإسماعيل، اهـ.

رواه مسلم^(٢) عن زهير بن جابر عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي
هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «هذان من أهل النار، لم أرهما، قرم معبر
ميط، كذا في الشرح، بطريقين بها التسمية، وساء كميات عاريات حبلات
مائلات، وروهن كأمه الخنث العائنة، لا يدخلن الجنة، ولا يجلدن ويحبون،
وإن ربحنا فتوحنا من مسرة كذا، وخدا».

(١) (ص ٦٦٦).

(٢) أخرجه مسلم (١١٣٨).

بِسَاءٍ كَاسِيَاتٍ عَارِيَاتٍ،

(نساء) مبتدأ للانصاف بقوله: (كاسيات) قال صاحب «المحلى»: قوله: «نساء» مبتدأ «كاسيات» صفة له، وكذا ما بعده صفة بعد صفة، وخبره قوله: «لأن» بدخلن الجنة، اهـ. قال ابن عبد البر: أراد اللواتي يلبسن من الثياب الشيء الخفيف الذي يصف ولا يستر فهن كاسيات بالاسم (عاريات) في الحقيقة. قال النووي^(١): قيل: معناه كاسيات من نعمة الله، عاريات من شكرها، وقيل: معناه تستر بعض بدنهن وتكشف بعضه، إظهاراً للجمال ونحوه، وقيل: معناه تلبس ثوباً رقيقاً يصف لون بدنهن، اهـ.

وقال الباجي^(٢): قال عيسى بن دينار: تفسيره يلبسن ثياباً رفاقاً فهن كالكاسيات يلبسن تلك الثياب، وهن عاريات؛ لأن تلك الثياب لا توارى منهن ما ينبغي لهن أن يسترنه من أجسادهن، وروي عن ابن نافع مثله، وقاله محمد بن عيسى الأعمش، وفي «العتبة» عن ابن القاسم: عاريات تلبسن الرقيق، ويحتمل عندي أن يكون ذلك لمحنيين، أحدهما البخعة فيبش عمامته، فيدرك البصر ما تحتها من المحاسن، ويحتمل أن يريد به الثوب الرقيق الصفيق الذي لا يستر الأعضاء بل يبدو حجمها.

قال مالك: يلغني أن صر من الخطاب - رضي الله عنه - نهى النساء أن يلبسن القبايط، قال: وإن كانت لا تُشَفُّ فإنها تصف، قال مالك: معنى نصف أي تلتصق بالجسد، وسئل مالك عن الوصاف يلبسن الأقبية، فقال: ما يعجزني ذلك. وإذا شدتها عليها ظهر عجزها، ومعنى ذلك أنه لا يفيقه بصف أعضاءها عجزها وغيرها، وهذا في النساء، وأما الرجال ففي «العتبة» عن ابن القاسم: السائر كله يصير إلى الإزار، فإن كان الإزار رقيقاً والقميص رقيقاً فلا عبر فيه، وإن كان أحدهما كثيفاً فلا بأس به، اهـ.

(١) اشرح صحيح مسلم للنووي (١/١٠٩).

(٢) «العتبة» (٧/٢٢٤).

مَائِلَاتٌ مُبِيلَاتٌ. لَا يَدْخُلُنَ الْجَنَّةَ.

قلت: وقد أخرج أبو داود^(١) من حديث يزيد، قال: سئلت رسول الله ﷺ أن يصلي في سراويل، ونيس عليه رداء، قال ابن رسلان^(٢): لأنه يصف بالأعضاء، ولا يتجافى البدن، قال ابن عابدين: رغبة الثوب بحيث يصف حجم العضو مستوعباً، ولم كتفها لا ترى البشيرة منه، اهـ.

وعلم به أن ما شاع في زماننا من لبسة السراويل الملتصق على البدن، وما يكون من فوقه القبض لا يؤول إلى التقصير أيضاً لا يجوز للرجال أيضاً؛ لأنه يصف البدن.

(مائلات) إلى الرجال (مبيلات) إليهم إلى أنفسهم، وقال المروقي^(٣): مائلات عن الحق، مبيلات لأرواحهن عنه، وقال العازوي: مائلات عن طاعة الله وما يلزمهن من حفظ فروجهن، مبيلات غيرهن إلى مثل فعلهن، وقيل: مائلات متبخرات في شهين، مبيلات أكتافهن وأعضافهن، وقيل: مائلات أي يعتشن المشطة الميلاء، وهي مشطه أبقايا، مبيلات عبرهن إلى تلك المشطة، قال ابن حريز: ذاقه ميلاء إذا مال سامها إلى أحد شقيها. وقد يكون معنى مائلات منحنيات للرجال، مبيلات لهم بما يبدون من زينتهم، اهـ.

قلت: ومعنى المشطة الميلاء أنه يفوق إلى أحد جانبي الرأس، وهي المعلقة: قيل: يعتشن مشطه المائلة، وهي مشطه النفايا، مبيلات أي يعتشن غيرهن تلك المشطة: اهـ.

(لا يَدْخُلُنَ الْجَنَّةَ) قال المروقي: أي مع السابقين أو بغير عقاب، قال

(١) أخرجه أبو داود في «كتاب الصلاة» (٦٣٦).

(٢) انظر «عاشق رسول الله» (٣٠٠/٤).

(٣) «شرح المروقي» (٢٧١/٤).

ولا يحدثن ربحها. ورويحها لو وجد من مرة خمسة مائة مثقال.

٨/١٦٣٤ - وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد عن عبي

ابن جهمان:
.....

إن عبد الرزاق هذا عدي محمول على المثبتة وإن هذا جرمه وإن كان عبد الله
ممن، فهو أهل البعير والمعرفة، لا يعرف أن يشركه ويغفر ما دون ذلك لس
يشاء أولاً يحنن ربحها^١ أي ربح النجدة (وربحها) مثلاً خبره (يوجد من مسيرة
خمسة مائة مثقال) وما في مسلم في حديث الباب مسروبه كذا وكذا فيمنع رواية
«المرطبة» هذه، وقال صاحب «المحلى»: المقصود منه التكرار لا التحديث، فلا
يعارضه ما في مسام. وإن ربحها ليوجد من مسيرة أربعين خريفاً. اهـ.

قال المصنف: «نفصي أن ربح النجدة يبع به قبل دخول الحقة من
نفسه أنه حل ذكره عليه بذلك، وأنه يبعد عنه من حرمه من أهل التكرار
والمحاصي، أما يبعد المسافة فلا يفصل أحد منها إلى الموضع الذي يوجد
فيه ربحها، ويحتمل أن يريد أن يمنع إدركه، ولا يجده ما كان في
الموضع الذي ينال فيه من كان من أهل السعادة والاولى أنفق من جهة
اللفظ. اهـ.

٨/١٦٣٤ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (عن ابن شهاب)

الزهري روى عنه الإمام مالك ثبت بواسطة، وهو من شيوخه، والتحديث
دور في «المرطبة»، ورواه البخاري^٢ بطرق عديدة عن الزهري عن منذ
ب... الحديث عن أم سلمة، أخرجه في «المعجم والنهج» وال«تلميح والآداب
والفتن». وفي بعض الطرق عن الزهري عن أم سلمة، قال

(١) نسخة (٧/٢٦٦)

(٢) في: ٣ - كتاب التماس - ٤٠ - باب التماس والمعة بالليل (١١٥)

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ مِنَ اللَّيْلِ، فَظَنَرَ فِي أَفْقِ السَّمَاءِ فَقَالَ: «مَاذَا فُتِحَ اللَّيْلَةُ مِنَ الْخَزَائِرِ؟»

الحافظ^(١): إن الزهري كان ربما أبهمها وربما سماها، ورواه مالك في «الموطأ» ولم يذكر هذا ولا أم سلمة، اهـ.

(أن رسول الله ﷺ قام أي اتبه من نومه (من الليل) وفي البخاري في كتاب العلم: «استبقت النبي ﷺ ذات ليلة، وفي الفتن: «استبقت رسول الله ﷺ ليلة غزاه»، (فنظر في أفق) بضم الهزة والفاء أي في ناحية (السماء) قال الياجي: يحتمل أن يريد به في قيامه للمهجد، ويحتمل أن يريد به قام بمعنى رآه أو أوحى إليه، فنظر في أفق السماء اعتباراً وإنما يراها ليمثل قول الله عز وجل: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالتَّخْلِيفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِ الْأَلْبَابِ﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿لَا يَخْشَوْنَ الْعِلَّ إِلَّا إِيَّاهُ فَكَفَىٰ حُجَّتًا لَّهُ وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنْفَخُ الْأَشْجَارُ﴾^(٣)، اهـ.

(نقل) زاد في رواية البخاري (سبحان الله) (ماذا) ما استفهامية منقضة لعمنى التعجب والتعظيم، ويحتمل أن تكون ما نكرة موصوفة (فتح) ببناء المجهول في النسخ المصرية، ويزديا اسم الجلالة بنقطة (فتح الله) ببناء الفاعل في النسخ الهندية، وبكلا اللفظين وقعت الروايات، كما ضبطه الحافظ، وقال: المراد بالإنزال إعلام الملائكة بالامر المقدر، أو أن النبي ﷺ أوحى إليه في نومه ذاك بما سيق بعلمه، فغير عنه بالإنزال، اهـ. (الليلة من الخزائن) قال الحافظ: خُبر عن الرحمة بالخزائن كقوله تعالى: ﴿خَزَائِرُ رَحْمَةٍ رَبِّكَ﴾^(٤)، وعن العذاب بالفتن، لأنها أسبابه، قاله الكرماني.

(١) فتح الباري (١/ ١١٠).

(٢) سورة آل عمران: الآية ١٩٠.

(٣) سورة الغاشية: الآية ١٧.

(٤) سورة الإسراء: الآية ١٠٠.

كَمْ مِنْ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.....

يَخْلُ بِه فَيُصَنِّعُ لِحْزًا، أَوْ يَطْلُبُ صَاحِبَهُ، فَأَرَادَ ~~بِهِ~~ تَحْذِيرُ رُؤُوسِهِ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ.
وَكَذَلِكَ غَيْرُهُنَّ مِنْ بَلَمَعِ ذَلِكَ، اهـ.

و(كَمْ مِنْ) نَفْسٍ (كَاسِيَةٍ) لَابِسَةٍ (فِي الدُّنْيَا) سَاتِرَاتٍ بَضْبَةٍ (عَارِيَةٍ) بِخُفَّةِ
الْبَاءِ، قَالَ الْحَافِظُ: مَحْرُورَةٌ فِي أَكْثَرِ الرِّوَايَاتِ عَلَى اسْتِثْنَاءِ قَالَ السَّهْبِيُّ: هُوَ
أَحْسَنُ، وَيُحْوِزُ الرُّفْعَ عَلَى إِضْمَارِ مَبْدُوءِ وَالْجَمْعَةِ فِي مَوْضِعِ النَّمْعِ، أَيِ شَيْءٍ
عَارِيَةٍ، اهـ. (يَوْمَ الْقِيَامَةِ) مِنْ حُكْمِ الْمَلْبَسِ.

قَالَ السَّاجِي: يَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ كَمْ مِنْ كَانَتْ فِي الدُّنْيَا مَكْسِيَةٌ ذَاتُ حَالٍ
صَالِحَةٍ وَدُنْيَا وَاسِعَةٍ، وَهِيَ فِي الْأَعْيَادِ عَارِيَةٌ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ إِذَا كَسَى غَيْرَهَا مِنْ
أَهْلِ الصَّلَاحِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا كَاسِيَةٌ فِي الدُّنْيَا مَلْبَسٌ مَا قَدْ بَيَّنَّتْ، فَبَيَّنَّا نَحْنُ مِنْ
أَجَلِهِ فِي الْأَعْيَادِ إِذَا كَسَى غَيْرَهَا، اهـ. وَقَالَ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: يَحْتَمِلُ عَدِيدَةٌ مِنْ
الْجَمْعَاتِ.

قَالَ الْحَافِظُ: اخْتَلَفَ فِي الْمُرَادِ بِمَوْلَاهُ: كَاسِيَةٌ عَارِيَةٌ عَلَى أَوَجِّهِ: أَحَدُهُمَا.
كَاسِيَةٌ فِي الدُّنْيَا بِاسْتِثْنَاءِ لَوْجُودِ الْغَنَى. عَارِيَةٌ فِي الْأَعْيَادِ مِنَ الثَّوَابِ بِعَدَمِ التَّعَمُّلِ
فِي الدُّنْيَا.

ثَانِيهَا: كَاسِيَةٌ بِالْقِيَامَةِ، لَكِنَّهَا مُدَوِّغَةٌ لَا تَسِرُ عَوْدَتَهَا، فَيُعَاقِبُ فِي الْأَعْيَادِ
بِالتَّعَرِّيِ جَزَاءَ عَمَلِهِ ذَلِكَ.

ثَالِثُهَا: كَاسِيَةٌ مِنْ نَعَمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ لَشْكْرِ الْغَنَى تَطْهَرُ لِعَمَلِهِ فِي الْأَعْيَادِ
بِالْثَّوَابِ.

رَابِعُهَا: كَاسِيَةٌ حَسْبِهِمْ لَكِنَّهَا تَشْتَدُّ خَمَارُهَا مِنْ وَرَائِهَا. فَيُبْدُو صَدْرُهَا
مُتَبَصِّرًا عَارِيَةً، فَيُعَاقِبُ فِي الْأَعْيَادِ.

خَامِسُهَا: كَاسِيَةٌ بِالْخُلْعَةِ مِنَ التَّخَرُّجِ بِالرَّجُلِ الْفَاضِلِ، عَارِيَةٌ فِي الْأَعْيَادِ
عَنِ التَّعَمُّلِ، فَلَا يَنْصَحُهَا صَلاَحُ رُوحِهَا، ذَكَرَ هَذَا الْأَخِيرُ الطَّبِيبِيُّ، وَرَوَّحَهُ لِمَتَانِيَّةٍ

يُخْفُوا حُرَاجَ الْخَيْمِ .

(٥) باب ما جاء في إسماعيل الرجل ثوبه

المقدم والسلف . وإن وردت في أزواج التي **يُخْفُوا** ، لكن الميزة معموم للسلف .

قال الحافظ : أشار **يُخْفُوا** بذلك إلى ما حدث . سيقطع أزواجهم ، أي يبرقون لهم أن لا يتعافوا من العادة ، ويعتدوا على كونهم أزواج التي **يُخْفُوا** . **يُخْفُوا** : خفف الخيمة ، بكسر الهمزة أو : تنهوا (صواحب) جميع سياحة بالنصب على التفعيلة ، ويجوز الكرماني ابتلعوا بكسر أوله وفتح ثالثه ، وسواء منادي . كذا في المتن ^(١) . **الخبير** : بنم الحاء المهملة وفتح الجيم جمع صيغة وهي صائون أزواج **يُخْفُوا** ، تحصيل بالزيادة ، لأنهم الحاضرات حينئذ ، أو من باب ، وأبدأ بفساد ما بعد قوله ، أو قوله تعالى : **فَوَرَّاهُ الْعُكَّ بِالْمُتَوَكِّلِ الْوَكِيلِ** ، وقوله تعالى : **فَوَالَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ مَالَهُمْ ثَمَرًا وَلَهُمْ ثَمَرًا لَا يَخْتَلِفُونَ إِلَّا فِي عَمَلِهِمْ** ، وقال البرقي ^(٢) : قال عيسى بن تيمار : أمر بزيادة اسم الصلاة ، وقال سحنون في العمدة : معناه أخفوا ثيابي بسمعي ما ظهر إليه من وقبح الفس وبخس من مر ذلك ، فيدبر عن إلى الصلاة والدعاء وغير ذلك من أعمال الخير مما يرى أنه يدفع الله به عن غير الصلوة . وعنه أنه في أن يعنى الإنسان إلى الصلاة والدعاء ، فمعناه يقرأ من الأيات والأمر المخوفة ، قال عز وجل : **فَوَرَّاهُ الْعُكَّ بِالْمُتَوَكِّلِ الْوَكِيلِ** ^(٣) . وقال النبي **يُخْفُوا** في الكسوة . فكذا رأيت ذلك فادعوا إلى الصلاة .

(٥) ما جاء في إسماعيل الرجل ثوبه

ترجم الإمام - رضي الله عنه - بلفظ : ثوب ، تعبدًا للإزار وغيره ، كما

(١) فتح الباري : (٢/٢٢٠) .

(٢) المستدرج : (٢٥٧) .

(٣) سورة الإسراء : (١٢٩) .

نرحم البخاري. في «صححه»: «باب ما أسفل من الكعبين فهو في النار» قال
 «الحافظ»^(١): «كذا أطلق في الترجمة، ولم يفرقه ما لأمر إساءة إلى التعميم في
 الإزار والكعبين وغيرهما، وأنه أشد إلى لفظ حدث أبي سعيد، وقد أخرجه
 مالك وأبو داود والنسائي وابن ماجه، وصححه أبو عوانة وابن خباز، كلهم من
 طريق أحمد بن عبد الرحمن بن أبيه عن أبي سعيد، ورجاله رجال مسلم.
 وكأنه أعرض عنه لاختلاف رقع فيه عن العلامة على أبيه» اهـ.

قلت: ورفع عنه أبي داود^(٢) عن أبي سعيد قال: «كأن رسول الله ﷺ
 «أمره المسلم إلى نصف النصف، ولا حرج أو لا حرج فيه، بين الكعبين،
 وما كان أسفل من الكعبين فهو في النار» من حديث أبي داود، بطرا لم يضر الله إليه،
 وأخرج البخاري في «باب حدث أبي» حديثاً مرفوعاً: «ما أسفل من الكعبين من
 الإزار في النار» ثم ترك البخاري «باب من سرت ثوبه خيلاً» وقد فيه
 حديث ابن عمر مرفوعاً: «من جر ثوبه خيلاً لم يضر الله إليه يوم القيامة»
 قلت لمجرب: «ذكر إزاراً؟ قال: ما يخص إزاراً ولا قميصاً»

قال «الحافظ»^(٣): «كان من المتأول أن أكبر الطرق حرماً بل لا الإزار،
 وحصل جواب محارب أن التعبد بالشرب منع الإزار (محمداً) وقد جاء
 «تصريح ما اقتضاه ذلك» فأخرج أصحاب السنن إلا الترمذي، واستغفروا من
 أبي شعبة عن ابن عمر - رضي الله عنهما - مرفوعاً: «الإزار» عن الإزار
 والقميص والعمامة، من جر منها شيئاً خيلاً» الحديث. وأخرج أبو داود
 بطريق آخر عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال ما قال رسول الله ﷺ في
 «إزار فهو في النار»

(١) فتح الباري (١/٢٠٦)

(٢) سنن أبي داود (١/٩٣) باب في ثوب مرفوع الإزار.

(٣) فتح الباري (١/٢٠٦ - ٢٠٧)

قال الفيلسوف: إنما ورد البحر بسقط الإزار لأن البحر ليس في عهده كانوا
يسمونه الإزار والأرضية، فلما غلب الناس الشمس، ولقد اطلعوا^١، كان حكمنا
حكيم الإزار في الشمس، قال ابن عباس: هذا قياس صحيح لئلا يتم بأن الشمس
ماتت، فله يشمل جميع ذلك.

قال الحافظ: وأخرج أبو نازك، والسير، ومصحف الحكيم من حديث
أبي جري السليم والبراء، ومصرأ^٢ قال في قوله: حدثت مرقوع، فوارع إزارك إلى
نصف الشاة، فإن أب فإلى الكمين، وإيالك زاسان الإزار، فله من السخنة،
والله لا يحب المحبة، وأخرج الثعلبي وصحح الحاكم من حديثه بنظر
الإزار إلى أنصاف الناس، فبرأيت فأسفل، ولا حق للتفسير في الإزار.

قال: وسنأتي من إزار موقوف ما أسلف لغيره، كمن يكره
أن يخرج مثلاً يذهب أسنانه، لو لم يذهب إزاره، حيث لا تجد غيره، من
حتى ذلك سخا في شوح المروءية، واستعمل على ذلك لأنه يخرج بعد المرحل من
شوق في ليس فقبس الحرير من أجل الحكمة، وإتمامه يوجد جوار، فظهر ما
نهي عنه من أصل الضرورة، كما يجرى ذلك العورة المروءية.

ثم قل في موضع آخر من ذكر روايات أبي فم، هذه الأحاديث، أن
يسأل إزار الجلاء كبر، وأما الإنسان غير الجلاء فظاهر الأحاديث، جرحه
أيضاً، لكن إسناده بالجلالة، على أن الإزار في البحر هو الذي
أولئك محمول على المفسر، فلا محرم البحر والإزار إذا مله من جلاء.

قال ابن عبد البر^٣ منبوه أن البحر نكد الجلاء لا ينقض التوحيد إلا
أن حر المقبض وغيره من الثياب مدمومة على كل حال.

(١) الذي عالج - يراجع - مضمونه السابق.

(٢) انظر: التمهيد (١٦٧/٣ - ١٦٨).

قال النووي: الإسماعيل نعت لكعبين للخيلاء، فإن كان نعتها فهو مكروه، فكأنه نص الشافعي على الفرق بين البحر للخيلاء ونعت الخيلاء، قال: والمحتجب أن يكون الزائر إلى بيت الساق، والحائز ولا تراه إلى الكعبين، ولا يؤكل من الكعبين مخرج مع تحريم إن كان للخيلاء، ولا يمنع تزيده.

قال الحافظ: والنسب الذي أشار إليه ذكره البيهقي في «مختصره» عن الشافعي: قال لا يجوز العسل في الصلاة ولا في غيرها للخيلاء، وتغيرها خفيف، فقال أبي يونس لا يؤكل كثير، وهو حديد، ليس صريحاً في نهي التحريم، بل هو محمول على أن ذلك بالنسبة للرجل خيلاء، فامنع البحر الخيلاء، بخلاف الحال، عند كان التوب على قدر لاسه، لكنه يسلطه، فهذا لا يظهر فيه تحريم، ولا سيما إن كان غير قصده، قاله في وقع لامي بكرو، وإن كان التوب ابتدأ على قدر لاسه، فهذا قد يقع فيه المنع من جهة الإفساد، فيجوز إلى التحريم.

وقد يقع من جهة التشبه بالسوء، وهو ممكن فيه من الأول، وقد صحح الحديث^(١) من حديث أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ يخرج من الرجل إلى امرأة محرمة، وقد يقع المنع فيه من جهة أن لاسه لا يأمن من تعدى المحاسنة، وإثر ذلك الحديث الذي أخرجه الترمذي في «المستدرج»^(٢) وكسائي عن الأشعث بن سليم عن عمته عن عمها، قال: كنت أعتني وعني بركة أخوة، فقال لي رجل: «الربع ثوبك حين أنتى وأنتى تنظرت، فهذا هو المي يخذ، فقلت: إنما هي بركة منجاة»^(٣) فقال: «أمالك في أسود؟» قال: فظننت فإذا يزارد إلى انصاف مدفيه، وفي قصة قتل عمرو - رضي الله عنه - أنه قال: «الشيء الذي دخل عليه، أرفع يديه، فإنه أتى ثوبه وأنتى - بيت

(١) «مسند» ١/٢١٩

(٢) «مختصر» ١/١٧١

(٣) «مختصر» ١/١٧١

ويقبحه المنع بسبأ من جهة أخرى، وهي كونها مظنة الخيلاء، قال ابن العربي: لا يجوز للرجل أن يجاوز بشبهه كعبه ويقول: لا أجره خيلاء؛ لأن النهي قد شاوله فقطاً، ولا يجوز لمن تناوله اللفظ أن يقول: لا أمدته، لأن تلك اللفظة ليست في، فحتها دعوى غير مأمنة، بل إطالة ذنبه دالة على تكبره.

فإن الحديث: يعني أنه يستلزم الخيلاء، ولو تم يقصد تلباس الخيلاء، ويؤيده ما أخرجه أحمد بن حنبل عن ابن عمر في أثناء حديث: بقعة إبلان وجر الإزار، فإن حر الإزار من المخيلة، وأخرج الطبراني من حديث أبي أمامة: «بعنا نحن مع رسول الله ﷺ إداً لحقناً عمرو بن زوازة الأنصاري في حلة زرار ورداء، قد أسبل، فجعل رسول الله ﷺ يأخذ بناحية لونه، ويتواضع لله، ويقول: خذك وابر عبدك وأمتك حتى سمعها عمرو، فقال: يا رسول الله إني حمت^(١) الساقين، فقال: يا عمرو، وإن الله قد أحسن إلى نبي خلفه، ما عمرو إذ الله لا يحب العسباء، الحديث^(٢)».

وأخرجه الطبراني^(٣) عن عمرو بن زوازة نفسه، وفيه: «وضرب رسول الله ﷺ بأربع أصابع تحت ركبه عمرو، فقال: يا عمرو هذا موضع الإزار، ثم ضرب بأربع أصابع تحت الأربع، فقال: يا عمرو هذا موضع الإزار»، الحديث، ورجاله ثقات، وقاهره أن عمراً المذكور له يقصد بإميله الخيلاء، وقد منع من ذلك ذكره مطة، وأخرج الطبراني^(٤) من حديث الشريد الثقفي، قال: أبصر النبي ﷺ رجلاً قد أسبل إزاره فقال: «ارفع إزارك»، فقال:

(١) حمت الساقين: دققت الساقين.

(٢) انظر: «المعجم الرواة»، ٥١/٢٦١.

(٣) «المعجم الكبير»، ١/٢٤٠.

(٤) «المعجم الكبير»، ١/٢٣٠.

٩/١٦٣٥ - **وحدثني** عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن
عبد الله بن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: **الذي يجأ ثوبه خيلاء،**

يؤتى **أخف** ^(١) **صفت** ^(٢) كسائي. قال: **الرفع** إزارك فكل من صلى الله عليه وسلم
وأمرجه مسدود، وأبو بكر بن أبي شيبة عن طريق عن رجل من شيوخهم سمع
وهي أسود. **فذلك أفصح** بعد ذلك، وأشرح الشافعي وابن ماجة وصححه ابن
حبان ^(٣) من حديث السفياني بن شعبة. وأبى إسماعيل أنه **يؤتى** أخذ برداً مضافاً بن
سهيل وهو يقول: **أما سفيان لا يسيل**، فإن الله لا يعبد المخلوق.

قال في موضع آخر من حديث أم سيدة: **هكفت تصنع النساء**، ويقولون
فقال: **مرغبين شيراف**، **هكفت** إذا تشففت أقدامهن. قال: **وهو غصه** إذا عا لا
يوجد. **جبهة**، يستفاد منه التعقب عمن من قال: إذا الأخاديت السطوفة في الرجز
من الإبدال مقربة بالأخاديت الأخرى المصروفة من فعلة خيلاء. **ووجه**
الرفع أنه لو كان كذلك لما كان في السعار أو مائة عن حكم النساء في حيا
فيقولن معنى: **من هبب الرجز** عن الإبدال مطلقاً سواء كان من صفة أم
لا. **فيألت** عن حكم النساء في ذلك لأشبههن إلى الإبدال من أجل أنه
شعرية لأن ينسج قدامها عورة، فمن ثوبا أو حكيم في ذلك خارج عن حكم
الحال في هذا المعنى مطلقاً. **أخ**.

٩/١٦٣٥ - (مالك عن عبد الله بن دينار) العدوي (عن) مولاة عبد الله بن
عمر) رضي الله عنهما (أن رسول الله ﷺ قال: **الذي يجر ثوبه** إذا كان أو غيره
من المصير والمودة، وغيرهما (خيلاء) بضم الخاء المعجمة وفتح الحنة والـ
ثوباً أو محلاً حال من مصير يجر.

(١) أخف: لم يوردت رجاء في الأصل.

(٢) صفت: ...

(٣) أخرجه الشافعي في الكبير (١٦٣٥)، وابن ماجة (٢٥٦١)، وابن حبان (١١٣٥).

لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

١٠/١٦٣٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى،

قال الباجي^(١): يريد كبيراً، وعن ابن القاسم الحبيلاء الذي يشبهه في شبه، ويختال، ويطلب ثيابه بطراً من غير حاجة إلى أن يطلبها، ولو اقتصد في ثيابه وشبهه. لكان أفضل، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾^(٢) وقرله ﷺ: حجر ثوبه خبيلاء، يقتضي ثمن هذا الحكم بمن جره خبيلاء، أما من جره لطول ثوب لا يجد غيره أو علز من الأعتار، فإنه لا يتأوله الوعيد، وقد روي عن الصادق - رضي الله عنه - أنه لما سمع هذا الحديث قال: يا رسول الله إن أحد شقي إزاري يستترعي إلا أن أتعاهد ذلك منه، فقال النبي ﷺ: الحسب من يصنعه خبيلاء.

(لا ينظر الله) تبارك وتعالى (إليه يوم القيامة) نظر رحمة، قال الباجي: معنى ذلك أنه لا يرحمه، قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَ كَفِيرٌ﴾^(٣)، قال الله عز وجل: ﴿وَلَا يَخَافُ الْعَذَابَ وَأَكْبَرُ الْكِبَرِ﴾^(٤)، قال الله عز وجل: ﴿وَلَا يَخَافُ الْعَذَابَ وَأَكْبَرُ الْكِبَرِ﴾^(٥).

١٠/١٦٣٦ - (مالك عن أبي الزناد) عبد الله بن دكران (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرمز (عن أبي هريرة) رضي الله عنه (أن رسول الله ﷺ قال: لا ينظر الله) أي لا يرحمه، قال التزيين العراقي^(٦): غيّر عن المعنى الكائن عند

(١) النسخ: ٧/٢٢٥.

(٢) سورة قس: الآية ٣٦.

(٣) سورة آل عمران: الآية ٨٧.

(٤) شرح المرقاني: ٤/٢٧٣.

يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى مَنْ يَجْرُ إِزَارُهُ بَطْرًا.

أخرجه البخاري في: ١٧ - كتاب اللباس، ٢ - باب من حر ثوبه من الغيلاء.

١٦٣٧/١١ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ فَايِزٍ عَنْ زَائِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ**

زَيْدٍ، وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ،

النظر بالنظر - لأن من نظر إلى متواضع رحمه، ومن نظر إلى متكبر مثله، فالرحمة والمقت مسببان من النظر (يوم القيامة) إشارة إلى أنه محل الرحمة الدائمة، بخلاف رحمة الدنيا، فقد تنقطع بما تجدد من المواقف (إلى من يجز إزاره) أو غيره من الثياب (بطراً) بموحدة ومهملة مفتوحتين، قال عباس بن عباس: جاءت الرواية بفتح الهمزة على المصداق، وبكسرها على الحال من قاعل بجر. أي تكبراً وطعناً.

وأصل النظر: لطفان عند النعمة، واستعمل بمعنى التكبر، وقال الزاهد: أصل النظر: دهل بعثري. المبرء عند هجوم النعمة عن الغيظ سحقها، وقال النووي: قال العلماء: الجلاء بالمد والمخيلة والنظر والتكبر والزهو واستبحتر كلها بمعنى واحد وهو خواء، اهـ.

١٦٣٧/١١ - (مالك عن قانع وعبد الله بن دينار) كلاهما مولى ابن عمر

- رضي الله عنهما - (وزيد بن أسلم) مولى أبيه عبد - رضي الله عنه -، والسند هكذا بإلفظ وزيد بن أسلم بالوار في جميع النسخ الموحدة عندها عن المصرية والهندية، وهكذا رواه البخاري برواية إسماعيل عن مالك، وقال الحافظ^(١) وقع في الموطأ عن قانع وعبد الله بن دينار، وعن زيد بن أسلم بتكرير عن - وعبد الرمادي من رواية من عن مالك سبع كلهم يحدث - هكذا جميع مالك رواية الثلاثة.

(١) فتح الباري ١/١٠١ (٢٥٤)

كُنْهَهُ بِخَيْرِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُسَيْرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَنْظُرُ الْمَرْءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى مَنْ يَحْتَرُ تَوْبَهُ حَيْثُ كَانَ .

آخره الحديث في ٧٧ - كتاب العيص ، ١ - باب قول الله تعالى: فَاتَّقُوا اللَّهَ حَرْمَ ذِمَّتِهِ لَهُ أَنْ يَنْتَهِزَ الْعَمَلُ ، ومسلم في ٢٧ - كتاب التيمم ، ٩ - باب الخروج من كثرة حياء - حديث ٤٢

١٦٣٨ / ١٦ - وَحَقَّقَنِي عَنْ عَالَتِ بْنِ الْحَلَامِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: ثَلَاثٌ لَا تُجْعَدُ الْخَيْرُ عَنْ أَكْثَرِهَا ، قَالَ: أَلَا الْخَيْرُ عَالَمٌ . فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: الْإِزَارَةُ الْخَيْرُ

وقد روي عنه في صحيح رواية في إمام عبد بن زياد فبعد ما روي
أرسلني أبي إلى ابن عمر . فقلت: أليس في حديثي حديث . فقال: يا بني إذا
جئت إلى حمزة بن عبد المطلب عليه السلام عليك ، فإن رآه عشت ، فقل: ادعني فإني
رأيت ابنه بعد الحج الزيادة فقال: رفع يده ، وقد سمعت ، فذكر الحديث ،
وأخرجه أحمد وأحمد بن حنبل في صحيحه عن سليمان بن عبد الله عن زاذان عن أبي
المرزوق عن حمزة بن عبد المطلب عن عبد الله بن عمر ، أخرجه

(كلهم بخير) أبي الثلاثة . روي ذلك عن عبد الله بن عمر (رضي الله
عنه) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَنْظُرُ اللَّهُ نَفْسًا حَسَنَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى مَنْ
يَحْتَرُ تَوْبَهُ حَيْثُ كَانَ . كما تقدم في حديث نسيف .

١٦٣٩ / ١٦ - (عالم من العلماء بن عبد الرحمن) لحديثي (عن أبيه)
عبد الرحمن بن حذاف السبيعي (أنه قال: سألت أبا سعيد) سعد بن مسعود
(لعدي) الصحابي المشهور عن أصحابي (عن الزرار) أبي ابن مهران ، قال: سمعت
عبد الله بن الحارث (يقال) ابن سعد . أَنَا أَخْبَرْتُكَ بِمَعْلُومَةٍ أَلَا تَنْسِيهَا أَوْ تَنْسِيهَا
أَيُّ أَمْرِكَ سَقَطَ لَمْ يَحْتَدِثْ ، وَمَنْ يَرِيهِ عَمِي الْحَبِيرُ - فَطُفْتُ (سمعت
رسول الله ﷺ يقول: إِيْرَقًا يَنْتَهِزُ الْعَمَلُ) وَصَحِيحُ الرَّايِ لِنَهْجِ الْمُؤْمِنِ فِي
الْمَعَالِي عَنْ - أَيْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ - الْإِزَارَةُ بِالْقِسْرِ: الْحَتَاءُ ، وَهِيَ الْإِزَارَةُ الْمُدَوَّلَةُ أَنْ

إِنِّي أَتُصَلِّهِ، سَأَقِيَهُ لَا جُنَاحَ عَلَيْهِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكَعْبَيْنِ، مَا أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ فَفِي النَّارِ.....

الهيئة التي يرتضى منها في الأثر أن يكون إزاره «إلى أخصاف» تمنح كهيئة جمع نصف (ساقية) فقط.

قال البرقي^(١): جمع نصف كراهة نواله تشبيهاً بقوله رؤوس الكعبين، وفي «المحلى» جمع إزار، بالتوسعة، قال المجازي^(٢): يحتمل أن يريد به أن هذه صفة لباسه الإزار، لأنه ينسب لغير التواضع المتخصص لمقتصر على حصص الساج، ويحتمل أن يريد أن هذا القدر مشروع له، وبين هذا الأول قوله رحمه: «لا جناح عليه»، الحديث

هذا الزماني^(٣) ودلائل علامة التواضع ولا فائده، لأنه «صافي»، وفي الترمذي عن سفيان كان عثمان - رضي الله عنه - يفرز إلى أخصاف، ساقية، وقال «كانت أزاره صاحبه» يعني النبي - صلى الله عليه وسلم - وفي لماني والترمذي^(٤) عن عبد الجباري، أنه يفرز قبل له «ارفع إزارك» أما لك في أسوة حسنة لا قال: فنظرت فلما إزاره يفرز إلى نصف ساقية.

(لا جناح) أي لا حرج (عليه) أي على من حل (فيما بينه) أي بين نصف السابق (وبين الكعبين) أي مبدور الإزار إلى الكعبين، فإن الأخير: يريد أن هذا لم يقتصر على المستحب، مباح لا إثم عليه فيه، وإن كان قد ترك الأفضل (ما أسفل من ذلك) أي من الكعبين (ففي النار) دخلت النار في الخبير تصديق ما معنى الشرط

قال «المحلى»^(٥) في حديث أبي هريرة عند الجباري مرفوعاً: «ما أسفل من

(١) «شرح زرقاني» (١/١٧٧).

(٢) «المنهاج» (٧/٢٢٧).

(٣) أخرجه الترمذي في «المسائل» (١/٢٠٥)، و«السنن» من «الكبرى» (٢/٢٠٦).

(٤) «فتح الباري» (١/١٠٧).

الكعبيين من الإزار في النار: ما من حبرنة وبعض الصلوة محذوف، وهو كاذب. وأسفل حبره، وهو منصوب، ويجوز الرفع أي ما هو أسفل، وهو أصل نضيل. ويجعل أن يكون فعلاً ماضياً، ويجوز أن تكون «ماء نكرة» موصوفة بأسفل.

قال الخطابي: يريد أن الموصم الذي بناله الإزار من أسفل الكعبيين في النار، فكيف سألوه عن بدن لابس، يعني أن الذي دون الكعبيين من الخدم يُعَذَّبُ عقوبةً، فهو من تسمية الشيء باسم ما حاوله أو حل فيه، وتكون من بينية. ويحتمل أن تكون سبية، ويكون العباد الشخص نفسه، أو المعنى ما أسفل من الكعبيين من الذي بنات الإزار في النار، أو التقدير: لابس ما أسفل من الكعبيين إلى آخره، أو التقدير: أن فعل ذلك محسوب في أفعال أهل النار، أو فيه تقديم وتأخير أي ما أسفل من الإزار من الكعبيين في النار، كمن هذا اعتماد من ذلك الوقوع لإزار حقيقة في النار.

وأصله ما أخرج عبد الرزاق^(١) عن أبي رواد أن نافعاً سئل عن ذلك، قال: ربما دسب الشيب؟ بل هو من التقدير، لكن أخرج الطبراني عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: «أني لمسي بشفة أميأت يزادي، فقال: يا ابن عمر كل شيء يمسُّ الأرض من اتليات في النار، فعلى هذا لا مانع من جعل الحديث على قدره، ويكون من ودي ﴿لِيُنْفِئَكُمْ وَمَا تَمْنُونَ﴾ من دُوبِ اللَّهِ حَقًّا جَهَنَّمَ^(٢)، أو يكون في الوعيد لم وقعت به المعصية إشارة إلى أن الذي يحاطل المعصية أحل بذلك، اهـ.

قال الناجي^(٣): يريد - والله أعلم - أنه لباس يوصل إلى النار، وروى أصبح أن نافعاً سئل عن قوله ﷺ: «ما أسفل من ذلك ففي النار» أدلت من

(١) مصنف عبد الرزاق، (١٩٩١).

(٢) سورة الأنبياء، الآية ٨٨.

(٣) المغنم، (٧١/٢٢٦).

مَا أُسْفِلَ مِنْ ذَلِكَ فِي الثَّوْبِ لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ، هَلْ مِنْ حَوْلِ إِزَارَةٍ أَتَرَاهُ؟

أخرجه أبو داود في ٣١ - كتاب اللباس، ٦٧ - باب في فناء موضع الإزار
ومن ما جاء في ٣٢ - كتاب اللباس، ٧ - باب موضع الإزار أس هو؟

(٦) باب ما جاء في إسبال المرأة ثوبها

(الإزار؟ فقال: بل من المرحبين، وقيل عيسى بن دينار، معناه ما غشي تحت الكعبين من مائة مال الإزار حتى عليه أن نفس الناقة لأله من النمل، اهـ).

زاد في صحيح نسخ المصرية في السور والشرع مرة ثالثة (ما أسفل من ذلك فهي النار) ليس هذا في النسخ الهندية قال الإرقاني: أعادها لتأكيد وهي رواية أنه قالها ثلاث مرات، اهـ.

(لا ينظر الله) تترك - تعاني (يوم القيامة) نظر رحمة كما تقدم (إلى من جهر) بهذا أثر - المفتوحه (إزاره نظراً) يصبغ الظاء وكسوف دوائتان كما تقدم.
قال الإرقاني^(١): هذا الحديث أخرجه أصحاب السنن من طريق مالك وشيخه به، وأخرجوه أيضاً بحقه من حديث أبي هريرة وأبي سعيد وابن عمر، وإسناده صحيح، وهي البخاري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «مَا أُسْفِلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ مِنَ الْإِزَارِ مِنَ الْمَرْءِ» اهـ.

(٦) ما جاء في إسبال امرأة ثوبها

يعني أن التوحيد الثوبه في ثروبوات السابعة مخصوص بالرجال. قال النووي^(٢): «اجتمع العلماء على حرمان الإسبال للنساء، وقد صح عن النبي ﷺ ثلاثة إبلان فمن في إزاره فبولهن دراساً، اهـ».

(١) شرح الزرقاني (١: ٣٧٢).

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي (١: ٦٣).

١٦٣٩/١٣ - وحديثي عن مالك، عن أبي بكر بن نافع، ...

وقال الحافظ^(١): «قال عباس بن الإمام علي أن المنع في حق الرجال دون النساء، ومراده منع الإقبال لتغيره بجاء أم سلمة على فهمها إلا أنه يبين لها، أنه عام مخصوص، لثبوته في الجواب بين الرجال والنساء في الإقبال، ونسبته القدر الذي يمنع ما بعده في حقهن، كما يبين ذلك في حق الرجال».

والحاصل أن للرجال حالتين: حال استحباب، وهو أن يقصر بالإزار على نصف الساق، وحال جواز، وهو أن يكسبوا، وكذلك للنساء حالان: حال استحباب، وهو ما يزيد على ما هو جاز للرجال بقدر الشر، وحال جواز بقدر دواع.

وبزيد هذا التفصيل في حق النساء ما أخرجه الطبراني في «الأوسط» عن أنس، «أن النبي ﷺ شر نفاطمة من عقيبها شبرا، وقال: هذا زين الدراعة، وأخرجه أبو يعلى بن خلف: «شبر من ذيلها شبرا أو سريرا، وقال: ولا تزدن على هذا»، ولم يسم نفاطمة، قال الطبراني: تزدن من معتمر عن حميد، قال الحافظ: أرسنك من الروابي، والذي جزم بالشبر هو المحدث، وبزيد ما أخرجه الترمذي من حديث أم سلمة: «أن النبي ﷺ شبر نفاطمة شبرا»، اهـ.

وقال قبل ذلك في حديث ابن عمر: فقالت أم سلمة: فكيف تصنع النساء بذيولهن فقال: يرخين شبرا، فقالت: إذا تنكفت أقدامهن قال: فترخينه ذراعا، لا يزدن عليه، هذا لفظة الترمذي، وأخرج أبو داود عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: «رخص رسول الله ﷺ لأمهات المؤمنين شبرا، ثم استزدنه، فزادهن شبرا، فكان يرسلن إلينا، فنذرع فهن ذراعا، وأقامت هذه الرواية قدر الذراع المتأذون فيه، وقته شبران يسر اليد الممتدة»، اهـ.

١٦٣٩/١٤ - (مالك عن أبي بكر بن نافع) النعدي المديني يقال: اسمه

(١) «معجم الباقين» (١٠٠/٢٥٩).

عَنْ أَبِيهِ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ . عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ : أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ وَزَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ ، حِينَ ذَكَرَ الْإِزَارُ : فَالْمَرْأَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : أَتُرْخِيهِ شَبْرًا

عمر، وذكره ابن عبد البر في «التحريد»^(١) فيمن لا يوقف على اسمه، وقال: له حديثان! أحدهما هنا، والثاني يأتي في «السنة من الشعراء» قلت: وله ثالث موقوف تقسم في الصحيح في إرمي (عن أبيه نافع مولى ابن عمر) شيخ الإمام مالك رضي الله عنه، روى عنه هنا بواسطة ابنه، وسقط من «الفتح النبوية» لفظ عن أبيه، والنصواب إثباته، وهكذا رواه أبو داود برواية التميمي عن مالك.

اعمر صفية بنت أبي هبيل، بضم، تعين السهلة، الشفعة: زوج ابن عمر رضي الله عنهما - (أنها أخبرته) أي أخبرت بشفعة نادياً (عن أم سلمة) أم المؤمنين (زوج النبي ﷺ) أي أم سلمة (قالت) للنبي ﷺ (حين ذكر الإزار) قال صاحب «المجمل»^(٢) بناءً المجهول، وفي نسخة بالمعلوم، أي ذكر النبي ﷺ أن الإزار المستعمل إلى أنصاف سابقه، أخر.

قال الزرقاني^(٣) أي حين ذكر الشهاب من حر الإزار - وفي الأصل: والبرماني، وصححه من طريق أبيات عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: ألا بطر الله إلى من جربوه خلاء، فقالت أم سلمة، الحديث.

(فالمرأة يا رسول الله) كيف صنع؟ وفي «المجمل»^(٤) فيهاذا نصنع المرأة أم المرأة ما حكمها يا رسول الله؟ أخر وفي رواية أنس المذكورة فكيف نصنع النساء فقبولهن؟ (قال) ﷺ: (ترخيه) بضم الموقوفة وسكون ثاء أي نرسله (شبراً) بكسر الشين المعجمة وسكون الدوخلقة واحد لأشبار، قال الشيخ في «النفق»^(٥) هو ما بين حرفي الخضر والإيهام بالفرج المسدود.

(١) (ص ٢٢٩).

(٢) «ترج الزرقاني» (٢٧٥/٤).

(٣) «مجل المجمل» (٤٤٨/٨).

قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: إِذَا يَتَكَشَّفُ عَنْهَا، قَالَ: «فَذِرَاعاً لَا تَزِيدُ عَلَيْهِ».

أخرجه أبو داود في: ٣١ - كتاب اللباس، ٣٧ - باب في ثوب الذئب.

(قالت أم سلمة: إذا بالتبويب (يتكشف) قال الزرذني^(١): بالرفع لا لئلاء شرط النصب، وهو فبعد الجزاء بما بعد إذا (عنها) ونفط أبوب إذا تكشف أقدامهن (قال) يخفف: (افتراه) ترعب، ثم أكد بموله: (ولا تزيد عليه) أي على اللراع، إذ به يحصل الأمن من الاكتشاف، قال القرافي: هل ابتداء الذراع من الحد المنسوخ للرجال، وهو ما أسفل من الكعبين: أو من الحد المستحب للرجال، وهو أنصاف الساقين، أوحده من أول ما يسمى الأرض؟ الظاهر أن المراد الثالث، بدليل رواية أبي داود، وابن منجه، والشافعي، والفظ له عن أم سلمة قالت: «سئل رسول الله ﷺ: كم تجر المرأة من ذنبها؟ قال: شبراً» قالت: إذا يتكشف عنها، قال: فذراعاً لا تزيد عليه، فظاهره أن لها أن تجر على الأرض من ذراعاً، لأن الحر المسحب، وإنما يكون على الأرض.

قال: والظاهر أن المراد بالذراع ذراع البدن، وهو شبران لمرواية ابن ماجه عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: رخص يخفف لأمهات المؤمنين شبراً، ثم استقره لزماعن شبراً، فدل على أن الذراع المأذون عيه شبران، كما في «الزرذاني».

قال الباجي^(٢): قوله يخفف: مفرجه شبراً يريد أن تحيه على الأرض شبراً ليسر قدميها، وهذا يقتضي أن نساء العرب لم يكن من زيهن خوف ولا جورح، كن بلبسهن الثعال أو يعشن بغير شيء، ويقتصرن من مشر آرجلهن على إرتقاء الدين، اهـ.

وقال القاري في «المترقا»: ^(٣) قوله: فرجي شبراً، أي من نصف الساق،

(١) شرح الزرذاني: (٢٧٥/٤)

(٢) «المعنى»: (١٢٦/٧)

(٣) «مترقا للمعاني»: (٢٤٧/٨)

(٧) باب ما جاء في الانتعال

وقيل: من الكعبين، والمعنى ترخي شيئاً أو ذراعاً بحيث يصل ذلك المقدار إلى الأرض، لتكون أقدامهن مستورة، اهـ.

وقال في شرح الشرائع^(١): فالمقصود حصول السر والمجاورة ممنوع، إما كراهة أو تحريماً، فإذا ليست المرأة خفياً أو ما في معناه فانتظر أنه لا يجوز التجاوز عن القدم في حفيهن، وكذا جواز الإرخاء يكون باعتبار ثوب واحد للسر. فلا يمتد إلى جميع الثياب، اهـ.

وقال المناوي: يسن للمرأة جره على الأرض قدر شبر؛ لأنه أسر لها، وأكثره ذراع، اهـ.

(٧) ما جاء في الانتعال

أي الروايات الواردة في لبس النعل ومعتقدات ذلك، وذكر المناوي في شرح الشرائع^(٢) صفة نعله بـ^١، أذكرها لتكميل القاعدة والذوق، فقال: لم أر أحداً من الشراخ تعرض لصفة النعل. وقد نظم ذلك الحافظ العراقي كأصله حيث قال:

رنعله الكريمة المصونة	طوبى لمن مل بها جبينه
لها قبالة نسير وهما	سيتبينان سبتوا شعيرهما
وطولها نبر وأصبعان	وعرضها معا يلبس الكعبان
صبع أصبع ويطن القدم	خمس وفوق ذا لحث فاعلم
ورأسها محد وعرض ما	بين القبائلن أصبعان اضبطهما . اهـ

(١) (١٧١/١).

(٢) (١٧٢/١).

١٦٤٠/١٦٤١ . وحدثني عن مالك، عن أبي الزناد، عن
الأعرج، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «لا يفتنين
أحدكم في نخلٍ واحد»

١٦٤٠/١٦٤١ - (مالك عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان، (عن الأعرج)
عبد الرحمن بن مريم (عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: لا يفتنين
أحدكم في نخلٍ واحد) إلا بعد أن قال القاري في شرح «الفتح» وفي
هذه، وهي معنى، «هو نسخ من النبي الصحيح (أحدكم في نخل واحد)
بالنسخ في جميع النسخ» لأن العمل مؤلف، وفي بعض الروايات لم يخط واحد
بذلك بل بأويل النسخ

قال الشرح^(١) : «نسخ في النسخ من ذلك» وبه قال مالك، وعلم جماعة
إغنياء له من كتب من السنة والمعروفة بالوفاء، ومطابقة في النسخ، كالأصل
بشمال، اهـ.

قال الحافظ^(٢) : قال النعماني: الحكمة فيه أن العمل لم يفتن
الرجل عما يكون في الأرض من شرك أو جود، فإذا التفت إلى إحدى الرحلتين
استرجع الناس أن يفرغوا لإحدى رجله مالا يتوغل في الشرب، فيخرج مالك عن
صاحبه عليه، ولا بأس مع ذلك من الغبار، وقبل: لأنه لم يفتن بين حوارجه،
وربما نسب فاعل ذلك إلى اختلال الرأي ومخاطبه، وقال ابن العربي: «لأنه قد
أنها مشية الضمير، وفعل لأنها خارجة عن الاعتدال» وقال القسبي: «لأنه
بب التفتن، فمشت الأضراس لمن يرى ذلك منه، وقد ورد نصيب من التفتن هي
الناس، فكل شيء صار صاحبه شهيداً فحتم أن يفتن».

وأما ما أخرج مسلم عن أبي هريرة مطلقاً، فإذا انقطع نسخ أحدكم فلا

(١) الشرح: ١/١٦٤٠.

(٢) مجمع البحار: ١/١٠٠، ١٠١، ١٠٢.

يعش في نعل واحد^(١)، وينحوه عن جابر، فهذا لا مفهوم له حتى يدل على الإذن في غير هذه الحالة، وإنما هو تصوير غرر مخرج الغالب.

ويمكن أن يكون من مفهوم الموافقة، وهو التنبيه بالأدنى على الأعلى؛ لأنه إذا منع مع الاحتياج فمع عدم الاحتياج أولى، وفيه استدراك على من أجاز ذلك حين الضرورة وليس كذلك، وإنما المراد أن هذه الصورة قد يظن أنها أخف لكونها للضرورة، لكن الحلة موجودة فيها أيضاً، وهو نال على ضعف ما أخرجه الترمذي^(٢) عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: ربما انقطع سمع رسول الله ﷺ فعمشى في النعل الواحدة حتى يصلحها، وقد رجع البخاري وغير واحد وفقه على عائشة.

وأخرج الترمذي - بسند صحيح - عن عائشة أنها كانت تقول: لأخيفن أبا هريرة فبشي في نعل واحد^(٣)، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة^(٤) موقوفاً، وكأنها لم يبلغها النهي، وفولها: «لأخيفن» معناه لأفعلن فعلاً يعالفه، واختلف في ضبطه فروي «لأخالفن»، وهو أوضح في المراد، وروي «لأحشن» من الحنث واستبعد، وسكن أن يكون بلغها أن أبا هريرة حلف على كراهية ذلك، فأرادت السبالغة في مخالفتها، وروي «لأخيفن» بكسر المعجمة، وهو تصحيف، وقد رجحت بأن مرادها أنه إذا بلغه أنها خالفته، أمسك عن ذلك خوفاً منها، وهذا هي غاية البعد.

وقد كان أبو هريرة يعلم أن من الناس من ينكر عليه هذا الحكم، ففي رواية لمسلم خرج إلينا أبو هريرة فضرب بيده على جبهته، فقال: «أما إنكم تحدثون أنني أكذب، تهتدوا وأضل، أشهد لكم، فذكر الحديث، وقد وافق

(١) «مسنى الترمذي» (١٦٧٧) باب ما جاء من الرخصة في المشي في النعل الواحدة من كتاب القياس.

(٢) «مصنف ابن أبي شيبة» (٢٢٩/٨) رقم (٤٩٨١)، و«الاستفكار» (٢٦/١٩٥).

أما حميرة جابر على رفع الحديث، فأخرج مسلم عنه، يقول: إن أنسى نكاحاً
فإن: «لا يمشي في نعل واحدة» الحديث أخرجه بطريق عنه

قال ابن عبد البر: «وإذا دخل الرجل المني عاتقة - رضي الله عنها - من
ذلك، ولد، وزد من علي بن عمر - رضي الله عنهم - أيضاً أنها معلاً ذلك،
وهو إذا: أن يكون يلعبها النهي، فحمله على المنزلة، أو كان من، وعليه،
يسيراً بحيث يؤمن معه انه حذرو، أو لم يلعبها النهي، أقار إلى ذلك من
عبد البر

وقال صاحب: روي عن بعض الثعلب في المني في نعل واحدة أو حذو
واحد أثر ثم يصيح، أو لا يأنزل من المني المني عنده ما يصلح الأخرى،
والنفسد قوله: «لا يمشي» قد يتمسك به من أحاز الموقف نعل واحد إذا
منه ثلث ما يحتاج إلى إصلاحها

وقد اختلف في ذلك، فنقل عياض من ما قال أنه قال: «خلق الأخرى»
ويصيح إذا كانت على أرض حارة أو نحوها مما يفسد فيه المني فيه، حتى
يصلحها، أو يمشي حافياً إن لم يكن ذلك، قال ابن عبد البر: هذا هو
الصحيح في المنزلة وفي الأثر، وعليه إجماعهم، ولم ينعم من الصورة لجلوس،
والذي يظهر جوازها أنه علم أن النكاح في النهي ما تقدم ذكره، إلا ما ذكر من
زيادة العدل بين العوارض، عليه يندون هذه الصورة أيضاً، أي ما هي «المنج»
مختصراً

وقال الفاري: في شرح الشرائع^(١) محل النهي أن يكون من غير
شروط، وإذا فلا كلفة كما هو ظاهر، قال ابن حجر: وعليه حمل ما روي
أنه إذا ربما فعله، ويمكن أن حمل منه على ما قل النهي، أو علمه، فإن
الجواب: أه

لِيُخَفِّهِنَّ جَمِيعاً أَوْ لِيُخَفِّهِنَّ خَبِيصاً.

أخرجه البخاري في: ٧٧ - كتاب اللبس، ٤٠ - باب لا يحشي في نعل واحد. ومسلم في: ٣٦ - كتاب أساس الرية، ١٦ - باب إذا نعل فليداً يسحباً حديث ٦٨.

(لِيُخَفِّهِنَّ جَمِيعاً) قال القاري في شرح أشعالي: «يضم الياء وكسر العين، وفي نسخة منتحهاً وسكون الهمزة الثاني، والأول مكسور للهمزة، اهـ». قال ابن عبد البر: أراد القدمين وإن لم يجر لهما جُزْرٌ، وهذا مشهور في لغة العرب. وورد في القرآن (وَأَنْ يُؤْتَى) بضمير تم يتقدم له ذكر ل، لالة الباق عابه، ويخففها، ضبط السوي يضم أوله من أنعل، ونعقه الزبي النعاعي في شرح الرمذي: «بأن أهل اللغة قدما: نعل بفتح العين، وحكي كسرهما، وأنعل. أي لبس النعل، لكن قال أهل اللغة أيضاً: أنعل بفتح أي ألبسها معلاً، والحاصل أن «ص» وإن كان لفقدتين حار النصب والفتح، وإن كان للفتحتين نيل الفتح، كما في الفتح».

(أو ليخففهما جميعاً) يضم الياء وكسر الفاء من الإحفاء، كما في جميع النسخ المصرية من المتن والطروج، وهكذا في «التعريف»، وكذا في «المحلى» من النسخ الهندية، وفي غيرهم من النسخ الهندية بدله «أو ليخففهما»، وأصواب الأول، وهكذا في رواية البخاري، قال أحمد، هكذا للأكثر، ووقع في رواية أبي مصعب في «التمريض» «أو ليخففهما»، وكذا في رواية لمسلم، والذي في جميع روايات «الموطأ» كالذي في البخاري، وقال النووي: وكلا الروايتين صحيح، وعلى ما وقع في رواية أبي مصعب، فالضمير في قوله: «أو ليخففهما» يعود على «نعتين» لأن ذكر النعل قد تقدم، اهـ.

وعلم من أن الصحيح في رواية يحيى كالذي في البخاري ما في النسخ المصرية، ولغة الهندية رواية أبي مصعب، فإن لحفظ^(١). قد يدخل في هذا

(١) فتح لاري، (١/٣١١).

١٦٤٩/١٥ - **وحدثني عن مسند**، عن أبي الزناد، عن
الأخرج، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا نعل أحدكم
فليبدأ باليسرى، وإذا نزع فليبدأ باليمنى». ولكن اليمنى أولهما
تعل، وأخرهما نزع».

أخرجه البخاري في: ٧٧ - كتاب اللباس: ٢٩ - باب يرفع رجل اليسرى.

كل من سمع كالتعبير، وأخرج اليد الواحدة من النعل دون الأخرى والبردي
على أحد المتكئين دون الآخر، فإنه الخطيئة، وأخرج ابن حبان عن أبي هريرة
بنحو: «لا يمش أحدكم في نعل واحد، ولا حفا واحد، وهو عند مسلم
أولاً من حديث جابر، وإسحاق بإسناد واحد من النعل ويترك الأخرى
على النعل الواحد بعده، إلا أن أحد من الأئمة يعلق بين الجوارح ويؤخر
الشعر، وكذا وضع طرف الرداء على أحد المتكئين» اهـ

١٦٤٩/١٥ - (مسند عن أبي الزناد) عند ابن خنوص (عن الأصمعي)
عبد الرحمن بن هرم (عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إذا نعل أي إذا
أراد (أحدكم أن) يلبس النعل (فليبدأ) بأمر الاستحباب (بيمينه)» كما في الشيخ
البيهقي، وفي المصرية نحوه «باليمنى»، قال المروقي: «أي باليمين،
وفي رواية ب«اليمنى» أي بالنعل اليميني» لأن النعل مؤنثة (وإذا نزع) كذا في
جميع نسخ «الموطأ»، ولقد البحري «وإذا استنزع» فإن «الحافظ» ونحوه مسلم
«وإذا نزع» (فليبدأ بشماله) وفي المصري «باليمنى» أي باليمين (ولكن
(ولكن اليمنى أولهما تعل) بناء المحمول (وأخرهما نزع) بناء المجبور أيضاً.

قال الحافظ^(١): «دعم ابن وضاح فيما حكاه ابن أبي شيبة أن هذا الخبر
مدرج، وأن المروعي انتهى عند قوله «باليمنى»، وضبط قوله: أولهما وأخرهما

(١) شرح المرقوم: (١٦٦/٤).

(٢) فتح الباري: (١٠٠: ٢٧٧).

١٦/١٦٤٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَمْرِو أَبِي سَهْلٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ كَعْبِ الْأَخْبَارِ: أَنَّ رَجُلًا نَزَعَ نَعْلَيْهِ. فَقَالَ: لِمَ خَلَعْتَ نَعْلَيْكَ؟

بالنصب على أنه غير كان، أو على الحال، والخبر تنعل، ونزع، وضبطا بمثنتين فرقائتين، وتحتائتين مذكرين باعتبار النعل والخلع المصدرين قال الحلبي: وجه الابتداء بالشمال عند الخلع أن اللبس كرامة؛ لأنه وقاية للبدن، فلما كانت اليمنى أكرم من اليسرى يئى بها في اللبس، وأُخْرِتْ في الخلع لتكون الكرامة لها أدام، قال ابن عبد البر: من بدأ بالانتعال في اليسرى، أساء لمخالفة السنة، ولكن لا يحرم عليه لبس نعله، وقال غيره: ينبغي له أن ينزع النعل من اليسرى ثم يبدأ باليمنى، ونقل عياض وغيره الإجماع على أن الأمر فيه للاستحاب، قال ابن العربي: البداءة باليمين مشروعة في جميع الأفعال الصالحة لفضل اليمين حساً في القوة وشرعاً في الثب إلى تقديمها.

قال النووي^(١): يستحب البداءة باليمين في كل ما كان من باب التكريم أو الرتبة، والبداءة في اليسار في ضد ذلك، اهـ.

قال الدميري: أفاد الإمام أبو الفرج بن الجوزي أن من واظب على البداءة في لبس النعل باليمين والخلع باليسار أمن من وجع الطحال، اهـ. وثق در النبي ﷺ ما في آياته الصغيرة من الفوائد الكبيرة.

١٦/١٦٤١ - (مالك من عمه أبي سهل) مصفراً اسمه تابع (بن مالك عن أبيه) مالك بن أبي عامر (عن كعب الأخيار أن رجلاً) لم يُسَمَّ (نزع نعليه) قال صاحب المحلى: أي خلعهما لدخول المسجد (فقال) كعب: (لما بكسر اللام وفتح الهم) (خلعت نعليك) إذ فاك، قال الباجي^(٢): قاله كعب على وجه

(١) اشرح صحيح مسلم للنووي (٧٤/١٤).

(٢) المنقذ (٢٢٧/٧٧).

لَعَلْتُ تَذَوَّلْتُ هَذِهِ الْآيَةَ - ﴿فَلْيَخُفَّ عَلَيْكَ إِنَّكَ وَالزَّوَادُ الْمَقْدَرُ طَوِي﴾ -

الإختار نفعه، أو نفع أن يفعله على وجه متنوع، ويحتمل أن يكون إنما أنكر عليه علم عليه لصلاة أو ما أشبهها من دخول مسجد أو دخول حرم، ولذلك قال: لعلك تَذَوَّلْتُ الخ. ويحتمل أن يكون أنكر عليه حلق نعليه حال الجلوس إيتاراً نائيهما على كل حال إلا أن يمنع منه مانع، فاما دخول الحرم والمسجد المحرم بالثعلين فممنوع، لأنه لا وطء عليهما، وإنما فيهما تراب أو حصباء، وكذلك مسجد المدينة، هـ.

وقال السيوطي في الدر المنثور: أخرجه الطبراني^(١) عن علفمة أن ابن مسعود أتى أبا موسى الأشعري في منزله، فحضر الصلاة، فقال أبو موسى: تَقْدُمُ يَا أبا عبد الرحمن، فذلك أقدم سنأ وأعلم، قال: لا، بل تقدم أنت، وإنما أتيتك في منزلك، فقدم أبو موسى، فخلع نعليه، فلما صلى، قال له ابن مسعود: لم خلعت نعليك، أبا الوادي المقدس أنت؟ لقد رأيت رسول الله ﷺ يصلي في الخفين والعلمين.

(لعلك تأوَّلت هذه الآية) التي في سورة مائدة^(٢)، وهي قوله تعالى: ﴿فَلْيَخُفَّ عَلَيْكَ﴾ بالعاء في أوله في جميع النسخ الهندية وأكثر لمصرية، فما في بعضها من حذفها ليس بصحيح، قلها موجودة في التنزيل ﴿إِنَّكَ وَالزَّوَادُ الْمَقْدَرُ﴾ (أنشدني) أنه طهر أو المبارك الذي قرأ الله به عليك، ووجهه فسر صاحب «الجلالين».

وأخرج السيوطي في الدر المنثور: وأج بهلستطير نفس مرتين (طوي) بدل أو عطف بيان بالتووين، وتركه مصروف باعتبار العكاز، وغير مصروف لتأنيث باعتبار البقرة مع العلمية، كذا في «الجلالين».

(١) «المجمع الكبير» (٢٩٤/٥)، ج (٩٣٦٢) قال في «مجمع الزوائد» (٦٦/١). روى أحمد، وفي رحل ثم يسم، ورواه الطبراني متصلاً برحال ثلاث.

(٢) رقم الآية: ١٣.

قَالَ: ثُمَّ قَالَ كَعْبُ بْنُ الْجَرَّاحِ: أَتَدْرِي مَا كَانَتْ تَعْلَا مُوسَى؟
قَالَ قَائِلٌ: لَا أَدْرِي مَا أَجَابَهُ الرَّجُلُ، فَقَالَ كَعْبُ: كَانَتْ بَرَّةً
جَلْدَ حِمَارٍ مَيْتٍ.

(ثم قال كعب: الأحبار للرجل) المذكور، وليس في الهندية لفظ للرجل
(أندري) بهيمنة الاستفهام (ما كانت) بصيغة الإفراد في النسخ المصرية، وما
كانت بصيغة المثنى في النسخ الهندية (نعلا موسى) على نبا رجليه الصلاة
والسلام (قال ما كنت: لا أدري) أي لا أعلم (ما أجابه الرجل) وفي النسخ الهندية
(ما أجابه به الرجل: وهو الأوضح، وفي بعض النسخ: أحده، وهو
تحريف من السامع، أي لا أعلم ما الذي قال الرجل المذكور في جواب كعب
(فقال كعب: كانت) أي نعلاء (من جلد حمار ميت)^(١) ولذا أمر الله عز وجل
بخلعهما.

قال الزرقاني^(٢): يحتمل أنها كانت مذبوحة فترك ذكر الذباغ لنعلم به.
ولنجري العدة بذبايحها قبل لبسها، ويحتمل أن شرع موسى - عليه السلام -
استعمالها بلا ذبايح، وهنا من الإسرائيليات: لأن كعباً من أحبارها، أم.

قال صاحب النجمل: قوله: «فَاخْلَعْ نَعْلَكَ» أي تعظيماً، قبل: لبيد شر
النودي بضميه تبركاً به، وقبل: لأن الحصة تواضع لله تعالى، ومن ثم طاف
السلف بالكعبة خدداً، وقيل: أمر بخلع نعليه لحاسبهما لأنهما كانا من جلد
حمار ميت غير مذبوح، كما روي عن النبي وقتادة، أم.

قال الباجري^(٣): يقول: طأ الأرض بقدميك حافياً، قال محاهد، وذهب

(١) الحديث في «التفهيم» (١٨١/١٨٢ - ١٨٢)، وأخرجه أحمد في «مسنده» (٢٥٤/٢)، وأبو
داود (١١٤١)، والترمذي (١٧٦٦).

(٢) «شرح الزرقاني» (١٧٦/٢).

(٣) «المصنف» (٢٢٨/٧).

كعب الأحرار إلى أنه أمره بما كانا من جلد حمار ميت، فأمر أن لا يظأ بهما
لأرض السامرة لمجاستهم، وبذلك قال قتادة وعكرمة، قال الحسن بن أبي
الحسن البصري ومعاذ: لم تذكر من جلد حمار ميت، وإنما أراد الله برك
وتعاني أن يشار بفلسه مرتة الأرض المغدبة وهي الخافرة، وقيل: السامرة
وقال الحسن: كانا من جلود النقر، وقد يرى من كعب الأحرار أيضاً أمر
موسى أن يجمع بعدهم لأنهم كانوا من جلد حمار ميت، وليست في القدس
قدمه، فجمع بن الحسن^(١)، اهـ.

رواه البيهقي في البقرة^(٢) أخرجه عبد الوهاب وعمر، هر علي - رضي
عنه - قال: كانا من جلد حمار ميت، فقتل له، اخذهما، وأخرج عبد بن
حميد عن الحسن: قال: ما زال خلق السلي في الخلافة؟ إنما أمر موسى بخلق
نعله أنهما كانا من جلد حمار ميت، وأخرج ابن أبي حاتم عن معاذ قال:
كتاب عبد الله موسى أبي قبل له اخذهما من جلد حمار، وأخرج عبد بن حميد
عن عكرمة في قوله تعالى: «فاجعل» قال: كرمي راحية قدمي الأرض
الطبة، اهـ.

وعني «السلي»: مشبه لكعب من التورع ما رواه الترمذي^(٣) من حديث
ابن مسعود - رضي الله عنه - قال: «كان علي موسى يوم كلسه ربه نكس،
صوف، وجئت صوف، وصارويل صوف، وكعبه صوف، وكانت نعله من جلد
حمار ميت».

قال الرواقني^(٤): أخرجه الترمذي من حديث حميد، أخرجه عن عبد الله بن

(١) إسناده صحيح (٢٠٠/٢٠٠).

(٢) البقرة (٢٤٩).

(٣) الترمذي أخرجه الترمذي (٢٢٢/٢٢٢).

(٤) شرح البيهقي (٢٠٧/٢٠٧).

(٨) باب ما جاء في لبس الثياب

١٦٤٣/٧ - وَحَدَّثَنِي عَنْ نَائِكَ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، قَالَ:

الْأَخْرَجَ،
.....

الْحَارِثُ بْنُ أَسَدٍ، وَهُوَ رَجُلٌ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، قَالَ لِمَعْدِي ضَمًّا مِنْهُ: إِنَّ
مَعْنَى الْأَخْرَجَ هُوَ لَيْسَ بِالسَّكَنِ، وَإِنَّمَا هُوَ ابْنُ عَلِيٍّ، وَقِيلَ: لَمْ تَسْمَعْ أَحَدًا
مِنَ الْمُتَرَدِّدِينَ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: سَأَلْتُ عَنْهُ الْحَارِثِيَّ، فَقَالَ: حَبِيبُ هَذَا مُنْكَرُ
الْمَعْنَى، قَالَ الْحَاكِمُ: هَذَا أَصْلُ كَبَرٍ فِي التَّنْصُوفِ، قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: إِنَّمَا
جَعَلَ ثِيَابَهُ كَثْفًا صَوْفًا، لِأَنَّهُ كَانَ يَحُلُّ دَمَ بَيْسَرٍ لَهُ سَوَادًا، فَعَمِلَ سَابِرًا، وَتَرَكَ
السَّكَامَ، وَالْمَسَرَّ، وَكَانَ مِنَ الْأَخْلَاقِ الْحَسَنِ أَنْ أَتَاهُ تِلْكَ الْعُضَيْلَةُ، وَهُوَ عَلَى
ثَلَاثِ أَلْسِنَةٍ، فَتَنَافَا

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَّافِيِّ: مُحْتَمِلٌ كَوْنُهُ مُنْصَوِّدًا لِتَوَاضُعِ بَرَكِ الشَّعْرِ، أَوْ لِعَدَمِ
وُجُودِ مَا هُوَ أَوْجَعُ، مُحْتَمِلٌ أَنَّهُ اتَّفَقَا فِي لَا عَنْ قَصْدٍ، بَلْ كُنَّا نَسِي تِلْكَ مَا يَجِدُ
كَيْفًا كَانَ ثِيَابًا يَتَوَلَّى بِهَا يَتَوَلَّى، رُكْنُهُ يَهْمُ الْكَذْبُ وَتَوَلَّىهَا وَتَوَلَّى الْعَيْمُ: تَتَوَلَّى صَعْبَةً
أَوْ مَشُورَةً، أَعَدَّ.

قَالَ ابْنُ بَطُّونٍ: كَرِهَ هَاطُكُ لَيْسَ الصَّوْفُ لَيْسَ يَجِدُ غَيْرَهُ، لَعَنَهُ مِنْ
الشُّهُرَةِ بِالْمَرْحَةِ، لِأَنَّهُ لَعَنَهُ الْعَمَلُ أَوَّلَهُ، قَالَ: وَلَمْ يَحْصُرِ التَّوَضُّعُ فِي لَيْسَهُ،
بَلْ فِي التَّطَلُّعِ وَغَيْرِهِ، مَا هُوَ شَاوِي لَيْسَهُ، كَذَلِكَ فِي «الْمَعْنَى».

(٨) ما جاء في لبس الثياب

نَضِبَ الثَّيَابَ وَمَكُونُ الْمَوْجِدَةِ، أَيُّ مَا سَدَّ فِي كَيْفِيَةِ الْكُلْسِ وَبَعْضِ أَوْرَاقِ
الْبِطَاسِ.

١٦٤٣/١٧ - (سَأَلْتُ عَنْ أَبِي لَيْثَانَ) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَكُونٍ (عَنِ الْأَعْمَرِ)

عن أبي هريرة: أنه قال: نهى رسول الله ﷺ عن ثيبتين. وعن يميني. وعن ثيبتين. عن الملائكة وعن الثعالب. وعن أن يخلع ثوب واحد ليس على فرجه دابة ثنية.....

عبد الرحمن بن ميمون (أبي هريرة) قال الزرقاني: وهذا مما عجل إليه أصحاب الأمانين، أم قلنا: وعدد أبي عبد الله في "التجريد" بهذا السبع ستة وخمسين حديثاً في "النفق" (أنه قال: نهى رسول الله ﷺ عن ثيبتين) بكسر اللام ويكون الموضع، أي عن الثيبتين من هياكل "البشر" (وعن يميني) فتح الماء ويجوز كسرهما على إرادة لحيته، لأنه يحافظ^(١) وشيرة، فمقتضاها أن الرواية بالفتح. وإن قال بعضهم: الكسر أحسن نظراً لمتن: قاله الزرقاني، وبذلك من قوله: يميني قوله: (عن الملائكة وعن الثعالب) فندم الإكلاء عابها في بابها من "كتاب البصر".

ويبين المصنفين بقوله: (وعن أن يخلع) فتح أوله وكسر لمؤخدة (الرجل) وأحسب أن بقوله على آلبه، وينصب سامية، ويثبت عليه ثوباً، ويقال له: الحبرة، وكان من شأن العرب، (في ثوب واحد) يأخذه على ساقيه (ليس على فرجه) قال صاحب "المحلى": أي على عورته، فيمنع الضحك. أم قلت: هذا عند من قال: بأن الفخذ عورة، وأمر من لم يبق بذلك فلا تعصم عنه (منه) أي من الثوب المذكور (شيء) قال الحافظ: مقتضاها أن الفرج إذا كان مستوراً فلا شيء له.

ونفذ البخاري عن أبي سعيد الخدري الأخرى احتياقه بثوبه وهو يخالس ليس على فرجه شيء، وفي رواية لأبي هريرة عنه: أن يخلع ثوباً واحداً ليس على فرجه شيء. وفي نسخة: قال الزرقاني^(٢) أم: أنه من

(١) (ص ٩٢).

(٢) "فتح الباري" (١/٢٧٩).

(٣) "الشرح لمؤيد" (٤/٢٥٦).

وَعَنْ أَنَسٍ بِشْتَمِيلِ الرَّجُلِ بِالثُّوبِ الْأَوَّاجِلِ عَلَى أَحَدِ شِقَيْهِ.

أخرجه الشيخان في ٧٧٠ - كتاب الناس ، ٢١ - باب الأعيان في ثوب واحد .

الإفضاء به إلى السماء . ولأنه إذا لم يكن عليه إلا ثوب واحد ، وجب تحريكه عند حركته . وإن كان مستورا للجزء فلا حكمة . اهـ .

قال صاحب «النسح» في حديث جابر الأنبي فربما الاحتباء أن يقعد الإنسان على ألبته ويتصب ساقيه ، ويحوي عليهما بنويه أو يبد . وهذه القعدة تسمى الحبرة يصم النحاء وكسرها . اهـ .

قال الناجي^(١) الاحتباء أن يحرم^(٢) بالثوب على جفويه وركبتيه ، وفروجه بآده ، وهو من عادة العرب ترتفع في حلومها ، والاحتباء بالرداء نعم كان عليه إزار^(٣) ، وإيضا مع لص احتسب ثوب ولم يكن على فرجه شيء . لما في ذلك من إيذاء عورته ، وهو مأثور بسترها . اهـ .

قلت : وعلى الإزار يحتمل ما في «المعاني» عن أبي سعيد الخدري قال : «كان رسول الله ﷺ إذا جلس في المسجد احتسب بينديه ، ونس قبله ست مخرومة : أنها رأيت رسول الله ﷺ في المسجد وهو قائم القرفصاء ، الحديث ، وقد مر هذا مجسدة المحتسب . وما ورد من استسج من الحيوة يوم الجمعة لعدم التكلام عليه في أبواب التجمعه .

(وعن أن يشتمل للرجل بالثوب لواحد على أحد شقيه) فيوشقه الآخر ، ليس عليه شيء .

قال الزرقاني^(٤) : فحرم إن اكتشف بعض عورته وإلا كره ، وهذه المسألة

(١) «النسح» ١٢٠٢/٧ .

(٢) كذا في الأصل ، اهـ .

(٣) كذا في الأصل . والقدم سقطت هنا ، اهـ .

(٤) الشرح المؤخر في ١١٠ (٢٢٧) .

هي المعروفة عند الفقهاء بالصماء؛ لأن يده حثيثان نصير فاشل ثوبه، فإن أصابه شيء يريد الاحترام منه، والانتفاء بيديه تعذر عليه، وإن أخرجها من تحت الثوب انكشف عورته، وبها قسر في حديث أبي سعيد، ولعله: قال الصماء أن يجعل الرجل ثوبه على أحد عاتقيه، فيبذو أحد شقيه، ليس عليه ثوب؛ وفسرها اللغويون بأن يشتمل بالتوب حتى يجنس به جسده، لا يرفع منه جانياً فلا يبقى ما يخرج منه يده، قاله الأصمعي.

قال ابن قتيبة: ولدا سميت صماء لسد العناقذ كلها كالصخرة الصماء، لا خرق فيها، ولا صدع، فيكره على هذا لعجزه عن الاستعانة بيده فيما يعرض له في الصلاة، كدفع بعض الهواء، أو.

وفي المتنقح^(١) قال أبو عبيد: اشتمال الصماء أن يشتمل الرجل بثوب، فيجعل به جسده، ولا يرفع منه جانباً سرح منه يده، قال: وربما اضطلع فيه على هذه الحان، كأنه يذهب إلى أنه لا يذوي من يصبه شيء يريد الاحترام من الانتفاء بيديه فلا يقدر لأنهما تحت يده، فهذا كلام العرب.

والذي عدي أن هذا التأويل يقتضي أن المنع لا يختص بحال الصلاة، بل يمنع جميع الأحوال، والاضطلاع أن يدخل الثوب تحت يده اليمنى، فيلقبه على منكبه الأيسر، قال ابن القاسم: وهو من ناحية الصماء، ومعنى ذلك أنه إذا أخرج يده اليسرى بذت عورته، وهي «التيبة» هذا لمن لم يكن عليه منزر. فلما من كان عليه منزر فأجازره مالك له كرهه، قال ابن القاسم: تركه أحب إلي، وليس بضيئ، ووجه ذلك أنه يمنع التصرف على ما تقدم، أو.

قلت: وأما كان الاضطلاع من ناحية الصماء عند المالكية ثم يقولوا بسنة الاضطلاع في الحج مطلقاً، لا في الطواف ولا في السعي، وهو سنة عند

١٦٤٤/١٨ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَأَى خَدَّ حَبِيبَةَ**

الأنثى اثلاثاً في كل خوف بعده صغير، وأبصر عند انقضاء نصف في السعي أقدم، بخلاف الأنثى اثلاثاً، إذ لم يقولوا بسنته في السعي.

وقال الحافظ^(١) : "السماء بالضم المهيمنة والتمد، قال لأهل السنة حين أن يحلل صدره بالكوب، لا يرفع عنه جنباً، ولا يمشي ما يخرج منه يده، قال ابن أبي عمير: "سبعت مرة" وله يند العاهد كالي، فمسير كالصخرة الصماء التي ليس فيها حفر، وقال الفقهاء: غير أن ينحرف بالسهم مع بركة من أحد حاميه مضطرب على منكب فمسير لوجهه، قال البيهقي: يعلى تفسير أهل اللغة كقولهم: "مكروء"، مثلاً يخرجون له حاجة فيتعسر عليه إخراج يده، فلهذه ضرورة، وعلى تفسير الفقهاء: سرج لأهل الكشاف العريضة.

قال الحافظ: ظاهر سياق البخاري في "اللباس" أن المفسير المحدثون يرونه، وهو موافق لما قال الفقهاء، والمضد والمضاد، أن يجعل لونه على أحد جانبيه، فندر أحد شقيه، وعلى تقدير أن يكون موافقاً فهو حجة على الصحيح، لأنه تفسير من الراوي لا يخالف ظاهر الخبر، إذ.

١٦٤٤/١٨ - (ماثل عن نافع عن عبد الله بن عمر) رضي الله عنه (أن) (أباه) (عمر بن الخطاب) رضي الله عنه (أراه)، قال الحافظ: هكذا رواه أكبر أصحابه نافع، وأخبره الشافعي عن رواية عبد الله بن عبد الحمري عن نافع عن من عمر بن عمر: أنه رأى خدَّ حُلَّة، الحديث، فعونه من مسند عمر بن الخطاب (نفسه) المسجود أنه من مسند ابن عمر - رضي الله عنه - عن أحله (سواء).

قال الحافظ^(٢) : قال أبو حميد، التحمل مراد السوء، والحلة أوان يده.

(١) صحيح البخاري (١/٢٧٧).

(٢) صحيح البيهقي (١/٢٤٩).

نقله ابن الأثير، زاد: إذا كان من جس واحد، قال ابن سبويه في «المحكم»:
الحلة برد أو غيره، وحكى عياض أن أصل نسبة الثوبى حمة أنهم يكونان
جديدين كما حل طينهما، وقيل: لا يكون الثوبان حلة حتى ينس أحدهما فوق
الأخر، فإذا كان فوقه فقد حل عليه. والأول أشهر.

والسيراء بكسر الميمنة وفتح السينانية والراء مع الميم، قال الخليل: ليس
في انكلام فعلاء: بكسر أوله مع الميم سوى سيراء وحولاء وعنباء لغة في
العنب. قال مالك: هو النوسي من الحرير، كما قال، وقد الأصمعي: ثياب
فيها خطوط من حرير أو قرز، وإنما قيل لها سيراء لتسير لخطوط فيها، وقال
الخليل: ثوب مصلع بالحرير، وقيل: مختلف الألوان، فيه خطوط سبعة كانتها
السود، ووقع عند أبي داود في حديث أنس: أنه رأى على أم كلثوم حلة
سراء، والسيراء المصلع بالقرز، وقد جزم ابن بطال أنه تسمية من الزهري.

وقال ابن سبويه: هو ضرب من البرود، وقيل: ثوب مسر فيه خطوط
يعمل من القز. وقيل: ثياب من اليمن، وقال الجوهري: برد فيه خطوط حمراء،
ونقل عياض عن سيبويه، قال: لم يأت فعلاء صفة، لكن اسماً، وهو الحرير
الصابي.

واختلف في حلة سبراء هل هي بالإضافة أو لا؟ فوضع عند الأكثر بتثوين
حلة على أن سبراء عطف بيان أو نعت. وحزم القرطبي بأنه الرواية، وقال
الخطابي: قالوا: حلة سبراء كما قالوا: مائة عتراء، ونقل عياض عن أبي
مروان بن السراج أنه بالإضافة، قال عياض: وكذا ضبطناه عن متقي شوخما،
وقال النووي: إنه قول المحققين، ومتني العربية، وإنه من إضافة الشيء لصفته
كما قالوا: ثوب خز، اهـ.

ونص النووي أنهم ضبطوا الحلة فيها بالتثوين على أن سبراء صفة، وبغير
تثوين عنى الإضافة، وهما وجهان مشهوران، والمحققون ومتقنوا العربية

تَبَاعُ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ.....

يُخْتَارُونَ الإِصْطِفَاءَ، قَالَ سَيْبَوَيْه: لَمْ تَأْتِ فِعْلَاءُ صَفَةٍ، وَأَكْثَرُ الْمُحَادِّثِينَ يَذْكُرُونَ: اهـ.

وَقَالَ الْمُبَاحِي^(١): الْحَلَّةُ ثَوْبَانِ، رِثَاءٌ وَإِرَارَةٌ، وَالسَّيْرَاءُ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: هُوَ ثَوْبٌ تُسَبَّرُ فِيهِ خُطُوطٌ تُعْمَلُ مِنَ الْقَرَمِ. وَقَالَ الْخَلَلِيُّ: السَّيْرَاءُ الشَّعْلُجُ بِالْحَرِيرِ، وَمَعْنَى ذَلِكَ كَثَرَةُ الْحَرِيرِ فِيهِ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ جَمِيعُ سِدَاهُ حَرِيرًا وَبَعْضُ لَحْمَتِهِ حَرِيرًا كَانَ ذَلِكَ أَكْثَرَ مِنْ دُونَ ذَلِكَ، فَهَذَا الَّذِي يَقْتَضِي تَعْرِيفَهُ عَلَى أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ السَّيْرَاءَ مَعْنَى يَعُودُ عَلَى اخْتِلَافِ أَلْوَانِ^(٢) وَهَيْئَتِهَا، وَأَنَّ الْحَلَّةَ كَانَتْ مِنَ الْحَرِيرِ، وَلِذَلِكَ رَوَى سَالِمٌ عَنْ أَبِيهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: حَلَّةٌ إِسْتَرْقِي، وَهُوَ غَبِيظُ الْحَرِيرِ. وَرَوَى سَالِمٌ: حَلَّةٌ حَرِيرِيَّةٌ، وَرَوَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: هُوَ وَشَيْءٌ مِنَ حَرِيرٍ، اهـ.

وَمِنْ «الْمُحَادِّثِينَ» قَالَ ابْنُ قُرَيْشٍ: هُوَ الْحَرِيرُ الصَّافِي، وَفِي «الْمُصَحَّاحِ» مَرَّةٌ فِيهِ خُطُوطٌ أَسْوَدٌ، وَقَالَ أَبُو عَمَرَ: فَإِنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ إِنَّمَا كَانَتْ حَالَةً مِنَ الْحَرِيرِ وَحِدَةً مِنَ إِسْتَرْقِيٍّ، وَهُوَ الْغَابِظُ، وَهِيَ أُخْرَى مِنْ دَبَاجٍ أَوْ حَرٍّ، وَفِي رِوَايَةٍ، مِنْ سَلَسِ، وَفَنَها دَائِلَةٌ عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ حَرِيرِيَّةً مُخَصَّصًا، وَهِيَ «الْمُصَحَّحُ» لِأَنَّهُ الْمَخْرُومُ، وَأَمَّا الْمَخْطُوطُ فَلَا يَحْرُمُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْحَرِيرُ أَكْثَرَ وَرَأً عِنْدَ الْمُتَأَمِّلِينَ، وَعِنْدَ الْعَتِيقَةِ الْعَبْرَةِ لِلْحَبِيَّةِ، اهـ.

وَمَا قَالَ ابْنُ عَسَى بِهِ جِزْمُ السُّوَيْ، إِذْ قَالَ: «مَا ذَكَرَ هَذَا الرَّوْبِيُّ»، وَالْمُخْتَلَفَةُ، وَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ تُدَلِّلُ أَنَّ الْحَلَّةَ كَانَتْ حَرِيرِيَّةً مُخَصَّصًا، وَهُوَ «نُصْحَجٌ» الَّذِي يُعَيَّنُ الْقَوْلُ بِهِ فِي هَذَا، تَحْدِيثٌ جَمْعًا بَيْنَ الرِّوَايَاتِ.

(تَبَاعُ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ) كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الْمَصْرِيَّةِ مِنَ الْمَنْثُورِ

(١) «الْمُسْتَرْقِي» (٢٢٩/٧).

(٢) كَذَا فِي الْأَعْلَى، اهـ «مَرْقُومٌ»

فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ اشْتَرَيْتُ هَذِهِ الْحُلَّةَ فَلَبِسْتُهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ

والشروح، وليس في النسخ الهندية لفظ تباع، وفي البخاري برواية جورية عن نافع: «رَأَى حُلَّةً سِوَاءَ تَبَاعٍ» ليس فيها عند باب المسجد.

قال الحافظ^(١): في رواية جرير بن حازم عن نافع عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه - عطارداً التميمي بفيم حلة بالسوق، وكان رجلاً يغشى الملوك، ويصيب منهم.

وأخرج الطبراني من طريق أبي مجلز عن حفصة بنت عمر «أن عطارداً بن حاجب جاء بثوب من ديباج، كساء إياه كسرى، فقال عمر - رضي الله عنه -: ألا أشتريه لك يا رسول الله؟» ومن طريق عبد الرحمن بن عمرو بن معاذ عن عطارداً نفسه أنه أهدى إلى النبي ﷺ ثوب ديباج، كساء إياه كسرى، والجمع بينهما أن عطارداً لما أقامه في السوق لباع لم يفتن له ببعده، فأهداه للنبي ﷺ. اهـ. قلت: ولعل السوق كان قريباً من المسجد النبوي فصح النسبة إليهما.

(فقال) عمر رضي الله عنه: (يا رسول الله لو اشتريت) بصيغة الخطاب، قال الزرقاني^(٢): لو للتمني، لا للشرط فلا تحتاج للجزاء، وفي «المعلى»: لو للشرط، والجزاء محذوف أي لكان خيراً، ويجوز أن يكون للتمني، اهـ. ومال الحافظ إلى الأول إذ قال في رواية عن ابن عمر: «ابْتَغِ هَذِهِ، فَتَجْتَمِلْ بِهَا»، كان عمر - رضي الله عنه - أشار بشراؤها وثمناء (هذه الحلة) التي تباع (فلبسها يوم الجمعة) وفي رواية سالم «العيد» بدل الجمعة. وجمع ابن إسحاق عن نافع ما تضمنته الروايتان، أخرجه النسائي بلفظ: «فَتَجْتَمِلْ بِهَا لَوْ نَوَّدَ الْعَرَبُ إِذَا أَتَوْكَ، وَإِذَا غَطِبَتِ النَّاسُ فِي يَوْمٍ عِيدٍ وَغَيْرِهِ»، كذا في «الفتح»^(٣).

(١) «فتح الباري» (١٠٠/٣٠٠).

(٢) «شرح الزرقاني» (٢/٢٧٨).

(٣) «فتح الباري» (١٠٠/٢٧٨).

وَاللُّوْفُ إِذَا قَبِمُوا عَلَيْكَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ مَنْ لَا خِلَافَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ».....

(وَاللُّوْفُ) يَمْنَحُ أَوَاوٍ وَسُكُونُ أَمَّا، جَمْعُ وَافِدٍ. وَهُوَ الْقَادِمُ أَوْ الزَّائِرُ، كُنَّا فِي «الْمَحَلِّ» (إِنَّا قَبِمُوا عَلَيْكَ) قَالَ الْحَافِظُ فِي رِوَايَةِ جَرِيرٍ مِنْ حَازِمٍ لَوْفُودِ الْمَرْبِ. وَكَأَنَّهُ غَصَبَهُ بِالْمَرْبِ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا ذَاكَ الْوُفُودُ فِي الْغَالِبِ؛ لِأَنَّ مَكَّةَ لَمَّا فَتَحَتْ بِأَمْرِ الْمَرْبِ بِإِسْلَامِهِمْ، فَكَانَ كُلُّ قَبِيلَةٍ تَرْسُلُ كِبَرَاءَهُمْ لِيَسْلُمُوا، وَيَتَحَلَّمُوا، وَيَرْجِعُوا إِلَى قَوْمِهِمْ، فَيَدْعُوهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَيُغْلَمُوهُمْ (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ) وَفِي رِوَايَةِ جَرِيرٍ إِنَّمَا يَلْبَسُ الْحَرِيرَ (مَنْ لَا خِلَافَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ).

قَالَ الْحَافِظُ^(١): الْخِلَافُ النِّصْبُ، وَقِيلَ: الْحِظُّ، وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا، وَيُطْلَقُ أَيْضاً عَلَى الْحِرْمَةِ وَعَنِ اتْنَيْنِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرَادَ مِنْ لَا تَصِيبَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ، قَالَهُ الطَّبِيبِيُّ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي عُمَرَ عَنْ عُمَرَ لَا يَلْبَسُ الْحَرِيرَ إِلَّا مَنْ لَيْسَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْهُ شَيْءٌ، قَالَ الزُّرْقَانِيُّ^(٢). هَذَا خَرَجَ عَلَى سَبِيلِ التَّغْلِيظِ وَإِلَّا فَالْمُؤْمِنُ الْعَاصِي لَا يَدْخُلُ مِنَ الْحِنَةِ، فَلَهُ خِلَافٌ فِي الْآخِرَةِ، كَمَا أَنَّ عَدُوَّهُ مَحْصُورٌ بِالرِّجَالِ لِقِيَامِ الْأَدْلَةِ عَلَى إِبَاحَةِ الْحَرِيرِ لِلنِّسَاءِ، أَمْ.

قَالَ الْبَاجِي^(٣): الْحَدِيثُ يَقْتَضِي أَنَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ شَرَعَ فِيهِ التَّحَلُّلُ، وَأَيْضاً نَدَّ شَرَعَ التَّجَمُّلَ لِلْوَارِدِينَ وَالْوَافِدِينَ فِي الْمَحَافِلِ الَّتِي تَكُونُ لَخَيْرِ آيَةٍ مَحْفُوفَةٍ كَالزَّلَازِلِ وَالْكَسُوفِ. وَعِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى التَّضَرُّعِ وَالرَّغْبَةِ كَالِاسْتِسْفَاءِ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ ﷺ أَمَرَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَلَى مَا دَعَا إِلَيْهِ مِنَ التَّجَمُّلِ فِي هَذِهِ الْمَوَاطِنِ، وَإِنَّمَا أَنْكَرَ عَلَيْهِ لَيْسَ هَذَا النَّوعُ، فَثَبَتَ أَنَّ التَّجَمُّلَ إِنَّمَا شَرَعَ بِانْجِمَالِ مِنَ الْمَبَاحِ، أَمْ.

(١) فتح الباري (١٠/٢٩٨).

(٢) شرح الزرقاني (٤/١٧٨).

(٣) المستدر (٧/٢٢٩).

ثُمَّ حَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهَا حِمْلًا، فَأَعْطَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ مِنْهَا حِمْلًا، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَكْثَوْنِيهَا وَقَدْ قُتِلَ فِي حِمْلٍ عُقْدَرِدُ

.....

(ثم جاء) أي أتى إلى (رسول الله ﷺ منها) أي من جنس الحيلة السبواء (حمله) جميع حمله، (فأعطى عمر بن الخطاب) رضي الله عنه (منها حيلة) وفي رواية جريفة عن سالم بن سالم عن عبد الحارثي (أول النبي ﷺ بعث بعد ذلك إلى عمر ستة سبواء حبراً كساها إياه)، قال الحافظ: هذا باعتبار ما فهم عمر - رضي الله عنه - (والألفظ ظهر من بقية الحديث أنه ﷺ لم يبعث إليه بها ليلبسها، أو المراد بقوله: «كساها أعطاه» وفي رواية مالك «أعطى عمر حيلة» وفي رواية جرير بن حازم، «فلم كان بعد ذلك أتى رسول الله ﷺ محاسن سبواء» فبعث إلى عمر - رضي الله عنه - حيلة: وبعث إلى أسامة بن زيد بحيلة، وأعطى علي بن أبي طالب حيلة.

(فقال عمر) رضي الله عنه: (يا رسول الله اكسوتنيها) بجملة لا مظهرها في جميع النسخ المصرية، وذكرها ضبطه الزرقاني، ويختلف في جميع النسخ الهندية، (وقد قلت) بصيغة الخطاب (في حيلة عقارب) بضم العين وكسر الراء، المهملة آخره قال مهملة ابن حنبل بن زرار بن عمرو، بمحملات كسا في «الفتح»، وذكر الزرقاني بالله ابن عدي مهملة، ولم يذكره العيني في نسخة، بل قال: بن حنبل بن زرار بن زيد بن عبد الله بن دارم.

قال الحافظ في «الإصابة»: أمو عكرمة، وقال في «الفتح»: يكتفى أما عكرمة شمس معجمة، كان من حملة وقد بني تميم أصحاب الحجرات، وقد أسلم، وحسن إسلامه، واستنصه النبي ﷺ على صلوات حرمه، وكان أبوه من رؤساء بني تميم في لججها، ووصفه مع شمر في زعمه يومه عرضاً عن جمع كثير من العرب عند كسرى مشهورة، حتى ضرب الأمثل بقوم حاجب، أهد.

فأما المعنى^(١)، وقد على النبي ﷺ سنة تسع، وعليه الأكثرون، وفيه.

(١) «عدة البخاري» (١٩٨/٥).

مَا قُلْتُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَمْ أَكْسُكُمَا لِتَلْبَسَهَا؛ فَكَسَاكُمَا عَمْرُؤُا أَخَذَ قَهْرًا مُشْرِكِي بَنِي كَدَّ»

أخرجه البيهقي في ١١ - كتاب الجمعة، ٧ - باب لباس الحسن ما يجتهد، ومسلم في ٣٧ - كتاب النكاح، ٢ - باب تحريم استعمال بناء الذهب والفضة إلخ، حديث ٩.

سنة عشر، وقال الذهبي: له رواية مع الأئمة والبرقاني، وفي الأصبهاني: وارتد عطاردة مع من ارتد من بني نعيم، وتبع سجاح، ثم هاد إلى الإسلام؛ إحداهما قلنت؟ عن قولك، إنما يلبس هذه من لا خلاق له في الأخيرة، وفي رواية حريز بن حازم: «قضاء عمر - رضي الله عنه - بملكته بجمعها، فقال: بحثت التي بهذه، وقد قلت بالأحسن من سنة عطاردة ما قلنت»، قال الحافظ: والمراد بالأمس فيها يختص البطة الصغرى أو ما فيها، قال السجستاني: قال ذلك عمر إشفاقاً أن يكون أحدهم الوعيد باللباس والوصف بأن لا خلاق له في الأخيرة، وذلك عمر - رضي الله عنه - على قضاء ودينه يشعق، وأمله رجاء أن يكون التحريم قد نسخ، اهـ.

(فقال رسول الله ﷺ: لَمْ أَكْسُكُمَا) بفتح الهمزة وسكون نكاف، وخمسين سجوداً بحذف الميم أو أي لم ألبسك الحلة (تلبسها) بفتح الموحدة، وفي رواية حريز بن حازم: إنما بحثت عما إليك لتبعتها أو تكسوها، قال الحافظ: وفي رواية حريز بن حازم: التلبس بها، وفي رواية الزهري عن سالم: «تبعتها وتلبس بها حاجتها»، وفي رواية سالم: «تلبس بها ماله»، (فكسكها عمر) رضي الله عنه (أحاله مشركاً) كازاً (بمكة).

قال الحافظ: زاد في رواية حبيب بن العنبري عن الزهري: «أحاله له من

(١) (المستدرج، ٧/٢٢٩).

(٢) فتح الباري، ١/٢٩٩.

أُمِّهِ، وَفِي الْبُخَارِيِّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِي عَمْرٍ: «قَارَسَلَهَا عُمَرُ إِلَى أَخِي لَهُ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ قُلَّ أَنْ يَسْلَمَ».

قَالَ الْفُتُووي: عَذَا يَشْمُرُ بِأَنَّهُ أَسْلَمَ بَعْدَ ذَلِكَ، قَالَ الْحَافِظُ: لَمْ أَقِفْ عَلَى تَسْمِيَةِ هَذَا الْأَخِ إِلَّا فِيهِمْ ذَكَرَهُ ابْنُ بَشْكُوَالٍ فِي «الْمُبَهَّمَاتِ» تَقْلُأً عَنْ ابْنِ الْحَدَّادِ فِي «رِجَالِ الْعَرِطَاءِ» قُتِلَ: اسْمُهُ عِثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ، قَالَ الدَّمِيطِيُّ: هُوَ السَّلَمِيُّ، أَحَدُ خَوَلَةِ بَنَاتِ حَكِيمٍ مِنْ أُمِّهِ. قَالَ: وَهُوَ أَخُو زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ لِأُمِّهِ، عَسَنَ أَطْلُقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ أَخُو عُمَرَ لِأُمِّهِ لَمْ يَصِبْ، قَالَ الْحَافِظُ: بَلْ لَهُ وَجْهٌ بِطَرِيقِ الْمَجَازِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ارْتَضَعَ مِنْ أُمِّ أَخِيهِ زَيْدٍ، يَكُونُ عِثْمَانُ أَحَدًا عُمَرَ لِأُمِّهِ مِنَ الرِّضَاعِ، وَأَخَا زَيْدٍ لِأُمِّهِ عَنِ النِّسْبِ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى ذِكْرِهِ فِي الصَّحَابَةِ، فَإِنْ كَانَ أَسْلَمَ فَقَدْ فَاتَهُمْ، فَلْيَسْتَرْكَبْ. وَإِنْ كَانَ مَاتَ كَافِرًا وَكَانَ قَوْلُهُ: «قُلَّ أَنْ يَسْلَمَ» لَا مَقْصِدَ لَهُ، بَلْ الْمُرَادُ أَنَّ الْبَعَثَ إِلَيْهِ كَانَ فِي حَالِ كُفْرِهِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَمَّا بَرَاءَ ذَلِكَ، أَوْ.

وَفِي «الْمَحَلِّ»: فِي الْحَدِيثِ أَنَّ الْكُفْرَ غَيْرَ مُخَالِفٍ بِالْإِثْرَانِ - وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ، وَتَوْزِعُ مَا لَهُ لَيْسَ فِيهِ الْإِثْرَانِ، وَإِسْمُهُ هُوَ عَدِيَّةُ ابْنِ الْكَافَرِ، أَوْ.

وَيَشْكُلُ عَلَيْهِ مَا فِي «الْمَحَلِّ» مِنْ قَوْلِهِ: «وَلَأَحْمَدُ مَا عَظَمَتْ كِبَارُ تَبِعِهِ» فَبَاغَهُ بِالْفِي دَرَاهِمٍ، قَالَ الْحَافِظُ^(١): وَفِي حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي قَبَاءٍ حَرِيرٍ، ثُمَّ نَزَعَهُ فَقَالَ: نَهَيْتَنِي عَنْ حَبِيرِثٍ»، زِيَادَةُ عِنْدَ النَّسَائِيِّ، وَهِيَ «فَاعْطَاءُ الْعَمْرِ»، فَقَالَ: «لَمْ أُعْطَكْهُ نَفْسَهُ، بَلْ لِنَبِيْعِهِ» فَبَاغَهُ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِسِنْدِهِ قَوِيٍّ، وَأَصْلُهُ فِي مُسْلِمٍ، فَإِنْ كَانَ مُحْتَوًى أَمْكُرًا أَنْ يَكُونَ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِبَاغِهِ بِإِذْنِ أَخِيهِ بَعْدَ أَنْ أَهْدَاهَا لَهُ، أَوْ.

(١) «فتح الباري» (١٠/٢٩٩).

١٩/١٦٤٥ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّهُ قَالَ: قَالَ أَسَدُ بْنُ مَالِكٍ: رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، وَهُوَ يَوْمِنَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، وَقَدْ رَفَعَ بَيْنَ كَتِفَيْهِ بِرَفْعٍ ثَلَاثَ لَبَدٍ بَعْضُهَا تَوْفَى بَعْضٍ.

فَسَمِعْتُ وَلَا سَمِعَ عِنْدِي مِنْ بَعْدِهِ الْوَاقِعَةَ كَمَا سَمِعْتُ سَائِقَ الرَوَاطِينِ، رَأَيْتُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بَعْدَ الْمَمْعِ فِي أَوَّلَى الْقَصَصِينَ يَحْمِلُ عَلَى اخْتِلَافِ أَنْوَاعِ الْحَرِيرِ، عَلَيْهَا كَثِيرَةٌ جَلَاءٌ، فَتَعْلَلُ عَمْرٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - حَمْلُ الْمَمْعِ أَوَّلًا عَلَى نَوْعٍ مَحْصُوصٍ مِنَ الْحَرِيرِ.

١٩/١٦٤٥ - (مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة) (الأنصاري) (أنه قال: قال أسد بن مالك) (الصحابي المشهور) (رأيت عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه - (وهو يومئذ أمير المؤمنين وقد رفع) قال صاحب «المحلى»: بتخفيف اللفظ وتشديد المعنى في «القاموس»: رفع الثوب كمنه: أصبحه بالرفق كرفعه، اهـ. (بين كتفيه برقع) بضم الراء وفتح القاف جمع رقة، وفي نسخة «برقع» جمع رقة أيضاً، وهو ما يرفع به الثوب (ثلاث) صفة رفع (لبد) بتشديد الموحدة أي الترق، وفي «المحلى» عن «القاموس»: التلبد: الترفع كالإلداد، اهـ. (بعضها فوق بعض).

قال أبي جري^(١): يفتضي أنه رُفِعَ الثوب ثم تخرق ذلك الترفع؛ فأعاد عليه آخر، وهو معنى تلبد الرفاع بعضها على بعض - اهـ. وفي «المحلى»: وروى أنه - رضي الله عنه - حطب وهو خليفة، وعليه إزار فيه ثلثي عشرة رقة، اهـ.

وفي «تاريخ الخلفاء»^(٢): قال قتادة: كان عمر - رضي الله عنه - بلس وهو خليفة جنة من سوقه مرقعة، بعضها بأدم، وقال أسد: رأيت بين كتفي

(١) «المحلى» (٢٤٩/٢٥).

(٢) (ص ١١٧).

عمر أربع رقايع في قميصه. وقال أبو عثمان النهدي: رأيت على عمر - رضي الله عنه - إزاراً مروطاً بأدم، اهـ.

وفي «الخصيص»^(١): عن زيد بن ثابت - رضي الله عنه -: رأيت عمر - رضي الله عنه - مرفعة فيها سبع عشرة رقعة، قال الررقاني^(٢): لأن قسده الشتر لا المخضر، ولست الدنيا شيء، عنده، وليقتدي به في الزهد فيها، اهـ.

وقال الباجي^(٣) بعد أثر الباب: يريد الحالة التي تحسن فيها ملابس الثامن، ويخرج عن القاطع في جمال القميص - فرأى في تلك الحال على عمر - رضي الله عنه - ثوباً يرفعه في أظهر مواضعه، وهو بين كنفه برقاع كثيرة قد لبث بعضها فوق بعض، ويحتمل أن عمر - رضي الله عنه - يفعل مثل هذا بيته، وليس ما هو أفضل منه بين الناس، لقوته. إذا مسح الله عليكم فأوسعوا على أنفسكم، ويحتمل أن يكون ذلك كان شيئاً في أهل ذلك الزمان، فلا يشتهر به من لبسه، ويحتمل أن يفعل ذلك؛ لأنه كان لا يسمع ماله أكثر من هذا، وكان يحب أن يغل ما يأخذ من بيت المال.

ويؤيد هذا أنه أوصى إلى ابنته عبيدة الله أن عليه ديناً كثيراً لا يفي به ماله، وليستعن على أدائه بنين عدي وهم رطعه، فإن نأذى بذلك ولا فيغيرش - ولا يعدوهم إلى غيرهم، ويحتمل أن يأخذ في نفسه بهذا؛ لأن حاله قد شهرت بالخلافة، والتقدم في الدين، وإخبار النبي ﷺ بأنه من أهل الجنة، فترفع عن مثله السبعة، وإنما بكرة مثل هذا لمن لم يعلم حاله مخافة الشهرة عليه، اهـ.



(١) «تاريخ الخلفاء» (١/١١٠).

(٢) «شرح الررقاني» (١/٢٧٨).

(٣) «المنهاج» (٧١/٣٣٩).

بسم الله الرحمن الرحيم

٥٠ - كتاب صفة النبي ﷺ

(١) باب ما جاء في صفة النبي ﷺ

١/١٦٦٦ - حَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَسَعَةَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ الرَّسَّاسِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ سَمِعَهُ يَقُولُ: فَإِنْ رُسُومَ اللَّهِ ﷻ لَيْسَ بِالتَّطَوُّلِ الْبَاطِلِ».....

(١) صفة النبي ﷺ

قال الرافض: الوصف: ذكر الشيء بحالته وبعينه. والصفة: الحالة التي عليها الشيء من حالته وبعينه. والخلقة بكسر الخاء وسكون اللام: الهيئة والشكل. وقد يستعمل بمعنى الخبئة، ويطلق على الصفة: كذا هي جميع الوسائل^(١). قال السامي: قال الحافظ ابن حجر: الأحاديث الواردة في صفة النبي من قسم المروج اتفاقاً مع كونها ليست قولاً ولا فعلاً ولا تقريراً. وسبق للإشارة لنموه الدراسي، حيث قال: علم الحديث علم يعرف به أقواله وأفعاله وأحواله،^(٢)

١/١٦٦٦ - (مالك عن يبيعة بن أبي عبد الرحمن) فروخ المعروف بريعة الرازي (عن أنس بن مالك) - رضي الله عنه - (أنه) أقر بريعة (سمعه) أي سمأ (يقول) كان رسول الله ﷺ ليس بالتطويل الباطل (الموحدة والهدية، ووهب من حقه ما جاء لموجبه عتلال سم فاعن اعقل حله.

قال الثعلافي في «جميع الوسائل»^(٣): اسم فاعل من بان أي ظهر بحسب غيره. أو من بان بمعنى بعد، والمراد أنه لم يكن بعداً عن التوسعة، أو من

(١) ١/٧/١١

(٢) ١/١٠/١٢

وَلَا بِالتَّقْصِيرِ

بأن بمعنى عارف من سواء، وسمي فاحش الطول بانثاء لأن من رآه يتصور أن كالي واحد من أعضائه، بأن عز الأخر، أو لأنه يباين الاعتدال، أو كان ضوؤه يظهر عند كي أحد، اهـ.

قال الناجي^(١٦): انطويل البائن هو الذي يضطرب من طوله، وهو عيب في الرجال والنساء، قاله الأحمشي، ويحتمل عندي أن يراد به وصفه بغير انطول، فكان: إنه لم يكن معن يبين بالطول حتى يوصف به، ولكنه كان له من طول القامة ما لا يبين به، اهـ.

(ولا بالتقصير) أي المتعدد المتداخل بعضه في بعض، كما ورد، وفي مني أصل انعصر، ونفي الطول المائت، لا أصل الطول إشعار بأنه يختلج كان إس الطول أمر، كما رواه البيهقي، ولا ينافيه وصفه يختلج بأنه زينة، لأنها أمر نسبي، ويوقفه حبر البراء، «كان دبعة»، وهو إلى طول أقرب، وقد ورد عند البيهقي وبين عاكر أنه يختلج لم يكن يماثيه أحد من الناس إلا طائفة يختلج، ولربما اكتنفه الرجال الطويلان يطولهما، فإذا فارقاه نسب إلى الرتبة.

وفي «خصائص ابن سبع»: كان إذا جلس يكون كتفه أعلى من الجالس، قيل: ولعل السر في ذلك أنه لا يتناول عليه أحد صورة، كما لا يتناول عليه معنى، كذا في «جميع التوسايق»^(١٧).

وقال الزرقاني^(١٨): وذلك الذي في الحديث صفته الذاتية، فلا يرد أنه كان إذا ماشى الطويلين راد عليه؛ لأنه محدرة، حتى لا يتناول عليه أحد صورة، وروى ابن أبي حشمة عن عائشة لم يكن أحد يماثيه من الناس بنسب

(١٦) «المنهاج» (٧/ ٢٣٠)

(١٧) (١٠٠/ ١).

(١٨) (١٧٩/ ٤).

وَلَيْسَ بِالْأَبْيَضِ الْأَمْهَقِ وَلَا بِالْأَدَمِ

إلى انطول إلا طاله يَحْمِلُ، وربما اكتنفه الرحلان الطويلان فيسولهما، فإذا فارقا نسا إلى الطول، ونسب ﷺ إلى التريفة، ولعبد الله بن أحمد عن علي - رضي الله عنه - كان رسول الله ﷺ ليس بالناهب طولاً، وفوق التريفة، فإذا جاء مع القوم غمرهم - بفتح المعجمة والميم - أي راد عليهم في الطول.

وهل بإحداث الله تعالى له طولاً خفيفة حسنة؟ ولا مانع منه، أو أن ذلك يرى في أعين الناظرين، وجسمه باني على أصل الخلقة على نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يُكَلِّمُهُمْ إِلَىٰ أَتَقَاتُمْ لَفَعَلْنَا فَنَقَلَ عَنْهُمُ الْفُتُوحَ فِ الْيَوْمِ﴾ (١) الآية، وهذا هو الطاهر، فهو مثل تطور الولي، وقدر رزين وغيره كان إذا جلس يكون كتفه أعلى من جميع الجالسين، وتلبه قول علي: إذا جاء مع القوم غمرهم، ففته شامل للمشي والجلوس، اء.

وليس بالأبيض الأمهق) بفتح الهمزة وإنهاء بينهما ميم ساكنة، آخره قاف، أي ليس شديد البياض كاللون الجبس، كذا في الارباقاني، وفي المحلوي: لم يكن كربه البياض كالجبس، بل كان نير البياض، قال الباجي: الأمهق الشديد البياض الذي لا يخالطه حمرة، وكان النبي ﷺ مشوباً بحُمْرته، قال عيسى بن دينار: الأمهق الأبيض بياضاً ليس مُشْرِباً بحمرة يخالطه الناظر برصاً.

قال الساي: يقال: مهق مهقاً اشتد بياضه، يعني كان نير البياض أزهى اللون، ورواية الترمذي في جامعه: أمهق ليس بأبيض، مقلوبة كما ذهب إليه الحفاظ ابن حجر، أو وهم كما قاله عياض، كالنودي، أو مؤولة بأن قد يطن على الخضرة المرافة بالسرة، في الرواية الأخرى: فإن المهق خضرة الماء كما نقل عن رؤية وغيره، (ولا بالأدم) بالمد مهموز، فأصله آدم: أبطلت الفاء ألفاً

نخفيفاً، والأدمة شدة السمرة، قال المجاهدي^(١): «الآدم فوق الأسمر يعني سمرة سود فليل، اهـ».

قال العتايي^(٢): «فيه لا ينبغي إثبات السمرة في حديث آخر، فالعواد بهذه الرواية أنه ليس بياض شديد البياض، ولا بآدم شديد الأدمة، وإنما يخالط بياض حمرة، وهذا يدل على أن العنقي شدة السمرة ما في «الدلائل» عن أنس: «كان أبيض بياضه إلى السمرة»، وفي «مسند أحمد» عن الجبير «جسمه ولحمه أحمر». وفي رواية: «أسمر إلى البياض»، عشت بمجموع هذه الروايات أن المراد بالسمرة حمرة تخالط البياض، وبالبياض المثبت ما يخالط الحمرة.

وأما وصف لونه في أخبار بشدة البياض، كخبر البزار عن أبي هريرة: «كان شديد البياض»، وخبر الطبراني عن أبي لطفيل: «ما أنسى شدة بياض وجهه»، ومحمول على البريق واللمعان كما يشير إليه حديث «كأن الشمس تحرك في وجهه»، وأعلم أن أشرف الألوان الأبيض المشرب كان حمرة أو صفرة، أما الأول فظاهر، وأما الثاني، فلأنه لون أهل الجنة من الجنة، والعرب تتحدح به في الدنيا، كما هي لامية امرئ نقيس وغيرها، فجمع الله في المصطفى بين الأشرفين. ولم يكن لونه في الدنيا كلونه في الآخرة، كي لا يفوته إحدى الحسين، اهـ.

وبسط الحافظ في «فتح»^(٣) في انجمع بين روايات نقي البياض وإثباته، ثم قال: «وليس من مجموع الروايات: أن أسمر بالبياض المثبت ما يخالط الحمرة، والمثني ما لا يخالطه، وهو الذي ذكره العرب لونه. وسماه أمهني».

(١) «المتقى» (٧/٣٣٠).

(٢) «شرح العتايي» (١/١٢).

(٣) «فتح الباري» (٦/٥٦٩).

ويجوز أن رواية المروزي أمهل نيس بأبيض مفلوكة، ويمكن توجيهها بأن السراة بالأمهل الأخضر اللون، الذي نيس يباضه في العاية ولا سمرة ولا حمرة، فقد نقل عن رزية أن السهق خسرة العاء، فهذا التوجيه يتم على تقدير ثبوت الرواية.

ثم قال بعد ذكر الروايات المصرحة بشفة الزياض والجمع بينهما معا تقدم، وقال البيهقي: يقال: إن المتشرب منه حمرة، وإلى الشمرة ما فصحى منه للشس والريح، وأما ما تحت الشاب فهو الأبيض الأزهر، قال: وهذا ذكر، ابن أبي شيمة عقب حديث عائشة - رضي الله عنها - في حديثه يُخَالِطُ بِالْمِطِّ مِنْ هَذَا، وزاد: وَلَوْ أَنَّ الَّذِي لَا يَشْكُ فِيهِ الْأَبْيَضُ الْأَزْهَرُ، اهـ.

قال القاري: ^(١) من تمام الإيمان به اعتقاد أنه ثم يندمج في بدن آدمي من المحاسن العظيمة الالهة على محاسنه الساطعة ما اجتمع في بدن يُخَالِطُ، ومن ثم نقل القرطبي عن معشهم أنه لم يظهر تمام حسنه يُخَالِطُ، ولما أضافت أعين الصحابة النظر إليه، وأما الكفا، فكانوا كما قال تعالى: فَوَرَنَهُمْ يَكْفُورُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُخَالِفُونَ ^(٢)، وقال بعض الصوفية: أكثر الناس عرفوا الله عز وجل، وما عرفوا رسول الله يُخَالِطُ، لأن حجاب البشرية غطت أنصاهم، اهـ.

قلت: وذكر شيخ مشايخ النشاء ولي الله الدهلوي في الحديث الثماني من الدر الثمين، قال: أخبرني مبدئي الوالد قال: بلغني أن النبي يُخَالِطُ عاتل. قال أملح، وأعي يوسف أصبح، فتجرب في معاء، لأن الساطعة توجب قلق العشايق أكثر من الصباحة، وقد روي في قصة سيدنا يوسف - عليه السلام - أن النساء قطعن أيديهن حين رأينه، وأن الناس ماتوا عند رؤيته، ولم يرو عن

(١) صحيح الرسالية (١/١٤).

(٢) سورة الأعراف: الآية (٩٨).

.....

نسبتا بیخود من هذا اساس عربي، وحيث انسي يخلو في الاستقام - فدايته عن ذلك،
 ففان - جمالي مرسوم عن شعب الناس غيرة من الله عز وجل - رنو قفوه لمعمل
 انما اكله مع فعلوا - ج - رآنا يوسف - عليه السلام -

قلت: وقد ذكرت شيئاً من ذلك في هامش الجزء الثاني^١ من التكملة
الدرية، وأخصر ما قاله من شأنه يهتد:

نفع العمى كفاءه كتف ندحي بهمانه
حسنت جميع خصاته هلك عليه وآله

(والمسألة) هي تسع الهندسة وفي الهندسة هذه أولاً أي ليس تسعة
(بالجمع) فتح الحيز يمكن أن يسمى أي مغير "تسعة" وتكون كل تسعة
التي هي والربع (القطعة) بفتح القاف وإطاء الحصة الأولى على الأسماء
ويجوز كسرها هو ستة التبعوذة (أولاً بالوسط) بفتح الشين المهمة وكسر
السجدة على ما هيست الأكثر.

قال القاري^(٢١): «نكح وتصح، والتبرقة هي الشعر ضد الجمود». وهو
«المتداع الذي ليس قد نكح». ولا تنبأ^(٢٢) «أخصاء» والتبراة أن شعره يتجعد
منوسط بين الجمود والتسوية، وهي توصف أنجعد (بشارة إلى شيء
من الجمود).

قال الحافظ: روى في حديث عتي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «من كان له دين عليه فليؤدبه، ومن كان له دين عليه فليؤدبه».

(١٦) انظر المحرر الرابع (١٩٨٢) والفقرة الأولى من الملاحظة الفنية كانه من الجبريد.
ومن الملاحظة الفنية كانه من الجبريد.

[illegible]

(*) $\text{Aut}(A) \cong \text{Aut}(B)$

بَعَثَهُ اللَّهُ عَلَى رَأْسِ أَرْبَعِينَ سَنَةً

(بعثه الله ﷺ) قال القاري: خير ثان فكان، أي أرسله الحق إلى الخلق للنبوة والرسالة، قيل: ولد ﷺ يوم الاثنين، وأنزل عليه الوحي يوم الاثنين، وخرج من مكة مهاجراً يوم الاثنين، وقدم المدينة^(١) يوم الاثنين، ونوفي يوم الاثنين، اهـ.

(على رأس أربعين سنة) قال القاري: حاش من التفعول، وقيل: على بمعنى في، وقيل: الرأس منحهم، ويؤيده ما في البخاري «أنزل عليه» وهو ابن أربعين سنة، قال شراح الحديث: المراد بالرأس الطرف الأخير منه لما عليه الجمهور من أهل السير من أنه ﷺ بعث بعد استكمال أربعين سنة.

قال الطيبي: الرأس هنا مجاز عن آخر السنة، كقولهم رأس الآية أي آخرها، وتسمية آخر السنة رأسها باعتبار أنه مبدأ مثله من عقد آخر، وأما لفظ الأربعين، فتارة يراد به مجموع السنين، وتارة يراد به السنة التي تنقسم إلى تسعة وثلاثين، والاستعمالان شائعان، فالأول كما يقال: عمر فلان أربعون، والثاني كقولهم: الحديث الأربعون، ويراد التثمين. وهو قوله: سنة، يؤيد الأول، اهـ.

ولفظ البخاري: «أنزل عليه وهو ابن أربعين سنة»، قال الحافظ: وهذا إنما يتم على القول بأنه بعث في الشهر الذي ولد فيه، والمشهور عند الجمهور أنه ولد في شهر ربيع الأول، وأنه بعث في شهر رمضان، فعلى هذا يكون له حين بعث أربعون سنة ونصف، أو تسع وثلاثون ونصف، فمن قال: أربعين ألفي الكسر أرجح.

لكن قال النمسودي وابن عبد البر: إنه بعث في شهر ربيع الأول، فعلى هذا يكون له أربعون سنة سواء، وقال بعضهم: بعث وله أربعون سنة وعشرة

(١) أي مكة، اهـ.

فَأَقَامَ بِمَكَّةَ عَشْرَ سَنِينَ،

أما، وعند النجاشي: أربعون سنة وعشرون يوماً، وعن الزبير بن سفيان: أنه ولد في شهر رمضان، وهو شاذ، فإن كان محفوظاً وضم إلى المشهور أن المبعث في رمضان، فيصح أنه بعث عند إكمال الأربعين أيضاً.

وأحد منه قول من قال: بعث في رمضان، وهو ابن أربعين سنة وشهرين^(١)، فإنه يقتضي أنه ولد في شهر رجب، ولم أر من صرح به، ثم رأيت كذلك مصرحاً به في التاريخ أبي عبد الرحمن المعتق^(٢)، وعروة للحسين بن علي، وزاد المنيع وعشرين من رجب^(٣)، وهو شاذ، ومن الشاذ أيضاً ما رواه الحاكم عن سعيد بن المسيب قال: أنزل على النبي ﷺ وهو ابن ثلاثة وأربعين^(٤)، وهو قول الواقدي ونسبه أسلافه وابن أبي عمير، وفي التاريخ يعقوب بن سفيان وغيره عن مكحول أنه بعث بعد ثلاث وأربعين^(٥)، ثم ما في التلخيص^(٦).

وقال النجاشي^(٧): قوله: بعث على أربعين سنة، وأوقفه على ذلك عبد الله بن عباس وأبو هريرة وعروة بن الزبير وجماعة، وروى ابن عباس بعث على رأس ثلاث وأربعين^(٨).

ومن انفاري: ونعل الجميع بهذه بأن بعث النبوة في أول الأربعين، بعث الرسالة في رأس ثلاث وأربعين^(٩).

(فَأَقَامَ بِمَكَّةَ) بعد اثنتي عشر سنين) يسكنون المنى، قال النجاشي: اختلف في مقام مكة، فقال أنس بن مالك في هذا الحديث: عشر سنين. وروى عن عائشة وابن عباس، وهو قول سعيد بن المسيب، ولم يختلف أهل السير أنه ولد عام الفيل^(١٠).

قال الثعالبي^(١١): قوله: عشر سنين، أي رسولاً وثلاث عشرة ميلاً ورسولاً:

(١) وضع التاريخ (١٦/٥٧).

(٢) المعتق (١٧١/٣٣٠).

(٣) مجمع البيان (١٣/١٣٠)، والمبيد (٢١/١٣ - ١٤).

وبالمدينة عشر سنين وتوفاه الله عز وجل على رأس سنين سنة . . .

لأن العلماء يسمون على أنه ﷺ أقام بمكة بعد النبوة قبل الهجرة ثلاث عشرة سنة، فقلوه. أدم بمكة عشر سنين، محتاج إلى التأويل، وهو ما ذكرناه، وبمتمل أن تروى اقتصر على اعتقد، وترك الكسرة، ولا خلاف في قوله: وبالمدينة عشر سنين، اهـ.

قال السنائي: قول الشافعي: عشر سنين رسولاً، وفيها ثلاث سنين نبياً، فيه ما فيه، من ثبت أنه كان في الثلاث، وهي زمان فترة الرعي، يدعى الحسي إلى دين الإسلام يسراً، فكيف يدعى صراحة يرسل الله؟.

قال في التهذيب وغيره: أقام المصطفى بعد أن جاءه الملك بالنبوة ثلاث سنين يدعو إلى الله مستخياً، هذه عبارته، ويعتد بما أن يقال: إن وفاة الحسي ألقوا الكسرة، أو يقال بترجيح رواية ثلاث عشرة التي عليها الجمهور، اهـ.

(و) أقام (بالمدينة عشر سنين) لا خلاف بين أهل السير في ذلك، حكى الاتفاق على ذلك النووي والريثاني والقراري والمصاوي وغيرهم (وتوفاه الله تبارك وتعالى) (على رأس سنين سنة) أو أخرها، قال الطبري: محاذره كدحاز فوله: رأس أنه أي أخرها، اهـ.

قال الزرقاني^(١) صريحه أنه عاش سنين سنة فقط، وفي مسلم من وجه آخر عن أسد: «أنه عاش ثلاثاً وسنين سنة»، وإسنه في حديث عائشة في الصحاحين، وفي قال الجمهور: قال الإسماعيلي: لا بد أن يكون الصحيح أحدهما، وجمع غيره بين الكسرة والمخاري عن ابن عباس: «لست بمكة ثلاث سنين، ومدة وهو أس ثلاث وسنين»، وجمع السهلي بأن قال: ثلاث عشرة عاماً من أول ما جاءه الملك بالنبوة، ومن قال: عشر عاماً ما بعد الفترة، وتزول ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾، ويؤيده زيادة ينزل عب الرعي.

قال الحافظ ابن حجر - هو مسمى على صحة خبر الشعبي في تاريخ الإمام أحمد أنه مدة الفترة ثلاث سنين، لكن وقع في حديث ابن عباس عه ابن سعد ما يخالفه، وهو أن مدة الفترة كانت أياماً. قال الحافظ بعد ذكر الروايات المختلفة: والحاصل أن كل من روي عنه من الصحابة ما يخالف المشهور - وهو ثلاث وستون - جاء عنه المشهور، وهم ابن عباس وعائشة وأنس، ولم يخلف على معاوية أنه عاش ثلاثاً وستين، وبه جزم ابن العسب والنعماني ومجاهد، وقال أحمد: هو الثابت عندنا، وأكثر ما قيل في - أنه أنه خمس وستون، أخرجه مسلم عن ابن عباس، وجمع بعضهم من الروايات المشهورة بأن من قال: خمس وستون خبر الكسبي.

قال الحافظ^(١) فيه ظر - لأنه يخرج منه أربع وستون فقط، وقيل من مئة لذلك، ومن الناذ ما رواه عيسى بن شبة أنه عاش إحدى أو اثنين وستين، ولم يبلغ ثلاثاً وستين، وكذا رواه ابن عساكر من وجه آخر أنه عاش اثنين وستين ونصف، وهذا صحيح على قول من قال: ولد في رمضان، وقد بينا أنه شاذ، فإله الحافظ.

وقال ابن النعماني: روايات اثنين وثلاث وخميس ليست باختلاف، إذ لا خلاف أنه أقام أربعين سنة لا يروح إلى، ثم أقام خمسة أعوام ما بين روم وفتره، ثم حمي النوحى، وتتابع عشرين سنة، فمض عدها قال: سنين. ومن غده تجعله قال: حمداً وستين، ومن أسقط عامي الفترة قال: ثلاثاً وستين.

قال النعماني: فيه ظر - لأن الصحيح أنه عاش ثلاثاً وستين، وجميعه صحيح في أنه عاش خمسة وستين، فالأولى العمل على خبر الكسبي، كذا في تاريخي^(٢) برودة

(١) معجم الباري (٨٦/١٥٦).

(٢) معجم تاريخي (٢٨٩/٢٥).

وَأُتِيَ فِي رَأْسِهِ وَفُتِحَتْهُ عَشْرُونَ شَعْرَةً بِيَضًا. بخاري.

أُخْرِجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي: ٦١ - كتاب المناقب، ٢٤ - باب صفه النبي ﷺ. رسله
في: ١٢ - كتاب المصالح، ٣١ - باب صفه النبي ﷺ وسننه وجمته. حديث (١٦٨٦).

قال الناجي^(١): رَوَى الزَّبِيرُ بْنُ عَدِيٍّ عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ: نَوَفِي
بِسَوْنٍ لَهُ ثَلَاثٌ وَخَمْسُونَ سَنَةً، وَنَوَفِي أَبُو كُرَيْمٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -
وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَرَمْسِينَ سَنَةً، وَنَوَفِي عَمْرٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ
وَسِتِّينَ سَنَةً قَالَ النُّعْمَانِيُّ: وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ رِوَايَةِ رَجُلٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ تَوَفَّى،
وَعَنْ أَبِي سِتِّينَ سَنَةً، وَرَوَى فُتَيْهٌ عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ تَوَفَّى ابْنُ خَدْمٍ وَرَمْسِينَ سَنَةً. اهـ.

قلت: رِوَايَةُ الزَّبِيرِ بْنِ عَدِيٍّ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»: قَالَ النُّعْمَانِيُّ^(٢):
رَوَى فِي بَيْتِهِ ثَلَاثُونَ، وَخَمْسَ وَسِتُونَ، وَأَصَحُّ الرِّوَايَاتِ وَأَشْهَرُهَا ثَلَاثٌ
وَسِتُونَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ أَنَسٍ. وَحَدَّثَنَا وَابِيُّ جَابِرٍ، وَاتَّقَى الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ
أَصْحَابَهُ ثَلَاثٌ وَسِتُونَ، وَأَقْوَامُ النَّاسِ عَلَيْهِ، فَرِوَايَةُ سِتِّينَ أَقْصَرُ فِيهِ عَلَى الْخُفُودِ
وَنَزَلِ الْفُكْرُ، وَرِوَايَةُ الْخَمْسِ مَأُولَةٌ نَفْثًا، وَحَصَلَ لَهَا اسْتِثْنَاءٌ، وَهَذَا أَكْثَرُ عَمَلِهِ
عَمَى ابْنِ عَدَسٍ قَوْلُهُ: خَمْسَ وَسِتُونَ، وَنَسَبَهُ إِلَى الْغُلَطِّ، وَأَنَّهُ لَمْ يَدْرِكْ أَوَّلَ
كُنْيَتِهِ، وَلَا كَثُرَتْ صَحِيحَتُهُ بخلاف النافعي، وَتَعَقُّبُوا أَنَّهُ بِخَيْرِ أَهْلِ ثَلَاثِينَ بَعْدَ
نَهْرَةِ عَشْرِ سِنِينَ. وَسَكَنَ قَبْلَ الْبَيَّةِ أَرْبَعِينَ سَنَةً. وَبَيْنَا الْخِلَافَ فِي بَابِ إِهَامِهِ
سَكَنًا بَعْدَ الْبَيَّةِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا ثَلَاثٌ عَشْرَةً، فَيَكُونُ عَمَلُهُ ثَلَاثًا وَسِتِينَ. اهـ.

(وَلَيْسَ فِي رَأْسِهِ) بخاري (وَلَحِجَّتُهُ) الشَّيْخَةُ بِكسر التلام، وَيَحْوُرُ حَجَّتُهَا، فَإِنَّهُ
أَقْرَبُ رِقَابِ الْمَسَاوِي بِكسر التلام. وَجَعَلَ «الْكُتَامَ» الْفَتْحُ فَرَادَى فِي قَوْلِهِ
تَعَالَى: «يَلَا تَأْتِيهِ الْبُكْيَةُ إِلَّا بَيْتًا»، وَالْمَحْبَةُ. الشَّعْرُ الْمَأُولُ عَلَى الْفَتْحِ (عَشْرُونَ
شَعْرَةً بِيَضًا) حَشَّةٌ لَشَعْرَةٍ، وَالْحَشَّةُ حَالٌ مِنَ مَمُولٍ تَوَفَّاهُ، وَحَمَلُهُ مَحْمُولًا بِمِثْلِ

(١) - السلفي (١٣٠: ١٣١)

(٢) - شرح صحيح مسلم للنووي (١: ١٠٩)

الذي معنى خلافاً لمن وجهه. فاذ في اجمع الوسائل^(١)، وقال المناوي: حال من معمول ثوبه، وجوز العمام عصفه على قوته: ليس بالطويل، وهو جيد، لإيهامه خلاف العراد، لكنه لا ينقي إلى القول بأنه يفسد المعنى، كما زعمه الشارح.

قال الفرقاني^(٢): «ليس في رأسه الحديث». أي بل أقل من عشرين، روى ابن سعد بإسناد صحيح عن ثابت عن أنس «ما كان في رأسه عشرة رحيب إلا سبع عشرة أو ثلثي عشرة»، وفي السحاري عن عبد الله بن بسر: «كان في شفتي شعرات نص»، وفي مسلم عن أنس: «قال في تحت شعرات يمينه، ومقتضى هذا أنه لا يزيد على عشرة لإيراد صيغة جمع للثمة، وهو لا يزيد على عشرة إلا أن ابن بسر خصه بعنفقه، فيحمل الزائد على أنه في مرفقه كما جاء في حديث الباب.

ووجه بأن أخباره تختلف باختلاف الأزمان، وللطبراني من المهتمين به رغب أنها ثلاثون عدداً، وإسناده ضعيف، وروى ابن نجيم عن عائشة - رضي الله عنها - «كان أكثر شيب رسول الله ﷺ في الرأس في هودي رأسه»، وكان أكثر شيبه في لحية حول الفم، وكان فيه كثرة خيوط الفضة، تلالاً بين سواد الشعر، يبدأ منه بصفرة، وكان كثيراً ما يعمل ذلك، صار كأنه خيوط الذهب. اهـ.

قال المناوي: قال بعض الأئمة: «والعراد الذي والآفات فيه يرى من الشعرات ما يشعير». إذ يبعه أن الصحابي يرفح من ما في رأسه شعرة بالتحقيق. اهـ. (١٢٤) كذا في جميع السبع الهندية واليهودية، وزاد في البصرية بعد ذلك، وعبه السلام ورحمة الله وبركاته.

(١) (١٢٤٦)

(٢) (شرح الفرقاني) (١٢٤٦/١)

(٢) باب ما جاء في صفه عيسى ابن مريم عليه السلام، والدجال

٢/١٦٤٧ - وحدثني عن مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمرو، أن رسول الله ﷺ قال: «أُراني الليلة عند الكعبة.....»

(٢) صفه عيسى ابن مريم والدجال

(صفه عيسى ابن مريم) على نبينا وعليه الصلاة والسلام (والدجال) حكاه في جميع النسخ البصرية والهندية بذكرهما، وليس في بعض النسخ الهندية ذكر الدجال، وفعل من ذكره ذكره لوجوده في الرواية، ومن حذفه فلأن الظاهر أن المقصود بالذكر هو ذكر عيسى عليه السلام.

ولعل ذكره من جسد الأنبياء لما في مسلم^(١) عن أبي هريرة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أنا أولى الناس بابن مريم، الأنبياء أولاد عليّ، وليس بيني وبينه نبى»، وفي لفظ: «أنا أولى الناس بعيسى ابن مريم في الأولى والأخرة»، قالوا: كيف يا رسول الله؟ قال: الأنبياء إخوة من عذاب وأمهاتهم شتى، وديهم واحد، وليس بيننا نبى^(٢).

٢/١٦٤٧ - (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر) رضي الله عنه (أن رسول الله ﷺ قال: أُراني) بفتح الهمزة. ذكره بلفظ «المضارع» مائة في استحضار صورة التحال (الليلة عند الكعبة) قال النجاشي^(٣) يريد في المنام، قلت: هو نظير رواية البخاري من طريق الزهري عن مسلم عن أبيه، قال: «أُراني» والله ما قال النبي ﷺ فبعسى أحمر، ولكن قال: «سأ أُراني أطوف بالكعبة، فإذا رجلي فوق سطح الشجرة، يهادى بين رجلين، ينطف رأسه ماء، أو يهرق رأسه ماء، فنلت: من هذا؟ قالوا: ابن مريم، فذهبت ألتفت، فإذا رجلي أحمر، حسيم، جعد الرأس، أعور عينه اليمنى، فإن عبته طافية، فت: من هذا؟ قالوا: هذا الدجال».

(١) أخرجه مسلم ج(١٩٢٧)، والبخاري ج(٣٤٤١ - ٣٤٤٢).

(٢) المصنف (٧/١٢٣).

فَوَإِنَّ رَجُلًا أَدَمَ، كَأَحْسَنَ مَا أَتَتْ رَأَى مِنْ أَدَمَ الرَّجُلَانِ .

فَإِنَّ الْحَدِيثَ^(١) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ رُؤْيَته عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْأَنْبِيَاءِ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَرَأَى فِي حَضْرَةِ أَنَبِيِّ هَرِيرَةَ، فَإِنَّ تِلْكَ كَانَتْ تِلْكَ الْفَرَسِ ١٠٠ وَإِنَّ تِلْكَ قَدْ قَبِلَ فِي الْإِسْرَاءِ عَمَلَهُ مَعَهُ، تَكُنَّ الصَّحَابَةُ أَنَّهُ كَانَ لِي الْخَلِيفَةُ، وَفِيهِ كُنْ مَرَّةً أَوْ مَرَارًا، كَمَا سَمِعَ فِي مَحَلِّهِ أَمْرًا

فَإِنَّ: وَأَشْرَفَ حَدِيثُ أَنَبِيِّ ﷺ مَا فِي الْحَدِيثِ عَنْ ذَلِكَ قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَلِجَنَةُ أَسْرَى بِي فَتَبَيَّنْتُ مَوْسَى وَهَارُونَ ثُمَّ قَالَ: «فَوَإِنَّ رَجُلًا عَسَى أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ قَدَامًا» أَرْبَعَةَ أَهْمَرٍ، تَأْتِيهِ خُرُوجٌ مِنْ بَيْتِهِمْ بِعَنِي نَحْنُ مَعَهُ، التَّحْدِثُ (فَوَإِنَّ رَجُلًا أَدَمَ) بَعْدَ الْفَرَسَةِ بِي أَسْمَرَ (كَأَحْسَنَ مَا أَتَتْ رَأَى) تَصِيْفَةُ الْخَلِيفَةِ مِنَ الرُّؤْيَةِ لِي كَأَحْسَنَ مَا بَرَى مِنَ الْأَوْصِيَاءِ الْحَدِيثُ فِي الرَّجُلَانِ (مِنْ أَدَمَ لِرَجُلَانِ) بِمُسْمَى نَهْمُهُمْ بِسُكُونِ الْإِسْرَاءِ جَمِيعُ أَدَمَ مَعَهُ أَسْمَرَ

وَلَا يَخْفَى عَدَا مَا ظَهَرَ مِنْ حَضْرَةِ أَنَبِيِّ هَرِيرَةَ فِي تِلْكَ الْفَرَسَةِ أَهْمَرًا، فَإِنَّ لَا حَقَّ فِيهِ عَمَلٌ تَعَرَّفَ التَّصَدِيقُ بِالصَّحَابَةِ مَعَ الْحَدِيثِ، وَالْأَدَمَ الْإِسْرَاءُ رَجَعَ مِنْ الْأَهْلِ بِأَنَّهُ أَحَدٌ أَدَمَ بِسَبَبِ كَيْدِهِمْ، وَهُوَ فِي الْأَهْلِ أَسْمَرَ، وَهُوَ تَجَمُّعُ الْقَوَائِدِ، وَمَا تَقَدَّمَ فِي رِوَايَةِ سَدَقٍ عَنْ أَبِي عَمْرٍو قَالَ: «أَنَا وَابْنَةُ سَاحِلٍ فَتَبَيَّنْتُ لِي تَعَبِي أَهْمَرًا، تَكُنَّ خَالٍ قَدَامًا رَجُلًا أَدَمًا، قَالَ الْحَدِيثُ: أَنَبِيُّ هَرِيرَةَ الْجَبِينِ عَلَى غَلْبَةِ الْفَتْرِ، لَا أَمْرًا مِنْ عَمَلٍ بِرَحْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ، كَانَ أَنْ لَوْجُهُ أَغْلَبَ عَلَى الْفَتْرِ، وَإِنَّ الصُّرُوفَ تَكُونُهُ أَهْمَرًا إِمَّا هُوَ الْحَدِيثُ لَا يَكُونُ، وَفِيهِ هَلْكَ أَنْ كَلَّمَ مَنَّهُمَا بِمَا لَمْ يَكُونُ، وَهُوَ حَقٌّ مَدْحٌ لِعَمَلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَحِينَئِذٍ لَمْ يَكُنْ

بِأَكْبَرِ مِنْ عَمَلِهِ بِرَحْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَهُوَ مَدْحٌ مَسْأَلًا جِزْمًا فِي وَصْفِهِ عَمَلِهِ مِنْ أَدَمَ، مَدْحٌ لَهُ الْخَلِيفَةُ عَلَى تِلْكَ، لَمَّا عَلِمَ بِمَعْنَى فَتْنَةِ بَارٍ مِنْ وَصْفِهِ بِأَنَّهُ

أَلَمْ أَكُنْ كَأَحْسَنِ مَا أَنتَ رَأَى مِنْ النَّاسِ قَدْ رَأَيْتَهَا فِيهِ تَقَطَّرَ مَاءٌ.

أحمد وهم، وقد روى ابن عباس أن أبا هريرة عني أن عيسى أحمر - ففتى له ابن عمر - رضي الله عنه - أكثر شيئا حفظه غيره، وأما قول الدارقطني بإد رويته من عائشة يوم أنت، فلا أثر من أثر وقع له ذلك مع ثقات أبي هريرة وابن عمر على حذيفة ابن أسيد، وقد وقع في رواية عبد الرحمن بن إمام عن أبي هريرة في حديث عيسى أنه «يخرج أبو العبد (الساحر)، كذا في الفتح»^(١)

(له) أي عيسى عليه السلام (اللعنة) بكسر الهمزة وتشديد اللام، شعر جاوز ضحية لأذنين وأنتم بالمسكين، فإذا حذروهم فحسبهم القسم الجيد، كذا في البردة في^(٢)، قال الدارقطني^(٣) «أما قول العبد، فسبب بذلك أنها قالت المسكين، والجنة ما سقط عن المسكين» ونقل الجوزي أن هذا قول أهل اللغة قاطبة، وقال الثعالبي: «يضطرب هذا» فإنه في تفسير الحبة، ثم سطر أقوالهم (كأحسن ما أنت رآه من الناس) بكسر الهمزة وفتح السين الأولى جمع لينة (قد رآها) قال صاحب «المعجم» «يشهد للحجم أي قد مشفها بمشطه ويشهد للحجم ضبط الحافظ في «الفتح» ولقد روي في «العرف»

(في تفتت ماء) قال صاحب النسخ بعد الحفظ: يعني أنها تفتت عن الحفلة من الماء الذي سرحها رد، أو أنه عرف حتى قفر الماء من رأسه.

وقال الحافظ^(٤) في حديث أبي هريرة استفهام «كأنما خرج من ديار» يعني الحمام. المراد بذلك وصفه وبقائه المدة وفقدان الجسم، وكثرة ما يخرج منه حتى إذا كان في موضع كثر، والحمام من حيلة نكرو، فخرج منه وهو عروق.

(١) فتح الباري (٦/٥٨٦)

(٢) مشروح لرفقاري (٥/٣٨٢)

(٣) مجمع الصحاح (١/١١٦)

(٤) فتح الباري (٦/٥٨٤)

فَتَبَكَّأَ عَلَى رَجُلَيْنِ، أَوْ عَلَى عَوَاتِقَ رَجُلَيْنِ، يَطُوفُ بِالْكُفَّةِ، فَسَأَلْتُ:
عَنْ هَذَا؟ قِيلَ: هَذَا الْمَبْحُ.....

وما في «البخاري» من حديث ابن عمر بلفظ «يفطر رأسه ماء» محتمل لأن يراد به الحقيقة، وأنه عرق حتى قطر الماء من رأسه، ويحتمل أن يكون كناية عن مراد نضارة وجهه، ويؤيد ما في رواية أبي هريرة عبد أحمد وأبي داود «يفطر رأسه ماء وإن لم يصبه بللًا».

(فتبكأ) قال البخاري، صفة أخرى لرجلًا، أو حال منه لوصفه بآدم أي محتنداً (على رجلين) قال الحافظ^(١): لم ألق على اسمهما، وقال البخاري الظاهر أن المراد بهما من يساعدان المسيح على حقه، ولعلهما حضر والمهدي من أصحابه، أهد (أو) للشك من الراوي (على عواتق رجلين) جمع عاتق، وهي موضع الرءاء من الكتف، وقيل: ما بين الكتف والعنق، وفي رواية موسى بن عتبة عن نافع عن ابن عمر عند البخاري بلفظ «راضعاً يده على منكبي رجلين، وهو يطوف بالنبي»، الحديث، «يطوف بالكعبة» استئناف أو حال.

(فسألت) من عندي من الطائفتين أو الملائكة (مرّ هذا) الطائفة؟ (فقبل) ولفظ البخاري برواية موسى عن نافع «فقالوا»: (هذا المسيح) بلام التعريف في الموضعين في النسخ المصرية، وبدونها في الموضعين في الهندية، وفي بعضها بتعريف الأول دون الثاني، وهو يتبع النجم وكسر السين المهملة، مُحَقَّقَةٌ، على المشهور، وقد تشذبه وحذف مهملة، وصحفت من أعجمها، اشتهر به لأنه خرج من بطن أمه مملوحاً بالدهن، أو لأنه مسح بدهن البركة مسحه زكريا، وقيل: يحيى، أو لأنه كان مملوحاً بالدهن، وعلى هذه الأقوال يكون الفعل بمعنى المغمور.

ابن مريم: ثُمَّ إِذَا أَنَا بِرَجُلٍ جَعَلَ قَطَطُ

وقيل: اشتق من مسح الأرض - لأنه لم يكن يستقر في مكان، وقيل: لأنه كان لا يمسح ذا عذقة إلا روى. وعلى هذين يكون المعنى بمعنى المأخوذ. وقيل: لأنه كان رجلاً حليلاً، يقال: مسح الله أي خلقه خلقاً حسناً، وفيه قولهم: به مسحة من جمال، وأغرب النحوي فقال: لأنه كان يمسح العروج. كما في الفتح^(١)، وقال في قول النحوي: قال إبراهيم: «البيع الضيق». قال الطبري: مراد إبراهيم بذلك أن الله مسح فطرته من القلوب، زاد الرزقاني قيل: هو بالعبودية ماسح، فمررت المسيح، عيسى (ابن مريم) بنت عشرين من ذرية سليمان بن داود - عليهما السلام - من أولاد يهود بن يعقوب - عليه السلام - بينهما ثمانية آباء، كما حرم في «البرقع والمعمور»^(٢).

(ثم إذا أنا) للمعاجاة، وألفظ موسى عن نافع عند النحوي^(٣): «فأنا أنا» هذا عيسى، ابن مريم، ثم رأيت رجلاً ورءاه جعداً قشطاً، الحديث (يرجل جعداً) ينتح النجوم ويكون العين المهملة، أي سقيض الشعر، قال الجوهري: الجعد في حركات الحال يكون مدحاً، ويكون ذمماً، فإنا كان ذمماً، فله مصداق أخذها، لتقصير المتردد، أو الآخر المنيخيل. يقال: رجل جعد اثنين أي يخيّل.

وإنا كان مدحاً، فله معنيان أيضاً، أحدهما: أن يكون معناه شديد الخلق، والآخر أن يكون شعره جعداً غير مدح. فيكون مدحاً: لأن البوصة أكثرها في شعور النجم، قاله النووي، وألفظ البخاري برواية الزهري عن سالم: «قدعنت ألتنت». وإذا رجل أحمر، جسمه جعد الرأس، يعني المعنى الأخير، ومع ذلك فهو ذم؛ لأن شد الجعرة ليست بمدح عند أحد، والممدوح الجعرة الأيسرة (قطط) ينتح العذاب. وفيه الظاهر الأولى المهمة عن المشهور، وقيل بكسرها، أي شديد جعرة الشعر.

(١) انظر فتح الباري (٢/٣٨٩)، والشرح (٣/١١٥)، وفتح الباري (٢١/٢٩٧).

(٢) هو من مؤلفات الفارح، ولم يطلع بعد.

(٣) مصحيح البخاري (١٣١١٠).

أَعْوَدُ الْعَيْنِ الْيَسْرَى. كَأَنَّهَا عَيْنٌ طَائِفَةٌ.

(أَعْوَدُ الْعَيْنِ الْيَسْرَى كَأَنَّهَا عَيْنٌ طَائِفَةٌ) بِتَحْتِيةٍ، وَدُ الْفَاءِ فِي جَمِيعِ نَسَخٍ، قَالَ الْحَافِظُ^(١)، سَاءَ غَيْرُ مَهْمُوزٍ مِنْ طَفَأَ شَيْءٌ بِطَفَأَ إِذَا عَلَا عَلَى غَيْرِهَا، شَبَّهَهَا بِالْعَيْنِ الَّتِي نَضَجَ فِي الْعَفْوَودِ بَارِزَةً عَنْ غَيْرِهَا، وَتَجَسَّصَ بِالْهَمْزِ أَيْ ذَهَبَ صِرَافًا، فَأَمَّا الْقَاضِي حَيَّاسٌ، وَرَبَّنَا عَنْ الْأَثَرِ بِغَيْرِ هَمْزٍ، وَهُوَ الَّذِي صَحَّحَهُ الْجَمْهُورُ، وَخَوَّضَ بِهِ الْأَحْفَاضَ، وَمَعْنَاهُ أَنَّهَا ثَائِفَةٌ لَتَوَدَّ حَتَّى لَعَنَ مِنْ بَيْنِ أَعْيَانِهَا.

قَالَ: وَضَبَطَهُ بَعْضُ الشُّبُوحِ بِالْهَمْزِ، وَأَنكَرَهُ بَعْضُهُمْ، وَلَا وَجْهَ لِلْإِنْكَارِ، فَقَدْ جَاءَ فِي أَخْبَرُ أَنَّهُ مَسْمُوحٌ الْعَيْنِ مَطْمُوسَةٌ، وَلَيْسَتْ حَجَرًا وَلَا ثَائِفَةً، وَهَذِهِ صِفَةُ حَبَّةٍ لَعَبٍ إِذَا سَالَ مَاؤُهَا. وَهُوَ يَصْصَعُ دَوِيَّةَ الْهَمْزِ.

قَالَ الْحَافِظُ^(٢)، وَالتَّحْدِثُ الْمَذْكُورُ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ بِوَأَفْقٍ حَدِيثُ عِبَادَةَ بْنِ ثَعْلَبَةَ لَمَّا لَقِيَ رَجُلًا فَصِيرًا، فَصَحَّ، جَعَلَ، أَعْوَدُ، مَطْمُوسٌ الْعَيْنِ، لَيْسَتْ ثَائِفَةً، وَلَا حَجَرًا، وَتَضَعُ الْحَمَامُ وَتَكُونُ الْحَمَامُ الْمَهْشَلَةُ أَيْ عَمِيمَةً، وَتَقْدَمُ الْحَمَامُ أَيْ لَيْسَتْ بِتَعْسَلِيَّةٍ، وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَفَلِ الْمَسْمُوحُ الْعَيْنِ، وَفِي حَدِيثِ سَعْدَةَ مَلِئَهُ، وَكِلَاهُمَا عِنْدَ الطَّبْرَاوَنِيِّ، وَكَانَ فِي حَدِيثَيْهِمَا «أَعْوَدُ الْعَيْنِ الْيَسْرَى». وَهَذِهِ لَمْ يَسْلَمْ مِنْ حَذْفِ حَذْفِيَّةٍ، وَهَذَا بِحَذْفِ حَدِيثِ الْمَدَائِدِ: «أَعْوَدُ الْعَيْنِ الْيَسْرَى»، وَبِذَلِكَ أَفْقًا عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَسَرَ وَكَوْنُ الْأَوْجَحِ

وَأَيْ سَلَبَ أَشْرَ ابْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ، لَكِنْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا الْقَاضِي حَيَّاسٌ فَقَالَ: يَصْصَعُ الْوُؤُودَ مَعًا، ثُمَّ تَكُونُ الْمَطْمُوسَةُ وَالْمَسْمُوحَةُ، وَالَّتِي لَيْسَتْ بِحَجَرٍ وَلَا ثَائِفَةٍ، هِيَ الْعَوْدُ الطَّائِفَةُ بِالْهَمْزِ أَيْ الَّتِي ذَهَبَ ضَمُّهَا، وَهِيَ الْعَيْنُ الْيَسْرَى، كَمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عَسَرَ، وَتَكُونُ الْحَافِظَةُ الَّتِي ذَاكُمَا تَوَكَّبَ، وَكَأَنَّهَا تَضَاعَفَتْ فِي دَلِيلِ هِيَ الطَّائِفَةُ بِلا هَمْزٍ، وَهِيَ الْعَيْنُ الْيَسْرَى كَمَا سَأَلَ فِي كَوْنِهَا

(١) فتح الباري (١٣/٩٧).

الأخرى، وعلى هذا فهو أعور العين اليمنى واليسرى معاً، فكان واحداً منهما حوراً، أي معيبة، فإن الأعور في كل شيء - العيب - وكلتا عيني الدجال معيبة، إحداهما معيبة يذهب بصرها حتى ذهب إفرانها، والأخرى بصرها، أي بصرها بمرض بصرى، حكاه الحافظ.

ولنصف العلامة العراقي^(١) وأجاد فقال: قال عباس بن روثاد يغير خبر عن أنس شيوخنا، وصححه وإليه ذهب الأحمش، وأكرم محضهم رواية النضر، ولا رجة للإنكار، ويصححها الرواية الأخرى أنه مسح العين، وأنها ليست بحجراً، ولا نائمة وأنها مطبوسة، وهذه صفة عيب العبد، إذا طبعت وزاد ماؤها، ويصح رواية باب، قوله في الرواية الأخرى: «كانها موكب» وجاحظة بكأنه حادثة في حادثة محض.

ويجمع بين الأحاديث بأن ما صححت به رواية ثناء يكون في عين، وما صححت به رواية الهزء يكون في أخرى، وقد يجمع أيضاً ما اختلف فيه روايات في أنه أعور العين اليمنى أو اليسرى، لأن العور عيب، وكلتا عيني معيبة إحداها بالطمس، وهي اليمنى، والأخرى بالحرور، أي.

قال النووي: هو في غاية الحسن.

قال القرطبي في المنهاج: حاصل كلام القاضي أن كل واحدة من عور الدجال حورة، إحداهما بما أصابها حتى ذهب إفرانها، والأخرى ما سئل خلقتها، لكن يبعد هذا التأويل أن كل واحدة من عيني قد ماء وصدها في الرواية بمثل ما وصفه في الأخرى من العور، وأجاب صاحبه القرطبي في المذاكرة بأنه الذي تأوله القدرسي صحيح، فإن المطبوسة، وهي التي ليست نائمة، ولا حجارة هي التي قدت الإدراك، والأخرى وصفت بأن عيني ظفيرة

(١) الشرح لروايات، (١/١٢٨).

فَسَأَلْتُ مَنْ هَذَا؟ فَقِيلَ لِي: هَذَا الْمَسِيحُ الدَّجَالُ.

أخرجه الشيخان في: ٧٧ - كتاب التيميم - ٦٨ - باب التيميم - ومسلم في: ١ - كتاب الإيمان - ٧٢ - باب ذكر المسيح بن مريم والتجميع المذاهب - حديث ١٧٢.

غبطته، وهي حنطة تعني الثعبان، وإذا لم تقطع عيب الثعبان - وعلى هذا فالأمور فيها - لأن انظرته مع عطفك تمنع الإدراك الصواب، فليكون الدجال أعمى أو قريب منه، إلا أنه جاء ذكر النظر في العين اليمنى في حديث سبيل، ووجه في العين اليسرى في حديث سمرة، وهذا هو الذي أشار إليه شيخه بقوله: إن كل واحدة منهما جاء وصفتها بمثل ما وصفت الأخرى.

ثم قال في المذكور - محتمل أن يكون كل واحدة منهما عتيد ظفراً، قال الحافظ: رفع في حديث أبي سعيد عند أحمد، وعليه يسمى عوراً، حافظه لا يفتنى، كأنها مخدعة في حائط محصور، وعليه اليسرى كأنها كوكب دري، فوجدت عتيد معاً، ووقع عند أبي يعقوب من هذا الوجه فأعور ذو خذفة حافظه لا يفتنى كأنه كوكب دري، ووقع من حديث متعب بن أحمد والضرابي فأعور عتيد اليسرى، وعليه يسمى ظفراً مضطرباً.

والذي يتحصل من مجموع الأخبار أن السموات في طائفة الله غير حمراء، فإنها فبدت في رواية الباب بأن اليسرى - وصرح في حديث عبد الله بن معن وسمرة وأبي بكرة بأن عتيد اليسرى مسبوحة، والظاففة في المارزة، وهي غير الممسوحة، والعتيد ممن يجوز روايته التيميم وعدمه مع تضاد التيميم في حديث واحد، فلم يكن ذلك في حديثين يساهل الأمر، وأما انظرته فجائز أن يكون في كلا عتيد، لأنه لا تضاد انظرته ولا السموات.

والذي استخافه رواية الشيخ: «واصعاً يده على مكبي رحلتين بطوف» واليبس فسألت: الحديث، قال الثوري: الغدير أن المراء بالرحلتين من معانك على يده من أمراه، كما أن المراء بالرحلتين الأولس من يساهل من المسبح، اهـ.

(سألت من هذا) الغائب؟ (فقال) هذا المسيح الدجال) وأخط مرسى بن عقبة

عن رافع عبد البخاري^(١): «ثم رأيت رجلاً وراء جعداً قطعاً أحمر ميمين اليمنى، واضعاً يديه على منكبي رجل يطوف بالبيت، فقلت: من هذا؟ فقالوا: المسيح الدجال. سمى سجّاحاً لأنه مصوح العين، أو لأن إحدى شقي وجهه خلق مسرحاً لا عين فيه ولا حاجب، أو لأنه ردهج الأرض إذا خرج، وقال الجوهري: من خففه فلمحه للأرض، ومن شدّقه فلأنه مسح لعين، كذا في «الترغاب»^(٢).

ونقدم في أبواب الدعاء من كتاب الصلاة أن المسيح بالتخفيف يطلق على الدجال، وعلى عيسى - عليه الصلاة والسلام -، لكن يطلق على الأول مفيداً بالدجال، وقال أبو ذؤود: المسيح مثقلاً الدجال، وسخفناً عيسى عليه الصلاة والسلام، والمشهور الأول، وحكى المغربي عن حلف بن عامر هو بالتشديد والتخفيف واحد، يمي لا اعتصام لأحدهما بأحدهما^(٣)، اهـ.

وفي «المعرفة»^(٤)، قال التوربشني: أحك الوجوه إثبات أن الأخير مسح عنه، فهو مسح تضلالة، كما أن الشر مسح عن سبع الهداية، قال الثعاري: المسيح وصف غلب على عيسى - عليه الصلاة والسلام -، فيوصف هذا بالدجال، ليميز المحق من المبطل، اهـ.

قال الحافظ^(٥): «استشكل كون الدجال يطوف بالبيت، وكونه يتلو عيسى بن مريم، وقد ثبت أنه إذا رآه مذوب؛ وأنجاها عن ذلك بأن التوربا المذكورة كانت في المنام، ورؤيا الأنبياء، وإن كانت وحياً لكن فيها ما يقبل

(١) صحيح البخاري (٣٤٤٠).

(٢) شرح الترغاب (٤/٢٨٣).

(٣) انظر: فتح الباري (٢/٣٦٨).

(٤) معرفة المصنف (١/٢١٤).

(٥) فتح الباري (١٢/٩٨).

الشعبي، وقال عياض: لا إشكال في طواف عيسى - عليه الصلاة والسلام - بالبيت، وأما الدجال فلم يقع في رواية مالك أنه طاف، وهي أثبت من روى طوافه.

وتُعْلَبُ بأن التزجيج مع إمكان الجمع مردود؛ لأن سكوت مالك عن نافع عن ذكر الطواف لا يرد رواية الزهري عن سالم، وسواء ثبت أنه طاف أم لم يطق، فرويته براه بمكة مشكلة مع ثبوت أنه لا يدخل مكة، ولا المنيعة.

وقد انفصل عه القاضي عياض بأن معه من دخولها إنما هو عند حروجه في آخر الرمضان، قال الحافظ: ومثله ما دار من أبي سعيد وبين ابن حبيب فيما أخرجه مسلم، وأن ابن حباب قال له: ألم يقل النبي ﷺ: إنه لا يدخل مكة ولا المدينة، وقد خرجت من المدينة أريد مكة، فتأوله من جزم بأن ابن حباب هو الدجال على أن المنع إنما هو جب، يخرج، وكذا الجواب عن شبه وراء عيسى عليه الصلاة والسلام، اهـ.

وقال القاري^(١): في طوافه إشعار بأن أحداً لا يستغني عن هذا الحجاب، ولا يفتح لهم عرض إلا من هذا الباب، وفي قوله تعالى: ﴿مُتَّابًا لِّقَدِيرٍ﴾ إيعاء إلى ذلك، ولذا وجد الكفر في الحاملة وزمن البعثة ما كانوا يتزكون الطواف، ولأن أيضاً يتمنى اليهود والتصارى أن ينشرفوا برؤية هذا البيت والأطراف حوله، وقال اعتوريشي: إن طواف الدجال حرم للكعبة مع أنه كافر مؤول بأن رؤيا النبي ﷺ من مكاشفاته، كوشف له أن عيسى - عليه الصلاة والسلام - في صورته الحسنه التي ينزل عليها يظوف حول الدين لإقامة أوده، وإصلاح فساد، وأن الدجال في صورته الكريهه التي سنظهر يدور حول الدين يبغي الموج والفساد، اهـ.

(١) مرقاة المفاتيح (١٠/٢١٤).

(٣) باب ما جاء في السنة في الفطرة

وهي تعبير الرقبة لابن سيرين. وروية النكبة في المنام شارة بخير قدمه، أو نذارة من شر قد هم به، أو

قال: لحافظ في «المنيع»^(١): الدجال نعل ينتع أوله والشد من الدحل، وهو المتعطية، ونسب الكتاب دجالاً لأنه يغطي ذهن يباطله، ويقال: دحل النعير ما غطرت إذا غفاه، وقال نعل: الدجل الضمور: سب مدحل إذا غطي، وقال ابن قويد: سبي دجالاً، لأنه يغطي الحق بالكذب، وقيل: أصبره نواحي الأرض، يقال: دحل مخففاً ومشدداً إذا فعل ذلك، وقيل: بل قبل ذلك، لأنه يعلى الأرض فرجع إلى الأول.

وقال الفرطني في «التأخر»^(٢): اختلف في تسميته دجالاً على عشرة أقوال، ومما يحتاج إليه في أمر الدجال أحداث، وهل هو ابن مراد أو غيره؟ وعلى الثاني، فهل كان موجوداً في عهد رسول الله ﷺ أولاً، ومتى يخرج، وما سب خروجه، ومن أين يخرج، وما صفته، وما الذي يذيعه، وما الذي يظهر عنه، وخروجه من الخوازيق حتى تكثر أتباعه، ومتى يهلك، ومن يهلكه؟ هـ

ثم ذكر الحافظ الكلام على هذه الاسماء لا يسمها هذا المختصر، فارجع إليه لو شئت التمهيل.

(٣) ما جاء في السنة في الفطرة

مكثاً في جميع نسخ المصرية وأكثر الهندية، وهي بعضها ما جاء في الفطرة، وهي مكسر اللام، وسكون الطاء أي السنة القديسة التي اختارها الأنبياء، وانقضت عليها الشرائع، فكانها أمر يلبس فطروا عليه، هذا أحسن ما بين فيه تفسيرها، قال أبو عمرو، كذا في «الزرقاني»^(٣).

(١) مجمع البحار، (١٣/٢٠١)

(٢) شرح الزرقاني، (٤/٢٨٤)

وقال الشيخ في البدل^(١) في قوله ﷺ عشر من المنطرة أي من أصل من أصل الأبناء، الذين أمرنا أن نقضيهم، فكانوا فطرنا عليهم، كما نقل عن أكثر العلماء، أو السنة الإبراهيمية - علمه الصلاة والسلام - أو ما مضت عليه نظام السلف من الأخلاق الحسنة، وركب من عقولهم استحسانها، وهذا أظهر، أو المراد من المنطرة الذين، كما قال تعالى: فَفُطِرَتْ أَقْوَاقِي فطر الله خلقه، أي من الله الذي لا يورثه لأولاده من البشر، وهذه أفعال من توابع الدين، بحذف المضاف، أي

وقال الرمبدي في شرح الإحياء: حلف في السراد بالمنطرة في هذه الأحاديث، فنقل: النسب، حكاه الخطابي عن أكثر العلماء، ويدل عليه روايه أبي عوانة في المستخرج في حديث عائشة - عشر من السنة أي بذل عشر من المنطرة، والمراد بالسنة الطريقة، أي فطر من بين أبنائها، وطريقته، لأن بعضها ركب، ومن لا يرى وجوب شيء فيها يحملها على السنة التي تقابل لأوجب.

وقال صاحب المنهاج في مناسبة تسمية هذه المنطرة بالمنطرة إن في هذه المنطرة مخالفة على حسن تيمنه والنظام، وتلاوته يحصل به إبقاء على أصل الخلقة التي خلق الله تعالى عباده، وبقاء هذه الأمور ترك لإلهه سبحانه (سبحانه وتعالى) فيخرج مما يقتضيه المنطرة الأولى، أي

يسقط الحافظ في الفتح^(٢) في معنى المنطرة، وقال بتعلق هذه المنطرة في الأحاديث المنطرة مما ألح دينه وديارته وترك ما ألح منها حسب النهي، وتغيب عن حيله وتحصيله، والأحياء منطرها من

(١) ١٢٩/١١

(٢) معجم التاري ١٠١/٢٢٩

٣/١٦٤٨ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ
الْمَقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ:

وَالإِحْسَانُ إِلَى الْمُخَالِطِ وَالْمَغْفِرُونَ نَكَفَ مَا يَتَأَذَى بِهِ مِنْ رَائِحَةِ كَرِيهَةٍ، وَمُخَالَفَةُ
شُعَارِ الْكُفَّارِ مِنَ الْمَحْجُوسِ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَعِيَادِ الْأَوْتَانِ، وَامْتِنَالُ أَمْرِ
الشَّارِعِ، وَالْمَحَافَظَةُ عَلَى مَا أُنْشِرَ إِلَيْهِ فَوَلَهُ تَعَالَى: ﴿وَصَوِّرَكُمْ فَاخْشَرُوا
صُورَكُمْ﴾، لِمَا فِي الْمَحَافَظَةِ عَلَى هَذِهِ الْخُصَالِ مِنْ مَنَاسِبَةِ ذَلِكَ.

وَكَاثِبُ قِيلَ: قَدْ حَسِنَتْ صُورَكُمْ فَلَا تُسَوِّمُوهَا بِمَا يَبْغِيهَا، أَوْ خَافُوا عَلَى
مَا يَسْتَمِرُّ بِهِ حَسْنُهَا، وَفِي الْمَحَافَظَةِ عَلَيْهَا مَحَافَظَةٌ عَلَى الْمَرْوَعَةِ، وَعَلَى اتِّكَافِ
الْمَطْلُوبِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا بَدَأَ فِي الْهَيْئَةِ الْجَمِيلَةِ كَانَ أَدْعَى لِانْبِطَاطِ النَّفْسِ
إِلَيْهِ، فَيُكْبَلُ قَوْلُهُ وَيُعَدُّ رَأْيُهُ، وَالْعَكْسُ بِالْعَكْسِ، أَد.

٣/١٦٤٨ - (مَالِكٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبَرِيِّ عَنْ أَبِيهِ) أَبِي سَعِيدٍ
كَسَادٌ، هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الْمِصْرِيَّةِ بِوَاسِطَةِ عَنْ أَبِيهِ، وَكَذَا فِي «التَّحْرِيدِ»،
وَكَذَا فِي بَعْضِ النُّسخِ الْهِنْدِيَّةِ، وَفِي أَكْثَرِهَا بِدُونِ الْوَاسِطَةِ، عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ، وَهَكَذَا فِي النَّسَائِيِّ بِدُونِ الْوَاسِطَةِ، فَلَيْتَهُ أَخْرَجَهُ أَوَّلًا مَرْفُوعًا مِنْ رِوَايَةِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا، ثُمَّ قَالَ: وَفَقَهُ مَالِكٌ
فَرَوَاهُ عَنْهُ عَنِ الْمَقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفًا، وَلَا خَبَرَ فِي ذَلِكَ، فَإِنْ سَعِيدًا
وَأَبَاهُ كِلَاهُمَا يَرْوِيَانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ) مَوْقُوفًا لِجَمِيعِ رِوَاةِ «المَوْطَأِ»، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: هُوَ
الصَّحِيحُ عَنْ مَالِكٍ، وَرَوَاهُ بَشَرُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ مَالِكٍ بِهَذَا السَّنَدِ رَوَّاعًا، أَخْرَجَهُ
ابْنُ الْجَارُودِ، وَقَاسَمُ بْنُ أَصْبَغٍ، وَكَذَا رَفَعَهُ حَمِيدُ بْنُ أَبِي الْجَهْمِ الْعَدَنِيُّ عَنْ
مَالِكٍ بِإِسْنَادِهِ، أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَهُوَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» مِنْ ضَرْبِ الزُّهْرِيِّ
عَنْ سَعِيدِ بْنِ النَّسِيبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، كَذَا فِي «الزُّرْقَانِيِّ»^(١).

(١) «شرح الزُّرْقَانِيُّ» (٢٨٤/٤) «نظر»: «التَّحْرِيدُ» (١٢٩/٢٣)

خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ .

والحديث أخرجه البخاري في صحيحه بثلاثة مواضع، في «فصل الشارب»^(١)،
برواية صفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب، وفي «باب تعليم الأطفال»^(٢)،
و«باب اختان يعد ما كبر»^(٣)، برواية إبراهيم عن الزهري عن سعيد

وبسط الحافظ في الاختلاف في الفاظ رفع هذا الحديث، إذ رواه
البخاري عن أبي هريرة رواية «الفطرة خمس»، الحديث، وقال أيضاً: رفع في
رواية محمد بن أبي حفصة عن الزهري زيادة أبي سلمة مع سعيد بن المسيب
في السند أخرجه أبو الشيخ، اهـ.

(خمس) صفة موصوف محذوف، أي خصال خمس، ثم فسرها، أو على
الإضافة أي خمس خصال، أو الجملة خبر مبتدأ محذوف، أي الذي شرع لكم
خمس (من الفطرة) يكسر فسكون، ولغز البخاري في «باب قص الشارب»:
«الفطرة خمس أو خمس من الفطرة».

قال الحافظ^(٤) بعد ما ذكر الاختلاف في من روى بالشك، ومن روى
بالجزم: قال ابن دقيق المبدأ دلالة «م» على التعميم فيه أظهر من دلالة هذه
الرواية، أي الفطرة خمس على المحصر، وقد ثبت في الأحاديث أخرى زيادة
على ذلك، فدل على أن المحصر ليس بمراد فيها، واختلف في التكنة في الإتيان
بهذه الصيغة، فقيل: يرفع الدلالة، وأن مفهوم العدد ليس بحجة، وقيل: بل
كان أعلم أولاً بالخمس، ثم أعلم بالزيادة، وقيل: بل الاختلاف في ذلك
بحسب النقام، فذكر في كل موضع التلحق بالمخاطبين، وقيل: أريد بالمحصر

(١) «باب قص الشارب» من كتاب النجاش، حديث (٥٨٨٩).

(٢) ح (٥٨٩١).

(٣) ح (٦٢٩٧).

(٤) فتح الباري (٣/٣٣٦).

أشار إلى ما أخرجه عبد الرزاق في تفسيره، والطبري من طريقه بسند صحيح عن طاووس عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يَتَخَوَّعُ مِنْهُ الْغَايِبُونَ﴾^(١) الآية، قال: ابتلاه الله بالطهارة، خمس في الرأس، وخمس في الجسد، فذكر مثل حديث عائشة الذي تقدم عن أبي هريرة سواء، ولم يترك في المضمضة، وذكر أيضاً الفرق بدل إعفاء اللحية.

وأخرجه ابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن عباس، فذكر غسل الجمعة بدل الاستنجاء، صرح بسجود الخصال التي وردت في هذه الأحاديث لخمس عشرة عطفة، انصرف أبو شامة في كتاب السراة وما أشبه ذلك، منها على النبي عشرة، أو مختصراً.

قلت: والخمسة عشر التي أشار إليها الحافظ، فالخمسة منها المذكورة في حديث الباب، وال عشرة الباقية التي وردت في الأحاديث المتقدمة هي المضمضة، والاستنشاق، والاستنثار، والاستنجاء، وغسل المبراجم، والسواك، وغسل الجمعة، وإعفاء اللحية، والفرق، والانتضاح.

وحكى والذي المرحوم عن شيخه الكنگومي - نور الله مرقنهما -: أن السراة بالانتضاح في هذه الأحاديث الاستنجاء، نهما سواء، قال: ولا يراد به ما هو المعروف في معنا، وهو أن يأخذ قليلاً من الماء، فينضح به مذكيره بعد الوضوء، لأن ذلك يقطع الوسواس، ليس من أمور الفطرة في شيء.

ثم قال الحافظ^(٢): وأما الخصال الواردة في المعنى، لكن لم يرد التصريح فيها بلفظ الفطرة فكثيرة، ثم بسط الروايات التي وردت فيها، قال النووي: اختلف في المراد بالفطرة ههنا، وقال الخطابي: ذهب أكثر العلماء

(١) سورة البقرة: الآية ١٢٤.

(٢) فتح الباري (١٠/٣٣٨).

تفصيله لأطفاله

إلى أنها الدنيا، وكذا ذكره جماعة غير الخطابي، وقالوا: معناه أنها من صفات الأنبياء صلوات الله وسلامته عليهم، ويعظم هذه الأقسام أيتها واحدة سنة العلماء، وفي بعضها خلاف في وجوبه، كنعان، وسيأتي الكلام عليه في آخر الحديث، وتضميم الأضمار منه ليس بواجب، وفرض ثلثات خمسة أيضاً، وكذلك نصف الإبط خمسة الألف، وكذا الاستعداد خمسة أيضاً، مخصصاً.

قال المصنف: أعزب ابن العربي في شرح الموصوفه إذ قال: عذني النضال المسمى المنكر في هذا الحديث كلها واجبة، والعمراء لم تركها ثم تنى صورته على صورة الأديب، ونعته أبو شامة بأن الأنبياء التي مقصودها مطلوب لتعريف الخلق، وهي الملائكة لا يحسب إلى ورود أمر إيجابها من مجرد الطلب أيها، من الشائع كتابه.

أفليم الألفاظ لتعريف من القصر، وهو الضلع، قال النووي: طلعت ظفري بالخصم، وقيل: أظفاري بالنسبة للتكبير والمبالغة، أي بركة ما صار منها من اللحم منقش أو سكين لا غيرها من الألف، ويكره بالأسنان.

قال المصنف: وقع في حديث أبي عمر - رضي الله عنهما - اقتصر الأطفال، وكذا في حديث أبي وعائشة، وأبيليم أسد، والأطفال جمع غمر بضم الظاء، أعاء، يسكنونها، وحكى أبو زيد: كسر أوله، وأنكره ابن سيده، وقيل: إنها قرابة الحرس، والعماء إزاله ما زيد على ما يلائم رأس الأصابع؛ لأن الوضع يجمع فيه فليست بظاهرة، وقد انتهى إلى حد سبع وهو تعد إلى ما يجب غسله في الظهارة.

وقال حكي: أعزب تشاعي فيه وجهير، فطلع السنوني بأن الوضوء لا يصح، ونصح المصنف حاشته بعلى من ذلك، واحتج بأن عملاء الأعزام لا

بتعاهدون ذلك، ومع ذلك لم يرد في شيء من الآثار أنه عليه بإعادة الصلاة، وهو ظاهر، لكن قد يعلق بالمظهر إذا حال النحول لمن استنجى بالماء، ولم يمسح غسله، فيكون إذا صلى حائلاً للنجاسة، وقد أخرج البيهقي في «الشعب» من طريق قيس بن أبي حازم، قال: صلى النبي ﷺ صلاة فأروهم فيها، فسئل، فقال: «مائي لا أروهم» ورفَّعَ أحدكم بين ظمره وأمسكته، وحاله ثقأت مع رسالته.

وقد وصله الفخري بوجه آخر، والرفع: معابر الجسد، فهو من سمية شيء باسم ما جاوره، والتقدير: وسخ رفع أحدكم، والمعنى: أنكم لا تغسلون أظفاركم، ثم تذكرون بها أرفاغكم، فينعلق به ما في الأرفاغ من الأوساخ، قال الحافظ: فيه إشارة إلى التذلل إلى تنظيف المعابر كلها، ويستحب الاستحصاء في إزالة ما لا يدخل منه ضرر على الأصبع، واستحب أحمد للمسافر أن يفي شيئاً لحاجته إلى الامتناع لذلك غالباً، هـ.

قلت: ما حكى الحافظ من كلام ابن أبي عمير في «الإحياء» ونحوه: ولو كان تحت المظهر مسح فلا يمسح ذلك مسحة الوضوء، لأنه لا يمنع وصول الماء، ولأنه شاعن فيه للحاجة، ولا سيما في أظفار الرجل، وفي الأوساخ التي تحت نعل السراجم، وظهور الأيدي والأرجل من العرب، وأهل السودان، وكان رسول الله ﷺ يأمرهم بالغسل، ويذكر عليهم ما يرى تحت أظفارهم من الأوساخ، ولم يأمرهم بإعادة الصلاة، ولو أمر به لكان فيه فائدة أخرى، وهو التعيط والرجز من ذلك، اهـ.

قال الربيعي في شرحه: وعند أصحابنا إذا حال المظهر، عطى الأنف، فامنع وصول الماء إلى ما تحته، أو كان في محل المبروح غسل شيء يمنع وصول الماء إلى الجسد، كحجيج وشحج، وجب غسل ما تحته بعد إزالة المانع، ولا يمنع الوسخ الذي في الأظفار سواء فيه القروي والمصري في الأصح، فيصح الفعل معه لتولده من اليد، اهـ.

وقال الموفق^(١) : إذا كان نعت أظفاره وسخ يمتنع وصول الماء إلى ما تحته، فقال ابن عثقل : لا نصح ظهارنه حتى يزيله ! فإنه محل من اليد استمر بها ليس من دلفه الأصغر، فأنسه ما لو كان عليه شمع أو غيره، ويحتمل أن لا يبرء ذلك ؛ لأن هذا يستمر عادة، فلو كان عسك واجباً لبيته النبي ﷺ، وقد غاب عليهم كونهم يدخلون عليه قلحاً، وروى آحادهم بين أعمائه وظفره، فعاد عليهم من ربحه، لا بطلان ظهارونهم، ولو كان بدلاً للظهار، كان ذلك أحسن من من الريح، فكان أهون بالناس، اهـ.

ثم قال ابن عثقل^(٢) : ثم أو من نكتته خيراً مروباً في ترتيب تلك الأظفار، ولكن سمعت أن شيخاً هذا مصيبتة البشري، وحسن بينهما البشري، واستأني في السرى بالمختصر إلى الإيهام، ولما تأملت في هذا غطرتني من استعنى ما يند، عني أن المروبة فيه صميحة، إذ مثل هذا الصمعي لا يتكثف ابتداء، إلا بنور السوء، وأما العالم ذو المشيرة فغايته أن يسطه من العقل بعد التحليل، فالذي لاح لي : وأعلم هذا أنه سبحانه - أنه لا يد من قلم أنظف من اليد والرجل، والحد شرف من الرجل، فبدأ بهاء ثم السمي أسرف من السوء، فبدأ بهاء، ثم على يومى خمسة أصابع، والمسحة أشرفها، إذ هي المشيرة في كلشي الشهادة، ثم بعدد يعني أن يثنى بعد على يديها، إذ الأربع مستحب إدارة الظهور وعبره على اليسرى، إلى آخر ما يستفاد.

ثم قال : وأما أصابع الرجل دلاولى عندي إلا لم ثبت في مثل أن يبدأ بمصير السمي، ويختتم بمصير اليسرى، كما في التحليل، فإن المعاني التي ذكرنا في اليد، لا تتحد جهنا، إذ لا مبيحة في الرجل، وهذه الأصابع هي منكم صلب واحد ثابت على الأرض، فبدأ من جانب اليمين، اهـ.

(١) «الهي» (١٦٨) : ١٧٤.

(٢) «الهي» علوم دهر» (١٦٨) : ١٧٤.

قال الزبيدي: قوله: فكان سمعت أي من أقواله المشايخ أنه ~~يخطأ~~ بدأ أي في نصر الألفاظ الخ، قال العراقي: ثم أجده أصلاً، وقد أذكره أبو عبد الله المازري في إنبه على المصنف وشئ عليه به. وقال في «شرح التقريب»: لم يشأ في كيفية تقديم الألفاظ حديث يعمل به، وقد تعقب أبو عبد الله المازري في كتاب له في الرد على الغزالي، وبالحق في هذا الممكن في الإنكار عليه. وقال: إنه يريد أن يخلط الشريعة بالفلسفة، الخ.

وقال الحافظ في «الفتاوى»^(١): لم يشأ في ترتيب الأصابع عند انقضاء شيء من الأحاديث. لكن حزم النوري في «شرح مسلم» بأنه يستحب اليد من يمينه اليسرى، ثم بالوسطى، ثم بالبنصر، ثم بالخنصر، ثم بالإبهام، وفي اليسرى بالبداهة بالخنصر، ثم بالبنصر إلى الإبهام، وبدأ في التوجييز بخنصر اليمين إلى الإبهام، وفي اليسرى بإبهامها إلى الخنصر، ولم يذكر ثلاث أصابع مستنداً. وقال في «شرح المهدب» بعد أن نقل عن الغزالي: أن المازري استند إنكاره عليه. ولا بأس بما قاله الغزالي إلا في تأخير إبهام اليد اليسرى، فالأولى أن تقدم اليمين بيمينها على اليسرى. قال: وأما الحديث الذي ذكره الغزالي فلا أصل له، وقال ابن دقيق العيد: يحتاج من ادعى استحباب تقديم اليد في انقضاء على الرجل إلى دليل، فإن الإغلاق يأتي ذلك.

قال الحافظ: يمكن أن يؤخذ بالنفاس على الوضوء، والجامع لتنظيف، وذكر المصطفى أنه نقل عن بعض المشايخ أن من قص أظفاره مخالفاً، ثم يصبه رمداً، وأنه جرم ذلك سنة طريفة، وقد نص أحمد على استحباب قصها مخالفاً، ويثبت ذلك ابن نقطة من أصحابهم، فقال: يبدأ بخنصره اليمين، ثم الوسطى، ثم الإبهام، ثم البنصر، ثم السبابة، وبدأ بإبهام اليسرى على العكس من اليمين، الخ.

(١) «فتح الباري» (١/٢٢٥).

وفي «شرح الإحياء»: قال العراقي: رأيت بعض شيوخنا يختار في قص الألفاظ كيفية أخرى، بحيث يكون القص مخالفاً، وأنه يبدأ بمسبحة اليد اليمنى، ثم بالبنصر، ثم بالإبهام، ثم بالوسطى، ثم الخنصر، ثم بمسبحة اليسرى كذلك على المخالفة، ثم يختصر الرجل اليمنى، ثم الوسطى، ثم الإبهام، ثم بالأصبع المجاورة للخنصر، ثم المجاورة للإبهام، ثم بالبرص، ثم الوسطى، ثم الخنصر، ثم المجاورة للإبهام، ثم المجاورة للخنصر، وقال: إنه تجرّب هنا للسلامة من الرمذ، وإنه كان كثيراً ما يرمذ، فمن حين يضمن على هذا الوجه لم يرمذ، ورأيت ممن يذكره حديثاً: من قص ألفاظه مخالفاً عوفي من الرمذ، وهذا الحديث لا أصل له أثبتة، وكفنا قص حصل السنة.

قال الزبيدي: قوله: من قص ألفاظه مخالفاً ذكره الهمياطي عن بعض مشايخه، وههنا كيفية ثالثة مشهورة بين الناس، وقد سمعت شيخنا علي بن موسى الحسيني يذكر عن شيخه الشهاب أحمد العلوي يقول:

فصّوا الألفاظ بالسنّة والأدب يمينتها خوايس يسارها أوغيب

والصحيح أنه لم يثبت فيه شيء يعتمد عليه، وإنما هو من عمل المشايخ، اهـ. وهذا المنظوم موافق للمصروية التي تقدمت من كلام ابن يثغة الحنبلي، ونقله في «الطحطاوي على المراقي»^(١) عن «شرح المشرقة».

وقال في «فتح الباري»: إن الإمام أحمد نصح على هذه الكيفية، وأنكرها ابن دقيق العيد، فقال: كل ذلك لا أصل له، وإحداث استجاب لا دليل عليه، وهو قبيح عندي بالعالم، نعم البداية يميني اليدين والرجلين لها أصل، وهو

أنه ﷺ كان يحبه التبرُّ في كل شيء، متفق عليه، وكذا تقديم اليسير على الرجلين قياساً على الرخص، وما عزي عن النظم في قص الأظفار لعني وغيره باطل، اهـ.

وفي «النور المختار»^(١): روي عنه ﷺ: «من فلم أظفاره مخالفاً لم تزد عينه أبداً»، يعني كقول علي - رضي الله عنه - فذكر النظم المذكور، قال: وبيانه ونماجه في «مفتاح السعادة»، وفي «شرح الغزوية»: روي أنه ﷺ بدأ بمسبحة اليمنى إلى الخنصر، ثم يختصر اليسرى إلى الإبهام، ويختم بإبهام اليسرى، وذكر الغزالي له وجهاً وجبهاً، ولم يثبت في أصح الرجلين نقل، والأولى تحليلها كتخليجها.

وفي «المواهب اللدنية»: قال الحافظ ابن حجر: إنه يشعب كفضا احتاج إليه، ولم يثبت في كنيته شيء^(٢)، وما عزي من النظم في ذلك للإمام علي، ثم لابن حجر، قال شيخنا: إنه باطل، اهـ.

قلت: ذكر العلامة الزرقاني هذين النظمين المنسوبين إلى علي - رضي الله عنه - والحافظ ابن حجر بأدوار عديدة غير النظم المذكور، قال ابن عمادين: قال في «الهداية» عن «الغرائب»: ينهي الاستداء باليد اليمنى والانتهاه بها، فيبدأ بيسباحتها ويختم بإبهامها، وفي الرجل يختصر اليمنى، ويختم بخنصر اليسرى، ونقله القهستاني عن «المسعودية»، اهـ.

قال الزبيدي: قال العراقي: اختلفت الأحاديث الواردة في أيام الأسبوع بقص الأظفار، فورد في بعضها يوم الجمعة، وفي بعضها يوم الخميس، قال

(١) انظر نور المختار، (٦٦٩/٩).

(٢) قال السخاوي في «المقاصد الحسنة»: لم يثبت في كيفية قص الأظفار ولا في تعيين يوم له شيء من النبي ﷺ، وما عزي لعني فياظر، انظر: «تذكرة الموضوعات» (ص ١٦٠).

کبھی کسی آستانہ الکبریٰ والا روپا عن اُبی جعفر مرسلہ حال کان رسول اللہ ﷺ سے حدیث ان احادیث میں غارہ و فاطمہ روز النجف

قال العراقي: وأما فقهاء يوم الخميس، فروي عنه في حديث مسلسل
بأنك أميري به أم العباس أحمد بن عبد الواحد الحارثي، ورأيه بقلم
أقطار يوم الخميس، قال أميري فمما عده النبوة من حنك الباطل،
ورأيت بعض أقطار يوم الخميس، قدوة الحيدري بالسنن المسلسل بالمولد إلى
جعفر بن محمد بقلم أقطار يوم الخميس، وقال: أبت أبي محمد بن علي
وقام أقطار يوم الخميس، وقال: أبت الحسين بن علي - رضي الله عنه - بقلم
أقطار يوم الخميس، وقال: أبت علياً - رضي الله عنه - بقلم أقطار يوم
الخميس، وقال: أبت رسول الله ﷺ بقلم أقطار يوم الخميس، ثم قال: أما
علي رضي الله عنه وثقت الإنط وحلق لغارة يوم الخميس، والغسل والطيب
والندس يوم الجمعة، قال: وهو إسناد من يحد إلى كشف أحواله من
تسألون، وأما الحسين بن هارون الضبي، فمن بعده فتحات، ثم ذكر له
طريقاً أخرى بالأسانيد المختلفة.

وقال: الحذقة في التلحُّق^١ لم يمت في السحابة على الفجر يوم الخميس
حبيباً، وقد أخرجها جعفر بن السمسمة عن أبي حمزة عن حماد بن عيسى عن
أبي بصير عن موهبة، وأخبرنا ما وردت عنه في ذلك ما أخرجه أبي بصير عن أبي
جعفر الصادق - عليه السلام - قال: «إن رسول الله ﷺ يستحب أن يأخذ من طنباره وشابه يوم
الجمعة، وله بعد ما يهول عن أبي حمزة، يكن سبعة درعيت، أخرجه الشيخ
أخيراً في السحابة، روى أحمد بن محمد بن عيسى بن يوم الجمعة قبل الموال، وعنه
أحمد بن الحسين، وعنه بخير، وهذا هو الصحيح، أنه يستحب نطقه احتاج إليه

1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 84

(T) $\mathcal{H}^1 \ll \mathcal{H}^2$ and $\mathcal{H}^2 \ll \mathcal{H}^3$.

وأما ما أخرجه مسلم^(١) من حديث أنس: "أوقت لنا في فئس الشارب، وتغليم الأظفار، ونف الإبط، وحلق العانة أن لا نترك أكثر من أربعين يوماً، كذا وثق، فيه: "هذه المعجود"، وأخرجه أصحاب السنن ملفظ: "أوقت لنا رسول الله ﷺ"، وأشار العنبي إلى أن جعفر بن سليمان الضبيي نرد به، وفي حفظه شيء، وصرح بذلك ابن عبد الجبر، وتعقب بأن أبا داود والترمذي أخرجاه من رواية سنده بن موسى عن ثابت، وصدقة وإن كان فيه مقال، لكن ليس أن جمعاً لم يفرده.

ثم قال الحافظ بعد ذكر روايات آخر في ثلث: قال الفرغسي في "المفهم": ذكر الأربعمائة حديث لأكثر السند، ولا يمنع تعدد ثلث من الجملة إلى الجملة، والمصابط في ذلك لا احتياج، وكذا قال النووي، والمختار أن ذلك كله يسطر بالحاجة.

وقال في "شرح المؤلف": ينبغي أن يختلف ذلك باختلاف الأحوال والأشخاص، والمصابط الحاجة في ذلك وهي جمع التخصال المذكورة، قال الحافظ: لكن لا يمنع من تعدد يوم الجمعة، فإن المسألة في التطيب فيه مشروع، لا.

قلت: وذكر الموفق في "التمعي"^(٢) الحديث المتسلسل المذكور في التظاير يوم الخميس بدون السند، وسكت عنه، فكأنه هو المرجع عند الحديث.

وفي دائر المحتويات^(٣): يستحب عالم أطايفه يوم الجمعة، وتركه بعد

(١) صحيح مسلم (٢٥٨).

(٢) ١١٨/١.

(٣) ١٦٦/١.

الصلاة أفضل، إلا إذا أخرته إليه أخيراً محسناً فيكرهه لأن من كان ظفروه طويلاً كان بؤفه ضيقاً، وفي الحديث: «من ظلم ظفريه يوم الجمعة أهداه الله من الصلاة إلى الجمعة الأخرى» وزيادة ثلاثة أيام، قاله ابن عابد،

قال الزرقاني^(١): أخرجه البيهقي من مسند أبي جعفر الجاني، فأقره، لعدم في كلام الحافظ، ثم قال: وله شاهد موصول من حديث أبي هريرة لكن مسنده ضعيف، قال: «كان رسول الله ﷺ يقص شاربه، ويطلم أظفاره يوم الجمعة قبل أن يروح إلى الصلاة»، أخرجه البيهقي^(٢)، وقال: كان أحمد: في هذا الإسناد من يحول

قال السيوطي: «والجمعة فأرجح الأقوال دليلاً ونظراً يوم الجمعة، والأخبار الواردة فيه ليست بواجبه حتماً مع أن لضعيف يعمل به في فضائل الأفعال»^(٣).

وقال الفطحفاري على التمام في^(٤) في إحياء الشهادتي عن الزاهد: يستحب أن ظلم أظفاره، وقص شاربه، ويحلق عات، ويظلم يده في كل أسبوع مرة، ويوم الجمعة أفضل، ثم في خمسة عشر يوماً، وإزارته على الأربعين أمم، وورد أن من امتنك يوم الجمعة، وقص شاربه، وطقم أظفاره، ولبس، وطقم، وغسل، فقد أوجب، ونقل عن الثوري استحباب تطهير الأظفار يوم الخميس، وجعله بعض العلماء سراً الأمي، وأحدث: يوم الجمعة أكثر فلا يعارضه هذا.

وهو الأحديث يدل على أن القلم قبل الصلاة، فما في بعض الكتب،

(١) شرح الرقابي (٢٨٤/١).

(٢) الظن، ذكر العماد (١٨٣٢٦/٧).

(٣) إسناده (١١٢٩).

أنه بعدها لم يشهد له بالصلوة، لا يُعَوَّل عليه؛ لأنه نمليل في مقابلة النص. وقول بعضهم: إنه لم يثبت في استحباب قص الأظفار يوم معين، مراده لم يصح لا أنه لم يثبت أصلاً، اهـ.

قال العموق^(١): يستحب غسل وؤوس الأصابع بعد قص الأظفار، وقد قس: إن الحك بالآظفار قبل غسلها بضرٌ بالحسد، ويستحب دهن ما ظلم من أظفاره، أو ثوال من شعره. لما روى: أن خللاً بالسناد عن ميمى بنت جندب الأشعرية قالت: رأيت أباي يَغْتُمُّ أظفاره ويدفنها، ويقول: رأيت رسول الله ﷺ يفعل ذلك^(٢).

وعن ابن سريج عن النبي ﷺ قال: كان يمجبه دهن الدم، وقال مُهَنَّأ: سألت أحمد عن الرجل يأخذ من شعره وأظفاره يدفنه أم يلقيه؟ قال: يلقه، قلت: بطلعك فيه شيء؟ قال: كان ابن عمر - رضي الله عنهما - يدفنه، وروى عن النبي ﷺ أنه أمر بدفن الشعر والأظفار، وقال: ألا يتلعب به سحرة بني آدم، اهـ.

وقال الحافظ^(٣): هذا الحديث أخرجه البيهقي من حديث وائل بن حجر نحوه، وقد استحب أصحابنا أن يلقوها أجزاء من الأدمي، اهـ.

وقال الطحطاوي^(٤): وفي «الغانية»: ينبغي أن يدفن فلامه ظفره ومحلوق شعره، وإذا رماء فلا بأس. وذكره إبن قزوين في كلبه، أو معتدل، لأن ذلك يورث

(١) «المعجم» (١/١٩٦).

(٢) قال المصنف: رواه البيهقي والطبراني في «الكبير» والأوسط عن طريق عبيد الله بن سلمة بن وهزيم عن أبيه، وكلامهما ضعيف، وأبوه وثق. «مجمع الزوائد» (٥/١٦٨).

(٣) «فتح الباري» (١٠/٣٤٦).

(٤) «ترغيب الفلاح» (ص ٤٣).

وَقَصَّ الشَّارِبُ،

دام، وروى أنه ﷺ أمر بفن الشعر والظفر، وقال: «لا تغلب»^(١) به سحره في آدم، ولأنهما من أجزاء الأدمي فتحترم، وروى الترمذي^(٢) عن عائشة - رضي الله عنها - كان ﷺ يأمر بدم سبعة أشياء من الإنسان: الشعر، والظفر، والحيفة، والسن، والقلقة، والمسحة، ولعل المسحة انحرقت في يمسح بها ما خرج من الإنسان من تحر دم، أم.

(وقص الشارب) قال الحافظ: أصل القص تسبب الأثر، وقيل: في «المحك» بالليل، والقص أيضاً يراد الخبر تاماً على من لم يحصوه، وظهر أيضاً عن قطع شيء من شيء، بالة مخصوصة، والمراد هنا قطع الشعر الثابت على انشفة العليا من غير استئصال، ثم قال: الشارب هو الشعر الثابت على الشفة العليا.

واختلف في جانيبه وهما السبالان، فليل: هما من الشارب، ويشع فصهما معاً، وقيل: هما من جملة شعر اللحية، ثم القص هو انقضي هي أكثر الأحاديث كما هنا، وكذلك هي حديث عائشة وأسن عند مسلم، وكذلك في حديث حنظلة عن ابن عمر في البحاري، وورد الخبر بنمط الخلق في رواية النسائي في حديث الباب، رواه جمهور أصحاب ابن عيينة بلفظ القص.

نعم، وقع الأمر بما يشعر أن رواية الخلق محظوظة، كحديث أبي هريرة عند مسلم بلفظ «تجروا الشارب»، وحديث ابن عمر عند البحاري بلفظ «أخفوا»، وفي أخرى بلفظ «أنهكوا»، فكل هذا يدل على أن المطلوب السالفة في الإزالة، لأن الخرج قص الشعر وانصوف إلى أن يبلغ الحشد، وكذا الإحفاء وإنهك النبالة في الإزالة.

(١) كما في الأصل أم، أم.

(٢) انظر: أكثر الصحاح (٧/ ١٣٢٠) خلافاً عن المحكم الترمذي، وزاد فيه حد الظفر، الدم، وبدل القلقة «القلقة»، وبدل المسحة «النسيئة»، فليأمل.

قال النووي: المختار في قص الشارب أنه يفصه حتى يبدو طرف الشفة، ولا يُخفيه من أصله، وأما رواية «أحقوا» فمعناها أزيلوا ما طال على الشفتين، قال ابن دقيق العيد: ما أدري هل نقله عن المذهب أو قاله اختصاراً منه لمذهب مالك.

قال الحافظ^(١): مخرج في شرح المذهب «أن هذا مذهبنا» وقال الطحاوي: ثم أر عن الشافعي في ذلك نصاً وأصحابه الذين رأيناهم كائناً مني والربع يُخفون، وما أظنهم أخذوا ذلك إلا عنه، وكان أبو حنيفة وأصحابه يقولون: الإحفاء أفضل من التقصير، وقال ابن القاسم عن مالك: إحفاء الشارب عندي مُثَلَّةٌ، والمراد بالحديث المبالغة في الأخذ حتى يبدو حرف الشفتين، قال أشهب: سألت مالكا عن يحيى شارب، فقال: أرى أن يرجع ضرباً، وقال لمن يحلق شارب: هذه بدعة ظهرت في الناس.

وأغرب ابن العربي، فنقل عن الشافعي أنه يستحب الحلق، وليس ذلك مبروراً عند أصحابه، قال الطحاوي: الحلق مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد، وقال الأثرم: كان أحمد يُحفي إحقاء شديداً، ونهش على أنه أولى من القص، وقال القرطبي: قص الشارب بأن يأخذ ما طال على الشفة بحيث لا يؤدي الأكل، ولا يجتمع فيه الوحش، قال: والبخر والإحفاء هو الفص المذكور، وليس بالاستئصال عند مالك.

ومذهب الكوفيون إلى أنه الاستئصال، وذُهب بعض العلماء إلى التخير في ذلك، قال الحافظ: المراد ببعض العلماء الطبري، فإنه حكى قول مالك والكوفيين، ونقل عن أهل اللغة أن الإحفاء الاستئصال، ثم قال: دلت السنة على الأمرين، وكلاهما ثابت فبشعر ما شاء.

(١) تصحح البري: (١٠٠/١٧٤).

وهذا امر عبد الله الإحصاء محتشم لأحد الكل، وكفني تفسير لشراء،
والمنصور مكرم على المجمل، وقد رجع الطحاوي التحق، وقال ابن دقيق
العقيد: لا أعلم أحدًا قال بوجود قصص الشارب من حيث هو هو، واشترز
بذلك من وجوبه أماري، وكأنه لم يقف على كلام ابن حزم في ذلك، فإنه قد
صرح بالوجوب في ذلك، وفي إعفاء الملحق انتهى منعفاً.

وفي الشرح الكبير^(١) لأبي قلابة: يستحب قصص الشارب؛ لأنه من
القطرة، ويحسب إن طالع، ولما روى زيد بن أرقم قال قال النبي ﷺ: امرنم
بأخذ شارب فليس من رواد الترمذي، وقال: هذا حديث صحيح، ولا ينبغي
أن يروى أكثر من أربعين يوماً بما روى أس بن مالك قال: «وقت لنا في نص
الشارب» الحديث، رواه مسلم، وتقدم قرأ

وقال الشيخ في المسئلة^(٢) قال الأشقر: رأيت أحمد بن حنبل يحكي
شاربه شديداً، ومحدثه يقول وقد سئل عن الإحصاء: إنه السنة، اهـ. وقال
الشيخ ابن القيم في «الهدى»^(٣): أما الإمام أحمد بن حنبل فقال: الأثر: وأبته
يحكي شارب شديداً، وسعفه يأن عن السنة في الشارب؟ فقال: يحكي، كهـ،
قال الشريفي رحمه الله: «أحسوا الشوارب»، وقال حنبل: قيل لأبي عبد الله: ترى
الفرحل يأخذ شارب أو يحس؟ قال: إن أحياه فلا أس، وإن أخذ قصاً فلا
أس، وقال أبو محمد في «المغني»^(٤) هو محير بين أنه يحكي وبين أن يقصه من
غير إعفاء، اهـ.

وقال الترمذي^(٥): قال رحمه الله: «نصراً الشارب»، وفي لفظ آخر «حزوا»

(١) (١٧١٨/١)

(٢) «قال السجود» (١٧٢/١٧٢).

(٣) «إعفاء» (١٧٣/١٧٣).

(٤) «إعفاء علوم الشرب» (١٧٤/١٧٤).

الشوارب، وفي لفظ آخر فحلقوا الشوارب، أي جعلوها حذاف الشدة، أي حولها، وحذف الشيء حوله، ومنه قوله تعالى: «وَوَثَّقَ الْفَأْطِكُ حَقِيْقَتَهُ مِنْ حَوْلِ الْأَرْضِ بِحُكْمٍ»، وفيه لفظ آخر «أحمر» وهذا يشهد بالاستعجال، وقوله «حلقوا» يدل على ما نون ذلك، «الإحفاء القريب من الحاق» يدل عن الصحابة: نظر حصص الشمس إلى «حل أحصى شارب»، فقال: ذكرتني أصحاب رسول الله ﷺ، ولا بأس بشرك سبائيه، وهذا طرفا الشارب، فعمل ذلك عمر، وغيره؛ لأد ذلك لا يستمر العم، ولا يبقى فيه عمر العظم.

قال الزرذني^(١) في «باب السنة في الشعر»: أخرج الطبراني والبيهقي عن عبد الله بن أبي رافع وأبى سعيد الخدري، وجابر بن عبد الله، وأبو خضر، ورافع بن حبيب، وأبا سعيد الأنصاري، وسلمة بن الأكوع، وأبى رافع بن كعوب، ثم رجع كالخطبة، أم.

قال الأبيدي: قوله: «حلقوا الشوارب» لم أر من خرج هذا اللفظ غير ما في «كتاب الصمت»، وقوله: «حلقوا» شعر بالاستعجال، به ذهب ابن عمر وبعض التابعين، وفي قول الكوفيين وأكثر الصوفية، حتى قال بعضهم: من أحصى شارب، نظر الله إليه، واستلوا بما يرد من لفظ: «حلقوا»، وأحصى، وأهلكوا، و«أحصى» أن يقص عنه حتى يبدو طرف الشفة، فهو «حلقوها»، ولا يحديه من أصله، وهو قول مالك، والشافعي، وكان مالك يرى الحدو شفا، وقد جمعوا على الاستحباب، وحالفهم القاهرية، فقالوا: «لو جوب».

ثم اختصوا حل يقص طرفه أيضا، وهذا المستحسن بالناس، أو يتركه كما حكى عن عمر - رضي الله عنه - وعبد الله بن عمر، وبعضهم أنه سبيل له فيه.

(١) سورة الزمر الآية ٧٥

(٢) شرح الزرذني (١/٣٢٤)

من أشبه بالأعاجم، بل المحوس، قال العراقي: هذا أولي بالشواب لما رواه ابن حبان في «صحيحه» من حديث ابن عمر - رضي الله عنه - قال: ذكر رسول الله ﷺ المجوس، فقال: إنهم يومرون سيافهم، ويحلقون لحاهم يخالفونهم، فكان ابن عمر - رضي الله عنه - يجر سالد، كما يحزن أشاة والجر، اهـ.

وفي «الخميس»: «أورد الكرمانى في «استمكة» ثم تطويل الشواب وعقوبته، فقال: قال النبي ﷺ: «من طول شاربه عوفت مآرعة أشباه لا يجد شفاعتي، ولا ينزف من حوضي، ويعذب في قبره، ويهت الله إلى المنكر والكفر في غضبه، اهـ».

قال الطحطاوي عنى «العراقي»^(١): «يستحب إحداه الشواب، رواه أفضل من قصه، ومن التميمي كان يفصل شاربه حتى يظهر طرف «شنة» العليا، وما تاربه من أعلاه، ويأخذ ما شد ما فوق ذلك، وينزع ما قارب الشنة من جانبي السم، ولا يزيد على ذلك، قال في «فتح الباري»: «هذا عدل ما وقفت عليه من الآثار، ويشرح قصر الشابين مع الشارب؛ لأهمها منه، كما استغفبه في «فتح الباري»، واستثنى مشايخ المجاهد، فقالوا: «بندب له توفير أظفاره؛ لأنها سلاح، وشاربه؛ لأنها أهيب في عين العدو، اهـ».

وفي «الدر المختار»^(٢): «حز الشارب سبعة، وقيل - ستة، قال ابن عابد بن: «منى عليه في «الملف»، وعبارة «المعنى» بعد ما رمز للفصحاوي حلقه ستة، ونسبه إلى أبي حنيفة رصاحيه، والقص منه حتى يوازي الحرف الأعلى في الشنة العليا ستة بالإجماع، اهـ».

(١) (أبي ١٢٠).

(٢) (٢) (١٦٧).

وَوُثِّقَ الْإِنْطُ،

(وَوُثِّقَ الْإِنْطُ) قال الحافظ^(١): يكسر الهمزة والموحدة ويكونها، وهو مشهور. وذكر يروى، ويثاقب أصل الهمزة بالتحذف، وإن سمعنا من مؤلفه - -، قد أخرج ابن أبي حاتم عن محمد بن عثمان بن عيسى عن يونس بن عبد الأعلى، قال: سألت علي الشافعي (رحم) يحذف الهمزة فقال: إني علمت أن الهمزة تنصب، ولكن لا أفرد على الجميع، قال الغزالي: هو في الأصل موحدة، لكن بسنن علي من اعتاده، قال: والحلق كتاب الأدب استقصوه نظافة، وثقف بأن الحكمة هي تنفع أنه محل طرائف التريفة، وإنما بطأ ذلك من الجميع الذي يجمع بالعرف، (وَوُثِّقَ) فشرح فيه الله، أي وضعه، وحذف الهمزة من مخلاف الحلق، فإنه يغوي السمع، ويهيج، فكأن الهمزة

وقال ابن دقيق العيد: من نظر إلى اللفظ وقف مع التنصب، ومن نظر إلى المدح أو اجازة بكل مروي، أكر أن الهمزة مقصود من جهة المدح، فثاقب نحو ما تقدم، ثابته، ومن بعض قاصد لا يعمل، فإن مدح الشعر إذا جعل مدحاً مباحاً يحصل أن يكون مقصوداً في الحكم، لا يترك، وبني يلو مقام الخلف في ذلك التثنية، لكنه يرى الجدل، فقد يثاقب صاحبه به، ولا يحد أن كان حله رفقاء، وتعتب الهمزة في إزالته باليد اليمنى، وبإحدى السمتين بأصابع اليسرى، وكذا اليسرى إذا أمكن وإلا فاليسرى. اهـ

وفي التمهيد: قال القاضي: تنصب الهمزة ويحذف أيضاً بالحق والبيان، وقبل: هي وحده تحصينها باستيف أنه محل الهمزة الخفية باحتساب الأبهة عند المدح، فثبت ينصب أصول الشعر والحلق بقوله، اهـ.

قال الزرقاني^(٢): قد جاء عن جماعة من الصحابة يونس إيطيه يثاقب، فقال

(١) شرح الدرر (١٠٠/١٧٤٨).

(٢) شرح الزرقاني (١/٢٨٥).

وخلقناهم،

الطبري من خصائصه **إِلَّا أَنْ** لا يبط من جميع الناس مغير اللون إلا هو حبه
 الصلاة والسلام، ومنه انقراطي، وراة. وأنه لا شعر عليه، وإراة اللون
 العربي، وقد سميت بوجه، والسماعين لا تحت بالاحتمال، ولا يلزم من
 ذكر أن وجده باطن يبطه أن لا يكون له شعر، فإن شعر إذا انف بقي
 المكان أيضا، وإن ينز فيه آوا الشعر.

وقال عبد الله بن أكرم^(١)، وقد جرى معه شيء كذا أنظر إلى عشرة
إبطيه، خمسة إبطوذي^(٢)، وأربعة إبطي^(٣)، والباقي، كذا فانه يهوي
وعيره، وهذا يدل على أن آثار الشعر هي التي جعل المكاذ أعمر، وإلا فلو
كان حلياً عن سائر الشعر لكان يكثر أعمر، ثم الذي يعفده أنه لم يكن
لإبطيه رائحة كريهة، وقال الحافظ: اختلف في العمر بخاص إبطيه، فغير
يكن تحت إبطه شعر، وكان كلوا، جسده، ومن كان له، ام تعافه، لا يبنى
فيه شعر، هـ

وقال الزبيدي: ذكر بعض النافعية أنه يُروى لم يكن له شعر تحت إبطه،
 لحديث أنس العنقل عنه أنه يَخُذُ قاذِرْفَع بَدِيه لِي لَا يَسْقَا، حَتَّى يُزَيَّ بِبَاصِ
 إِبْطِهِ، سَمَ دَكْرَ مَا تَقْدِمُ مِنْ كَلَامِ الزُّرْقَانِي. وذكر لحديث عبد الله بن أكرم
 أخرج البرمذي وعبد بن المبارك، وابن ماجه، وعفي «الحليلي»، ما يروى لم
 يكن في إبطه يَخُذُ شَعْرَ لَمْ يَصُحَّ، وَحَدِيثُ «يَزِي بِبَاصِ إِبْطِهِ» لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَمَا
 زَعَمَ هـ.

(وحيث العانة) وكنت البحري في حديث ثابته ولاستعدده، قال
المتأخر^(١٤)، استفعال هو الحذف، والمراد به استعمال الله تعالى في حق الشعر

$$(A) \quad \text{المعلم } x \text{ يدرّس في الصف } y \text{ في السنة } z \text{ فقط} \rightarrow (x \in ST(y,z)) \wedge (y \in ST(x,z))$$

(4) 21 23 25 27 29 31 (7)

(T) $\text{mod } \mathfrak{m}$ نىڭ ئىزومورفىزمى $(\mathbb{Z}/4\mathbb{Z})^*$

من مكان مخصوص من الشعب، قال «سرويا» المرأة طالعة الشعر لدى عروق
ذئب الرجل يوم الوفا، ولذا الشعر الذي حولي مخرج المرأة، ويقل عن أبي
نعمان بن سريج أنه الشعر الذي حول حافة الشعر.

فحصل من مجموع هذا أصحاب خلق جميع ما على القبل والمخبر
وحوطها، وقد أتت شامة العانة الشعر الذي على الرءوس، ويخرج نساء
الكوفة، وهو ما يخرج من القطن، فكانت تحت أميرة، فوق المدح، وقبل
نساء الفرج، ومن المخرج مضمرة، من دخل أو امرأة، قال ويستحب
إدخاله شعر على القطن والدمر، بل هو من القامر الذي نرفأ من أن يعلق شيء
من العانة فلا يربطه السجني إلا بالسقاء ولا يعلق من إزاره مالا يستحق.

وقد أتت ذوق الميمون، قال أهل اللغة: العانة الشعر الذي على الفرج،
وقيل: هو عانة الشعر، قال: وهو السواد في الحبر، قال: من العنبر الشعر
الذي على الرءوس والشعر بالأزلة، قال: يكاف، ويؤخذ فيه الوسخ، يخلطه شعر
الأنثى قال: وإنما حلق حول الفرج لا يشرح، وكذا قال الكوفي في الشرح
العانة، إنه لا يحبر، ولم يذكر للمخرج عانة، والذي منسب إليه أبو شامة
عربي، ما وصفا مضمرة الوعيت من حدة من نفس ذلك في حلقه، كمن هو بعد
من السماء لا القبل، وأركبه أن هو على الشعر أن ما يعلق به شيء من العانة
يخرج معه إلى عمله، قال ابن دقيق العيد: إذا نكح دهب أثر حلق ما حلق
مخير ذكره بطلان التبريد، اهـ.

وقال الريسدي: العانة ما فوق الرءوس في العانة، فقال الأوهري: وحدها
منها، شعر على قبل الرجل، والشعر الذي عليها القلنس^(١) ونحوه، وقد
أمر فاروق العانة الإسك، وحلقه نحوها، هي شعر الموكبة، وقال ابن

(١) الأسب: شعر الموكبة أو الفرج أو القلنس

الأعرابي : من كنت كسبت استجد واستعد : خلق جالس ، وعلى هذا العادة الشعر الزايف ، وفي حديث نبي فربطه . من كان له عانة خافضوها ، فهاهنا دليل لهذا القول ، وصاحب القول الأول يقول : معناه من كان في شعر عاهه ، فهدف لتعليقه به ، واختلاف العنقاء في تفسير العانة التي يستحب حذنها ، مستحضر الذي عليه الجمهور : أنها ما حول ذكر الرجل ويرجع المبرأه . ثم ذكر قول الروي ثم لابن مريح المذكور

قال الطحطاوي عسى المرافق^(١٦) : فعادة عري الشعر الذي يوفى الذكر وحوالي وحوالي فرجها ، ويستحب إزالة شعر الذك حوافاً من أن يتعلق به شيء من شحانة الدوخة ، فلا يمكن من إزالته بالاستحباب ، اهـ .

وقال ابن رسلان^(١٧) وفي كتيب التوبة : لأبي العباس : العانة الشعر المستدير حول حقة الفرج . قال النووي^(١٨) : هو عري ، ذكر لا مع من دلفه ، أما الاستحباب ، فهو أرفه شاعبه هذا ، اهـ .

ثم قال الحافظ^(١٩) قال النووي : ذكر الحديث كونه هو الأغلب ، وبالا فيحوز الإزالة بالضرورة^(٢٠) والتنف و غيرها ، وقد مثل أحمد عن أحد العامة بالمشركين ؟ فقال : أرمو أن عري ، قيل : فاستف ؟ قال : وهل يتقوى عري هذا أحد ؟ وقال ابن دقيق العيد : الأثر عن النبي صلى الله عليه وآله ، ويعبر التنف بخلاف الإزالة ، فإنه العكس ؛ لأنه تحقيق لجملة الأثر ، بخلاف العادة ، والمسلم من الإبت بالتنب بضعف ، وما خلق يتقوى ، وجاء الحكم في كل من الموصفين بالنام .

(١٦) (ص ٤٣٦).

(١٧) (فتح مبري، ١١/٣٤٢).

(١٨) (المدة ، جمع الكليل) ، ثم علمت علم أهلنا مضاف إلى الكليل من ربيخ وغيره ، يستحب لإزالة الشعر .

وقال النووي وغيره: السنة في العانة المحلق بالموسمي في حق الرجل والمرأة معاً، وقد ثبت الحديث الصحيح في النهي عن التطويق ليلاً حتى تستجد المنيعة، تكرر بأي أصل السنة بكل مزيل.

وقال النووي أيضاً: الأولى في حق الرجل المحلق، وفي حق المرأة التتف، واستشكل بأن فيه حسراً على المرأة بالألم، وعلى الزوج باسترخاء المحلق، فإن الصف يرخي المحلق بانعقاد الأطباء، ومن ثم قال ابن دقيق العيد: إن بعضهم مائل إلى ترجيح الحلق في حق المرأة: لأن التتف يرخي المحلق

قال ابن العربي: إن كانت شابة فالتتف في حقها أولى؛ لأنه يربر مكان التتف، وإن كانت كهنة فالأولى في حقها الحلق؛ لأن التتف يرخي المحلق، ولو قيل: الأولى في حقها التتف مطلقاً لما كان بعيداً، وأما التتف فسل عنه أحمد فأجازه، وذكر أنه يفعلونه، وفيه حديث عن أم سلمة أخرجه ابن ماجه والبيهقي ورجله ثقات، ولكنه أعلم بالإرسال، وأنكر أحمد صحته، ولفظه: **«إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا طَلَى وَلَبَّى عَانَهُ يَدَهُ، وَمَقَابِلَهُ حَدِيثُ أَنَسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَتَوَرَّ، وَكَانَ إِذَا كَثُرَ شَرُّهُ خَلَعَهُ، وَلَكِنْ سَنَدُهُ ضَعِيفٌ حَدَّثَنَا إِه»**

قال الررقاني^(١): «روى الخرائطي عن أم سلمة، أن النبي ﷺ كان يَتَوَرَّهُ الرجل، فإذا بلغ حرافة نولى هو ذلك، قال ابن القيم: ورد في التوراة أحاديث، هذا أمثلها، قال السيوطي: هو مثبت، وأحد إسناداً من حديث النبي، ويقدم عليه، واستعمالها مباح لا مكروه، وقال الزبيدي: يستحب إزارته بالحنق، وهو الذي في الحديث عند الجماعة عن أبي هريرة، أو بالنورة، وهو أنظف، أو بالقص بالمقراض، أو بالتتف، وتحصل السنة بكل منها، إذ المقصود حصول النظافة، قال المناوي: الحكمة في التتف مما يكره عادة، والتحسن للزوجين وهو للمرأة أكمل. اهـ.

(١) مشرح الزرقاني، (٢٨٤/٦).

وَالْإِخْتَانُ.

وقال الموفق^(١): الاستعداد منحب؛ لأنه من الفطرة، وبأي شيء أزاله صاحبه فلا بأس به؛ لأن المقصود الإزالة، قيل لأبي عبد الله: أياخذ الرجل بفلقه بالمقراض وإن لم يستقص؟ قال: أرجو أن يجزي إن شاء الله قيل: ما تقول في التصف؟ قال: وهل يقرى على هذا أحد؟ انتهى مختصراً.

وفي الدر المختار^(٢): يستحب خلق عاتيه في كل أسبوع مرة، قال ابن عابدين: قال في الهندية: يتدو من تحت المرأة، ولو عالج بالنورة يجوز، وفي الأشياء: السنة في عانة المرأة التصف، اهـ.

وقال الطحاوي^(٣): السنة في خلق العانة أن يكون بالموسى لأنه يقوي، وأصل السنة بتأدي بكل مزيل لحصول المقصود، وهو النظافة، ومواء في ذلك الرجل والمرأة، وقال النووي: الأولى في حفة الحلق وفي حفة التصف، اهـ.

(والإختنان) كذا في جميع النسخ المصرية والهندية، وفي رواية البخاري بدله «اختنان»، قال الحافظ: بكسر المعجمة وتخفيف الهمثلة مصدر ختن، أي قطع، والختن بفتح ثم سكون، قطع بعض مخصوص من عضو مخصوص، والختان اسم للعمل الختن، والموضع الختان أيضاً كما في حديث عائشة، «إذا التني الختانان»، والأول المراد ههنا، اهـ. قال المجد: ختن الولد بختنه فهو ختين ومختون: قُطِعَ عُرْلَتُهُ، اهـ.

قال النووي: يسمى ختان الرجل إحداراً بذلك معجمة، وختان المرأة خفضاً بخاء وضاد معجمتين، وقال أبو شامة: كلام أهل اللغة يقتضي نسبة الكل إحداراً والخفض بخص بئساء.

(١) «المنها» (١/١٧٤).

(٢) (٩/٦٧٦).

(٣) (ص ١٤١).

قال الإمام زكريا: حدثنا الدارقطني في نسخة التي لم تكن في نسخة، قال: سمعت من أصحابها عند أبي الحسن، قال: ما يعني أن لا يلقى منها ما يفتنى به شيء من أعضائه، وقال: إمام الحرمين: المستحضر في الرجل قطع الفلفة، وهي العانة التي يطبق الحشفة حيزاً لا يفر من العجدة شيء عندئذ، وقال ابن بطيعة: حيز الكلافة، جميع الحشفة، وقال ابن كح: فلو لم يفر من الفلفة، يذوق ما يجب بقطع شيء، مما يوجب الحشفة، وإن لم يشرط أن يستوجب القطع مدبراً وأصلاً، قال زكريا: هو غلط، وأما قوله: فإن يؤمنه، وأما قوله: من عند الثروة ما يفتنى به إلا اسم.

قال السارقي: لعلنا قطع حشفة، في معنى مخرجها من مخرج الذكر، كالسرة أو كعريف الذئبة، والمواحد: قطع الحشفة المصطنعة منه دون الحشفة، وهذا أخرج أبو داود من حديث أبي حنيفة أن امرأة من بني النضير، قتلت نكاحاً، ولا تملك، وإلا ذلك لأولئك النساء، وقال: ابن أبي عمير: قال الأعمش: قاله سفيان من حديث أبي حنيفة، ثم حدثت أم أيمن عند أبي النجاشي، وأما من حديث الأصمعي: من نفس ذلك، فهو غلط.

قال السارقي: تراعى في الرجل أو يقطع جميع الحشفة التي تغطي الحشفة حتى لا يكتشف جميع الحشفة، وهي لغة حبس قطع آدمي سراً من الحشفة التي هي أعلى الفرج، وهذا.

قال السارقي: هذا الشيخ أبو عبد الله من أخصاب من أخصاب، أنه غلط في النساء على بعضهن عذراً، أو زوراً بين يدهن الحشفي، فوجدنهن، ونساء الصغرى فلا يفتنهن، وهو المصنف المصروف ففهمها منها، قال: إن من ذلك.

(١) هذا الشيخ زكريا (١١٦٤٨٨)

(٢) الشيخ مسلم السارقي (١١٦٤٨٨)

مختوناً استحب إبراهيم الموصي على الموصي امتثالاً للإسراء، قال في حق المرأة كذلك، ومن لا ولا، اهـ.

وفي الذر المختار: لو خشي ولم يقطع الحلقة كلها ينظر، فإن قطع أكثر من النصف كان حثاناً، وإن قطع النصف فما دونه لا يكون حثاناً بعد به لعدم الحثان حقيقة. هـ.

وقال العزالي في «الإحياء»^(١): يسمي أن لا يدلع في حنص المرأة ثوبونه ﷺ لأم عطية. وقالت تخضع: أي أم عطية أنتمي ولا مثلي، فإنه أسرى لوجهه وأحظى عد الزوج^(٢) أي أكثر لعماء الوجه بدمه وأحسن في جماعها.

قال الزبيدي: رواه الحافظ والبيهقي من حديث الضحاك بن قيس، ولأبي داود بحره من حديث أم عطية. وكلاهما ضعيف، والإشمام هو أن يكون ببرير، والتهك هو التباينة في العمل، قاله الرمضاني، وقوله: أكثر لعماء الوجه بدمه، لأن شيبونها تبقى بالإشمام، فيرجع الدم إلى الوجه، ويظهر فيه الحرارة.

وقوله: أحسن في جماعها؛ لأن المخافضة إذا استأملت حلقة الحثان ضمنت شبولها، فكرهه نجس. فقتل حشرتها عند بعليها، كما أنها إذا تركت بحانها فلم تأخذ منها شيئاً بقيت غلتها، فقد لا تكفي في جماع حبيبها فتشع في الزنا، فأخذ بعضها تمديد للحقة، اهـ.

ثم اختلفوا في حكم الحثان، قال الحافظ في «الفتح»^(٣): قد ذهب إلى

(١) إحياء علوم الدين (١/١٦٢)

(٢) ذخيرة القوي، في كتاب النكاح، مجمع الروايات (٢/١٧١)، وقال: رواه الخطيب في «الأوسط» وإسناده حسن.

(٣) فتح الباري (١/١٠٠، ١٠١)

وحوب الختان دون باقي الخصائص الخمس المذكورة في حديث الباب الشافعي وحسبوا أصحابه، وقال به من القدماء عطاء حتى قال: لو أسلم الكثير لم يتم إسلامه حتى يختن، وعن أحمد وبعض المالكية يجب، وعن أبي حنيفة واجب ليس بفرص، وعند سفيان بن عيينة، وفي وجه الشافعية لا يجب في حق النساء، وهو الذي أورده صاحب «المغني» عن أحمد، ونعجب أكثر العلماء وبعض الشافعية إلى أنه ليس بواجب لحديث شداد بن أوس رفعه: «الختان سنة للرجال، مكرمة للنساء»، وهذا لا حجة فيه لما تقرر أن نكاح المرأة إذا ورد في الحديث لا يراد به النبي ﷺ، بل هو واجب، لكن لما وقعت التفرقة بين الرجال والنساء في ذلك دل على أن المراد اقتراف الحكم.

ونعجب بأنه لم ينحصر في الوجوب، فقد يكون في حق الرجال أكد منه في حق النساء، أو يكون في حق الرجال التذنب، وفي حق النساء الإباحة إلى آخر ما بسط في دلائل الوجوب، والجواب عنها أشد البسط، فارجع إليه لو شئت التفصيل.

وقال السنوي^(١): الختان واجب عند الشافعي وكثير من العلماء، وسنة عند مالك وأكثر العلماء، وهو عند الشافعي واجب على الرجال والنساء جميعاً، والواجب في الرجل أن يقطع جميع الجلد التي تغطي العانة حتى تكشف جميع العانة، وفي المرأة يجب قطع أدنى جزء من الجلد، اهـ.

قال الزبيدي: اختلف العلماء في حكمه، فذهب أكثر العلماء إلى أنه سنة، وليس بواجب، وهو قول مالك وأبي حنيفة في رواية، وفي أخرى عنه واجب، وأخرى عنه ياتم بتركه، وإليه ذهب بعض أصحاب الشافعي، وذهب الشافعي إلى وجوبه مطلقاً، وذهب أحمد، وبعض أصحاب الشافعي إلى أنه واجب في حق الرجال، سنة في حق النساء، اهـ.

(١) اشرح صحيح مسلم للسنوي (١/١٤٨).

قال الموفق^(١): اخشان واجب على الرجل ومكرمة في حق النساء، وليس بواجب عليهن. هذا قول كثير من أهل العلم، قال أحمد: الرجل أشد في ذلك لأنه إذا لم يختن، فقلت الجفلة فذلّة على الكفرة، ولا ينقضي ما سمع والمرأة أهون، وكان ابن عباس - رضي الله عنهما - يشدد في ذلك، وروي عنه أنه لا حج له ولا صلاة له يعني إذا لم يختن. والحسن يرخّص فيه، يقول: إذا أسلم لا يبالي أن لا يختن، ويقول: أسلم الناس الأسود والأبيض، لم يختن أحد منهم، ولم يختنوا، والدليل على وجوبه أن سر العورة واجب، فلولا أن الخشان واجب لم يجز هناك حرمة المختون بالنظر إلى عورته من أجبه، ولأنه من شعار المسلمين، فكان واجباً كماثر شعارهم، اهـ.

وذكر ابن قدامة في الشرح الكبير رواية أخرى أنه يجب على المرأة أيضاً كالرجل، ونمّ ذكر الموفق هذه الرواية.

قال الحافظ^(٢): ولا استدلال بكشف العورة أنهم من نزل عنه الاحتجاج بهذا أبو العباس بن مريج نقله عنه الخطابي وغيره، وذكر النووي أنه رأى في كتاب الترمذي، النسب إلى أبي، قال: ولا أعلم يثبت عنه، قال أبو شامة: وغيره عنه جماعة من المعاصرين بعد عبارات مختلفة، كالشيخ أبي حامد، والقاضي حبيب، وأبي الفرج السرخسي، والشيخ في المذهب، وتعبه عباس بأن كشف العورة مباح لمصلحة الجسم، والنظر إليها مباح للمداواة، وليس ذلك واجباً بالإجماع، وإذا صار في المصلحة الدينية كان في المصلحة الدنيوية أولى، والاستدلال بكونه شعاراً سبق الخطابي وتعبه أبو شامة كما في «الفتح» بأن شعار النبي ليست كلها واجبة، اهـ.

(١) الشنقي (١/١٩٥).

(٢) فتح الباري، (١٠/٣٤٦).

وذلك المأخوذ^(١) الاختلاف عند ثالث من أسماء الغنم (الأطوار) وحديث
 أسماء، وقيل للمعنى واحد وهو يقتضى قول سبحون واستند القاصي
 ابن محمد على عي وجوبه بأنه يحرره النبي ﷺ بفعل الشارب، وأنه (أيضا)
 ولا خلاف أن فيه لبس بوجوه، وقد استدل بالثقات، وأكثر أصحابنا على
 التسليم منه، وروى ابن حبيب عن مالك عن تركه من غير عدد ولا علة لم يجز
 إزالته ولا تهذيبه

وروي ذلك عندي أن ترك التسمية مؤثر في رد الشهادة، من ترك
 الاختلاف من غير عدد بعد ترك التسمية فلم يخل بشهده. وأما الخلف فقد
 قال مالك أحب للتسمية فعل الأضفار وحلق العانة والأختان مثل ما هو
 على الرجال، قال ابن أبي عمير في بعضها إن ترك حبسها، وإن كانت للبيع
 فليس ذلك عيب، قال مالك، والساء يعف عن الجوارح، وقال غيره، ويحرم
 أن لا يبالغ في قطع الذراع، الخ.

وفي سنن البخاري^(٢) الحديث من ترك حلق عي العيب، وهو من شعائر
 الإسلام، فمن احتسب أهل الميلة على تركه حاربهم الإمام فلا يترك إلا بعد
 وختان المرأة لغير سنه، بل مكروه لرجال، ومبطل: سنه، قال ابن عباس:
 حول مكروه لرجال، لأنه أشد في الحجاب، وقوله، قيل: سنة، جرم به
 البر، أي: وقد لا تكون كالكسوة من حق الرجال، وهي كانت بظهور من
 المسراخ الموضح، أن الختان سنة عند الرجال، ونسب، وقيل الشافعي
 واجب، وقال بعضهم، سنة للرجال منسحب للنساء، الخ.

وفي نسخة: ختان المرأة ليست سنة عند أبي حنيفة، لكنه مكروه عند
 في المالكية مستند:

(١) المعنى: (١٥٢، ١٥٣)

(٢) (١٥١، ١٥٢)

ثم اختلفوا في وقته، قال النووي: الصحيح من مذهبنا الذي عليه جمهور أصحابنا أن الختان جائز في حال الصغير، ليس بواجب، ولنا وجه أنه يجب على الولي أن يختن الصغير قبل بلوغه، ووجه أنه يحرم ختانه قبل عشر سنين، وإذا قلنا بالصحيح، استحب أن يختن في اليوم السابع من ولادته، وهل يحسب يوم الولادة من المسح أم تكون سبعة سواء؟ فيه وجهان؛ أظهرهما بحسبنا، اهـ.

وقال الحافظ في «المفتح»^(١): اختلف في الوقت الذي يشرع فيه الختان، قال النووي: له وقتان، وقت وجوب، ووقت استحباب، وقت الوجوب المأخوذ، ووقت الاستحباب قبله، والأخبار يوم السابع من بعد الولادة، وقيل من يوم الولادة، فإن أخر ففي الأربعين يوماً، فإن أخر ففي السنة السابعة، فإن بلغ وكان نضواً تحيقاً يعلم من حاله أنه إذا احتشنت تلك، سقط الوجوب، ويستحب أن لا يؤخر عن وقت الاستحباب إلا لضرورة.

وذكر انقاضي حين أنه لا يجوز أن يختن حتى يصير ابن عشر سنين؛ لأنه يومٌ حضره على ترك الصلاة، وإلم الختان فوق ألم القبر، فيكون أولى بالانكير، وروقه النووي في شرح المذهب.

وقال إمام الحرمين: لا يجب قبل البلوغ؛ لأن الصغير ليس من أهل إعادة المتعلقة بالبدن، فكيف مع الألم، قال: ولا يرد وجوب العدة على الصبي، لأنه لا يملكه تعب، بل هو مضي زمان معصر، وقال أبو الفرج السرخسي: في ختان الصغير مصلحة من جهة أن الجلد بعد الشبيز يغلظ ويخش، فمن تم خونا الأذى الختان قبل ذلك.

(١) «فتح الباري» (١/١٠٤: ١٠٥).

ونقل ابن المذر عن الحسن ومالك كراهة الختان يوم السابع، لأنه فعل اليهود، وقال مالك: يحسن إذا أخر أي ألقى ثغره، وهو مقدم أسنانه، وذلك يكون في السبع سنين، وما حولها، وعن الثبث يستحب ما بين سبع سنين إلى عشر سنين، وعن أحمد: لم أسمع فيه شيئاً.

وأخرج الطبري في الأوسط عن ابن عباس، قال: سبعة من السنة في الصبي: يوم السابع يُسَقَّى، ويختن، ويحاط عنه الأذى، وتغيب عنه، ويحلق رأسه، ويملأ من عقيقته، ويصدق برزق شعر رأسه ذهباً أو فضة، وفي سنده ضعف، وأخرج أبو الشيخ من طريق الوليد بن مسلم بسنده عن جابر أن النبي ﷺ عخن حسناً وحسيناً لسبعة أيام قال الوليد: فأنك ما نكأ عنه؟ فدل: لا أدري، ولكن الختان طهرة، فكلمنا فأنكأ كان أحب إلي.

وأخرج البيهقي حديث جابر، وأخرج أيضاً من طريق موسى بن علي عن أبيه: أن إبراهيم عليه السلام عخن إسحاق وهو ابن سبعة أيام، اهـ.

قال القرطبي^(١): أما التطهير بالختان فعادة اليهود في يوم السابع من الولادة، ومخالفتهم بالتأخير إلى أن يثغر الولد أحب، وأبعد عن الخطر، قال الزبيدي: أشد به إلى وقته، وهو البلوغ أو بعده على الصحيح من مذهب المصنف؛ لما روى البخاري في صحيحه عن ابن عباس أنه سئل مثل من أنت حين قبض رسول الله ﷺ؟ قال: أنا يومئذ مختون، وكانوا لا يختنون الرجل حتى يكبر، وأما وقت الاستحباب، فقال الماوردي، فذكر كلام الحفاظ المذكور قبل إلى قوله: رُفِّعَ التَّوَيُّ في الشرح المذهب.

وفي الشرح الكبير^(٢) لابن قدامة: اختلف العلماء في وقت الختن،

(١) انظر: فتح الباري (٩/٥٩١).

(٢) (١/٧٠).

فقال مالك: يخرن يوم أسبوعه، وهو قول الحسن، وقال أحمد: لم أسمع في ذلك شيئاً، وقال الثبت: الختان للعلام ما بين سبع سنين إلى العشرة، وروى محكول أو غيره أن إبراهيم - عليه السلام - ختن إسماعيل بسبعة أيام، وإسماعيل لثلاث عشرة سنة، وروى عن أبي جعفر أن فاطمة - عليها السلام - كانت تخرن ولدها يوم السابع، قال ابن المنذر: ليس في باب الختان خبرٌ حتى يرجع إليه، ولا مئة تبع، والأشياء على الإباحة، قال الشارح: ولا يشت في ذلك نوقيت، فعنى ختن قبل البلوغ كان «صبيّاً» اهـ

قلت: ما حكى من مذهب الإمام مالك والحسن يخالفه ما تقدم في كلام الحافظ عن ابن المنذر عنهما، والصواب ما في «الفتح»: لأن الباجي حكى عنه الكراةة، وهو صاحب المذهب، وثبتا تقدم عن الوليد أنه ذكر لمالك سعة أيام، فقال: لا أدري.

وقال الزرقاني^(١): وفي التمهيد: ثواب عن جمع من العلماء أن إبراهيم - عليه السلام - ختن إسماعيل لثلاث عشرة سنة وإسماعيل لسبعة أيام، وكره جماعة الختان يوم السابع، قال ابن وهب: قدم لمالك: أنرى أن يخرن الصبي يوم السابع؟ فقال: لا أرى ذلك، إنما ذلك من عمل اليهود، ولم يكن من عمل الناس إلا حديثاً، فقلت: فما حد نختانه؟ قال: إذا أدب على الصلاة، قلت: عشر سنين أو أدنى من ذلك؟ قال: نعم، اهـ.

وقال الباجي^(٢): وقت الاختتان الصبا على ما اختاره مالك وقت الإختار، وقيل: عن مالك من سبع سنين إلى العشرة، قال: ولا بأس أن يعجل قبل الإختار أو يؤخره، وكل ما عجل بعد الإختار فهو أمبٌ إليّ، وكره أن يخرن

(١) اشرح الزرقاني، (٢٨٦/٤).

(٢) التلخيص، (٢٢٢/٧١).

العصر ابن سبعة أيام، وقال: هذا من فعل اليهود، وكان لا يرى بأساً أن يفعل لعله يخاف على النبي، والأصل في ذلك ما روى ابن عباس، ومن جهة المعنى أن هذا وقت بهم، ويمكن به استال الأمر بالني، وهو أن ما يؤخذ بالشرائع، ولذلك يزمر بالصلاة، اهـ.

وفي الحديث: «قد ماتك» يحسن إذا أثير أي أفضى ثمره، وذلك يكون في سبع سنين، اهـ.

وفي الخبر المختار^(١): «وقته غير معلوم، وقيل: سبع سنين، كذا في الملتنى» وقيل: عشر، وقيل: أفضاء ثلثا عشرة سنة، وقيل: العشرة بتمامه. وهو الأشبه، وقال أبو حنيفة: لا علم لي بوقته، ولم يرو عنهما أي الصاحين فيه شيء، فلذا اختلف المشايخ فيه، قال ابن عابدين: «وقته غير معلوم، أي غير مقدار سنة، وقوته: سبع لأنه يزمر بالصلاة إذا بلغها» فيزمر بالختان حتى يكون أبعد في التنقيف، قاله في «الكافي» راد في «خزانة الأكل»^(٢) وإن كان «صبر» منه فحسن، وإن كان فوق ذلك قليلاً فلا بأس به، اهـ.

ثم اختلفوا في الشيخ الكبير الذي أسلم ولم يعتن، قال الساجي^(٣): «ختلف في الشيخ الكبير مسلم، يخاف على نفسه من الاغتار، فقال محمد بن نعيم: له تركه، وبه قال الحسن البصري. وقال سحرورد: لا يتركه وإن خاف على نفسه، كالأذي يجب عليه القتل في السرقة أنه لا يترك القطع من أجل أنه يخاف على نفسه، وهذا من سحرورد يقتضي كونه واجباً مؤكداً لوجوبه، اهـ.

وتقدم في كلام لحفظ عن الماوردي إن بلغ وكان نصرانياً حقيقاً يعلم من حاله أن إذا اعتن ظف سخط الوجوب، وكلنا عبد الحنفية لا يفتن، في الخبر

(١) (١٠/٢١٥)

(٢) «المتن» (٧/٢٢٢)

المختار^(١)؛ شيخ أسلم، وقال أهل النظر: لا يطير الختان، ترك، اهـ.

ثم قال الزبيدي: قال الفهر الرازي: الحكمة في الختان أنَّ الحشمة قوية الحس، هي دامت مستورة بالغلفة تقوى اللذة عند المباشرة، فإذا قطعت الغلفة تصلبت الحشمة، فضعفت اللذة، وهو ثلاث شرعينا نقيلاً للذة، لا قطعاً لها، فالعدل الختان، اهـ.

قلت: والأرجح عندي في حكمته أن الشهوة تزيد في الغلفة، والرجل بالطبع يكون حاراً والمرأة باردة، كما هو معروف، فإذا جامع الأقلام يسرع إنزائه لكثرة الشهوة وقوة الحس في الغلفة قبل إزاله المرأة لبرودة طبعها، والله در الشهوة المظهرة إذ جعلت نظاماً يتقارب به إزالتهما معاً.

وأخاد شيخ مشايخنا الدهنوي - نور الله مرقده - في حجة الله^(٢): أن المرأة^(٣) عضو زائد يجتمع فيها الخسوخ، ويمنع الاستبراء من البرز، ويغص لذة الجماع، وفي التوراة: إن الختان تيسم الله على إبراهيم وذريته، معناه أن الملوك جرت عادتهم بأن يسموا ما خصهم من الدواب لتتميم من غيرها، والمعبد الذين لا يرددون إعتاقهم، فكذلك جعل الختان ميسماً عليهم، وسائر الشعائر يمكن أن يدخلها تغيير وتدليس، والختان لا يتطرق إليه تغيير إلا بجهده، اهـ.

وقال ابن عابدين: قيل: الحب في الختان أن إبراهيم لما أبى بالترويع بنوح ولده أحب أن يجعل لكل واحد ترويعاً يقطع عضو منه، وإذاعة دم، اهـ.

ثم اختلفوا في ختانه ﷺ، قال الشيخ ابن القيم في زاد المعاد^(٤):

(١) (٤١٥/١٠).

(٢) حجة الله تعالى، (١٦٣/١).

(٣) اللذة.

(٤) (٨٠/١).

اختلف فيه على ثلاثة أقوال: أحدها: أنه ولد مخزوناً مسروراً، وروى في ذلك حديث لا يصح، ذكره ابن الحوزي في «المحرمات»، وليس فيه حديث ثابت، وليس هذا من خواصه عليه السلام، فإن كثيراً من الناس يولد معوناً، والناس يقولون لمن ولد كذلك: خنت القمرة، وعدا من خرافاتهم، القول الثاني: أنه تيمم ختن يوم شق قلبه، فلذلك عند ظهره حليمته، القول الثالث: أن حده عند المطلب خنت يوم سابعه، وصبح له ماذية، وسماه محمداً.

قال ابن عبد البر: في هذا الباب حديث مسند غريب، فذكره بسنده من طريق يحيى بن أيوب العلاف عن محمد بن أبي السري العفلاتي عن ابن عباس: أن عبد المطلب ختن النبي ﷺ يوم سابعه، وجعل له ماذية وسماه محمداً، قال يحيى بن أيوب: طلعت هذا الحديث فلم أجده عند أحد من أهل الحديث ممن ثبته إلا عند ابن أبي السري، وقد وقع هذه المسألة بين رجلين فاضين، صنف أحدهما مصفاً في أنه ولد مخزوناً، وأحلب فيه من الأحاديث التي لا خطأ لها ولا زعم، وهو كمال الدين بن طلحة^(١)، فنفضه عليه كمال الدين بن العديم، وثبت فيه أنه عليه السلام ختن على عادة العرب، وكان غسوم هذه السنة في العرب معنياً عن نقل معين فيها، اهـ.

وذكر هذه الأقوال الثلاثة الزبيدي في «شرح الإحسان أيضاً»، فقال: اختلف في حنان نبينا عليه السلام على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه ولد مخزوناً مقطوع الشرة، أخرجه ابن عساکر من حديث أبي هريرة، والطبراني في «الأسطى»، وأبو نعيم، والنعطي من طرق عن أنس بن مالك، وصححه الضياء في «المختار»، لكن نقل الأعرابي عن الكمال بن

(١) قد لا يرد في الحديث، ومنه في التبع على الكمال بن العديم جراً بـ «الملك» م. لود غير ابن طلحة، يعني ذكره في كلام أحمد في الحديث الآتي، مفتح الباري (١/٨٩)، اهـ، مفتح.

القديم أنه قال: «لا يثبت في هذا شيء»، وأقره عليه، وبه صرح ابن القيم^(١)، ورد عن من جعله من خصائصه^(٢)، فقد نقل ابن دريد في «الوشاح» عن ابن الكلبي أن غيره من الأنبياء كذلك.

وذكر الحافظ ابن حجر^(٣) أن العرب ترفع أن الخلام إد وند في العصر بحث قلعه، أي سمعت فوصف كأنهم يخونون.

الثاني: أنه ﷺ عت جده عبد المطلب يوم سابعه، وسبق له مائة، وبه محسن^(٤)، وأورد ابن عبيد أكبر في «الشهباء» من حديث ابن عباس - رضي الله عنه -

الثالث: أنه ﷺ عت عن عند حنيفة السعدية، ذكره ابن القيم^(٥)، والمباني ومعدني وقال: إن جبرئيل عتته حين ظهر قلبه؛ وكذا أخرجه الطبراني في «الأوسم»، وأبو نعيم من حديث أبي بكر، لكن قال إلهي: «إن هذا مكبر، اه». وفي «الدر المختار»^(٦)، قد جمع البيهقي من وفد مخنونا من الأنبياء - عليهم السلام - فقال:

| | |
|-----------------------------|--------------------------|
| وفي الرسل مخنون لعمر ك حنفة | نساج ونسج طليسون أكارم |
| وهم ذكرنا شيت إدريس برحف | وحنطة عيسى وموسى وأدم |
| ونهج شعيت سام لوط وصالح | سليمان يحيى هود نسر خاتم |

قال ابن عابد قوله: في الرسل صريح في أن ساماً وحنطة وموسى، وقوله: شيت إدريس بلا تنوين كسام وهود، واختلف الرواة في ولادة نبتا مكة مخنونا، ولم يصح به شيء.

(١) فخر: إيراد السعدية (١/ ٥٠).

(٢) فتح الباري (١٠/ ٣٤٠).

(٣) إيراد السعدية (١/ ٥٠).

(٤) (١٠/ ٥١٦).

٤/١٦٤٩ - وَحَقَّقْنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ
سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَحْيَى أَوَّلَ النَّاسِ ضَعِفَ
الضَّبَبُ.

وظاهر الذهبي في رد قول الحاكم أن موثوث به الرواية، وقد ثبت
عندهم ضعف الحديث. وقال بعض المحققين من الحفاظ الأئمة بالتصواب
أنه يجهل لم يولد محتوياً. اهـ.

قال الحفاظ في اللتح^(١): قد ذكرت في أبواب الوثيقة من كتاب النكاح
مذروعة الدعوة في الختان، وما أخرجه أحمد بن عثمان بن أبي العباس أنه
قضى إلى حنك، فقال: ما كنا نأتي الحنك على عهد رسول الله ﷺ ولا مدني
له، أخرجه أبو الشيخ من روايته، فبين أنه كان ختان حاربه، وقد نقل الشيخ
أبو عبد الله من النكاح في المدخل: أن أسنة إظهار حنك الذكر، وإخفاء
حنك الأنثى. اهـ.

ونقدم الكلام على التوليد في كتاب النكاح من هذا الأوجز أيضاً،
ويجمل إخبار عثمان لما في البخاري عن ابن عباس - رضي الله عنه - وقد
سئل مثلاً من أنت حين قصص النبي ﷺ؟ قال: أنا يوسف بنون، قال: وكانوا
لا يختنونهم حل حتى يذكروا، فإذا كان الختان سد الإدراك فكيف يجمع له
الناس؟

٤/١٦٤٩ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (عن سعيد بن
المسيب) مرفوعاً في «الموطأ»، قال السبوطي^(٢): وصله ابن عدي والبيهقي في
«شعب الإحسان» من حديث أبي هريرة مرفوعاً. اهـ.

(أنه قال: كان إبراهيم) خليل الله (صلى الله) على نبيه (وعليه وسلم) أول
الناس ضيغاً) تشديد التحية المفتوحة أي أصاب (الضبط) يسكون التحية اسم

(١) مطبوع الشافعي (٩٠٠: ٩٢١)

(٢) تنوير العمالك (ص ١٠٠، ١٠١)

وَأَوَّلُ النَّاسِ اخْتَنَنَ

جنس يطلق على الواحد والجماعة، قال الطيبي^(١): صيف جبر كان، وأول الناس ظرف له، وكذلك ما بعده، ويحتمس أن يكون أول الناس خبر كان، وصفت يكون مؤولاً بسعد وقع مبيهاً، أي أول الناس تفسيفاً أو يندر المميز ويكون المذكور بهائاً له، ولا يخفى أن ضيف الضيف مجاز باعتبار ما بؤل، كما في «المحلى»، زاد الفاري: الأظهر أن ضيفت ههنا بمعنى أخفم الضيف، وأكرمهم، ففيه نوع تحريد، اهـ.

(وَأَوَّلُ النَّاسِ اخْتَنَنَ) همزة وصل، قال الفاري^(٢): لأن سائر الأنبياء كانوا يؤنفون مختوبين، ولم يكن سائر الناس مأسورين به، ولما اختن إبراهيم عليه السلام صار سنة لجميع الأنعام إلا من وقد مختوباً، اهـ.

وفي الصحيحين^(٣) عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: اختنن إبراهيم النبي ﷺ وهو ابن لعائين سنة بانقدوم، قال الحافظ: رويناه بالتشديد عن الأصبهني والقايسي، ووقع في رواية خبرهما بالتخفيف، قال النووي: لم يختلف الرواة عند مسلم في التخفيف، وأنكر يعقوب بن شيبه التشديد أصلاً، واختلف في المراد به، فقبل: اسم مكان، وقيل: اسم آلة التحار، فعلى الثاني هو بالتخفيف لا عبور، وعلى الأول ففيه اللغتان، هذا قول الأكثر، وعكسه الداودي، وأنكر ابن السكيت التشديد في الأصل.

والراجح أن المراد في الحديث الآفة، فقد روي أبو يعلى عن طريق علي بن زياد، قال: «أمر إبراهيم بالخندن، فاختنن يقدوم، عاشد عليه

(١) شرح الطيبي (٩/٢٩٤٣).

(٢) إرفقة السعدي، (٨/٣٦٥).

(٣) أخرجه البخاري في الأنبياء (٢٣٥٦)، وفي الاختلاف (١٢٩٨)، تاب الختان بعد الكسر، وأخرجه مسلم في المصاقل (١/١٨٣٩)، وانظر التمهيد (٢٣/١٣٨).

عابدي الله إليه أن غلبت قل أن أملك بالله، فقال: يا رب كرهت أن أؤمر
أمرًا، كذا في «فتح»^(١).

وقال الزرقاني^(٢): «القدم بخلفه» لأن اسم آلة النجار يعني الغأس، كما
رواه ابن عسافر، وروى بشلعاء وأثكره يعقوب بن شيبه، وقيل: المراد المكان
الذي وقع فيه الختان، وهو أيضاً بالتحفيف والتشديد قرية بالشام، والأكثر على
أنه بالتحفيف، وأورد الألف، كما قاله يعقوب بن سعيد أحد رواة، ورجحه
البيهقي وأبو طي والمحقق ابن حجر مستنداً بحديث أبي يعلى، يعني الحاكم
قريباً، وجمع بأنه اختس بالألف، وهي الموضع، أم.

وأخرج البخاري في «صحيحه»^(٣) في كتاب الأنبياء رواية أبي الزناد عن
الأعرج عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «اختتن إبراهيم عليه
السلام - وهو ابن ثمانين سنة»، تابعه عبد الرحمن بن إسحاق عن أبي الزناد.
وقال صاحب «الأنساب» ابن أبي هريرة، ورواه محمد بن عيسى عن أبي سلمة، قال
المحقق^(٤): «أما متابعة عبد الرحمن، فوصلها مسند في «مسند» بلقظ: «اختتن
إبراهيم بعد ما مرت به ثمانون»، وأما متابعة صاحب «الأنساب»، فوصلها أحمد مثل رواية
قبيصة، وهي رواية البخاري، وأما رواية محمد بن عمرو، فوصلها أبو يعلى في
«مسند» بلقظ: «اختتن إبراهيم على رأس ثمانين سنة».

وانفقت عنه الروايات على أنه كان ابن ثمانين سنة عند اختنائه، ووقع
في «الموطأ» مرفوعاً عن أبي هريرة، وعند ابن حبان مرفوعاً: «أن إبراهيم

(١) «فتح الباري» (١٠/٣٦٣) (٦/٣٩٠).

(٢) «فتح الزرقاني» (٦/٢٨٦).

(٣) (٣٢٥٦).

(٤) «فتح الباري» (٦/٣٩٠).

اختتن، وهو ابن مائة وعشرين سنة، والمظاهر أنه سقط من المتن شيء، فإن هذا القدر هو مقدار عمره، ووقع في آخر كتاب العقبة عن سعيد بن المسيب موصولاً مرفوعاً مثله، وزاد «وعاش بعد ذلك ثمانين سنة»، وعلى هذا يكون عاش مائتي سنة، وجمع بعضهم بأن الأول حسب من مبدأ نبوته، والثاني من مولده، اهـ.

ثم أخرج البخاري في «باب الاختن بعد الكبر» عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «اختتن إبراهيم عليه السلام بعد ثمانين سنة»، قال الحافظ^(١): تقدم بيان ذلك في كتاب الأنبياء، وذكرت هناك أنه وقع في «الموطأ» من رواية أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً: «أن إبراهيم أول من اختن»، وهو ابن عشرين ومائة، وعاش بعد ذلك ثمانين سنة، ورواه في «فوائد ابن السكك» من طريق أبي أويس عن أبي الزناد بهذا الإسناد مرفوعاً، وأبو أويس فيه لين، وأكثر الروايات على ما وقع في حديث الباب: أنه عليه السلام اختن وهو ابن ثمانين سنة.

وقد حاول الكمال بن طلحة في جزء له في «العتان الجمع بين الروايتين»، فقال: نقل في الحديث الصحيح أنه اختن ثمانين، وفي رواية أخرى صحيحة أنه اختن لمائة وعشرين، والجمع بينهما أن إبراهيم عليه السلام عاش مائتي سنة، منها ثمانين سنة غير مختون، ومائة وعشرين سنة وهو مختون، فمضى الحديث الأول اختن ثمانين مضت من عمره، والثاني لمائة وعشرين بقيت من عمره.

وتعقبه الكمال بن العديم، في جزء سماه «الملحة في الرد على ابن طحفة» بأن في كلامه وهماً من أوجه: أحدها: تصحيحه لروايته مائة وعشرين،

(١) «فتح الباري» (١/٨٨).

ولست بصحيحة، فذكر الحافظ الكلام عليه^(١)، ثم قال: وثانيها: قوله في كل منها ثمانين ومائة وعشرين، ولم يرد في ضرب من الخرق السلام، وإنما ورد بلفظ «اختن» وهو ابن ثمانين^(٢)، وفي أخرى «وهو ابن مائة وعشرين»، وثالثها: أنه صرح في أكثر الروايات أنه عاش بعد ذلك ثمانين سنة^(٣).

ثم ذكر الاختلاف في سن إبراهيم عليه السلام، وجزم بأنه لا يثبت منها شيء، منها: أنه مات وهو ابن مائتي سنة، ومنها: أنه عاش مائة وثمانين سنة، ومنها: أنه توفي وهو ابن مائة وعشرين سنة، فهذه ثلاثة أقوال، يتعبر الجميع بينها. نكر أرجحها الرواية الثالثة، اهـ.

قلت: ما حكى الحافظ من رواية «الموطأ» لمست ههنا في المسخ المصرية ولا الهندية، ولم يعرفه الزرقاني «الموطأ»، بل قال: وللبحاري في «الادب المفرد»، وابن حبان عن أبي هريرة مرفوعاً، وأبو السماك وابن حبان أيضاً عنه مرفوعاً «وهو ابن مائة وعشرين»، وزادوا «وعاش بعد ذلك ثمانين»، وأعلل بأن عمره - عليه السلام - مائة وعشرون، ورُدَّ بأن مثله عند ابن أبي شيبة، وابن سعد، والحاكم، والبيهقي، وصحاحه، وأبي الشيخ في العقيقة من وجه آخر.

وزادوا أيضاً «وعاش بعد ذلك ثمانين»، وعلى هذا فعاشر مائتين، رجع بأن الأول لحيب من سونه، والثاني من مولده، أو المراء هو ابن ثمانين من وقت هجرته من قومه وهجرت من المشرق إلى الشام، وهو ابن عشرين ومائة من مولده، أو أن بعض الرواة رأى مائة وعشرين، فظنها مائة إلا عشرين أو عكسه، قال: والأولان أولى عن توهم الرواة، وقد أمكن الجمع بدون توهم، اهـ.

(١) نظراً: «فتح الباري» (١١/٨٩).

(٢) نظراً: «المعجم» (٢٦/٢٤٤).

وَأَمَّا لِنَاسٍ فِضِّ الشَّارِبِ، وَأَمَّا لِنَاسٍ زَيْمِ السَّيِّبِ، فَقَالَ: يَا رَبِّ، مَا هَذَا؟ فَقَدْ أَتَيْتُكَ وَنَجَّيْتُ، وَقَارَ بِي إِبْرَاهِيمُ.....

(وأول الناس فقه شافيه) قال القاري^(١) يحتمل أنه ما ذكره إلا أنه، أو ما كان الأمر متعدياً به، ولكن أن يحصل فقه على المباحث، فيكون من خصوصياته، ونعمه من بعده. (وأول الناس رأى الشيب) قال القاري: أي (يأمر) أي تجده على ما هو الظاهر، ونشأ به السداد. (أهـ)

قال الناحي: "يحتمل أنه لم يكن فيه شيب حتى رآه إبراهيم - عليه السلام - أو من رآه، ويحتمل أن يكون الشيب مضافاً على حساب ما هم اليوم. ولكن كان إبراهيم أول من قال هذا القول عند رؤيته، والأول أظهر، لأنه لو كان الشيب مضافاً قد رآه إبراهيم عليه السلام لجميع الناس قبله، ما تذكر، وما^(١) قال: يا رب ما هذا؟ ولو سأل عن وفوه مع معرفته أنه يبرأ له شأنه وقدره، ولعل لهذا الشيب الذي رأيته من بلغ سنك، اهـ.

(فقال إبراهيم): (يا رب ما هذا) الذي أتى من الشيب؟ قال القاري:
يعني ع الحكمة في هذا التعبير؟ (فقال الرب تبارك وتعالى): هذا (وقار) حلم
ورزانة (يا إبراهيم)، قال قناري: هذا وقد أتى سبعة: والوقار ورانة العقل
والزاني في العمل، وينوب عنه الصبر والحلم والعفو وسائر الخصال الحميدة،
قال الطيبي: سمي لشيب وقاراً؛ لأن زمان الشيب أوان رزانة النفس ولطسكوت
والنشاط هي مكارم الأخلاق، قال تعالى: ﴿هَذَا لَكُمْ لَذَّةٌ مِنَ ثَمَرِهِ﴾^(١)
قال ابن عباس: ما لكم لا تحافظون له عاقبة؟ لأن اللذته حال استغنى الأمور،
رذلت ثواب والتقلب، من وقر إذا ثب واستقر، اهـ

$$(V^1 \otimes V^2) \otimes_{\mathbb{R}} V^3 \cong V^1 \otimes (V^2 \otimes V^3) \quad (1)$$
$$d\tau^2 = dt^2 - dx^2 - dy^2 - dz^2 \quad (1)$$

(۳) مگر عیسیٰ الایحیہ، وفی انفسی: اوقاتِ مدواۃ

$$-174.7 = -25.9 + 2.55T \quad (1)$$

عُقال: رَبِّ زِدْنِي وَقَارًا.

قَالَ يَحْيَى: وَصَمَعْتُ مَا لَيْكَا يَقُولُ: يَزِيدُ مِنَ الشَّارِبِ حَتَّى يَبْتَهِقَ

وَمِنْ «الْمَحْلَانِينَ»: أَيِ تَأْمَلُونَ وَقَارَ اللَّهِ إِيَّاكُمْ بَأَنِّ تَزْمُونَ. قَالَ صَاحِبُ الْجَمَلِ: أَيِ تَوْفِيرًا مِنْ اللَّهِ تَعَالَى لَكُمْ أَيِ تَوْفِيرًا فَهُوَ إِيَّاكُمْ، أَيِ مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ أَنْ تَرْفَعُوا، وَتَعْظُمُوا بِسَاءِ الْمَجْهُولِ - مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، إِنْ مَخْصَرًا.

(نَقَلَ) إِبْرَاهِيمُ: (رَبِّ زِدْنِي وَقَارًا) قَالَ الْبَاحِي: لَمَّا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ مَا رَأَاهُ مِنْهُ مَعْنَاهُ وَقَارًا، سَأَلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الرِّبَادَةَ مِنْهُ، إِذْ قَدْ عَلِمَ أَنَّ الْوَقَارَ مَحْمُودٌ، مَا مَرَّرَ بِهِ مِنْ هَدْيِ الصَّالِحِينَ، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ أَنْ يَزِيدَ مِنَ الشَّيْبِ الَّذِي هُوَ الْوَقَارُ، إِذْ قَالَ الْقَارِي: وَفِي الْمَدِّحِ عَنْ نَحْوِهِ: رَبِّ زِدْنِي شَيْبًا نَكْتَةً لَا نَخْصِي، وَهَذَا إِذَا اللَّهُ تَعَالَى نَبَاتًا يَبْتَهِقُ وَقَارًا مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَزِدْهُ شَيْبًا. اهـ.

قَالَ أَسِيوطِي فِي «التَّصْوِيرِ»^(١): زَادَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ سَعِيدِ هَوَازِلٍ عَنْ قُصٍّ أَظْفَرَةٍ، وَأَوَّلُ مَنْ اسْتَحْدَثَهُ، وَزَادَ وَكَيْجٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هَوَازِلُ مَنْ نَسَرَّوْهُ، وَأَوَّلُ مَنْ مَرَّقَهُ، وَتَلَدَّ بِلَعْمِي عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ حَصَّبَ بِالسَّحَابَةِ، وَالْكَنْبِ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ خَطَبَ عَلَى الْمَنْبَرِ، وَابْنُ عَسَاكِرَ عَنِ جَدِّهِ أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

وَهُوَ عَنِ حَسَّانَ بْنِ عَطِيَّةَ أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ رَثَّ الْعُسْكَرَ فِي الْحَرْبِ مَبْنَةً وَمَسِيرَةً وَقَلْبًا، وَابْنُ أَبِي اثْنَابٍ فِي «كِتَابِ التَّوْحِيدِ» عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ عَمِلَ الْقَسِيَّةَ. وَهُوَ فِي «كِتَابِ الْأَحْوَانِ» عَنْ نَعِيمِ الدَّارِيِّ مَرْفُوعًا أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ عَابَسَ. وَابْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْمَكَلِيِّ أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ تَوَدَّ الْتَرِيدَ، وَتَلَدَّ بِلَعْمِي عَنْ سَيْطِ بْنِ شَرِيطَةَ مَرْفُوعًا أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ اتَّخَذَ الْخَيْرَ الْعَمَلَقِيَّ، وَالْأَحْمَدُ فِي «الْفَرْدِ» عَنْ مَطْرِفٍ أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ رَاغَمَ. اهـ.

(قَالَ مَالِكُ: يَزِيدُ) سَاءَ الْمَجْهُولِ (مِنْ الشَّارِبِ حَتَّى يَبْتَهِقَ) أَيِ بِقَلْبِهِ

(١) «تصوير الصحابة» (ص ٦٦).

طرف الشفة. وهو الإطراق. ولا يخاف فيقال بفساد.

(٤) باب لنهي عن الأكل بالشمال

(طرف الشفة) معناها طويلا. وشرط تصبغ الأفراد في النسخ المصرية، وتصبغ الخمر بلطف الأطراف في التبتية (وهو) أي طرف الشفة الذي ر (الإطار) وتسمى الجمره والخدود أطرافها. أي إلى جانب اللحم المحيط بالشفة من جانب آدم (ولا يخاف) بضم الخيم ولشد الرأي المعجش، أي لا يتغير الكفة حتى يقع ابن النعم (فيقال) بضم الهمزة من أمثلة على ما ضبطه صاحب المحقق، ويحتمل كسرهما من قبلهم. لأنه جعله صفة إيشة) وذلك لما تقدم فربما أن حلق الشوارب داخل من الشفة عند الإمام مالك، وتقدم احتياط الأئمة في ذلك.

(٤) النهي عن الأكل بالشمال

محدث عن كرامة الشفة عند الجمهور، قال المروزي^(١). وأخذ جماعة من ظاهر أحاديث الأمر بحرم الأكل باليمين وحرمه بالشمال، وتصحة التوجه من الأكل بالشمال، ففي مسند^(٢) عمر بن الخطاب بن الأكوع أن النبي ﷺ رأى رجلاً يأكل شمالاً فقال: كذا يسقط، قال: لا أستطيع، فقال: لا تستطع، لا والله لا تكبر، فما رفعها إلى فيه، بعد أن لم يستطع رفع يده إلى فيه، فقال:

وأخرج المروزي^(٣) ومحمد بن ربيع المروزي بسند حسن عن حفصة بن غامر أن النبي ﷺ رأى رجلاً يأكل باليمين فقال: كذا يسقط، فقال: لا أستطيع، فقال: لا تكبر، فما رفعها إلى فيه، بعد أن لم يستطع رفع يده إلى فيه، فقال:

(١) صحيح المروزي، (٢/٢٨٨).

(٢) تاريخ بغداد، (٢/٢٠٩).

(٣) الصحيح الكبير، (٢/٢٢١).

غزوة؟، فقبيل. إن بها قرحة، فقال. وإن، فمرت بغرة فأصابها الطاعون، فماتت، وأجيب بأن الدعاء ليس ترك المسح، بل إقصاء المخالفة كبراً ملائماً، فإذا سقو الرجل فلت يده، والمرأة فماتت، انتهى ما في الرقائبي تبعاً للحافظ.

زاد، قال سكت في شرح الترمذي: حمله أكثر الشافعية على التدب، وبجزم العراقي ثم النووي، لكن نص الشافعي في الرسالة وفي موضع آخر من الألف، على الوحوب، وكذا ذكره عنه الفصير في هي شرح الرسالة، ونقل البيهقي في «مختصره» أن الأكل من رأس الفريد، والتعريض على الطريق، وإقرار في الشعر. وغير ذلك، مما ورد الأمر بصله حرام.

وبدل على وجوب الأكل بالسمن وروى الوعد على الأكل بالنسك، فتذكر حديثهم عن سلامة بن الأكرع وحديث سبعة المذكورين من، قال: وثبت النهي عن الأكل بالشعاع، وأنه من عمل الشيطان من حدث ابن عمر، وحابر عند مسلم، وعند أحمد بسند حسن عن عائشة رفته من أكل بشماله أكل معه الشيطان، الحديث.

قال النووي: في هذه الأحاديث استحباب الأكل والشرب بالسمن، وبكراهة ذلك، بالنسبة إلى، وكذلك كل أخذ وعطاء، كما وقع في بعض طرق حبيب ابن عمر - رضي الله عنه - وهذا إذا لم يكن عذو من مرض أو حراقة، فإن كان فلا كراهة، كما قال، وأجاب عن الإشكال في الدعاء على الرجل الذي فعل ذلك واعتذر، فلم يبل عذره بأن عبثاً ادعى أنه كان منافقاً.

ونعنه النووي، بأن جماعة ذكروه في الصحابة، وسماه بهراً بغير المرحلة وسكون السين، واحتج عياض بما ورد في خبره أن الذي حمله على ذلك الكبر، وروى النووي بأن الكبر والمخالفة لا يقتضي الشاق، لكنه معصية إن كان الأمر أمر إيجاب.

٥/١٦٥٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَاتِيَّ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ

عَبْدِ اللَّهِ السُّلَمِيِّ:

قال المصنف^(١): ولم يعمل على اختياره أن الأمر أمر نكاح، وقد صرح ابن العربي بأنه من أكل بدماله، واحتج بأن كل فعل يتسبب إلى الشيطان حرام، وقال القرطبي: هذا الأمر على جهة التحذير؛ لأنه من باب تشريب المؤمنين على الشكوك^(٢).

وقال الصانعي في شرح الشعاع^(٣): «في قوله ﷺ: «كل يمينك» ثدياً، وقبل: «وحنواً لما في بطنه من الشر»، وانضم له البيهقي، وعليه أصل المصنف في الدلالة. «مواقع من «الأم»، «فعل قضائي في شره»: قال ميراث: ذهب الجمهور إلى التدب، وذهب بعضهم إلى أن الأمر بالأكل باليمين على الوجوب لحديث مسلم وصبيحة المذكورين، وحسنه الجمهور على التوهم والسياسة، وما ورد «لا تأكلوا بالشيطان، فإن الشيطان يأكل بالشيطان»، فالظاهر أنه نهى عن الشبه بالشيطان، فينبذ الامتناع^(٤).

وقد أخرج «الطحاوي في الأوسط» وفي نسخة ضعف أن عبد الله بن جعفر، قال: «رأيت في يمين النبي ﷺ ثدياً، وفي شماله رطلان، وهو يأكل من ذا مرة ومن ذا مرة»، وأخرج هو وأبو حنيم في «كتاب الطب» أنه يمد يده ضعف عن يمينه أو النبي ﷺ كان يأخذ الرطب بيمينه ويضع في يده، «فأكل الرطب باليمين»، كذا في صحيح الوسائل، ثم لاحظ ابن حجر في «الفتح»^(٥).

٥/١٦٥٠ - (مالك عن أبي الزبير الحنفي) محمد بن مسلم (عن جابر بن عبد الله) الصحابي الشهير الأنصاري ثم (العلمي) متحدثين نسب إلى سمعة بن

(١): صحيح الترمذي، (٥٣٣/٦).

(٢): (٣٣٥/١).

(٣): صحيح الترمذي، (٥١٦/١-٢).

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَأْكُلَ الرَّجُلُ مِنْ مَالِهِ، أَوْ يَشْرِي فِي شَيْءٍ
وَاحِدَةٍ وَأَنْ يَشْتَمِلَ الْخُبْءَ وَأَنْ يُحْتَبِيَ.....

سعد، كما في المحلى، (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) قال المزني، تنزيهاً عن
الأصابع، وفي الحديث، نهى نقيبته عند الجمهور عن (أَنْ يَأْكُلَ الرَّجُلُ) وحديث
طريقي، وإسناد الإنسان أهم من الدين والأثني (بشماله) لا لا تعدوه قال
البايعي. وهذا عن ما تقدم أنه ﷺ كان يحب الناس في شأنه كنه (أو يعطي)
يدفع أولاً في الضرورة وإنشأوا في النهبة (في فعل واحد) مدقة أهل لأنها
مؤنثة ونظام الكلام على ذلك قريب في باب الاعتناء.

(وَأَنْ يَشْتَمِلَ الصُّفَاءَ) يفتح الصفاء المصفاة ونسبه المصم، فسرت في
حديث أبي سعد بأن يجعل الرجل نوبه على أحد عائقه فسده أحد شقه ليس
عنه نوب، أي فلا بد نصير داخل نوبه، فإذا أصاب شيء يرد الانتفاء، مع
يدنه مع عيبه، وإن أخرج يده من تحت الثوب اكتشفت عورته، وبهذا هوها
الصفاء، وقالوا، تحرم أن اكتشف بمص عورته، والا كرهت، وهو الملتصقون
بأن يشتمن بالثوب حتى يحتفل به جلده ولا يرفع منه حجاباً، وقد مضى
منه، لا بد أن على يديه ورجليه المساع كنهها، كصخرة خساء لا تخرق فيها.
قوله الرواسي^(١)

والإمام الباق في ذلك في كتابه في الباب، في حديث أبي خزيمة بن
عمر البصري، الحديث، وفي الحديث، وإن أخرج يده من تحت الثوب اكتشفت عورته،
نجلل جسدك ثوبك نحو مسألة الأعراب ما اكتشفهم، وهو أن مرة التماس من قبل
بعض على يده السرور، ونسقه الأب، ثم يرد ما من خلفه على يده العشر
على عاتقه الأيسر، معتمداً عاتقاً، اهـ.

(وَأَنْ يَحْتَبِيَ) يفتح أوله، كسر الموحدة من لاحتفاء، وصغير الضمحل إمرو

في ثوبٍ وأجد ثياباً عن فُرجه

أمرجه مسلم في: ٣٧ - كتاب اللباس والزينة، ٦٠ - باب اشتغال النساء والاحتناء في ثوب واحد، حديث ٧٠.

٦/١٦٥١ - وَحَقَّقْنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ،

الرجل (في ثوب واحد) حال كونه (كاشفاً عن لرجه) تقدم الكلام عليه أيضاً في حديث أبي هريرة المذكور.

٦/١٦٥١ - (مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن أبي بكر بن عبيد الله) بضم العين مصغراً في جميع النسخ المصرية والإنجليزية من المتن والشروح والتجريد - ذكرت عليه، ويظهر من كلام ابن عبد الله الأبي أن يحيى ذكره منقطع ابن عبد الله مكرراً، وهو وهم منه، فإن الزرقاني: بضم العين، قال أبو عمر: على التصواب الذي اتفق عليه أصحاب الزهري ومالك إلا يحيى، فقال: يفتح العين، وهو وهم وخطأ، لا شك فيه عند علماء الأثر والسبب (ابن عبد الله بن عمر) بن الخطاب.

قال المحافظ في «التغريب» أبو بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، ثقة من أقرابه، مات بعد الثلاثين، وفي «التهذيب»^(١) أبو بكر بن عبيد الله، روى عن جده، محمد سالم، وعنه قريبه عمر بن محمد، والزهري: منفي ثقة، قليل الحديث، مات في زمن مروان بن محمد، الم.

قال ابن عبد البر في «التجريد»^(٢) أبو بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، أدرك جده عبد الله بن عمر، وروى عنه هذا الحديث. كان أبوه شقيقاً سالم، أمهم أمه، وأما عبد الله بن عبد الله بن عمر أمه صفية بنت أبي عبيد، وابن أوصى أبوه عبد الله بن عمر، الم.

(١) (١٢/٣٢)

(٢) (أحـ ١٤٩).

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَكَلْتُمْ أَحَدَكُمْ فَلْيَأْكُلْ سِمَةً وَشَرِبْ بِيَمِينِهِ. فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ وَيَشْرِبُ بِشِمَالِهِ»

أخرجه مسلم في: ٢٦ - كتاب الأشرية، ٢٢ - باب آداب الطعام والشرب
رأى أحكامهما حديث ١٠٥.

وقال السيوطي في «الإسماعيل»: أبو بكر بن عبد الله بن عبد الله بن عمر، روى عن جده، عنه الزهري وغيره، وثقه أبو زرعة، وقال أبو حاتم لا يسمي، اهـ. ولم أجد ترجمة أبي بكر بن عبد الله النمكي فيما عدا من كتب الرجال، من «التهذيب»، و«التمحيص»، و«الإسماعيل»، و«كتاب الكنى» لابن عبد البر وغيرها.

(عن) جده (عبد الله بن عمر) من الخطاب، قال ابن عبد البر: في رواية يحيى بن بكير زيادة: «عن أبيه عمر بن عبد الله بن عمر رضي الله عنه». ولم يتابعه أحد من أصحاب مالك، ولا يكره أن أبو بكر يروي عن جده، فقد روى عنه من حفده محمد بن زيد وعبد الله بن واقد، ومن دولهم في السنن، ولا أدفع رواية أبي بكر، اهـ.

قلت: لكن أهل الرجال لم يدكروا أماء في مشايخه، فإن الحافظ ذكر في شيوخه جده وعنه، كما تقدم.

(أَن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا أَكَلْتُمْ أَحَدَكُمْ) أَي أَرَادَ أَن يَأْكُلَ (فَلْيَأْكُلْ بِيَمِينِهِ) عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ عِنْدَ الْمُحْمَرِّ (وَلْيَشْرِبْ بِيَمِينِهِ) فِي رِوَايَةٍ: «وَإِذَا شَرِبَ فَلْيَشْرِبْ بِيَمِينِهِ»، وَقَدْ أَمَرَ الْأَكْلَ إِجْرَاءً لِحُكْمِ الشَّرْعِ عَلَى وَفْقِ الطَّبْعِ، قَالَ الزُّرْقَانِيُّ^(١): فَبَكَرَهُ تَرْجِيْهُ لَا تَحْرِيمًا عِنْدَ الْمُحْمَرِّ عِلْمُهُمَا بِالنَّمَالِ إِلَّا لِعَذْرِ، وَأَرْشَدَ لِمَعْنَى ذَلِكَ مَقُولُهُ: (فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ وَيَشْرِبُ بِشِمَالِهِ) وَفِي

(١) شرح الزرقاني (٤/ ٢٨٨)

«المعنى»: أخذ جميع من الحائلة والمالكة والظاهرة من التعليل به حرمة أكله وعمره بالشمال؛ لأن قاعل ذلك الشيطان أو شبيهه، اهـ.

قال الحافظ: نقل الطيبي معنى قوله: «إن الشيطان يأكل بشماله»، أي يحمل أولياءه من الإنس على ذلك كبضاد به عباد الله الصالحين، قال الطيبي: وتحريره لا تأكلوا بالشمال، فإن فعلتم كنتم من أولياء الشيطان، فإن الشيطان يحمل أولياءه على ذلك، قال الحافظ: فيه عدول عن الظاهر، والأولى حمل الخبر على المظاهر. وأن الشيطان يأكل حقيقاً؛ لأن العقل لا يحيل ذلك، وقد ثبت الخبر به، فلا يحتاج إلى تأويل، وحكى القرطبي بذلك احتمالين، ثم قال: والقدرة صالحة لذلك، ثم ذكر من عند مسلم أن الشيطان يستحل الطعام إذا لم يذكر اسم الله عليه، قال: وهذا عبادة عن تناوله، وقيل: معناه استحسانه ورفع الشبهة من ذلك الطعام، إذا لم يذكر اسم الله عليه. قال القرطبي: قوله ﷺ: «إن الشيطان يأكل بشماله» ظاهره أن من فعل ذلك نشأ بالشيطان، وأبعد وتعصف من أعاد التضمير في شماله على الأكل، انتهى ما في «الفتح»^(١).

قال الزرقاني^(٢): قوله ﷺ: «إن الشيطان يأكل بشماله» حفيضة؛ لأن العقل لا يحيله، والنسخ لا ينكره، وقد ثبت الخبر، فلا يحتاج إلى تأويله بأن معناه إن فعلتم كنتم أولياءه؛ لأنه يحمل أولياءه على ذلك، قال ابن عبد البر: هذا ليس بشيء، فلا معنى لحمل شيء من المعنى على المجاز إذا أمكنت الحقيفة فيه بوجه ما.

وقال ابن العربي: من نفى عن الجن الأكل والشرب، فقد وقع في حذالة

(١) فتح الباري (٩/٥٢٢).

(٢) (٢/٢٨٨).

إعداد وعدم رشاد، بن الشيطان وجميع الجان يأكلون، ويشربون، وينكحون، ويولد لهم ويموتون، وذلك جائز عقلاً، وورد به الشرع، وتطافرت به الأخبار، فلا يخرج عن هذا المضمون إلا حمداً، ومن زعم أن أكلهم شتم، فلما شتم اتحة العلم.

قال المحقق^(١) بعد ما بسط الكلام على وجود الجنات وحففتهم واختلاف أيضاً هل يأكلون ويشربون وينكحون أم لا؟ قيل: بالنهي، وهيل بحديثه، ثم اختصوا، قيل: أكلمهم وشربهم تشتم واسترواح لا مضغ ولا بيع، وهو مردود بعد رواه أبو داود من حديث أمية بن مثنى، قال: رجل يأكل ولم ينس، ثم شتم في آخره، فقال النبي ﷺ: ما رن الشيطان بأكله معه، فلما سمى استقاء ما في طئه^(٢)، ورأى مسلم من حديث ابن عمر رضي الله عنه، فذكر حديث الباب.

قال النوراني^(٣) ويقوي ذلك ما في مسلم: أن الجن سألوه الزاد، فقال: ﷺ: كل عظم ذكر عليه اسم الله يقع في يد أحدكم أوفر ما كان لحماً^(٤)، لأن صيرورته لحماً يكون للأكل حقيقة، وروى ابن عبد البر عن وهب، من منه أن الجن أهدوا، فخالصهم ربح لا يأكلون ولا يشربون ولا ترابون، ووصف فعل ذلك، وهم استعالي، العلان والفطرب.

قال الحافظ: وهذا إن ثبت كان جامعاً للعولين لأوسن، ويؤيده ما روى ابن حبان، الحاكم^(٥) عن أبي ثعلبة الخشني مرفوعاً: نحن ثلاثة أصناف.

(١) انظر: فتح الباري (٢/٣٦٥).

(٢) الشرح المرقاني (٤/٢٨٨).

(٣) أخرجه مسلم (٤٥٠).

(٤) أخرجه ابن حبان (٦٦٥٦)، والحاكم (٤/٢٦٩).

صنف لهم أعضاه يطعمون في التبرء، وصنف حيات - عفاريت، وصنف حيوان، ويضعون، ولا من أبي الدنيا من حديث أبي الزناد مرفوعاً عنه، أكثر قال في الثالث - ويضع عليهم الحساب والعقار.

قال الذهلي: وعلل صنف انطيار هو الذي لا يأكل ولا يشرب إن صح القول به، وروى عن أبي الدنيا من حديث يزيد بن يزيد بن جابر، حدثنا عن ابنه عن، قال: «ما من أهل بيت إلا وفي صنف منهم من الجبر، وإذا وضع العناء برما قضوا معهم، والعناء كذلك»، وذكر في حياته الاستنحاء أن الروث والعظم راد اللحم، وفي رواية: «ما دام لحم، قد ساحب الكاء السرحان، وبالحقيقة ما يثق بموت اللحم لا يأكل ولا يشرب، لأنهم حرمهم ليلقوا به، فلهذا الأحاديث الصحيحة، وإن أرادوا صفاً فيه فمحمول، تكن العشرة، فيصي أن الكل يأكلون ويشربون، ثم زيادة من «الفتح»^(١).

قال: وسئل من قال بأنهم لا يجدون رفقاء هائل: «فأقول بطلانهم يشق فذلته ولا جازم، وبذلك نعلم، أن الذنوب والآثام لا يتركها، والدلالة من ذلك ظاهرة، واعتبر من أنكر ذلك بأن الله تعالى أحسن أن يحسن شأن في دار، وهي النار من برمة والحقة ما يسبح معه المرات، والحجاب أن يحاسب من النار، أما أن يعمل الأذى من شراب، وكما أن الأذى ليس شيئاً خفيفاً، كذلك نجني ليس ما إذا خفيف، وقد رجع في الصحيح» في قصة تعرض الشيطان لسي بلخ أنه قال: «فأجابه، بحقه، حتى وجدت برد ريقه على يدي»، الخ.

وفي «الصحي» به يأكل شعله خفيف، قال: عليه جمهور المحققين والعتيق، واستكتمهم لإمكانه عذراً فإنما أفضه الشارح وحب قبوله، وكذا يقال في «أن الشيطان نهي أذنه» وأما الشيطان ما يبر بطنه، الخ.

(١) انظر: فتح الباري (١: ٢٢٥).

(٥) باب ما جاء في المساكين

(٥) ما جاء في المساكين

جمع مسكين، قال العائظ^(١)، مفعيل من اسكون، قاله القرطبي، قال: فكانه من فله المال سكنت حرقاته، ولذا قال تعالى: ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ﴾^(٢) أي لاصق بالشراب، اهـ. وفي «تبخاري»: المسكنة مصغر المسكين، فلان أسكن من فلان أي أخرج منه، ولم يذهب إلى لسكون، اهـ. قال الرازي في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُتَّقُونَ الَّذِينَ هُمْ يَدْعُونَ لِلْغَنَى وَالْمَسْكِينِ﴾^(٣) الآية: اختلنوا فيها، فكان مصعب: الذي يكون أشد حاجة هو الفقير، وهو قول الشافعي وأصحابه، وقال آخرون: الذي أشد حاجة هو المسكين، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه، ومنهم من قال: لا فرق بينهما، والله تعالى وصفهم بهذين الوصفين، والمقصود شيء واحد، وهو قول أبي يوسف ومحمد.

ونقلته تظهر فيمن أوصى لفلان وللغفراء والمساكين، قال الذين قالوا: الغفراء غير المساكين، قالوا: لفلان الثلث، ومن قال: هما واحد قال: لفلان النصف، ثم يسط في ترجيح قول الشافعي - رحمه الله - أن الفقير أسوأ حالاً من المسكين.

ونقدم في كتاب الزكاة، أن الفقير عند الشافعي: من لا مال له ولا حرفة، وعند أبي حنيفة: من له أدنى شيء وهو ما دون انتصاب أو غير انتصاب غير نام، والمسكين عند الشافعي: من له مال أو حرفة ولا يغنيه، وعند أبي حنيفة: من لا شيء له، ومذهب الإمام أحمد يوافق الشافعي، والإمام مالك يوافق الحنفية، وموافقه يوافق أهل اللغة، فإن الرازي حكى عن الأصمعي وأبي

(١) فتح الباري (٤/٢٢٣).

(٢) سورة البلد: الآية ١٦.

(٣) سورة التوبة: الآية ٦٠.

٧/١٦٥٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّنَاد، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَيْسَ الْمَسْكِينُ بِهَذَا تَطَوُّفِ الَّذِي يَطُوفُ عَلَى النَّاسِ، فَتُرَدُّ التُّقْمَةُ وَاللُّفْعَتَانِ، وَالتَّمْرَةُ وَالنُّفْرَانِ، قَالُوا: فَمَا الْمَسْكِينُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ:

عَمِلَ مِنَ الْعِلَاءِ إِنَّمَا هَئِهِ: الْفَقِيرُ الَّذِي لَهُ مَا يَأْكُلُ، وَالْمَسْكِينُ الَّذِي لَا شَيْءَ لَهُ، وَقَالَ يُونُسُ: الْفَقِيرُ هُوَ الَّذِي لَا يَكْفِيهِ، وَالْمَسْكِينُ هُوَ الَّذِي لَا شَيْءَ لَهُ، قَالَ الرَّازِيُّ: إِنَّ فائدةَ هَذَا الْاِخْتِلَافِ لَا تَطْهَرُ فِي تَعْرِقِ الصَّدَقَاتِ، وَإِنَّمَا تَطْهَرُ فِي التَّوَصَّيَا، اهـ.

٧/١٦٥٢ - (مالك عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرم (عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: ليس المسكين الكامل في المسكنة (بهذا الطواف) الباء زائدة على حير ليس، والطواف شد الواو صيغة مبالغة موصوف صفته (الذي يطوف) يسكون الواو على ما هو المعروف، وأعرب في بعض النسخ المنصوبة على الواو بالتشديد، فيكون تشديد انطاء أبعاً من التعميل، كما هي قوله تعالى: ﴿فَلَا سُبْحَانَكَ بِهَذَا﴾ (على الناس) لتبذال (تترد) يضم الدال المفتحة، وضميم المفعول إلى المسكين (اللقمة واللفعتان والتمرة والنفران) من باب إلى باب.

(قَالُوا: فَمَا) كذا في النسخ المصرية، وهي النسخ الهندية (قَالُوا: فَمَا؟) ويظهر من كلام الزرقاني أن رواية يحيى الأول إذا قال قوله: جاء كذا نبحي وحده - ونبيزه - كذا قيل، وقد رواه فتيبة أيضاً عن مالك بلفظ «ما»، وهي رواية لم يسم ظهراً إلى أنه سؤال عن الصفة، وهي المسكنة، وما يقع عن صفات العقلاء يقال فيه: ما، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ لَكَ مِنَ الْكِبَرِ﴾ فانروا بنات صحبهن^(١)، اهـ. (المسكين) حقيقة (يا رسول الله قال) ﷺ:

(١) انظر: شرح الزرقاني، (٢٨٩/٢).

الَّذِي لَا يَجِدُ غَنًى يُغْنِيهِ. وَلَا يَفْطِنُ النَّاسُ لَهُ فَيُتَصَدَّقَ عَلَيْهِ. وَلَا يَقُومُ قِسْأُنُ النَّاسِ.

أخرجه البخاري في: ٢١ - كتاب الزكاة، ٥٣ - باب: قول الله تعالى: لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا. ومسلم في: ١٢ - كتاب الزكاة، ٣٢ - باب المسكين لا يجد قس ولا يفتن له فيتصدق عليه، حديث ١٠٦.

المسكين (الذي لا يجد غنى) بكسر السين معصوماً أي بارأً (بغنى) قال الحافظ: هذه صفة رائدة على اليسار النقي إذ لا يلزم من حصول اليسار لعمى، أن يغنى به بحيث لا يحتاج إلى شيء آخر، وكان المعنى في اليسار المفيد بأنه يغنيه مع وجود أصل اليسار (ولا يفتن) بضم الفاء، وتحتيا أي لا يتبه (الناس له) فاعل لا يفتن (فيتصدق عليه) ببناء المجحول على الأفراد بالرفع والنصب، كما في التزدياتي، وفي النسخ النهائية القلبية فيتصدق عليه بصيغة الجمع.

(ولا يقوم) المسكين المذكور (فيسأل الناس) قال الحافظ: ينصب يتصدق ويسأل، وفي المحلى^(١) هو رفع المضارع الواقع بعد الفاء عطفاً على المعنى المعروف، أي لا يفتن له فلا يصدق عليه، ولا يقوم فلا يسأل الناس، وينصب فيهما بأن مضربة وجوباً بالوقوع في جواب النبي بعد الفاء.

قال الحافظ^(٢): في الحديث دلالة على أن العففر أسوأ حالاً من المسكين، وأن المسكين الذي له شيء لا يكفيه، والفقر الذي لا شيء له كما تقدم، وبؤس ذلك قوله تعالى: ﴿أَمْ لِي لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَكُنتَ لِلسَّكِينِ بِمَالٍ فِي الْيَتْرِ؟﴾^(٣) فمعهم مساكين، مع أن لهم شيئاً يعملون فيها، وهذا قول الشافعي وجمهور أهل الحديث والفقهاء وعكس آخرون، فقالوا: المسكين أسوأ حالاً من الفقير، وقال آخرون، هما سواء، وهذا قول ابن القاسم وأصحاب مالك، وفيه: العففر الذي يسأل، والمسكين الذي لا يسأل، حكاه ابن بطال.

(١) متبع الدرر (٣/٣٤٣).

(٢) سورة النكهة، الآية ٧٩.

٨/١٦٥٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ ابْنِ بَجِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ ثُمَّ الْحَارِثِيِّ،

وظاهره أيضاً أن المسكين من تصف بالتعفف عن السؤال، لكن قال ابن مطايع: معناه المسكين الكامل، وليس المراد نفي أصل المسكنة عن الطوائف، من هي كقوله ﷺ: «اتدبرون من السملس»^{١٥}، الحديث، وكذا قرره القرطبي وغيره، اهـ.

وفي «المحلى»: قيل: في الحديث حجة لما ذهب إليه أبو حنيفة ومالك، أن المسكين هو الذي لا يملك شيئاً وأنه أسوأ حالاً من الفقير، وما ذكره بعض الشافعية أنه ﷺ تحوز من الفقر في حديث «الصحيحين»، وسأل المسكنة في حديث الترمذي فمدفوخ بأن حديث الترمذي ضعيف.

١- روى البيهقي أنه ﷺ يعوز من المسكنة أيضاً، ثم إنه حمل ذلك على أنه استعانة من فئة الفقير، لا نفس الفقير، وقد حمل المسكنة فإني سألتها على التواضع اللازمة لأهلها، وقال أيضاً: المشهور عند الشافعية أن الفقير من له دون النصاب، والمسكين من لا شيء له، لقوله تعالى: ﴿أَوْ يَشْكُرُوا مَا فَتَرَبُوا﴾^{١٦} وقلة السعي للترحم، اهـ.

٨/١٦٥٤ - (مالك عن زيد بن أسلم) العدوي (عن ابن بجيد) بموحدة وحيم مصفراً (الأنصاري ثم الحارثي) بحاء مهملة وثاء مثلية. نية أو بنو حارثة، بطن من الخزرج، قال صاحب «المحلى»: اسمه عبد الرحمن، اهـ. وظاهر كلام السافكا أن راوي «الوسطاء» هذا محمد، قال الحافظ في «تجليل المنفعة» في «الكنى»: ابن بجيد تقدم في محمد بن بجيد، وذكره في الأسماء، ورغم عيبه لمالك وأحمد، فقال: محمد بن بجيد الأنصاري عن جده، وعنه زيد بن أسلم، أخرج مالك عن زيد بن حذيفة: «وَقَدْ أَسْأَلْتُ وَلَوْ بَطَلْتُ مَحْرُوقاً، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ وَلَمْ يَسْمِ ابْنَ حَبْدٍ وَلَا جَدَّهُ».

وعلى ذلك اتفق رواة «الموطأ» وانفرد ابن مكيه، فقال: عن محمد بن بجيد.

وبذلك جزم ابن البرقي فيما حكاه أبو نعيم الجوهري في المستند المطبوع، ووقع في «الأطراف» للمعري في «مسند أم بجيد» أن النسائي أخرجه من وجهين^(١)، عن مالك عن زيد عن عبد الرحمن بن بجيد عن جده بذلك، و «م يترجم في «التهذيب» لمحمد بن جزم في ابن بجيد في «المبهمات» أن اسمه عبد الرحمن وليس ذلك بجيد» لأنه لم يقع في النسائي إلا كما وقع عند أكثر رواة المطبوع غير مسمى، لا هو ولا ابنه.

وقد أوضحت ذلك في «تدقيق التهذيب»، وذكرت أن مسند من سماء عند أبي حنيفة ما وقع في «أشئ ثلاثة» من طريق النيث بن سعد عن سعيد المعري عن عبد الرحمن بن بجيد عن جده، وذكر هذا الحديث مفصلاً، لكنه لا يلزم من كونه شحيحاً سعيد المعري به، والرحمن أن لا يكون فيه شيء زيد بن أسلم آخر بسنن محمد بن النضر، في «المعجل»^(٢) بغير الألفاظ عن الزرقاني^(٣)، لما في نسخة «المعجل» من تحريفه النسخ.

وذكر في «مسند التهذيب» والتقريب^(٤) ابن جند هو عبد الرحمن، وذكره في الأسماء، وعزاه لأبي داود والترمذي والنسائي، فقال^(٥)، عبد الرحمن من سجد بن وهب بن فضال الأنصاري، الحارثي، المشني، روى عن النبي ﷺ وعن جلته أم بجيد، وعنه زيد بن أسلم ومحمد بن إبراهيم

(١) أن من وفيه كلاماً عن مالك، ولا يبعد علمه أنه وقع التحريف في مسند النسائي، إذ ذكر عن مالك عن زيد بن أسلم بزيادة الياء في أوله، وانصبوب زيد بدون الياء، هو «ش»

(٢) أي من أبي داود، والترمذي، والشافعي، والحنبلي، والحنفلي.

(٣) «معجل المصنف» ص ٣٦٠.

(٤) «شرح الزرقاني» (١/٥٨).

(٥) «تقريب التهذيب» (١/٣٧٣)، «تهذيب التهذيب» (١/٢٨٠).

(٦) «تهذيب التهذيب» (١/١٤٢).

وسعيد المقرئ، وبسطة ترجمته، وذكر الاختلاف في حديثه، وإنكاره على سهل بن أبي حنيفة حديث القاسم.

ثم قال: وعند النسائي من طريق مالك عن زيد بن أسلم عن ابن أبي عمير عن جدته حديث غير هذا - أي غير حديث القاسم -، وكذا وقع غير مسي لأكثر رواة الموطأ، وسماه يحيى بن بكير معصاً، وحزم معصاً، فكان يلزم الأمر أن ترجم لمحمد بن سعيد، وكأنه اعتمد على ما وقع في "الأطراف" في مسند أم سعيد، فقال: في رواية النسائي، ثم ذكر كلام "الأطراف"، وفيه سقوط العارة، وتحريف من الساج.

وما يظهر لي أنه أراد أن النسائي ذكره أولاً من طريق مالك معصاً ثم من طريق أخرى عن الشافعي عن عبد الرحمن بن سعيد، ثم قال العاصم: فظن معصف "الأطراف" انهاء الروي، فجزم بأن شيخ ابن أسلم هو عبد الرحمن بن سعيد، وفيه نظره لأنه لا يمنع أن يكون محمد بن سعيد شيخ زيد بن أسلم غير عبد الرحمن بن سعيد شيخ المقرئ، وأن كلا منهما يروي عن جدته، اهـ.

ولا يذهب عليك أن الإمام أحمد^(١) ذكر في مسند أم سعيد حديث الباب، بعدة طرق في كتابه عن المقرئ عن عبد الرحمن بن سعيد عن جدته ثم سعيد، ثم ذكره في مسند الجواهر عن روح عن مالك عن زيد بن أسلم عن عمرو بن معاذ الأنصلي، عن جدته معصاء، ثم برواية روح أيضاً عن مالك عن زيد بن أسلم عن ابن سعيد عن جدته حديث الباب، ثم بسنده إلى زهير عن زيد عن عمرو بن معاذ الأنصري، قال: إن مثلاً وقف على نابههم، فتألت له حديثه جراً، أطعموه الحديث، وحديث عمرو بن معاذ سيأتي في "الموطأ" قريباً في إدراج الأطعمة والشراب.

(١) محمد أحمد (١٧٠/١٤)، ورواه المقرئ في المرح البسة (١٧٥/١٧٥).

عن خديجة:

(عن جده) أم جيد مشهورة بكبتها، قال أبو جعفر: يقال: أسبها حواء، قال صاحب المصنف: أسبها حواء بنت يزيد بن المغيرة من مصاحبات بيعة الرضوان، وهي أخت أسماء^(١).

وأي أم والدها أم ولد رقم لها أبو داود والترمذي والنسائي: أم جابر الأمارنة، يقال: أسبها حواء^(٢)، قال ابن العديم: روى حديثه محمد الرضوي عن جده أم جابر حدثنا^(٣).

وهي لأسماء^(٤)، وقد رقت لها للبخاري في الأدب المنتدب: حواء حلة حمراء من معدن الأشهب، روت عن النبي ﷺ، ولا تحققون حارة لحارة الحديث لأنني في هذا مع الطحاوي، وأنها حليقة سمراء. قال ابن عبد البر: هي حواء بنت يزيد بن السكن الأنصارية من بني يزيد الأشجلي.

وهي هي لأسماء^(٥)، أم محمد الأنصارية الحارثية أسبها حواء، وهي مشهورة بكبتها، ومرسمة في الأسماء لحواء أم يحيى، وذكر فيها هذه الأحاديث: وتروى لحواء بنت يزيد بن السكن تروى مستقلة، وروى فيها روي حواء بنت يزيد بن السكن الأنصارية، فجعلها ثلاث سمراء، حواء بنت يزيد بن السكن، وحواء بنت يزيد بن سنان بن كرز، وحواء أم جيد.

قال الخطيب^(٦) في ترجمة الثالثة: وقع لاسن منه في عهد أبي عبد الله رضي الله عنه، فزاره قال: حواء بنت يزيد بن السكن الأشهبية امرأة فيس، سألها: أم جيد، ثم سأل: حدثت أم جيد، فبقيت بحليقة، فوجد أم جيد أمه رابعا يزيد.

(١) (٢٨/١٠٠)

(٢) (٢٨/١٠٣)

(٣) (٢٨/١٠٦)

(٤) (٢٨/١٠٦)

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رُؤُوسُ الْمَسْكِينِ وَلَوْ بِضَيْبٍ شَرْقِيٍّ».

أخرجه الصائين في ٦٣ - كتاب الزكاة، ٧٠ - باب رد المال

مسرياء فطير الزاي، وجدها السكس، وأما امرأة قيس قاسم والدعا يزيد بالياء،
رأيت حمده مسان، هـ.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: رَدُوا) بضم الراء بصيغة الأمر من الرد، أي
أعطوا (المسكين) وفي رواية: ناسل (ولو بظلف) كسر الظاء اسمعجة
وسكون اللام آخره فاء، هو للبعر والغنم كالحاجر لبهرس، وقال الباقون: «هو
خُصِرٌ تل ما احتُزَّ، ولو للثليل، أي أعطوا المساكين، ولو كن شيئاً قليلاً كالتظلف
(محرقاً) قيد به تعزيد المدحفة، وقيل: لأنه مظنة الانتفاع بخلاف غيره، فقد
يلقبه أحده، كذا في «المحلى».

قال الزرقاني^(١) قيد بالإحراق، أي شيء كره هو عاداتهم فيه لأن
الشيء قد لا يؤخذ، وقد يرميه أحده، فلا ينفع، بخلاف السكين، هـ.

قال الباجي: حصل بذلك ﷺ على أن يعطي السكين شيئاً، ولا يرد
خائفاً وإذ كان ما يعطاه طليقاً محروقاً، وهو أهل ما يسكن أن يعطي، ولا يخاف
أن يقبله المسكين، ولا ينفع به، إلا في وقت المجاعة والشدة، هـ.

وذكر أبو نعيم في «الحلية» في ترجمة أم سعيد الحبيبة الدولة المستفة.
يسنده إلى ابن أبي الدنيا عن المغيرة عن عبد الرحمن بن يحيى عن حدثه أم
سعيدة قالت: قلت يا رسول الله إن المسكين ليقف على بابي حتى آسنحي
فيه، فما أجده ما أدفع في يده، قال: لا دفعي في يده ولو خلفاً محرقاً.

وفي رواية أخرى يسنده إلى محمد بن إسحاق عن المغيرة بهذا السند.
قالت: كذا رسول الله ﷺ يأتيها في بني عمرو بن عوف، فأعده له سديقة في

(١) «المعجم» (٧/٢٢٩).

(٢) «شرح الزرقاني» (١/٢٩٠).

(٦) باب ما جاء في معنى الكافر

٩/١٦٥٤ - حدثني عن مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج،

قصة لي فأسقوه إياها إذا جاء، فقلت: يا رسول الله إنه ليأفني السائل، فأنزله
له بعض من عندي. فقال: يا أم بجيد ضعي في يد السائل ولو قلناً
محرراً، اه. ومباني شيء من الكلام في ذلك في «جامع الطعام» في حديث
حذاء المذكورة.

(٦) ما جاء في معنى الكافر

كفا في جميع النسخ المصرية والهندية غير «المحلى»، لقبها «ما جاء في
أسماء الكافر»، وهو أروح إلا أن النسخ متطافرة على الأولى، فنحصل على
إرادة الجنس. وقال الحافظ^(١): المعنى بكسر الميم مفصلاً، وفي لغة حكاها
في «المحكم» يسكون الثعين بعدها ثنائية، والجمع أمعاء ممدود، وهي
المصارين، وقد وقع في شعر القطامي لفظ الإفراد في الجمع، فقال في أبيات
له حكاها أبو حاتم:

حوالب غزوا ومعنى جياحاً

ومع كثرته تعالى: «ثُمَّ يَخْرِجُكُمْ فَلَا»، اه.

وقال الزرقاني^(٢): المعنى بكسر الميم مفصلاً أشبه، وفيه الفتح والمدة،
وجمع المقصور أمعاء كعنب وأعاب، وجمع الممدود أمعية كحمار وأحمر،
اه. قال الحافظ: قال أبو حاتم السجستاني: المعنى مذكور، ولم أسمع من أتى
به يؤنثه، فقال: معنى واحدة، لكن قد واه من لا يرق به، اه.

٩/١٦٥٤ - (مالت عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن الأعرج)

(١) «فتح الباري» (٤/٥٣٧).

(٢) «شرح الزرقاني» (٤/٢٩٠).

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَأْكُلُ الْمُسْلِمُ فِي بَيْتِي وَاجِدًا، وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أُمْعَاءَ».

أَخْرَجَهُ البخاري في: ٧٠ - كتاب الأطعمة، ١٢ - باب المؤمن يأكل في معي واحد، ومسلم في: ٢٦ - كتاب الأشربة، ٣٤ - باب المؤمن يأكل في معي واحد، حديث ١٨٥.

عند ابن جرير (عن أبي هريرة) رضي الله عنه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَأْكُلُ الْمُسْلِمُ فِي بَيْتِي وَاجِدًا» قَالَ الْحَافِظُ عُذِّي يَأْكُلُ فِي بَيْتِي لَأَنَّهُ يَمْعَى يَوْعُ الْأَكْلِ قَبِيحًا، وَيَجْعَلُهَا ظَرْفًا لِلْمَأْكُولِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ ثَمَرَهُمْ أَوْ بِلَا ظُهُورِهِمْ» (وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أُمْعَاءَ) قَالَ ابْنُ تَرْتَمَازِي: هِيَ سَبْعَةُ أُمْعَاءَ الْإِنْسَانِ، وَلَا ثَمَرٌ لَهَا كَمَا بَيَّنَّ فِي التَّفْسِيرِ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لَا سَبِيلَ إِلَى حَمَلِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ، لِأَنَّ الْمَشَاهِدَةَ تَدْعُوهُ، فَكَيْفَ مِنْ كَيْفٍ يَكُونُ أَكْلُ أَكْلًا وَشَرِبًا مِنْ بِلَا ظَاهِرِهِ، وَكَيْفَ مِنْ كَيْفٍ يَكُونُ أَكْلُهُ وَشَرِبُهُ، (إِذَا) وَقَالَ الْحَافِظُ^(١): أَطْبَقَ الْعِلْمَاءُ عَلَى حَمَلِ الْحَدِيثِ عَلَى بَيِّنِ ظَاهِرِهِ، كَمَا سَبَّغَ إِيضَاحَهُ

قَالَ ابْنُ تَرْتَمَازِي^(٢): جَعَلَهُ مَا قِيلَ فِيهِ عَشْرَةً أَوْجِهًا.

الْأَوَّلُ: أَنَّ الْحَدِيثَ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ، وَلَيْسَ حَقِيقَةً التَّحَدُّثِ مُرَادًا، بَلْ انْتِعَادًا قُلَّةً أَكَلَ الْمُؤْمِنُ وَكَثْرَةً أَكَلَ الْكَافِرُ، وَيَتَبَيَّنُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَنَصَّوْنَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ»^(٣)، وَنَحْصِبُ السَّبْعَةَ لِسَبَابِهَا فِي التَّكْثِيرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِنْ بَعْدِهِمْ سَبْعًا مُتَّبِعِينَ»^(٤)، وَالسَّعْيُ: أَنْ تَسْأَلَ الْمُؤْمِنَ أَتَقَلُّلَ فِي الْأَكْلِ لَاسْتِغْفَالَهُ بِأَسْبَابِ الْعِبَادَةِ، وَعَلِمَهُ أَنَّ فَصْدَ الشَّرْعِ مِنْ

(١) «صحيح البخاري» (٥٢٨/٩).

(٢) «مخرج مقرئاني» (٢٩٠/٢٩).

(٣) سورة محمد: الآية ١٢.

(٤) سورة لقمان: الآية ٢٧.

الأكل سد الجوع والنعون على العبادة، ولحشيت من حساب ما زاد على ذلك، والكافر بخلاف ذلك، قال القرطبي: وهذا أرجح الأقوال، ولا يلزم من هذا اطراحه في حق كل مؤمن وكافر، فقد يكون المؤمن يأكل كثيراً إما بحسب العادة وإما لمعارض، ويكون في الكفار من يأكل قليلاً للعادة أو مراعاة المصلحة على رأي الأطباء أو الرياضة على رأي الرهبان.

الثاني: ما قال النووي: المختار أن بعض المؤمنين يأكل في معنى واحد، وأكثر الكفار يأكلون في سبعة أعماء، ولا يلزم أن يكون كل واحد من السبعة مثل باقي المؤمنين، ويدل على تفاوت الأعماء ما ذكره عياض عن أهل التشريع أن أعماء الإنسان سبعة: المعدة، ثم ثلاثة أعماء تطعمها منسلة بها، البواب، ثم الصائم، ثم الرقيق، والثلاثة رفاق، ثم الأمور، والفنون، والمستقيم، وكلها علاط، فيكون المعنى الكافر لكونه يأكل شره لا يشبعه إلا ملء أعمائه السبعة، والمؤمن يشبعه ملء معنى واحد.

الثالث: أن المؤمن بسمي الله تبارك وتعالى عند طعامه وشراعه، فلا يشركه الشيطان، فيكفيه الغليل: والكافر لا يسمي فيشركه الشيطان، كما وردت بذلك الروايات الكثيرة، منها ما في مسلم مرهوعاً: «إن الشيطان يستحلّ الطعام إن لم يذكر اسم الله تعالى عليه».

الرابع: أن المراد بالمسلم الإسلام التام، لأن من حسن إسلامه، وكمل إيمانه اشتغل فكره فيما يصير إليه من الموت وما بعده، فيمنعه شدة الخوف وكثرة الفكر والإشفاق على نفسه من استغناء شهوته، كما ورد في حديث أبي أمامة رفعه «من كثر تفكره قلّ طعمه، ومن قلّ تفكره كثر طعمه وقسا قلبه»^(١) ويشير إلى ذلك حديث أبي سعيد الصحيح: «إن هذا المذاق حلوة خضرة، فمن

(١) أخرجه الحاكم في «فتح الباري» (٥٣٩/٩).

أخذه بإشراف نفس كان كاندي يأكل ولا يشبع^(١).

فدل على أن المراد بالمؤمن من يقتصد في مطعمه، وأما الكافر فمن شأنه الشراهة، فيأكل بالثبته كما تأكل البهيمة، ورد هذا الخطابي، وقال: قد ذكر عن غير واحد من أفاضل أسلاف الأكل الكثير، فلم يكن ذلك نقصاً في إبعادهم.

الخامس: قيل، المراد أن المسلم يأكل الحلال فقط، والكافر المحرم، والحلال أقل من المحرم في الوجود، مقله ابن التين.

السادس: المراد حصى العزم على قلة الأكل، إذا علم أنه كثرة الأكل من صفات الكافر، فإن نفس المؤمن تنفر من الاتصاف بصفة الكفر. ويدل على أن كثرة الأكل من صفات الكافر قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَسْتَكْبِرُونَ وَيَكُونُوا كَمَا تَأْكُلُ الْإِبْرِيمُ^(٢)﴾.

السابع: ما قال القرطبي: شهوات الطعام سبع: شهوة الفصح، والنفس، والعين، والضم، والأذن، والأنف، وشهوة الجوع، وهي الضرورية يأكل بها المؤمن، وأما الكافر فيأكل ما يجوع.

والثامن: ما قال النووي: يحتفل أن يراد بالسبعة في الكافر صفات، هي الحرص والشراهة وظول الأسم والطمع وسوء الطبع والحسد وحب السمن، وبالإحدى في المؤمن منذ خلقه.

والتاسع: ما قال ابن العربي: إن الأسماء لسبعة كتابة عن السواس الخمس والشهوة والحاجة.

(١) أخرجه البخاري (٢٨١٢)، ومسلم (١٠٥٢).

(٢) سورة لقمان الآية ٢٧.

والعاشر: أن الحديث ورد في شخص يعينه، وإلزام فيه عهدية لا جنسية، جزم بذلك ابن عبد البر، فقال: لا سبيل إلى حمله على العموم؛ لأن المشاهدة تبادله، فكيف من كافر يكون أقل أكلاً من مؤمن وحكمه، وحكم من كافر أسلم فلم يتغير مقدار أكله، وحديث أبي هريرة الآتي يدل على أنه ورد في رجل خاص يعينه، ولذا عقب به مالك الحديث المطلق، وكذا البيهقي، فكانه قال: هذا إذا كان كافراً كان يأكل في سبعة أمعاء، فلما أسلم عوفي وبورك، فكفاه جزء من سبعة أجزاء.

وقد سبقه إلى ذلك الطحاوي في أمشكول الآثار^(١)، فقال: قيل: إن هذا الحديث كان في كافر مخصوص، وهو الذي شرب خلابة السبع شيه، قال: وليس للحديث عندنا حمل سواه، والسابق إلى ذلك أولاً أبو عبيدة، وقد نعت هذا بأن ابن عمر راوي الحديث فهم منه العموم، ولذلك منع الذي رآه يأكل كثيراً من التدخل عليه، واحتج بالحديث المذكور، كما في البخاري، ثم كيف يثنى عمله على شخص يعينه مع ما ورد من تعدد الواقعة في ذلك، ويورد الحديث المذكور عقب كل واحدة منها في حيز الذي وقع له ذلك، وسباني حديث أبي هريرة، ويأتي تفسير الرجل فيه، انتهى كلام الزرطاني بزيادة من «الفتح».

قال الحافظ^(٢): اختلف في معنى الحديث، فقيل: ليس المراد ظاهره، وإنما هو منقح شرب المؤمن وزهده في الدنيا، والكافر وعرضه عليها، فليس المراد حقيقة الأسماء، ولا خصوص الأكل، وإنما المراد لتفان من الدنيا والاستكثار منها، فكانه عبر عن تناول الدنيا بالأكل، وعن أسباب ذلك بالأسماء، ووجه الملاحة ظاهر، ونقل الطحاوي نحوه عن أبي جعفر بن أبي

(١) انظر: (٢٥١/٢).

(٢) فتح قاري، (٩/٥٢٨).

١٦٥٥/١٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ مُجَلِّسِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ثَابِتٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَمَافَةٌ ضَخِيكٌ.....

عمران، قال: حمل قوم هذا الحديث على الرغبة في الدنيا. كما تقول: فلان يأكل الدنيا أكلاً.

وقيل: المعنى أنه السوس يأكل الحلال. والكافر أحرام، فذكر أقول الخماس من الأقول المسطحة. وقيل: المراد حصن المؤمن، فذكر المقول السادس. ثم قال: وقيل: بل هو على ظهره، ثم أحلقوا في ذلك عن أقوال، ثم ذكر الأقوال الثمانية الباقية من العشرة المدونة، فكانه جعل الثلاثة المذكورة على غير طاهره^(١)، الثمانية على طاهره، فصارت لأقوال إحدى عشرة، والحاددي عشر أنه ضرب مثل.

١٦٥٥/١١ - (مالك عن سهل) بضم السين مبغراً (ابن أبي صالح عن أبيه) أبي صالح ذنون (عن أبي هريرة) رضي الله عنه (أن رسول الله ﷺ ضامه) أي قول رسول الله ﷺ (صيف) في الجمع - فذمه إذا - لم يه في خيفه، وأخفصه إذا أقرعه. قال ابن عبد البر في «التجريد»^(٢)، هذا المرحل يهجه الغفاري، والحديث فيه تحوير، اهـ.

قال الزرقاني^(٣): هو هجاء بن سعيد نفاذ، ورواه ابن أبي شبة والدار وغيرهما من حديثه، ويزعم أنه عند الثور أو ناقة بن عمرو، كما عند أحمد وأبي سلمة - كجني وماسم بن ثابت في الدلائل^(٤)، أو أبو بصير المصدي. ذكره أبو عبيد وعبد الحسي بن سعيد أو تسمية بن إسحاق الحنفي. ذكره ابن إسحاق والبايعي وابن عقال. اهـ.

(١) أي طاهره المراءاه - شرحه.

(٢) (ص: ١٧)

(٣) تاريخ الزرقاني (١: ٢٩١)

ويذكر في هؤلاء كلهم نحو قصة الباب، وأخرج البخاري عن أبي حازم عن أبي هريرة: أن رجلاً كان يأكل أكلاً كثيراً، فأسلم فكان يأكل قليلاً، فذكر ذلك للنبي ﷺ، فقال: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ يَأْكُلُ فِي مَعَى وَاحِدَةٍ، وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي مِيعَةِ أَعْدَاءٍ».

قال المحافظ^(١): وقع في رواية مسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَافَهُ صَبِيفٌ، الْحَدِيثُ نَحْوَ سِيَاقِ الْمَوْحُفَاتِ، وَهَذَا الرَّجُلُ بِشَبِّهِ أَنْ يَكُونَ جَهَنَّمِيًّا، فَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو يَعْلَى وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ^(٢) مِنْ طَرِيقِهِ: أَنَّهُ قَدِمَ فِي نَفَرٍ مِنْ قَوْمِهِ يَزِيدُونَ الْإِسْلَامَ، فَحَصَرُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَغْرِبَ، فَلَمَّا سَلِمَ قَالَ: «لِيَأْخُذَ كُلُّ رَجُلٍ يَدَ جَلِيئِهِ»، فَمِ يَدُ عُبَيْرٍ، فَكَتَفَ رَجُلًا عَظِيمًا طَوِيلًا لَا يَقْدَمُ عَلَيْهِ أَحَدٌ، فَذَهَبَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى مَنْزِلِهِ، فَحَلَبَ لِي عِزْرًا فَأَتَيْتُ عَلَيْهِ، ثُمَّ حَلَبَ آخَرَ حَتَّى حَلَبَ لِي سَعَةً فَأَعْتَرَفْتُ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَتَيْتُ بِصَنْعِ بَرْمَةٍ، فَأَتَيْتُ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ أُمُّ أَيْمَنَ: «أَجَاعَ اللَّهُ مِنْ أَجَاعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»، ضَالَّةٌ: «مَا يَا أُمُّ أَيْمَنَ، أَكَلْتُ رَوْقًا، وَزَرَقْنَا عَلَى اللَّهِ»، فَلَمَّا كَانَتِ اللَّيْلَةُ الْآخِرَةُ، وَصَلَيْنَا الْمَغْرِبَ صَنَعَ مَا صَنَعَ فِي آخِرِ قَبْلُهَا، وَحَلَبَ لِي عِزْرًا، وَرَوَيْتُ وَشَبَعْتُ، الْحَدِيثُ، قَالَ: «وَفِي إِسْنَادِهِ مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ وَهُوَ ضَعِيفٌ».

وأخرج الطبراني^(٣) بسند جيد عن عبد الله بن عمر، وذكر نحو القصة المذكورة، وسمى الرجل أبا غزوان، ثم قال: وهذه الطريق أقوى من طريق جهنم، ويحصل أن تكون تلك كنيته، لكن بطوي الشك أن أحمد أخرج عن

(١) «فتح الباري» (٥/٣٨).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٥/٥٦٩)، وأبو يعلى (١٩١٦)، والبيهقي (٢٨٩١)، والطبراني في الكبير (٢١٥٢).

(٣) انظر: «مجمع الرواة» (٥/٣٧) ج (٧٩٦٥).

كأنهم كانوا في بيتي الله يجمع بينهم. فحاشيت منبري حلالها. ثم
أخبرني

حديث أبي بصير عن العنبري، قال: «أُتيت نبي ﷺ لما حارب قبل أن أسلم،
فذكر ما بيننا بقصة الصدوق، ثم قال: هذا لا يدور به المصنف في حديث
الحديث. وإن كان المصنف رحمه الله أنكر ليس في قصة حصار من العدد

والاحمد أيضا وأبي مسلم الكاظمي، وقد علم من حديث أبي التلائم،
والشعور في «المحرم» من قصة بطلان من عذرة، قال: «الحديث في المباح نبي
حتى أنه قال الله في عذرات، ثم أخذت عذرة، فعدت فيها، فشرحت،
فقلت: يا رسول الله إن كنت لأشجعها عذرا لا أفتني، أي لطف: إن كنت
لأشركه المصنف، فما أفتني: فذكر الحديث، وهذا أيضا لا ينبغي أن يفسر به
وبهم حديث الدب لاختلاف الحديث، ورفع في كلام العنبري ليعلم من أنه
شدة من صورة العنبري، وقد من إحدى من «السيرة» من حديث أبي بصير
في قصة ثمانية من أنال أنه لم يسم ثم سلم، فقلت له قصة قصة حصار،
مجاز أو يفسر به، وبه حديث العنبري كلامه، اهـ

(كافر) قال قباخي^(١) فيه حوار تصنيف الكافر، وهو يزعم أنه لا كان
بأنك في العنبري: «بأنك عز الله المصنف» في ذلك، أحد أحد، أي، ولا أراه
جواباً، ولا أراه في نصيب، فمن عن موافقته ثم في ذلك من بعض
المصنفين، وأما نصيبه، فاحتمال أن يكون ذلك بمعنى الاستئناف وإرجاء
مزمع، فاحتمال أن يكون لما هناك على من الصانع، إذ كان من له حق عيب
وعزبه، اهـ

«فأمر له رسول الله ﷺ بشاة فحلبت» سواء المحبوس (فحلبت) الحبيب
تذكير (حلالها) حكم المصنف والامام أبي بصير (ثم أخرى) حاشيت

فَشْرِبَهُ. ثُمَّ أَخْبَرَنِي بِقِصَّةٍ حَتَّى تَدْرِي حَلَابَ شَارِبِ قَبِيحَاتِهِ. ثُمَّ إِنَّهُ
اُتْرِكَ فَأَذَانُكُمْ فَأَذَانُكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَاءَ. فَحَبِثَ بِشَرْبِ حَلَابِهَا.
ثُمَّ أَخْبَرَنِي بِأُخْرَى عَنْهُمْ يَسْتَتِمُّهَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُؤْمِنُ
يَشْرَبُ فِي مَعْنَى وَاحِدٍ. وَالْكَافِرُ يَشْرَبُ فِي سَبْعَةِ أَلْفَةٍ».

اخرجه مسلم في: ٣٦ - كتاب الأشربة. ٣٥ - كتاب المؤمنين بالحق في معنى

واحد. حديث ١٨٦.

(قشرية) أي المخلوب كله ثم أخرى) أي ثلاثة (قشرية) أيضاً (حس شرب
حلاب سبع شياء) أي مخلوبها كلها، وتقدم في نصها جهجه من روايته ثم
أنه يصيب رمة فأنبت عليها (ثم إنه أصبح) فضيف المذكور (فاسلم فامر له
رسول الله ﷺ بشاء فحلبت) يشاء المذكور (اشرب حلابها) أي شربها المخلوب
(ثم أمر له بأخرى فلم يسمها) بالمشايير الموقنين، أي لم يشتر على أن يشرب
حلاب الشاة الثانية على تقدم

ولا يذهب عليك أن سياق الحديث في جميع النسخ المصرية هكذا.

يعني أن الرجل المذكور شرب حلاب شاة، ولم يسم الشاة، (وكان أي
«الحريه»).

وعليه أن صاحب «العلی شرحه» إذ قال: لم يذكر أن يشرب لبن
الشاة الثانية، وهكذا في «اصحاح مسلم»^(١) برواية مالك بهذا اللفظ، فإني
الفتح الهدية من ثقتي: «أمر له رسول الله ﷺ بشاء فحلب، فلم يستتمها»
يعني لم يشرب لبن الشاة الواحدة أيضاً بتعادها، لفظ فيها من التامع أنه ثم
بأخرى، فأنزل.

(فقال رسول الله ﷺ: المؤمن يشرب في معنى واحد من أمته السبعة
(والكافر في سبعة أمعاء) كلها، فقد تقدم أن الأمعاء مبيعة لا آمن لها عند أهل

(١) (ص ١٦٧).

(٢) ج (١٠٩٢).

الشرع. قال الحافظ^(١). قال ابن الجوزي: قيل: إن الناس في الأكل على ثلاث طبقات. طائفة تأكل من كل مطعم من حاجه وغير حاجه، وهذا فعل أهل الجليل. وطائفة تأكل عند الجوع بغير ما يبدؤ الجوع حسب، وطائفة يجوعون، أنفسهم بقصدون بذلك فمع شهوة النفس، وإذا أكلوا أكلوا ما يبدؤ الرمز. أم.

قال الحافظ: وقد ورد في حديث حسن أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه، وصححه الحاكم من حديث السقاه بن عبدكرب مرفوعاً: ما سئل آدمي وعاء شراً من طئه، حسب أن آدم يعمد بضم حله، فز على الآدمي فيه ثلث للطعام، وثلاث للشراب وثلاث للنفس.

قال القرطبي: لو سبغ شراط هذه النسخة يعجب من هذه الحكمة. وقال: (عزائي) ذكر هذا الحديث لبعض الفلاسفة، فقال: ما سمعت كلاماً في فائدة الأكل أحكم منه، وقال غيره: خصي ثلاثة لأنها أسباب حياة الحيوان، ولأنه لا يدخل البطن سواها، وهل المراد الثالث الحقيقي، والمطرب إلى علة الظن، أو انقسم إلى ثلاثة مقاربة، وإن لم يحب فله باثلاث محض احتجاب.

قال الحافظ^(٢): الأول، أولى، وقال غيره: أرجح لاحد البين الأول، إذ هو المتبادر، والثاني يحتاج إلى دليل، كما في «الترغيم»^(٣). زاد الحافظ: واختلف في حد الجوع على رأيين ذكرهما في «الإحياء» أحدهما: أنه يشتهي البحر وحده. فمضى ضيق الأدم، فليس بجائع، ثانيهما: أنه إذا وقع ريقه على الأرض ثم شبع عليه الذباب.

وذكر أن مراتب الشبع نحصر في سبع، الأولى: ما تقوم به الحياة. الثاني: أن يزيد من الصوم ويصلح فائداً، وهذا واجب، الثالث: أن يزيد

(١) فتح الباري (١/٢٩٠).

(٢) فتح الباري (١/٢٩٠).

(٧) باب النهي عن الشراب في آفة الفضة والشفخ في الشراب

حتى يفوي على آفة الخوفا، المربع: أو يزيد حتى يندبر على الكتف، وهذا مستحب، الخامس: أن يمشي كالمشي، وهذا جائز، السادس: أن يزيد، ولا يكثر السد ويكثر الدوم، هذا منكره، السابع: أن يزيد حتى تنصر، وهي انصاف، وهذا حرام، اهـ.

(٧) النهي عن الشراب في آفة الفضة

قال النووي^(١): لا خلاف بين أصحابنا في أن آفة من آفة الفضة والفضة حرام، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وإسحاق، ولا أعلم فيه خلافاً، لأن النبي ﷺ قال: لا تسجد في شبه الذهب والفضة، ولا تاكلن من حذافهن، وإنما لهم من ثمننا ونكمن في أحبارنا، وغير ذلك من الروايات، والعلة في التحريم ما تضمنت ذلك من الذهب والفضة وكسر حديد الخفراء، وهو موجود في التليخة صبيحاً، واستعمالها نهي عن ذلك، بل إن حريم في غير اعتماد عليها أولى.

من نوحها، أي أو الخسار، فمن وجبهز أحدهما، يصح لمجانته، وهو قول الشافعي وإسحاق، وأصحاب الرأي، والثاني، لا يصح، احتاره أبو بكر، فرد جعل آفة الذهب والفضة نصاً لماء الوضوء، فصل الشا عن المصانة إنه صح الموصوف: لأن المستخلص الذي يقع في الآية قد وقع الحدث، ويحصل أو يكثر، كالقبر عليه، لأن المجرى وأسر فلو لم يفرق، يحصل ما شاء ما شاء، وهذا أيضاً، وحرم استعمال آفة الذهب والفضة، وحكي عن الشافعي أن ذلك لا يهرم، لأن الحار يرد وتحريم الاستعمال، فلا يحرم الانخد كما أن الشد لمجرد تيمم المجرى، والله أن ما حرم استعماله مطلقاً حرم استخارده على حدة لاستعماله، كالقدور، ويجب التحريم لا يحرم مطلقاً فيها نهي للساكن، اهـ.

(١) كاشفة (١/١٠٩)

وفي الشرح الكبير لابن قدامة عن معاوية بن مرة أنه قال: لا بأس بالشرب من قنح فضة. وعن الشافعي قول: إنه مكروه، وغير محرم؛ لأن النهي لها فيه من التشبه بالأعاجيم، فلا يقتضي التحريم، ولنا، حديث أم سنانة الأني في السوطا، وتروعد النار، يدل على تحريمه، اهـ.

وقال الحافظ في الفتح^(١): نقل ابن المنذر للإجماع على تحريم الشراب في أنية الذهب والفضة إلا عن معاوية بن مرة أحد التابعين، فكأنه لم ينفه النهي. وعن الشافعي في القديم، ونقل عن نضه في حرمة أن الشهي فيه التثنية، ونص في الجديد على التحريم، ومن أصحابه من قطع به عنه، وهذا لا يلقى به ثبوت المروء عنه بالنار، فإذا ثبت ذلك فلعله كان قبل أن ينفه الحديث المذكور، ويؤيدوهما النقل عنه [نضه] في حرمة أن صاحب «التغريب» نقل في كتاب الزكاة عن نضه في حرمة تحريم اتخاذ الإناء من الذهب والفضة، وإذا حرم اتخاذ، فتحريم الاستعمال أولى، اهـ.

وقال الشوكاني في «نيل»^(٢) بعد ذكر حديث حذيفة مرفوعاً: «لا تلبسوا تحريم ولا الديباج، ولا تشربوا في أنية الذهب والفضة، ولا تأكلوا في صحافتها، فإنها لهم في الدنيا ولهم في الآخرة» متفق عليه، قال: الحديث يدل على تحريم الأكل والشرب في أنية الذهب والفضة، أما الشراب فبالإجماع، وأما الأكل فأجازه داود، والحديث برأ عليه، ونعله لم ينفه، وقال النووي: قال أصحابنا: انعقد الإجماع على تحريم الأكل والشرب وسائر الاستعمالات في إناء ذهب وفضة، إلا رواية عن داود في تحريم الشراب فقط، ونعله لم ينفه حديث تحريم الأكل، وقول قديم للشافعي والرافعي، «فكان بالكراهة دون التحريم»، وقد رجع عنه.

(١) «فتح الباري» (١/١٩٠).

(٢) «نيل الأوطار» (١/٢٢١).

وتأوله أيضاً صاحب الشريعة، ولم يحصله على ظهرو، فثبت صحة دعوى الإجماع على ذلك، وقد نكل الإجماع أيضاً من المندود إلا عن صراحة من فوة إلى آخر ما هي «التبلي»، ومال الشوكاني إلى أن انتهى ببعض بالأكل والشرب دون سائر الاستعمالات، وهو محجوج بإجماع من قبله من السلف

وقال المحافظ^(١) بعد ذكر أحاديث النهي: فيها تحريم الأكل والشرب في أنية المذهب والمضرة على كل مكنت، رجلاً كان أو امرأة، ولا يُلحق ذلك بالحيث للبناء، لأنه ليس من التزيم الذي أبيع نهياً، قال القرطبي: في التحريم تحريم استعمالها في الأكل والشرب، ويلحق بهما ما في معاهما مثل التطيب والتكحل وسائر وجود الاستعمالات، وهذا قال الجمهور، وأمرت ثلاثة شذت فباحث ذلك مطلقاً، ومنهم من قصر التحريم على الأكل والشرب، ومنهم من قصره على الشرب فقط، لأنه لم يفت على الزيادة في الأكل.

قال: واحتلف في حلة المنع، فقل: إن ذلك يرجع إلى عينهما، ويؤيد قوله ﷺ: «حيي لهم ولأنها لهم»، وقيل: فكوبهما الأثمان، رقيم المتلعات، ولو أبيع استعمالها لحاز تحاذ الآلات منهما، فبعضي إلى تائنها بآياتي الناس ليجحف بهم، وشله الغرائي بالحكم، الذين وظفهم التصرف لإظهار العدل بين الناس، ولو منعوا، لتصرف لأختل ذلك بالعدل، فكذا في تحاذ الأواني من القدور، حرس أهما عن التصرف الذي يتفجع به الناس، ويرد على هذا حواجز الحلقى لنساء من الثغين، ويمكن الانفصال عنه، وهذه العلة هي الراجعة عند تشافهة، وبه صرح أبو محمد الجرجاني وغيره.

وقيل: حلة الحريم الصرف والحيلة وكسر قلوب المتفراء، ويرد عليه

(١) فتح الباري (١٠/٩٧)

حوار استعمال الأواني من الجواهر النقية وغالبها أكثر قيمة من الذهب والفضة، ولم يمنعها إلا من شدّ، وبطل ابن الصبان الإجماع على الجواز وتبعه الأراعي ومن بعده، لكن في الزوائد العمري عن صاحب التصريح: يعني وجهين، وقيل: المنة في البيع المنته بالاعاجم، وفي ذلك نظر فتوت الوعيد لماعنه، ومجرد الشبه لا يصل إلى ذلك.

واختلف في اتخاذ الأواني دون استعمالها كما تقدم، والأشهر المنع، وهو قول الجمهور، ورخصت فيه طائفة، وهو مبني على العلة في منع الاستعمال، اهـ. وقال ابن عابدين: في نفي الاستعمال إشعار بأنه لا بأس باتخاذ الأواني منهما للجميل، اهـ.

(والفتح في الشراب)

قال الحافظ^(١): جاء في النهي عن الشرب في الإناء عدة أحاديث، وكذا النهي عن النفس في الإناء؛ لأنه ربما حصل له تغير من التمس، إما لتعود النفس متغير الظم بمأكل مثلاً، أو ليعد عهده بالسواك والمصضعة، أو لأن النفس يصعد بخار العذلة، والفتح في هذه الأحوال كلها أشد من التنفس، اهـ.

وفي الحديث^(٢): قال الخطابي: يحتمل أن يكون النهي عن ذلك من أجل ما يخالف أن يبرز من ريقه وطلوة فحة فيبئع في الماء، وقد يكون التنكير من بعض من يشرب متغيراً، فتعلق الرائحة بالماء يرفقه ولطعه، فيكون الأحسن في الدأب أن يتنفس بعد إياية الماء من فيه؛ لأن الفح لا يكون لأحد معين، فإن كان من حرارة الشراب فليصبر حتى يبرد، وإن كان من أجل قذاه ببصره فيه، فليعطه بأصبع أو خلاق أو نحوه، ولا حاجة إلى الشخ به بحال، اهـ.

(١) وضع الحافظ (١٠/٩٢)

(٢) مدخل المسبوق (١٦/٥٩).

١١/١٦٥٦ - حَفَّطْنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ:

وقال الشيخ ابن القيم^(١): أما التفتح في الشراب فإنه يكسب من غم النافع راحة كريمة يُعافى لأهلها، ولا سيما إن كان متغير الغم، له.

قلت: والأطباء الروميون في هذا الزمان يُسَلِّطُونَ في النهي عن التفتح أشد النهي، ويزعمون أن بالنفس تخرج الأبخرة الحارة السمية المشتملة على الجراثيم، فتختلط بالشراب، فإذا شربه أحد بعد ذلك ترجع هذه الجراثيم إلى الجوف، فتحدث أمراضاً كثيرة.

١٢/١٦٥٦ - (مالك عن نافع) مولى ابن عمر - رضي الله عنهما - (عن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب) - رضي الله عنهما - العدوي العدني، ذكره مسنن في الطيفة الأولى من تابعي أهل المدينة، ولد في خلافة جده عمر - رضي الله عنه - من رواية الشيخين وغيرهما (عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق) - رضي الله عنه - ابن أخت أم سلمة، أمه قريبة بنت أبي أمية، كذا في «الفتح».

(عن أم سلمة) أم المؤمنين (زوج النبي ﷺ) والحديث أخرجه البخاري برواية إسماعيل عن مالك بهذا السند، قال الحافظ^(٢): هذا الإسناد كله مدنيون، وقد تابع مالك عن نافع عليه موسى بن عتبة وأيوب، وغيرهما عبد مسلم، وخالفهم إسماعيل بن أمية عن نافع، فلم يذكر زيدا في إسناده، جعله من نافع عن عبد الله، أخرجه النسائي، والتحكم لمن زاد من الثقات، ولا سيما وهم حفاظه، وقد اجتمعوا، وانفرد إسماعيل.

(١) «زاد المعاد» (٤/٢١٦).

(٢) «فتح الباري» (١٠/٩٦) والحديث في «المعجم» (١٦/١٠٦).

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الَّذِي يَشْرَبُ فِي آيَةِ الْفَيْضِ إِنَّمَا يُجْرِحُهُ»

وقال محمد بن إسحاق: عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد عن أم سلمة، ورواه سعد بن إبراهيم عن نافع في صفة، فكان خالفه، فقال: عن عائشة بذلك أم سلمة، وقول محمد بن إسحاق أقرب. فإن كان معروفاً فلهل لنافع فيه إسنادان، وشذ عبد العزيز بن أبي رزاة، فقال: عن نافع عن أبي هريرة، وسلك مرد بن سنك وهشام بن العمار الجادة، فقال: عن نافع عن ابن عمر، أخرجه الجميع النسائي، وقال: انصبوب من ذلك كله رواية أنوب ومن تابعه. اهـ

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ. الَّذِي يَشْرَبُ فِي آيَةِ الْفَيْضِ) وهي رواية لمسلم من طريق عثمان بن مرة عن عبد الله بن عبد الرحمن عن عائشة أم سلمة: ممن شرب من إباء دهب أو فضة، وإنه أَيْضاً من رواية علي بن مسهر عن عبيد الله العمري عن نافع: «أَنَّ الَّذِي يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ فِي آيَةِ الْمَذْبُوحِ وَالْفَيْضِ، وَأَشَارَ مُسْلِمٌ إِلَى تَرَدُّدِ مَنْ مَسَّهَا بِهَذِهِ الْفَرْقَةِ، أَعْنِي الْأَكْلَ، كَذَا فِي «الْفَتْحِ».

(فَاتِمَا) بزيادة الفاء في أوله في النسخ المخطوطة، ومدونها في النسخ النصرية (بجرجر) بضم الشحنة وفتح الجيم الأولى وتسمى الثانية بينهما واء ساكنة، وآخره أَيْضاً واء من الجوزية. وهو صوت يردده البعير في حنجرتة إذا حاج نحو صوت النحاح في فك الخرس، كذا في «الفتح».

إد الزركاني^(١): إذا صاح وصب الماء في الحلق، أي بجرعه جرماً متداركاً، قال النووي. اتفقوا على كسر الجيم الثانية، وتضبط بأن السوفن من جرعه حكى فتحها، وحكى ابن القزاع عرو، والله أنه قد ذكر. وروى بجرجره حتى البناء للفاعل والمفعول، وكذا حزه من ماله في «شواهد التوضيح»، وروى ذلك تلصده ابن أبي الفتح، فقال في حزه جمعه في الكلام على هذا الحديث:

(١) مشرح الزركاني، ٢/١٩٦

في بطنه نار جهنم^(١).

أخرجه البخاري في: ٢٤ - كتاب الأشربة، ١٨ - باب آية النصف، ومسلم في: ٣٧ - كتاب تناسل الزينة، ١ - باب تحريم استعمال أوني الذهب والفضة، حديث ١.

لقد كثر بحثي على أن أرى أحداً رواه مبيياً للمفعول، فلم أجده عند أحد من حفاظ الحديث، وإسا سمعنا من الفقهاء الذين ليست لهم عناية بالرواية.

وسألت أبا الحسين الميوني، فقال: ما قرأته على والدي ولا على شيخنا المعنزي إلا مبيياً للفاعل، قال: ويعد اتفاق الحفاظ قديماً وحديثاً على ترك رواية الآية، قال: وأيضاً فاستد به، الفاعل هو الأصل، واستد به إلى المفعول فرع، فلا يصار إليه بغير حاجة، وأيضاً، فإن علماء العربية كانوا يحذفون الفاعل ما نعلم به، أو للجهل به، أو إذا تخوف منه، أو عليه، أو لشبهه، أو لحقارته، أو لإقاسة وزن، وليس هنا شيء من ذلك، كذا في «الفتح»^(٢).

(في بطنه نار جهنم) دفع للأكثر نصب نار، على أن الجرجرة تسمى الصب أو التجرع، فيكون ناراً نصب على المفعولية، ولفاعل المشرب، أي يصب ويتجرع، وجاء الرفع على أن الجرجرة هي التي تصوت في البطن، فإن النووي: النصب أشهر، ويؤيده رواية عثمان بن مرة عند مسلم بلفظ «فإنما يجرجر في بطنه ناراً من جهنم»، كذا في «الفتح».

قال الأبي^(٣): الجرجرة صوت وفروع الماء في الجوف، ومعنى ذلك أنه يعذب عليه في جهنم، وربما كان ذلك بأن يشرب منها ما يسمى مهلاً، وحاز شربها الذي يوصف بأنه نار، والعرب تسمي الشيء باسم ما يؤول إليه، فيسمى المصبر خمراً إذا أرد به الخمر، وتسمى الشدة موتاً لما كان نزول إليه، اهـ.

(١) النظر: فتح الباري (١٠/٩٧).

(٢) «النظر» (٧/٢٣٥).

١٦٥٧/١٦ - وحدثني عن مالك، عن أبيوب بن حبيب مؤيد

سعد بن أبي وقاص،

١٦٥٧/١٦ - (مالك عن أبيوب بن حبيب) كذا في جميع نسخ النصية

والهدية بن لثوث وأشروع - غير المتفق فقيهاً يدلّه أبووب المخدسي، وهو
وهم من النصف أو تحريف من النسخ، فإنه المتخني وإن كان من مشايخ
الإمام. لكن هذا رجل آخر، وعلى الصواب أخرجه محمد في موطئه^(١) عن
أبووب بن حبيب مؤيد سعد بن أبي وقاص.

قال ابن عبد البر في «التجريد»^(٢): أبووب بن حبيب له حديث واحد، قال
فيه مالك: إنه مؤيد سعد بن أبي وقاص، وغيره يجعله صحيحاً، يسه أبووب بن
حبيب بن أبيوب بن علقمة بن ربيعة بن الأعور خفاف بن عمرو بن وهيب بن
خفاف بن جمح، هكذا سبه مصعب، وقال: قتل بقايد سنة ثلاثين ومائة،
وقال غيره سنة ١٣٦هـ.

(مؤيد سعد بن أبي وقاص) كذا قال مالك، وجعله غيره صحيحاً كما قال
ابن عبد البر.

وقال الحافظ في «تهذيبه»^(٣)، ورقم له للترمذي، ولبني في «مسند
مالك»: أبووب بن حبيب الزهري المدني، مؤيد سعد بن أبي أبووب، له عندهما
حديث واحد في التمتع، ذكره ابن حبان في «الثقات»، وأخرجه له هو والحاكم
في «صحيحهما»، وصححه قبلهما الرمزي، وقال البخاري في «التاريخ»: مات
سنة ١٣٦هـ، وحكى ابن عبد البر أنه ابن حبيب بن علقمة بن الأعور، من
جمح. ٨١.

(١) موطأ محمد بن عبد الله بن مسلمة (١/٣١٩).

(٢) (ص ٢٢).

(٣) «تهذيب التهذيب» (١: ١٠٠).

عن أبي المنثري الجهيني؛ أنه قال: كنت عند مروان بن الحكم، فدخل عليه أبو سعيد الخدري فقال له مروان بن الحكم: اسمعت من رسول الله ﷺ أنه نهى عن النخع في الشراب؟ فقال له أبو سعيد: نعم. فقال له رجل: يا رسول الله إني لا أروى من نفسي واحداً. فقال له رسول الله ﷺ: «فأبى الفخذ».....

(عن أبي المنثري الجهيني، قال: ابن عبد البر، لم أقف على شيء، وذكره الحافظ في تهذيبه^(١)، ورغم أنه للثوري، وابن ماجه، قال: روى عن سعد بن أبي وقاص، وعن أبي سعيد الخدري في النهي عن النخع في الشراب، عن ابن معين: ثقة، وقال علي بن المنثري: مجهول، وذكره ابن حبان في الثقات).

(أنه قال: كنت عند مروان بن الحكم) الأموي (فدخل عليه أبو سعيد الخدري) اصحابي الشهير، سعد بن مالك (فقال له مروان بن الحكم: اسمعت) همزة الاستفهام (من رسول الله ﷺ أنه) ﷺ نهى عن النخع في الشراب؟ فقال له أبو سعيد: نعم) سمعته ذلك، قال البيهقي^(٢): «سألاً لأنت على مكافؤ الأخلاق؛ لأن النخع فيها يحوز أن يقع من ريقه فيها شيء مع النخع فيفقدونه الناظر، ويعساه عليه، اهـ. وتقدم في ذلك من حكم أخرى.

وراد أبو سعيد في تحوُّب الكلام الذي تكميلاً للعائدة الجديدة (فقال له) ﷺ (رجل) لم يسم (يا رسول الله إني لا أروى من نفسي) بمنحيتين (واحد) قال الباجي: سؤله يقتضي أن النفس في الإماء من معنى النخع، وكان الرجل يريد أنه لا يكفي ما يشرب من إماء في نفس واحد (فقال له رسول الله ﷺ: فأبى) منعهم التهمز وكسر التوسعة، أمر من الإيالة أي حامد (الفخذ) أي إماء

(١) تهذيب التهذيب (١٢/١٢٩)

(٢) المختصر (٧/٢٢٦).

عَرَفَ فَبِتْ لَمْ تَنْفَسْ
.....

الشرب (عن فبت) عند الشرب. ولا تَنْفَسُ في الماء. (ثم نفَس) ثم اشرب مرة أخرى.

قال المصنف: (ثم يذكر عليه الشرب من نفس واحد، بل أقره عليه، فافضى ذلك بإحده. وقد جُوزَ ما لك الشرب في نفس واحد. وهو قال بر السميت وعطاء بن أبي رباح. غير من عند المصنف. وروى عن ابن عباس وعكرمة حمارة قَتْلَهُ، وقالوا: هو شرب الشيطان، وما قال ما لك. رحمه الله تعالى. فظهر للحديث: أنه.

قال أبو رُقَيْنٍ^(١) إن الأمر بإيالة المذبح، إنما بخاطف به من لم يرو من نفس واحد، غير عت، [لا فلا إيالة، قاله في «المفهم»، وفي «المنجذ» عن ما لك: به إيالة الشرب من نفس واحد، لأنه لم يرو به المرحل عنه، بل قال له ما معناه: إذا كنت لا تروى من واحد فأبى المذبح، أنه.

وقيل: يذكره مطلقاً لأنه شرب الشيطان. ولأنه من فعل اليهائم، والشرع يحرى عن ابن عباس رفعه. فلا تشربوا واحدة كشر. قاله المصنف، ولكن الله يروا عتلى وذلك، الحديث^(٢)، قال الكوفي: فيه أنه لا بأس بالشرب في عتلى، وإن كان الأولى كونه ثلاثاً.

ومن مسلم عن أبي هريرة: كان ﷺ يتنفس في شرابه ثلاثاً، وفي الترمذي عن ابن عباس: كان ﷺ إذا شرب تنفس مرتين، وإسناده ضعيف، ذكر له شواهد، فعمله في بعض الأحيان لجواز المقصر عن الثلاث. وحاصل أنه أراد مرتين النفس التواقعين في أثناء الشرب، ونسقط الثالثة لأنها بعد الشرب، فهي من ضرورة أنه أقر.

(١) شرح ترمذي (١/٢٩٤).

(٢) شرح الترمذي (١/١٨٨).

قَالَ: فَإِنِّي أَرَى الْقَذَاءَ فِيهِ. قَالَ: فَأَهْرِقْهَا.

أخرجه الترمذي في: ٢٤ - كتاب الأشربة، ١٥ - باب ما جاء في كراهية التبخ في الشراب. (قال أبو عيسى): هذا حديث حسن صحيح.

وأما حديث زيد بن أرقم «كان شربه ﷺ بنفس واحد»، رواه أبو الشيخ، وحديث أبي قتادة مرفوعاً: «إذا شرب أحدكم فليشرب بنفس واحد»، رواه الحاكم، وصححه، فمحمولان على تركه التنفس في الإناء، قاله الزرقاتي ملخصاً من «الفتح».

وترجم البخاري في صحيحه «باب الشرب يتنفسن أو ثلاثة»، وذكر فيه حديث أنس «كان يتنفس في الإناء مرتين أو ثلاثاً»، قال الحافظ^(١): «كأن البخاري أراد الجمع بين حديث الباب وبين حديث التهي عن التنفس في الإناء؛ لأن ظاهرهما التعارض، فحذفهما على حالتين، فحالة التهي عن التنفس داخل الإناء، وحالة الفعل علم من تنفس خارجة، فحذفه، كذا يتنفس في حالة الشرب من الإناء».

(قال) «لرجل المذكور: (فإنني أرى القذاة) فخرج القاف ما يسقط في العين والشراب من نين ونحوه يقع (فيه) أي في الفتح (قال) ﷺ. (فأهرقها) فخرج الهمزة وزيادة الهاء أسكنة، أي صب الماء من الفتح قليلاً لتخرج القذاة، قال صاحب «المحلى»: «الماء قد يؤث، قال تعالى: ﴿مَاءٌ أَرِيحٌ يَشْرَبُ﴾».

قال الحافظ: قال المصنف: التهي عن التنفس في الشراب، كالمهي عن التبخ في الطعام والشراب، من أجل أنه يقع فيه شيء من الريق، فيعاقبه الشراب ويتفوقه إذا كان التفوق في مثل ذلك عادة غالبية على أكثر الناس، ومحل هذا إذا أكل أو شرب مع غيره، أما لو أكل وحده أو مع أهله أو من يعلم أنه لا يتفوق شيئاً مما يتناوله فلا بأس، قال الحافظ: والأولى تعميم

(١) فتح الباري (١/١٠٢).

(أ) باب ما جاء في شرب الرجل وهو قائم

المنع؛ لأنه لا يؤمن مع ذلك أن تفضل فضلة أو يحصل التقدير من الإثناء أو نحو ذلك، اهـ.

قلت: هذا هو الظاهر من عموم الأحاديث، مع أن العلة في النهي عديدة؛ كما تقدم في أول الباب، لا سيما امتزاج الأبخرة الصاعدة مع النفس، فإنها تضر الشارب نفسه أيضاً، كما قال به القائلون بذلك.

(أ) ما جاء في شرب الرجل وهو قائم

وترجم البخاري في صحيحه، باب الشرب قائماً، وذكر فيه حديث علي - رضي الله عنه - أنه شرب قائماً فقال: «إن ناساً يكره أحدهم أن يشرب وهو قائم، وإني رأيت النبي ﷺ فعل كما رأيتموني فعلت». قال ابن بطال: أشار بهذه الترجمة إلى أنه لم يصح عنه الأحاديث الواردة في كراهية الشرب قائماً، قال الحافظ^(١): «كنا قال، وليس بجيد، بل الذي يشبه صحيحه أنه إذا تعارضت عنه الأحاديث لا يثبت الحكم، اهـ. كذا قال الحافظ.

والظاهر عندي ما قال ابن بطال، فإنه لو كان كما قال الحافظ لذكر في الباب حديث المنع أيضاً، ولم يذكر، قال عياض: لم يخرج مالك ولا البخاري حديث النهي، وأخرجها مسلم.

وقال الحافظ^(٢) بعد ما بسط في الروايات السبعة والخاتمة: ومنها ما لم يمسلم عن أبي هريرة (لا يشرعن أحدكم قائماً، فمن سبي فليستغفر)، قال القرطبي: ثم يقرر أحد إلى أن النهي فيه للتحريم، وإن كان جازياً على أصول الظاهرية القول به، وتعقب بأن ابن حزم جزم بالتحريم، ثم قال: وسلك العلماء في ذلك مسالك:

(١) انظر: «فتح الباري» (١٠/٨١).

(٢) «فتح الباري» (١٠/٨٢).

أحداهما: الترحيح، وأن أحاديث الجواز أثبت من أحاديث النهي، وهذه طريقة أبي بكر بن الأثرم، فقال: ويدل على هذه أحاديث النهي تفاتي النعماء على أنه ليس على أحد ضرب قائماً أن يسفي.

الثاني: دعوى المدح، وإليها حجاج الأثرم وابن شاذان: فمقروا أن أحاديث النهي - على تقدير ثبوتها - منسوبة بأحاديث الجواز بقراءة عبد الخائف الراشدين ومعظم الصحابة والتابعين بالجواز، وقد عكس ذلك ابن حزم، فادعى نسخ أحاديث الجواز بأحاديث النهي، مستسكناً بأن الجواز على وفق الأصل، وأحاديث النهي مفرقة لحكم الشرع، فمن ادعى الجواز بعد النهي فعليه البيان، فإن النسخ لا يثبت بالأحسان، وأجاب بعضهم بأن أحاديث الجواز متأخرة لما رفع منه ﷺ في حجة الوداع، وإذا كان ذلك، لأعبر من فعله ﷺ، دل على الجواز، ويتأيد بفعل الخلفاء الراشدين بعده.

الثالث: التصحیح بين الخبرين بضرب من التأويل، فقال أبو الفرج النخعي المراد بالقباء هذا المشي، يقال: قام في الأمر إذا مشى فيه، وبمعن قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْمُرْ عَلَيْهِ قُرْبًا﴾، وحجج الطحاوي إلى تأويل آخر، وهو حمل النهي على من لم يسم عند شربه، وهذا إن سلم له في بعض ألقاظ الحديث لم يسم له في بقائها.

وسلك الآخرون في التجميع حمل أحاديث النهي على كراهة التثريب، وأحاديث الجواز على يده، وهي طريقة الحنطاني وابن بطال في آخرين، وهذا أحسن المسالك وأسنن، أعدهم عن الاعتراض، وإليه أشار الأثرم، وبه جزم الطبري، وقيل: إن النهي عن ذلك إنما هو من حجة الطلب بخلاف وقوع من به، فإن الشرب فاعداً أمكن وأبعد من الشرب^(١) وموصول الوضع في تكسبه والحق، الله.

(١) هكذا في فتح الشامي وهو تحريف، والكتاب في قوله كما في إرشاد الناسي (١٩٣/٢).

[illegible][illegible]

وقال فها سبه العلاءة^١ شربت فضلي ورجوه بعد الفراق منه فانتها
 به عدا سها انفق على حبيبها الجميل^٢ ورجوعها في شرب قنصا فساد
 لا يبرأ^٣ . فقال في ذلك : فوالله ما سبه الا ويات التحذير فيه . احتفظوا
 في كل شيء ربها علم بساكن

فإن الظاهر في قوله في الآية^(١) أن مخرج حديث خبره - بحمد الله - لا يمكن أنه لم يستأنس بشيء، أو أنه لم يجد من يصدق به أهل إمامه، فإنه

1894 年 11 月 25 日 星期二

$$f(x) = \frac{1}{2} \left(1 + \frac{x}{\sqrt{1+x^2}} \right)$$
$$f(x) = \frac{1}{2} \left(1 + \frac{x}{\sqrt{1+x^2}} \right)$$

مختص بماء زمزم، بشرط فضل لوضوء، كما ذكره بعض محدثينا، ووجه تخصيصهما أن المطلوب فيهما حصول البركة إلى جميع الأعضاء، وقال في حديث آخر: قال السيوطي: هذا لبيان الجواز، وقد يحصل على أنه لم يجد موصفاً للفضوء لأردحام الناس على ماء زمزم، وإزالة المكان، مع احتمال النسخ، لما روي جابر أنه لما سمع رواية من روى أنه شرب قائماً، قال: رأيت صاع ذلك، ثم رأيت بعد ذلك ينهى عنه.

وقال البيهقي^(١): انتهى عن الشرب قائماً، إما أن يكون تنزيهاً أو تحميماً، ثم صار منسوخاً لحديث أنه شرب من ماء زمزم قائماً، وقال النووي: هذه الأحاديث أشكل مدناها على بعض، حتى قال فيها أقوالاً باطلة حتى تجد من ورام أن يشهد بعضها، وأدعى فيها دعوى باطلة، لا غرض لنا من ذكرها، ولا وجه للإساعة الأساطيل وتغلطات في تفسير السنن، بل نذكر الصواب، ونس في هذه الأحاديث بحمد الله إشكال ولا فيها ضعف، بل كلها صحيحة.

والصواب فيه أن النبي فيها محمول على التنزيه، والشرب قائماً ليس بالجواز، فلا إشكال ولا تعارض، وس زعم نسحاً أو غيره فقد غلط غلطاً فاحشاً، وكيف يصار إلى السج مع إمكان الجمع، فإن قيل: كيف يكون مكروهاً، وقد فعله النبي ﷺ؟ والجواب أن فعله ﷺ إذا كان لبان الجوار، لا يكون مكروهاً، بل اليبان واجب عليه ﷺ.

وقال لطحاوي في معاني الآثار: أولى الأشياء إذا روي الحديث عن رسول الله ﷺ فاحتمل الاتفاق، واحتمل التضاد، أن يحملهما على الاتفاق، فصرنا في ذلك، فإذا فهمت فغيرت اسمه إلى إشعبي، قال: إنما أكره الشرب

(١) - مسني الكبرى (٧/٢٨٧).

وأنما لأنه داء، فأحر الشبيبي المعنى الذي لأجله كان النبي، وأند ث حذف منه انصر، وحديث الداء، فأراد ﷺ لذلك الشبي الإشتاق حتى أمسه، كما قال ﷺ: «أما أن فلا أكل متكاً وليس دت سنو طريف، التحريم، بل لعنهم، روى عن شعبي قال: إنما أكره الأكل متكاً مخافة أن تعظم بطونهم، فقد علم مما سبر أنهم احتجوا بما روى ذلك على أقوال:

أحدها: أن النبي مخصوص بما سوى رزم، وفصل الوصوء، وهو مناز بعض أصحابنا الحنفية كصاحب الشبهة، ومالك النذر المختار، وغيرهما، ويخذه حديث شرب النبي ﷺ قائماً من فم الفريفة، فإنه داخل فيما سواه.

الثاني: أن شرب روم قائماً محمول على الضرورة وعدم وجوب شرب الخمر، وبخذه ما روى في الروايات كدلالة على العباد بدور انصر.

الثالث: حديث الجوار مسوخ

والرابع: حديث النبي ﷺ، ودفعه النووي أنه الرد، فإنه موقوف على علم بعدم أحدهما، وأما الآخر فمعد، وإذ ليس فليس.

الخامس: النبي ﷺ، والفهر لبيك الجوار، وهو محذر النووي والمعد في حواشي «المعاني» والنسبوطي في شرح «النسب» وغيرهم، وهو مختار أكثر أصحاب الحنفية، حتى إن الحلبي نقل عليه الإجماع

والسادس: من غرضه الطحاوي أن النبي ﷺ، وهذا أمر إرشاد طري لا شرعي، قال صاحب «المعاني» هذا يوجد الوجه السابق، ويخذه ما روى أحمد في مسنده أبي هريرة أن النبي ﷺ رأى رجلاً يشرب فسأه: فقال: «أهه قال: لم؟ قال: أيسر، أن يشرب معك فهو؟ قال: لا، فإن فقد

١٦٥٨/١٣ - حدثني عن مالك: أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَغَيْرَ بَنِي أَبِي سَالِبٍ وَغُثَمَانُ لَمْ يَخُذُوا بِشُرْبِ الْخَمْرِ فِيهِمَا.

شرب صحت من هو شر منه الشيطان، كما في الفسطاطي^(١)، وفيه الضمير في «حيات الحيوان» برواية أحمد والبراء، وقال: «وكان أحمد ثقلاً، أهريادة من الأروى»

١٦٥٩/١٣ - (مالك أنه بلغه) ومعلوم أن ذلك الزعم مالك صحيح كما قال ابن نبة، «لفظ محمد في موطئه مالك: قال: «أعرب من محمد» ابن عمر - رضي الله عنه - أحدث (أن) عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وغثمان بن عفان) - رضي الله عنهم وعن سائر الصحابة أجمعين - (كثروا يشربون) حال كونهم (فيما) قال الزرقاني^(٢)، وقال جبر بن مطعم: رأيت أبا بكر الصديق - رضي الله عنه - يشرب - قاله - فذهب جواز ذلك بلا كراهة. وقد مرخ عليكم بسبب وصف الخطاء الراغبين من حديثي، عشوا عنها التواضعا، ده

ولم يذكر محمد في موطئه^(٣)، وأن عمر بن الخطاب وغثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب - رضي الله عنهم - كانوا يشربون فبدأ قال محمد: «وإذا سأله، لا تری ما شرب فأنسا بأنا، وهو قول أبي حنيفة بالنسبة من قتهات، اهـ»

وهان الباغي^(٤)، علي هذا سماعه الفقهاء من حواري الشرب فأنسا، وقد كره قوم وأحاديث وردت فيه، وفيها نظره، وإن كان مسامحاً أنه أخرجهما في صحيحه، ولم يخرجهما البيهقي، ثم ذكر الكلام على روايته انتهى، وقال

(١) إسناده الضعيف (١٦٦٢/١٠)

(٢) شرح الزقاني (٢٩١/٤)

(٣) موطأ محمد (١٠٢/٣)

(٤) اللطفي (٢٢٧/١)

١٦٥٩ - ١٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ سَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شَيْبَانَ، أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ رَسَّعَتْ لِي أَبِي وَقَاصٍ كُنَّا لَا نَزَيَّانَ بِشُرْبِ الْإِسْبَاطِ، وَهُوَ قَائِمٌ، بَأْسًا.

١٦٦٠ - ١٥ - وَحَدَّثَنِي سَالِكٌ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْقَارِي، أَنَّهُ قَالَ: زَأْتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بِشُرْبِ قَائِمَةٍ.

في حديث أبي هريرة في الأمر في الاستقاء لمن شرب قائماً ناصية. روى عمر بن حمزة، ولا يحتمل مثل هذا، وحديث علي أصح إسناداً.

والذي يظهر لي أن حديث أبي هريرة موثوق عليه، ولا خلاف في أنه لا يجب الاستقاء على من شرب قائماً ناصية، وهو صحيح الحديث لجاز أن يعمل على أنه نهى عن إلقاء شراب له ولأصحابه أن يبدأ بشربه قائماً قبل أن يجلس، ولو أسهم به، ويكون آخرهم شرباً إن كان ساقهم، ومن جهة المعنى أنه غداء كالأكل، ولا خلاف في جواز الأكل قائماً، اهـ.

١٦٥٩ - ١٤ - (سالك عن ابن شهاب) الزهري (أن عائشة أم المؤمنين) زوج النبي ﷺ (وسعد بن أبي وقاص) أحد أنصاره المبشرين (كننا لا نزيان بشرب الإنسان) الذي رآه النبي ﷺ (وهو قائم بأساً) أي شدة كراهته، وحكنا أخرجه محمد في مسنده عن مالك، وعبد الرزاق بن أبي بصير عن مسير عن الزهري.

١٦٦٠ - ١٥ - (سالك عن أبي جعفر القاري) أحد أشهر المشهورين، اختلف في اسمه كما تقدم (أنه قال: رأيت عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - (يشرب قائماً) لحوار ذلك عنده أيضاً، وقال محمد في الأثر (١). أخبرنا أبو حنيفة - سلم الألفس عن سعيد بن جبير عن ابن عمر أنه شرب من فوه وهو قائم، وبه تأخذ، وهو قول أبي حنيفة، اهـ.

١٦٦١/١٦٦٢ - وحديثي عن مالك، عن غابر بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه، أنه كان يشرب قائماً.

(٩) باب السنة في الشرب ومناولته عن اليمين

١٦٦١/١٦٦٢ - (مالك عن عمرو بن عبد الله بن الزبير عن أبيه) عبد الله بن الزبير - رضي الله عنه - (أنه شرب قائماً) وألفظ لفظاً يدل عليه إلى مالك عن عمرو بن عبد الله بن الزبير قال: «رأيت أبي يشرب وهو قائم» أكثر الإمام مالك في الآثار في ذلك دلالة على جواز ذلك عند جماعة من الأصحاب الكرام.

فإن صاحب السجل: «واختلفوا في ذلك بحسب اختلاف الأحاديث» فذهب الحسن والنخعي وقتادة إلى كراهة الشرب قائماً، وعنه الشافعية، وذهب الشعبي وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير ومالك بن أنس إلى أنه لا بأس به، ورواه مالك في الكتاب عن عمر وعطي وعثمان وعائشة وسعد بن أبي وقاص وابن عمر وابن الزبير، ويروى عن ابن عباس وأبي هريرة، وفي الخبر مالك

فإن أبو زيد في «الرسالة»: لا بأس بالشرب قائماً، قال بعض شراحه: لا بأس ههنا عشتوي الطرفين، وذلك هو الذي مضى عليه محمد بن الحسن بن موطئه^(١)، وفي «الآثار» حيث قال: ويهدأ تأخذ لا ترى بالشرب قائماً بأساً إلى آخر ما سطره، وتقدم ما يغني عن ذكره

(٩) السنة في الشرب ومناولته عن اليمين

هكذا في جميع النسخ المصرية من المتن والشرح، وفي النسخ الهندية «السنة في الشرب، ومناولته عن اليمين»، إلا في نسخة «المجلد» فيها مارك

(١) «موطأ محمد بن العلقم» المجلد (٣/٣٨٧)

بدل ثيابه، وهو الأبرح، وقوله: «بكت عطف يار، فقلت في الشرب، يحيى
 في العسا في الحضوريات أن يعطيهما الأبيض فالأبيض، وكذا ذلك معروف في
 العرب في التحليل أيضاً، وفي المعلقة:

أنت الكأس عنا أم عسر - وكذا الكأس محرماً لبيبا

وشرح الحارثي في «صحيحه» أن الأبيض فالأبيض في الشرب، قال
 المعانيط^(١): يقدم من على يمين الشارب في الشرب، ثم الثاني عن يمين الثاني،
 وهم حراً، وقد سجد عند حمود، وقال ابن حزم: يجب، وقوله في
 إرجعه «في الشرب» يعلم الماء وغيره من المشروبات، وظل عن مالك وحده
 به حصه الماء، لفظ، فإن من عد الشرب لا يصح عن مالك، ويال عاصم
 شيء أن يكون مراده أن التسمية بها ثبتت في الماء خاصة، وبذلك الأبيض في
 غير شرب الماء بكونه بالقياس.

وقال ابن العربي: قال أحمد من الماء بملك فكون قد فعل إنه لا عليك
 بحال من سدر المشروبات.

ومن ثم حلف، من حروري الزنا عبداً وظل يقيم في سرفته، فهاجر
 قوله «في الشرب» أن ذلك لا يحوي في الأكل، وذكر دفع في حديث أبي
 ذرارة، انتهى ما في «الفتح».

وقال البيهقي^(٢): قوله: الأبيض فالأبيض، ينقص أن الشبان مشروب في
 مناهة الشراب و الطعام وما حرى محرماً، قال الشيخ أبو القاسم: من أسي
 شراب، ومن غيره، فليطعم إن شرب، الأبيض فالأبيض، وفي «العصب» عن
 أحمد: يصح في مكافئ الأخلاق أن يردوا بالأبيض فالأبيض في الكتاب

(١) فتح مبركة (٤/٢٠٠)

(٢) المنتقى (١/٨٠٠)

١٧/١٦٦٢ - حَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنهى بِلْتَنٍ قَدْ شِيبَ بِشَاءٍ مِنَ الْبُخْرِ، وَغَرَزَ بِيَمِينِهِ أَهْرَاجِي.

بالشهادات والمجلس والوضوء وما أشبه ذلك، اهـ. فعلم منه أن ما حكى عن مالك من تخصيصه بالماء ليس بمعروف في مذهبه.

١٧/١٦٦٢ - (مالك عن ابن شهاب) الزمري (عن أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ أي) يضم أوله بيناء المجهول، وكلف البخاري برواية أبي طوالة عن أنس - رضي الله عنه - يقول: أتانا رسول الله ﷺ في دارنا هذه فاستسقى فحلبنا له شاة لنا ثم شبه من ماء بئرنا، الحديث، وفي أخرى للبخاري عن أنس فحلبت، قال الحافظ: غُثِّنَ في هذه الرواية أنه هو الذي باشر الحلب (بماء) ^(١) كذا في النسخ الهندية، وأكثر المصرية، وزاد في بعضها بعد ذلك لفظ (بلتن) حلب من شاة (قد شيب) بكسر الشين المعجمة، أي خلط، ولي رواية يونس عن الزمري عن أنس عند البخاري «فشبت» بصيغة المتكلم (من البئر) أي التي كانت في دار أنس، كما في رواية البخاري.

قال الباجي: هذا يقتضي جواز ذلك للشرب، ولا يجوز أن يشاب للبيع لما فيه من الفتن، والجهل بحال المبيع، وقدر الماء، اهـ.

وترجم البخاري في «صحيحه» آداب شرب اللبن بالماء، قال الحافظ ^(٢): فيه بالشرب للاحتراز عن الخلط عند البيع، وقال ابن السبكي: مفسوده أن ذلك لا يدخل في النهي عن الخليطين إذا كان كل واحد منهما من جنس ما يسكر، وإنما كانوا يمزجون اللبن بالماء؛ لأن اللبن عند الحلب يكون حاراً، وتلك البلاد في الغالب حارة، فكانوا بكسرون حر اللبن بالماء، اهـ.

(ومن يمينه) ﷺ (أهراجي) بفتح الهمزة واحد من الأعراب، وهم سكان

(١) في النسخ الهندية في أصل «الأدبر» (بلتن قد شيب بماء).

(٢) «فتح الباري»: (١٠/٧٥).

وَعَنْ يَسَارِهِ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ، قَسَرَتْ ثُمَّ أُعْطِيَ الْأَعْرَابِيُّ.

السادية، قال الحافظ^(١): قيل: إن الأعْرَابِيَّ خالد بن الوليد، حكاه ابن التيمي، ونسب بآن مثله لا يقال له أعرابي، وكان العامل له على ذلك أنه رأى في حديث ابن عباس عند الترمذي قال: دخلت أنا وخالد بن الوليد على ميمونة فجاؤنا ياناً، من لبن، فشرب رسول الله ﷺ وأنا على يمينه وخالد على شماله، فقال لي: الشربة لك، فإن شئت أثرت بها خالداً، فقلت: ما كنت أؤثر على سؤرك أحداً، فظن أن القصة واحدة، وليس كذلك، فإن هذه القصة في بيت ميمونة، وقصة أسس في دار أسس فافترقا، نعم، يصلح أن يُعَدَّ خالد من الأشياخ المذكورين في حديث سهل، اهـ.

قال الزرقاني^(٢): ثم يسم الأعرابي، وزعم أنه خالد بن الوليد عنط واضح؛ لأن الأعرابي ههنا كان عن يمينه ﷺ، وخالد كان عن يساره في الحديث بعده، فاشتبه عليه حديث سهل الأنبي في الأشياخ الذين منهم خالد بن الوليد مع الغلام يحدث أنس في أبي بكر والأعرابي، وهما قصتان كما بينه ابن عبد البر، اهـ.

(وعن يساره) ﷺ (أبو بكر الصديق) - رضي الله عنه - (فشرّب) ﷺ (ثم أعطى) فضله (الأعرابي) الذي كان على يمينه، وزاد في رواية شعيب عن الزهري عند البخاري «فشرّب منه حتى إذا بزغ القدر عزّ فيه، وعلى يساره أبو بكر وعن يمينه أعرابي» فقال عمر - رضي الله عنه - وخاف أن يعطيه الأعرابي: أعط أنا بكم يا رسول الله عندك. فأعطاه الأعرابي^٣. قال الحافظ: كذا لجميع أصحاب الزهري، وشذ معمر فيما رواه وهيب عنه، فقال: عبد الرحمن بن عوف بالي عمر - رضي الله عنه - أخرجه الإسماعيلي، والأول هو الصحيح. ومعمر لما حدث بالبصرة حدث من حفظه، فوهم في أشياء،

(١) انظر: فتح الباري (٧/١٠٠)

(٢) المرح الزرقاني (٢/٢٩٥).

رقال: «الأيمن فالأيمن».

أخرجه البخاري في: ٢٤ - كتاب الأعرية، ١٨ - باب الأيمن فالأيسر.
ومسلم في ٢٦ - كتاب الأئمة ١٧ - باب استحباب إفراد الياء واليمين ونحوهما عن
بين الصلتي، حديث ١٢٤.

١٨/١٦٦٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ بْنِ دِينَارٍ،
عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ الْأَنْصَارِيِّ:

فكان هذا مهياً، وبحمل أن يكون محفوظاً بأن يكون من عمر وعبد الرحمن
قال ذلك، لتوفير دواعي الصحة على تعظيم أبي بكر - رضي الله عنه - اهـ.

(وقال) ٢٤ في ترجيح الأعرابي على أبي بكر. (الأيمن فالأيسر) قال
المرقاني، ضبط بالنصب على تقدير أعطى الأيسر، وبالرفع على تقدير الأيسر
أحر، قاله الكرماني وغيره، ووجه الرفع بثبوته في بعض طرق الحديث
«الأيسر فالأيمن» اهـ.

قلت: هذا نعت أبي طوالة عن أصل في حديث الثابت، وتنبأه فأعطى
الأعرابي فضله، ثم قال: الأيسر فالأيمن، إلا حديثاً، قال أنس: فهي
سنة، فهي سنة^(١) ثلاث مرات، اهـ. ونقدم في أول الكتاب أن الجمهور على
سنته، بخلاف ما لا من حزم الثقات بالوجوب.

١٨/١٦٦٣ - (مالك عن أبي حازم) بالحاء المعجمة والنون المعجمة
سلمة (بن دينار) النسبي (عن سهل) سكون الياء (امن سعد) سكون العين
(الأنصاري) الساعدي الصحابي الشهير، ولا يذهب عنه أن الرواية لسهل من
معد سكون الياء في جميع النسخ المصرية من المتنود والشرح والتجريد
وعبرها، ورفع في النسخ الهندية سهل من سعد بالتصغير، وهو تعريف من

(١) الحديث في «الشهد» (١/١٥٢).

(٢) كما في الرواية اهـ.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ بِشَرَّابٍ. فَشَرِبَ مِنْهُ. وَغَرَّ بِمِيقِنِهِ غُلَامٌ وَغَرَّ بِسَارِهِ الْأَشْيَاحُ. فَقَدْ بَلَغَ الْغُلَامُ: «أَنْتَ ذُنُوبِي أَنْ أُعْطِيَ هَؤُلَاءِ؟».....

الناسخ، فإن سهيلاً وهو أخو سهل هذا صحابي أيضاً، لكن ذكر له الحافظ حفيظاً واحداً غير هذا، وحديث الباب هذا أخرجه البخاري بسنة موافق من «صحيحه»^(١) عن سهل بالتكبير، وكذا أخرجه عنه غير البخاري من أصحاب الصحيح^(٢).

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنِي) بناء السهول (شرب) أي لمن، كما يجزم به الحافظ في «الفتح»^(٣) قال الزرقاني: في روايه إسماعيل بن جعفر عن أبي حازم عن سهل «أني بندق من لبن» (فشرب منه) ﷺ (وعن يمينه غلام) قال الزرقاني: هو ابن عباس، كما عند ابن أبي شيبة وغيره من حديثه. اهـ. قال الحافظ في «الفتح»: هو الفضل بن عباس، كما حكاه ابن بطون، وقيل: أخوه عبد الله بن عباس، حكاه ابن أبي شيبة، وهو الصواب، اهـ.

(وعن يساره) ﷺ (الأشباح) قال الزرقاني: سمي منهم خالد بن الوليد، اهـ. وتقدم في الحديث السابق أن الحافظ لم يجزم به بل ذكره بلفظ يصلح أن يعد خالد منهم. وقال الحافظ: وروى ابن أبي حازم عن أبيه في حديث سهل بن سعد ذكر أبي بكر - رضي الله عنه - فيمن كان على يساره ﷺ، ذكره ابن عبد البر، وحفظ، اهـ.

(فقال) ﷺ (للغلام: «أنت ذنوبي» (أن أعطي هؤلاء؟) زاد في النسخ المصرية بعد ذلك لفظ «الأشباح» أي الذين على اليسار، وفي حديث ابن عباس عند الترمذي المذكور في الحديث السابق، فقال: «يا ابن عباس القضية لك، فإن شئت أن تؤثر بها خالد»، الحديث، قال الحافظ^(٤): لم يقع

(١) انظر: (٢٣٥١، ٢٣٦٦، ٢٤٥١، ٢٦٠٥، ٢٦٦٥، ٢٦٦٦).

(٢) تحف في الفقه (٢١١، ١٢٠).

(٣) فتح الباري (١٠٠/٨٦) و«المسالك» (٢٨٤/٢٨٤).

في حديث أنس السكوري مضافاً أنه استأذن الأعرابي الذي عن يمينه، فأجاب النودي وغيره بأن السب فيه أن الغلام كان ابن عمه ﷺ، فكان له ﷺ عليه إذلال، وكان من على البئر قارب الغلام أيضاً، وطبق نفسه مع ذلك بالاستئذان لبيان استحكامه، وأن السنة تقديم الأيمن، ولو كان مفضولاً بالنسبة إلى من على البئر.

وقد وقع في حديث ابن عباس أنه ﷺ تلطف به، حيث قال: «الشرية لك»، وإن شئت أقرت بها خاتماً، كذا في «السنن»، وفي لفظ لأحمد إن شئت أقرت به عمك»، وإنما أطلق عليه عمه، لكونه أُمس منه، ولعل به كان قريباً من من العباس، وإن كان من جهة أخرى من أقرته، لكونه ابن خاله، وكان خالد مع رياسته في الجاهلية وشرته، قد تأخر إسلامه، فلذلك استأذن له بخلاف أبي بكر - رضي الله عنه - فإن رموح قدمه في الإسلام فقتضى ضمانته بجميع ما يقع من النبي ﷺ، ولا يتأثر بشيء من ذلك، ولهذا لم يستأذن الأعرابي له.

ونحوه ﷺ عظمي من استأذنه أن يتوجه لإيادته صرقة إلى بقعة الحاضرين بعد أبي بكر دونه، فربما سبق إلى قلبه من أجل قرب عهده بالإسلام شيء، فجرى ﷺ على عادته في تأليف من هذا سبيله، وقد يعارض حديث سهل هذا وحديث أنس الذي فيه حديث سهل من أبي حنيفة الذي فيه التقسامة من قوله ﷺ: «كبر كبر»، وحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - في الأمر بمداولة السواك الأكبر، وأنخص من ذلك كله حديث ابن عباس الذي أخرجه أبو يعلى بسند قوي، قال: «كان رسول الله ﷺ إذا سقى قال: ابدؤوا بالكبير».

ويجمع بأنه محمول على الحالة التي يحلسون فيها تسدين، إما بين يدي الكبير أو عن يساره، كلهم أو حلفاء، فتخص هذه الصورة من عموم

قَالَ الْغُلَامُ: لَا إِلَهَ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ. لَا تُؤِيرُ بِصُحْبِي بِكَ أَحَدًا.

تقديم الأيمن، أو يخصص من عموم هذا الأمر بالسلماء بالكسر، إذا جلس بعض عن يمين الرئيس وبعض عن يساره، حتى عمده القنطرة يقدم الصغير على الكبير، والله مقبول على التفاضل، اهـ.

وقال الشافعي^(١): هذا الحديث يقتضي أن حكم الناجم في لعنائه كحكم من حكم السن، وما في حديث مهدي بن سعد من قوله ﷺ: «كتب كبراً بين فئت مع حاوي الأحوال».

(قَالَ الْغُلَامُ) أَيِ ابْنِ عِمْرَانَ (لَا إِلَهَ) كُنْهَهُ بِالْفَتْحِ (بِمَا رَسُولُ اللَّهِ لَا أُؤِيرُ) عَمَّ الْهَمْزَ وَكسر الهمزة (بِصُحْبِي بِكَ أَحَدًا) وَهِيَ حَبِيبُ ابْنِ عِمْرَانَ الْمَذْكُورِ سَابِقًا: «فَقُلْتُ: مَاذَا سَمِعْتَ بِسُوءِكَ عَنْ أَحَدًا؟» قَالَ صَاحِبُ الْمَحَلِّ: فِيهِ أَنَّهُ لَا يَرْزَمُهُ الْإِنْدَادُ، وَيُصْنَفِي لَهُ أَنْ لَا يَأْتِيَ إِنْ كَانَ فِيهِ تَغْوِيَةٌ فَتَدِيلَةٌ أُخْرَى وَ«مَدَامَةَ» «بَيْت»، وَهُدُودُ الشَّافِعِيَّةِ وَالْعَنْفَرَةِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَزُورُ فِي الْقَرِيبِ، وَبِمَا الْإِشَارَ الْمَحْمُودَ مَا كَانَ فِي حِفْظِ الْبَعْضِ دُونَ الْغَائِبَاتِ، فَكُنْهَهُ أَنْ يَأْتِيَ غَيْرَهُ بِمَوْضِعِهِ مِنَ الصَّفِّ الْأَوَّلِ، اهـ.

وفي إرد المحتار^(٢): في معانيه الأربعة: «تحموي عن المضمرات» عن التصاريف، «لا تسق أحدًا إلى الصف الأول» فذبح رجل أكبر منه سناً أو أهلاً عن يميني أو يثأخري، وغداه تعصباً له، قال ابن عابدين: فهذا تعبد جواز الإشارة بالمغرب بلا إشراكه، خلافاً لشذمعية، وقال في «الأنساب»: «لم أورد لأحدنا، ونزل العلامة البهري فوجدنا ذلك في عدم الإشراك، وبذلك عليه قوله تعالى: ﴿وَقَدْ بُرِّرَ﴾ عَلَيَّ أَقْبَابُهُمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَافَةٌ»^(٣)، وحديث ابن عباس: «هـ».

(١) مسند الشافعي (١/٢٣٨).

(٢) (٢٦/٣٧٩).

(٣) سورة البقرة الآية ٩.

قال: فَمَنْهُ رَمَوْهُ بِالْحِجَابِ فِي يَدِهِ.

أخرجه البخاري في: ٢٤ - كتاب الأسماء: ١٩ - باب: هل ينادون أرحم من
من يبيد في الشراب - ومسلم في: ٣٦ - كتاب الأشربة: ١٤ - باب: ارتجاس إدارة
اليد، واليد، ويحويها من بعض تسميته، حديث: ١٣٧.

(١٠٠) باب جامع ما جاء في الطعام والشراب

ولا يجب أن مفصل طلب الأكل مشروعية، بل لا خلاف، وإن جاز أن
يكون عمره مفصل، قال ابن تيمية، سمعنا نقول المسألة ما إذا عرفنا تلك
الغاية ما هو مفصل منها، في احترام أهل العلم والتأنيب، كما أفاده الراجح
سابق والحدث، فإنهما يدلان على أنه مفصل من العلم في العلم لأجل.
ومن أعضاء الإناء، لمن له الحق، وهو من غنى السمين، فيكون الإتيان بالغربة
استدلالاً من غربة إلى ما هو أفضل منها، وهو لأحترام المذكور، أما من أثر على
مكانة في الزمان، دلاً من أنس المال، يكون أرحم من غنى الغربة بلا دية، وهو
غالب المطلوب سرعاناً.

(قال سبل: (فقله) - ليد - العاطفة في أدنى ثم لا، ومحتاجاً فلام مستندة أي
وضع الإيد، (رسول الله ﷺ) في يده أي يد الخلام بشوة وغنى، قال الخطابي:
وضعه يده، وأصله من أرمي على القل - وهو المكافئ العربي فترفع، ثم
استعمل في كرم شيء، يرمي به، وقيل: هو من الفضل بلام سائفة بين الغنيتين
المتنوعتين أحده لأم، وهو الحق، منه قوله تعالى: (لَهُمْ فِيهَا مِمَّا يُحِبُّونَ) أي سرعة.
فانصت منه، والتفسير الأول، يسمي حديث الجاه، وأنكر، وضعم نقيض
الحضاني بالضم، كذا في المتن).

(١٠٠) جامع ما جاء في الطعام والشراب

أن الاحاديث المتفرقة فيها

١٩/١٦٦٤ - حدثني عن مالك، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، أنه سمع أنس بن مالك يقول: قال أبو طلحة لأم سليم: لقد سمعت صوت رسول الله ﷺ ضيقاً، أعرف فيه الجوع.

١٩/١٦٦٤ - (مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة) الأنصاري (أنه سمع أنس بن مالك) - رضي الله عنه - قال النووي^(١): حديث أنس في طعام أبي طلحة مما قصيان مختلفتان، حوت فيهما هذان المعجزتان: إحداهما تكبير الطعام، والثانية: علمه ﷺ بأن هذا الطعام القليل يكفي الجمع الكثير.

(يقول: قال أبو طلحة) زيد بن سهل الأنصاري زوج أم سليم هذه، وامة أنس (لأم سليم) بضم السين مصغراً بنت ملحان الأنصارية، قال الحفاظ: اتفقت الطرق على أنه ما أتحدث من مسند أنس، ووافقه عليه أحده لأمه عبد الله بن أبي طلحة، فرواه مطولاً عن أبيه، أخرجه أبو يعلى من طريقه بإسناد حسن، وأوله عن أبي طلحة قال: «دخلت المسجد فعرفت في وجه رسول الله ﷺ الجوع»، الحديث. والمراد بالمسجد الموضع الذي أعده رسول الله ﷺ للصلاة فيه حين محاصرة الأحزاب للمدينة في غزوة الخندق، اهـ.

(لقد سمعت صوت رسول الله ﷺ ضيقاً، أعرف فيه الجوع) قال الرزقاني^(٢): كأنه لم يسمع من صوته حين تكلم للفقمة المألوفة، فعمله على الجوع للفرقة التي كانوا فيها، وفيه ردٌّ على دعوى ابن حبان أنه ﷺ لم يكن يجوع، وأن أحاديث ربط الحجر من الجوع تصحيفٌ محتجٌ بحديث: «أبى يطعمني ربي ويسقي»، وتُعَبَّرُ بأن الأحاديث صحيحة، فيعمل ذلك على تعدد

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/١٧٨).

(٢) «شرح الزرقاني» (٤/٢٩٦).

الأحوال، فكان أحياناً يجوع إذا لم يواصل لينأشئ به أصحابه، ولا سيما من لم يجد شيئاً.

ولمسلم من حديث أنس: «حدث رسول الله ﷺ فوجدته جالماً مع أصحابه يحدثهم، وقد عصب بطنه بعصاة، فسألت بعض أصحابه، فقال: من الجوع، فذهبت إلى أبي طلحة، فأخبرته فدخل على أم سليم، فقال: هل من شيء؟» الحديث، فكان لما أخبره جاء فسمع صوته، ورأه، ولأحمد عن أنس: «أن أبا طلحة رآه ﷺ طارياً»، ولمسلم عن أنس قال: «رأى أبو طلحة رسول الله ﷺ مضطجماً يتقلب ظهراً لبطن»، ولأبي نعيم عن أنس: «جاء أبو طلحة إلى أم سليم فقال: أعتدك شيء؟ فإني مررت على رسول الله ﷺ وهو يرى أصحاب الصفة سورة النساء، وقد ربط على بطنه حجراً من الجوع»، أخر.

قلت: ويؤيد ذلك ما في «المشكاة»^(١) من حديث الشيخين عن جابر، قال: «إنا يوم الخندق نحفر، فعرضت كلية شديدة، فجاء النبي ﷺ فقالوا: هذه كدبة عرضت في الخندق، فقال: أنا نازل، ثم قام ويطئه معصوب بحجر، ولبثنا ثلاثة أيام، لا يدور ذواقاً، فذكر القصة بطولها، وفيها قوله ﷺ: «يا أهل الخندق! إن جابراً صنع سوراً»^(٢) فخرى هلاً بكم»، الحديث.

قال الباجي^(٣): «هذا يقتضي أن الأنبياء عليهم السلام قد تنبأ بالجوع والألم لبعض ثوابهم، وترفع درجاتهم بما زوي عنهم الدنيا ولحفهم فيها من الجوع والشدة، قال الله تعالى: ﴿وَلَنُثَبِّتَنَّكَ يٰٓأَيُّهَا النَّبِيُّ عَلَى الْكُفْرِ وَالْعِصْيَانِ وَالْحَسْبُ لِلَّهِ الْآخِرُ وَالْأَوَّلُ وَالْأُنْفُسُ الَّتِي أُفْتِنُوا بِهَا لَكُمْ وَلَئِنَّكُمْ لَفِي حَسْرَةٍ مِّمَّا تَفْعَلُونَ﴾»^(٤) الآية، واستدلال أبي طلحة على ما بالنسبة ﷺ من

(١) «مشكاة المصابيح» (٥٨٧٧) باب في المعجزات.

(٢) أي طامساً.

(٣) «المعجم» (٢٢٩/٧).

(٤) سورة البقرة: الآية ١٥٥.

فَهَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ، فَأَخْرَجَتْ أَقْرَاصاً مِنْ شَعِيرٍ..

الجموع مصغف صوته يدل على صبره، وأنه لم يخبر بما يحده من ذلك أحداً، وإن كان قد بلغ منه الجهد ما ضعف به صوته، اهـ.

(فهل) استهابة (من عندك) بزيادة من في أوله في النسخ المصرية دون الهندية (شيء) بأكله رسول الله ﷺ.

قال الباجي^(١): هذا يدل على قلة ما عند أبي طلحة من ذلك، ولو كان عنده كثير لا احتاج أن يسألها هل عنده شيء أم لا؟ هذا على أنه كان أكثر الانتصار مالاً ونخلاً، وهذا يقتضي أنها كانت مة شدة، اهـ.

قلت: ويؤيد ذلك ما في «الفتح»^(٢): عن أبي يعلى من طريق محمد بن سيرين عن أنس «أن أبا طلحة بلغه أنه ليس عند رسول الله ﷺ طعام فذهب فأجر نفسه بصاع من شعير بعمل يقيه يومه ذلك، ثم جاء به»، الحديث (فقلت) أم سليم: (نعم فخرجت أقراصاً من شعير) جمع قرص، بضم الخاف وسكون الراء، قطعة عجين مقطوع به، قاله المزياني^(٣).

وفي «السكني»^(٤): جمع قرص وهو الخبز من الشعير، قال الحافظ: وفي رواية ابن سيرين عن أنس عند أحمد، قال: «عمدت أم سليم إلى نصف مد من شعير، فطعمته»، وعند البخاري من هذا الوجه ومن غيره عن أنس: «أن أمه أم سليم عمدت إلى مد من شعير جوشته، ثم صلمته»، وفي رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أنس عند أحمد وسليم: «أنني أرى طلحة بمد من شعير، فأمر به فصنع طعاماً».

ولا منافاة بين ذلك لاحتمال أن تكون القصة تعددت، وأن بعض الرواة

(١) «السكني» (٢٣٩/٧).

(٢) «منح الباجي» (١٥٨٨/٦).

(٣) «شرح المزياني» (٢٩٧/٤).

ثُمَّ أَخَذَتْ خِمَارًا نَحْنًا. فَطَلَبَ التَّحْيِيرَ بِنَفْسِهِ ثُمَّ دَسَّتُهُ تَحْتَ يَدِي.
وَرَدَّتْنِي.....

حفظ ما ثم يحفظ الآخر، ويمكن الجمع بأن يكون التحشير في الأصل كان
صاعاً، فأخذت بعضه لتحيلهم وبعضه بنفسه ^{بشيء}، وبدل على التعداد ما بين
المصيدة والتحيز المقتت الملتوت بالسمن من البخارية: وقد وقع لأمر سليم في
شيء صنعه للشيء ^{بشيء} لما تزوج وبنت بنت ججتي فرب من هذه انتصه من
تكثير الطعام وإدخال عشرة عشرة، كما في التولية من «كتاب الشكاح»
للخزازي: ووقع عند أحمد في رواية ابن سيرين عن أنس عمدت أم سليم إلى
صنف مذ من شعر فطحت، ثم عمدت إلى تحفة فيها شيء من سر، فالتذات
منه خطفة. الحديث، والصفة هي المصودة، وزناً ومعنى، اهـ.

قال الزرغاني أنه اختلاف روايات في أنه أقرض أو كسر من خبز،
فجمع بأنها كانت أقرضاً بكسر، وقوله «أصحب» وأصحباً يحمل على نية
بكره، أو من لبس سائله، كأنه كان يابساً كما هو شأن الكسر غالباً (ثم
أحدث) ثم سلب (خماراً لها) بكسر الحاء المعجمة (فلق) بشديد الفاء الثانية
(الخبز ببعضه) أي ببعض الخمار (ثم دسها) بشديد الدال المهملة، أي دسها
ببوء، دسها بدسها دسا إذا أدخله في الشيء بقوة وفهر، كما في «المحلى» (تحت
يدي) بكسر الدال أي إبطي (وردتني) بشديد الدال على ما ضبطه الزرغاني،
ونخفيفاً على ما ضبطه صاحب المحلى، والنصواب الأول، قال صاحب
«مختار الصحاح» الرداء الذي يلبس، وتردني وأردني ليس الرداء، ورداء غيره
ترداه، اهـ.

وفي «المجمع» دسها تحت ثوبي وردتني بعضه من التردية أي جعلته
رداً لي، وأرداء بكسر الراء ما يسر أعالي الثياب حفظ، اهـ.

وفي رواية عبد الله بن يوسف عن مالك عند البخاري ثم دسها تحت
يدي ولائتي ببعضه بشاء، دسها أي لفنتي، قال صاحب «المحلى»: لا لائتي أي
رأس، اهـ.

يَنْغَضُو. ثُمَّ أَرْسَلَنِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: فَلَقَبْتُ بِهِ. فَوَجَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَالِساً فِي الْمَسْجِدِ وَمَعَهُ النَّاسُ. فَطَعْتُ عَلَيْهِمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْسَلْتُكَ أَبُو طَلْحَةَ؟» قَالَ: فَقُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «لِلطَّعَامِ؟» قُلْتُ: نَعَمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمَنْ مَعَهُ: «قُومُوا» ...

قلت: الظاهر لف بدني لرواية زائدة (بعضه) أي بعض الخمار (ثم أرسلني) بالخيز (إلى رسول الله ﷺ قال) أنس: (قلعت به) أي بالميز إليه ﷺ (فوجدت رسول الله ﷺ جالساً في المسجد) أي في الموضع الذي أعيد للصلاة عند غزوة الخندق (ومعه) (الناس) أي نفر من الصحابة.

(نقمت عليهم) ساكتا (فقال رسول الله ﷺ: أرسلتك) بهمزة ممدودة للاستفهام على ما ضبطه الزرقاني^(١)، وبهمزتين المقصورتين في النسخ الهندية، فالأولى استفهامية، وبهمزة واحدة منصوبة في بعض النسخ المصرية، فيكون همزة الاستفهام مسدرة (أبو طلحة قال) أنس: (فقلت: نعم، قال: للطعام) باللام في جميع النسخ المصرية، وعليه يني الزرقاني شرحه إذ قال: أي لأجله، وفي النسخ الهندية «يطعام» بالموحدة، وكذا في «المغازي» برأيه عبد الله بن يوسف عن مالك (فقلت: نعم، فقال رسول الله ﷺ لمن معه) وهم كانوا سبعين أو ثمانين كما في آخر الحديث.

(قوموا) إلى بيت أبي طلحة، قال الحافظ^(٢): ظاهره أن النبي ﷺ فهم أن أبا طلحة استدعاه إلى منزله، فلذلك قال لمن عنده: قوموا، وأول الكلام يقتضي أن أم سليم رأيت طلحة أرسل الخيز مع أنس، فيجمع بينهما أراداً بإرسال الخيز مع أنس أن يأخذه النبي ﷺ، فيأكله، فلما وصل أنس، ورأى كثرة الناس حوله ﷺ استحيى، وظهر له أن يدع النبي ﷺ ليقوم معه وحده إلى المنزل،

(١) شرح الزرقاني، (١/٢٩٧).

(٢) فتح الباري، (٦/٥٨٩).

فيحصل مقصودهم من إطعامه، ويحصل أن يكون ذلك عن رأي من أكرمه،
 عهد إليه إذا رأى كثرة الناس أن يبعده عن النبي ﷺ رجده حذية أن لا يكفيم
 ذلك النبي، وقد عرفوا إتيان النبي ﷺ، وأنه لا يأكل وحده.

قال الحفاظ: وقد وجدت أن أكثر الروايات تخصي أن من ضجة استدعى
 النبي ﷺ في هذه المأثرة، فهي رواية سعد بن أسد، بمعنى أمر المصلحة إلى
 النبي ﷺ لأكله، وقد جعل له طعاماً، وهي رواية ابن أبي سلمي عن أسد،
 أمر أم طلحة أم سليم أن تبيع للنبي ﷺ نفسه خاصة، ثم أوسنتني إليه،
 وفي رواية بنحوه عن أسد: «دخل أبو طلحة على أبي، فقال هل من
 شيء؟» فقالت: نعم، عسدي كسر من حبر. «هل جاعاً رسول الله ﷺ؟» وجاء
 أكله، رآه جاء أحد معه قلبيهم، وجميع ذلك عند مسلم.

وهي رواية مباركة من فضيلة عن مدار وثابت عن أنس بن أحمد، قال: إن
 مصلحة عامة، وأصلحها، حتى أن ندعو رسول الله ﷺ فبأسر عداها
 فعلت، فقالت: أدع رسول الله ﷺ، وفي رواية بنحوه عن أنس عند أبي
 نعيم، وأخبره عند مسلم: «قال بي أم طلحة: يا أبا أنس، ادع، فله قريباً من
 رسول الله ﷺ، فإذا قام، دعه حتى يشرق أصحابه، ثم اتبعه حتى إذا قام على
 حذية، ادع، فبأسر، إن أبي يدعو»، وهي رواية عمرو بن أنس عند أبي سلمي
 قال في أبو طلحة: «ذهب داع رسول الله ﷺ».

وعند البخاري في «الأضحية» من رواية ابن سيرين عن أنس: «ثم بهاني
 إلى رسول الله ﷺ، فأتيته، وهو في أصحابه، فدعونه، وعنده أحمد من رواية
 البصري عن أنس: «قالت لي أم سليم: ادع، إلى رسول الله ﷺ، فبقريه» إن
 رأيت أن تغذي عنده «فعل»، وفي رواية عمرو بن أبي حمزة، «قال: يا أبا
 أنس، عند الدعوى، فقال: ادع يا أنس، فبأسر النبي ﷺ، فدع، فقال:
 فحطت عندي، إن أبي يدعو»، وفي رواية أحمد بن حنبل، «فقال: يا بني
 ادع، إلى رسول الله ﷺ داع، ولا تدع معه غيره ولا تنصحي»، وهذا.

قال فانطلق. وانطلقت بين أيديهم. حتى جئت أبا طلحة فأخبرته. ...

وكذا حكى الزرقاني^(١) كلام الحافظ، وعمر رواية محمد بن كعب إلى أبي يعقوب.

ثم قال: قاله الحافظ، ولم ينزل لضعف بين هذه الروايات المشهورة وبين مقتضى أول حديث السبب لسهولة، وهو أنه أرسله يدعو وحده، وأرسل معه الحيز أيضاً، فإن جاء فدموه له، وإن شق عليه العجز المحاصرة الأحزاب أعطاه الخبز سراً اهـ.

ولم يرتض البخاري في «المعروفات»^(٢) عن أول كلام الحافظ، بل مال إلى أنه ﷺ فعل ذلك عمداً لإظهار المعجزة تكثير الطعام، وأنه بيت أبي طلحة ليحصل بهم بركة عظيمة بحسن دينهم اهـ.

(قال أنس: (فانطلق) ﷺ هو ومن معه، وفي رواية محمد بن كعب: «قال أنس: انطلقوا فاطلنوا وهم لما حول رجلاً، كذا في الفتح» (وانطلقت بين أيديهم) وفي رواية يعقوب عن أنس المذكورة: «فلما قلت له: إن أبي يدعوك. قال لأصحابه: تعالوا، ثم أخذ بيدي مشدداً، ثم أقبل بأصحابه حتى إذا دنوا أرسل يدي، فدخلت وأنا حزير كثيرة من جاء معه» (حتى جئت أبا طلحة فأخبرته) صحيحهم جماعة، وفي رواية لضعف بين أنس عن أبيه: «فدخلت على أم سليم وأنا مدعشش، وفي رواية عبد الرحمن بن أبي سلمي: «أن أبا طلحة قال: يا أنس فصحت» ولضعف في الأوسط: «فجعل يرميني بالحجارة»، كذا في «الفتح».

قال الساجي^(٣): ثم رأى رسول الله ﷺ قيام أنس عليهم على تلك

(١) «شرح الزرقاني» (٢٩٨/٤).

(٢) «معرفة السانج» (١٦٠/١٦).

(٣) «المنصف» (٢٣٩/٧).

الحال، توهم ما أتى به فسأل عنه تحقّقاً له، فلما أخبره به، قال لمن معه من الناس: قوموا، وإن كان قد علم أن ما يحمله أنس تحب ينه من الخير لا يكفي العدد اليسير منهم مع المجاعة وشدة الحال، فكيف بأن يفصل عن جميعهم، ولا يمكن أن ينצל عن المعلوم اعتماد في ذلك إلا بوحى يعلم به أنه سيكفي ذلك اليسير جميعهم، ولو جرى فيه على المعروف، وقسمه بينهم لما أصاب كل واحد منهم إلا قدر يسير، لا يكاد ينتفع به إلا المنفعة اليسيرة التي لا تذهب جوعاً، ولا ترتجع قوّة، وقد روى هذا الحديث عمرو بن يحيى عن أبيه عن أنس قال أبو طلحة: «يا رسول الله إنما كان شيء يسير، قال: تعلمه، فإن الله سيجعل فيه بركة».

وإنما سأل رسول الله ﷺ أن يحمل القوم إلى طعام أبي طلحة، وإن كان لم يأت ذلك، وقد دعاه أبو شعيب خامس خمسة لطعام، فقبعهم وجعل، فقال النبي ﷺ: «إن هذا ثعبان، فإن شئت أذنت له، وإن شئت تركته»، وقال بعض الناس: إن النبي ﷺ فعل ذلك في قصة أبي طلحة لما علم من أبي طلحة أنه يسره ذلك، وهذا وإن كان محتملاً، فغيره أظهر منه؛ لأنه إن كان عدم أن أبا طلحة يسره أن يحمل إليه سبعين أو ثمانين، فقد كان أبو شعيب من أهل الدين والفضل، وكان يعلم منه أنه يسره زيادة واحدة، كما فعل إذ أذن له، لكنه جرى في ذلك على ما سألته لامت بعده، لما كانت حاله تشاركهم فيها.

وأما قصة أبي طلحة فتحمل وجهين: أحدهما: أن البركة في الطعام لم تكن من قبل أبي طلحة، وإنما كانت من عند الله تبارك وتعالى، وإنما أجرى الله تعالى على يد رسول الله ﷺ البركة، فكان أعتى الناس بها، وما كان لأبي طلحة فيها إلا أن يختص بذلك بمنزله لما كان سببها، وهذه بركة خاص بها، يعلم أن كل مؤمن يرثب فيها ويحرص عليها، وقد دعا أهل خثلق، وهم أنف في رواية سعيد بن جبير عن جابر إلى صنع شعير وإلهة صنعها جابر.

فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: يَا أُمِّ سَلِيمٍ، قَدْ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِدَنَسٍ،
وَلَيْسَ عِنْدَنَا مِنَ الطَّعَامِ مَا نُكْفِيهِمْ. فَقَالَتْ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ.

وَقَالَ لَهَا: تَعَالِ أَنْتِ وَفَرَسُكَ، وَأَقْلِبِي بَقَارَ مَا صَنَعَ، وَأَمَّ بِدَنَسٍ فِي
ذَلِكَ جَابِرًا، لَمَّا كَانَ الَّذِي يَكْمِي أَهْلَ الْخِزَانَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنَ عَبْدِ جَابِرٍ، وَنَا مِ
رْكَةَ نَفْسِ اللَّهِ بِهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَحَصَّ بِهَا مِرْلَ جَابِرٍ، لَمَّا كَانَ سَبْعًا
مِنْ عَشَرَ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قِصَّةُ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّ الْأَفْرَاسَ الَّتِي دَعَا إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
الْمُؤْمِنِينَ، قَدْ كَانَتْ أَهْدَتْ لَهُ، وَمَلَكُهَا بِالْفَيْلِ، فَلَمَّا دَعَا النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ
إِلَى طَعَامٍ قَدْ مَلَكَهُ لَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى إِدْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ رَوَى سَعِيدُ بْنُ
أَبِي رَيْحَةَ عَنْ أَسِّ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ أُمَّ سَلِيمٍ خَشَّتْ مَدِيْنَةَ مِنْ شَعْبَةٍ، وَجَعَلَتْ عَنْهُ
فَطْطَةً، وَعَصَبَتْ عَلَيْهِ حُجَّةً، ثُمَّ بَعَثَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ: فِدْعُونَهُ، قَالَ: وَمَنْ
مَعِي، فَجِئْتُ، فَجِئْتُ: بَنُو يَقُولُ: وَمَنْ مَعِي، فَخَرَجَ أَبُو طَلْحَةَ، فَقَالَ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ صَنَعَتْ أُمُّ سَلِيمٍ، هـ.

وَتَرْجِمُ فِي «صَحِيحِ مُسْنَدٍ» مِنْ مَا فَعَلَ الْغُبَيْفُ إِذَا دَعَاهُ غَيْرٌ مِنْ دَعَا
صَاحِبِ الطَّعَامِ، وَاسْتَحْيَا بِإِذْنِ صَاحِبِ الطَّعَامِ لِلتَّاجِ^(١)، وَذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ
أَبِي شُعَيْبٍ، ثُمَّ نَوَجَّهَ «بَابَ جَوْرِ امْتِنَاعِهِ غَيْرُهُ إِلَى ذِكْرِ مَنْ يَتَّقِي بَرَضَهُ بِذَلِكَ
وَيَتَحَقَّقُهُ تَحَقُّقًا نَادِرًا»^(٢). وَذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ أَبِي طَلْحَةَ وَجَابِرٍ وَغَيْرِهِمَا (فَقَالَ أَبُو
طَلْحَةَ: يَا أُمِّ سَلِيمٍ قَدْ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالدَّنَسِ) اسْتِثْنَاءً (وَلَيْسَ عِنْدَنَا مِنَ
الطَّعَامِ مَا نُكْفِيهِمْ) بِغَسْمِ الْبَرَدِ أَيْ قَدَرِ مَا يَكْفِيهِمْ، أَشْعَقَ أَبُو طَلْحَةَ مِنْ قَدَرِ
طَعَامِهِ، مَعَ كَثْرَةِ الدَّنَسِ، وَكَانَ يَشُقُّ عَلَيْهِمْ أَنْ يَقْلَ طَعَامُهُمْ عِنْدَ الْأَنْبِيَاءِ
(فَقَالَتْ أُمُّ سَلِيمٍ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ) كَأَنَّهُا هَرَفَتْ أَنَّهُ ﷺ عَمِلَ ذَلِكَ عَمْدًا، لِيُظْهِرَ

(١) «الصَّحِيحُ لِإِسْمَاعِيلَ بْنِ عَرَبٍ النَّبَوِيِّ» (١٣/١٣٨) (٢)

(٢) (١٣/١٣٨) (٢١٠).

فَأَنْتَ بِذَلِكَ الْخَيْرِ. فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ. وَغَضَبْتُ غَاثَهُ أَمْ
سَلِمَ عُنْكَ لَهَا، فَأَدْنَتْهُ.....

قال الباجي^(١): يحتمل أن يريد به الأفراس التي دعا بها أنس، ويحتمل أن يريد ما عليها من إدام تأدعه به إلا أن هو أنس: «فَأَنْتَ بِذَلِكَ الْخَيْرِ» ظاهره أن السؤال كان عنه (فَأَنْتَ) أم سليم (بِذَلِكَ الْخَيْرِ) الذي كان أرسلته مع أنس، فقليل أنساً لما أخبرها بالخبر أحدهم منه، أو كان مع أنس، لكنه ﷺ خاطبها، لتعمل فيها ما يأمر به ﷺ.

(فَأَمَرَ بِهِ) أي بالخبر (رسول الله ﷺ لفت) بضم الفاء وشد اللام فوقية، أي كسر. قال القاري: مصعقة المجهول الماضي، أي جعل قنبلاً أي قطعاً صخراً، قال شارح: أو هو أمر مخاطب، ولعل تقديره فأمر به، وقال: ففت. اهـ. والظاهر الأول، قال الباجي: يحتمل أمر به ﷺ بنصه بذلك بركة التريد وأنه أبرأ من غيره. اهـ.

(وَعَصَرْتُ عَلَيْهِ أَمْ سَلِمَ عُنْكَ لَهَا) بضم السين المهملة وتشديد فكاف: إناء من جلد مستدير يجعل فيه السمن غالباً والعسل (فَأَدْنَتْهُ) عند الهزمة في السبخ الهندية وبعض المصرية، وفي بعضها بقصر الهزمة أي جعلت ما خرج من مكة إداماً له.

وقال النووي^(٢): أدنعه بالمد والنصر ثغان: أدنعه أدنعه جعلت فيه إداماً، ولأحمد عن أنس: «فَقَالَ ﷺ: هَلْ مِنْ سِدْنٍ؟» فقال أبو طلحة: قد كان في الملكة شي، وجاء بها فجعل يحصرها حتى خرج، فيحتمل أنها عصرتها لما أتت بهاء، ثم أخذها منها وعصرها استئثاراً لما بقي فيها، أو أنها بدأ عصرها، ثم حاولت بعد عصرها إخراج شيء منها، فلا مخالفة بينه وبين

(١) «المعنى» (١٦٠/٧).

(٢) «شرح صحيح مسلم» النووي (٢١٩/١٢/٧).

ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ. ثُمَّ قَالَ: «إِذْئَنْ يُخْتَارُ بِالْمُخَوَّلِ»

قوله: «عصرت أم سليم»، أو أفاضل ههنا على أنها التي عصرت لأبنتها بالعصر، ومعنى زوجها، قاله الرزقي^(١)

(ثم قال رسول الله ﷺ ما شاء الله أن يقول) ولمسلم من روي عنه سعد بن أسير: «فمسحها ودمى فيها بالبركة»، وأحمد بن النضر بن أسير عن أبيه: «فجشت بها» أي بالبركة «فتفتح وباطها»، ثم قال: بسم الله اللهم أعظم فيها البركة، قال الحافظ، وعرف بهذا المراد بقوله: «وقال فيها ما شاء الله أن يقول»، وهي رواية مباركة بن فضال: «أضال: حل من ضمن؟ فقال أنه طلحة: فدكان هي البركة سمى». فجاء بها فجعلها يعصرانها حتى خرج، ثم مسح رسول الله ﷺ به سبابة، ثم مسح العرس ففتح، «فقال: بسم الله»، فلم يزال يمسح ذلك، والعرس يتفتح حتى رأيت القرص في النجفة يتفتح». ثم قال صاحب «المحلى»: أي يسيل، وفي «معتمد الصحاح»: «خرج السيل جري على وجه الأرض، وسمي ماء،» اهـ.

(ثم قال) رسول الله ﷺ: «إِذْئَنْ لِعِشْرَةِ بِالْدُخُولِ» وسي في نسخ الهندية نعت بالمخول، قال النووي: إنه أدن عشرة عشرة ليكون أرفق به، فإن القصة التي ذكر فيها الخير لا يتحقق عليها أكثر من عشرة إلا ضرر بعضهم. سمعها عنهم زاد القزويني^(٢) وفيه: «وحيثما بدأوا بالكل مرة واحدة» لأن الجميع الكثير إذا طروا إلى طعام قابل يزداد حرصهم إلى الأكل، ويظنون أن ذلك الطعام لا يتبعهم، والحرص يدفع البركة، ويمكن أن يكون ما، على أن الجميع الكثير إذا أبصروا الطعام المثل لأثر بعضهم بعضاً على أنفسهم، وسحبوا من الأكل الكثير، واستغنوا في أكلهم، ولم يحصل لهم مرادهم من القوة في شفاعته، وقيل: تضيق المزاج، اهـ.

(١) شرح الرزقي: (٢/٢٩٩).

(٢) عمدة المفاتيح: (١/١٩٦).

فَأَذِنَ لَهُمْ، فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، ثُمَّ خَرَجُوا. ثُمَّ قَالَ: «إِذْ ذُنْ لِعَشْرَةٍ»
 فَأَذِنَ لَهُمْ، فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، ثُمَّ خَرَجُوا. ثُمَّ قَالَ: «إِذْ ذُنْ لِعَشْرَةٍ»
 فَأَذِنَ لَهُمْ، فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، ثُمَّ خَرَجُوا. ثُمَّ قَالَ: «إِذْ ذُنْ لِعَشْرَةٍ»
 فَأَذِنَ لَهُمْ، فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، ثُمَّ خَرَجُوا. ثُمَّ قَالَ: «إِذْ ذُنْ لِعَشْرَةٍ»
 حَتَّى أَكَلَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ وَشَبِعُوا.....

قال الحفاظ: حدثت في مجلس الإملاء عن حكمة شيعيهم، فقلت:
 بحسب أنه عرف فئة الطعام، وأنه لم يبق صفحة واحدة فلا يتصور أن يحافظها ذلك
 العدد الكثير، فبطل! لم لا أدخل الكل وينظر من ثم يسعه التحق، وكان أبغ
 من اشتراك الجميع في الاطلاع على المعمرة بخلاف التبقيص، فإنه يطره
 احتمال تكرار وضع الطعام لمصغر الصفحة، فقلت: بهتمل أن ذلك لضيق
 البيت، كذا في «الزرقاني».

(فَأَذِنَ لَهُمْ) أي لعشرة، فدخلوا (فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا) قال الحفاظ^(١): وفي
 رواية مبارك بن فضالة: «فوضع يده وسط القرم»، وقال: كانوا وبسم الله
 فأكلوا من حواشي القصص حتى شبعوا» وفي رواية بكر من عبد الله: «فقال لهم:
 كلوا من بين أصابعي»، «ثم خرجوا» بعد الفراغ (ثم قال) ﷺ: (إِذْ ذُنْ
 لِعَشْرَةٍ) ثانية (فَأَذِنَ لَهُمْ فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا) ثم خرجوا، وفي رواية عبد الرحمن بن
 أبي ليلى: «ثم قال لهم: قوموا وليدخل عشرة مكانكم» (ثم قال: إِذْ ذُنْ
 لِعَشْرَةٍ) ثالثة (فَأَذِنَ لَهُمْ) فدخلوا (فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا) ثم خرجوا، ثم قال: (إِذْ ذُنْ
 لِعَشْرَةٍ) رابعة (فَأَذِنَ لَهُمْ فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا) ثم خرجوا، ثم قال: (إِذْ ذُنْ
 لِعَشْرَةٍ) خامسة، هكذا في جميع النسخ المصرية والهندية يذكر «العشرة الخامسة نصاً»، وليس في
 نسخة الزرقاني ذكر العشرة الخامسة، ولعله سقط من النكاتب، فما زال يدخلهم
 عشرة عشرة (حتى أَكَلَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ وَشَبِعُوا).

(١) «فتح الباري» (٦/ ٤٩٠).

وَالْقَوْمُ سَبْعُونَ رَجُلًا، أَوْ ثَمَانُونَ رَجُلًا.

أخرجه البخاري في: ٧٠ - كتاب الأضحية، ٦ - باب من أكل حتى شبع - ومسلم في: ٣٦ - كتاب الأشربة، ٢٠ - باب جواز استباحه ضره إلى دار من بين برصاه، حيث ١٤٢.

قال المحافظ^(١): وفي رواية يعقوب عند مسلم «أدخل علي ثمانية، فما زال حتى دخل عليه ثمانون رجلاً، ثم دعاني ودعا أبي وأبا طلحة، فأكلنا حتى شبعنا». وهذا يدل على تعدد القصة، فإن أكثر الروايات فيها أنه أدخلهم عشرة عشرة سوى هذه، فقال: إنهم أدخلهم ثمانية ثمانية، اهـ. قال الزرقاني: هذا أيضاً يدل على تعدد القصة، (والقوم سبعون رجلاً أو ثمانون رجلاً) بالشك في الموطأ، هكذا بالشك في البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك.

وفي رواية مسلم وأحمد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أنس حتى فعل ذلك ثمانين رجلاً بالجزم، وزاد ثم أكل ﷺ وأهل البيت وتركوا سؤراً أي فضلاً، وفي رواية لأحمد «كسروا نيعاً وثمانين، ثم قال: وأفضل لأهل البيت ما بشعهم»، ولا منافاة لاحتمال أنه ألقى الكسر، وفي رواية لمسلم «وأفضل ما بلفوا جيرانهم»، وفي أخرى له: «وفضلت فضلة، فأعدينا لجيراننا»، وأبي نعيم حتى أهدت أم سليم لجيرانها: وفي رواية للبخاري عن ابن سيرين عن أنس «أن أمه عمدت إلى مد شعير بحشنة، وجعلت عنه خطيعة»^(٢)، الحديث.

وفيه أوقال: أدخل علي عشرة عشرة حتى عد أربعين، ثم أكل ثم قام، فجعلت أنظر هل نقص منها شيء، ولاحمد حتى أكل منها أربعون رجلاً وبقيت كما هي، قال المحافظ: وهذا أيضاً يدل على تعدد القصة، وأن القصة التي رواها ابن سيرين غير القصة التي رواها غيره.

(١) «فتح الباري» (٦/٥٩٠).

(٢) الخطيعة: لئلا يزر عليه دمي ويطبخ بطنه ويحطب بالبلاء.

٢٠ / ١٦٦٥ - وَحَقَّقْنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّرْقَانِ، عَنْ
الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «طَعَامُ الْاِثْنَيْنِ
كَافِي الثَّلَاثَةِ، وَطَعَامُ الثَّلَاثَةِ.....»

قال الزرقاني^(١): حاصله أنه تعدد مرتين، مرة سألها فوجد الخبز، ففعل
ما ذكر في حديث الباب، وكانوا ثمانية، وأدخلهم عشرة عشرة، ومرة لم
يسألها، بل أجز نفسه بصاع وأتى به إتيها، وقال: «أعجنيه وأصلحيه، فجعلته
عصيدة، ودعاه، فجاء معه أربعون، وأدخلهم ثمانية ثمانية، وبهذا تنصح
الروايات.

لكن يَتَكَّرُّ عليه أن رواية يعقوب التي قال فيها: «أدخلهم ثمانية ثمانية»
ففيها أنهم ثمانون إلا أن تكون شاذة، والمصحف رواية ابن سيرين أنهم
أربعون، لكن فيها أدخل عشرة عشرة، اهـ.

وتعقبه القاري في «المراقبة»^(٢) وقال: القضية متعددة، والجمع بأن الجمع
الأول كانوا أربعين، ثم لحقهم أربعون أخرى ممن كانوا وراءهم، أو وقع
منه ﷺ دعاؤهم، اهـ.

قلت: والظاهر التعدد، ولا فاقة إلى التأويل الجيد في الروايات الكثيرة،
فإن مثل هذه المعجزات كانت كثيرة الوقوع منه ﷺ، فلو حملت الروايات على
الأكثر من مرتين أبشراً فلا بعد فيه.

٢٠ / ١٦٦٥ - (مالك عن أبي الزرقات) عبد الله بن ذكوان (عن الأصمعي)
عبد الرحمن بن هرمز (عن أبي هريرة) - رضي الله عنه - وهكذا أخرجه البخاري
برواية عبد الله بن يوسف وإسماعيل عن مالك بسند ومنه (أن رسول الله ﷺ
قال: طعام الاثنین) المشيع لهما (كافي الثلاثة) لغزتهم (طعام الثلاثة) المشيع

(١) شرح الزرقاني، (١/٢٩٩).

(٢) مراقبة العباد، (١١/١٩٦).

كافي الأربعة.

أخرجه البخاري في: ٧٠ - كتاب الأطعمة، ١١ - باب طعام الواحد يكفي الاثنين، ومسلم في: ٣٦ - كتاب الأشربة، ٣٣ - باب فضيلة المراءاة في الطعام الغنيل، حديث ١٧٨.

لهم (كافي الأربعة) بالطريق الأولي، وفي مسلم عن عائشة مرفوعاً «طعام الواحد يكفي الاثنين، وطعام الاثنين يكفي الأربعة، وطعام الأربعة يكفي الثمانية»، وفي ابن ماجه من حديث عمر - رضي الله عنه - «طعام الواحد، يكفي الاثنين، وأن طعام الاثنين يكفي الثلاثة والأربعة»، الحديث.

قال المصنف: المراد بهذه الأحاديث التحفيز على التمسك والتفجع بالكفاية، يعني وليس المراد الحصر في مقدار الكفاية، وإنما المراد المواصلة، وأنه ينبغي لائنين إدخال ثالث لتمامهما ورابع أيضاً بحسب ما يحضره. ووقع في قصة أضياف أبي بكر، فقال النبي ﷺ: «من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث»، الحديث. وعند الطبراني من حديث ابن عمر - رضي الله عنه - ما يرشد إلى السنة في ذلك. وأوله «كلوا جميعاً ولا تفرقوا»، فإن طعام الواحد يكفي الاثنين، الحديث.

فيؤخذ منه أن الكفاية تنشأ عن بركة الاجتماع، وأن الجمع كلما كثر ازدادت البركة. وأشار الترمذي إلى حديث ابن عمر، وعند البزار من حديث سيرة نجره. وزاد في آخره «ويد الله على الجماعة»، كذا في «الفتح»^(١).

زاد الزرقاني^(٢): وقيل: معناه أن الله يضع من بركته فيه ما يضع للشيء، فيزيد حتى يكفيهم. قال ابن العربي: وهذا إذا صحت نيتهم، وانطلقت ألسنتهم، فإن قالوا: لا يكفيان، قيل لهم: اتبلا. موكل بالمنطق، وقال المزني سلام في «الأمالي»: «إن أريد الإخبار عن الواقع، فمشكل

(١) افصح الباري (٩/ ٣٩٦).

(٢) شرح الزرقاني، (٤/ ٣٠٠).

٢١/١٦٦٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَائِكَ، عَنْ أَبِي الزَيْبِ الْمَكِّي، عَنْ
جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَغْلِقُوا الْأَبْوَابَ.....»

وإن كان له معنى آخر فما هو؟ فالجواب من وجهين، أحدهما: أنه خير
بمعنى الأمر، أي أظعموا طعام الاثنين الثلاث، والثاني: أنه تنبيهه على أن
ذلك بثروت الثلاث، وأغلبها بذلك للائحة، وروى العسكري في «المواضع»
عن عمر - رضي الله عنه - مرفوعاً: «اكسوا ولا تهرقوا، فإن طعام الواحد يكفي
الاثنين، وطعام الاثنين يكفي الثلاثة والأربعة، كنوا جميعاً، ولا تفرقوا، فإن
البركة في الجماعة، فيدخل من هذا أن الشرط الاجتماع.

ومعنى الحديث أن طعام الاثنين إذا كانوا مفرقين يكفي الثلاثة إذا أكلوا
مجتمعين، وفي الحديث إشارة إلى أن المواصلة إذا حصلت حصل معها البركة،
فنعيم الحاضرين، وأنه لا ينبغي للمرء أن يستحق ما عند غيره من تقديمه،
فإن القليل قد يحصل به الاكتفاء، اهـ.

فإن الباجي^(١): قال عيسى بن دينار في «المزنية»: معنى الحديث: أنه إذا
جتمعت الأيدي، وكانت المواصلة، عظمت البركة، وقد هم عمر - رضي الله
عنه - في سنة مجاعة أن يجعل مع أهل كل بيت مثلهم، وقال: إن الرجل لن
يهلك على نصف فونه، اهـ.

٢١/١٦٦٦ - (مالك عن أبي الزبير المكي) محمد بن مسلم (عن جابر بن
عبد الله أن رسول الله ﷺ قال: «أغلقوا» مفتاح الشهوة وسكون الغنى المعجزة
(الباب) قال ابن دقيق العيد: في الأمر بإغلاق الأبواب من المصالح الدينية
والدنيوية: حراسة الأنفس والأموال من أهل الصمت والفساد، ولا سيما
الشيطان، فإن قوله: «فإن الشيطان لا يفتح» إشارة إلى أن الأمر بإغلاق
لمصلحته إبعاد الشيطان كما يأتي، ونفط البخاري برواية عطاء عن جابر

(١) «السنن» (٢٤٦: ٢٤٧).

وَأَرْقُوهُ

مرفوعاً، فاعلهم، المصباح بالذلل إذا رفقه، وانظروا الأبواب، انفتحوا،
 وإشارته إلى أن الأمر بذلك في الليل، ولذا ترجم عليه البخاري باب انفتح
 الأبواب من غير، وهي أخرى له فهذا كان فتح السبل أو السبيل، فكيف
 صيغته، وأعلنوا الأبواب، وانكروا اسم الله.

وقال انه عي: ويحتمل أن يريد - والله أعلم - إذ حتم بالنمل كما من حديث جابر المذكور: أمر بولاء الصايح عند البرد ميل، وعضع على ذلك غلق الأبواب وغيرها، فالظاهر منه ذلك، ويحتمل أن يريد - سائر الأقوال على ما يريد الناس حفظه من الاسوال والمعام وغير ذلك، فإنه أعز له براد

(وأولهم) بفتح الهمزة وسكون الهمزة وضم الكاف بلا همزة، شذو،
والنظرة (السفاه) بكسر السين النقرة أي شذو، وأنها مانحة كان وفي رواية غطاء
عبد البخاري أولهم قريكم وأذكروا اسم الله قال السجستاني^(١) وروى
القمي غطاء بن حكيم عن جابر هذا الحديث، ومنه أن في السنة لله بزل فيه
وباء لا يجر بناء ليس عليه غطاء أو سفاه تيمر عليه ويثاء إلا نزل به من
ذلك الوباء، قال السجستاني والأماجه عدنا يتفقون ذلك في كانون الأوله العام.

قلت حديث المجتمع أخرجه مسلم من طريق هاشم بن الغمام عن أبيه
بلفظ قال في السنة ليلة ينزل فيها وواء، لا يمر بئلا، لرجل عليه غطاء أو سقاء
إلا أن عليه وواء إلا نزل به من ذلك الوواء، ثم روى برواية شعبة بن عمار عن
أبي ناثلج هذا الإسناد منه غير أنه قال في قوله فإن في السنة يوماً ينزل فيه وواء
وواء في آخر الحديث، قال أبيث، فالأعجم عدداً يقرن ذلك في كانوا
لأول، قال الصوري قوله، سئلون أي سئلوا به وبخافوه، وكقول غير

[illegible]

وَأَكْتَفُوا

مصرود، لأنه علم أحجمي، وهو لشهر المعروفة، وأما قوله في رواية يومئذ، وفي أخرى ليلة، فلا منافاة بينهما، إذ ليس في أحدهما شيء الآخر، فهذا ثابت، اهـ.

قلت: وكسوف من شهر السنين الرومية، وهي تساوي المئتين (الإنكليزية المتعددة سيديت، وأما اليوم من كانون الأول يكون أول يوم من ديسمبر كذا في تقويم العام) لأبي الحسن محي الدين. قال النووي^(١) قال أبو حميد الساعدي، وهو راوي هذا الحديث: إنما أمر بالأسفة تركي ليلًا، ولأن أبواب أن غلق ليلًا، هذا الذي قاله أبو حميد من تخصيصها بالليل، ليس في اللفظ ما يدل عليه، والمختار عند الأكثرين من الأصوليين، وهو مدح لكسفي وغيره أن تفسير الصحابي إذا كان خلاف ظاهر اللفظ ليس بحجة، ولا يرد غيره من المجتهدين موافقة على تفسيره.

وأما إذا لم يكن في ظاهر الحديث ما يحدده بأن كان محتملاً، فيرجع إلى تأويله. ويحب الحمل عليه؛ لأنه إذا كان محتملاً لا يحل حمله على شيء إلا سوفي، وكذا لا يجوز تخصيص العموم بمذهب إمامي عند الشافعي. والأكثرين. والأمر بنظية الإناء عام، ولا يقبل تخصيصه بمذهب الراوي بل يتعمد بالعموم، اهـ.

قلت: وفيه أي التقييد بالليل في غلق الأبواب عدم فريباً، ولما ترجح عليه البعدي مقيداً بالليل كما تقدم.

(واكفوا) كذا في النسخ الهندية، وفي جميع نسخ المصرية «أكتفوا» بزيادة الهمزة بعد الفاء، قال عياض: نفع الهمزة وكسر الفاء وسعي. وبوصلها وضم نداء ثلاثي، وهما صحیحان، أي أقصوه، ولا تتركوه للعلق الشيطان.

(١) مشرح صحيح مسلم للنووي (١٢/٧) ١٩٨٣.

كَبُرَ... أَوْ خَمَرُوا الْإِبْرَاءَ. وَتَحَنَّنُوا الْمُضْجَحَ

ولحن الفهوم، وذوات الأعداد، كما في الرغاني^(١) (الإباء) أي إباء الطعام، والشراب (أو خمره) فتعني إساءة المعجزة وكسر الميم المتعددة أي غفلوا (الإباء) قال الباجي^(٢) يجهل ما يكون شكاً من الرغوى، والأظهر أنه لفظ النبي ﷺ ومعه أنه كفله إن كان الرغاء أو خمره إن كان فيه شيء، فإن ذلك منع كسبه أن يشار إليه في المعنى، أو منع شيئاً مما في الشرع من قية أو راحة، الخ.

قال - رقاني^(٣)، ويؤيد أن في بعض طرقه عند البخاري عن جابر «خَمَرُوا الطعام والشراب»، وفي الصحيح أيضاً عن جابر «وَحَمَرُوا لَكُمْ» واذكروا اسم الله، ولو أن تعرضوا عليها حرمه (واطفوا) منع الصبرة وسكون لظ، المتصلة بكسر الفاء ثم حمزة مضمره (المصباح) أي السراج، قال صاحب «المحلى»^(٤) إنما لم يفسحوا إليه، نحو توبة طعام أو غير ذلك.

وترجم البخاري في «تفسيره» على هذا الختم ما لا شك أنه في البيت عند النووي، وأورد فيه حديث أبي موسى مرفوعاً أيضاً بلفظ «إِنْ هَدَى النَّارَ عَدِمَ لَكُمْ» فإن نعمت فألفقها ذلكم، فإن الحادف^(٥) قبله بالنعم للحصول الفقه في شالته، ويشتبه مع أنه من وجوه «القدرة» حصل النهي، وقال ابن العربي: معنى كون النار عدواً لها أنها تضيء أماناً وأماناً عتاة العبد، وإن كانت لها نية مفعلة، لكن لا تحصل إلا بواضحة، فأطلق أنها عدو لها لوجود معنى الهداية.

(١) شرح الرقاني (٢٠١/١)

(٢) المحلى (٢٤١/٢٧)

(٣) شرح الرقاني (٢٠١/١)

(٤) فتح الباري (١/٢٥٠)

فَإِنَّ الشَّيْطَانَ

قال القرطبي: إن الواحد إذا مات بيث يسى فيه غيره، وفيه بار، فبب أن يحفظها فيه بوجه، أو بفعل بها ما يؤمن معه الاحتراف، وكذا إن كان في البيت جماعة فنجس ثلثي بعضهم، وأحفظهم بذلك آخرهم يوماً، فمن فرس في ذلك كان لثمة محالماً، ولادائها تاركاً، هـ.

قال الشيخ طه: الأسر والمهي في هذا الحديث للإرشاد، ولقد يكون للشديد، كذا في «الفتح»، وفي «المحلى»: قال القرطبي: جتمع أوامر هذا لباب من باب الإرشاد إلى المصلحة، ويحتفل أن يكون للشديد، لا سيما في حرم من فعل ذلك بيه مثقال الذر، اهـ.

قال الحافظ: وحزم النووي بأنه للإرشاد لكونه لمصلحة دينية، ونقص بأنه ينضم إلى مصلحة دنية، وهي حفظ نفس المحرم قتلها، المال المحرم تبذره، وفل من دفع المدة، هذه الأوامر تم بعملها الأكثر على الموحوب، ويؤزم أهل الظاهر حملها عليه، قال: وهذا لا يحتص بالقدوري، بل الحمل على ظاهر إلا لمعارض ظاهر يقول به أهل القياس، وإن كان أهل الظاهر أولى بالالتزام لكونهم لا ينصرفون إلى المفهومات والمنايا.

وهذه الأوامر شوع بحسب مقاصدها، فمنها: ما يحمل على القرب، وهو التسمية على كل حال، ومنها: ما يحمل على القرب والإرشاد معاً، كإغلاق الأبواب من أجل التحليل، بأن الشيطان لا يقتح باً محضاً، لأن الاحترار من معانة الشيطان مندوب إليه، وأن تحت مصالح دينية كالحراسة، وكذا إيكاء السماء، وتحجير الزمان، هـ.

(بأن الشيطان) قال الحافظ: اللام فيه الجحش إن ليس المراد فرداً بعينه. قال ابن رافع^(١): وفي رواية عن عطاء، «فإن الجحش لا تضاد بينهما، إذ لا

(١) شرح الزرقاني (١: ١٩٤، ١٩٥).

لَا يَنْتَحِ غَيْرُهُ . وَلَا تَحُلُ وَكَاةُ . وَلَا يَكْتَسِفُ نَامُ

محفوظ في انتشار المفسرين إذ هما حقيقة واحدة يختلفان في اصطلاح قولها
الكبرياء، أي:

(لَا يَنْتَحِ غَيْرُهُ) كذا في جميع النسخ، وهذا منتح الغيوب والنام وفي رواية
عطاء دون الشيطان لَا يَنْتَحِ بَابًا مَعْلُومًا (وَلَا يَحُلُ) يَنْتَحِ التَّعْنِيَةِ وَخَسِمَ لُحْدُ
الْمَعْنَى (وَكَاةُ) تَكْسِرُ التَّوَاوِ حَارِطٌ هَ اسْتَدَّ (وَلَا يَكْتَسِفُ) إِنَاءٌ عَفْصُ أَرَأَيْتَ .
وَلِ الْحَارِطِ . قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: قَوْلُهُ . فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَنْتَحِ . وَتَعَارَى إِلَى أَنَّ
الْأَمْرَ بِالْإِعْلَانِ لِمَصْلَحَةِ إِعْلَانِ الشَّيْطَانِ عَنْ لُغْتِهِ بِالْإِعْلَانِ . بَرِخَصَةُ بِالتَّعْلِيلِ
سَبَبٌ عَلَى مَا يَخْتَصِي سَبَبٌ لَا يَهْلِكُ عَلَيْهِ إِلَّا مَنْ حَالَبَ السُّوءَ . وَوَجَعَ فِي رَوَايَةِ
عَطَاءٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جُرَيْجٍ فِي كُلِّ مِنَ الْأَوَاسِرِ الْمَذْكُورَةِ مَوَازِيرَ اسْمِ اللَّهِ .

وورد جملة من يظن على عمومته وانتشار أن اسمًا كالكاف، فقال أحد رسله
أن الشيطان له بعض قوة على شيء من ذلك، وإن كان عظمي ما هو أعظم منه،
وهو وجهه في الأماكن التي لا يقدر الإنسان أن يفتح فيها، قال الحافظ^(١)
والربيعه: التمر أشرب إليها يرفع الإشكال. وهو أنه ذكر اسم الله بحوله به وليس
بعد هذه الأشياء، ومقتضاه أنه يتمكن من أن ذلك إذا لم يذكر اسم الله.

ويؤيده ما أحده مسلم والأربعة عن حماد بن عمار أنه دخل الرجل بيته
فذكر الله عند دخوله وعند طعامه قال الشيطان: لا مبيت لكم ولا عشاء .
وإذا دخل فلم يذكر الله عند دخوله قال الشيطان: أدركتموه . وقد تردد من
دقيق العبد في ذلك، فقال: يحتمل أن يأخذ قوله: فإن الشيطان لا يفتح بابًا
معك: على عمومته، ويحتمل أن يحتمل ما ذكر اسم الله عليه، ويحتمل أن
يكون الجمع لأن تعارى تجسس، ويحتمل أن يكون مانع من الله تأمر خارج عن
حجب، قال: والحدوث يدل على دخول الشيطان الخارج، فأما الشيطان الذي

(١) صحيح أبي داود (١٨٧/٢٢١)

وَأَنَّ الْقَوْسِفَةَ تُضَرُّ عَنْ نَاسٍ يَكُونُ.

أخرجه مسلم في ٣٦ - ٤: باب الأثرية، ١٦ - باب الأمر بتعطية الإساء،
حدث ٩٦.

كَانَ دَاخِلًا فَلَا يَدْرِي لَخِيرٍ عَلَى خُرُوجِهِ، قَالَ: فَيَكُونُ ذَلِكَ تَعَطُّبَ الْمُسَدِّ لَا
وَعَهَا.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ التَّسْمِيَةُ عَنِ الْإِعْلَاقِ تَقْنِصِي طَرْدٍ مِمَّا لَيْسَ مِنَ
الشَّيَاطِينِ، وَعَمَى هَذَا فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ التَّسْمِيَةُ مِنْ أَيْدَاءِ الْإِعْلَاقِ إِلَى
تَعَامُلِهِ.

(وَأَنَّ الْقَوْسِفَةَ) بتصغير التحفيل لتفاسقه، ولعمري الفأرة، وتقدم في كتاب
الحجج وجه تسميتها بالفارسية (تضرم) ^(١) تضم المثلثة النون وسكون انشاد
الأمجمة وكسر الراء المهملة، أي توفد (على القاص) وفي رواية لمبيهي سى
أهل البيت (بهم) بالافراء، في النسخ المصرية: «ويوتهم» بالجمع في النسخ
الهندية، وفي رواية عطاء عن حابر «وَأَنَّ الْقَوْسِفَةَ رَسًا حَرَّتِ الْعَتِيَّةُ، فَأُحْرِقَتْ
أَهْلُ الْبَيْتِ»، قال الحافظ: أخرج أبو داود وصححه ابن حبان وأبو حاتم عن ابن
عباس قال: جاءت فأرة، حمرت المنبيلة فألقنها بين يدي رسول الله ﷺ عسى
الحمرة التي كان قاعداً عليها، فأحرقته بها مثل موضع الدرهم، فقال
الهي ﷺ: «إِذَا نَعِمَ فَأَطِيعُوا مَرَاجِكُمْ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَدُلُّ مِثْلَ هَذِهِ عَلَى عَذَابٍ
فَيَحْرِقُكُمْ».

وفي هذا الحديث بيان من الأمر أيضاً، وسان الحامل للصورية، وهي
لفأرة عسى حر المنبيلة، وهو الشيطان فيحتجب، وهو عذر الإنسان عليه بعدو
آخر، وهي النار، أعادنا الله بكرمه من كيد الأعداء أنه رزق رجب، قال ابن
ذريق العبد: إِذَا كَانَتْ الْعَلَّةُ فِي إِطْفَاءِ السَّرَاحِ الْحَذَرُ مِنَ حَرِّ الْقَوْسِفَةِ الْمُنْبِلَةِ.

(١) انظر: الحديث وشروحه في التمهيد: (١٢) (١٧٣)

١٦٦٧/٢٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ
الْحَقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْكُفَيْيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ كَانَ
يُؤْمِنُ بِإِلَهِهِ وَيَوْمِ الْآخِرِ.....

فَيَسْتَقْبِلُ أَنْ السَّراج إِذَا كَانَ عَلَى مِثْلٍ لَا تَصِلُ إِلَيْهَا النَّارُ مَصْلُوقًا، كَمَا فِي حَدِيثِي مَنْ عَمِرَ
لَوْ كَانَ عَلَى مَنَارَةٍ مِنْ حُجُرٍ أَمْشَى لَا يَمُوتُ إِلَّا بِمَوْتِ النَّارِ، أَوْ يَكُونُ
مَكَانَهُ مَعْدَأً عَنْ مَوْتِهِ فَإِنَّ تَدْبِيرَهُ إِلَى السَّراج

قَالَ: وَأَمَّا مَا وَرَدَ مِنَ الْأَمْرِ بِإِطْفَاءِ النَّارِ مَصْلُوقًا، كَمَا فِي حَدِيثِي مَنْ عَمِرَ
رَأَى مُوسَى، وَهُوَ أَهْمٌ مِنْ نَارِ السَّراج، فَقَدْ يَنْطَرِقُ مِنْهُ مَعْنَى أُخْرَى، غَيْرَ جَرِّ
الْفَتْحَةِ كَمَقْطُوعِ شَيْءٍ مِنَ السَّراج عَلَى بَعْضِ عَنَاقِ النَّبْتِ، وَكَمَقْطُوعِ الْعُودِ، فَيُخْرِجُ
السَّراج رِيشَ شَيْءٍ مِنَ السَّراج، فَيُجْتَاحُ إِلَى الْأَسْفَلِ مِنْ ذَلِكَ، فَإِذَا اسْتَوْبَقَ
بِحَيْثُ يُمْسُ مَعَهُ الْإِحْرَاقُ، فَيُرْوَلُ التَّحْكُمُ بِزَوَالِ عِلَّتِهِ، وَفَدَّ صَرَحَ النَّوَوِيُّ بِذَلِكَ
فِي التَّنْبِيهِ مَثَلًا لِأَنَّهُ يَوْمُنَ مَعَهُ تَقْدِيرُ الَّذِي لَا يَوْمُنَ مِثْلُهُ فِي السَّراج، اهـ.

١٦٦٧/٢٢ - (مَالِكٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ) كَيْسَانَ (الْحَقْبَرِيِّ) بِضَمِّ
الْمَرْحُومَةِ رَفِيعِهَا (عَنْ أَبِي شَرِيحٍ) مَضْمُونِ الثَّمِينِ الْمُعْجَمَةِ أَقْرَبُ حَادٍ مَهْمَلَةٍ مَقْصُودًا
الْخَبْرَ الْعَمِي لَمْ (الْكُفَيْيِّ) تَسَدُّ إِلَى كَسَبٍ مِنْ عَصْرِ، يَهْنُ مِنْ حِرَافَةٍ، اسْمُهُ
خُوَيْلِدُ بْنُ عَمْرِو عَلَى الْأَشْهُرِ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ، أَسْلَمَ قَبْلَ الْفَتْحِ، وَكَانَ مَعَهُ
لَوَاءٌ حِرَافَةٌ يَوْمَ الْفَتْحِ، تَوَفَّى بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ ٦٨ هـ.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ) وَهِيَ رِوَايَةُ الْمُبَاحِثِيِّ^(١) عَنْ الْأَثَرِ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ
أَبِي شَرِيحٍ: «جَعَلْتُ أَذْنِي وَبَصُرَتُ عَيْنَايَ حِينَ تَكُونُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: (مَنْ كَانَ
يُؤْمِنُ بِإِلَهِهِ وَإِعَادَتِهِ كَامِلًا، وَيَوْمِ الْآخِرِ، قَالَ الْحَافِظُ: تَعَرَّوْا إِلَى الْإِيمَانِ التَّكَامُلِ
وَحَصِّه بِإِلَهِهِ) (وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) إِشَارَةٌ إِلَى لَمْبَدَا وَتَعَادُلِ أَيْ مَنْ آمَنَ بِإِلَهِهِ الَّذِي لَحِصَهُ
وَأَمَّنَ أَنَّهُ سَيَجَارِيهِ مَعَهُ، فَيَسْتَعِلُّ التَّحْصِيلَ الْمَذْكُورَاتِ.

(١) أخرجه البخاري في 'الآدب' (٦١٣٦) باب إكرام الضيف وعدمه. وأبو داود في 'الطَّائِعَةِ' (٣٧٢٨) باب ما جاء في قَصَصَاتِهِ

فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لَيْسْتُ،

وقال في موضع آخر: قال انصافي: ظاهر الحديث انتفاء الإيهام عن مخالف ذلك، وليس مراداً، بل أريد به الامانة كما يقول لسان ابن كنت في فاضلته تبيحاً له هي العادة، لا أنه لا يفتد، فاعنه بشئ ما به أنه، اهـ.

قال الرافعي^(١): وغير بالتصريح ههنا وجباً بعده نصاً إلى اعتبار الإيهام وتجنده بتعدد أمثاله. وهذا من خطاب التبيح كقوله تعالى: ﴿وَلَعَلَّ اللَّهُ فُتُوكُلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ يعني أن ذلك من صفة المؤمنين. وأما خلافه لا سبق من يؤمر بالله، ولو قيل لا يحل لأحد أن يحصل ذاك المرض، اهـ (الليقل خيراً) أي يتكلم بما يناب عنه (أو ليسمت) بضم السين أي بكت عن الخرافة ضبط عن واحد بضم السين، وهذا الرواية المشهورة فإن الطوسي: سمعها بكسرهما، وهو القيس، كذا في المنزهاني.

قال الحافظ^(٢): هو بضم السين. ويجوز كسرهما وما من جوامع التكلم؛ لأن المقول منه إما خير أو شر، وإما قيل إنه أحدهما. فداخل في التحريم كلي مقبول من الأقوال. فحسب، وتنبها، فإذن فيه عنى اختلاف أنواعه ودخل فيه ما يؤول إليه، وما عداه ذلك مما هو شر، أو يؤول إليه، فأمر عند إرادة الخوض فيه بالانصمت، وأخرج الطبراني والبيهقي في الزهد من حديث أبي أمامة نحو حديث الناب سلفاً: (الليقل خيراً ليعنهم) أو لمسكت عن شر آبائهم، اهـ.

والإساحي^(٣) يريد أن هذا حكم من يؤمن بالله، وعدم أنه يجازي في الآخرة، وما يلزمه أن يكون خيراً يوجر عليه، أو يهت من شر به، اهـ عليه.

(١) شرح الزوائد (٢/٢٠٤)

(٢) فتح الباري (١٢٦/٢٠٠)

(٣) المنزهاني (٢/٢٠٢)

وأما الصمت عن الخير، وذكر الله، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، فليس بأمور به، بل هو منهى عنه نهى تحريم أو هي كراهه، وإنما معناه أن يقول خيراً أو يسكت عن شر، ويحصل أن يكون أو سمعني الروا، فيكون المحي يقول خيراً ويسكت عن شر، اهـ.

قال: الحافظ^(١)، وفي معنى الأمر بالصمت عدة أحاديث: منها في كتاب الإيمان لنسائي من حديث أبي موسى وعبد الله بن عمرو بن العاص: «المسلم من سلم المسلمون من يده ولذته»، وللطبراني عن ابن مسعود: «قلت: يا رسول الله أي الأعمال أفضل؟» عكر فيها «أن يسلم المسلمون من لسانك»، ولأحمد: وصححه ابن حبان من حديث البراء رفته في ذكر أنواع البر: «فإن لم تطق ذلك، فكف لسانك إلا من حياء»، وللمزمذ من حديث ابن عمر: «صمت نجات»، وله من حديثه أكثر الكلام بغير ذكر الله نفسي انقلب، وله من حديث سليمان الثقفني: «قلت: يا رسول الله ما أكثر ما نحاف علي؟» قال: «هدأ وأشار إلى لسانه».

وللطبراني مثله من حديث الحارث بن هشام، وللمزمذ من حديث عتبة بن عامر: «قلت: يا رسول الله ما النجاة؟» قال: «أمدك عابك لسانك» وغير ذلك من الروايات في الباب.

قال الزرقاني: قال الفرطني: أفاد حديث الباب أن قول الخير أفضل من الصمت لصدقه عليه، وإنما أمر بالصمت عند عدم قول الخير، وهذا أكثر الناس في تفصيل آفات الكلام، وهي أكثر من أن تدخل تحت حصر، وهذا استفرا المحاسبون لأنفسهم آفات اللسان، فزادت على العشرين، وأشد إلى ذلك جملة، فقال: «وهل يكب الناس على مناخرهم في النار إلا حصائد ألسنتهم»،

(١) صحيح البخاري (٤٤٦/١٠).

ورواه الإمام الأثرية إلى ما ذكره في حديث مرفوع أخرجه الطبراني في حديث حابر، وهذه الأجران ثلاث: جاز له حق، وهو المشارك له الجوار، وجاز له حلتان، وهو المسلم له حق الجوار، وحق الإسلام، وجاز له ثلاثة حقوق، وهو مسلم، له رحم، له حق الجوار والإسلام والرحم^(١).

والأمر بالإكرام يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال، فقد يكون فرض عين، وقد يكون فرض كفاية، وقد يكون مندوباً، وقد ورد تفسير الإكرام والإحسان للبخاري، وترك إمام في عدة أحاديث، أخرجه الطبراني في حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، والحرانطي في معكروم الأخلاق من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وأبو الشيخ في كتاب الترميز من حديث معاذ بن جبل، قالوا: يا رسول الله ما حق الجار على الجار؟ قال: «إن استقرضت أقرضه، وإن استعانك أعنته، وإن مرض فعتقه، وإن احتاج أعطته، وإن افتقر عنته، وإن أصابه خير عنته، وإن أصابه مصيبة تعزته، وإذا مات اتبعته جنازته، ولا تستطيل عليه بالبشاء فتحجب عنه شريح إلا بإذنه، ولا تؤذيه شريح فذلك إلا أن تعرفه، له منها، وإن اشتريت فأكوة فأعده له، وإن لم تفعل فادخلها سراً، ولا تخرج بها، ولذك ليقيظ بها ولده»، وأنما فهم مقابرة، والبراق أن عمرو بن شعيب وفي حديث بهز بن حكيم: «وإن أعوز سترته» وأنما فهم داعية، لكن اختلاف معارجها يشعر بأن للحديث أصلاً انتهى بزيادة من «الفتح»^(٢).

وذكر الأثرية في روايات هؤلاء مضمومة، وقال: قال ابن أبي عمير: إكرام الجار من كمال الإيمان، والذي يشمل جميع وجوه الإكرام إرادة التحير له، وموعظته بالحسنى، والدعاء له بالهداية، وترك الإضرار على اختلاف

(١) انظر صحيح البخاري (١٠١/١٦٦).

(٢) فشرح المرقاوي (١٠١/٣٠١).

وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ صِفَتَهُ.....

أنواعه، إلا في موضع يجب الإصرار بالقول، أو العمل؛ والذي يخص الصالح جميع ما تقدم، وغير الصالح كفه عما يرتكبه بالتحسن على حسب مراتب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويحفظ الكافر بحرف الإسلام عليه، وإظهار محاسنه، والتغريب فيه بوقر، والتفاضل بها يبين به يرفق، فإن أمد وإلا هجره قاصداً تأديبه مع إعلامه بالسبب، اهـ.

واستنبط بالحديث إكرام الكنايس الكرام، فنهما أيضاً مجاوران لمرجل. قال الزرقاني^(١)، إذا أمر بإكرام الجار مع الحائل بين الإنسان وبينه، فينبغي أن يرعى حق التحفظ بين الطرفين ليس يبدى بينهما جدار ولا حائل، فلا يؤذيها بأسوأ المداخلات في مرور الساعات، فقد ورد أنهما بشران بالعسرات، وحزنان بالنكبات، فينبغي إكرامهما ورعاية جاسهما بالإقتران من العمل الصالح والمواظبة على تجنب المنعاصي، فهما أولى بالإكرام من كثير من العبرانيين اهـ.

(ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم صيفه) بطلاقة الوجه والإطعام والإنفاق، قال الناجي^(٢)، هذا من آداب الإسلام وشرائعه، والضيافة من سنن المرسلين، وأولى من صفة إبراهيم عليه السلام، وهي وجبة عند الميث من سعد يوماً وليلته، وخالفه في ذلك جميع الفقهاء على الإضلاق، ويدل على ذلك أنه ﷺ وصف ذلك بالكرامة، فقال: «فليكرم صيفه» ولم يشترط ابتقاضه، فحقه والإكرام ليس بواجب.

وقد يشبه وجوبها في مواضع للمجتاز الذي ليس عنده ما يبلعه، ويخاف الهلاك إن لم يصفه، وتكون واجبة على أهل الذمة تبعاً من لأرض العوة إن شرط ذلك عليهم. وأبو عتبة بن غزمر قلنا: يا رسول الله إنك تبعنا، فشر

(١) شرح الزرقاني (١/٣٠٤).

(٢) المعنى (٧/٢٤٢).

يقوم لا يقروضا، فقال رسول الله ﷺ: «إن أمروا لكم بما ينفع في الضيف فاقبلوا، فإن لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف الذي ينبغي». ويحتمل أن يكون هذا في أول الإسلام لمن كان يجازر غازياً عن أهل عهد ممن لم يكن يتدر عن أصحاب الرد إلى رأس معرته، ويحتمل أن يكون ذلك بعد فتح خيبر وغيرها من بلاد الغنوة، وإن كان شرط ذلك على أهلها.

وأما أهل الحضر، فقال مالك، نس عن أهل الحضر ضيافة، وقال مجنون: الضيافة على أهل القرى، وأما أهل الحضر فإن السافر وجد فيه منزلاً، وهو الفندق، وأراد بذلك أنه لا يمنع على أهل الحضر تعينه على أهل القرى لمعان: أحدهما: أن ذلك يتكرر على أهل الحضر، فهو التزموا الضيافة لما خلوا بها، وأهل القرى ينس ذلك عنهم، فلا تمنعهم الشقة، والثاني: أن السافر يجد في الحضر من الممكن والظمام، وغير ذلك، فلا تمنعهم الشقة بدون الضيافة.

وأما في القرى الضخام فلا يجد ما يحتاج إليه، فهو كالعضر إلى من يصبه، وحكم القرى الكبار التي توجد فيها الفنادق والمطاعم للشراب وتكثر ترداد الناس عليها حكم الحضر، وهذا يمس لا يفرق الإنسان، وأما من يعرفه معرفة مودة أو بيته وبه قرابة، أو بينهما معنى يقتضي المواصله، فحكمه في الحضر وغيره سواء، اهـ.

قال القاري^(١): الضيافة من محاسن الشريعة ومكارم الأخلاق، وأوجها النبي ليلة واحدة، لحديث عتيق، وعامة الفقهاء إلى أنها من مكارم الأخلاق، وحجتهم قوله ﷺ: «جائزته يوم رليته»، وانجازه الحلية والسحة، فذلك لا يكون إلا مع الاختيار، رقبته: «ما يكرم» يدل على ما أيضاً، إذ لا يستعمل

(١) مرئاة المنافع (١/١٨).

مثله في أوله، وتأولوا الأحاديث أنها كانت في أول الإسلام، واحتجوا أنها على الصحيح والمعادي أم على الثاني فقط؟ بحسب الشافعي ومن تبعه إلى أنها علىهما، وقال مالك ومن وافقه، إنما كانت على أهل المدينة، لأن الأئمة لم يحد في المصنف المصدر، ربما يقتضى في الأولين. ٥٠

وقال النووي^(١) قد أجمع المسلمون على أنها من مناقبات الإسلام، ثم قال الشافعي ومالك وأبو حنيفة والجمهور: هي سنة النبوة، وأبو حنيفة وأحمد في رواية واحدة، هي واحدة يومئذ، قال أحمد: هي واحدة على أهل المدينة، الظري يرى أهل المدينة، وحمل الجمهور على الأحاديث عن الاستحباب، وتأكد حتى نصيب كحديث غسل الجمعة، واحد على كل محسن، أي مثله الاستحباب، وتأولوا الخطير وهو من مكارم المصطفى. ٥١

وصرح في الصغير بالبحوث، وقال: قال أحمد: إن أن يضاهوه، حقه ولا يحد شيئاً إلا معهم أحده، وعنه رواية أخرى، إن أن يأخذ ما يكفيه غيرهم.

فإن رجاءات عقبة أخرجه البخاري وغيره، وفي كتاب أوامير عليه السلام عن رجاء، أيضاً مطلقاً، قال الحافظ^(٢) في حديث غيره، طاهر، إن في الصحيح حديث، وأن يستوفى عليه لم يمنع من لصياحه أحمد به غيره، وقال به البت مطلقاً، وعنه أحمد بأمر، أبو داود الطرمذ، وقال الجمهور: الحديث مطلقاً، وأخبارنا عن حديث أوامير ناجية، أحدها: حميد على المصطفى.

(١) تاريخ دمشق، الجزء للموازي (١٠: ١١٦٧).

(٢) فتح الباري (١: ١٠٨).

ثم احتشوا: هل يلزم المضطر الموصى أم لا؟ وأشد الترمذي إلى أنه محمول على من طلب الشراء محتاجاً، فامتنع مناجاة الطعام، فله أن يأخذ منه كبراه قال: وزوي ذلك في بعض الحديث منسراً.

لتأنيها: أن ذلك كان في أول الإسلام، وكانت السرايا وجبة، فلما فُتحت الفتوح نسخ ذلك، ولما سئل بسخه حديث أبي شريح عدا، فإن العادة تفعل لا واجبة، وهذا ضعيف لاحتمال أن يترك بالتفضل يوم وليلة، لا أصل الضيافة، وفي حديث المقدم بين معاذة كرم مرفوعاً أيضاً رجل ضاف يوماً فأصبح العشاء وجروماً، فإن بصره جزئى على من مديم حتى يأخذه، فترى ليكن من رزقه وماله أخرجه أبو داود^(١) وهو محمول على ما لم يظفر به بشيء.

ثالثها: أنه مخصوص بالعمال، أصحون بعض المسلمات من جهة الإمام، فكان لهم أن يبعث إليهم إن لهم في مقابلته عمنهم الذي يتولونه، لأن لا قيام لهم بذلك، حكمه الخلفاء، وقال: وكان هذا في ذلك الزمان إذ لم يكن للمسلمين بيت عدل، وأراد اليوم فأروا في العبدان من بيت عدل، قال: وإلى نحو هذا ذهب أبو يوسف في الصحابة على أنه نجران خزيمة، فإنما يريد له قوله: «إنك بعثنا» وتعقب بأن في رواية الترمذي: «إنما صرُّ يقوم» الحديث.

رابعها: أنه خاص بأهل الدنيا، وهو سرقة ذلك عمر - رضي الله عنه - حين ضربت الجيرة على الساري الشام ضريبة من عزل بهم، وتعقب بأنه يخص بعض يحتاج إلى دليل خاص، ولا حاجة لذلك فيما سنده عمر - رضي الله عنه - لأنه متأخر عن زمان سداد عقد، أشار إلى ذلك أنه يـ

خامسها: تأويل المأخوذ، فحكى الساري عن أبي الحسن من السالكية أن العباد: أن لكم أن يأخذوا من أمرائهم ما يستقيم، وتذكروا مناس عيهم.

(١) مسند أبي داود (٣٧٥١)

جائزته

وعنه العارضي بأن الأخذ من المعرض، وذكر العيب تدبر في الشرح يأتي تركه، لا إبهامه، وأقول الأضحية الأولى انتهى ما في النسخ^(١)

قال النعيمي^(٢)، يفكر هذه الأضحية أيضاً محتسباً، وقال الجمهور: الأضحية - مذ وليت واجبة، وقد كانت واجبة فسخ رحمتها، قاله الطحاوي، وسند على ذلك حديث الحنفية عن الأسود، قال: سمعت أبا وصاحبه، لم حتى كادت تذهب أسماعي وأبصارنا من الجوع، فجعلنا نتعرض لنفس قلم بنفسنا أحده، وفي رواية مسلم: فجعلنا نعرض أنفسنا على أصحاب رسول الله ﷺ، ليس أحدا منهم يقبل، فأنا النبي ﷺ، فاطننا ما إلى أهله، الحارث بن وهب، قال انطحي، أقل يرى أصحاب رسول الله ﷺ لم يضرمهم، ولم يصعب رسول الله ﷺ على ذلك، فلذلك علي نسخ ما كان أوجب على الناس من الضيعة.

ثم أخرج من حديث عبد الله بن الزناد عن أبيه عن جده أنه سمع النبي ﷺ: (لا يأخذ أحدكم مال أبيه لأبيه ولا جده) أخرجه أبو داود^(٣) والبرقي أيضاً، اهـ.

قلت: أجاب النووي عن قوله: ليس أحد يقبل، أنه معمول على أن الذين عرضوا أنفسهم عنهم كانوا مقبلين ليس عليهم شيء، يواسون به، اهـ.

اجازته) بالحجيم والأي العجميين بالرفع، على الجمهور، فقوله: يوم وليلة غيره، وقبل بالنصب، قال الحافظ: روي جائزته بالرفع على الابتداء، وهو واضح، وبالنصب على بدل الاشتغال، أي يحرمه جائزته يوم وليلة، اهـ.

(١) فتح الباري (٥/١٠٨)

(٢) مسند طحاوي (٩/١٦٤)

(٣) سنن أبي داود (٢/٥٠٠)

يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ

وقال الزرقاني^(١) روي بالرفع، وبالنصب على أنه مفعول ثانٍ ليكرم، لأنه في معنى يعطي، أو يرفع، أو يفض، أي بجائزته. وهي يوم وليلة، أو مثل اشتغال، وفي رواية الثالث: «قلبكروم» ضيفه جائزته، قالوا: وما جائزته يا رسول الله؟ قال: يوم وليلة، أي (يوم وليلة) بالرفع في جميع نسخ، وكذا في الروايات، لكن ذكره صاحب «المحلى» بلفظ «يوماً وليلة». وقال: قال أبو عمرو: الصواب «يوم وليلة»، كما هو لاسيما وضاح، وهو المطابق لسانه لأصول، أي.

ويظهر منه أنه منصوب في «الموضا» فعلى الرفع غير لقوله: «جائزته» على أنه مرفوع بالأنداء، قال صاحب «المحلى»: إنها جملة مستأخفة بيان للأولى، كأنه قيل: كيف يكرم؟ فأجبت: بجائزته كذا، ولا بد من تقدير مضاف على تقدير الرفع، أي زمان جائزته يوم وليلة، كذا قال الطيبي، أي.

وأما على نصب جائزته يكون يوم وليلة غير مبتدأ محذوف، كما يشير إليه رواية الشيخ. وأما نصب يوماً وليلة، فهو على الظرفية، واختلفوا في معنى الحديث على أقوال: الأول: وهو المعروف عند عامة العلماء أن الجائزة العطية والتحف، قال صاحب «المحلى»: وفي «النهاية» الجائزة من أجاز بكذا، إذا أثنى والشفقة وفي «القاموس»: الجيزة: العطية والشفقة، أي.

وأخرج أبو داود عن أشهب عن سئل مالك عن قوله ﷺ: «جائزته يوم وليلة» قال: يكرمه، ويثمنه ويحفظه يوماً وليلة وثلاثة أيام ضيافته، قال الحافظ: قال الخطابي: معناه إذا نزل به اتخيف أن يتحفه، ويريد في البر على ما بعصرته يوماً وليلة، وفي اليومين الأخيرين يقدم له ما يحضره، فإذا مضى الثلاث فقد قضى حقه، فما زاد عليها يكون صدقة.

(١) شرح الزرقاني (٤/٣٠٤)

وقال الثوري^(١): قال العلماء: معناه الاحتمام به في اليوم وليلة، وإتحافه بما يمكن من بر والطاف، وأما في اليوم الثاني والثالث فبطعمه ما تيسر، ولا يزيد على عادته، وأما ما كان بعد الثالثة فهو صدقة، قلت، وبه فصره غير واحد من شراح الحديث، وهو المعروف.

الثاني: ما في «المحلى» قد يفسر بأنه يعطيه ما يجوز به مسافة يوم وليلة. ويسمى لجيزة أيضاً، وهو قدر ما يجوز به المسافر من منزل إلى منزل. وفي «شرح السنة»: قد صح عن عبد الحميد عن أبي شريح مرفوعاً: «الضيقة ثلاثة أيام، ويعطى ما يجوز به مسافة يوم وليلة»، كذا ذكره الطيبي، اهـ.

وقال الحافظ^(٢): اختلفوا هل الثلاث غير الأول أو بعد منها؟ فقال أبو عبيد: يتكلف له في اليوم الأول، وفي الثاني، والثالث، يقدم له ما حضر، ولا يزيده على عادته، ثم يعطيه ما يجزيه مسافة يوم وليلة، وتسمى الجيزة، وهي قدر ما يجوز به المسافر من منزل إلى منزل، وقد وقع في رواية عبد الحميد بن جعفر عن حميد القفري عن أبي شريح عند أحمد ومسلم بنحو «المسافة ثلاثة أيام، وجائزته يوم وليلة»، وهذا يدل على المغفرة.

ويؤيده ما قال أبو عبيد، وأجاب الطيبي بأنها جملة مستأنفة بيان للجملة الأولى، كأنه قيل: كيف يكرمه؟ قال: جائزته. ولا بد من تفسير مضاف أي زماناً جائزته أي يره والطافه يوم وليلة. فهذه الرواية محمولة على اليوم الأول، ورواية عبد الحميد على اليوم الآخر، فينبغي أن يحمل على هذا عملاً بالروايتين، اهـ.

(١) «شرح صحيح مسلم» للثوري (١١/١٢/٢١).

(٢) «فتح الباري» (١٠/٥٢٢).

وَأَخْبَرَنِي ثَلَاثَةٌ أَنَّهُمْ قَامُوا كَمَا كَانَ يَوْمَ ذَلِكَ فَهُوَ صِدْقُهُ

يعني يحمل على ما تقدم في صلاة أبي عبد من الإتيان في البرية الأولى
على تصميم ثالث وانطيسي وحيدهما . والعبرة في خبره الأخير على رواية
عبد الحميد . فكان فيه عدة على تروايين معا

والثالث . قال الحافظ^(١) ويحمل أن يكون الحديث نحوه جازية ،
بما له لحن آخر ، وفيه : الضمير نداء قسم عند من يزل عيب ، فوالله لا يزل
على الثلاث تصحيحها ، وفيه لا يقسم ، فجاء يعني ما مضى . قال المحققين
رواية ، وتعلم مما تقدم في الوجه . اهـ

والرابع . من ظهر لهذا الحديث الضعيف من مجموع حديث القرطبي ، أن
تأخر إلى زمني واحد ، فإنه واحد ، وإنما في حديثه أن يقسم ثلاثة أيام ، وما
إذا هو صدق ، وإن كان قصد تصحيح الخبر ، وتوفي هو . فكيف في الحديث
سجنا . ففهم أن يقسم . ما وثقة للفقهاء من القاصد وغيره ، وهذا هو
قريب من المعنى الذي قال الحافظ . غير أن هذا

والضعيف كما في الصحيح الحديث ، وفي المصنفين . (وهو صدقة) ثلاثة
أيام واحد . في أن الثلاثة عن اليوم الأول ، أو بعد الأول ، فهذا منفي
على الاختلاف في معنى الجائزة كما تقدم فريده ، وذلك أبو حنيفة إلى الأول
والعظيم إلى الثاني . وبه حرم أحمد . وما في قوله من : لا قال . وبجريدة يرضا
وثقة من الثلاثة لأنه قصر أربعة . اهـ

أما كان بعد ذلك الذي زاد على المصنف (وهو صدقة) على الضيف ،
وفي التفسير . صدقة تصير حنيفة . لا كثيراً من الناس . لا سيما الأعيان يتصور
عائلاً من تحمل الصدقة ، وإن كان هو . رضي الله عنه . إنا قدم مكة . على
أهله . يأتيه مناهج من هذا . قال حنيفة من أضياف . وبأكل من طعامهم ثلاثة

وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَوَرَّى عِنْدَهُ حَتَّى يُخْرِجَهُ.

أخرجه البخاري في: ٧٨، ٩: باب الأدب، ٣٦ - باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ حاره، ومسلم في: ٣٦ - كتاب اللقطة، ٣ - باب الضيافة ونحوها، حديث ١٤.

أيام، ثم قال: «احبسوا عنا صدقكم»، ويقول لنافع: «أنفق من عندك الآن» أخرجه أبو عمر في «التمهيد»، كذا في «الزرقاني»^(١).

(ولا يحل له) أي للضيف (أن يتورى) يفتح التحيّة وسكون المثناة وكسر الواو، من التواء بالمد والتخفيف: الإقامة بمكان معين (عنده حتى يخرج) يضم التحيّة وسكون الحاء المعجمة وكسر الواو آخره جيم، أي يرفعه في الحرج، وهو الضيق، قال الباجي: يريد يضيق عليه، ويثقله من التحرج، وهو الضيق، ويحتمل أن يريد به حتى يؤثمه، وهو أن يضر به مقامه عنده، حتى يقول قولاً، أو يفعل فعلاً يأنم به، أو.

ولفظ حديث مسلم^(٢) عن عبد الحميد عن المنبري: «ولا يحل لمسلم أن يقيم عند أخيه حتى يؤثمه قالوا: يا رسول الله وكيف يؤثمه؟ قال: يقيم عنده، ولا شيء له يقره به»، قال النووي: معناه لا يحل له أن يقيم عنده بعد الثلاث حتى يوقعه في الإثم؛ لأنه قد يستأجر لعلول مقامه، أو يعرض له بما يؤذيه، أو يظن به ما لا يجوز.

وقد قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا دُعِيَ إِلَى مَائِدَةٍ فَاسْعَوْا إِلَىٰهَا وَلَا تَمَدَّدُوا إِلَيْهَا كَذَلِكَ هِيَ تَقْرَرُ لَكُمْ وَأَنْتُمْ كَارِفُونَ﴾، وهذا كله محمول على ما إذا قام بعد الثلاث من غير استدعاء من المضيف، أما إذا استدعاه وطلب زيادة إقامته، أو علم أو ظن أنه لا يكره إقامته، فلا بأس بالزيادة؛ لأن النهي إنما كان لكونه يؤثمه، وقد زال هذا الممنع، أو.

(١) «شرح الزرقاني» (٣-١/٤) و«التمهيد» (١١/٢٥).

(٢) «مسح مسلم» (١٧٢٦).

١٣/١٦٦٨ - وحدثني عن مالك، عن سفيان مولى أبي نجر،
عن أبي صالح التميمي، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال:
«يُسْتَفْتَى رَجُلٌ يَكُونُ بِضَرْبٍ إِمَّا تُقْتَدُ عَلَيْهِ الْعَمَلُ، فَوَاحِدٌ أَوْ هَتَرٌ
فِيهِ، فَتُتَرَفُّ، وَخَرَجَ وَذَا كَلْبٍ»

[illegible]

(إذ اشهد) وفي رواية البخاري المذكور «وشهد» (عليه العظمى) كذا في جميع النسخ، وهذا في البخاري، قال العيني كذا في رواية الأكثرين، وكذا في الموطأ، ووقع في رواية المحمديين «العظمى»، وهو داء يقصّب الإنسان، يشرب فلا يروى، قال أبو نيسب: «نصوب العظمى» (توجد بقوا) في المصنف، ونرحم عند المحادي في السطائم «أما الأثر الشئ على العريق إذا لم يناد»

(فُزِلَ فِيهَا) أَي دُخِلَ فِيهَا (فُتِرَ) مِمَّا (وُخِرَ) مِنْهُ (فَإِذَا كَلَبَ) وَدَسَّ

(۱): نحوه تجاری فی.د.ل.ا. (۱۳۳۶).

$$(2.3.1) \quad \mathcal{L}_{\mathcal{A}} = \mathcal{L}_{\mathcal{A}'} \cup \mathcal{L}_{\mathcal{A}''} \quad (2)$$

يَلْهَثُ، بِأَكْلِ الشَّيْءِ مِنَ الْعَطَشِ. فَقَالَ الرَّجُلُ: لَقَدْ نَفَعَ هَذَا الْكَلْبُ

رواية «ماذا هو بكلب» (يلهث) قال صاحب «المحلى»: بفتح الهاء والمثناة، ويقال في بضمه فتح الهاء وكسرها، والاسم اللمث واللمث بالياء بضم اللام أي يخرج لسانه من شدة العطش، اهـ

وقال الزرقاني^(١): أي يرتفع نفسه بين أصلاعه، أو يخرج لسانه من العطش، وقال الحافظ: اللمث بفتح الهاء: ارتفاع النفس من الإعياء، وقال ابن السكيت: لمت الكلب أخرج لسانه من العطش، وكذلك الصائر، ولمت الرجل إذا أعبا، ويقال: إذا بحث يديه ورجليه، اهـ

وفد الباجي^(٢): قال الله عز وجل: لَا تَكُنِ مِنَ الْكَاذِبِينَ تَقُولُ عَلَيْهِمْ يَلْهَثُ^(٣) (الآية)، واللمث: شدة نواتر النفس من التعب أو غيره، ويعتدل - والله أعلم - أن يكون هذا الكلب المذكور في الحديث هو الكلب المختص بهذا الاسم، ومن الأظهر، لأنه أكثر الحيوان لهثاً، وذلك يلهث من غير سبب، وسائر الحيوان لا يلهث إلا لسبب، اهـ

(يأكل الشئ) بفتح المثناة، والتقصير: التراب الذي، قال الحافظ^(٤): أي بكدم بضمه الأرض التثنية، وهي إما حنفة، وإما حان، وليس بمفعول ثان لرأى، اهـ. كذا قال، وقال الزرقاني: وجوز أن يأكل غير نان، اهـ. (من العطش) بمنزلة أجدية أي جيب العطش.

(فقال الرجل) المذكور - (لقد بلغ هذا الكلب) بالرفع والتعجب، كما في الزرقاني^(٥)، والأوجه عندي الثاني، قال الباجي: ذكره السيب السويج (تتمة)

(١) - شرح الزرقاني: (١/٢٥٨).

(٢) - «النسقي» (٧١/٣٤٤).

(٣) - سورة الأعراف: الآية ١٧٦.

(٤) - «فتح الباري» (٤/٤٦٦).

مِنَ الْعَظْمِ بِمِثْلِ الَّذِي يَبْنَعُ بَنِي فَنَزَلَ الْبُشْرَ قَمَلًا خُفَّهُ. ثُمَّ أَمْسَكَهُ
بِفِيهِ حَتَّى ذَلَّيْ قَسَقَتِ الْكَلْبُ. فَتَكَرَّ اللَّهُ لَهُ

عليه ورحمته له (من العظم) التشديد (مثل الذي بلغ عن) وفي رواية بلغ سي.
قال الزرقاني: ضبطه الحافظ وغيره بالنصب، تحت المصدر محذوف، أي
بلغ مبلغاً مثل الذي يبلغ سي، قال في «المصابيح»: ولا يتعين لجواز أن
المحذوف محذوف، أي عطفًا وضبطه الحافظ الدبائطي وغيره بالرفع على أنه
فاعل لطلع، فهما روايتان، هـ، وعلى رفعه يكون الكلب منصوبة، زاد ابن
حيان من وجه آخر عن أبي صالح دفرجته.

(فَنَزَلَ الْبُشْرَ قَمَلًا خُفَّهُ) ماء، وفي رواية ابن حبان انشرح أحد
خصيه «ثم أمسكه» أي أخذ خثره الذي فيه الماء (بِفِيهِ) وإنما احتاج إلى ذلك
لأنه كان يعالج بيده ليصعد من البش، وهو يشعر أن المصعد منها كان عسيراً
(حَتَّى وَقَى) ففتح ثراه وكسر القاف تصعد وزناً ومعنى، ومقتضى كلام ابن
المنين: أن الرواية بفتح القاف، فإنه قال: كذا وقع، وصوابه «وقى» عنى ورد
عنه، وصعد صعد، وأما روى بفتح القاف، فمن الترفيد، وليس هذا موضعه،
وقال عياض في «المصابيح»: هي لغة طلي، يفتحون العين فيما كان من الأفعال
معتل العين، كذا في «الفتح» والزرقاني.

(فَسَقَتِ الْكَلْبُ) زاد عبد الله بن دينار عن أبي صالح حتى أرواه، كما
فى «الصحيحين»، أي جعله رية (فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ) أي أشترى عليه أو قبل عمله، أو
جأزه بفعله، وعلى الأخير، فأنفاه في قوله: «فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ» تعبيرية، أو من عطف
الشخص عنى الماء، وقال القزطبي: معنى قوله: فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ، أي أظهر ما
جأزه به عند ملائكتك، كذا في «الفتح»^(١).

قال الباجي^(٢): يَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ بِذَلِكَ تَبَاهٍ بَعْدَهُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ بِهِ

(١) فتح الباري، (٤٠/٥).

(٢) «الاعتق» (٢٤٤/٧).

فَقُمَرُ ثُمَّ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ. وَإِنْ لَنَا فِي إِلَهَانَا لَأَجْرًا أَفَقَدْ
أَفِي كُلِّ دَاتٍ كِبَرٌ وَهَبَةُ الْجِرِّ.

أخرجه البخاري في: ٤١ - كتاب الشرب والمساواة، ٩ - باب فضل سفي
الغناء، ومسلم في: ٣٩ - كتاب السلام، ٤٩ - باب فضل سفي إلهام المعصومة
وإفهامها، حديث ١٥٣.

الجزء له بالغفران، وقد تسمى العرب الجراء نكراً (فغفر له) وفي رواية
عبد الله بن دينار يادف، فأدخلاه النجف، وكذا في رواية أبي حبان (قالوا) أي
الصحابة، وسُئِلَ من هؤلاء السائلين سرافة بن مالك بن جعشم، رواه أحمد
وابن داود وابن حبان، ثم في «الفتح».

وقال العيني^(١)، رواه ابن ماجه^(٢) بسنده إلى سرافة، قال سألت النبي ﷺ
عن اتصاله من الإبل تسمى حياضي، قد لفظها لإبي، فقال لي من أجز إن سقيتها؟
فقال: نعم، في كل ذات كبد حزى^(٣)، (يا رسول الله وإن لنا) سطرط عى شى،
محذوف تقديره: الأمر كما ذكرت، وإن لنا كذا في «الفتح» والعيني وغيرهما
(في إلهانهم) جمع بهيمة أي غنى سقيها (لأجراً) ونواب (فقال رسول الله ﷺ) في كل
كبد كذا في السبع المعصومة، وفي التهذيب في كل ذات كبد.

قال العيني: يجوز فيه ثلاثة أوجه: فتح الكاف وكسر العويدة، وفتح الكاف
وسكون العويدة للتخفيف، كما قالوا في الصغد فخذ، وكسر الكاف وسكون
العويدة، قال أبو حاتم: الكبد، الذكر ويؤت (رطبة) حبة تكبد، قال نحافظ
والمراد رطوبة الحياة، أو لأن الرجوبة لازمة للحياة، فهو كناية عنها (أجر).

(١) عمدة القاري (٢/٢٨٩).

(٢) مسند أبي ماجه (٣/٢٨٦) باب فضل عبادة العلماء.

(٣) حزى، قال في النهاية: الحزى: فعلان من الحز، أي تأنيب حزان، وهذا للتخفيف،
يريد أنها لشدة حزنه قد عطشت ويمت من العطش، والهمز أن في سفي كل ذات كبد
حزى أجراً، وروى: فراد بالكبد، الحزى: حادة حاسه: لأنه إما كبد، كبد حزى إذا
كان فيه حادة، يسمي، في سفي كل ذات كبد من الحيوان.

قال الله عز وجل: ويعني القرية بهذا أن قد تم مطلوب، أي: الآخر تمت هي إرواء كل كدر حمر، ومختص أن يكون في: سيرة، فقولك من النفس ذقة، قال: الدودي: "المختص في كل كدر هي آخر، وهو عام في جميع الحيات، فالأسي: حتى المكروه، وسأل عنه فواء تعالي: ﴿وَلْيَطْمِئِنَّ أَنْفُكُمِ إِلَى اللَّهِ﴾، بتكرار وفيه: ﴿أَمْرًا﴾^(١٦٦٤) لأن الأسيد إما ينفق من الأكل، المكروه، قال أبو عبد العباس: قال: هذا الحديث في بني إسرائيل، وهذا الإسلام فقد أمر بغزل الكلاب.

وأما قوله: وفي كل كبد، فمختص من يمشي أذهابهم، معاً لا صبر منه، ولأن المأمور، فإنه كالصبر، لا يجوز أن يقوى ليزداد صبره، وكذا قال الدودي: في عبودته مختص من بالحيوان لمحضهم، وهو ما لم يؤمر عنه، فيحصل الكد عليه، ويلتحق به إضعافه وغير ذلك من دونه وإسقاط إليه. وقال ابن القتيبي: لا سبع إخوان، على صوم، يعني فيسفي، له يغفل، إذا أمرنا بأن نحسن الفتنة، ونهيب عن المعلقة، الخ.

قال الزمخشري^(١٦٦٥): القاب الذي فيه الشبهة والمرحمة يجمع إلى قول الدودي: وينوجه الرد على كلام أبي عبد الملك من وجوه الأول: أن إرواء كان في بني إسرائيل، لا دليل عليه في التاريخ أن أحداً من هذه الأمة فعل ذلك، وكوشف له بهذا، وصادق ذلك الفعل من أحد من أمته يجوز أن يكون في ربه، أو يكف بعده بأن فعل ذلك، وهذه الآية في سورة البقرة، لأن الذي يخبره عن المستشير قالوا نعم: لأنه صبر صديق.

قلت: وبزيادة ما تقدم من رواية أبي حمزة عن مالك بن أنس بنط بطرس

مكة.

(١٦٦٥) سورة البقرة: الآية ١٧٨.

(١٦٦٦) معجم الدودي: (١٦٦٤) ١٧٨.

قال المصنّي: والثاني: قوله: الإسلام أمر يقتل الكلاب كان في أول الإسلام، ثم نسخ بإباحة الانتفاع بلبسها وغيره، والثالث: دعوى الخصم لا دليل عليه، وتخصص المأم بلا دليل إلغاء لحكمه.

والمعجب من النووي أيضاً أنه ادّعى عموم الحديث المذكور بالحيوان المحترم، وأصل الحديث مبني على إظهار الشفقة لمخلوقات الله من الحيوانات، وإظهار التمسك لا يتنافى بإباحة قتل المؤذي، وفعل في هذا ما قاله ابن التين يعني فيسئ ثم يقتله اهـ. قال صاحب المحلى: وفي رواية للشيوخ عن أبي هريرة رضي الله عنه أيضاً أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: الكلب امرأة مومنة، وأنها سقته في خفها، قال الحافظ: يحتمل تعدد القصة، اهـ.

قلت: هذا الحديث أخرجه البخاري^(١) في (كتاب الأبيات) برواية ابن سيرين عن أبي هريرة قال: قال النبي ﷺ: بينما كلب يطيف بركبة كاد يقتله العطش، إذ رأته بغي من بغايا بني إسرائيل، فترعت مؤمّها، قممته، ففقر لها يدها، قال الحافظ^(٢): يحتمل تعدد القصة، قلت: هذا هو الظاهر لتغاير السابقين، وفي الثاني تصريح بكون الواقعة في بني إسرائيل دون الأول.

وقال المصنّي في حديث المومنة: قال صاحب التوضيح: هذا الحديث سلف في الشرب من البخاري من حديث أبي هريرة أن رجلاً فعل، وكذا ذكره في (كتاب الطهارة) فلعلمها فضيتان. قال العمري: هذا الحديث في المرأة المومنة، والحديثان المذكوران في البائمين المذكورين في الرجل، وكل منهما حديث مستفيض بطاته، فلا وجه لقوله: هذا الحديث سلف، ولا لقوله: لعلمها فضيتان، بل هما فضيتان فطاماً، اهـ.

(١) ح (٣٤٦٧).

(٢) فتح الباري (٥١٦/٦).

٢٤/١٦٦٩ - **وحدثني عن مالك**، عن **زَيْدِ بْنِ قِيْسَانَ**، عن **حَابِرِ بْنِ عَدَةَ**، أَنَّهُ قَالَ: **بِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِعَظْمٍ عَظِيمٍ.....**

٢٤/١٦٦٩ - (مالك عن وهب بن كيسان) القشيري أبو جهم الأسدي (عن حابر بن عبد الله) أخرجه البخاري، وموافقه من صحيحه، منه في المغازي^١، وترجم عليه، ورواه سالف الصحابة مع يثقبون عبد القيس واسمهم أبو عبيدة بن الجراح، أخرج فيه هذا الحديث رواه إسماعيل عن مالك (أنه قال: بعث رسول الله ﷺ بعتاً عظيمة، رواه في رواية عمه بن دينار عن حابر في الصحيحين^٢: "روى عنه غير القشيري"، فإذا ابن سعد كان ذلك في رجب سنة ثمان، قال الحافظ: "نكرت لفتي عمر قيس لا يصح رواه في هذا الوقت؛ لأنهم كانوا حينئذ في الشام، بل انتهى ما في الصحيح أنه يكون البعث في سنة ثمان، أو قبلها، فمن أجل أن يكون ثمانين سنة بعد البعث، بل بعدلهم من حجة ثمانين سنة".

قال النووي العراقي: "فأما إذا كان ذلك في رجب سنة ثمان، بعد مئتين مئتين الفداء، وما فتح مكة، وقال في "المغازي"^٣: "كأنه في رجب ومئتين غير محفوظ، فإنه يحتمل أنه يفتقر إلى ما في السير الحرام، لا أعرف به، ولا بعث فيه حديثاً، قال الحافظ إمام الأئمة الحنفية: هذا كلام منيع، لكنه مبني على خطأ من علم نسخ الثمان في الشهر الحرام، كشيعة ابن تيمية نعتاً للشافعية، وهو خلاف ما عليه المعظم بن سحنه، تنافى في التورقني على الموطأ، وقال على الموطأ: "روى ثمانين سنة، بل أن يكون البعث في آخر رجب بعد مئتين مئتين الفداء، ويقوى ما في ثمانين سنة".

وذكرها صاحب "الحسن" في سنة ثمان، فقال: "ولي رجب هذه السنة كانت سنة أبي عبيدة إلى سيف البحر، وهي سنة الحبط، وكان فيها المئتين

(١) ج ١٠ ص ٢٤٦

(٢) ر. الموطأ (٢/٢٤٤)

من المهاجرين والأنصار، عهد عمر بن الخطاب، وعيسى بن سعد بن عذابة، هـ.

ودفعها ابن الحويري في «التلخيص» بعد بحيرة القدياء قبل دفع مكة، وبذورها صاحب «المصحيح» في سنة ثمان، لكن من الحفاظ في «الفتح»^(١) يرى أنها سنة ٢ هـ، إلا قال: زعم أنوافدي أن قصة بعثته أبي عبيدة كانت في رجب سنة ثمان، وهو عادي خطأ، لأن في نفس الخبر الصحيح أنها خرجوا ترصدون عبير فريش، وكانت قريباً في سنة ثمان في الهند، وجوزت أن يكون ذلك قبل الهند.

ثم ظهر لي الآن تقوية ذلك غول طاهر في رواية مسلم: إنهم خرجوا في غزوة بواط، وذكر فيها قصة الحوت نحو حديث الباب، «غزوة بواط» كانت في السنة الثانية من الهجرة قبل وقعة بدر، وكان النبي ﷺ خرج هو مائتين من أصحابه يحترق عبيراً فريش، فيها أمة من خلف، فيبلغ بواط، وهي بين النخيلة وما يلي الشام، منها ومن المدينة أربعة أرو، ثم إن أحدًا فرجع.

فكان أفراد أنا عبيدة ليس معه إلا صديون الغير المذكور، ويؤيد تقدم أمرها ما ذكر منها من اللغة والجهد، وإواقع أنهم في سنة ثمان اتسع حالهم بفتح حير وبصرى، والجهد المذكور في القصة بدست بدء الأمر، فيرجح ما ذكره، هـ.

قلت: والأوجه عندني أن يقال: إنهم خرجوا بداء نعيم فريش، ثم أمرهم النبي ﷺ أنا عبيدة ومن معه بحثاً إلى جهنة، فنجدت الروايات، وما أئده الحفاظ كلامه من زمان الحيرة، شكل عليه أن غزوة بيوت كانت بعد دفع مكة بلا خوف، ونسب جيش الحيرة، وقال أبو علي نعم لعبد الحن أنهما قصدا، ويعقب كلامه الحفاظ في «الفتح»، وما إن توحيدهما.

قيل الساجي . فأنزل عليهم أباً عبدة بن الجراح

(قيل) كمصر الماضي وفتح الموحدة أي حاسب (الساحل) أي ساحل البحر .
 رضي البخاري من رواية عمرو بن دينار عن جابر . قال: بعثنا رسول الله ﷺ
 ثلاثمائة راكب . أمرونا أبو عبدة بن الجراح ، فرصد غير فريش . فأقمنا بالساحل
 نصف شهر . قال المحافظ^(١) . وقد ذكر ابن سعد وعبد الله بن أبي شيبة عنهم إلى
 متى من جهة ، سغلبه - ففتح القاف والموحدة - ما بقي ساحل البحر ، منهم
 وبين المدينة خمس نبال ، أنهم احصروا ولم يفلتوا كذا .

وقد لا يغاير ما في الصحيح ، لأنه يمكن الجمع بين كونهم يثلثون غير
 الفريش . ويقصرون حياً من جهة ، ويحوي هذا الجمع ما في مسلم من طريق
 عبد الله بن مقسم عن جابر ، قال: بعث رسول الله ﷺ دعاء إلى جويته . وذكر
 هذه القصة . لكن يلحق غير فريش لا يتصور أن يكون في هذا الوقت الذي ذكره
 ابن سعد .

ويحتمل أن يكون قلعهم للغير ليس لمحاربتهم . بل لاحتياطهم من جهة ،
 والجنة لم يقع في شيء من طرق الخبر أنهم قاتلوا أحداً من فيه أنهم أقاموا
 نصف شهر أو أكثر من مكان واحد .

وبعيد الاحتمال جمع بينهما المعني من اقترح البحاري . وتبعهما
 الزرقاني^(٢) . إذ قال : ولا منافاة لاحتمال أو البعث للمعتدين به . غير فريش .
 وقد محذرة هي من جهة .

(قأمر عليهم) تشديد الحميم أي حمل عنهم أمراً ، بناء الداع على سباق
 السخ . الصريخ . وضرب الفاعل إلى النبي ﷺ . وبناء السجود على التمسح
 الهدية . والأوجه الأول (أبا عبدة) كاتب من السخ الحصرية من الغفوة ،
 وانرفع على أنه نائب القاعل في الهدية . واسمه عامر بن عبد الله (بن الجراح)

(١) صحيح البخاري (١١٦٩)

(٢) شرح الزرقاني (١١٦٩)

وَهُمْ ثَلَاثُمِائَةٍ. قَالَ: وَأَنَا فِيهِمْ.

أحد العشرة المشورة، توفي أميراً على الشام من قبل عمر - رضي الله عنه - في طاعون عمواس سنة ٦٨ هـ شهيداً، وهو ابن ثمان وخمسين سنة، كذا في العيني.

قال الحافظ: في رواية أبي حمزة الخولاني عن جابر بن أبي عاصم - في الأطلعة: فأمر علينا قيس بن سعد بن عباد بن عباد رسول الله ﷺ، كذا في «الفتح»، وأظهر أن فيه تحريفاً من ^(١) النسخ. وفي «الزرقاني» في رواية حمزة الخولاني عن جابر عن ابن أبي عاصم، فأمر علينا قيس بن سعد بن عباد، قال الحافظ: والمحفوظ ما انفقت عليه روايات «الصحيحين» أنه أبو هبنة، وكان أحد روايته عن من صنيع قيس بن سعد هي تلك العزوة ما صنع من نحر الإبل التي اشتراها أنه كان أمير السرية. وليس كذلك. اهـ.

(وهم) أي الجيش (ثلاثمائة) نفر عسى المشهور في الروايات في الكتب الستة، وبه جزم أهل السير كابن سعد قائلًا: «من المهاجرين والأنصار»، و«المناسقي»: «مضغ عشرة وثلاثمائة». فإن صححت، فدعته «مقتصر في الرواية المشهورة على ثلاثمائة استسهلاً لأمر التكسر لقلته، لكن الزيادة مع صحتها وأحب؛ لأنه زيادة ثقة غير ضالة، فاه الزرقاني ^(٢).

قلت: وبشكل عليه ما تقدم من ترجيح الحافظ أن الوثقة كانت في عزوة مواخذ، قد سبوا من رواية مسلم: خرج رسول الله ﷺ في المائتين من أصحابه، اللهم إلا أن يقال: بهم كانوا عند الخروج المائتين، ثم ازدادوا عند الرجوع. لما لحقهم بعد ذلك من المدينة وحواليها.

(قال جابر: (وأنا فيهم) زاد في رواية لمسلم: (وهم) عمر بن الخطاب

(١) سواه من جابر عن ابن عاصم في كتاب الأطلعة له، اهـ. (تر.)

(٢) «شرح الزرقاني» (٤/ ٣٠٧).

قَالَ: فَخَرَجْنَا. حَتَّى إِذَا كُنَّا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ فَبَنِي الزَّادُ. فَأَمَرَ أَبُو عُبَيْدَةَ بِأَزْوَادِ ذَلِكَ الْجَيْشِ فَجَمَعَ ذَلِكَ كُتْمًا.....

وزاد الشيخان في رواية: فحمل راتما على رقائعه، ولذا ترجم عليه المحرري في «صحيحه»^(١) باب حمل الراد على الرقاب، (قَالَ: فَخَرَجْنَا حَتَّى إِذَا كُنَّا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ فَبَنِي الزَّادُ وَكَمَرُ النُّونِ أَيْ نَدَى وَعَدَمُ (الزَّادُ) قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: إِذَا مَرَى فَكَتَفَ أَمَرَ بِجَمْعِ الْأَزْوَادِ. فَحَاطَبَ بِأَنَّهُ إِمَّا يَرَادُ بِهِ فَنَاءُ زَادِهِ خَاصَّةً، أَوْ يَرَادُ بِالنُّونِ، قَالَ الْعَمِّي: يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: مَعْنَى فَبَنِي أَشْرَفَ عَلَى الرِّدَاءِ.

(فأمر) بخفيف الميم المفتوحة (أمر عبدة) أمير الجيش (بأزواد) جمع زاد (ذلك الجيش أجمع) بناء المجهول (ذلك كنه) قال الأباخي^(٢): يحتمل أن يفعل ذلك أبو عبدة لرؤي راتما، ومرافقة أهل الجيش أجمع له على ذلك ورضاهم به، وإن كان يجوز أن يكون بعضهم أكثر زادا من بعض، ويكون يهد من بني زاده حمله، إلا أنهم رأوا اثناسي، وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّ الْأَشْعَرِينَ إِذَا أَرْمَلُوا جَمَعُوا رَأْسَهُمْ فَوَاسُوا بِهِمْ، وَهُمْ سَيِّ وَأَنَا مِنْهُمْ».

ويحتمل أن أبو عبدة حكم بذلك بينهم حين رأى أن منهم من قد فني زاده، وخاف عليه سرقة الهلاك، ومنهم من له زاد يكفيه، وليس بموضع ابتداء ولا تسبب، فالزومهم أبو عبدة التمايز فيما عندهم من الراد، ولم يذكر في الحديث لقاء وظاهر هذا أنه كان على التراخي، اهـ.

قلت: والظاهر أنه - رضي الله عنه - فعل ذلك اتباعاً لفعله ﷺ حين أمر بجمع الأزواد في حديث أخرجه مسلم^(٣) من طريق إياس بن سلمة عن أبيه، قال: «خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ، فَصَارَ جَهْدٌ حَتَّى عَمِلْنَا أَنْ نَحْرَ

(١) «صحيح البخاري» (١٧/٢).

(٢) «المعجم» (٢١٩/٧).

(٣) ج (١٧٢٩).

فَكَانَ مِرْزُوقِي تَعْرِ. قَالَ: فَكَانَ يَقُوْنَاءَ كُلِّ يَوْمٍ قَلِيْلًا قَلِيْلًا.

بعض ظهورها، فأمرنا النبي ﷺ، فجمعنا تراودنا، فبطلنا له نطقاً، فاجتمع زاد النجوم على النطق، الحديث.

قال النووي: هنا محمول على أنه جمعه برضاهم وخطب ليبارك لهم، كما فعل النبي ﷺ ذلك في مواطن، وكما كان الأشعريون يفعلونه، وأثنى عليهم النبي ﷺ، وقد قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: يستحب للرفقة من المسافرين خلط أزوادهم، ليكون أئوكم وأحسن في العسرة، وأن لا يختص بعضهم بأكل دون بعض، اهـ.

وهي «العيني»^(١)، قال الفرطبي: يحتمل أن يكون ذلك حكماً حكماً به أبو عبيدة لما شاهد من الضرورة، وخوفه من تلف من لم يبق معه زاد، أو فعل ذلك عن رضى منهم، اهـ.

(فكان) ما يجعل فيه الزاد المجموع (مِرْزُوقِي تَعْرِ) بكسر الميم وسكون الزاي المجمعة وفتح الواو آخره قال مهمله، والرواية هكذا في جميع نسخ «الموطأ» الهندية والعصرية، بلفظ تنبيه المِرْزُوقِي، قال الزرقاني: الحديث ههنا وفي البخاري وغيره من طريق مالك روي بالثبته، اهـ.

قلت: وقع في البخاري هي «باب غزوة سيف البحر» برواية إسماعيل عن مالك بلفظ الأفراد مِرْزُوقِي تَعْرِ، وعليه من الحافظ شرحه كما سيأتي، قلت: والعجب أنه تنبه لذلك الاختلاف الزرقاني، وسبقه في ذلك النووي تبعاً لغاضي عابره، لكنهم لم يحاولوا إثني الجمع بينهما.

(قال) جابر: (فكان) أبو عبيدة الأمير (يقوْنَاءَ) بفتح أوله وضم القاف المخففة من التثاني، أو بضم أوله وفتح القاف وكسر الواو المشددة من التثنية، (في كل يوم قليلاً قليلاً) بالنصب على المفعولية وهي «المحلى» عن

خَشِيَ فَنِي. وَلَمْ نُصِيبْ إِلَّا ثَمْرَةً ثَمْرَةً.....

مسلم، فكان يعطينا قبضة قبضة، ثم أعطانا ثمرة ثمرة، اهـ. (حتى فني) ما في المرودين أيضاً (ولم نصيبنا) في آخر الأمر (إلا ثمرة ثمرة) كل يوم قال الباجي: ولعنهم كانوا يضيفون إلى ذلك ما أمكن من حشيش وورق شجر، اهـ.

قلت: ويحتمل أنهم يكتفون بذلك، فإن في وقائع أهل الزهد نظائر لذلك كثيرة، قال الحافظ في «الفتح»^(١): «ظاهر هذا الساق أنهم كانوا لهم زاد بطريق العموم، وأزواد بطريق الخصوص، فلما فني الذي بطريق العموم اقتضى رأي أبي عبيدة أن يجمع الذي بطريق الخصوص لقصد المساواة بينهم، ففعل ذلك، فكان جميعه مزوداً واحداً»

قلت: هذا على رواية البخاري بلفظ الأفراد، قال: ورفع عند مسلم من حديث أبي الزبير عن جابر «بعثنا رسول الله ﷺ وأمر علينا أبو عبيدة، وزودنا جريباً من تمر لم يجد لنا غيره، وكان أبو عبيدة يعطينا ثمرة ثمرة، وظاهره يخالف رواية الباب، ويمكن الجمع بأن الزاد العام كان قدر جراب، فلما نفذ وجمع أبو عبيدة الزاد الخاص، اتفق أنه أيضاً كان قدر جراب، ويكون كل من الراويين ذكر ما لم يذكر الآخر، وأما تفرقة ذلك ثمرة ثمرة، فكان في ثاني الحال، اهـ.

قال النووي^(٢): قوله: (زودنا جريباً لم يجد لنا غيره، وكان أبو عبيدة يعطينا ثمرة ثمرة)، وفي رواية من هذا الحديث «نحمل أزوادنا على رقابتنا»، وفي أخرى «فني زادهم نجمع أبو عبيدة زادهم في مزود، فكان يفرش كل يوم ثمرة» وفي «الوسطاء» «فني زادهم، وكان في يزوي ثمرة»، وفي الأخرى «سلم» «كان يعطينا قبضة قبضة، ثم أعطانا ثمرة ثمرة».

(١) «فتح الباري» (٨١/٧٩).

(٢) «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٣/٨٥).

فَقُلْتُ: وَمَا تُعْنِي نَمْرَةٌ؟ فَقَالَ: لَقَدْ وَجَدْنَا أَقْلَهَا جَبْرَ قِيَاثَ.....

والقاضي: الجمع بين هذه الروايات أن يكون النبي ﷺ زودهم المزود زائداً على ما كان معهم من الزاد من أموالهم وغيرها مما وساهم به الصحابة، والله أعلم. ونحن نحمل الزوائد على رقابته، ويحتمل أنه لم يكن في زادهم شيء غير هذا الجرب، وكان معهم غيره من الزاد، اهـ.

وتعقبه الحافظ^(١) فقال: وأما قول عياض: يحتمل أنه لم يكن في زادهم نمرٌ غير الجرب المنقور فمردود، لأن حديث الباب صريح في أن الذي جمع من الزوائد كان بزودهم، فصيح أن النمر كان معهم في غير الجرب، وأما قول غيره: يحتمل أن يكون نمرته عليهم نمرة كان من الجرب السوي فصلاً، وكان يفرق عليهم من الزوائد التي جمعت أكثر من ذلك فجذب من طهر السياق، بل في رواية هشام بن عروة عند ابن عبد البر أمثلت لزواد حتى ما كان يصيب الرجل منا إلا نمرته، اهـ.

(فقلت) لحابر مفعلة لوهب بن كيسان الراوي: (وما تعني) بضم أوله أي ما تكفي لكم (نمرة) واحدة في كل يوم. وفي رواية هشام عن وحب أو أين كانت نمره نزع من الرجل، (أقال) جابر: (لقد وجدنا نقدها) أي تأمنت عنى فقدها أيضاً (حيث نبيت) لأنها خير من لا شيء إذ يحل بها القاء، ونرد بعض ألم نجوح، ولمسلم عن أبي الزبير أنه أيضاً سأل ذلك، فقال: لقد وجدنا قتلته: ما كنتم تصنعون بها؟ قال: نمضها كما يعض الصبي الثدي، ثم نلرب عليها لئلا، ويكمها يوماً إلى الليل، زاد عمرو بن دينار عن جابر في «مصححين» وغيرهما: «وأمنا على الساحل حتى قتل زائداً، فأصابنا جوع حتى أكل الحبيط»

ولمسلم^(٢) عن أبي الزبير: «وكن نعرب برهيننا الخبط ونسبه بالنعاء»

(١) «فتح الباري» (٨/٧٩).

(٢) «مصحح مسلم» (٩٣٥).

قَالَ: ثُمَّ انْتَهَيْنَا إِلَى الْبَحْرِ، فَإِذَا حُوتٌ وَثَلُ الْقُرْبِ.....

فتأكله»، وهذا يدل على أنه كان بابساً، بخلاف ما جزم به الداودي أنه كان أخضر وطياً، والخط بفتح المعجمة والموحدة وودع السلم، بفتحين شجر عظيم له شوك^(١).

(قال جابر: (ثم انتهينا) كذا في جميع النسخ الهندية والمصرية بلفظ «ثم» وفي «الزرقاني»: «هاتهنين»، قال: وفي رواية «ثم انتهينا»، اهـ. وظهره أن رواية «الموطأ» عنده بإثاء «إلى البحر» كذا في جميع النسخ المصرية وهامش الهندية بطريق النسخة، وفي متونها «إلى الساحل»، وفي البخاري «إلى البحر»، قال الحافظ: «ي إلى ساحل البحر» كما هو نص رواية أخرى، وفي رواية أبي الزبير «انطلقنا على ساحل البحر» (فلذا) لمفاجأة (حوت) اسم جنس لجميع السمك، وقيل: مخصوص بما عظم منها (مثل الظرب) بفتح المعجمة المشاة، ووقع في بعض النسخ بالمعجمة المساقطة، حكاه ابن التين، والأول أصوب، كذا في «الفتح».

قال النعيمي^(٢): بفتح الظاء المعجمة وكسر الراء: هو الجبل الصغير، ووقع في بعض النسخ بالضاد المعجمة حكاه ابن التين، والأول أصوب، وقال المفرد^(٣): هو يكون الراء إذا كان مبطلاً ليس بالعالي.

قال الحافظ: وفي رواية أبي الزبير عن جابر عند مسلم: «فوقع لنا على ساحل البحر كهية الكتيب الضخم، فأثينا»، فلذا هي دابة تدعى العنبر، وفي رواية «فأثلى لنا البحر دابة يقال لها: العنبر»، وفي رواية الخولاني «فهيطننا بساحل البحر، فإذا نحن بأعظم حوت»، قال أهل اللغة: العنبر: سمكة بحرية

(١) انظر: «شرح الزرقاني» (٤/٣٠٧).

(٢) معجمه القاري، (٩/٢٦٠).

(٣) كذا في الأصل، والمصواب الغراز كما في «الفتح»، و«الزرقاني» على «الموطأ» والمصواب: اهـ. «ش».

فَأَكَلُ مِنْهُ ذُبَابٌ، أَلْجَيْشُ ثَمَانِي عَشْرَةَ لَيْلَةً.....

كبيرة، بعدد من جلدها المرفوعة، يعني: إن العنبر المشهور يرجع هذه الدابة،
وقال ابن سب: بل المشهور يخرج من البحر، وربما يخرج من أحواف السمك
كذي بينة.

ونقل النعماني عن الشعبي قال: سمعت من يقول: رأيت العنبر نابتاً
في البحر مثقوباً مثل منى الخاف، ومن البحر دابة نكته، وهو سم لها، فيقتلها،
فشدنها البحر، فيخرج العنبر من عطنها، وقال الأزهري: السم سمكة تكون
ببطن الأعظم، يبلغ طولها خمسمائة ذراعاً، يقال لها مائة، وتبت بحرية،
ووقع في رواية عمرو بن دينار: فألقى له البحر جوفاً بيضاء، واستدل به علي
حوار أكل حبة السمك، اهـ.

قلت: تقدم الخلاف في ذلك في «كتاب الصيد» من أن الأمة الثلاثة
أناحوا ما أقطه البحر مثقوباً، والحنفية لم يبحوا لظافي من السمك، والحدث
ليس بصح في أنه كان ظافياً أو مات بانحاء البحر، قال الدمي: "يحتمل أن
يكون هذا الحديث نكطة البحر حياً، فمات، أو عظم ميتاً بعد أن مات حراً أو
موتاً، أو قتل غيره من الحيات له، ويحتمل أن مات بغير سم، وإنما اختلف
العنبر في حوار كمن ما مات بغير سم، وإنما ما مات بسبب من الأسباب
التي ذكرناها أو غير ذلك، فلم يختلف في حوار كمن، اهـ.

(فأكمل منه ذلك العنبر ثمانين عشرة ليلة) قال «الحافظ» وفي رواية
عمرو بن دينار: فأكل منه نصف شهر، وفي رواية أبي هريرة: فأفقت عليه
سبعة، ويجمع بين هذا لاختلاف أن الذي قال: ثمان عشرة، ضبط ما لم
يضبطله عمرو، وأن من قال: نصف شهر، كمن التكرار، وهو ثلاثة أيام.

(١) «البيهقي» (٧٦/٢٤٤)

(٢) «فتح الباري» (٨٠/٨)

ثم أمر أبو عبد الله بضلعين من أضلعه

وسمى ذلك شهراً خيراً الكثير أو صم فيه الحدة التي كنت قبل وجدهم تحوت إليها. ورجح النووي رواية أبي الويزر أنها فيها من أريانة، وقال ابن القيم: إحدى الروايتين في البخاري وهما، ورفع في رواية الحاكم ثاني عشر يوماً وهي شدة، وأخذ منها شدة رواية الخوافي، مما قبلها فيها ثلاث من ولعن الجمع الذي ذكرتها أولاً، اهـ.

وأي هذا الجمع قال العربي في موضع من المشهور، وقال في موضع آخر: قال عباس: يعني أكثرنا نصف شهر طرياً، وسية ذلك قدوة، وقال النووي: من قال: شهراً من الأضلاع، ومع رواية غيره، اهـ.

قلت: والأوجه عندني في لجمع أنهم أكلوا كلهم نصف شهراً، وأكثرهم إلى ثمانية عشر، وفليل منهم إلى شهر، حتى أرسل بعضهم عضواً منه إلى النبي ﷺ رجعوا عنهم إلى المدينة، فمن نظر إلى كثرة الأكل منه ذكر نصف شهر أو ثمانية عشر يوماً، ومن نظر إلى قلة ما ذكر شهراً كاملاً.

قال الزبلي^(١): راد في رواية عمرو بن دينار عن جابر هذا حديث من ذلك حتى ثابت إليها أحكاماً، مثله وسوخته، أي رجعت، وفيه إشارة إلى أنهم حصل بهم هوان من الجوع السابق، اهـ.

(ثم أمر أبو عبد الله ذل البابي، يحتمل أنه فعل ذلك اعتذاراً معظم ما حتى الله تبارك وتعالى، إذ لم ير من حيوان البحر شيء قبل ذلك، وأيضاً من الإخبار عنه من أن يحضره، فيعبر به، وعلى هذا يجوز للإنسان أن ينظر فيما عظم خلفه من المخلوقات ما لم ير قبل ذلك، ويسمى إلى ذلك شعيرة به، ويعجب غيره منه بعضاً، اهـ.

(بضلعين) بكسر الهمزة والميم، وفتح اللام (من أضلعه) وفي رواية

(١) شرح الزبلي (٣٠٨/٤).

فَنَصَبًا. ثُمَّ أَمَرَ بِرَاحِلَتِهِ فَرُحِلَتْ. ثُمَّ مَرَّتْ تَحْتَهُمَا وَثُمَّ نَصَبَهُمَا.

أخرجه البخاري في: ٤٧ - كتاب الشركة، ١ - باب الشركة في الطعام والنفقة والتمروغى - مسلم في: ٣٤ - كتاب النسيء والمناقب، ٤ - باب اربعة سنة لبحره حديث ١٧ - ٢١.

للبخاري من (أعضائه) قال الحافظ. والأول أموي (قنصبا) باب المجهول بصيغة التكثير في النسخ العصرية، والمصنع وإن كانت مؤنثة، لكنه غير حقيقي، فيجوز تذكره.

(ثم أمر) أبو عبيدة (براحلة) أن ترحل (فرحلت) بيناء المجهول يتخفيف الحاء وتلدبها (ثم مرت) الراحلة (فحتنهما) أي تحت الضميرين (فلم نصبهما) أي لم نصب الراحلة إلى الضلعين، وفي رواية عمرو بن دينار عن جابر عن السدي: فقصد إلى أطول رجل سمع، وقال سعد مرة: أوأحد رجلاً وبغيره، فعزى لحنهما، وفي حديث عبيدة بن العاصم عن ابن إسحاق: ثم أمر بأجسم بعير معاً، فحمل عليه أجسم رجل منا، فخرج من تحتها وما سمت رأسه.

قال الحافظ في التلخيص: حديث جابر في بعض السجلات، وفيه كان رجل نحر ثلاث حزانة، هو قيس بن سعد بن عباد، وهو الذي مر على بعيره راكباً تحت صلح الحوت، اهـ.

وقال في التلخيص^(١): هذا الرجل أي المار لم أفع على اسمه، وأظنه قيس بن سعد بن عباد، فإن له ذكراً في هذه القردة، أي في نحر الجرثوم، وكذا مشهوراً بالنظر، وقصته مع معاوية لما أرسل إليه ملك الروم بالسراويل معروضة، ثم ذكر هذه القصة.

وأنت خير بأن تأليف الشرح مؤخر عن المقدمة، فكأنه عزم بذلك أولاً

(١) مقدمة فتح الباري (ص ٣٢٧).

(٢) فتح الباري (٨/ ٨٠).

بانقرائهم، ثم تردد لعدم التصريح، قال الزرقاني تبعاً للمحافظ في «الفتح»: وزاد
 سم في رواية أبي الزبير عن جابر، «فقد رأيتنا نغترف من وقب عينيه بالغلل
 الناعم، ونقتطع منه الجهر كالنور، فأخذ أبو عبيدة ثلاثة عشر رجلاً، وأفعدهم
 في وقب عينيه»، بفتح الواو وسكون الضاف: النقرة التي فيها الحدة، كما في
 «الزرقاني».

وقال المحافظ: هو حفرة العين في عظم الوجه، وأصله نقرة في الصخرة،
 يجتمع فيها الماء، والفدر بكسر الفاء وفتح الدال: جمع فدر، القطعة من
 اللحم وغيره، وفي رواية الخولاني عن جابر: «وحملنا ما شئنا من قديد وودك
 في الأسفة وانقرائهم».

وفي آخر «صحيح مسلم»^(١) في آخر الحديث الطويل لجابر «وشكا الناس
 إلى رسول الله ﷺ الجوع، فقال: عسى الله أن يطعمكم، فأتينا سيف البحر،
 فزحر البحر زهرة، فألقى دابة، فأورينا على شفها النار، فاطبخنا واشتبونا،
 وأكلنا وشبعنا قال جابر: فدخلت أنا وفلان وفلان، حتى عذ حسنة في حجاج
 عينها، وما يرانا أحد حتى خرجنا، وأخذنا منها من أملاعها ففؤسنا، ثم
 دعونا بأعظم رجل في الركب، وأعظم جميل في الركب، وأعظم كفل في
 الركب، فدخل نحت ما يطأطن رأسه»، والكمل بكسر الكاف وسكون الفاء:
 كساء يجعله الراكب على سنامه لنلا يفظ.

ومما هو سباقه أن ذلك وقع لهم في غزوة مع النبي ﷺ، لكن يمكن حمل
 قوله: «فأتينا سيف البحر» على أنه معطوف على محذوف تقديره: فبعثنا
 النبي ﷺ في سفر فأتينا إلخ، فيبعد مع لفظة التي في الباب.

قَالَ مَالِكٌ: نَقَضَ بَ الْجَيْلِ.

وللبخاري عن أبي الزبير عن جابر أملياً فمدنا اسديبة ذكرنا ذلك
للنبي ﷺ، قال: فظن: رزقاً أخرجه الله، أضعموا إن كان معكم، فإنه حصص
بعضه منه فأكله، كذا في رواية ابن أبي شمر، ولأحمد ومسلم عن أبي الزبير عن
جابر فقال: (فمن معكم من شيء من نعمه فاضعمونا) فكان معنا من شيء،
فأرسلنا إلى رسول الله ﷺ منه فأكل، وفي رواية أبي حمزة عن جابر عبد الله
أبي عاصم في كتاب الأضحية: «قلنا قدموا ذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ،
فقال: لم نعلم أنا يدركه لم يروح لأجنا لو كان عندنا منه، وهذا لا يحالف
رواية أبي الزبير لأنه يحمل على أنه ما، ذلك يردداً منه منه، أن أضعموا له
منه ما ذكر، أو ما ذلك من أن يحضروا له منه، وإن الذي أحضروه معهم
لم يروح فأكل منه، انتهى ما في المتن» (١) والبرقاني.

(قال مالك: الظرب) - هذه المصحة في جميع النسخ (الجيل) - ينفق
في النسخ المصرية، ونكيب في الهندية - قال البرقاني - معبراً إشارة إلى
صغره، وفي رواية ابن أبي شمر: الجيل الصغير، اهـ.

ونقدم في الحديث، قال النسائي (٢)، وسيرة أبي عمير هذه يقال لها -
سيرة الخطط - وكانت من رجب سنة ٨٥٠، وكان فيها عمر من الخطط،
وفيس بن سعد - رضي الله عنهما - وحديثهما روي في «القبليات»، وهو
أن النبي ﷺ بعث أبا عبيدة في سرية، فيها المهاجرون والأنصار، ثلاثمائة
رجل إلى ساحل البحر، إلى حي من جهة، فأصابهم جرح شديد.

فقال فيس: من يشترى مني نمرًا مجزوم، يوفيني الجور ههنا، وأوفيه
البحر سائمة؟ فجعل عمر - رضي الله عنه - يقول: واعجوا لهذا الكلام، لا

(١) فتح الباري (٨/٨١).

(٢) «مياه البحار» (٢/٢٩٤).

حال له يلين في مال غيره! فوجد رجلاً من جهينة، فقال له قيس: يعني جزور^(١) أونيكة وسقاً من تمر المدينة، فلقى الجهني: والله ما أعرفت، فمن أنت؟ قال: أنا ابن سعد بن عباد بن دليم، فقال الجهني: ما أعرفني^(٢) بنسبك، وذكر كلاماً، فابتنحى به خمس جزائر، كل جزور موسق من تمر، بشرط عليه البدوي تمر ذخيرة مصلية من تمر آل دليم، فيقول قيس: نعم، قال: فأشهد لي، قال: فأشهد له نفرأ من الأنصار، ومعهم نفر من المهاجرين، قال قيس: إنما أشهد من تحب، وكان فيمن أشهد عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -، فقال عمر - رضي الله عنه -: ما أشهد على هذا بلدين، ولا مال له، إنما المال لأبيه، فقال الجهني: والله ما كان سعد ليبخس في وسقة من تمر، وإني أرى رجلاً حساً وفعلأ شريفة، فكان بين عمر وقيس كلام، حتى أغلظ عمر لقيس، ثم أخذ الجزر، فنحسها لهم في مواطن ثلاثة كل يوم جزوراً.

فلما كان اليوم الرابع نهى أميره. وقال له: أتريد أن تخسر ذنك ولا هان لك؟ قال: فأقبل أبو عبيدة ومعه عمر - رضي الله عنهما - فقال: عزمت عليك أن لا أسحر، فقال قيس: يا أبا عبيدة أنرى أبا ثابت يقضي ديون الناس، ويحمل الكل ويطلعهم في المجاعة، ولا يقضي عني وسقة من تمر لقوم مجاهدين في سبيل الله، فكاد أبو عبيدة أن يلين له، وجعل عمر - رضي الله عنه - يقول: اعزم عليه، فعزم عليه وبلغ سعداً ما أصاب القوم من المجاعة.

فقال: إن كان قيس كما أعرف، فسبحر للقوم، فلما قدم قيس لغيره سعد، فقال: ما صنعت في مجاعة القوم؟ قال: نحرمت، قال: أصبت، ثم ماذا؟ قال: نحرمت، قال: أصبت، ثم ماذا؟ قال: أصبت، قال: ومن نهاك؟ قال: أمير أبي عبيدة، قال: ولم؟ قال: زعم أنه لا مال لي وإنما المال للآب! فغضت: إن أبي يقضي عن الآباء،

(١) هكذا في الأصل.

ويحمل الكل، ولا يصنع هذا بي؟ قال: تلك أربع حوائط، أدناها حائط، تجد منه خمسين ومئة، قال: وقدم البدوي مع فيس، فأوقاه ومئته، وحمله وكساه، فبلغ ذلك النبي ﷺ من فعل فيس، فقال: إنه من قلب جوده اهـ.

وقصة البحر ذكرها البخاري مختصراً بلفظه، قال جابر: وكان رجل من أنتم بحر ثلاث جزائر، ثم بحر ثلاث جزائر، ثم بحر ثلاث جزائر، ثم إن أباه عيلة نهاء، الحديث.

قال الحافظ^(١): ذكر الواقدي بإسناد له، أن فيس بن سعد لما رأى ما بالناس، قال: من يشتري مني تمر بالمدينة بجزور مهنه، فقال له رجل من جهينة: من أنت؟ فانتبه له، فقال: عرفت سبيك، فانتاح منه خمسة جزائر بخمسة أوسق، وأشهد له نقرأ من الصحابة، وأنت تكون قيس لا مال له، فقال الأجهلي: ما كان سعد ليجي يأنه في أوسق تمر، فبلغ ذلك سعداً فغضب، ورهب لقيس أربع حوائط، أنفها يحذ حمصين ومئة.

وزاد ابن خزيمة في حديثه من طريق عمرو بن دينار: فلما قدموا ذكروا شأن فيس، فقال النبي ﷺ: إن الجود من شجرة أهل ذلك البيت، وذكر الزرقاني حديث الواقدي مفصلاً بنحو ما تقدم عن التميمي، وزاد فيه بعد قوله: فكاد أبو عبيدة بلبر، وحمل همر - رضي الله عنه - بقول: اهزم، فحرم عليه، فبقيت جزوران، فقدم بهما فيس المدينة ظهراً يتعافون عليهما، وضبط قول الأعرابي: ما كان سعد ليخني بابي في خمسة أوسق، ينتج النخبة وسكون النخاه المعجمة وبوز، أي ينصر، ولم يذكر الحافظ في المنتع في الجمع بين مختلف ما روي في انجرور النبي تحرت

قال الزرقاني^(٢): ويمكن الجمع بأنه بحر أولاً ثم مما معه، ثم اشترى

(١) فتح الباري (٨/٨٦).

(٢) شرح الزرقاني (٤/٢٠٩).

حماً من الجهني، ففجر منها ثلاثاً، ثم نهى، فافتصر من قال: ثلاثاً على ما نحره، وما اشتراه. ومن قال: تسعاً، ذكر جملة ما نحره، فإن ما عاين هذا والآ نما في الصحيح أصح، اهـ.

قلت: وأخرج أحمد في مسنده، برواية عمرو بن جابر: «وكان رجل يحزر ثلاثة جزر، ثم ثلاثة، ثم ثلاثة، فنهاه أبو عبيدة، فذكر الثلاث أربع مرات، قال الحافظ^(١): واختلفوا في سبب نهى أبي عبيدة قياً أن يستمر على إطعام الجيش، فقبل: لخشيته أن تغشى حمولتهم، وفيه نظر، لأن القصة أنه اشترى من غير العسكر، وقيل: لأنه كان يستدين على دمنه وليس له مال، فأريد الرفق به، وهذا أظهر، اهـ.

قال الزرقاني: ولا نظر لأنه خاف أن يشتري من العسكر بعد نحر ما اشترى من غيره، اهـ. قلت: يزيد أنه نحر تسعاً، وكانت المشتراة خمسة.

وسا يجب التنبيه عليه ما قال الحافظ: إنه وقع في أواخر «صحيح مسلم»^(٢) في الحديث الطويل من طريق الوليد بن عباد بن العمامة «أنهم دخلوا على جابر فرأوه يصلي في ثوب واحد، الحديث، وفيه أنه قال: «سرنا مع رسول الله ﷺ في غزوة بطن بواط»^(٣)، وهو يطلب المخبئي بن عمرو الجهني، وفيه «سرنا مع رسول الله ﷺ»، وكان قوت كل رجل من ثمره كل يوم، فكان يمشيها، وكنا نخط بقينا، وناكل».

وفيه «سرنا مع رسول الله ﷺ حتى نزلنا وادياً أبيض»، فذكر قصة

(١) «فتح الباري» (٨/ ٨٠).

(٢) ح (٧٤/ ٦، ٣٠٠٦) كتاب الزهد والرفق.

(٣) بطن بواط قال القاسمي رحمه الله: قال أهل اللغة هو بالضم، وهي رواية أكثر المحققين. وهو جبل من جبال جهنة.

١٦٧٠/٢٥ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ شَلَمَةَ، عَنْ
عُمَرَ بْنِ سَعْدٍ بْنِ مُعَاذٍ، عَنْ جَدِّهِ،

٢٥/١٦٧٠ (حالت عن زيد بن أسلم) الحدودي (عن عمرو) يفتح العين
أدركه واو (عين سعد بن معاذ) ذكره الحافظ في «التغريب»^(١) و«التهذيب»^(٢) -
ورقم للخوارزمي في «الأدب المفرد» والسائي في «مسند مالك»، فقال: عمرو بن
معاذ بن سعد بن معاذ الأشجلي، أبو محمد العنني، وقد ينسب إلى جده،
فيقال: عمرو بن سعد، وقال بعضهم: معاذ بن عمرو، وهو وهم، روى عن
جده، واسمها حواء، وعنه زيد بن أسلم، ذكره ابن حبان في «الثقات».

وحكى ابن الحنفية أن في رواية أكثر أصحاب مالك عن عمرو بن معاذ بن عمرو بن معاذ، وصحح الأول، وحكى أيضاً فيه عمرو بن عثمان، وحكى عن رواية يحيى بن يحيى التميمي عن مالك عن زيد عن ابن عمرو بن معد بن معاذ، ومالك البخاري: أرى أن مالكاً قال: عمرو بن معد بن معاذ، قاله في التاريخ، اهـ.

قلت: لم تختلف نسخ «الموطأ» بهذا ذكره بلغظه عمرو بن سعد بن معاذ. وهكذا ذكره في «النجدي»، نعم سيأتي في باب أثر غيب في الصدقة بلغظه عمرو بن معاذ الأشجلي.

(عن جدته) قال ابن عبد البر^(٢٧): قبل: اسمها حواء بنت يزيد بن السكن. وقيل: إنه جد ابن يحيى أيضاً، اهـ. كذا في «التوير» و«الزرقاني»، وقال الحافظ في «الإصابة»: حواء جدة عمرو بن معاذ الأصمري، فرق ابن سعد^(٢٨) بينها وبين حواء أم يحيى، وعما وجدته، فأخرج من طريق حفص بن

(b) (5) DPP

(٦) تهذيب التهذيب، (١٠٥/٨) تاريخ السعدي، (٦/٣٦٩).

(٤) التفسير المحمدي: (ص ١٧٧).

(٤) «طيفات البرق سعد» (٢٢٧/٨)

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَا أَيُّهَا الْمُؤْمِنَاتُ.....

مَسْرُوعٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ مَعْلُوفٍ عَنْ جَدِّهِ حُذَافَةَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «هُتُوا السَّائِلَ وَلَوْ تَقْلَعُ سَحْرُوقًا».

وَمَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ: إِنْ أَسْعَى حُذَافَةَ عَنْ زَيْدٍ، هَكَذَا حَكَى قَوْلُهُ الْمُحَافِظُ فِي تَهْذِيبِهِ: «وَلَمْ يَلْعَبْ عَلَيْهِ شَيْءٌ»، وَلَقَدْ نَعَبْتُ فِي «الْإِيمَانَةِ» عَنْ قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «وَحَرَّمَ أَنْ اسْمَ زَيْنَبَ أُمِّ عَبْدِ رَبِيلَ مِنَ التَّسْكِينِ لِلنِّسَاءِ» فَلِلْمُزَايَةِ، كَمَا تَقَدَّمَ قَبْلَهَا فِي تَحْقِيقِ أُمِّ بَحْدَةَ فِي أَحْرَارِهَا تَعْمَادُهَا.

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَسْرَمَ» الْحَارِيُّ عَنْ مَسْنَدِ أَبِي هُرَيْرَةَ يَحْوِي: كَمَا صَبَّحْتُ مِنَ لَحْظٍ (يَا أَيُّهَا الْمُؤْمِنَاتُ) قَالَ: الْبَاحِي: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَصَحَّحَهُ، وَتَخَفَّضَ الْمُؤْمِنَاتُ عَلَى الْإِمَامَةِ عَنِ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ، كَمَسْجِدِ الْجَامِعِ، أَوْ عَنِ إِضَافَةِ الْأَعْمَادِ إِلَى الْخَاصَرِ كَجِسْمَةِ الْأَعْمَادِ، أَوْ عَلَى مَا يُؤْتَلَى مِنْ عَاصِلَاتٍ، أَوْ نَاضِلَاتٍ الْمُؤْمِنَاتِ، كَمَا يُقَالُ: وَحَدَّثَ الْقَوْمَ، أَوْ دَانَاهُمْ وَأَوَاسِيَهُمْ وَرَدَّاهُمْ بِهَا، يَرُفَعُ الْكُلْعَيْنِ الْأَوَّلَى عَلَى الثَّانِيَةِ، وَالثَّانِيَةَ صَفَةً عَلَى النُّقْطَةِ أَوْ بِأَنَّهَا الْمَاءُ الْمَوْحَدَةُ، وَاحِدٌ يَرُفَعُ الْأَوَّلَى وَصَبَّ الثَّانِيَةَ بِالنَّكْسَةِ نَحْتًا عَلَى الْمَرْصُوعِ، كَمَا يُقَالُ: يَا زَيْدُ الْعَدُوَّ، يَنْصَبُ الْبَغَالُ وَفَعَهُ.

وَنَعَبْتُ الْأَوَّلَى قَوْلُهُ: مِنَ الْإِضَافَةِ الشَّيْءَ إِلَى نَفْسِهِ أَلَمْ يَسْتَوْفِ الْإِضَافَةَ، وَنَعَا هُوَ مِنَ الْإِضَافَةِ الْمَوْصُوفِ إِلَى حَسَبِ عِنْدَ الْكَافِرِينَ، وَنَعَا السَّابِقِينَ، وَأَوَّلُوا نَعَا مَسْجِدَ الْجَامِعِ عَلَى حَدِّهِ الْمَوْصُوفِ، أَوْ مَسْجِدَ الْمَكَانِ الْجَامِعِ، وَنَعَا ذَكَرَهُ الْعَلَاءُ مَسْجِدَ الْجَامِعِ مَثَالًا لِإِضَافَةِ الْمَوْصُوفِ إِلَى الْخَصْفَةِ، لَا لِإِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ، قَالَ الرَّزْقِيُّ: وَهَذَا ظَاهِرٌ، فَإِنَّمَا سَبَّغَهُ أَبِي الْبَاحِي الْفَتَى، أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ إِلَى حَسَبِ بَدَلِيهِ قَوْلُهُ: كَمَسْجِدِ الْجَامِعِ، تَعْنِي عَلَيْهِ الْقَلَمُ، هُوَ مَا فِي «الْمَرْفَعِ».

لَا تُحَقِّقُونَ إِحْدَانَهُنَّ إِجَارَتِهَا، وَلَوْ كُرَاعٌ شَاةٌ

وما حكى من كلام النجاشي ليس هو في «السنن» هكذا، فذله فآله في موضع آخر، أو وقع سقوط الحارة في «السنن»، كما يعرف من مطالعته.

ثم قال: النجاشي^(١) قريباً منه في إيراد التوريب في الصدقة، وليس فيها أيضاً لفظ من إضافة الشيء إلى نفسه، إلا أن يقال: «ثم حكوا كلام النجاشي مختصراً».

وقال الحافظ: قال عياض: الأصح الأشهر نصب النساء، وجرح المسلمينات على الإضافة، وهي رواية أفسارفة من إضافة الشيء إلى صفته، كمحمد الجامع، وعمر عند الكوفيين على ظاهره، وعند البصريين يقتضون فيه معلوفاً.

وقال السهبي وغيره: جاء برفع الهيمزة على أنه منادى مفرد، ويجوز في المسلمات الرفع، صفة على اللفظ، على معنى يا أيها النساء المؤمنات، والنصب، صفة على الموضع، وكسر الناء علامة النصب، وأنكر ابن عبد البر رواية الإضافة، ورده ابن السيد بأنها قد صححت نقلاً، وساعدتها اللفظ، فلا معنى للإتكاره، ورواه. نظرائي من حديث عائشة بلفظ: يا نساء المؤمنين، انتهى مختصراً.

(لا تعقرون) بكسر القاف وتشديد النون (إحدائكن) كذا في النسخ الهندية، وكذا في نسخة الزرقاني، وفي غيرها من لمصرية بدنها «جارة» (لجارتها) شيئاً، ولفظ البخاري من حديث أبي هريرة «يا نساء المسلمينات لا تعقرون جارة لجارتها ولو فرسن شاة» (ولو) كان انهدى (كراع شاة) بضم الكاف، وتخفيف الراء المهملة: ما دون الحضب من المونسي والدواب والإتس، كما في «العين»، وعصر النبي بالنساء. لأنهن سواد المودة واليخضاء، ولأنهن أسرع

(١) انظر: «المضي» (٣١١/٧).

منه قوله:

الحديث في الصحاحين من طريق محمد بن عيسى عن أبي هريرة

قال أخرجه البخاري في ١٨٠ كتاب منه، ١٠٠ باب حديث عامر بن عثمان ومسلم
في ١٦٠ كتاب الزكاة، ٢٩ - باب الحديث عن الصدقة ولو بالخلع، حديث ٩١.

انتقالاً في كل منسب، قال الزرقاني (معرفاً) بالنسب في جميع النسخ البصرية،
وفي النسخة بلخياً (معرفاً) أي مانحاً، قال الزرقاني: نعمت الكراع، وكان حقه
معرفاً، إلا أن الرواية وردت هكذا في المخطوطات وغيرها، اهـ

قال الباقى^(١)، الكراع مؤنثة عند سيبويه، وكان حقه أن تكون معرفاً،
إلا أن الرواية هكذا وردت في المخطوطات وغيرها، وكان من الأسارى، إن
بعض العرب يذكرونها، فيحتمل أن يكون هذا على تلك اللغة، اهـ

قال الخافظ^(٢)، أشهر بذلك إلى الملائكة في إهداء النبي، تفسير وفوه،
لا إلى حقيقة العرس، لأنهم سموا العادة مائة سنة، أي لا يسمون حارة من
الهدية إحداهما الموحود عندما لاستقلاله، بل ينبغي أن تجوز بها بعد تفسيره
وإن كان قليلاً فهو غير من الجدم، ويحتمل أن يكون إلهو إلهو رقع إلهو
إلهو، وأنه لا يحتقر ما يهدي إليه، ولو كان قابلاً، وجمعه على الإجماع من
ذلك أولي، وفي حديث عائشة المذكور: «إنا نساء المومنين نهدى» ولو فوسر
شأنه، و«نساء المومنين» ويدوب الصغاني، اهـ

ونقدم قريباً من غريب المساكين من حديث أم يحيى: «دفعوا الحسكيين ولم
يطلبوا حقهم»^(٣)، وسباني من حديث عمرو بن معاذ الأشعري عن حماد بن
سليم المومنين، لا تحفرون بعداكي أن نهدى الجرحاء، ولو كراع شاة معرفاً،

(١) النسخة (١٦٧٠).

(٢) نسخ المخطوطات (١٦٧٠).

(٣) أخرجه أبو داود (١٦٧٠) والبيهقي (١٦٧٠).

١٦٧١/٢٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ ثَالِثٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ -

قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

يَتَقَدَّمُ فِي بَابِ الْمَهَابَةِ مِنْ حَدِيثِ عَطَاءِ الْغُرَاسِيِّ مِنْهَا دُرَاهُ تَحْلُوهَا، وَتُذَكِّرُ
الْمُتَحَدِّثِينَ

١٦٧١/٢٦ - (ثالث عن عبد الله بن أبي بكر) بن محمد بن عمرو بن حريم

الأنصاري (أنه قال قال رسول الله ﷺ) مرسل في الحديث، وهو موصول في

«المصحيحين» وغيره عن أس هريرة وابن عمر وحار، وأبي داود عن أبي

عيسى، كذا في «الزرقاني»^(١)، ونحط المحاربي عن حار - رضي الله عنه - أنه

سمع رسول الله ﷺ يقول وهو سخط عام الفتح: «إن الله ورسوله حرم بيع

الحمر، والذوات، والأخضر، والأبنام» فقبل: يا رسول الله أرأيت تحرم

المنية، فإنه يهدى بها الفداء، ويدرس بها النمل، ويصنع بها الفاس؟ ففد:

لا، هو حرام، ثم قال رسول الله ﷺ: عند ذلك، فأنزل الله الآية: «إن الله تعالى

لما حرم شحوما، جعلوه لم يأخوه، فأكفوا منه»

قال الحافظ^(٢)، في هذا الحديث بيان تاريخ ذلك، وكان ذلك في

رمضان سنة ثمان من الهجرة، ويحتمل أن يكون التحريم وقع قبل ذلك، ثم

أعاد ﷺ ليضعه من لم يكن سمعه، أم.

ونرحم المحاربي في «مصححين»، «باب لا يباع لحم البنية ولا يباع

ودكه» روى جابر عن النبي ﷺ، كذا في أخبار أبي الحديث المذكور، ثم ذكر

بسند عن أس عيسى يقول: سمع عمر - رضي الله عنه - أن علانا باع خمرًا،

فقال: فأنزل الله فلاتأثم أعلم أن رسول الله ﷺ قال: «فأنزل الله اليهود

حرم عليهم الشحوم، فجعلوها فباعوها».

(١) شرح الزرقاني (١: ٢١٠).

(٢) فتح الباري (١: ٢٢٤).

«قَاتِلِ الْاُمَّةَ الْيَهُودَ»

«داد شيخ مشايخنا نككوهي - نور الله مرقدہ - في «الكتاب النوري»^(١) قوله: «قال: يا رسول الله اريد شحوم المدينة؟» إنما سألوا عن ذلك بعد العلم بأن حرمة الانتفاع بالمدينة توجب حرمة الانتفاع بأسرار أجزائها، لذا علموا أن حصر حرمات السنة حذر مستحاليه كإلحاقها وعظمتها، فدلل الحكم في تشريع يكون هو الجواز، كيف دعم بغيره إتيانهم في كتب من الأسرار.

وحدس الجواب: أن جواز الانتفاع موقوف على زوال الرطوبة الشرعية، ولا يسكن ذلك الرطوبة عن التشعب، ثم أقدم الشيخ بجواز أمر حرمة الانتفاع بالنسبة لأجزاءها بقوله: «قاتل الله اليهود»، ولما لم تعال عليهم أن يتركوا مثل ما ارتكب يهود والنصارى، سببه، وعد الأخير به النبي ﷺ في أحاديثه، فكان من اليهود في هذا الحديث رعباً لأمنه لشحومه عن إخراج الخيل في إحلال ما حرمه الله تعالى، اهـ.

(قاتل الله اليهود) قال الزرقاني^(٢): أي لعنهم، وقيل السروي: غنائهم، والمعاقبة ليست على بابهم، وقيل غررهم، واهم، وقيل أن أخرج من حصر حدود الله وجب قتله، اهـ، وأخرج من باب الدفاع على سورة المائدة.

وقال ليلاحي^(٣) قيل: معناه لعنهم الله، قال تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلْعَنُونَ إِنَّهُمْ لَشَرٌّ عِندَ اللَّهِ» والله أعلم - نعم، وقوله بجواز هذا يحتمل أن يريد الدعاء عليهم بذلك، ويحتمل أنه يريد به الخبر بما حكم الله تعالى به عليهم من ذلك، والله أعلم. وقيل: «قاتل» وإن كان أصابه أن يكون من الذين، لكن قد نحر، أي كدام العرب الدفاع عن الواحد، يقال: قاتل الله بمعنى قتل الله به ذلك، ومنه سافر الرسول وعالمات البريق، اهـ.

(١) (٣٣٧/٢).

(٢) شرح الزرقاني، (٢/٣١٠).

(٣) الشرح، (٢/٣١٠).

نُهِوا عَنْ أَكْلِ الشَّحْمِ فَبَاعُوهُ فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ.

أخرجه البخاري في : ٣٤ - كتاب البيوع، ١٠٣ - باب لا يذاب شحم الميتة ولا يباع ودكه، ومسلم في : ٢٧ - كتاب المساقاة، ١٧ - باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام، حديث ٧٣.

(نُهِوا) بناء المجهول (عن أكل الشحم) كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنِيِّ مَوْنًا عَلَيْهِمْ شُحُونَهَا﴾ الآية (فباعوه فأكلوا ثمنه) بالفاء في النسخ المصرية، وأكلوا بالواو في الهندية، ولفظ أبي داود عن ابن عباس قال: رأيت رسول الله ﷺ جالماً عند الركن، قال: فرج بصره، أي السماء، فضحك. فقال: لعن الله اليهود ثلاثاً، إن الله تعالى حرم عليهم الشحوم، فباعوها وأكلوا أثمانها، وإن الله تعالى إذا حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم ثمنه.

قال الشيخ في البذل: قوله: إذا حرم على قوم أكل شيء أي لتجاسة ذاتها حرم عليهم ثمنه أيضاً، وأما إذا حرم لأجل الضرر لم يحرم ثمنه، اهـ.

وتاب أشار الشيخ ابن القيم في الهدى^(١) إذ قال: قوله: «إن الله تعالى إذا حرم شيئاً حرم ثمنه» يراد به أمران: أحدهما ما هو حرام العين والانتفاع بجملة، كالخمر والميتة والدم والخنزير وآلات الشرك، فهذه ثمنها حرام كبناتها انتفعت، والثاني: ما يباح الانتفاع بها في غير الأكل، وإنما يحرم أكله كجند الميتة بعد الدباج، وكالحمر الأهلية والبهائم، وسجوها مما يحرم أكله دون الانتفاع به.

فهذا قد يقال: إنه لا يدخل في الحديث وإنما يدخل فيه ما هو حرام

(١) بدل المجهول (١٤/١٦٤).

(٢) زاد المطبعة (٥/١٧٦).

على الإحلال، وقد يقال إنه داخل فيه، ويكون تحريمه بعد لأجل المسفة التي حرم، فإذا بيع الثعلب والخيل لأكلهما، حرم لثمنهما، بخلاف ما إذا بيع المأكول وغيره، اهـ.

وقال السجستاني: قوله: انتهى عن أكله، الحديث، والنهي عن الأكل لا شاول النهي عن أكل الشيء إلا من جهة القياس، وأما ما لا يجوز أكله، مما هو عليه منعه الأكل لا يجوز أكل شيء، فلا يجوز أكل ثوب الحر، ولا نص الكسبر، ولا الثينة، وما جرى مجرى ذلك. وأما ما لا يملكه، فإنه يجوز أكله وإن لم يجر أكله، كالأبدان، والعبد، اهـ.

قال الذوري: أما الحديث المشهور في كتب الحديث عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: إن الله تعالى أنه حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم لثمنه، ومعلوم على ما هو المقصود منه الأكل بخلاف ما المقصود منه غير ذلك، كأنه دأبنا والبيع والحساب الأهلي، فإن أكلها حرام، وبيعها جائز بالاتفاق، اهـ.

وإن في حديث أنساب، قال المحققون: لا يجوز الاستماع به في شيء أصلاً لعدم انقضاء عن الاستماع بالمعينة إلا ما خفف، وهو العقد المنعج، قلت: والحديث في ذلك مشهور عن ابن عباس^(١) رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ مر بشاة ميتة، فقال: هلأ أمسكهم بيدها، قالوا: إنها ميتة، قال: إياها حرم أكلها، قال ابن أبي عمير: فيه مراجعة الإمام فيها لا ينضم السامع معنى ما أمره، كأنهم قالوا: كيف أمرنا بالاستماع منها وقد حرمنا عليها، حين لم يرعه التحريم، يؤخذ منه جواز تخصيص الكتاب بالسنة لأن لفظ القرآن: «مَرَاتَ عَلَيْكُمْ تِلْكَ» الآية، شامل لجميع أحوالها في كل حال، فخصص السنة ذلك بالأكل، اهـ.

(١) (المتن: ٧٤١/١٦٧)

(٢) (مصرع الثعلب: ٥٥٣/١) (فتح الباري: ١٦٥٨/٩)

٢٧/١٦٧٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ أَنَّهُ عَمِلَ أَنَّهُ
مَرَّتُمْ كَانَ يَقُولُ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَيْكُمْ بِالْعَمَاءِ الْفَرَّاحِ

قَالَ الْعَمَلِيُّ^(١) : لَا سَجَدَ سِوَ الْخَيْرِ وَلَا الْمَيْتَةِ وَلَا الدَّمِ . فَإِنَّ
الْمَعْدُومَ أَجْمَعَ أَهْلَ الْعِلْمِ عَلَى الْقَوْلِ فِي الْحَدِيثِ حَالِ^(٢) . فَتَوَضَّرَ حَدِيثُ
الْمَعْدُومِ .

وَمِنْ الْقَوْلِ الْمَعْدُومِ : يَطْرُقُ بِإِذَا كَانَ مَعْدُومًا ، أَيْ غَيْرَ مَعْدُومًا ، أَيْ غَيْرَ مَعْدُومًا .
فَمَعْدُومٌ وَخَيْرٌ مِنْهُ . ثُمَّ قَالَ : وَالْحَاضِرُ إِذَا حُضِرَ الْجَمْعُ يَطْرُقُ مَعَ حُلِّ الْإِسْحَاقِ
بِهِ . ثُمَّ قَالَ : وَحَالَهُ مَيْتَةٌ قَبْلَ الدَّبْحِ لَوْ بِالْعَرَضِ وَهُوَ بِالْحَدِّ قَبَاضٌ . وَبَعْدَ الدَّبْحِ
سَرَّاجٌ إِلَّا جَدَّ . وَتَمَامٌ وَتَحْيِيرٌ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : قَوْلُهُ لَوْ بِالْعَرَضِ أَيْ مَعْدُومٌ
قَائِدٌ وَلَوْ بِالْعَرَضِ . ثُمَّ رَجَعَ الْفَتَاوَى عَلَى مَا هُوَ .

٢٧/١٦٧٢ - (صَلَّى أَنَّهُ سَمِعَهُ) وَتَقَدَّمَ أَنَّ سَلَامَةَ الْوَلَمَاءِ مَعْرُوفَةٌ (أَنَّ) بِي إِله
(عَمِلَ) بِنِ مَرِيَمَ) عَلَى سَمْعِهِ وَعَلَى السَّلَامَةِ (كَانَ يَقُولُ) لِأَنَّهُ (يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ)
أَيْ دَرَجَةٍ بِمَعْنَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَلَا إِسْرَائِيلَ لِقَبْلِ الْغُفُوبِ بِإِسْحَاقِ بْنِ إِسْحَاقِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ . عَلَيْهِ السَّلَامُ ، كَمَا فِي الْفَتْحِ .

فَالْمَعْدُومُ : الْفَاعِلُ^(٣) . لَا يَصْرِفُ الْمَعْدُومُ وَالْعَجْمَةُ ، وَهُوَ حَالُ
تَرْكِبِ الْإِسْحَاقِ ، مِثْلُ عَدَدِ اللَّهِ ، فَإِنَّ إِسْرَائِيلَ بِالْمَعْبَرَةِ ، هُوَ الْعَدَدُ وَالْإِسْحَاقُ هُوَ اللَّهُ ،
وَتَبْلُغُ إِسْرَائِيلَ مِثْلُ مِنَ الْأَسْرِ ، وَهُوَ الْقَوْلُ ، مِثْلُ اللَّهِ الَّذِي قَالَهُ اللَّهُ ، وَهُوَ
لِأَنَّهُ أَمْرٌ بِالْمَلِكِ مِثْلُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَلِأَنَّهُ أَمْرٌ حَالٌ كَمَا يُطْلَقُ سَرَّاجٌ
بِهِتِ الْمَقْصُودِ .

(عَلَيْكُمْ بِالْعَمَاءِ الْفَرَّاحِ) بِخِصِّ الْقَوْمِ الَّذِي لَا يَزِيدُهُ سِرٌّ ، كَمَا فِي مَعْنَاهُ

(١) الضمير (١٦٧٢) .

(٢) المرجع المعاري (١٦٧٢) .

(٣) (١٦٧٢) .

وَالْجَبَلِ الْمَرْمِيِّ، وَخَيْرُ الشَّجَرِ، وَإِيَّاكُمْ وَخَيْرُ الْبَرِّ، فَإِنَّكُمْ لَنْ تَقُولُوا شُكْرَهُ.

١٦٧٣/٢٨ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ:

الصَّحاح: (والجبل) بالشجر عطف على الماء، كل نبات اخضرث به الأرض (البري) نسبة إلى البرية، وهي الصحراء، قال الناجي^(١): يريد: أني لم يتقدم عليه ملك أصي، فهو مباح، كماء الأنهار، قللت: أو احتراز عن اللحوم والأعنة اللينة (وخير الشجر) البحر، قال الناجي: يريد: فتعوتوا به، واقتصروا عليه، فهو أقل ما يملك الرمز، وينسب به الحياة، لأن الشجر أقل الأوقات، اهـ

(وإياكم) تحذير (وخير البر) أي: انفع، اهدوا أنفسكم أكل الحنطة، (فإنكم لن تقولوا بشكره) تعليل لتحذير، قال الناجي: نهاهم عن البر خاصة حفاً على الثلقين من الدنيا والزهد فيما زاد على سبيل الأفوات منها. وإن كان قد علم أنهم ولا سواهم لا يقوم بشكر الماء والنبات، ولكنه حصصهم على أول ما يمكنه.

ويحتفل أن ينصرفه لخصره في غيره. اشكره إلى البر، ويحتمل أن ينصرفه إلى الماء والنبات والشجر، وليس هذا مخالفاً لتبريئنا، فإن من الناس من يصححه هذا، فيندب إليه، وسهم من يصلحه غير هذا، فباخذ به - والله أعلم - اهـ. وفي «المحلى»: روى أبو الجوز عن جابر: كان عيسى - عليه السلام - طعامه بقل الصحراء. وشربه الماء الفراح، ووسادته الثراب، وفي رواية: ولم يأكل من غيره النار، اهـ.

١٦٧٣/٢٨ - (مالك أنه بلغه) قال أبو خنيس^(٢): أخرجه مسلم وأصحاب

(١) المنص (٢٤٦/٧)

(٢) شرح الزرقاني (٢/٤١١)

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ

الذي الأربعة من أبي هريرة، وأبوزرارة، وابن المنذر، والحكم عن عمر - رضي الله عنه - وابن حبان عن ابن عباس، وابن مودويه عن أبي عمر - رضي الله عنهما -، والضرمي عن ابن مسعود، وفي سيقونهم اختلاف بإزيادته والتقصي منه.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ) النووي، ونسب مسلم برواية أبي حنيفة عن أبي هريرة، والبيهقي أخرجه رسول الله ﷺ ذات يوم أو ليلته - هكذا بالفتح - فجاء هو بأبي بكر وعمر - رضي الله عنهما -، ونسب الشرملي برواية أبي حمزة عن أبي هريرة، أخرجه رسول الله ﷺ في ساعة لا يخرج فيها، ولا يلقا، فيها أحد، فإنه أقيم بكر - رضي الله عنه -.

وفي التلويح: أخرجه الترمذي وأبو يعقوب في "الدرر" ^(١) ونسبهما عن ابن عباس أنه سمع عمر بن الخطاب يقول: "أبى رسول الله ﷺ يخرج يومه - أي الظهر - مر جئت بكر في المسجد، فقال: ما أخرجت هذه الساعة؟ فقال: أخرجني الذي أخرجتني، أخرجتني يا رسول الله، ثم إن عمر - رضي الله عنه - جاء، فقال رسول الله ﷺ: يا ابن الخطاب ما أخرجتك هذه الساعة؟ قال: أخرجني الذي أخرجتكم، فقال رسول الله ﷺ: فلما كنتم من قوته فتطلقان إلى هذا الشعب، فتصيان من طعام وشرب؟ فقال: نعم يا رسول الله، فاعتقنا حتى أتانا منرك، فذاك من ليلتهما أبي يعقوب الأنباري."

وأخرج ابن حبان وابن مودويه عن ابن عباس - قال - أخرجه أبو بكر - رضي الله عنه - في المهاجرة إلى المسجد فسمع عمر - رضي الله عنه -، فخرج - فقال لأنبي بكر - رضي الله عنه - ما أخرجت هذه الساعة؟ فقال: أخرجني ما أهدى نفسي من هوى الجور، قال عمر - رضي الله عنه - والذي نفسي بيده ما أخرجني إلا الحق؟ فبينما هما كذلك إذ خرج رسول الله ﷺ فقال: ما

(١) الدرر (١/ ٢١٠)

فَوَجَدَ فِيهِ أُنَا بَكْرٍ الصَّدِيقِ وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَسَأَلَهُمَا، فَقَالَا:
أَخْرَجْنَا الْجُوعَ.....

أَحْرَكْنَا هَذِهِ السَّاعَةَ؟ فَقَالَا: وَاللَّهِ مَا أَخْرَجْنَا إِلَّا مَا نَجِدُ فِي بَطْنِنَا مِنْ حَقِّ
الْجُوعِ^(١)، الْحَدِيثُ.

(موجود فيه) أي: المسجد (أنا بكر الصديق وعمر بن الخطاب) - رضي الله
عنهما - موجودين من قبل (فسألتهما) ونظط مسلم: فما أخرجكما من بيوتكما هذه
الساعة. قال الأحمدي^(٢): هذا يقتضي أن يكون ذلك خروجاً أنكره، لأنه لم يكن
في وقت خروج معتاد، أو كان في وقت تخوف عليهم فيه، اهـ.

(فقالا: أخرجنا) بناءً المعروف من الماضي (الجوع) ونظط الترمذي: فأذه
أبو بكر، فقال: ما حاك بك يا أما بكر، قال: حرحت ألقى رسول الله ﷺ
وأخبرني وجهه والسليم عنيه، فلم يلك أن جاء عمر - رضي الله عنه - فقال:
ما حاك بك يا عمر؟ قال: الجوع يا رسول الله.

وقال الفاري في شرح السنن^(٣) في الجمع بين روايتي مسلم
والترمذي في جواب الصديق - رضي الله عنه -: فعمل: معاً فصينانه، أو لما
جاء عمر - رضي الله عنه - وذكر الجوع، ذكره أبو بكر - رضي الله عنه -
أيضاً، وبعض الزيادات في بعض الروايات مختلفة، اهـ.

وقال شيخنا صاحبنا النجاشي - قدس سره - في الكوكب القلبي^(٤):
لم يذكر أبو بكر الجوع مع أنه - رضي الله عنه - كان جائعاً أيضاً، ولعل حوجه
قد صار مشياً برؤية جمالته ﷺ، أو لم يذكره لما علم أنه ﷺ يدأني لما وقف
على ذلك، وليس معه ﷺ شيء يشبعه ويضعفه، وبذلك يعم تفرقة ما بين
الشيخين، اهـ.

(١) (المنظر: ٢٤٦/٧).

(٢) (١٨٩: ٢).

(٣) (٢٥٧/٢).

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَأَنَا أُخْرِجُنِي الْجُوعَ»

والأوجه عندي هي الجواب أن الصديق - رضي الله عنه - وجد أيضاً ألم الجوع المطلق، لكن خروجه - رضي الله عنه - لم يكن ليحصل من عند أحد ما يتغذى به، بل لينتقل عن الجوع بالنظر إلى وجهه الكريم عليه الصلاة والسلام. ففي رواية الترمذي ذكر رجه خروجه المترتب على الجوع، ولا شك في ذلك، ولا مربة أن رؤية المحبوب والتكلم معه، لا واقه بل التذكر في خياله يذهب كل واحد منها الجوع والظماء:

لها أحاديث من ذكره الله تشعلها عن الشراب وتلهيها عن الزاد

(فقال رسول الله ﷺ) زاد في رواية مسلم «والذي نفسي بيده» (وأنا) أيضاً (أخرجني الجوع) قاله تسلية لهما لما علم من شدة جوعهما، ولفظ الترمذي «وأنا قد وجدت بعض ذلك».

قال الباجي^(١): هذا يقتضي جواز الإخبار عما يلحق الإنسان من شدة ألم الجوع أو العرض، لا سيما إذا أخبره بذلك من يعلم إشفافه عنه، ويرجو منفعة من عنه من دعاء أو غيره، أو من يريد إعلامه بحاله ليأخذ ذلك أهبة، وقد قالت عائشة - رضي الله عنها - «وأرأساه»، فقال النبي ﷺ: بل أنا وأرأساه، وقال النبي ﷺ: «إني أهلك كما يهلك رجلان منكم»، وإسما بكرة من ذلك ما كان على وجه التشكي والجوع وقلة الرضاء عن الله عز وجل فيما قضى به، اهـ.

قال النووي^(٢): في الحديث ما كان عليه النبي ﷺ وركبوا أصحابه من النقل من الدنيا وما ابتلوا به من الجوع وضيق العيش في أوقات، وقد زعم بعض الناس أن هذا كان قبل الفتح والفرى عليهم، وهذا زعم باطل، فإن

(١) المستفي (٢/١٦٦).

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي (٧/١٣٠ / ٢٦١).

رواي الحديث أبو هريرة، ومعلوم أنه أسلم بعد فتح خيبر، فإن قيل: لا يلزم من كونه رواه أن يكون أدرك القضية، فدلعه سمعها من غيره.

فالجواب أن هذا خلاف الظاهر، ولا ضرورة إليه، بل الصواب خلافه، وأن رسول الله ﷺ لم يزل يتغيب في اليسار والقتل حتى توفي رسول الله ﷺ، فتارة يوسر، وتارة ينفذ ما عنده، كما ثبت في «النصحيح» عن أبي هريرة: «خرج رسول الله ﷺ من الدنيا ولم يشيع من خيز الشعير».

وعن عائشة - رضي الله عنها -: «ما شيع آل محمد ﷺ هذا قدم المدينة من طعم ثلاث ليلال تباعاً حتى قبض، وتوفي ﷺ وذرعه مرسومة بشعير، استدانه لأعله، وغير ذلك مما هو معروف، فكان النبي ﷺ في وقت يوسر، ثم بعد قليل ينفذ ما عنده لإخراجه في طاعة الله من وجوه البر وإيثار المحتاجين وضياقة الطارقين».

وبكذا كان خلق صاحبيه، بل أكثر أصحابه، وكان أهل اليسار من المهاجرين والأنصار مع برهم له ﷺ وإكرامهم إياه ربما لم يعرفوا حاجته، لكونهم لا يعرفون نفاذ ما كان عنده من القوت، ولو يعلم أحد منهم حاجته ﷺ، وهو متمكن من إزالتها لما دبر إلى إزالته، لكنه ﷺ يكتفي عنهم إشاراً لتحمل المشاق، وقد باخر أبو طلحة حين قال: سمعت صوت رسول الله ﷺ أعرف فيه الجوع، كما تقدم قريباً، وكذا في حديث حابر وأبي شعيب الأنصاري وغيرهما، وأشياء هذا كثيرة مشهورة، اهـ.

وقال المناوي^(١) في حديث الباب: الأصح أن ذلك كان بعد فتح الفتح، لأن إسلام أبي هريرة بعد فتح خيبر، والاعتراف بأنه لعنه رواء سباع من غيره؛ لأنه ندد في كونه ذات يوم أو ليلة، كما في «المسلم»، فلو كانت

(١) «مجمع الرسائل» (٢/١٨٩)

برأيه من مشاهدته لما تردد، ثم سنع كره التردد من أبي هريرة أجواز كونه من أحد الرجال، هي الإساءة، فإن في العطف على كمال هذه القصة في الحقيقة حين كان أبو بكر رضي الله عنه قد ذكر الجميع مائة، ثم

وكان سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه يقول: "إنه كان ذلك منهم في معظم الحالات لكمال الأيتام، فعرضهم إلى ما هو على وجه الاختيار، لا على صريخ الاستعارة، ومما يدل على ذلك قوله عليه السلام: "عرض عليّ ربي ليحضرني بطعام مكة دعاء، فقلت: لا يا رب أشبع يدك، وأجوع بولك، فإذا جاءك غريب فإسب إليك، وذلك أنك إذا سمعته تذكر الله، وحملته، والله عز وجل في ذلك ليحكم معاني في تروحه الكمال، وإحالة من يوسني برفعتي التحلل والتحليل".

روى الخطيب في^{١٢٠} بإسناد حسن كان في ذلك يوم، وجبريل على السجدة، فقال عليه السلام: "والذي بعثك بالحق، أني كنت صعباً من قلوبهم، ولا كنت من صعبهم، فسمي بكر كلامه بأسرع من قن منيع هاتئذ من السماء، فزعمه، فقال: ﴿أمر الله القاضية أن تقوم﴾ قال: لا، ولكن إسرائيلي بركة إني كنت حين سمع خلاصه فأمر إسرائيل، فقال: إن الله نجاك مني ما ذكرت، يحيي إليك سقايهم عزائش الأرض، وأمرني أن أعرض عليك، أسير معك حيث تهامى ومرداً، وبقيتاً، وعبداً، وخصه، فإذا كنت ذرياً ملكك، وإن كنت ذرياً عبداً، فزعموا وأمر جبريل أن يواضع، فقال: أيا عبداً، أيا أياً، فها هو على أن الفقير صاحب الفضل من العبي الشاكر، ثم

[١٢٠] (١٩٩/٢٧).

[١٢١] أخرجه الشيخان (١٩٩/٢٧).

[١٢٢] الخطيب - مجمع الزوائد (١٩٩/٢٧) ج (١٩٩/٢٧) ص (١٩٩/٢٧).

فَقَدِّمُوا إِلَيَّ أَبِي الْهَيْثَمَ بْنِ التَّيْهَانِ الْأَنْصَارِيَّ،

(فقدّموا) أي النبي ﷺ وصاحبه (إلي) بيت (أبي الهيثم) يعتح الهاء،
فالتحتية الساكنة، فالمثناة المنسوجة، فالميم، مشهور بكتبته، اسمه مالك، قال
الحافظ في «الإصابة»: وقد وقع في «مصنف عبد الرزاق» أن اسمه عبد الله،
(ابن التيهان) ينتح المشاة القوية وكر الشعبة المشددة، كما في «أزرقاني»
و«المناري»، وجميع الرسائل، وقال الحافظ في «الإصابة»: ينتح المشاة
القوية مع كرها، والظاهر أن فيه سقطاً من النسخ، والصواب ما في
«النووي» ينتح المشاة فوق، وتشد المشاة تحت، مع كرها. اهـ.

قال الأزرقاني^(١) إنه يقال: إنه لقب، واسمه أيضاً مالك بن عتيك بن
عمرو بن عبد الأعلم، وقال القاري: هو لقب، واسمه عامر بن الحارث،
وقيل: عتيك بن عمرو. اهـ. وقال الحافظ في «الإصابة»: أبو الهيثم بن
التيهان بن مالك بن عتيك بن عمرو بن عبد الأعلم، ويقال: التيهان نفسه،
واسمه مالك (الأنصاري) الأوسي كما في «الزرقاني».

وقال المناري: قيل: نسب لهم لأنه حليفهم، وإلا فهو قضاعي، تزحج
قبل حجرة المصطفى ﷺ إلى المدينة، أسلم، وحس إسلامه، وسباني قريباً من
رواية أبي يعلى وابن مردويه أنه يقال له: كواقني. قال الزرقاني: شهد العقبة
ومدراً والمشاهد كلها.

وفي «الإصابة»^(٢) عن الزهري فيمن شهد بدرًا والعقبة: وكان أول من
بائع، واختلف في موته اختلافاً كثيراً، ورجع الحافظ في «الإصابة» قول من
قال: توفي سنة عشرين أو إحدى وعشرين. وقيل: توفي في حياة النبي ﷺ،
وهذا وإن سكي عن نومه، لكن قال ابن عبد البر: لم يتبع عليه فائقه، وقال

(١) شرح الزرقاني (١/٣٦٠).

(٢) (١٠٩/٧).

جماعه: شهد صنم، فقتل بها، وهو الأخير لكن قد الرافدي: ثم أر من يعرف ذلك، ويشته

ولفظ الترمذي^(١) في الرواية العدة كورقة: «انطلقوا إلى منزل أبي الهيثم بن النبهان الأنصاري، وكان رجلاً كثير الدين وإنشاء. ولم يكن له خادم، فله يخدمه، فقاتلوا لامراته، أين صاحبك؟ فقاتل انطلق يستعذب لنا العدة، وقد بشوا أن جاء أبو الهيثم بقرية يَرْغَبُها^(٢)، فوضعها، ثم جاء ينزح أبي هُجْة ربيعة إليه وأمه، ثم اعتلق بهم إلى حديثه، فبسط لهم ساطا، ثم انطلق إلى حلة فجاها بشروه، فوضع، فقال النبي ﷺ: أفلا تَقْبَلُ من رضى؟ فقال: يا رسول الله إني أردت أن تحذروا من رجليه وبصره، فأكنوا وشربوا من تلك العدة، فحدث.

وقال الترمذي في الترمذي: أخرجه الترمذي وأبو المنذر والبيهقي في «الدلائل» وغيرهم عن ابن عباس أنه سمع عمر - رضي الله عنه - يقول: «إني رسول الله ﷺ أخرج يوماً عند الظهيرة، فوجد أبا بكر في المسجد، الحديث، وجهه «انطلقنا حتى أتيت منزل فانت من النبهان، أبي الهيثم»^(٣) الأنصاري، وأخرج ابن مردويه عن ابن عمر: «أن النبي ﷺ أخرج في ساعة ثم يكن ختمهم فيه، ثم أخرج أبو بكر، الحديث، وفيه ثم جاء عمر - رضي الله عنه - ثم جاء أناس من أصحابه، فقال انطلقوا بنا إلى منزل أبي الهيثم، الحديث.

وأخرج الترمذي في «الدلائل»^(٤) عن أبي الهيثم بن النبهان، فذكر القصة، وفيها فقال جمعا النبي ﷺ: «تعلمان من أحد نصيبي، فإلا: نعم، أبو الهيثم بن

(١) مسند الترمذي ج (١٣٦٩) من كتاب الزهد.

(٢) أي يندفع بنا ويحبسها.

(٣) انظر ترجمته في «أسد الغابة» (١٤/٥).

(٤) «دلائل النبوة» (١١/٣٠).

التيهان له أعلو، وجدي، إن جئنا نجد عندك نضل نمر، فخرج النبي ﷺ وصاحبه حتى دخلوا الحائط، الحديث

وأخرج الطبراني^(١) عن ابن مسعود وأبى بكر - رضي الله عنه - عرج لم سخرجه إلا الجوع، فذكر القصة، وفيها فقال ﷺ: «انطلقوا بنا إلى رجل من الأنصار يقال له: أبو الهيثم بن التيهان»، الحديث.

وأخرج أبو يعلى وابن مردويه عن أبي بكر الصديق، قال: «انطلقت مع النبي ﷺ، ومعنا عمر - رضي الله عنه - إلى رجل يقال له: الواقفي، فبيع لنا شاة»، الحديث، ذكره السيوطي في «الدرر المختصرة».

وذكره صاحب «كنز العمال» مفصلاً، فذكر عن أبي هريرة عن أبي بكر - رضي الله عنه - قال: «فأتني العشاء ليلة، فأتيت أهلي فقلت: هل عندكم عشاء؟ قالوا: لا، والله ما عندنا عشاء، فاضطجعت على فراشي فلم يأتي النوم من الجوع، فقلت: لو خرجت إلى المسجد فصليت وتعلت، حتى أصبح، فرجعت إلى المسجد، فصليت ما شاء الله، ثم تسألت إلى فاحية المسجد فبنا أنا كذلك إذ طبع عمر بن الخطاب، فذكر القصة، وفيها فقال النبي ﷺ: «وأننا والله ما أخرجني إلا الذي أخرجكما، فانطلقوا بنا إلى الواقفي أبي الهيثم بن التيهان، فلعلنا نجد عندك شيئاً يطعمنا، فخرجنا نمشي، وانطلقنا إلى الحائط في القمر ضرعنا الباب»، الحديث بطوله.

وفي هذه الروايات كلها أنهم ذهبوا إلى بيت ابن التيهان، وأخرج ابن حبان وابن مردويه عن ابن عباس^(٢)، قال: «أخرج أبو بكر - رضي الله عنه - في

(١) «المعجم الكبير» (١٠/٢٤٩) و«معجم الزوائد» (١٠/٣١٩) وفيه محمد بن السائب الكوفي، وهو كذاب.

(٢) «أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٩/٥٦٨) انظر «التحفة» (٢٤/٢٣٩) و«معجم الزوائد» (١٠/٣١٧).

الهجرة إلى المسجد فسمع عمر - رضي الله عنه - فخرج، فذكر القصة بشعر ما تقدم، وفيها فأنطلقوا إلى منزل أبي أيوب الأنصاري، فلما انتهوا إلى داره، قالت امرأته: مرحباً بنبي الله وبمن معه، قال النبي ﷺ: أين أبو أيوب؟ فقالت امرأته: بأيتك يا نبي الله الساعة؟ فجاء أبو أيوب، الحديث بشعر ما سبق.

قال الزرقاني: الظاهر أن القصة اتفقت مرة مع أبي الهيثم، كما صرح به في أكثر الروايات، ومرة مع أبي أيوب، قاله المنذري، اهـ.

قلت: ووقع في مسلم وغيره في عدة روايات بالإيهام بلفظ «رجل من الأنصار» وهو يجمع مع الروايتين معاً، قال القاري في «شرح الشمايل»: وقع في رواية عند الطبراني وابن حبان في «صحيحه» أبي أيوب الأنصاري، فالقضية متعددة، وما في مسند: رجلاً من الأنصار محتمل لهما، اهـ. وعلى التعدد حملها المناوي، قال المناوي: وهل كان خروجه ﷺ قاصداً من أول خروجه إلى إنسان معين، أو إنما جاء المتعين بالاتفاق، احتمالان. ثم رأيت في «المطامح» قال: الصحيح أن أول شاطر حرك للخروج لم يكن إلى جهة معينة، إذا التمس لا يعتمدون إلا على الله عز وجل، اهـ.

قلت: والظاهر عندي الأول، وهو لا يتنافى كمال الاعتماد على الله عز وجل، إذ معالجة الأسباب لا تنافي التوكل، ويدل على ذلك ما في الروايات العديدة المتقدمة من قوله ﷺ: «انطلقوا بنا إلى بيت أبي الهيثم»، وفي أكثر الأعمال من مسند الصديق: «انطلقوا بنا إلى الواقفي أبي الهيثم، فلعلنا نجد عنده شيئاً يطعمنا»، وفي «الدر» من مسند أبي الهيثم: «قال لهما أي لأبي بكر وهرم النبي ﷺ: تعلمان من أحد نفيقه؟ قالان: نعم، أبو الهيثم بن النبهان، له أعين، وجلي، إن جئناه نجد عنده فضل تمر، فخرج النبي ﷺ»، الحديث نص في أن خروجه ﷺ كان قاصداً له.

وعليه حمله جمع من شرح الحديث، قال الميرزا^(١) فيه مثله لأبي
 الهيثم، إذ حمله الشيخ على قوله^(٢) وكفى به ترففاً ذلك، ثم
 وقال الغاري في شرح الشاكر^(٣)، فيه سقفة لخل ميماء، أي أبي الهيثم
 وأبي أيوب، إذ نقله في ذلك، وجعله مدحاً قال الله تعالى: ﴿لَوْ
 سَبَّحْتَ﴾، ح.

وفيه مصنف لإمام الشافعي - رضي الله عنه - في ذلك شهيرة، قال:
 الغاري في المروغة^(٤): حكى عن الشافعي - رضي الله عنه - أنه سبَّ صبيها
 لبعض أصحابه، فرأى ثم يد عبد الله فبكت روفة فبدا سراً، أصاب أنواع الطيخ
 التي أوداه الله، وأخذوا الشافعي - رضي الله عنه - وألمسوا مع طبع
 كان مشبه له، فلما قد استعصم، شغرت المصيبة فلك السراج، ومالك عنه
 سراً فذكر له، فأعق عنه فرحاً فلك، وأبشع حياء، وقال: الحمد لله الذي
 جعل مثل هذا الإمام اتهاماً رخصاً إذاً يكون صدوقاً له، وقد فرق عن الله
 ﴿لَوْ سَبَّحْتَ﴾، ح.

وقال البخاري^(٥) في الحديث: حذروا فساداً، لأنه ومن إلى مناعة الذي يعلم
 سروره منه رئيس فيه أنهم كانوا جوعهم، فكان ذلك من التعريض المعروف
 بحربه الله تعالى على يده، ثم قال المرواني^(٦) ويذهب إليه لا يدمي كمال
 سرهم، إذ استطاع منهم موسى والخضر، لإرادة الله تعالى سبحانه تسليبه
 الحسن لهم، وأن يسن بهم السنن، فعلموا ذلك تشييداً للإمام، ح.

(١) مخرج صحيح مسلم: (٧) (١٣) (٢٠١)

(٢) (٢٠١) (٢٤)

(٣) مروغة الشافعي: (١٠٤)

(٤) (٧) (٢٤٤)

(٥) مخرج المرواني: (١) (٣١٢)

قَامَرُ لَهُمْ بِشَعِيرٍ عِنْدَهُ يُعْمَلُ. وَقَامَ بَشْنُجُ لَهُمْ شَاةٌ.....

وترجم البخاري في صحيحه، باب من استوجب من أصحابه شيئاً، قال الحافظ^(١): أي جائز بغير كراهة في ذلك إذا كان يعلم طيبه لنفسهم، قال البخاري: وقال أبو سعيد: قال النبي ﷺ «اصبروا لي معكم شيئاً»، وأشار بذلك إلى قصة الرقية المعروفة، قال ابن بطال: استبها الصديق حين إذا علم أن نفسه نصيب به، وإنما طلب النبي ﷺ من أبي سعيد وكذا من أبي ثناء وغيرهما ليؤسهم به، اهـ.

وعنه سرور أبي الهيثم ظاهر من اللفظ كثيرة وردت في الروايات، فلي «الكثرة» من مسند عمر - رضي الله عنه -: فجاء أبو الهيثم، وفرح بهم، وفرت عنه لهم، ومن مسند الصديق: وقال: مرحباً وأهلاً، ما زار ناس أحداً قط مثل من زارني، وفي الترمذي: ثم جاء يلتزم النبي ﷺ، ويفديه بأبيه وأمه، وفي «الآثار» من مسند أبي هريرة: قال: الحمد لله ما أحد اليوم أكرم أضيافاً مني.

(قَامَر) أبو الهيثم امرأته (لَهُمْ) أي الأضياف (بشعير) كان موجوداً (عنده) يعمل) يباء للمجهول أي يظعن، وللفظ «كثر أعمال» من مسند الصديق: وقال لامرأته: نومي، فطبخت، وخبزت، ومي «أفرو» من حديث أبي الهيثم: فقال لأبي الهيثم: هل أضعمت رسول الله ﷺ وصاحبه شيئاً؟ فقالت: إنما جلس النبي ﷺ الساعة؟ فقال: ما عندك؟ قالت: عندي عذات من شعير، قال: كركبها، واحمئي، واتخزي.

(وقام) أبو الهيثم وأخذ الحدية (يلج لهم شاة) ولفظ مسلم: قال: فانطلق فجاءهم بعثني فيه بسر وشمر ووطب، فقال: كلوا من هذه، وأخذ الحدية، فقال له رسول الله ﷺ: «إياك والمطرب»، وللفظ الترمذي: ثم انطلق بهم إلى حديثه فبسط لهم باطناً، ثم انطلق إلى نخلة فجاء بغر فوضعه، فقال النبي ﷺ: «أفلا

(١) «فتح الباري» (٥/٢٠٠).

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَتَبَ عَنِّي ذَاتُ النُّزَةِ فَذَبَحَ لَهَا شاةً

تَنَمَّتْ لَهَا مِنْ دُمِهَا» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَدْتَ أَنْ تُعْبِرُوا فِي دُمِهَا وَجَسَدِهَا
وَأَكْلُوا وَشَرَبُوا مِنْ ذَلِكَ الدَّمِ، فَأَمَلْتُ أَنْ يَكْتُمُوا نِيَّتَهُمْ طَعَنًا، الْحَدِيثُ.

فَالْأَمْرُ طَيِّبٌ: فَصَرِّحْتُ بِأَنَّ الدَّمِ الَّذِي يُسَرُّ فَوْقَ مَا كَتُمُوا لَا صِيغَ مَعَ
مَحْفُوقَةٍ حَادِثَةٍ، وَلَئِنْ جَاءَ الثَّوَابُ ثَلَاثًا، وَلَئِنْ أَلْبَسَتْهُمَا بِمَا يَنْتَكِيهِ مِنَ الْحَلَالَةِ
أَوَّلُهُ لَأَنَّهُ مَقْرُورٌ لِلْعَدَّةِ، لَأَنَّهُ أَسْرَعُ خُضْعًا، كَذَا فِي «الْمُرْقَاتِ»^(١).

قَالَ «ثَوْرِي»^(٢): إِنَّمَا أَنِّي مَالَعْتُ لِيَكُونَ الْمَرْفُوعُ، وَلِيَجْمَعُوا بَيْنَ أَكْلِ
الْأَنْوَاعِ، فَدَخَلَ طَبِيبٌ لِيَعْصِمَهُمْ هَذَا وَيَعْصِمَهُمْ ذَلِكَ، وَلَمَّا اسْتَحْدَثَ الْمَذَابِرَةَ إِلَى
الْحَصْبِ سَمًا تَبَسَّرَ، وَكَرَاهَهُ بَعْدَهُ بِمَا يَصْنَعُهُ، لَأَنَّهُ لَا صِيغَ إِذَا ظَرَفَ حَاجَتَهُ فِي
الْحَالِ إِلَى الْمَطْعَمِ، وَقَدْ تَكَبَّرَ شِدَّةُ قِمَاحَةِ إِنِّي السَّعْبِيلِ، وَهَذَا يَنْبَغِي
الْإِنْتِظَارَ، أَمَّا:

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَكَتَبَ) بَنَعَ الثَّوْبَ وَكَسَبَ الْكَفَّ الْمَشْفُوعَ، أَعْرَضَ
مِنْ حَدَثٍ أَوْ تَجَلَّبَبَ وَأَعْرَضَ (عَنِ ذَاتِ الثَّرَاءِ) بَنَعَ الثَّوْبَ وَكَتَبَ الدِّمَاءَ، أَيْ تَبَسَّرَ،
وَلَقَدْ «تَبَسَّرْتُ»: أَيْ تَنَاسَلَخْتُ ذَاتَ فَرَا، وَهِيَ مُسْلِمٌ: أَقْبَلُ لَهُ: إِذْكَ وَالْحُلُوفُ:

إِلَى الْغَمَرِيِّ^(٣). إِنَّمَا يَهْدِي عَنْ دَحِيحٍ شَتَفَهُ عَلَى أَحْنِيهَا بِأَنْوَاعِهِمُ الْبَالِغِينَ مَعَ
حَصُولِ الْمَقْصُودِ بِتَجَلُّبُّهَا، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ جَاءَ بِإِسْنَادٍ وَتَطْلُفٍ، فَلَا كِرَاهَةَ فِي
الْحَدِيثِ، لَأَنَّهُ رِبَادَةٌ فِي إِكْرَامِ الصَّغِيرَةِ، وَإِنْ أَمْتَدَّ حَتَّى يَصِيرَ دَحْوُ ذَلِكَ النَّهْيِ
بِهِ، لَكِنَّهُ لَمْ يَنْتَلِ الْأَمْرَ.

(فَذَبَحَ لَهَا شاةً) مَذَابِقًا أَوْ جَدْبًا بِالثَّوْبِ فِي الثَّرَمَةِ، وَلِغَايَةِ: أَنَّهُ أَسْعَزَ
لَهَا أَمْرًا أَشْعَرَ، وَقُلْتُ: مَا لَمْ يَتِمَّ شَيْءٌ، وَتَجَدَّدِي ذِكْرَ الْمَعْرُوفِ بِلُغَةِ شَيْءٍ.

(١) «شُرُوحُ أَرْزَقِي» (٢/٢١٢).

(٢) «شُرُوحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٢/١٢٧).

(٣) «صَحِيحُ إِبْنِ مَاجَةَ» (٢/١٢٦).

وَأَسْتَعْتَبَ لَهُمْ مَاءً. فَعُلِّقَ فِي نَخْلَةٍ. ثُمَّ أَتُوا بِذَلِكَ الْقَضَامِ.

وفي «الدر» من حديث أبي الهيثم: قال: وأخذ: الشعرة فرأه النبي ﷺ مولداً، فقال: «إياك وذات الدر» فقال: يا رسول الله بقي أريد عيشاً في الغنم، فذبح، وفي حديث ابن عباس في قصة أبي أيوب: ثم ذبح جدياً، ثم لا يدخل ذلك في التكلف المذكور، بل هو داخل في إكرام الضيف المأمور به في قوله ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه».

قال النووي^(١): فذكره جماعة من السلف التكلف للضيف، وهو محمول على ما يشق على صاحب البيت مشقة ظاهرة؛ لأن ذلك يمنعه من الإخلاص وكمال السرور بالضيف، وربما ظهر عليه شيء من ذلك فيتأذى به الضيف، وقد يحضر شيئاً يعرف بالضيف من حاله أنه يشق عليه، فيتأذى الضيف لشقته عليه، وأما فعل الأنصاري وذبحه الشاة فليس مما يشق عليه، بل لو ذبح أغناماً، بل جملاً، وأنفق أموالاً في ضيافة رسول الله ﷺ وصاحبيه كان سروراً بذلك مخلوطاً فيه. اهـ.

(وَأَسْتَعْتَبَ لَهُمْ مَاءً) أي جاء لهم بماء عذب، فإن أكثر مياه المدينة كانت مالحة إذ ذاك، وفيه حلي استعذاب الماء، وأنه لا ينبغي الزهد (فعلق) بتشديد اللام، أي الماء اعذب (في نخلة) ليصبيه برد الهواء، فيصير بارداً أيضاً، كما في «الكثر» من مسند الصديق بلفظ: «ثم قام إلى القرية وقد شققها الريح فبرده» (ثم أتوا) بيناء المجهول أي أتاهم أبو الهيثم (بذلك الطعام) وفي «الكثر»^(٢) من مسند عمر رضي الله عنه - بعد ذكر أكلهم من الرطب والنيسر وشربهم الماء - وقامت أم الهيثم تعجن لهم وتخبز، ووضع رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر رؤوسهم لتفائلة، فانتبهوا وقد أدرك طعامهم، فوضع الطعام بين أيديهم، فأكلوا وشبعوا، وردت عليهم أم الهيثم بقية الخلق، فأكلوا من رطب ومن نخلة.

(١) «شرح صحيح مسلم» للبرقي (١٣/٧)، (٢١٣).

(٢) «كنز العمال» (١٦٦٢١).

فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ دِينُ اللَّهِ الَّذِي كَانَ عَلَى الْبَنَاتِ
عَنِ نَعَمِ هَذَا الْيَوْمِ.

أخرجنا معلوم عن أبي هريرة في ٣٦٠ - كتاب الأسماء ٢٠ - باب حواجر
الاستسقاء وغيره إلى دار من دور مضاف حديث ١٢٠

وفي الحديث ابن عمر رضي الله عنه في قصة أبي أيوب:
ثم رجع حذياً، فسرى حسره، وتبلغ نضوبه، فمعا وضع بين يدي الناس يخطو، أخذ
من الجدري، فجعله في ريعه، وقال: يا أيها أيوب أبلغ بهذا فطنته، فإنها لم
تسب مثل هذا منذ أرميت فاعلم يا أيوب أن فطنته.

فَأَكَلُوا مِنْهُ وَشَرَبُوا مِنْ ذَلِكَ الْمَاءِ أَلَمْ يَعْلَمُوا عَلَى السَّاعَةِ أَنَّهُمْ فِي النَّارِ

قال صاحب الزاد قبل : - وقد أعلم - إنه سؤال احتساب لا سؤال حساب ، ويحصل أن يبينه سؤال حساب ، لا سؤال مدح ، وهو أن يدانهم . وهو أعلم بماذا توسلوا إليه بوجه مدح ، أو يدانهم ، أو بمدحهم ، أو على أي وجه تلوين ، وعن قدر ما توافقه منه ، ثم ربههم الله عز وجل على ما أضاف في ذلك من حسن العمل والنية .

قال: «مؤيد» قال القاضي عياض: البراءة السؤال عن تقديم محضر
شكره والذي يعتمد أنه سؤال ههنا سؤال تعداد الشكر، وإعلاء حاله ولو بهاء
إختيار الكرامة ما به، الله.

رحمہ اللہ ربانی ^{۱۳۸۸} در ایس الخیرۃ: هذا معالي الشريفة والعلم والعلم.

$$(T(X, Y)) = \frac{1}{2} \log \frac{1}{1 - \rho^2} \quad (9)$$
$$(\mathcal{F}^{\pm}(\mathbf{z}_j), \mathcal{F}^{\pm}(\mathbf{y}_j))_{\mathcal{H}^{\pm}(\mathbf{z}_j)} = \mathcal{F}^{\pm}(\mathbf{z}_j) \cdot \mathcal{F}^{\pm}(\mathbf{y}_j) \quad (N)$$
$$(T^{-1} \circ f)(x) = \frac{1}{2} \log \frac{1}{1 - x^2} \quad (5)$$

فصل، لا سؤال تفريح ومحاسبة، والمبرك أن كل أحد يسأل عن جميعه الذي كان فيه. على ناله من حل أم لا؟ فإذا غلض من ذلك، مثل مثل قوم يواحب الشكر، فاستعان به على الطاعة أم لا؟ فالأول سؤال عن سبب استحراجه، والثاني عن محل مسرعه، قال: وإنما ذكر ﷺ هذا في هذا المقام لإرشاد الأكلين والشاربين إلى حفظ أنفسهم في الشرع عن الإفراط، والاشغال بالحيقة، والتمتع عن الآخرة، أو هو تسلية للحاضرين المستقرين بأنهم قد حرموا عن التفرغ فقد انقوا السؤال عنه بوجه العبارة.

وفي مسلم. فلما أن شعروا وروى. قال ﷺ لأبي بكر وعمر. - رضي الله عنهما - «والذي نفسي بيده لسان من هذا النعيم يوم القيامة، أخرجكم من بيوتكم المحروغ. ثم ثم ترجعوا» حتى أصابكم هذا النعيم. وهي رواية الترمذي قوله ﷺ هذا بعد أن أكل التمر قبل أكل العناب، ونصحه فقال رسول الله ﷺ: «هذا والذي نفسي بيده من النعيم الذي تسألون عنه يوم القيامة، قل يارب، يردط طارب. وماء بارد، فانظروا أبو فهتم ليصنع لهم طعاماً، الحديث»^(١)

وجمع القاري في «المعرفة»^(٢) بين روايتي مسلم والترمذي على تكرار هذا القول منه ﷺ جمعاً بين الروايتين، وفي «الدر» في قصة أبي أيوب الأنصاري: فلما أكلوا وشعروا، قال النبي ﷺ: «خبروا نعيم، ونمر ونمر ووطب - ردمت صده - والذي نفسي بيده إن هذا لخير النعيم الذي تسألون عنه. قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا نَسْتَنُ بِيَوْمِهِمْ يَوْمِ الْيَوْمِ﴾»^(٣) فهذا النعيم الذي تسألون عنه يوم القيامة. تكبر ذلك على أصحابه، فدار. «هلل إلا أصبتم هذا ففرس بأيديكم، فقولوا: سم الله، فإذا شعبتم، فقولوا: الحمد لله الذي هو أطيبا. وأتمم عينا. وأفضل. فإن هذا كفاف هذا».

(١) أخرجه الترمذي (٢٣٦٩)

(٢) معرفة الصحابة (١/٨٠-٨١)

رأته في رواية الترمذي بعد ذلك فقال النبي ﷺ: «هل لك خادم؟» قال: لا، قال: «فإذا أتتك سبي فأتينا» فأتني النبي ﷺ برأسين ليس بهما ثالث، فأنه أبو الهيثم، فقال النبي ﷺ «اختر مهماً»، فقال: يا نبي الله اختر لي، فقال النبي ﷺ: «نمشير مؤنس، خذ هذا، فإنه رأته يصلي، واستوص به معروف»، «انطلق أبو الهيثم إلى امرأته، فأخبرها بقول رسول الله ﷺ، فعدت امرأته ما أتت ببائع ما قال به النبي ﷺ إلا أن نعتفه، قال: هو عتيق، فقال النبي ﷺ «إن الله لم يبع نبياً ولا خليفة إلا وله بطانتان، بهانة تأمره بالمعروف ونهيه عن المنكر، وبطانة لا تأثروا غيلاً». ومن وفي بطانة السوء فقد وثي».

وفي «الكنز»^(١) في مسند الهيثم ثم قال أي ﷺ لنوافقي: «حدثت خادم يسعوك ثمة» قال: لا والله يا رسول الله، قال: «فإذا أتانا سبي فأتنا حتى تأمر لك بخادم، فلم يلبث إلا يسيراً حتى أتاه سبي، فأناه الوافقي، فقال: «ما جاء بك؟» فقال: يا رسول الله وعدك الذي وعدتني؟ قال: «هذا سبي، فشم وخبر منه»، فقال: «كن أنت تختار لي»، فقال: «خذ هذا الغلام، أحسن إليه، فأخذه وانطلق به إلى امرأته، فذالت ما هذا؟ فقضى عليها الفدية، قالت: فأني شئ قلت له؟ قال: قلت له: «كن أنت الذي نحنا لي»، قالت: قد أحسنت، قال لك: أحسن إليه، فأحسن إليه، قال: ما الإحسان إليه؟ قالت: أن تعده، قال: هو خير لوجه الله، وفي رواية أخرى عنه من مسند عمر: قال أبو الهيثم: «أما ما عني أنه أتني رسول الله ﷺ وقين، أتيت، فأعطاني رأماً، وكانت عليه أربعين ألف درهم، فما رأيت رأماً كان أنظم بركة منه. ولا مانع في اتجمع منها».

وفي «الدرر» من مسند الهيثم: «فما مكث النبي ﷺ إلا يسيراً حتى أتني بأسير من اليعرب، فجاءته فاطمة بنت النبي ﷺ تشكو إليه العمل، وتزعم يديها،

٢٩/١٦٧٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ ثَالِثٍ، عَنْ قُحَيْشِ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ
عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَأْكُلُ خُبْزاً بِسْمَنْ. فَقَدَا زَجَلًا مِنْ أَهْلِ ثَبَاوِيَّةٍ
فَجَعَلَ يَأْكُلُ وَيُشَبِّعُ بِاللَّقْمَةِ وَضَرَّ النَّصْحَةَ.....

وَسَأَلَ إِيَّاهُ، قَالَ: لَا وَلَكِنْ أَعْيَيْهِ نَبِيُّ الْهَيْشِمِ، فَقَدْ رَأَيْتَهُ وَمَا لِقِي هُوَ وَأَمْرَانَهُ
يَوْمَ خُصِفْتَهُمْ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ فَاغْلُظْ إِيَّاهُ، فَقَالَ: أَخَذَ هَذَا الْغُلَامَ بِعَيْنِكَ عَنِّي
حَاضِطُكَ، وَأَسْتَوْصِرْ بِهِ غَيْرًا، فَمَكَتْ عِنْدَ أَبِي الْهَيْشِمِ مَا شَاءَ أَنَّهُ أَنْ سَمَكَتْ،
فَقَالَ: لَقَدْ كُنْتُ مُعْتَزِّلاً أَنَا وَصَاحِبَتِي بِجَانِبَيْهِ، أَتَدَّبُّ، فَلَا رِبَّ لَكَ إِلَّا اللَّهُ،
فَخَرَجَ ذَلِكَ الْغُلَامُ إِلَى الشَّامِ، وَوَرَى فِيهَا.

٢٩/١٦٧٤ - (مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) الْأَصْبَارِيُّ (أَنَّ عُمَرَ بْنِ
الْخَطَّابِ) فِي زَمَانِ خِلَاتِهِ (كَانَ يَأْكُلُ خُبْزاً بِسْمَنْ) كَذَا فِي جَمْعِ النُّسخِ الْهَدِيدَةِ
وَالنُّصْرَةِ^(١) بَيَّاهُ الْحَارَةَ عَلَى سَمْنٍ، وَيَعْلِيهِ بَنِي النَّبَاحِيِّ شَرْحُهُ إِذَا قَالَ: هَذَا
بِقُضْيِ اسْتِبَاحَةِ صَيْبِ الْأَدَمِ، وَفِي نُسْخَةِ «السَّحْلِيِّ»: حَيْزُ السَّمِينِ، قَالَ: أَيُّ
الْمَعْمُولِ بِالسَّمْنِ، وَهُوَ مِنْ إِضَافَةِ الْمَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ، أَيْ: وَأَوَّجُهُ الْأَوَّلُ
كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مَسْحَةُ النَّصْحَةِ.

(فَقَدَا) عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (أَرْجَلًا مِنْ أَهْلِ الثَّبَاوِيَّةِ) لَهُ بِسْمٌ، قَالَ
الْبَاجِي^(٢): دَعَاهُ تَوَاضَعُ بِمُؤَاكَلَةِ أَهْلِ الثَّبَاوِيَّةِ، وَلَعَلَّهُ قَصِدَ تَعْلِيمَةِ آدَابِ الْأَكْلِ،
كَأَنَّ سَامَ النَّبِيِّ ﷺ سَمِعَ مِنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْهُ مُؤَاكَلَتَهُ، فَقَالَ لَهُ: اسْمُ اللَّهِ وَكُلْ مِمَّا
بِيَدِكَ، وَلَعَلَّهُ قَصِدَ أَبْضَاءٍ أَنْ يَعْرِفَ حَالَهُ مَا يَظْهَرُ إِلَيْهِ مِنْ أَكْلِهِ (فَجَعَلَ) الرَّجُلُ
النَّبَاتِي (يَأْكُلُ وَيُشَبِّعُ) بِشِدَّةِ السَّهْوِ الْفُوقِيَّةِ (بِاللَّقْمَةِ وَضَرَّ) بِفَتْحِ الْوَاوِ وَالضَّادِ
الْمُعْجَمَةِ: الْوَسْخَ، كَمَا فِي «الزُّرْقَانِيِّ»^(٣)، وَفِي «السَّحْلِيِّ»: الْوَضْرُ مَحْرُكًا:
وَسَخَ الدَّمِ وَاللَّسَى، وَعَمَالُهُ السَّقَا، وَالْفَقِصَةُ وَغَيْرُ ذَلِكَ (النَّصْحَةُ) أَيُّ مَا

(١) كَذَا فِي نُسْخَةِ «الزُّرْقَانِيِّ» (٢٣٨/٤٦).

(٢) «الْمُنْتَبِئُ» (٢٢٤٧/٧).

(٣) «مَرْجِعُ الزُّرْقَانِيِّ» (٢٣١٣/٤١).

فَقَالَ عُمَرُ: قَاتَاكَ مُقْفِرٌ. فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا أَكَلْتُ شَيْئًا وَلَا رَأَيْتُ أَكْلًا
بِهِ مُنْذُ كَذَا وَكَذَا. فَقَالَ عُمَرُ: لَا أَكُلُ الشَّيْءَ

بعلق منها من دسم الطعام ولوطك. قاله عيسى بن دسار، وهذا بدل على فلة
السمن الذي كان يأكله، كذا في «السنن»، وفي «المجلد»، «المصنف» دون
القصعة، وهي ما تشبع خصة، والقصعة مشردة.

(فقال عمر) - رضي الله عنه - للرجل المذكور، وقد توسم أنه محتاج إلى
ذلك جداً (كأنك) بفتح الهمزة وتشديد النون وضمير الخطاب اسم كان (مقفر)
بضم الميم وإسكان التثنية وكسر الفاء أي لا أدم عندك، كذا في «الزرقاني»،
وفي «المجلد». بتقديم التثنية على الفاء عن الإقذرة، وهو خير بلا أدم، ومنه
أرض قفراء أي خالية عن^(١) المادة ولا ماء لها. ومنه حدثت ما أقفر بيت من
أدم فيه غل، كذا في «الصحيح» اهـ. وفي «مختار الصحيح». يقال: أقفر
الرجل إذا لم يبق عنده إدام.

(فقال) الرجل المذكور: (والله ما أكلت) بصيغة المتكلم (شئاً) من كذا
وكذا (ولا رأيت أكلاً) بعد الهمزة (به) أي ما رأيت أحداً يأكل بالسمن، هكذا
السابق في جميع النسخ الهندية، وكذا نسخة «الزرقاني»، وعليه بنى الباجي
شرحه إذ قال: يريد أنه لم يأكله وإن عدم ذلك عامٌّ شاملٌ للناس، ولذلك لم ير
أكلاً به اللفظ التي ذكرها، اهـ.

وفي متن «السنن» بدل قوله: (ولا رأيت أكلاً به، ولا لُكْتُ أكلاً به،
وكذا في جميع النسخ المصرية غير «الزرقاني»، فهو بضم اللام ومكون
الكاف، من لال الشيء في فيه غلكه. والأكلاً بضم الهمزة، بمعنى الساقول
أي ما غلكت في فمي شيئاً ملطخاً بالسمن (من كذا وكذا) مدة غيبها.

(فقال عمر) - رضي الله عنه -: (لا أكُل) بعد الهمزة بصيغة المتكلم (السمن)

(١) كذا في الأصل، وفي «مختار الصحيح»: المقفر: مقفرة لا نبات فيها ولا ماء، اهـ، انظر.

حَتَّى يُخَيَّا النَّاسُ مِنْ أَوَّلِ مَا يُخَيَّرُونَ.

حتى يخيا الناس) يضم التحتية الأولى على زنة المجهول، أي حتى يعطروا ويمغصروا، والحياء مفعولاً للمطر لإحيائه الأرض، كذا في المحلى، وفي مختار الصحاح: الحياة مفعولاً للمطر والمغصب، والحياء مملوداً الاستحباب، (من أول ما يخيون) أي من أول ما يعطرون، قال الباقى: يريد - والله أعلم - يعطرون، والحياء المطر، يقال: حيين الناس يحيون، وإنما كان ذلك في عام الرمادة، قال مالك: كان الرمادة ستة أعوام، اهـ.

وقال الباقى^(١) أيضاً: يريد مسواهاً فمأكلي في ضيق عيهم: ليدكر بذلك أحوالهم، ولا يغفل النظر لهم، وقد روي أن يوسف - على بينا وعليه الصلاة والسلام - قيل له: أتجوع ويملك خزائن الأرض؟ فقال: أخاف أن أتسب فأنسى الجيع، وروي عن أنس بن مالك: أن عمر بن الخطاب لما أكل الزيت ولم يكن أنفه بطنه، فكان يفرقه على العنبر، فيقول: اتعرون على أكل الزيت ما دام السمن يباع بالأواني، اهـ.

وفي تاريخ الخلفاء^(٢): قال أنس: تفرق بطن عمر - رضي الله عنه - من أكل الزيت عام الرمادة^(٣). وكان قد حرم على نفسه السمن، ففتر بطنه بأسمعه. وقال: إنه ليس عندنا غيره حتى يحى الناس، اهـ.

وفي الطعنين^(٤): قال أبو عمر: وكان عمر - رضي الله عنه - آدم شديد الأدمة، وهكذا وصفه رزين بن حبيش وغيره، يعني شديد الأدمة، وعليه الأكل، وقال الواقدي: لا يعرف أنه كان آدم إلا أن يكون تغير لونه من أكل الزيت عام الرمادة.

(١) «المصنف» (٢/٢٤٨).

(٢) (ص ١٤٨).

(٣) هو عام أصاب الناس فيه محاجة، وذلك في سنة ١٧ من الهجرة.

(٤) «تاريخ الخلفاء» (٢/٢٤٠).

٣٠/١٦٧٥ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، وَهُوَ يُؤْتِيهِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، يُطْرَحُ لَهُ صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ فَيَأْكُلُهُ حَتَّى يَأْكُلَ حَشَقَهَا.

وفي «الصحيح»: عام الرمادة أصوام تنابت على الناس في أيام عمر، فهلك فيه الناس والأموال، وقال أيضاً: كان عام الرمادة سنة ثمان عشرة، واستقى عمر - رضي الله عنه - بالباس، اهـ.

وفي «صفة الصفوة»^(١): عن زيد بن أسلم عن أبيه قال: كان عمر - رضي الله عنه - يَصُومُ النحر، وكان زمان الرمادة إذا أمسى أتى بخبز قد ترد في الزيت، إلى أن نحرروا يوماً جزوراً، وغرفوا له طيبها، قال: بخ بخ، بشن الولي! أنا إن أكلت أطيبها، وأطعمت الناس كراديسها، أرفع هذه الجفنة، فأني بخبز وزيت، فجعل يكسر بيده، ويثر ذلك الخبز، ثم قال: ويحك يا برقاء، أرفع هذه الجفنة حتى تأتي بها أهل بيت بشمخ، فإني لم أكون منذ ثلاثة أيام، وأحسبهم مغفرين، اهـ.

٣٠/١٦٧٥ - (مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة) الأنصاري (عن) عنه (أنس بن مالك) رضي الله عنه (قال) أنس (رأيت عمر بن الخطاب، وهو يومئذ) جملة حاله (أمير المؤمنين) يعني في زمان خلافته (يطرح له) يثاء المجهول أي يلقى له، قال الباجي: يقتضي تكواؤ هذا الفعل منه، ولو كان مرة واحدة لقال رأيت طرَحَ له صاع تمر فأكله (صاع من تمر) بتشكيل الصاع في جميع النسخ الهندية والعصرية. غير «المنتقى» ففيها الصاع بالتحريف (فبأكله حتى يأكل حشَقَهَا) يفتح الشين الممجمة رديء التمر، والضعيف الذي لا تنوى له، أو اليابس القاسد، كذا في «المنحلى».

وَحَدَّثَنِي عَنْ خَالِكَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ: سُمِّلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَنِ النَّجْرَادِ فَقَالَ: وَدِدْتُ أَنَّ عُنْدِي قَفْعَةٌ.....

قال الزرقاني^(١): أي بابها الرديء، قال الباجي^(٢): ليس في كثرة أكله ما ينقص من حاله، فقد أكل مع النبي ﷺ مراراً فعا أنكره أكله، وما كان لمخالف أمراً قد أنكره عليه النبي ﷺ، وكان ذلك غاية قوته الذي لا يقوم حسبه إلا به، ولا خلاف في إباحة ذلك عند العلماء بعد. وقال أيضاً في موضع آخر: يحتمل أن يكون هذا مقدار أكله غير أنه لا يبلغ اقتداء بالنبي ﷺ في ترك الشبع، اهـ.

قلت: وليس الأثر ينهر في أنه - رضي الله عنه - يأكله كله مرة واحدة، بل نلاحظ عندي في معناه أنه يطرح له هذا المقدار، فيأكله مرة بعد مرة، حتى يأكل الحشف أيضاً، ولا يتركه تردده، فنص الأثر بيان زهاده، لا بكثرة أكله، على أن الصاع من التمر وإن كان كثيراً جداً باعتبار زماننا نضعف القوى، ليس بكثير باعتبار زمتهم، ألا تروى أن الشرح أدار الكعابر بين تسبيك صاع من تمر وغيره وإشباع يوم، فكان الشرح خزر الإشباع خدام وعشاء، بمقدار صاع من تمر، ولذا جعل أحدهما بذلك الآخر.

(مالك عن عبد الله بن دينار) مولى ابن عمر (عن) مولا (عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما - (أنه قال: مثل) ساء المجهول (عمر بن الخطاب عن الجراد) بالتحريف في النسخ المصرية والتكثير في الهندية، أي مثل عن إباحة أكلها (فقال) عمر رضي الله عنه: (وددت أن عندي) منه (قفعة) بفتح القاف وسكون الفاء ثم عين مهلهة، قال ابن الأثير: شيء شبه بالزئيل من الخوص،

(١) شرح الزرقاني، (١/٢١٣).

(٢) المتنبي، (٧/١٤٨).

تَأْكُلُ مِنْهُ.

١٦٧٦/٣١ - وَحَفْثَنِي عَنْ فَايِلِكَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ خَلْعَنَةَ، عَنْ حَمِيدِ بْنِ فَايِلِكَ بْنِ خُثَيْمٍ:

ليس له عري، وليس بالكسر، وقيل: شيء كالقفة تمخد واسعة الأسفل ضيقة الأعلى، كذا في «الزرقاني»، وفي «المعنى». وعاء كالزنبيل يعمل من الخوص بلا عروة، ليس بكبير.

وفي «المعنى»: قال عيسى بن دينار: شيء شبه بالتمكل، وقال محمد بن عيسى الأعشى: هي قُفَّةٌ أكبر من التمكل. قال: وأهل العراق يسمونها جُنَّةً. وأهل مصر يسمونها زُنْبِيَّةً. اهـ.

(فأكل منه) بصفة التمكل: زيادة الفاء في أوله في الهندية، وفي المصرية «تأكل» بصفة: لجميع بدون الفاء، قال الزرقاني^(١): لإدغام الحروف بدون ترقيء، قال الباقى: يريد أن السائل سأل: «هل أكله؟» والفقهاء على إباحة أكله، وإنما اختلفوا في ذكاته، هل هي شرط في حواشي أكله أم لا؟ وقول عمر - رضي الله عنه -: «وددت» يقتضي أنه مباح عنده، لأنه لا يمتنع أكل ما ليس بصباح، اهـ.

قلت: وقد أم في كتاب الحج الإجماع على إباحته مع الإساءة الخراف في ذكاته.

١٦٧٦/٣١ - (مالك عن محمد بن عمرو بن حلقلة) بالمعنيين المهملين المتوخطين بينهما لام ساكنة الديالي المدني (عن حميد بن مالك بن خثيم) كذا في النسخ المصرية، وفي النسخ الهندية حشم بالمثلثة بدون الضخيم، قال الزرقاني: هو مجموعة ومثلة مضغاً، كذا ضبطه يعلو «التقريب». وقال لحافظ في «التقريب»: يقال مالك بضم، واسم أبيه عبد الله، وقال في تهذيبه^(٢) ورفق

(١) شرح الزرقاني (٤/١٣١٤).

(٢) تهذيب التهذيب (٤/٤٧٢).

أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ بِأَرْضِهِ بِالْعَقِيقِ فَأَنَاءَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ عَلَى دَوَابٍّ، فَمَرُّوا عَنْهُ، قَالَ: خَمِئْتُ؛ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَذْهَبَ إِلَى أُمِّي.....

له البخاري في «الآداب المفردة» ١٤ ذكره البخاري في «التاريخ» فصبطه في الرواية عنه بضم المعجمة وفتح العتاقة الخفيفة، ومبداؤه في رواية ابن القاسم في «الموطأ» كذلك، لكن بالمشقة، وصبطه مسلم كذلك، لكن بشبه العتانة، وصبطوه في «الأحكام» لإسماعيل القاضي بتثنية المشقة، اهـ. وفي هامشه عن «الذهبي»: تخيم: بضم معجمة وفتح مثله، قال في «التعريب»: لغة من نكث.

(أَنَّهُ قَالَ) حميد، والحديث أخرجه البخاري في «الآداب المفردة»^(١) رواية إسماعيل عن مالك بهذا تسنداً واثماً (كُنْتُ جَالِسًا مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (بِأَرْضِهِ بِالْعَقِيقِ) قال الزرقاني: محل يثرب المدينة، وفي «المحلى»: قريب القيقع، بينه وبين المدينة أربعة أميال، وله به شُعْ، فناء: هذا عقيق لأرض فسيح، راسم مواضع بالمدينة، والبساتين، والظلال، وأنواع، وسجد، كما في «القاموس»، وهي «النهاية»: هو اسم مواضع، وكن موضع شققته من الأرض فهو عقيق، اهـ.

(فَأَنَاءَ) أي أتت هرة (قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ) لم تسم ذكورها (عَلَى دَوَابٍّ) شدة اليبس جميعاً، (فَمَرُّوا عَنْهُ) أي عنه أي هرة، قال ابن جني: طاهره الزاوة، وحتمل أنهم قصده نلتهم منه والأخذ عنه (قَالَ حَمِيدٌ) فقال لي (وَلَيْسَ فِي النِّسَاجِ كَمَصْرِهِ لَعَفٌ لِي) (أَبُو هُرَيْرَةَ) أذهب إلى أمي (اسمها) أَيْسَةُ، أمه من مصغرات بنت صبيح أو صفيح، بالموحدة أو الداء مصغراً صحابية، دون مسلم عن أبي هرة كذلك أَسْمَى أمي إلى الإسلام، فدعوتها يوماً فسمعتني هي رسول الله ﷺ من أكرم، فأتته وأنا أكره، (الْخَبْرَةُ) رقلة؛ (وَقُلْتُ: ادْعِ اللَّهَ إِنَّ

فَقُلْ: إِنَّ أَيْنَكَ يَقْرَنُكَ السَّلَامُ وَيَقْوُونَ: أَطْعَمِينَا شَبَابًا. قَالَ: فَوَضَعَتْ ثَلَاثَةَ أَفْرَاصٍ فِي صَحْفَةٍ، وَشَيْئًا مِنْ زَيْتٍ وَمِلْحٍ، ثُمَّ وَضَعَتْهَا عَلَى رَأْسِي، وَحَمَلْتُهَا.....

يهدبها، فقال: اللَّهُمَّ اهدِ أمّ أبي هريرة، فخرجت مسننشر^(١) بدعوتها، فلما جئت إلى الباب، فإذا هو مجاف، فسمعت أمي حسن قديمي. فقلت: مَكَانُكَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، وسمعت خضخضة الماء، وليست دوعها، وأحسنت عن خمارها، ففتحت الباب، وقلت: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله، فرجعت إليه ﷺ فأخبرته بحمد الله، وقال: خيراً، كذا في «الزرقاني»^(٢)

وفي «الإصابة»^(٣): أميمة بنت مسيح أو مسبح، بموحدة أو هاء مصفراً، ابن الحارث، اختلف في اسمه، فجاء عن أبي هريرة أنه ابن أميمة، وترجم الطبراني في النساء بمودة بنت مسيح أم أبي هريرة، رساق قصة إسلامها، لكن لم يقع سمعها في روايته.

(فقل) صيغة الأمر زاد في السج انهندي بعده (لها) أي لأمي: (إن أهلك) أبا هريرة (يقرنك السلام) بضم الراء وسكون الغاف وكسر الراء. وفي «الصحاح»: قرأ عليك السلام، وأقرأك السلام بمعنى، كذا في «المحلى» (ويقول لك) أسلك (أطعمينا) بفتح الهمزة من الإطعام (شباباً) مما تبسر هتلك. قال الباقى: وما أحضروهم أبو هريرة من الطعام، على معنى إكرام الزائر والضيف، وتقديم ما حضر.

(قال) حميد: (فوضعت) لأم (ثلاثة أفراس) بفتح الهمزة جميع قرص، أي ثلاثة أفراس من الطير (في صحفة) وتقدم قريباً أن الصحفة ما تشيع خمسة، والفصعة عشرة، (ووضعت) بضعاً (شياً من زيت وملح، ثم وضعتها) بسكون الهمزة الفوقية (على رأسي وحملتها) بضم المثناة الفوقية على صينة

(١) شرح الزرقاني، (٢/٣٦٤).

(٢) (١٨/٨).

إليهم، قلت وخففها بين أيديهم، قال أبو هريرة: وقال: أخفها لكم
الذي أنفعا من الحكر بعد أن أنه يكن طعمنا إلا للأسودين.....

المتكلم حتى حثها (إليهم فيما وضعها بين أيديهم غير أبو هريرة) بنسبة
الموحدة أو قال: الله أكبر من نعمة النور وغاية الشكر.

قال ابن أبي شيبة^(١): قال أبو هريرة على معنى الذكر له عز وجل: وعظمت
نعمته واشكر له على ما فعلهم الله عز وجل من حال خلقه والمجاهدة إلى
الضعف والكثرة، حتى يوجد نعمة شيء من الحزن والإدغام دون استعداده، ولا
تأجيله، بلطمة من برزوه، الله.

ومن مفسر غيره من غايته لضعفه، فقد قال: لقد رأيتني أصبح بين يدي
رسول الله ﷺ وحجرة عائشة مفضية علي، وبين أصحابي، فسمع، حله على
عيني، ثم أن لي حبيذاً، وما بي جنون، وما هو إلا الجوع،^(٢) في رواية
وربما كان لعلي فيما بين عائشة ولم سدة من الجوع.

قال البخاري في شرح الشيعاني^(٣): ولا... فانه لو فوج انعمته، وليس
البحاري^(٤) عنه: البيت سمع - رضي الله عنه - يوماً فاستقر أن آية غلظتها،
فدنا فضيت غير بعيد، فحورت عني ونهت من الجهد،^(٥) الخ، وروي
عنه: لأصمد على الأرض بكبدي من الجوع، وأثرت الحجر على بطني،^(٦) ويح
ذلك من الروايات في ذلك الشهيرة

(وقال) أبو هريرة - رضي الله عنه - بعد ما أكل: (الحمد لله الذي أشبعنا)
بفتح جيمه والموحدة بعدة الفاء، من الإنشاح (من لعبه) والإدغام (بعد أن)
بفتح هاءه، نعمت التوت (لم يكن طعمنا) في الزمن الماضي (إلا الأسودين)

(١) - قاله في (١٦٧٧)

(٢) - (١٦٧٨)

(٣) - صحيح البخاري ج (٥٣٧٤)

الْأَمَاءُ وَالْأَسْوَدُ. فَلَمْ يُصِيبِ الْقَوْمُ مِنَ الطَّعَامِ شَيْئًا. فَأَمَّا أَنْصَرَفُوا.
قَالَ: يَا ابْنَ أَخِي. أَحْبَبُ إِلَى غَنَمِكَ وَأَمْسَحِ الرُّعَامَ عَنْهَا.....

وصيغة تنية الأسود (الماء والتمر) بدل من الأسودين، قال الزرقاني، وصاحب
«المحلى» وغيرهما: سمي الماء أسوداً تغييباً، فإن الماء لا لون له.

وقال الباجي^(١): وصفهما بذلك: لأن الماء يوصف بالخصرة، وهي من
الوان السوداء، والتمر كثير، والكثير منه مائل إلى السواد، ويحتمل أن يوصف
بذلك اتباعاً، كما قالوا: السمران، قال القاري في «شرح الشماشي»: إنما أطلق
عنى التمر الأسود؛ لأنه غالب نعم المدينة. قلت: وإنما قون الماء بالتمر؛ لأنه
ثم يحصل لهم الشبع بالتمر وحده، حتى يمارون به الماء، كما أشار إليه
المتاوي

(فلم يصيب القوم من الطعام شيئاً) قال الزرقاني، شبع أو غيره، وقال
الشاحي: يحتمل أن يكونوا صياماً مع أنهم بالخيار، وإن كان الأولى لحسن
الأدب الإجابة عنه، فذلك نفس السمرور، اهـ. قلت: ويحتمل أنهم استحسنوا
أن لا يزدادوا بنفس من الطعام لما رأوه أقواصاً مع ريت.

(فلما تصرفوا) أي رجعوا (قال لي) كذا في النسخ الهندية، وليست في
النسخ المصرية، ولا في الأدب المنفردة للغة تي (يا ابن أخي) كذا في النسخ
المنصرية، وفي الهذلية بحذف حرف النداء، قال الزرقاني^(٢): يا ابن أخي في
الإسلام، (أحسن) بصيغة الأمر (إلى غنمك) ثم ذكر بعض أنواع الإحسان
بقوله: (وامسح الرعام عنها) قال الزرقاني: يضم الراء، وإيمان العين عني
الأشهر رواية، محاط ريق يجري من أوف العم، ويبتغ الراء ريق معجمة
أي امسح التراب عنها، اهـ. وفي «المحلى»: يضم الراء، وإيمان العين، محاط

(١) المحلى (٦/٢٤٩)

(٢) شرح الزرقاني (١/١٣١٤)

وَأُصِيبَ مُرَاحِنُهَا. وَصَلُ فِي نَاجِيَتِهَا فَإِنَّهَا مِنْ دَوَابِّ الْجَنَّةِ، وَالَّذِي
نُفْسِي بِيَدِهِ لِيُوشِكُ.....

يقع بجري من أنوف الغنم، ويروي بثلب الرء وتين معجمة، والفتح أفصح
أي مسح التراب، والرخام التراب، ومن قوله: أرغم فقه أنه، غلان، اهـ.

وقال الباجي: الرخام من بجري من أنوفها، وقال عيسى بن دينار: هو
المحاض الذي يجمع في أنوفها.

(وأطب) إفتح من الطبيب أي نظف (مراحها) بضم الميم وحقة الرء
مأواها نبالاً، كما في المحلى، وقال الباجي: هو المكان الذي نروح إليه،
قال المرقاني: والأمر للإرشاد والإصلاح (وصل) بصيغة الأمر من الصلاة (في
ناجيتها) وفي البخاري عن أنس: «أن النبي ﷺ كان يصلي في مراح الغنم»
(فإنها من دواب الجنة) أي زلت منها، أو دخلها بعد العشر، أو من نوع ما
في الجنة، بمعنى أن فيها أشباهاها، وشبه الشيء بكرم لأجله، وهذا موقوف
صحيح له حكم الترفع، فإنه لا يقبل إلا بتوقيف.

وقد أخرج الترمذ عن أبي هريرة مرفوعاً: «أكرموا النمل»، وامسحوا
برءامها: فإنها من دواب الجنة، وإسناده ضعيف، لكنه يفويه هذا الموقوف
الصحيح، وأخرج ابن عدي والبيهقي عن أبي هريرة مرفوعاً: «اصلوا في مراح
الغنم، وامسحوا برءامها، فإنها من دواب الجنة»، قال البيهقي: روي مرفوعاً
وموقوفاً وهو أصح، كما في المرقاني^(١).

وفي المحلى: قوله: من دواب الجنة أي من جنسها، فإن الجنة فيها
شاة، وأصل هذه منها، لا أنها تصير بعد الموقف إليها لأنها تصير نراة، كما
ورد في الخبر، اهـ.

(والذي نفسي بيده ليوشك) قال المدظن: بكسر الشين المسجمة أي يسرع

(١) شرح المرقاني (٤/ ٤٣١)

أَنْ يَأْتِيَ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ تَكُونُ الثَّلَاةُ مِنَ الْغَنَمِ أَحَبَّ إِلَى صَاحِبِهَا مِنْ دَارٍ مَرُوءَانٍ.

١٦٧٧/٣٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ وَهَبِ بْنِ

كَيْسَانَ، قَالَ:

وزنه ومعناه. ويجوز يوشك بفتح الشين، وقال الجوهري: هي لغة رديئة، اهـ.
(لأن يأتي على الناس زمان) وهو زمان الفتنة، كما سيأتي إليه ميل الباجي، أو زمان قرب القيامة (تكون الثلاثة) قال الزرقاني: بقسم العنقة، وشد اللام، الطائفة القليلة، المائة ونحوها، وقال صاحب «المحلى»: بفتح المثلثة جماعة من الغنم، وأما بضمها فهو اسم لجماعة الناس، قال الباجي: هي القليلة من الغنم، قاله عيسى بن دينار، وقال محمد بن عيسى الأعمش: المائة ونحوها (من الغنم أحب) خبر تكون (إلى صاحبها من دار مروءان) بن الحكم أمير المدينة يومئذ، قال صاحب «المحلى»: وكانت بالمدينة مَرْوَةَ حسن النظر.

قال الباجي^(١): وذلك للفتنة الواقعة بالمدينة، وتفرق الناس عنها إلى الثيوري بالمناشبة والغنم اعتزالاً لأهل الفتنة، وترجم البخاري في «صحيحه»^(٢) «باب الشعور في الفتنة»، وأخرج فيه عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً^(٣): «يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال ومواقع القطر يفر بدينه من الفتن»، وأخرجه في علامات النبوة رواية عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري قال: قال لي: إني أراك تحب الغنم، وتبتغها، فأصلحها، وأصلح رعاها، فإني سمعتُ النبي ﷺ يقول: «يأتي على الناس زمان يكون الغنم فيه خير مال المسلم»، الحديث.

١٦٧٧/٣٢ - (مالك عن أبي نعيم) مصفراً (وهب بن كيسان) التميمي (أنه قال)

(١) «المعنى» (١٤٩/٧).

(٢) «كتاب الفتن» (١٤).

(٣) ح (٧٠٨٨) وضع الناري (١١/١٣).

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِضْعَامٍ، وَغَضُهُ زَيْبُهُ عُمَرُ بْنُ سَلَمَةَ. فَقَالَ لَهُ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اسْمُ اللَّهِ.....

قال المزيقي: مرسلًا عند الأكثر ورواه خالد بن مخلد ويحيى بن صالح
نوحاقي، فقالا: عن مالك عن وهب عن عمر بن أبي سلمة موصولا
"أخرجهما الدارقطني، والأول النسائي، وكذا رواه محمد بن عمرو بن حنبله
عن وهب عن عمر. اهـ.

وأخرج البخاري في "اصحيحه"^(١) عن عبد الله بن يوسف عن مالك مث
"الموطأ"، فإن الحفاظ^(٢) كذا رواه أصحاب مالك في "الموطأ" وصورته
الإرسال، وقد وصله خالد بن مخلد ويحيى بن صالح فقالا: عن مالك عن
وهب عن عمر بن أبي سلمة، وخالفه الجميع إسحاق بن إبراهيم الحنيني أحد
الضعفاء، فقال: عن مالك عن وهب بن كيسان عن جابر، وهو منكر، وإنما
استجاز البخاري إخرجه - وإن كان المحفوظ فيه عن مالك الإرسال - لأنه يبين
بالطريق الذي قبله - وهو طريق ابن حنبله - صحة سماع وهب بن كيسان عن
عمر بن أبي سلمة، واقتضى ذلك أن مالكاً قصر بسنده حيث لم يصرح
بوصفه، وهو في الأصل مرسل، ولعله وصله مرة، فحفظ ذلك عنه خالد
ويحيى وهما ثقتان، أخرج ذلك الدارقطني في "الترغيب" عنهما. اهـ.

(أبي) ببناء المجهول (رسول الله ﷺ بضمهم) (زيبه) ابن زوجته
أم سلمة - رضي الله عنها - (عمر) بضم العين (ابن أبي سلمة) الصحابي ابن
الصحابي، قال ابن عبد البر: ولد في السنة الثانية من هجرة الحبشة، كذا في
"المحلى" (فقال له) أي نعم: (رسول الله ﷺ) يا غلام (سم) ففتح السين وشد
السيم (الله) وقد أخرج البخاري في "اصحيحه"^(٣) من رواية الترمذي عن كثير عن

(١) (٥٣٧٧).

(٢) "صح الباري" (٨/٥٢٤).

(٣) ج (٥٣٧٦) والحديث في "المصنف" (١٦/٢٢٣ - ١٧).

وهب بن كيسان أنه سمع عمر بن أبي سلمة، يقول: «كنت غلاماً في حجر رسول الله ﷺ، وكانت يدي تطيش في الصحفة، فقال لي رسول الله ﷺ: يا علام سم الله، وكل بيمينك، وكل مما يليك». فما ذاك تلك ضعفتي بعده.

قال الحافظ^(١): «المراد بالتسمية على الطعام قول بسم الله في ابتداء الأكل، وأصرح ما ورد في صفة التسمية ما أخرجه أبو داود والترمذي عن عائشة مرفوعاً: «إذا أكل أحدكم طعاماً فليقل بسم الله، فإن نسي في أوله فليقل سم الله في أوله وآخره». وأما قول النووي في أدب الأكل من «الأذكار»: «صفة التسمية من أهم ما ينبغي معرفته، والأفضل أن يقول: سم الله الرحمن الرحيم، فإن قال: بسم الله، كفاء وحصلت السنة، ثم أر لها ادعاء من الأفضلية ذليلاً خامساً، وأما ما ذكره الغزالي في أدب الأكل من «الإحياء»: أنه لو قال نبي كس نعمة: بسم الله كان حسناً، وأنه يستحب أن يقول مع الأولى: سم الله، ومع الثانية بسم الله الرحمن، ومع الثالثة بسم الله الرحمن الرحيم، فلم أر لاستحباب ذلك ذليلاً»

وقال النووي: أجمع العلماء على استحباب التسمية على الطعام في أوله، وفي نقل الإجماع على الاستحباب نظر، إلا أن يريد بالاستحباب أنه راجح المفضل، ولا فقد ذهب جماعة إلى وجوب ذلك، اهـ.

وفي الشماخي: قوله: سم الله أي ندباً طرداً للشيطان ومنعاً له من الأكل: وهو سنة كفاية، فلو سمي واحد منهم جزءاً عن الباقي، نصر عليه الشافعي، ومع ذلك يستحب لكل واحد بناء على ما عليه الجمهور من أن السنة كونها مطلوبة من الكل لا من البعض، اهـ.

قلت: ويؤيد ذلك ما في أبي داود^(٢) من قصة الأعرابي والبحارية اللذين

(١) «فتح الباري» (٥٢١/٩)

(٢) «سنن أبي داود» (٣٧٦٩)

وَكُلُّ مِمَّا يَلِيكَ.

أحد النبي ﷺ، وقال: إن الشيطان إذا دخل الطعام الذي لم يذكر اسم الله عليه، لحديث، ومعلوم أن النبي ﷺ ومن معه شاربوا سوا من الطعام وإذا كان الشيطان جالساً.

(وكل) بصيغة الأمر من الأكل (مما يليك).

قال الحافظ^(١): قال شيخنا في الشرح الترمذي: جمعه كثير الشافعية على كذب، به حرم النووي والحراني، لكن غير الشافعي في «الرسالة» وفي موضع آخر من «الألم» على الوجوب، وكذا ذكره عنه الصديقي في شرح الرسالة، ونقل البيهقي في محضره أن الأكل من رأس الغنم والماعز على التفرق، واقتصر في الأمر وغير ذلك مما ورد الأمر بصدده حرام.

ثم قال: ومحلّه ما إذا كان الطعام بغيراً واحداً، لأن كل واحد من لحم بيده من الطعام، فاختار التعبير به على ما فيه من تفسر النفس مما حرمه فيه الأيدي، ولما فيه من إظهار الحرص والتهيب، وهو مع ذلك سوا أدب بهر عائد، أما إذا اختلفت الأنواع فقد أباح ذلك العلماء، هـ.

ولم يسمعني: السرخ في النبي أن في قوله من موضع به صراحة سوا عسرة، وترك مودة شفهية، لا سبب في الأمر أو التباحث، وإن كان بغيراً فقد تميزوا بإباحة اختلاف الأيدي في الضيق، والذي ينبغي لعدم التمسك عملاً على عمومته حتى يثبت المحضرة، كما ذكره النووي.

ولعله لم يفسح عنه ما رواه الترمذي^(٢) وابن ماجة من حديث عكرش قال: أتني النبي ﷺ بحديث كثير التبريد والودك، فحفظ بيدي في لواسيتها، فقال: أيا عكرش، كل من موضع واحد، فإنه طعام واحد، ثم أتته بفضي فوه

(١) مجمع الزوائد (٩/٥٢٠).

(٢) ج (١١٨).

٣٣ / ١٦٧٨ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ تَيْخَنِ بْنِ سَجِيْدٍ: أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَنفَاسَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ لَهُ: إِنَّ لِي

أثوان من الرطب، فجالت يد رسول الله ﷺ في الطبق، وقال: أيا هكاش، كل من حيث شئت، فإنه غير أثون واحد، اه

وقال الباجي^(١) قوله: «كل مما يليك» على سبيل التسليم له والإرشاد إلى حسن الأدب، قال الشيخ أبو القاسم: ينبغي للأكل يريد مع غيره أن يأكل مما يليه، إن كان طعاماً متساوياً، فإن كان مختلفاً فلا بأس أن يدير يده، ومُسَلَّ مَالِكُ عَنْ الرَّجُلِ يَأْكُلُ فِي بَيْتِهِ مَعَ أَهْلِهِ وَوَلَدِهِ، فَيَأْكُلُ مِمَّا يَلِيهِمْ، وَيَتَنَاوَلُ مِمَّا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ؟ قَالَ: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ، وَفَدَّ رَوَى عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ أَكَلَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِدَّ خُبَازٍ، فَقَدَّمَ قَدِيداً وَدِيَاءً، فَرَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَتَّبِعُ الدَّبَابَةَ حَوْلِي الْقِصْعَةِ، اه. قلت: وتقدم حديث أنس - رضي الله عنه - في «كتاب النكاح» قبل «جامع النكاح»، وتقدم هناك الجمع بينه وبين الأمر بالأكل مما يليه بوجوده مختلفة، منها: ما أشار إليه البخاري من أن الأمر معمول على تقدير صاحبه، ومنها: ما قاله الجمهور: إن تتبع حوالِي القصة محمود على ما إذا كان الطعام أنواعاً مختلفة، ومنها: ما قال الكرمانِي: إن الأمر معمول على ما إذا كان الطعام له والنسب، أما إذا كان لنفسه فلا بأس بالتتبع، ومنها: ما حكاه ابن بطال عن مالك، وإليه أشار الباجي قريباً: أن التتبع إذا كان بأكل مع ولده وخدمته دون غيرهم.

٣٣ / ١٦٧٨ - (مالك من يحيى بن سعيد) الأنصاري ورواه البعوي في «المعالم» بسنده إلى أبي مصعب عن مالك بهذا السند بلفظه (أنه قال: سمعت أنفاس بن محمد) بن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - (يقول: جاء رجل) لم يسم (إلى عبد الله بن عباس) فقيه الأمة (فقال له) أي لابي عباس: (إن لي

يَتِيمًا - وَلَهُ إِبِلٌ - فَأُشْرِبُ مِنْ أَمْنٍ إِيلَهُ؟ فَقَالَ ابْنُ خُثَيْبٍ: إِنَّ كُنْتُ
تُخَيِّ صَانَةً إِيْلَهُ، وَلِهَذَا.....

يَتِيمًا) أَي نِي حَجْرِي وَتَرْبِيَتِي يَتِيمٌ أَمْرٌ عَلَيْهِ (وَلَهُ إِبِلٌ) هُوَ مَوْلَاهَا (أُشْرِبُ) يَهْمَزُ الْاسْتِغْنَاءَ فِي حَصِيرِ النَّسِجِ الْمَصْرُوفِ، وَخَلْفُهَا فِي التَّهْنِيدِ، وَكَذَلِكَ
خَلْفُهَا فِي قَوْمِيٍّ مُحَمَّدٍ^(١)، قَالَ مَحْسَبُهُ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ خَيْرًا أَوْ يَفْخَرُ
اسْتِغْنَاءً، وَعَلَى كُلِّ تَخْطِيرٍ لِمَعْنَاهُ الْاسْتِغْنَاءُ (مِنْ لَيْلٍ إِيلَهُ) أَي هَلْ يَحْجُورُ لِي
شَرٌّ لَهُ؟

(قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي جَوَابِ سَوَالِهِ، وَفِي الْأَحْكَامِ
الْقُرْآنِ^(٢) لِلْجَهَانِ: رَوَى مَعْمَرٌ عَنِ الرَّهْبِيِّ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: جَاءَ
رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ: إِنَّ فِي حَجْرِي أَتَمًّا لِحِمِّ أُمِّهِ، وَهُوَ يَسْتَأْذِنُهُ أَنْ
يَصِيبَ سِدًّا، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَلَسْتَ تَوْتَأُ جُرَاهَا؟ قَالَ: بَلَى، قَالَ: أَلَسْتَ
تَعْرِضُ لَهَا؟ قَالَ: بَلَى، قَالَ: أَلَسْتَ تَلْمِزُ حَيَاضَهَا؟ قَالَ: بَلَى، قَالَ: أَلَسْتَ
تَعْرِضُ عَلَيْهَا نَوْمَ وَرُودِهَا؟ قَالَ: بَلَى، قَالَ: فَأُشْرِبُ مِنْ لَبِيبِهَا نَاحِيَةً يَمِي
الْعَلَبِ وَلَا مَضَرَّ يَسُرُّ

(إِنْ كُنْتُ) بِأَخْطِ الْغَضَبِ (تَبْخِي) أَنْ تَذَلَّ وَتَتَشَدَّ (ضَالَّةٌ إِيْلَهُ) أَي مَا تَقِلُّ
مِنْهَا، قَالَ النَّاجِي: أَي تَطْلُبُ مَا تَقِلُّ مِنْهَا، وَتَقْتَنِي نُفْرَهُ، وَتَتَشَدَّ عَلَى حَسَبِ
مَا تَعْمَلُ بِضَالَّةٍ إِيْلَكَ؟ لِأَنَّهُ هُوَ الْأَشْعَاءُ، السَّعْتَاءُ (وَتَوْتَأُ) تَنْفَعُ الْعَشَاءَ وَمَكُونُهَا
نُفْرُهُ مَعْرُوفٌ، قَالَ صَاحِبُ الْفَيْصَلِ: وَالْمُرْقَانِي: (أَي تَطْلِي، وَقَالَ النَّاجِي: أَي
تَطْلِي الْحَبِيَّةَ مِنْهَا بِالْهَنْاءِ، وَهُوَ أَفْطَرَانٌ، هـ) وَفِي الْفَيْصَلِ الْمَجْدِدِ^(٣) يُقَالُ:
هَذَا الْإِبِلُ إِذَا تَطْلَى، وَذَلِكَ عَلَى هَذِهِ الْعُقُولِ بِالْعَنْجِ، وَهِيَ دَائِمَةٌ تَطْلِي عَلَى
الْجَانِبِ الْمُبَلَّغِ بِالْحَرْبِ وَبَعِيرٍ، أَوْ

(١) موطأ أحمد مع الشيخين للمجدد (١٦٥/٣١)

(٢) (٢٤/٦) و (١٥٨/٢٦) و (٣٣٨/٤١) و (١٨٣/١) و (١٦٧/١) و (١٦٧/١)

(٣) (٣٥/٣٥)

جبرائيل، يَنَاطُ حَوْصَهَا، وَيَسْفِي بِنَوْمٍ وَرَدَّهَا، فَاسْتَرْبَ غَيْرُ مَهْدَرٍ
سَلَامٍ، وَلَا نَاهِلِكُ فِي أَحَدٍ

(جبرائيل) والجبر مؤنث أحزاب، كذا في «صحيح»، وفي «مختار
الصباح»: الحديث معروف. وتروى حيز وحري (بالهائية) قال الزرقاني: ربما
كتاب، خطأ.

(وناط) بضح الحوقية وحجم اللام وقد الطاء المهيضة على ما ضبطه الزرقاني،
وهو كذا في «السخ المصرية»، وفي التهذيب «تليط» بالعينية بين الهمزة والفاء،
وكذا في «إصابة محدثي المدينة»، قال صاحب «المعجم»: من لا ط العروس
والألف. إذا أصله «طنت»، ذكره الزرقاني، وفي نسخة «نوط»، وفي القاموس:
لا ط العروس. طنت، بلوط ويلط نوطا ويلط، أم (حوضها) أي نطته بمصلحه
وإنه يركب (وصفها) بفتح الهمزة المعوية (يوم وردها) يكر الجاء وسكون الراء
عنى ما في السخ المصرية، قال الزرقاني: أي يوم شاع، أم

قال صاحب «الجميل» في تفسير قوله تعالى: «وَيُنشِئُ الْوَدَّ الْقُرْبُودَ»:
الودد يكون ضميرا بمعنى القربود، وقال الزاحب: الودد الماء الذي يشع للقربود،
وفي النسخ التهذيب «يوم وردها» وهو أوضح، قال الزاحب: القربود أصله من
الماء ثم يستعمل في غيره، يقال: وددت الماء أو وددت (فاضرب) بفتح الراء،
عنى أمر الإناث حال كذا (غير مضى) بفتح غير أي لا وددت المضرة
(ببطل) فاح. وددت وسكون السين على ما أسلف، في حديث: «سبح المدهونة»
و«الحسين صفة صاحب» «العباد» «البحر» أي بوند الأصل لرصيع (ولا
ناهيك) أي يستحيل، قال صاحب «المصحح»: أي مبالغ فيه، بلغت الذمة حدا
إذا لم تجز في شرعها أب، وفي حديث الحافظ: «ولا تنهكي» أي لا تنهني في
استطاعة الحزن.

(في الحديث) قال الساجي^(١): «نحلب صفح السلام الممنون، ونسكن كلام

الفضل، والحديث على معنى إباحة له يشرب من سقاء على شريطي: أحدهما: لا يصر سوا لادهما، والثاني: أن لا يستأمن في الفلاس، وقال ابن القاسم عن مالك: لا أعلم أنه بدور لوتى السبب أن يصيب من مال الزينيم شيئاً إلا من اللز، أنه كان موضح لا لمن له. وقد قال: تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْبَنَاتِ﴾^(١).
 وَيَذَارَ أَنْ يَكْفُرُوا وَهُمْ كُنْهُنَّ نِيكَا فَلْيَتَعَفَّلْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ^(٢).

واختلف الناس في تأويل هذه الآية فذهب عمر - رضي الله عنه - إلى أنه إن كان فقيراً أكل بالمعروف، ثم فسره، رواه حاتم بن مشير، قال: سمعت عمر - رضي الله عنه - يقول: أكلت مال من مالي حشنة والي الزينيم، إن استأنت استعفت، وإن استعفت أكلت ثم فقيمت، ورواه عكرمة عن ابن عباس، وقاله مجاهد ومعيد بن حبر، وروى مقسم عن ابن عباس معناه، فنبهت على نفسه من سألته، ولا يصيب من مال الزينيم شيئاً، وقال النخعي البصري: يأكل من الصلوات وغيره ولا يفضي، وقال عطاء: يأكل معهم بنادر غنمه ولا فداء، وقال الشعبي: إنما ذلك في الرعي والشجرة دون صلب المال.

وروى أحمد عن مالك، أنه أكل القاحية وشربه اللبن محظوف، ولا ينفق ظفر إبه، وقال يحيى بن سعد الأنصاري وربيعة: معناه في الزينيم إذا كان فقيراً أنفق عليه بقدر فقره، وإن كان غنياً أنفق عليه بقدر ثروته، وقال القاضي أبو إسحاق: ليس قول من قال: يقضي ما أكل بالزينة.

والأظهر^(٣) عندي قول ابن عباس: أن يأكل المساكين منه اليسير الذي لا يضره على الزينيم فيه، فلا قضاء عليه. ولو استعفت لكان خيراً له، لكن إن

(١) سورة النساء: الآية ٦.

(٢) هذا قول الباقر على الطريقة الأولى.

احتاج الناظر له إلى أن يأكل من ماله بقدر حاجته، وإنما يكون ذلك على وجه الافتراض، فيكون عليه القضاء ولا يفعل ذلك إلا لضرورة لا ترغبه، وليس له أن يأخذ منه بقدر عمله؛ لأنه لم يلتزم النظر على ذلك، وإنما التزمه على وجه الطوع، اهـ.

وحكى الصاوي منسوب مالك آجرة المثل سلفاً، كما سيأتي من كلامه.

وترجم البخاري في «صحيحه»^(١): باب قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنَ مِنَ الْبَاغِينَ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿تَهْبِطُ مَلَكُوتًا﴾، وما للروصي أن يعمل في مال اليتيم وما يأكل منه بقدر عماله، قال الحافظ^(٢): هذا من مسائل الخلاف، فقيل: يجوز للروصي أن يأخذ من مال اليتيم قدر عماله، وهو قول عائشة وعكرمة والحسن وغيرهم، وقيل: لا يأكل منه إلا عند الحاجة.

ثم اختلفوا، فقال عبيدة بن عمرو وسعيد بن جبير ومجاهد: إذا أكل ثم أيسر فضي، وقيل: لا يجب القضاء، وقيل: إن كان ذهباً وفضة، لم يجز أن يأخذ منه شيئاً إلا على سبيل القرض، وإن كان غير ذلك جاز بقدر الحاجة، وهذا أصح الأقوال عن ابن عباس، وبه قال الشعبي وأبو العالية وغيرهما.

أخرج جميع ذلك ابن جرير في تفسيره^(٣)، وقال هو بوجوب القضاء مطلقاً وانصرف له.

ومذهب الشافعي أن يأخذ أقل الأمرين من أجرته ونفقه، ولا يجب الرد على الصحيح، وحكى ابن التين عن ربيعة أن السواد بالفقر والخفي في الآية اليتيم، أي إن كان غنياً فلا يسرف في الإنفاق عليه، وإن كان فقيراً فليطعمه من

(١) رقم الباب ٢٩ من كتاب الوصايا «فتح الباري» (٥/ ٣٩٦).

(٢) (٣٩٢/٥).

(٣) (٦٠٢/٣).

قاله بالمعروف، ولا دلالة فيه على ذاك من مال النبي أصلاً، والمعتمد ما تقدم، اهـ.

قلت: ما حكى الحافظ من مذهب الشافعي، هكذا تركه صاحب «الجملة» عن «شرح الرملي» على «الاحتجاج» أنه إن كان فقيراً، وشغل بسببه عن الاكتاب، أخذ أقل الأمرين من الأسرة واسطة بالضرورة، قال: وهل ذلك في غير لحاكم، أما هو فليس له ذلك لعدم تخصصه ورواه بالمشهور عليه، اهـ. قال الصائبي: هذا مذهب الشافعي، وعند ذلك أنه أجرة عنه مطلقاً رأت عن كتابه، اهـ.

وبسط الخصاص في «تكملة الفرائد»^(١) في تفسير الآية في اختلاف العلماء فيه، ثم قال: ففصل الاختلاف بين السلف على هذه الوجوه، وروى عن ابن عباس - رضي الله عنه - أربع روايات على ما ذكرنا، إجماعاً أنه إذا عمل النبي في إرضاء من أبه، والثانية: أنه يصلي، والثالثة: لا يقبل من مال النبي شيئاً، ولكنه يقبل من نفسه من ماله، حتى لا يحتاج إلى مال الزوج، والرابعة: أنه يسبح - والذي نعرفه من مذهب أصحابنا أنه لا يأخذ قرضاً ولا غيره عبثاً كان أو صغيراً، ولا يرضاه غيره أيضاً، وله روى إسحاق بن سالم عن محمد، قال: أنا نجي فلا أحب الموصي أن يأخذ من مال النبي شيئاً قرضاً ولا غيره، ولم يذكر خلافاً.

وروى محمد بن كتاب الأثرين عن أبي حنيفة عن رجل عن ابن مسعود قال: لا يأكل الوصي من مال النبي قرضاً ولا غيره، وهو قول أبي حنيفة.

ذكر الطحاوي أن مذهب أبي حنيفة أنه يأخذ قرضاً إذا احتاج، ثم يرضاه، كما روى عن عمر - رضي الله عنه - ومروان بن الحكم، وروى بشر عن أبي

يوسف أنه لا يأكل من مال اليتيم إذا كان مقيماً، فإن خرج لتفاضي دين لهم أو إلى صباغ لهم، فله أن ينفق ويكسب ويركب، فإذا رجع رد الثياب والعباءة إلى اليتيم.

قال: وقال أبو يوسف قوله تعالى: ﴿فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ يجوز أن يكون منسوخاً بقوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ سَعَكُمْ بِالْبُطْلِ إِذَا أَنْتُمْ تَكُونُونَ عَمَلُكُمْ مِنْ أَلْفَيْ سَنَةٍ﴾^(١) قال الرازي: حمل أبو يوسف التوسيع في هذه الحالة، كالمضارب في جواز النعقة من مال في السفر، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا أَمْوَالَكُمْ وَلَا تَنْتَفِئُوا بِهَا فِي الْفِتَنِ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّكُمْ كَانُوا عَمَلًا﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ تَحْتَسِبُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ﴾^(٣)، وغير ذلك من الآيات محكمة حاضرة لمال اليتيم على ولده في حال الفقر، والفقر.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ قَرِيْبًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(٤) متشابه محتمل للتوجيه التي ذكرنا، فأولى الأشياء بها حملها على الآية المحكمة، وهو أن يأكل من مال نفسه بالعرف ثلثا يحتاج إلى مال اليتيم، وثأويل من تأويله على جواز أخذ مال اليتيم قرضاً أو غير قرض مخالف لمعنى المحكمة، ومن أوله إلى غير ذلك رده إلى المحكمة فهو أولى، وقد روي أن قوله تعالى: ﴿فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ منسوخ، روي عن ابن عباس بطرق، ذكرها أنها منسوخة، فسختها الآية التي عليها ﴿وَمَنْ كَانَ قَرِيْبًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾.

(١) سورة المائدة الآية ٢٢٣.

(٢) سورة النساء: الآية ٢.

(٣) سورة الأنعام: الآية ٥٣.

(٤) سورة النساء: الآية ٦.

وروي نحو ذلك عن الصمحاك بن مزاحم، فإن قيل: روى^(١) عمرو بن شعيب عن أبيه عن سده أن رجلاً سأل النبي ﷺ قال: ليس لي مال، وسي يتيمه فقال: قل من مال ينفق غير معروف، ولا متأثري ذلك سبيله، وروى الحسن الحوفي عن النبي ﷺ قال: يأكل ولكي يتيم من ماله بالمعروف غير متأثري منه ماله، قيل له: لا يجوز الاعتراض بهذين الخبرين على ما ذكرنا من الإي المتفتية لحظر مال يتيم، فإن صح فهو معمول على الوجه الذي يجوز، وهو أن يحمل من مال يتيم مصارفة، فيأخذ منه مقدار ربحه، ومنها حائر عدداً، وقد روي عن جماعة من العلماء نحو ذلك، فإن قيل: إذا جاز نبيع مصارفة، فلم لا يجوز أن يأكل من ماله إذا عمل فيه.

كما روي عن ابن عباس في إحدى الروايات عنه أنه إذا كان يفتناً بغيره، ففكر نحو حديث الباب، قيل له: لأنه لا يخلو الوصي إذا أذن في الإبل، وحمل في الفحل من أحد وجهين. إما أن يأخذ على وجه الأجرة نفسه، أو على غير وجه الأجرة.

فإن كان يأخذ على وجه الأجرة فهو فاسد، لأربعة وجوه: أحدها أن الذين أباحوا ذلك إنما أباحوه في حال الفتن. ود لا خلاف أن الغني لا يجوز له الخاء، وهو نص الكتاب، واستحقاق الأجرة لا يخلف، فيه الغنى والفقير، فيظل أن يكون أجرة.

الم هـ الثم: أن الوصي لا يجوز له أن يستأجر نفسه ليتيم، الثالث: أن الذين أباحوا ذلك لم يشترطوا له شيئاً معلوماً، والإحارة لا تصح إلا بإجازة معلومة.

الرابع: أن من أباح ذلك لم يجعله أجرة، فإن قيل: خلا كان الوصي في

(١) أخرجه أبو داود بحرف (١٠٥٣) من كتاب الترمذي

٣٤/١٦٧٩ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ كَانَ لَا يُؤْتَى أَبَدًا بِطَعَامٍ وَلَا شَرَابٍ،

ذلك كسائر العمال والقضاة الذين يعملون، ويأخذون أرواقهم لأجل عملهم للمسلمين؟ فكذلك الوصي إذا عمل لليتيم جاز له أخذ رزقه بفقر عمله، قبل له: لا خلاف بين الفقهاء أن الوصي لا يجوز له أخذ شيء من مال اليتيم لأجل عمله إذا كان غنياً.

ولا خلاف مع ذلك أن القضاة والعمال جائز لهم أخذ أرواقهم مع الغنى، فلو كان ما أخذته ولي اليتيم يجري مجرى رزق القضاة جاز له أن يأخذه حال الغنى، ولا خلاف أيضاً أن القاضي لا يجوز له أن يأخذ من مال اليتيم شيئاً، وإليه القيام بأمر الأيتام، فثبت بذلك أن سائر الناس ممن لهم الولاية على الأيتام لا يجوز لهم أخذ شيء من أموالهم، لا قرصاً ولا غيره، كما لا يأخذه القاضي فقيراً كان أو غنياً، انتهى مختصراً.

وترجم محمد في «موطئه»^(١) «باب الولي يستقرض من مال اليتيم»، وأخرج فيه أثر الباب ثم قال: قال محمد: بلغنا أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ذكر والي اليتيم، فقال: إن استغنى استغنى، وإن افتقر أكل بالمعروف قرصاً، وبلغنا عن سعيد بن جبيرة أن عمر هذه الآية ﴿فَلْيَأْكُلْ وَلْيَمْسِكْ﴾ قال: قرصاً، أخبرنا سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن صلة بن زهر أن رجلاً أتى عبد الله بن مسعود، فقال: أوصني إلى يتييم، فقال: لا تشتر من ماله شيئاً، ولا تستقرض من ماله شيئاً، والاستعفاف عن ماله عندنا أفضل، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا، أحد وسط محشبه في تخريج هذه الآثار، وقال: والبسط في «الدر المشور».

٣٤/١٦٧٩ - (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه) أي أباه وعروته (كان لا يؤتى) يئنه المسجون (أبدًا) أي في وقت من الأوقات (بطعام أو شراب) من

(١) موطأ محمد مع المعنى المسجدة (٢/٤٦٤).

حَنِى الدَّوَاءِ، فَيُطْعِمُهُ أَوْ يَشْرِبُهُ، إِلَّا قَالَ: اتَّخَذَ اللَّهُ الَّذِي هَذَا،
وَأَطْعَمَنَا وَسَقَانَا، وَنَعَسْنَا، اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ أَفْطِنَا.....

الماء أو غيره مما يشرب، و«أو» للتخييع لا للشك (حني الدواء) أيضاً قال صاحب «المحلى» بالجر، وحني بمعنى شرب، ويحمل المعطف، والأول أقرب بالمعنى كما لا يخفى، اهـ.

قال التاجي^(١)، يقتضي أن ما تناوله من دواء، فإنه يقع عليه اسم الطعام أو الشراب، فإذا ما كان من طعام أو شراب معناه أو غير معناه (يُطْعِمُهُ أَوْ يَشْرِبُهُ) ضبطه الزرقاني بنصب الفعلين (إلا قال) حكاه في نسخة الزرقاني والتوير، وفي نسخة «المنقى» وغيرهما من المصنفات (حني يقول)، وكذا في جميع النسخ الهندية، وأعرب في المصنفات على الفعل بالنصب، وضبطه صاحب «الحنى» بالرفع، وقال: حني ابتدائية

(الحمد لله) فإن الحمد على النعماء مأثور، وموجب للمزيد (الذي ههنا) فإن الهداية إلى الإيمان أعظم نعم الله تعالى على العبد، فشكره عليها مقدم على غيرها، وأشار إلى أن الأولى بالحمد أن لا يعزده حمده إلى دقائق النعم، بل إلى جلالها، قاله الزرقاني^(٢) (رأطعمنا وسقانا) قدم الطعام لزيادة الاهتمام به، حتى كاد السفي مر شتمه، كذا في «الزرقاني» (ونعسنا) بتشديد العين وتخفيف الهمزة المفتوحين أي أعطانا نعماً كثيرة لا تعد ولا تحصى (والله أكبر) كبير مراحاً وضروراً بحصول النعمة.

(اللهم افطنا) أعرب عنها في النسخ المصرية سكوت تلام وفتح الفاء، وإليه يشير كلام الزرقاني إذ فسره غزوة «وجدنا» ليكون ناقصاً من باب الإقناع من قولهم: ألد وجد، وضبطه صاحب «المحلى» بفتح الهمزة وكسر

(١) «المنقى» (٢٥١/٧)

(٢) «شرح الزرقاني» (٣١١/٤).

يَعْنِيكَ مَن سَرَّ عَاضِيخًا هُنَا وَاسْبَ بِكُلِّ حِرٍّ نَسَأْتُكَ نَسَائِمَا

اللام وفتح الداء فيكون ساجداً من قولهم: لاف هذا أو وضع يافقه، وفتح
كلا الضامين قوفاً (انتمكت) فاعل اسفل (يكل شر) فاعل ساجد، واللام على
أي مما يكونا صليبين يكل شر ومعضه. اهـ. وهذا التفسير يناسب الالهام.

والله اعلم بما في عيني . وفي الألف ما أشار إليه الحسن بن علي رضي الله عنه .
استغفره بقوله : **اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَغْفِرُكَ** لكي «يب توري عليه باني . معذرتك ، وذلك
فدوني . فصل . عنك ، واسطت إليه يدي سبعة زبخت ، وقال : **اللَّهُمَّ إِنِّي**
أَسْتَغْفِرُكَ لكي «يب تخفي سبب نعمة أنعمت بي علي ، فغفرت بي علي
حاصلك . وعاء : **اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَغْفِرُكَ** لكل دم ، ارتكبته بشمول عافيتك ، أو
تمكيت منه حصل نعمتك ، أو مذمت إليه يدي سابع . وفلان . **اللَّهُمَّ إِنِّي**
أَسْتَغْفِرُكَ لكل ذنب حظرت إليه برحمتي ، أو عذبت إليه يدي . أو فادته برحمتي .
أو أصيب . إليه بأذي ، أو فطقت به ذنبي ، أو ألفت به ما رقتني . ثم
استغفرتك علي عصباني . ورقتني . ثم استغفرت برزقك علي عصباني . فترت
علي ، ثم سألتك زيادة فلم تحرمني . ثم جاءته بك بعد البرادة فلم تفضحني ،
فلا أزال مصراً علي معصيتك . ولا تزال عانداً علي حلمك وكرمك . يا أكرم
الأكربين ، فصل . يا رب وملك . وبارك علي سيدنا محمد وعلي آله سيدنا
محمد ، واغفر لي يا خير العافين . **اللَّهُمَّ آمين** .

(فأصبحنا معها) أي من نعمتك (وأصبحنا بكل خير) من فضلك (وم شاعله
بقتصير، كذا في «الترغاني»^(١))، وهي دعائه (فأما) ربكم من نعمة (أعسب
علي فلان) كذاها شكوي، وكم من ليلة الجليبي بها قال: كنت عدها صبري، في
من قل من نعمته شكوي، فتم نعمتي - إلى آخره (فقتلناك) بزيادة الفاء، أي
أزوت في نسخ المصنف، دون الهدية (فأشبهها) قال «الترغاني»: لعله استعماله يعمى
بإدانتها أو انتفاء أحد فلك أو كمالها بالسلطان لزيادة فهو ذو انتفاء الثمر

$$\langle T_{VV}(t) | \rho_{\text{eq}}(t) \rangle = 0 \quad (1)$$

وَشَكَرَهَا. لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُكَ. وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ. إِنَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ. وَرَدَّ الْعَالَمِينَ. الْحَمْدُ لَهُ. وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. مَا شَاءَ اللَّهُ. وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ. وَرَزُقْنَا. وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ.

لا تحصى أسماً (وشكرها) المرحوب بالزيادة قال تعالى: ﴿لَهُمْ مَكْرُومٌ لَّا يُبَدِّلُكُمْ﴾ (لا خير) بالنصب لنفي الجنس (إلا خيرك) مرفع الواء. فإذ الخير كله بيده سبحانه (ولا إله غيرك) فيرمى لكشف الضر أو إعطاء الخير (إنه الصالحين) أي المسلمين، ضبط الزرقاني^(١) بالنصب على النداء بحذف لنداء، وتعمد عليه في النسخ المصرية بالضم، فيكون: خير مبتدا محذوف أي أنت (دوب العالمين) بالنصب والرفع، أي العربي لجميع الخلق (الحمد لله) ترويه تأكيداً (ولا إله إلا الله) فإنه أصل الأيمان العرب عليه الشكر (ما شاء الله) يكون إما لم يشأ ثم يكن (ولا قوة إلا بالله) يلوو في جمع النسخ المصرية، وحذفها في الهندية.

قال المزيدي: أنى به إشارة إلى استجابات هذا التذكرة عند رؤية ما يحجب لصوتك تعالى. ﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتُ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾^(٢) قال ابن العربي: استدل به مالك على استجابة ذلك من دخل منزله، وأخرج بن أبي حاتم عن مطرف، قال: كان مالك إذا دخل بيته، قال: ما شاء الله، قلت له: لم تقول هذا؟ قال: ألا نسمع الله تعالى يقول، وتلا الآية، وجاء مرفوعاً: أمس رأيت شيئاً فدعيت فقل: ما شاء الله ولا قوة إلا بالله لم يضره^(٣) الخ.

(اللهم بارك لنا في ما رزقنا. وقنا عذاب النار) قول الساجي^(٤): محتمل أن

(١) شرح الزرقاني (١/٢١٦).

(٢) سورة الكهف: الآية ٢٩.

(٣) المعجم (٧/٢٥٩).

٣٥/١٦٨٠ - قَالَ يَحْيَى: سَأَلْتُ شَائِلَكَ: قُلْ تَأْكُلُ الْمَرْأَةُ مَعَ غَيْرِ ذِي نَحْرٍ مِنْهَا أَوْ مَعَ غُلَامِهَا؟

يقول هذا لذكر قبل بدوئه، ويحتمل - والله أعلم - أن يقوله بعد تناوله ليكون معنى اللفظ، فبطعمه أو يشربه إلا قال كذا، يقال: لا تبع من فلان حتى تريح، معناه إلا أن تريح؛ لأن الريح لا يكون إلا بعد البيع، والأول أظهر من جهة اللفظ، والثاني أظهر من جهة المعنى؛ لأن الحمد مشروع في آخر الطعام والتسمية مشروعة في أول الطعام.

وقال النبي ﷺ لعمر بن أبي سفيان: «سَمَّ الله عز وجل وكل من يليك» ويُجزي من التسمية: بسم الله الرحمن الرحيم، ويُجزي من الحمد: الحمد لله رب العالمين، ومن زاد على ذلك فحسن، فإنه ذكر الله عز وجل، وروي أن إبراهيم - عليه السلام - لما قُرِبَ الْعِجْلُ لِلْمَلَكَةِ، وهو يستفهم أحياناً من الإنس، قال: أَلَا تَأْكُلُونَ؟ قالوا: لَا نَأْكُلُ إِلَّا بِإِذْنِهِ، قال: فَإِنَّ لَهَا الطَّعَامَ ثَمَاءً، قالوا: وَمَا ثَمَاءٌ؟ قال: تَسْمُونَ الله في أَوْتِهِ، وَتُحْمَدُونَهُ فِي آخِرِهِ، فَتَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، وَقَالُوا: حَقٌّ لَهَا أَنْ يَنْخُذَهُ اللهُ خَلِيلًا، اهـ.

٣٥/١٦٨٠ - (مثل) بناء المجهول (مالك) الإمام (هل تأكل المرأة) أي هل يجوز لها أن تأكل (مع غير ذي محرم منها) هكذا في جميع النسخ المصرية والهندية، وهو أوضح، وكذا في نس «المنتقى» لكن ظاهر شرحه أنه بنى على حذف لفظ غير، إذ قال: «قوله مالك: «لَا بَأْسَ أَنْ تَأْكُلَ الْمَرْأَةُ مَعَ ذِي مُحْرَمٍ» يريد من تأكد تحريمها عليه، كالأب والابن؛ لأنه ليس في مؤاكلتها له أكثر من النظر إلى وجهها، وكفها، ويجوز لذي محرم أن ينظر منها إلى ما ليس بعور، اهـ.

(أو مع غلامها) قال ابن الجي^(١): يريد عبدها، وذلك لما قلنا من أن الأكل

(١) «السنن» (٢/٢٥١).

فَقَالَتْ قَالَتْ: لَيْسَ بِذَلِكَ بَأْسٌ. إِذَا كَانَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ مَا يُعْرِفُ
لِغَمْرَةِ أَنْ تَأْكُلَ مَعَهُ مِنَ الرُّجَاجِ.

قَالَ: وَقَدْ تَأْكُلُ الْمَرْأَةُ مَعَ زَوْجِهَا. وَمَعَ غَيْرِهِ مِمَّنْ يُؤَاكِلُهُ. أَرَأَيْتَ
مَعَ أُخِيهَا عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ.....

ليس فيه إلا النظر إلى الوجه والكفين، وذلك مباح للعبد، وأما نظرها إلى
شعرها، فاختلف فيه العلماء، والمشهور عن مالك أنه لا ينظر إلى شعرها من
عييدها إلا الموعود، وهو الذي لا ينظر له، وأما العبد الحسن المنظر فلا يرى
شعرها، هـ.

(فقال مالك: ليس بذلك بأس) أي يجوز (إذا كان ذلك) الأكل (على
وجه) بالإضافة إلى (ما يعرف) بيناء المجهول (للمرأة أن تأكل) هي (معه من
الرجل) يعني إذا كان على طريق متعارف بينهم، وقال الزرقاني: بأن كان ثم
محرم (فقال) ما كنت في توضيح جوابه - (وقد تأكل المرأة مع زوجها ومع غيره)
أي غير الزوج (معمن يؤاكله) بصيغة التثنية في صحيح النسخ الهندية، وعليه بنى
صاحب «المعجم» شرحه إذ قال: ممن يؤاكله زوجها معها من غير
المحارم، هـ. وكذا في نسخة الزرقاني، وفي غيرها من النسخ المصرية بلفظ
«تؤاكله بصيغة التأنيث، والأول وجه».

(أو مع أخيها على مثل ذلك) قال الباجي: قال الشيخ أبو بكر الأبهري:
إنما قال مالك - رحمه الله -: أن تأكل المرأة مع من تأمن الفتنة في الأكل
معه، هـ. قلت: وفي الأكل مع غيره استعمال لسوء بعد اللقمة الأولى.

وفي الدر المختار^(١): مؤو قومي مطلقاً، ولو جنياً أو كافراً أو امرأة
ظاهر، نعم يكره مؤوها للرجل كعكسه، للاستلذاذ، واستعمال زين الفجر، وهو
لا يجوز، قال ابن عابدين، قوله: نعم يكره مؤوها، أي في الشرب لا

(١) انظر: در المختار على الدر المختار (١/٤٢٤).

وَيُكْرَهُ لِمَرْأَةٍ أَنْ تَخْلُوَ مَعَ الرَّجُلِ - لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا حُرْمَةٌ

لَهَا. قَالَ الرَّمْلِيُّ وَيَحِبُّ نَقِيلُهُ بَعِيرُ الْمَرْوَةِ وَالْمَحْرُومِ، وَقَوْلُهُ: اسْتِمْشَاقُ بَيْقِ النَّمْرِ اعْتَرَضَهُ أَبُو السَّعْدِ بِأَنَّهُ يَشْمَلُ سِدْرَ الرَّجُلِ لِلرَّجُلِ، وَالْعَبَاءُ لِلْمَرْأَةِ، فَالْفَخْرُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ كَمَا فَعَلَ خِي، لَكِنَّهُ - لَمْ يَكُنْ يَشْرَبُ، وَيُعْطَى الْإِنَاءَ لِمَنْ عَنِ يَمِينِهِ، وَغُفِرَ فِي تَالِيفِهِ بِالْأَجْبِيَةِ، وَبِهِ نَظَرُ بَعْضِ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْعِلَّةَ الْأَسْلَدَازَ فَقَطْ، وَبَيْنَهُمْ مِمَّا أَنَّهُ حَيْثُ لَا اسْتِمْشَاقَ لَا كِرَاهَةَ. اهـ.

وَأَمَّا سَأَلَةُ الْحُجَّابِ، فَفِيهِ عَلَى حِدَةٍ بِتَفَاصِيلِهَا، لِأَنَّ الْمَوَازِينَةَ تَحْصُلُ بِالْحُجَّابِ أَيْضًا، (وَيُكْرَهُ) تَحْرِيمًا لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَخْلُوَ مَعَ الرَّجُلِ (الَّذِي لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا حُرْمَةٌ) أَيَّ مَرَاتٍ سَبَّ أَوْ سَهَرٍ أَوْ رِضَاعٍ، وَتِلْكَ مَعْرُوفٌ، وَالنَّصُوصُ خِي دَلِيلٌ مُتَقَارِفَةٌ.

قَالَ صَاحِبُ «الْمَحْتَوَى»: وَبَيْنَهُمْ مِمَّا أَنَّهُ الْحِدَةُ بِالنَّحْوِ صَاحِبَةٍ. وَبِهِ قَالَ الْأَلَمَةُ الْيَافُوتَةُ، وَاسْتَسْقَى مِمَّا فِي «الْأَلَمَةِ» أَنَّهَا الرِّضَاعَةُ وَالنَّصِيرَةُ الْإِشَابَةُ، وَيَدُلُّ عَلَى كِرَاهَةِ الْخُلُوعِ بِالْأَحْسَنَةِ مَا فِي مُسْلِمٍ^(١) عَنْ جَاهِرٍ - لَا يَبِينُ رَجُلٌ عَدَا مَرْأَةً إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَاحِكًا أَوْ قَدْ مَحْرُومًا، وَمَا رَوَى ابْنُ مَرْزُوقٍ^(٢) وَالسَّائِي عَمْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي أَثْنَاءِ حَدِيثٍ قَامَ لَهُ السِّيَاحَةُ^(٣) أَنَّهُ قَالَ: «إِلَّا يَخْلُوَ رَجُلٌ بِمَرْأَةٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَالِيفَةً السُّبْطَانِ». اهـ.

وَقَالَ ابْنُ دَاوُدَ: رَوَى عَنْ عَفِيَّةَ بِنْتِ عَامِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يُكْرَهُ أَنْ يَخْلُوَ رَجُلٌ بِمَرْأَةٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَاحِكًا أَوْ قَدْ مَحْرُومًا، وَمَا رَوَى ابْنُ مَرْزُوقٍ أَنَّهُ أَقْرَأَ الْحَمْرَ؟ قَالَ: الْحَمْرُ الْمَرْبُوبَةُ^(٤)». اهـ.

(١) صحيح مسلم ١/٢٦٦ (٢١٧٧).

(٢) ح (١١٧١).

(٣) أخرجه نسيم ح (٢١٧٢).

(١١١) باب ما جاء في أكل اللحم

(١١١) ما جاء في أكل اللحم

ما يظهر من الآثار الواردة في الباب أن سهل السعدي بعد أن نعى عمر - رضي الله عنه - الشمر بكل أهل السنة ترك الإكثار من اللحم، وقد روى الطبراني وأبو نعيم في الطب والبيهقي عن يريدة: سمع الإمام في الدنيا وأخوة اللحم، وروى البيهقي عن أنس: سمع الإمام اللحم، وهو سيد الإمام، كما في مجمع المومنان^(١)

وفيه أيضاً عن علي بن أبي حمزة: لا بأس للجوزي إذا شلى من يقلل الحظم ويغلب نفعه، ليس هذه طريفة رسول الله ﷺ ولا عاين أمهات وأصحابهم، وإنما كانوا يحذرون إذا تم يجدون شيئاً، فإذا حذوا، أكلوا، وقد كان رسول الله ﷺ يأكل اللحم ويحبه، ويأكل الدجاج ويحب النحل، ويستحب له النساء السار، وقد كان صفوان الثوري يد سائر حمل معه في سفوفه اللحم المشوي، والفيلوج، قال: وعند أبي الشيخ عن أبي سميعة سمعت علياً يقول: كان أحب الطعام إلى رسول الله ﷺ اللحم، وهو يزيد في السج، وهو سيد الطعام في الدنيا والآخرة، قال الزهري: وأكبه يزيد سبعين قوة، وقال المناوي: أكله يزيد في العقل، وعنه عن - رضي الله عنه - أنه لعن الشربة ويحس الخلق، ومن بركة أرمن يوماً ساء خلقه، ذكره في الإحياء.

قال المناوي: قال ابن السري: وقد أكل المصطفى ﷺ اللحم والحب والحب، وأعجبه، والله، وهو كان يرى إبراهيم الخليل عليه السلام للملائكة، ومن سائر من يقدم التمدد على المشوي، وهذا كله في حكم الشهوة، أما في حكم التمتع فليس كذلك، وهو الذي يدرج تحته المرأة ويصلح به الجماع، وعليه أثر الشارع لم يحرم أحدهما، إذ المصطفى ﷺ في الصحيحين: أمر

(١) ١٢٩٥/١١ وأورد الحافظ أبو عبد الله في الاستبصار ١٢١٦/١١٠ ورواه السهمي بالصحف في بعض النسخ ١٢١٩/٢٤.

٣٦/١٦٨١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ فَاذِلِك، عَنِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ
عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: يَا أَكْثَرُكُمْ وَاللَّحْمِ.....

بِإِكْثَارِ الْعَرَفَةِ، لِيَقَعَ بِهَا عَدَمُ الْمَنْفَعَةِ فِي أَعْمَلِ الْبَيْتِ، الثَّانِي: أَنَّهُ يَصْنَعُ بِهِ
الرَّيْبَ. وَهُوَ أَفْضَلُ الطَّعْمِ، أَع.

وَمِنْ «الشَّعَائِلِ»^(١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: نُبِيَّ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّحْمِ، فَرَفَعَ إِلَيْهِ
الذَّرَاعَ، وَكَانَتْ تَحْبِبُهُ، الْحَدِيثُ، وَعَنْ ابْنِ مَسُودٍ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْجِبُ
الذَّرَاعَ، قَالَ: وَسُمِّيَ فِي الذَّرَاعِ، وَعَنْ أَبِي عُبَيْدٍ قَالَ: طَبَعَتْ لِنَبِيِّ ﷺ يَدْرَأُ،
وَكَانَ يُعْجِبُهُ الذَّرَاعَ، فَتَنَاوَلَتْهُ الذَّرَاعَ، ثُمَّ قَالَ: «تَنَاوَلَنِي الذَّرَاعُ»، فَتَنَاوَلَتْهُ، ثُمَّ
قَالَ: «تَنَاوَلَنِي الذَّرَاعُ»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَمْ ثَلَاثًا مِنْ ذَّرَاعٍ؟ فَقَالَ:
«وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ سَكَنْتُ لَتَنَاوَلَنِي الذَّرَاعُ مَا دَعَوْتُ»، وَيُرْوَى أَحْمَدُ نَحْوَ هَذِهِ
الْقِصَّةِ عَنْ أَبِي رَافِعٍ: قَالَ الْفَارِسِيُّ: وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْقِصَّةَ مُتَعَدِّدَةً.
قُلْتُ: وَأَخَذَ مِنْهُ الْمَرْفُوفَةُ لِمَا صَافِي: أَنَّهُ الْأَعْتَرَامُ عَلَى الشَّيْخِ وَحَرَمِ
الْبَرَكَةِ.

وَمِنْ «الشَّعَائِلِ»^(٢) عَنْ جَابِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ فِي
مِزَانًا فَطَبَعَا لَهُ شَاةً فَقَالَ: كُنْتُمْ عَلِمُوا أَنِّي نَحَبُ اللَّحْمِ.

٣٦/١٦٨١ - (مَالِكُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) الْأَنْصَارِيُّ (عَنْ عُمَرَ بْنِ
الْخَطَّابِ أَنَّهُ قَالَ) كَذَا فِي نَسْخَةِ الزُّرْقَانِيِّ، وَفِي نَسْخَةِ «الْمُتَنَقِي» وَجَمِيعِ النُّسخِ
الهِندِيَّةِ «أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ». ثُمَّ هَذَا الْأَثَرُ يُوْجَدُ فِي جَمِيعِ النُّسخِ
الهِندِيَّةِ، وَنَسَخَتِي «الزُّرْقَانِيِّ» وَ«الْمُتَنَقِي» - وَلَا يُوْجَدُ فِي غَيْرِهِمَا مِنْ النُّسخِ
الْمِصْرِيَّةِ، لَا فِي الْمَتُونِ وَلَا فِي مَتْنِ «التَّنْبِيْهِ»، لَكِنْ السُّيُوطِيُّ ذَكَرَهُ فِي
الْمُشْرَحِ، فَالظَّاهِرُ سُقُوطُهُ مِنَ الْمَتُونِ لِسَهْوِ الْكَاتِبِ الْأَوَّلِ.

(يَا أَكْثَرُكُمْ) لِكِتْحَافِ (وَاللَّحْمِ) بِأَنْصَبِ أَيِّ أَحَدٍ رَوَى وَاحْتَشَبُوا الْإِكْثَارَ مِنْهُ، قَالَ

(١) ح (١١٠)

(٢) ح (١١٢) (ص ١٠١)

فَرَأَى لَهُ فِرَارَةً فَضَرَاوَةً الْخَمْرِ.

وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَذْرَكَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَضَعَهُ حَضْلُ لَحْمٍ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ فَقَالَ: يَا أَمِيرُ.....

الناجي: يريد إياكم والإكثار منه وإمدادكم عليه، وأن لا يجزي شيء من آدم منه. يدل على ذلك أنه قد كان يأكل في بعض أوقاته ويؤكل عنده، اهـ (فإن له) أي لحمة (ضروقة) يفتح الضاء المعجمة وخفة المراء أي عذرة، قال الزرقاني^(١) مصدر غري كعلم، قال السيوطي: قال: غري بالشيء إذا نهج به (كضراوة الخمر) من الأذخري: معناه أن لأهله عذرة في أكله كعادة شعاري الخمر في ملازمها وكما أن من اعتاد الخمر لا يكاد يهجر عنها فدا من اعتاد النعم. كما في «المحلى» عن «الهيأة»

قال «الناجي»^(٢) يريد عذرة تدعو إليه، ويشق تركها لعن الله، ولما أراد عمر - رضي الله عنه - مع النعم بالحدادة على أكل النعم، وبكل ما جرى مجرى ذلك، ونادى إلى الاقتصاد والاعتصام على أسير الأقوات، اهـ

(مالك عن يحيى بن سعيد) الأتصاري (أن عمر بن الخطاب) رضي الله عنه (أذرك) لحز ولقي (جابر بن عبد الله) رضي الله عنه (وضعه) أي مع جابر (جمل لحم) الحمال بكسر الحاء وخفة الميم، ما حمله الحامل، كذا ضبطه السيوطي، وفي نسخ عديدة: حمال، فخرج الحاء والنون، فقلبه أي شخص خناله لحم، فمعناه صحيح أيضاً، قال الزرقاني^(٣)، وفي «المحلى». وفي نسخة حمل لحم، والمحمل ما حمله الحامل.

(فقال) عمر - رضي الله عنه - : (ما هذا) يا جابر؟ (فقال) جابر: (يا أمير

(١) شرح الزرقاني (٢/١٧٤)

(٢) «المصنف» ٧١/٢٥٣

(٣) شرح الزرقاني (٢/١٧٤)

الْمُؤْمِنِينَ. فَرِمَا إِلَى اللَّحْمِ. فَاسْتَرَيْتُ بِدَرَاهِمَ أَكْبَا. فَقَالَ غَبَرُ. أَمَا يُرِيدُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَهْرُويَ بِعَلَّةٍ عَنْ خَارِهِ أَوْ إِنْ عَصَبًا؟

المؤمنين قريشاً، ففتح القاف وكسر الراء فميم أي اشتدك شهوتنا إلى اللحم، من الغرور، وهو غصة شهوة اللحم حتى لا يصبر عنه (إلى اللحم) قال الزرقاني: وفي حديث: كَانَ سَعْدُ بْنُ الْقُرْمِ يَمْسُ سُدَّةَ الشَّعْبَةِ إِلَى اللَّحْمِ حَتَّى لَا يُصْبِرَ عَنْهُ. يقال: فَرِمْتُ إِلَى اللَّحْمِ وَجَعَلْتُ إِلَى اللَّحْمِ. فَانْهَضَ الْهَرُويُّ^(١) (فَاسْتَرَيْتُ بِدَرَاهِمَ أَكْبَا فَقَالَ عَمْرٍ) رضي الله عنه (أَمَا) يَصِحُّ الْهَمْزُ وَخِصَّةُ الْعِمِّ فِي السَّخِ الْمَصْرِيَّةِ. وَفِي السَّخِ الْهَمْزُ بِطَرَفِ الْهَمْزِ (يُرِيدُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَهْرُويَ) بِسُكُونِ الشَّوْءِ، كَسَرَ الْوَاوِ (بَطْنُهُ) بِالتَّصْبِيبِ (عَنْ جَانِبِهِ أَوْ مِنْ عَصَا) فِي الْيَسْرِ وَهَذَا أَحَدُكُمْ أَوْ يَجْعَمُ نَسَبًا، وَيُؤْثَرُ خَارُهُ بِطَعَامِهِ، يَقَالُ: تَلَوَّى فَوَهِرَ فَطَوَّى، أَيْ خَدَعِيَ الْبَطْنَ جَانِبَهُ، كَذَا فِي الْمَحَلِّ.

فَإِنَّ الْمَحَلِّيَّ^(٢) يَحْتَمِلُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي وَقْتِ شِدَّةِ سَعَتِ النَّاسِ، فَكَرِهَ لَهُ الشَّعْبَةَ بِأَكْلِ اللَّحْمِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَأَرَادَ أَنْ يَتَّبَعَ فِي ذَلِكَ كَمَا اسْتَبْعَ عَمْرٍ - رضي الله عنه - مِنْ أَكْلِ السَّعْبَةِ حَتَّى يَغِيْبَ النَّاسُ الْحَصَصَةَ، وَقَوْلُهُ: أَمَا يُرِيدُ أَحَدُكُمْ الْجَعْلَ عَلَى وَجْهِ الْإِنْكَارِ لِذَلِكَ، فَإِنَّ عَمْرِيَّ مَعْنَاهُ أَنْ يَنْصَرِفَ مِنْ شَعْبَةِ، فَالْإِنْكَارُ: وَمَعْنَى مَنْ خَارَهُ عَصَا، مِنْ أَصْلِ حَارَهُ وَبَنَ حَمْدًا، اهـ.

وفي المحلّي: رَوَى الْبَيْهَقِيُّ عَنْ حَنْبَلٍ قَالَا: لَقِينِي عَمْرٌ - رضي الله عنه - وَفَدَّ ابْتِغَاءَ لَحْمًا فَأَرَاهُ، فَقَالَ: هَذَا يَا حَابِرًا؟ قُلْتُ: قُرْمٌ أَهْلِي، فَابْتِغَتْ لَحْمًا بِدَرَاهِمٍ، فَجَعَلَ عَمْرٌ - رضي الله عنه - يَرُدُّ قُرْمَ أَهْلِي، حَتَّى تَمَيَّزْتُ أَنْ لَمْ أَتْلُ عَمْرًا، ذَكَرَهُ الْمُتَنَزِّيُّ^(٣)، اهـ.

(١) غريبه التحقيق: (١٦٣٨/١).

(٢) فلسفي: (٥٣/٧).

(٣) غريبه التحقيق: (٢٩١/٣).

أَمِنْ تَدْعِبْ عَنْكُمْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿وَإِذْ هُمْ طَبِيبُكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَنْتَعْتُمْ بِهَا﴾

(أَمِنْ تَدْعِبْ أَي تَقْبَلُ، وَتَحْتَمِي عَنْكُمْ) بِحَبْلِهِ الْجَمْعُ فِي الْمَسْحِ اسْتَبْرَدَ، وَاعْلَمْ بِصِيغَةِ الْإِفْرَادِ فِي الْمَسْحِ الْهَيْدِيَّةِ (هَذِهِ الْآيَةُ) الَّتِي فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ ﴿وَإِذْ هُمْ طَبِيبُكُمْ﴾ قَالَ الْحَاطِبُ مَعَهُ مَا خَدَرَ لَكُمْ مِنَ الْعُلْيَابِ وَالْمَحَلَّاتِ فَهَذَا اسْتَوْفِئْتُمُوهُ ﴿فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَنْتَعْتُمْ بِهَا﴾^(١) أَي اتَّعَمَّنْتُمْ بِهَا، عَطَفَ تَقْصِيرَ

وَعِي الْمَدْرَةِ^(٢) أَخْرَجَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَنَعَاكِهِ^(٣) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الشَّعْبِ وَغَيْرُهُمْ عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - رَأَى فِي يَدِ جَابِرٍ دَرَاهِمًا، فَقَالَ: مَا هَذَا الدَّرَاهِمُ؟ قَالَ: أُرِيدُ أَنْ أَشْتَرِيَ بِهِ لَحْمًا لِأَهْلِي، فَرَمُوا إِلَيْهِ، فَقَالَ: أَوْ كَلِمَةُ اسْتَبَيْتُمْ شَيْئًا اسْتَبَيْتُمُوهُ؟ أَمِنْ تَدْعِبْ عَنْكُمْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿وَاسْتَنْتَعْتُمْ بِهَا﴾.

وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ فِي «الْمَوْزُونِ» عَنْ الْأَعْمَشِ قَالَ: سُرَّ حَامِرٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ لَحْمًا عَلَى عِمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَقَالَ: مَا هَذَا يَا جَابِرُ؟ قَالَ: هَذَا لَحْمُ اسْتَبَيْتُهُ اسْتَبَيْتُهُ، قَالَ: وَكَلِمَةُ اسْتَبَيْتُمْ، شَيْئًا اسْتَبَيْتُهُ؟ أَمْ تَحْتَمِي أَنْ تُخْرَجَ مِنْ أَهْلِ هَذِهِ دَرَاهِمُ طَبِيبُكُمْ؟ الْآيَةُ، وَبِهِذَا السُّيُوطِيُّ فِي الْأَنْبَارِ عَنْ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَغَيْرِهِ فِي ذَلِكَ.

قَالَ الْحَاجِي^(٤) مَعْنَى الْآيَةِ: وَإِنَّ أَعْلَامَ أَزْكَامِ اسْتَوْفِئْتُمْ طَبِيبُكُمْ وَاسْتَوْعَمْتُمُوهُمْ، وَلَمْ تَتَرَكُوا شَيْئًا مِنْهَا لِلَّهِ عَالِي، بَلْ اسْمَعْتُمْ نَجْوَا وَقَطَعْتُمْ بَيْنَ أَعْيُنِكُمْ، دُونَ أَنْ تَقْطَعُوهُمْ بِطَاعَةِ اللَّهِ، فَكَلِمَةُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ جَابِرٍ أَدْنَى شَهِيدِهِ وَيُشَارِكُهُ عَلَى مَوَاسَاةِ الْجَبَّارِ وَابْنِ الْحَمْرِ، أَمَّا

(١) - رَوَاهُ الْأَعْمَشُ فِي الْآيَةِ ٣٠.

(٢) - الْبَزْجُ تَعْمِيرُهُ (٢٨٦/٧).

(٣) - وَاسْتَبْرَدَ (٢٥٥/٢).

(٤) - الْمُنْفَى (٧/٢٥٣).

(١٢) باب ما جاء في ليس الخاتم

وترجم البخاري في صحيحه «باب الأدم»: وأخرج فيه حديث عائشة
في قصة يريفة، قال الأحافظ^(١)، حكى ابن بقال عن الطبري، قال: ذلك الختم
على إشارته - عليه الصلاة والسلام - اللحم، إذا وجد له السبيل، وأما ما ورد
عن عمر - رضي الله عنه - وغيره من السلف من إشارته أكل فبه اللحم على
اللحم، وإنما لقمع النفس عن تعاطي الشهوات، والإدراك عليها، وإما لكراهة
الإسراف والإسراع في تبذير المال لقلة الشيء عندهم إذ ذاك، اهـ

قلت: وكان ذلك الطغر في عدم الرمادة، وقد ترك عمر - رضي الله عنه -
السم، واكتفى بالربيت.

(١٢) ما جاء في ليس الخاتم

(ما جاء في ليس) يضم اللام (سكون الموحدة) (الخاتم) قال صاحب
«المحلى»: فيه لغتان: فتح التاء وكسرها، وقال الأحافظ في «الفتح»^(٢)، في
الخاتم لغتان: فتح التاء وكسرها، وهذا واضحان، لم ذكر لبيعة، وذكر
ثلاثة أبيات، منع اللغات بها إلى عشرة فقال

قد ضم مد لغات الخاتم انطلعت تناسياً ما حو لها قبل نظام
خاتم خاتم خاتم خاتم وخاتم م خاتم خاتم وخاتم
وهما مفتوح تاء تسمع وإذا ماغ القياس أتم العشر خاتم

وقال العنبري: في الخاتم خمس لغات، كلها فصحة، وهي: خاتم،
خاتم، خاتم، خاتم، وهي «المصباح»، الكسر الأخير: لأنه يختم به، قالوا:
الخاتم حلق ذات نصر من غيرها، فإن لم يكن لها نصر فهي فتحة، اهـ

(١) انصح، الجاري، (٥٥٦/٩).

(٢) (٣١٥/٩٠١).

٣٧/١٦٨٢ وحديثي عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله ﷺ كان يتبس خاتماً من ذهب، ..

٣٧/١٦٨٢ - (مالك من عبد الله بن دينار) لعدي مولى ابن عمر (عن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه -، والحديث هكذا أخرجه البخاري^(١) برواية عبد الله بن مسلمة عن مالك (أن رسول الله ﷺ كان يتبس خاتماً من ذهب) ولفظي^(٢) من وجه آخر عن ابن عمر: «اتخذ النبي ﷺ خاتماً من ذهب فبسه ثلاث أيام»، وفي «الصحاحين» عن ابن شهاب عن أنس: «أنه رأى في يد النبي ﷺ خاتماً من ورق يوماً واحداً، ثم ألفاه»، فإن كان قوله «من ورق»، وهما من الزهري جرى على لسانه لفظ ورق، كما نقله عياض عن جميع أهل الحديث، وصوابه من ذهب، كما ثبت ذلك من غير وجه عن أنس وابن عمر - رضي الله عنهما -.

فيجمع بأن قول أنس يوماً واحداً طارده، لرؤية أنس، لا لمدة لبس، وقول ابن عمر - رضي الله عنه - : ثلاثة أيام طرف لمدة اللبس، وإن قلنا لا وهم، جمع بأن مدة لبس الذهب ثلاثة أيام، ومدة خاتم الفضة يوم واحد كما قال أنس، كذا في «الترغيني»^(٣) عن «الشيخ»^(٤).

قال الحافظ في حديث أنس: هكذا روى الزهري عن أنس، وأما الشيخان على تخريجهم من طريقه، ونسب فيه إلى الغلط: لأن المعروف أن الخاتم الذي طرجه النبي ﷺ إنما هو خاتم الذهب كما صرح به في حديث ابن عمر، قال النووي: نعماً لعياض. قال جميع أهل الحديث: هذا وهم من

(١) أخرجه البخاري في «المبايع» (٥٨٦٧) وفي «الاعتصام» (٧٢٩٨) والحديث في «التمهيد» (٩٥/١٧).

(٢) مسند الشافعي في الزينة (٨/١٩٥).

(٣) شرح الزرقاني (١/٣٩٧).

(٤) فتح الباري (١٠/٢٢٠).

الزهري: لأن المطروح ما كان بلا خاتم الذهب، وسهم من تأوله
 ذكر الحفاظ. وحاصل الأجوبة ثلاثة: أحدها: قاله الإسماعيلي من أن
 كان هذا الخبر محفوظاً، فينبغي أن يكون تأويله أنه اتخذ خاتماً من ورق عسى
 لون من الألوان، وكثر أن يتخذ غيره مثله، فلما اتخذوه رمى به حتى رموه، ثم
 اتخذ بعد ذلك ما اتخذ، ونقش فيه ما نقش ليحتم به.
 ثانيها: أشار إليه الإسماعيلي أيضاً أنه اتخذ زينة، فلما تبعه الناس فيه
 رمى به، فلما احتاج إلى الختم اتخذ ليختم به، وبهذا جزم المعجب المطيري
 بعد أن حكى قول المهلب، وذكر أنه متكلم، قال: والظاهر من حالهم أنهم
 اتخذوها نازية، فطرح حاسداً لمطروء، لم ليس بعد ذلك لتعاضد إلى الختم به
 واستمر ذلك.

وثالثها: ما قال ابن بطال: خالف ابن شهاب رواية قتادة وثابت
 وعبد العزيز من صحيح في كون خاتم الفضة استمر في يد النبي ﷺ حتى به،
 ختم به، وختم به الخلفاء بعده، فوجب التحكم للجماعة، وإن وهم الزهري
 فيه. لكن قال المهلب: قد يمكن أن يتأول لابن شهاب ما ينهي عنه الوهم،
 وإن كان الوجه أظهر، وذلك أنه يخجل أن يكون لما عزم على إطرار خاتم
 الذهب اضطرع خاتم الفضة، بدليل أنه كان لا يستغي عنه للختم، فلما نس
 خاتم الفضة فطرح عند ذلك خاتم الذهب. فطرح الناس خواتم الذهب.

قال الحفاظ^(١): ولا يخفى وهن هذا الجواب، والذي قاله الإسماعيلي
 أقرب مع أنه يخدش فيه أنه يستلزم اتحاد خاتم الورق مرتين، ونقل عياض
 نحراً من قول ابن بطال قاتلاً. قال بعضهم: يمكن الجمع بأنه لما عزم على
 تحريم خاتم الذهب اتخذ خاتم الفضة. فلما لبس وأراه الناس في ذلك اليوم
 لينسوا إباحة طرح خاتم الذهب، فطرح الناس خواتمهم من الذهب.

وحاصله أنه جعل الموصوف في قوله: «فطرح فطرحاً خواتم الذهب»، وإن لم يجر له ذكر، قال عباس: وهذا يسوع أن لم يجر له الرواية وجعلته، ورواية الزهري لا تحتطه، أما النووي فأوضح هذا التأويل، وقال: هذا هو التأويل الصحيح، وثبت في الحديث ما يصح، وأيده الكرمانى بأن يسر في الحديث أن الخاتم المفلوح كان من ورق، بل هو مفلوح، فيحمل على خاتم الذهب أو على ما نقش عليه خاتمه قال: وفيهما لمكر لجميع لا يجوز توهم الراوي.

قال نحافظ: ويحمل وجهاً رابعاً، ليس فيه تغيير ولا زيادة انحاء، وهو أنه اتعد خاتم الذهب للزينة، فلما نتاع الناس فيه وافق وقوع تحريمه، فطرحه، ولذلك قال: لا اسمه أمام، وطرح الناس حواتمهم تبعاً له، وصرح بالثبوت عن نسو، نعم كذا صرح في الروايات.

ثم خاج إلى الخاتم لأجل الختم، فاحده من قصة، ونقش فيه اسمه الكريم، فتعه الناس أيضاً في ذلك فمر به حتى رمى الناس تلك الخواتم المتقوشة على اسمه، ثلاث خواتم مصلحة بنفس اسمه بوقوع الاشتراك، فلما عدت خواتمهم برصه، وجع إلى خاتمه الخاص به، فصار يختم به، ويشير إلى ذلك قوله في رواية عبد العزيز عن أنس عند البخاري، إننا اتخذنا خاتماً بنقش فيه نقش، فلا نقش عليه أحد، وقد أشار إلى ذلك الكرمانى مختصراً، اهـ.

وفي «السنن» بعد ما حكى فيه توهم والسهو، «فيل، إن الخاتم الذي ألقاه لم يكن كله فضة، وإنما كان حديداً عليه فضة، روى أبو داود^(١) عن مجيب: وكان خاتم النبي ﷺ من حديد مثوي عليه الفضة، فلمنه كان هذا

(١) أخرجه أبو داود (٤٠٢٤) من كتاب الخاتم

ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَنَذَّهُ. وَقَالَ: «لَا أَتِلُّهُ أَبَدًا». قَالَ: فَنَبَذَ النَّاسُ خَوَاتِيمَهُمْ.

أخرجه البخاري في: ٢٧ - كتاب اللباس، ٤٢ - باب حدثنا عبد الله بن مسلمة.

هو الذي ليس يوماً واحداً، ثم طرحه، وقيل: إما طرحه ثلاثاً يظن أنه شقّه. اهـ.

قال الحافظ^(١). إن قلنا: لا وهم، وجمعنا بما تقدم فعلة ليس خاتم الذهب ثلاثة أيام كما في حديث ابن عمر - رضي الله عنه - ومدة ليس خاتم نورق لأول كانت يوماً واحداً كما في حديث أنس، ثم لما رمى الناس الخواتيم التي نقشوها على نقشه عادة، فليس خاتم الغضبة استمراراً إلى أن مات. اهـ.

(ثم قام رسول الله ﷺ) خطيباً على المنبر كما في رواية، كذا في «التعليق للمعجم»^(٢). (فتنذّه) أي طرحه وألقاه، زاد الشيخان: «ولم يبق عن الختم بالذهب»، كما في «المحلى» (وقال) ﷺ: «لا ألبسه أبداً» لتحريم لبس الذهب حينئذٍ على الرجال، أو لكرهه مشاركتهم له، أو لما رأى من زهوهم بلبسه، كذا في «الزرقاني».

(قال) ابن عمر رضي الله عنه: (فتنذ الناس خواتيمهم) جمع خاتم أي تبعاً له ﷺ، قال محمد في «موفته»^(٣) بعد هذا: «وبهذا نأخذ، لا ينبغي للرجل أن يتختم بذهب ولا حديد ولا صقر، ولا يتختم إلا بالغضبة، فأما النساء فلا بأس بتختم الذهب لهن». اهـ.

قال صاحب «المحلى»: «يُنذرا خواتيمهم المعمول بالذهب، وهو مذهب

(١) «فتح الباري» (١٠/٣٢١).

(٢) (٣٧٥/٣).

(٣) (ص ٢١١).

الأئمة الأربعة والجمهور أنه يحرم التحنن للذئب، ويرخص فيه طائفة منهم إسحاق بن راهويه، وقيل مات خمسة من الصحابة وجو نبيهم من ذهب، رواه ابن أبي شيبة، وقيل مصعب بن سعد رأيت على طلحة وسعد وصهيب حواتيم من ذهب، رواه البخاري في تاريخه، وعن حمزة والزهري بن الحنفري، أنهم نزعوا من يد أبي أسيد حائساً من ذهب حين مات، وكان يدرياً، روى البخاري في تاريخه.

وروى الشيخان عن ابن المسيب: قال: قال عثمان: نصهيب: مالي أرى عليك خاب الذهب؟ فقال: قد رآه من هو خير منك فلم يعبه، قال: من هو؟ قال: رسول الله ﷺ. وأخرجه ابن أبي شيبة أيضاً عن حنيفة وجابر وعبد الله بن يزيد الحنطلي، وله بسند صحيح عن أبي السفيان قال: رأيت على السراء بن غازب حائساً من ذهب وهو ممن روى النهي، فكانت حسنة على التزعم، اهـ.

قال الحافظ^(١): وانتهى عن حائس الذهب محض بل رجال دون النساء فقد نكس الإجماع على إن حنة نكسها، وأخرج ابن أبي شيبة من حديث عائشة أن النجاشي أهدي النبي ﷺ حنية فيها خاتم من ذهب، فأخذته وأنه لم يعرض عنه، ثم دعا أمامة ابنه فقال: تبتني به.

قال: أخرجه أبو داود^(٢) أيضاً بنفسه، قدمت على النبي ﷺ حنية من عند النجاشي أمداً لها، فيها خاتم من ذهب، فأخذته رسول الله ﷺ بعدد معرضاً عنه، أو بعض أمداً له، ثم دعا أمامة بنت أبي العاص بنت ابنه زينب فقال: تصمي بهذا يا بنتي.

ثم قال الحافظ: قال ابن دقيق العيد: وإظهار النهي التحريم، وهو قول

(١) فتح بازي (١/٢٦٧).

(٢) أخرجه أبو داود (١٢٢٤).

٣٨/١٦٨٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ صَدَقَةَ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ عَنْ لُبْسِ الْخَاتَمِ؟ فَقَالَ: الْبُشَّةُ. وَأَخِيرَ النَّاسِ أَنِّي أَقْبَلْتُكَ بِذَلِكَ.

الأئمة، واستقر الأمر عليه، قال عياض: وما نقل عن أبي بكر بن محمد بن عمرو من حرم من نخسه بالذهب، وشذوذ، والأشبه أنه لم يبلغه السنة، فالناس بعده مجمعون على خلافه، وكذا ما روي فيه عن حجاب، وقد قال له ابن مسعود: أما إن لهذا الخاتم أن يلقى؟ فقال: إنك لن تراه علي بعد اليوم، فكان ما كان، بلغه النبي فلما بلغه رجع.

قال: وقد ذهب بعضهم إلى أن لبسه للرجال مكروه كراهة تنزيه لا تحريم، قال ابن دقيق العيد: هذا يقتضي إثبات الخلاف في التحريم، وهو يناقض القول بالإجماع على التحريم.

قال الحافظ: اتفوق بين الكلامين معك بأن يكون القتال بكراهة التنزيه انفرس، واستقر الإجماع بعد على التحريم، وقد جاء عن جماعة من الصحابة لبس خاتم الذهب، ثم ذكر الآثار ينحو ما تقدم من كلام صاحب «المحلى» موطأ.

٣٨/١٦٨٣ - (مالك عن صدقة بن يسار) الجزري (أنه قال: سألت سعيد بن المسيب عن لبس الخاتم؟) أي خاتم الفضة، وزعمه سأله لما أنه سمع من بعض العلماء أنهم كرهوا التخنم مطلقاً (فقال) سعيد: (البُشَّة) بصيغة أمر للإباحة (وأخير الناس) المذنبين (أنني أقبلتك بذلك) أي بلبسه.

قال الناجي^(١): أما التخنم بالفضة فهو الذي قال فيه ابن المسيب، وذلك لما روي عن بعض أهل الشام، أنه منع من ذلك لغير السلطان، نحديث أبي ربيعة أنه سمع النبي ﷺ نهى عن عشر خصال: الوشم، والوسم، والتخنم

(١) المستقى: (٦/٢٥٤).

نعم سلطان، الحديث. وهو حديث ضعيف، وقد أجمع الناس بعد هذا الدليل على حواري كتمانهم إياه.

وفي المحرم: يحتفلون في إباحة لبس خادم المصاة، فأباحه كثير مطلقاً، ومنهم من كرمه إذا قصد به الزينة، ومنهم من كرمه إلا نذري سلطاناً، والصحيح عنه: الشافعية والمالكية القول لأوله، وقالوا: إن لبسه ﷺ وإن كان تمصيصاً التكنة، ثم استداه، ونسبه أصحابه فلم يذكره عليهم، بل أفزعهم عليه، وأما حديث أبي ربيعة، فقال الحافظ زين الدين بن رجب: ذكر بعض أصحابنا أن أحمد صحه، اهـ.

وقال الزرقاني^(١): إذا حديث أبي ربيعة الذي أخرجه أبو داود والسائي فصعته ناك لما مثل عنه. وكنا ضعفه أحمد، اهـ.

وقال الخطابي: لم يكن لباس الخاتم من عادة العرب، فلما أراد النبي ﷺ أن يكتب إلى الملوك اتخذ الخاتم، واستخدم من ذهب، ثم رجع عنه، قال الحافظ: قال شيخنا في شرح الترمذي: «عواء أن العرب لا يعرف الخاتم عجيبة، فإنه عري، وكانت العرب تستعمله، قال الحافظ^(٢): ويحتاج إلى ثبوت لبسه من العرب، وإلا فكونه عربياً، واستعملته له في حزم الكتب لا يرد على الخطابي.

وقد كان النضاري بعد أن أخرج الحديث الذي أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي عن أبي ربيعة قال: نهى رسول الله ﷺ عن لبس الخاتم إلا الذي سلطان، ذهب قوم إلى كرامة لبس الخاتم إلا نذري سلطان، وإحسانهم آخرون فأباحوه.

(١) شرح الزرقاني، (٤/٣١٨).

(٢) صحيح السوي، (١٠٠/٢٢٠).

ومن حجتهم حديث أنس المتقدم أن النبي ﷺ لما ألقى خاتمه ألقى الناس خواتمهم، فإنه يدل على أنه كان يمس الخاتم في العهد النبوي من ليس ذا سلطان، فإن قيل: هو منسوخ، قلنا: الذي نسخ منه ليس خاتم النبوة، فإن المحافظ: أو ليس خاتم المفروش عليه نفس خاتم النبي ﷺ، كما تقدم تقريره.

ثم أورد عن جماعة من النصيرية والناصبين أنهم كانوا يلبسون الخواتم ممن ليس له سلطان، ولم يجب عن حديث أبي ربيعة، والذي يظهر أن نبيه لغير السلطان خلاف الأولى؛ لأنه ضرب من التزيين والثلاث بالرجال لخلاته، وتكون الأدلة الثلاثة على الجواز هي العارضة للنبي عن التحريم.

ويؤيده أن في بعض طرقه: «فهو من الزينة والخاتم»، الحديث. ويمكن أن يكون المراد بالسلطان من له سلطة علوية شريفة ما يحتاج إلى انضمام عليه لا السلطان الأكبر خاصة، والمراد بالخاتم ما يختم به، فيكون له عبثاً، وأما من ليس بالخاتم الذي لا يختم به، وكان من المفضة للزينة، فلا يدخل في النهي، وعلى هذا يحصل حال من لبسه، ويؤيده ما ورد من صفه نفس خواتم بعض من كان يلبس الخواتم، مما يدل على أنها لم تكن بصفة ما يختم به؛ وقد سئل مالك عن حديث أبي ربيعة فضعفه. وقال ابن العسيبي: ليس الخاتم، وأخبر الناس أنه قد أفيتك، امر.

وقال السنائي^(١): حلّ اتخاذ خاتم الفضة ولبسه إجماع من يعتد به، بل يسر ولو منقوشاً، ولو لم يحتج له لختم ولا غيره. وأما ما حكاه البعض عن جمع شاميين أنهم صنعوا الخاتم بغير سلطان، واغتر به العصام، فحرم بكرهه ليه له نفقة الحاجة إليه، وهي المراسلة، فغير صواب، إذ نصارى ما احتشروا به جسم عادة الفساد عن اتخاذ للأحاديث، وهو زكي؛ لأن الفساد كما قاله ابن جماعة وغيره. إنما هو ناشئ عن النقش لا الختم.

(١) شرح الماري على الشامل (١/١٣٧).

وقوله: ورد النهي لغيره صريحاً مستوعب؛ لأن النهي إنما ورد عن النفس على نفسه، ولم يرد عن اتخاذ حاتم العفة، بل صرح أن ضيقه ليسوا قاتلهم، ولم يكن أحد منهم إلا ذلك يكاتب الملوك.

وأما خبر أنه ﷺ اتخذ خاتم وري، وانخذوا مثله، فطرحة فصرحوا، فعنه، بأنه وهم من الزهري عند جميع أهل الحديث، وفرض التسليم، فلم يلبس أحدوا في نمره، فأمرهم بالطرح خوف الكبير، قاله ابن جماعة وغيره، وما زال الناس ينخذون الحوائيم سلفاً وخلفاً من غير تكبر، ثم رأيت الحنيمي صرح بأن من صرح سلب الحاتم، المنقول في سلفان، وكراحت غيره، مراده بغير سلطان ما يشتمل من له سلطنة من ماله أو مال غيره، من كل من بينه وبين الناس معاملته يحتاج لأجلها إلى التماس، ومراده بغيره من ليس محتاجاً إليه أنه، وأمسك لتتعلني به واحتياجه بحسن نوره وصفاء بره، لا لغيره آخر، قال: قولاً بدعته معني الخلاء فينه عنه، وبذلك يجمع بين الكلاص، ويزول التماس، وعلى الثاني خبر نهى عن الزينة والمخاض، ولم يطلع على ذلك، يحافظ ابن حجر، فأنكر صحته.

قال في «المواهب السطانية»^(١) قال شيخ الإسلام الشرف السناوي: نحصل السنة بلبس الحاتم، ولو مستعزاً أو مستأجراً، والأوفق للاتباع نسبه بالملك، واستدامت، ثم مما يتعجب منه قول الشارح: فيه حل اتخاذ الخاتم للرجال والنساء، إذ ليس في اتخاذ النبي ﷺ له ما يفيد حله للنساء، بل احتمال اختصاصه بالرجال قائم، لكونه من شعارهم، ووقائع الأحوال إذا تطرق إليها لأحوال سلف الاستدلال، ومن ثم ذهب جمع منهم الحطابي إلى كراحت النساء، لما ذكر، فإن نسبه صغرته بحور زعفران، فكان ليس مقبولاً عند الرجال انتدعية، نعم لبسها به خلاف الأولى، فقد قال جميع من عطفاتهم: الأولى

(١) انظر: «المواهب السطانية» (٢/ ١٦٠).

له أن لا تلبس الزمير، ولا الفضة لما فيه من التشبه بالرجال، أخر.

وقال المبرد^(١): خاتم الفضة يجوز، بل يندب، إن لبسه تسنة لا أمحب واتحد وكان درعيت فأقل، وإلا حرم، وندب جعله في اليسرى، ولا يجوز للذكر ما يفضيه دمه، ولو قرأ، والله أعلم، أنه إذا قل لا يحرم بل يكره، والظاهر أن المطلق بالذهب، لا يحرم؛ لأنه نافع للفضة.

قال المصنف، قوله: إن اتحد أي إذا تعدد مُنْبَغ، ولو كان محسوس المتعدد دون درهمين فأقل، كما حرم بذلك عجم. قال بن: وانظر ما يستند، هو، وقد تردد في ذلك، وقوله: ندب جعله في اليسرى؛ لأنه آخر الأمرين من تعدد يميني، ولعل وجهه أن يسه في اليسرى أبعد لخصت اليمين، ولتباين في تناوله، وكما يندب أسسه في اليسرى يندب حمل فضة للكف؛ لأنه أبعد من العبد، وذكره المتختم بالحدائق، والنحاس، ونحوهما، أخر.

وفي الثبر المستحار^(٢): لا يتحلّى الرجل ثياب وقصه مطلقاً، إلا يحاتم منقطة وحلية سيف من بعضه إذا لم يرد به التزوي، ولا يتختم إلا بالفضة، ويحرم بغيره، كحجر ودمية وسنبل وسقو، والعباءة، بالذهب، لا بالفضة، فيجوز من حجر وحقيق وياقوت وغيرها، وجماء لعل كفه في اليسرى، وقيل: ليس إلا أنه من شاعر الروافض، فيجب، المحرز عنه، فخرستاني، وغيره. وتعلمه كان وبار، قصير، لا يزيد على مثقال، ويترك التختة لغير الملوك والفقهاء وفي حاجة كسول أفضل.

قال ابن عديم: قوله: إذا لم يرد به التزوي، الظاهر أن الضمير راجع إلى الحاتم فقط، لأن تعلية السيف والمنقطة لأجل الرمية لا تُسَمَّى، آخر بخلاف

(١) المشرح الكبير، (١/١٧٣).

(٢) (٥٩٤/٩٥) من كتاب الحصر والإحصاء.

الخاتم، ويدل عليه ما في الكفاية حيث قال: قوله: إلا بالخاتم، هذا إذا لم يرد به التزيين، وذكر الإمام المحبوبي: إن الختم بالفضة، قالوا: إن قصد به التجميل يكره، وإن قصد به التختيم ونحوه لا يكره، ولا بأس بأنه يتخذ الخاتم حديد فلا يروي عليه فضة حتى لا يرى.

وقوله: وترك الختم أشار إلى أن الختم سنة لمن يحتاج إليه كما في الاختيار، وفي الكبرياء: نهى الحلواني بعض تلامذته عنه، قال: إذا عبرت فاصباً فتحتم، وفي البستاني: عن بعض التابعين لا يتختم إلا ثلاثة، أمير أو كاتب أو أسبق، وظاهره أنه يكره لغير ذي الحاجة، لكن قول المصنف أفضل كالتهداية وعبرها يدل على انحياز، وغلب في الضرر بأوليه، وفي الإصلاح: يا أحب، فاللهي للتزويد، اهـ.

ثم قال البيهقي^(١): أجمع أهل السنة على التختيم في اليسار، وهو قول مالك، وأكره التختيم في اليمين، اهـ.

وفي المحلى: أنهم جوزوا التختيم في اليمين واليسار، واختلفوا في الأفضلية، فقول: اليسار، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة، وهو نص الإمام أحمد في رواية صالح، ويرى أن مالكاً - رضي الله عنه - كان يلبسه في يساره، وكذلك الإمام الشافعي، ورجحت طائفة التختيم باليمين، وهو قول ابن عباس وعبد الله بن جعفر، وهو المذهب عند الشافعية، والاختلاف في ذلك فرع لاختلاف الأخبار المروية عنه ﷺ في ذلك، ثم بسط في اختلاف الروايات.

وكذا بسط فيها الثقاري في شروح الشامل^(٢). وحكي عن البيهقي أنه جمع بينهما بأن الذي شسه في يمينه، كان خاتم اليمين، كما في حديث ابن عمر - رضي الله عنه - وفي اليسار خاتم العضة.

(١) المستفي (٢٥٤/٧)

(٢) المطر (١٣٧/٦) باب ما جاء في ذكر خاتم رسول الله ﷺ.

(١٣) باب ما جاء في نزاع المعاليق والجرس من العنق

قال: وقد جمع المغوي في شرح السنة بأنه تحتم أولاً في بيته - أنه في يساره، وكان ذلك تحت الأيمن، وذلك الموري أجمع الفقهاء على الجواز في كليهما، ولا كراهة في واحدة منهما، واختلفوا أيهما أفضل؟ وتغنم كثيرون من السلف في اليمين، وكثيرون في اليسار، واستحب مالك الباز، وذكره اليمين، وفي ملخصنا وجهان: الصحيح أن اليمين أفضل، لأنه زمنه، والسن أشرف وأخصر بالزينة.

وقال العسقلاني: ويظهر لي أن ذلك يختلف باختلاف الفصدة، فإن كان لبه ثلثين فاليمين أفضل، وإن كان للشخص به فاليسار أفضل، وحدثت مائدة إلى أسوة الأميين، وأشار إليه أبو داود، وحيث ترجم بهاب الشختم في اليمين واليسار^(١) ثم أورد الأحاديث مع اختلافها في ذلك من غير ترجيح. اهـ.

(١٣) ما جاء في نزاع المعاليق والجرس من العين

(ما جاء في نزاع المعاليق) كذا في جميع النسخ المصرية (المحلى)، وهو جمع معلوف، وفي النسخ الهندية «المعاليق»، والمراد ما يتعلّق في أعناق الصبيان والدواب (والجرس) بفسح الجيم والراء آخره سين ومهملة معروف، وحكى عياض إسكان الراء، قال الحافظ في «الفتح»^(٢): «والشعيق أن الذي مانع من اسم الآلة، وإن إسكان اسم الصوت». وفي «الشعيق المسجدة»^(٣) عن «مغرب» - الجرس صرخة ما يتعلّق بهن، الدابة ويصوت، اهـ.

(من العين) كذا في جميع النسخ الهندية والمصرية غير نسخة الرردمي، فيها بدل من العنق. وهو واضح والحداد يتعلّق بالترج، لكن النسخ متضاربة على الأول، فالجواز متعلق بمحدود أي المعاليق المتعلقة من أذن العين.

(١) انظر: مسند أبي داود (١/٩٦).

(٢) منح التاريخ (١/١٩٦).

(٣) (١/١٧٢).

٣٩/١٦٨٤ - وحدثني عن مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ،
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَيْمِيمٍ، أَنَّ أَبَا بَشِيرٍ الْأَنْصَارِيَّ

قال الباجي^(١): ذكر في الترجمة نزع السمالق والجرس من العين، ولا
ذكر أنها في الحديث إلا بمسمى أنها لا تعلق في عنق الحبر إلا بفلاة، فانتقص
الأمر بنزع الفلانة أن لا^(٢) تنزعها إلا أن هذا إما يكون إذا حمل الأمر بنزع
الفلانة على عمومها، وفي «الحنيفة» عن مالك في كراهية الفلانة في أعناق
الإبل، الجرس أشد وما أراه كره الجرس إلا لصوته.

قال ابن القاسم: سألت مازكاً عن الأكرام- يجعلون الأبراس في الحمبر
والإبل التي تحمل الفرج وغيره؟ قال: ما جاء فيه إلا الحديث الواحد، وتركه
أحب إلي من غير تحريم له، قال مالك: إن سالماً مر على غير لأهل الشام
وفيها جرس، فقال لهم سالم: إن هذا يبهي عنه، قالوا له: نحن أعظم به منك،
إمّا يكره النجلجل الكبير، فأمّا مثل هذا الصغير فلا بأس به، فسكت
سالم، أم.

٣٩/١٦٨٤ - (مالك عن عبد الله بن أبي بكر) بن محمد بن عمرو بن حزم
(عن عباد) بشد الموحدة (ابن تميم) المازني احتلت في اسم جده على أقوال
نقدمت، وقيل: له روية، قال الحافظ: هو وشيخه الراوي عنه أنصاريون
مدينيون، وعبد الله وعباد تابعيان (أن أبا بشير) يفتح الموحدة وكسر الشير
الفتح على وزن كبير (الأنصاري)، قال الزرقاني^(٣): زاد عثمان بن عمر عن
مالك «الساعدي» عند الدارقطني، فمن قال فيه المازني فيه نظر، أم.

(١) «الحنيفة» (٢/٢٥٥).

(٢) كذا في الأصل، والظاهر مني أن لفظ «لا» تحريف، سواء حذفها أي الأمر بنزع
الفلانة أن تنزعها أيضاً، أم. مش.

(٣) شرح الزرقاني (٤/٣١٨).

الخبره: **أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ**

قال الحافظ^(١): ليس لأبي بشير - وهو يفتح الموحدة - في البخاري غير هذا الحديث الواحد، وقد ذكره الحاك أبو أحمد فيس لا يعرف اسمه، وتبين اسمه فيس بن عبد الحبيب، بهملات مصغراً ابن عمر، وذكر ذلك ابن سعد، وساق اسمه إلى مازد الأنصاري، وفيه طرء لأنه وقع في رواية عثمان بن عمرو عن مالك عبد المارقطني نسبة أبي بشير ساسانيًا، كان فيس يكنى أبا بشير أيضاً فهو صاحب هذا الحديث، وأبو بشير المازني هذا عماني ليس بعد الشيخ، وشهد الخبره وخرج بها، ومات من ذلك، كنا في «الفتح».

والطاهر عندي أن نخط المازني في قوله: أبو بشير المازني هذا صيغة فم، صوته أبو بشير الساعدي هذا كما يدل عليه قوله في «التقريب» إذ قال: أبو بشير الأنصاري المدني، قيل: اسمه فيس بن عبيد، صحابي من شهد الخندق، مات بعد الشيخ، ويقال: جاوز المائة، اهـ.

فعلِمَ منه أن هذا زمان وفاة أبي بشير صاحب هذا الحديث، وقد طر في كونه مازنيًا، وقال في «تهذيب»^(٢) أبو مشير الأنصاري الساعدي، ويقال: المازني، ويقال: الحارثي المدني، قال ابن عبد البر: لا يوقف له على اسم صحيح، وقل اسمه: فيس بن عبيد، ولا يدرج، وفي «الفتح»: قال ابن عبد البر: ثم يسميه من يوثق به ويعتمد عليه، مات بعد وفاة الحرة على الصحيح، اهـ.

(أخبره) أي أخبر عباداً (أنه) أي أبا بشير (كان مع رسول الله ﷺ في بعض

(١) فتح الباري (٤/١٤١)

(٢) تهذيب التهذيب (١١/٢٠٣)

أُسْفَارُهُ. قَالَ: فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَمْلًا. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: حَبِيبُ اللَّهِ قَالَ: وَالنَّاسُ فِي نَفْسِهِمْ «لَا تَقْنَنَ».....

أُسْفَارُهُ، قَالَ الْحَافِظُ^(١): لَمْ أَقِفْ عَلَى نَعْيِهَا (قَالَ) أَبُو بَشِيرٍ: أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَمْلًا أَيَّ قَاصِدًا إِلَى النَّاسِ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي رَوَايَةٍ وَدَّعَى عِبَادَةَ عَنْ مَالِكٍ. أَرْسَلَ مَوْلَاهُ زَيْدًا، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: وَهُوَ رِيدٌ بَيْنَ حَارِثَةَ فِيمَا يَظْهَرُ لِي، كَذَا فِي «الْفَتْحِ»^(٢) وَفِي «الْبَيْهَقِيِّ»: هُوَ زَيْدٌ بَيْنَ حَارِثَةَ، رَوَاهُ الْحَارِثُ بْنُ أَسَامَةَ فِي «مُسْنَدِهِ».

(قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ) شَيْخُ الْإِمَامِ (حَبِيبُ) أَيَّ طُنْتُ (أَنَّهُ) أَيَّ عِبَادِ بْنِ نَيْمٍ (قَالَ) هَذَا اتَّخَذَ أَيْضًا، وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَالنَّاسُ فِي نَفْسِهِمْ) هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الْمِصْرِيَّةِ، وَهَامِشُ الْهِنْدِيَّةِ عَلَى طَرِيقِ النُّسخَةِ، وَكَذَلِكَ فِي «التَّجْرِيدِ» وَالْمَقْبُولِ: مَوْضِعُ اثْقِيلُوهُ، وَهُوَ الْإِسْتِرَاحَةُ فِي نِصْفِ النَّهَارِ، وَفِي مَنَوْدِ الشَّيْخِ الْهِنْدِيَّةِ: وَالنَّاسُ فِي مَبْنِيِّهِمْ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي الْبُخَارِيِّ بِرَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ عَنْ مَالِكٍ وَأَبِي دَاوُدَ، وَفِي رَوَايَةِ الْفُضَيْنِيِّ عَنْ مَالِكٍ، قَالَ الْحَافِظُ: كَأَنَّهُ شَكَّ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ، وَلَمْ أَوْحَا مِنْ طَرِيقِهِ إِلَّا هَكَذَا، اهـ.

وَقَالَ الشَّيْخُ فِي «الْبَزْلَةِ»^(٣) بَعْدَ مَا حَكَى اخْتِلَافَ نُسْخِ «الْمَوْطَأِ»: كَانَ شَكٌّ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ، وَالظَّنُّ انْتِزَابُ أَنَّهُ قَالَهُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اشْتَكَّ فِي قَوْلِهِ: مَبْنِيِّهِمْ، أَيَّ قَالَ: فِي مَبْنِيِّهِمْ أَوْ قَالَ: فِي مَقْبَلِهِمْ، لَا فِي جَمِيعِ الْجُمْلَةِ، وَفَالِ الْإِمَامِ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» بَعْدَ تَسَامِ الْخَطِّ: قَالَ إِسْمَاعِيلُ: قَالَ: وَنَحْبَهُ قَالَ: وَالنَّاسُ فِي صِبَابِهِمْ، وَانْظُرْ أَنَّهُ تَصْحِيفٌ مِنَ الْكُتَّابِ، اهـ.

(لَا تَقْنَنَ) بِالْمَشَاءِ الْفَوْفِيَّةِ فِي أَوَّلِهِ فِي جَمِيعِ النُّسخِ الْمِصْرِيَّةِ، وَفِي الْهِنْدِيَّةِ بِالْمَنْحِيَّةِ فِي أَوَّلِهِ، وَفِي الْبُخَارِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ صُلِّ الْأَوَّلُ بِالْفَوْفِيَّةِ، قَالَ الشَّيْخُ فِي

(١) مَطْبَعُ بَيْرُوتِ (١٤١/٦).

(٢) «بَزْلَةُ الْمَجْمُوعَةِ» (٥١/٦٢).

في رُفْعةٍ بحيرٍ قِلَادَةٌ مِنْ وَتَرٍ، أَوْ قِلَادَةٌ.....

«الْبَيْتُ». بِشَاءٍ فَوْقَهُ رِجَالٌ مَفْتُوحَتَيْنِ، بَيْنَهُمَا مَوْحِدَةٌ مَسْكُوتَةٌ آخَرُهُ نَوْنٌ مُوَكَّدٌ، قَالَ الْخُطَّابِيُّ وَالزُّرْقَانِيُّ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى بِنَاءِ الْمَفْعُولِ مِنَ الْإِعْطَاءِ، وَتَكُنْ لَمْ أَرُ مِنْ صِرَاحٍ بِشَيْءٍ أَحَدٌ مِنْ شُرَاحِ الْخُفَارِيِّ وَالْمَوْطِئَةِ، فَكُنْ ذِكْرُهُ الْقُفَارِيُّ فِي اشْتِحَاقِ الْمَشْكُوتَةِ^(١)، أَيْ: أَيْدِي.

«فِي رُفْعةٍ» أَيْ عَنُقٍ بِالْإِضَافَةِ إِلَى (بَحِيرٍ قِلَادَةٌ) بِكسر القامع وتخفيف اللام ما يَرِطُ فِي الْعُنُقِ (مِنْ وَتَرٍ) بِالْمَعْنَاةِ الْمُتَوَقِّفَةِ فِي جَمْعِ النِّسْخِ، وَهُوَ بِالْوَاوِ وَالْمَعْنَاةِ الْمَفْتُوحَتَيْنِ وَتَرِ أَنْفُوسٍ، كَمَا فِي «الْبَيْتِ» وَفِي «الْمَحَلِّ»^(٢) هُوَ مَحْوِي السَّيْمِ مِنَ الْقُرْسِ، قَالَ التَّحَلُّظُ^(٣): «الْوَتَرُ بِالنِّشَاءِ فِي جَمْعِ الرِّوَايَاتِ»، قَالَ ابْنُ الْحَوْزِيِّ: وَبَعْدَ صَحْفٍ مِنْ لَا عِلْمَ لَهُ بِالْحَدِيثِ، قَالَ: وَبَرَّ بِالسُّوْحَدِيِّ، قَدْ كُنَّ الْحَدِيثُ: حَكَى ابْنُ الْكَيْسِ أَنَّ الدَّائِدِيَّ جَرَمَ مِثْلَهُ، وَقَالَ: هُوَ مَا يَنْشِخُ عَنْ التَّحْمَلِ بِشَيْءٍ الصَّوْفِ، قَالَ ابْنُ التَّيْبِ: فَضَحُفٌ، أَيْ: (أَوْ قِلَادَةٌ) حَكَى بِلَفْظِ «أَوْ» فِي جَمْعِ النِّسْخِ. وَكَذَلِكَ فِي الْخُفَارِيِّ بِالشُّكِّ فِي أَيْدِي مَطْلُوعِ الْقِلَادَةِ، أَوْ قِلَادَتِهَا بِالْوَتَرِ.

قَالَ الْبُخَارِيُّ^(٤): «أَوْ» عَلَى الشُّكِّ مِنَ التَّرَاوِي أَنْ يَكُونَ خَصْلٌ أَوْ عِمٌّ إِلَّا قَطَعَتْ، وَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ مَالِكٌ أَنَّ الْمَسْرُوعَ مِمَّا الْأَوْتَارُ، وَقَالَ فِي «الْعَرَبِيَّةِ»: مَا سَمِعْتُ مَكْرَاهِيَةً إِلَّا فِي الْوَتَرِ، قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: لَا أَسْمَعُ مِنْ غَيْرِ الْوَتَرِ، وَبَعْدَهُ كَانَ يَصْنَعُ كَثِيرًا عَلَى وَجْهِ مَعْظُودٍ، فَتَحَلَّتْ النِّسْجَةُ بِهِ، وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الْحَوْزَرِيُّ: فَيُنَادَى: «إِنَّ الْجَاهِلِيَّةَ»^(٥) كَانُوا يَفْلَسُفُونَهُ ثَلَعِينَ، فَتَهَوُّوا عَنْ ذَلِكَ، وَأَمَّا لِاحْتِمَالِ فَلَا بِأَسْمَاءٍ أَيْ:

(١) مَرْفَاقٌ مُعْتَمِدٌ: (٢٢٨/٤).

(٢) مَصْحُوحُ الْبَارِي: (١٥١/٦).

(٣) «الْمَحَلِّ»: (٢٥٥/٧).

(٤) كِتَابُ الْأَصْلِ: أَيْ: الشَّيْءِ.

إِلَّا قُطِعَتْ.

أخرجه البخاري في: ٥٦ - كتاب الجهاد، ١٣٩ - باب ما قيل في المعرسة ونحوه في أمثلة الليل، ومسنم في: ٣٧ - كتاب القباس والريبة، ٢٨ - باب كرامة قلادة النور في ربة البير، حديث ١٠٥.

«قال الحافظ: كذا فهذا بلفظ أو، وهي تشك أو تلتويح، ووضع في رواية أبي داود عن الثقفيني عن مالك شُغَطَ «أولا فلانة»، وهو من عطف العام على الخاص، وبهذا جرم المهاب، ويؤيد الأمر أي تشك ما روي عن مالك: أنه سئل عن القلادة؟ فقال: ما سمعت بكراهيتها إلا هي النور».

(إلا قطعت) ساء المجهول، قال الحافظ: قال ابن الجوزي - وفي البراد بالأوتار ثلاثة أنواع أحدها أنهم كانوا يقاتلون الإبل أوتار القسي، لئلا نصيبهم العين بزعمهم، فأسروا يقطعونها إعلالاً أن الأوتار لا ترد من أمر الله شيئاً، وهذا قول مالك

قوله الحافظ^(١)، ووقع ذلك متصلاً بالحديث من دلالته في «الموطأ» وعند مسلم وأبي داود وغيرهما، قال مالك: أرى في ذلك من أجل العين، ويؤيده حديث عتبة بن عامر روى عن علق تميمه فلا أثم الله له أخرجه أبو داود، والتميمه ما حُفِّلَ من القلائد حشية العين، ونحو ذلك، قال ابن عبد البر: إذا اعتقد الأذى فدها أنها ترد العين، فقد ظن أنها ترد فقدور، وذلك لا يجوز اعتقاده.

فانتهى. انتهى عن ذلك المثلث سخط القلادة بها عند شدة الزكهر، ويحكى ذلك عن محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة، وكلام أبي عبيد يرجعه، فإنه قال: نهى عن ذلك لأن الدواب تتأذى شئلك، ويصيق عليها نفسها ويرعبها، وربما تعلقت شجره، واختفت أو تعرفت عن السير.

(١) «فتح الباري» (١/ ٢٤٢)

قال تميمي: سمعتُ غالباً يقول: (أرى ذلك من ثغبي).

الله: أنهم كانوا يعشرون فيها الأجراس، حكاية الخطابي، وعليه يدل ثوبان البخاري، إذ يرجع عن حديث الباب أن ما قيل في الجرس ونحوه في أعالي الإبل، والذي يظهر أن البخاري أشد إلى ما ورد في بعض طرقه، عند أخرجه اللؤلؤة من رواية عثمان بن عمر المذكور^(١) بنحو: «لا تغير خلابة من دبر ولا جرس في عنق إلا قطع»، ولا فرق بين الإبل ونحوها في ذلك، إلا على ثقب، الثالث، فلم تجر المدة بتعليق الأجراس في رقاب الخيل، وقد روى أبو داود والنسائي من حديث أبي وهب رفعه: «اربطوا الخيل وتلاوها»، ولا تغروها الأوتار، قال عن أن لا اختصاص بالإبل.

وقد حمل الضرر من شمل الأوتار في هذا الحديث على معنى: «الآثار»، فقال: معناه لا نطلبوا بها حول الحاملة، قال القرطبي: هو ثوبان يعني وقال النووي: ضعيف، وإلى قول الضرر فتح وكيع، فقال: المعنى لا تركبوا الخيل في الفتن، فإن من ركبها لم يسم أن يتعلق به وتر يقطع به، والذليل على أن المراد بالأوتار جمع، فوتر بالتحريك، لا الوتر بالإسكان ما رواه أبو داود من حديث ربيعة بن ثابت رفعه: «من عمّد لحبته أو فسد أو شرب أو من محمد»^(٢) بريء، فانه عند جميع الرواة جميع فتح لشد.

أقول مالك: (أرى ذلك من) أجل (العين) قال الرافعي^(٣) أي أنهم كانوا يفلدون الإبل أوتاراً شلاً تصيبها العين من عصبهم، فأمرها بقطعها إعلاماً بأن الأوتار لا يرد من أمر الله شيئاً، اهـ.

قال نياحي^(٤) قول مذهب: (أرى ذلك من العين) على وجه التأويل

(١) في كلام من سمع في ترجمة أبي بشر اهـ (٢)

(٢) شرح الرافعي (١/٣١٩)

(٣) «المعجم» (٦/٢٥٥)

سُحِبَتْ وَالْعَذُولُ بِهِ عَنِ عَمُومِهِ بِنَعْرِهِ وَاجْتِهَادِهِ لَأَمَّهُ لَا غِلَافَ لَهُ لَأَنَّ بَجَرِ
أَنْ يَجْعَلَ فِي عُنْفِهِ الْحَقَامَ وَغَيْرَهُ مِمَّا يَشُدُّ بِهِ الرِّجْلُ وَيُزِيلُنَّ فُتُكُ مِمَّا شَاءَ.
وَسُحِيَ قَوْلُهُ مَا لَكَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ نَهَى عَنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ صَاحِبَهَا يَطْلُبُ أَنْ تَكُنَّ
الْقَلَانِدُ تُدْفَعُ أَنْ تَصِيبَ الْإِبِلَ الْعَمِينَ أَوْ تَوَدَّ الْقَذْرَ.

وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ لَا سَمَّوَرُ أَنْ يَحْلِقَ عَلَى الصَّحْبِ مَنْ يَسِي أَدَمَ
وَنَهَبَهُمْ لِسَى، مِنَ الْعَلَّاقِ عَوَفَ بَزَوْفَ الْعَمِيِّ، وَإِذَا حَوَّارُوا تَحْلِقُ ذَلِكَ عَمَى
الْمُتَقَبِّهِ رَجَاءَ الْيَوْمِ. وَالصَّحْبُ مِنْ قَوْلِ الْعُلَمَاءِ حَوَّارُ ذَلِكَ فِي التَّوْبِخِيِّ، وَهُوَ
قَوْلُ مَا لَكَ وَأَذْفُهُوَ، وَقَدْ يَجُوزُ الْإِنْشَاءُ أَنْ يَذْهَبَ أَوْ يَحْتَجِمَ خَوْفَ التَّأَثُّرِ
بِأَدَمَ، كَذَلِكَ يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ فِي الْعَمِيِّ وَمَعْلَمًا إِذَا كَانَ فِيهِ جِرْزٌ أَوْ دُعَاءٌ، وَقَدْ
قَالَ عَمِي مِنْ دَسَارٍ فِي التَّزْيِيدِ: لَا بَأْسَ أَنْ يَحْلِقَ الرَّجُلُ عَلَى فَرْسِهِ نَحْمَةً
الْفَلَاحِ الصَّنُونُوهَا حَرَّةً وَإِلَيْهَا كَرِهَ الْوَلَدُ وَمَا أَخَذَ لَسَمَنِ، وَقَدْ قُلَّ مَا لَكَ. مَا
سَمِعْتُ بِكَرَامَةٍ فِي الْعِلَالَةِ إِلَّا هِيَ الْوَلَدُ، لَهَا.

وَلَا يَذْهَبُ عَلَيْكَ أَدَمُ الْإِمَامِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ذَكَرَ فِي التَّرْجُمَةِ الْحَرَسِ،
وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ مَعْنًى، وَأَشَارَ الْجَاسِي كَمَا تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ أَنَّهُ دَاخِلٌ فِي
عَمُومِ الْقَلَانِدِ إِذَا يَلْقَى إِلَّا بِالْقَلَانِدِ. وَنَشَدَ فِي كَلَامِ الْحَافِظِ فِي تَفْسِيرِ
الْحَطَّائِي، قَالَ الزُّرْقَانِيُّ^(١)؛ قِيلَ: الْمُرَادُ بِالْوَلَدِ الْحَرَسِ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَحْلِقُونَ
الْأَخْرَاسَ فِيهَا، حَكَاهُ الْحَطَّائِي. وَيَذْهَبُ عَلَيْهِ تَرْجُمَةُ الْإِمَامِ بِالْحَرَسِ، وَكَذَا رَوِيَتْ
شِمَانُ بْنُ عَبْدِ مَنَّانٍ مَا لَكَ بِسَمَطٍ. وَنَرَوْهُ لَا جَرَسَ، فَمِنْ أَنَّهُ أَشَارَ بِالتَّرْجُمَةِ إِلَى
بَعْضِ طَرَفَاتِهَا.

قَالَ الْحَافِظُ^(٢)، وَرَوَى مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ الْعَلَاءِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ.

(١) كَمَا فِي الْأَصْلِ، وَالْغَرَابُ عَذِي أَدَمَطُ لَا يَخُفُّ مِنَ السَّخَرِ، لَهَا شَرٌّ.

(٢) شَرْحُ الزُّرْقَانِيِّ (١/١٩٤).

(٣) فَتْحُ الْبَازِي (٦/١٤٢).

«الجرس مزمار الشيطان»، وهو داءٌ على أن الكراهية فيه نصوته؛ لأن فيها شبهة بصوت «نافرس» وشكله، قال النووي وغيره: «الجهور حتى أن انهي للكراهية، وأنها كراهية تنزيه، وقيل: للتنزيه، وقيل: يمنع منه قبل الحاجة، ويجوز إذا وقعت الحاجة، وعن مالك تختص الكراهية من القلانة واللوتر، ويجوز بغيرها إذا لم يقصد دفع العين، هذا كله في تحليل الثمام وغيرها مما ليس به قرآن ونحوه».

وأما ما فيه ذكر الله فلا نهي فيه، فإنه إنما يجعل للتبوك به والتعوذ بأسمائه، وكذلك لا نهي عما يعنى لأجل الزينة ما لم يلبس الخيلاء أو السرف.

واختلوا في تحليل الجرس أيضاً، ثالثها: يجوز بقدر الحاجة، ومنهم من أجاز الصغير^(١) منها دون الكبير، وأغرب ابن حبان: فزعم أن الملاشكة لا تصحب الرقة التي يكون فيها الجرس إذا كان رسول الله ﷺ فيها، اهـ.



(١) كما تقدم في أول الباب من قول أهل الثمام لسالم اهـ. فتر.

بسم الله الرحمن الرحيم

٥١ - كتاب العين

(١) باب الوضوء من العين

(١) الوضوء من العين

قال الحافظ^(١) تحت ترجمة البخاري باب العين حتى تأتي الإقامة للصلاة، ثابت موجود. وهو من جملة ما لحظت كونه، قال المازري أحد المحققين بظاهر الحديث أي الذي أخرجه البخاري^(٢) من حديث أبي هريرة ومعه «العين حواء» وأخره طوائف المتقدمين غير معنى؛ لأن كل شيء ليس محلاً في نفسه، ولا يؤدي إلى قلب حقيقة ولا بمسألة دليل، فهو من تجاوزات المتقدمين، فإشارة الشيخ إلى وقوعه أم يكن لإتلافه معنى، وحسن من فرق بين إنكارهم هذا وإنكارهم ما يخرج من أمور الأخرى، وأخرج مسلم من حديث ابن عباس رفعه العين حتى، ولو كان غير، مطلق القدر، سمعته العين وردت استعمالهم فافهموا، فيها تأكيد ونسبه حتى سرعة تحوها وتأثيره في الغات.

وأما أمر العائش بالاختصاص عند طلب التمتع منه، فمبهمة إشارة إلى أن الاختصاص بذلك كان معلوماً عندهم، وأمرهم أن لا يمسوا به إلا يريد منهم، وإذروا، في ذلك، مع التوجه إلى الأصل في ذلك، وقطاع الأمر بالوجوب، وحكي المازري فيه خلافاً وصحح الوجوب وقال: من حكي ليلاك وكان اغتسال العائش مما حوت العانة بالشفاء، فيه تعريض، وقد قرر أنه يجرى بذلك الظاهر للضرورة، وهذا أولى.

(١) فتح الباري (١/١٠٢).

(٢) صحيح البخاري (١/١٥٧).

وقال أيضاً في موضع آخر^(١) نقول: عند الرجل أحبه بعينه فهو محب ومعبود، ورجل عاش، ومعين، وعيون، وانعش نظره باستحسان مشوب بحسد من خيب الطبع، يحصل المنظور منه ضرر.

وقد وقع عند أحمد من حديث أبي هريرة رفعه العين حتى وبصره الشيطان وحسد ابن آدم، وقد أشكل ذلك على بعض الناس فقال: كيف تمنع العين من بُعد؟ والجواب أن طبائع الناس قد تختلف، فقد يكون ذلك من - م - يصل من عين العائن في الهواء إلى بدن المعبود، وقد نقل عن بعض من كان مجاباً أنه قال: إذا رأيت شيئاً يعجبني وجدت حرارة تخرج من عيني، ويعقب ذلك مباشرة الحائض نضح يدها في إياه النسر فيفسد، ولو وصفتها بعد ظهرها لم يفسد، ومن ذلك أن الصحيح قد ينظر إلى العين الرمضاء فيرمده، أشار إلى ذلك ابن بطال إلى آخر ما بسطه الحافظ في إثبات تأثيره، والجواب عن مخالفته.

قال الثورياني^(٢): الإصانة به شيء ثابت الوجود مقضي به في الموضع الإنسي، لا شبهة في تأثيره في نفوس والأعيان. قال القرطبي: هذا قول عامة الأمة، ومذهب أهل السنة، وأتذكر قوم منسدة، وهم محدثون بما يشاهد منه في الوجود، فكم من رجل أدخله العين في نقر لكن شبهة الله تعالى، ولا بلغت إلى محرم من الشرع والعين شمسك بامتداد لا أصل له، فما يشاهد من خواص الأحجار وتأثير السحر ما يقتضي منه الحب، الخ.

قال الفاري: قد أظن في إثباته الإمام محمد الدين الرازي في تفسير سورة عند قوله تعالى: ﴿يَتَّبِعُ لَا تَسْخَرُوا مِنْ آلِهِ كَيْدُ﴾^(٣) الآية، وقال

(١) فتح البارئ (١/٢٠٠).

(٢) شرح لوزناني (١/٣٢٠).

(٣) سورة يونس: الآية ٦٧.

١٧٨٥/١ - وحللتني بخيبر عن مائة، عن محمد بن أبي

أُثَامَةُ بْنُ سَهْلٍ بْنِ خَبِيبٍ. أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا بَكْرٍ يَقُولُ: اغْصَانُ أُمِّي، سَهْلٌ بْنُ خَبِيبٍ.

العارف^١ العين على الاستحسان مشوبة بالحسد، ومن إنبه جعل ذلك من سم يعمل من عين العائز حتى القواء إلى أن لم يعبث به رطب ذلك أن الحاضر يضح بلها ثم إنباء تلبس بفساد، وضد هذا العين نظر العائز من الراجلين إلى مربية - واقعين من البيبي حجاب العين، فهو من حيث التأثير الأكبر جعلها انكاف مداماً والفاسق مبالغاً وانكاف انساباً. اهد

١٦٦٨٥ - (مالك عن محمد بن أبي نعيم عن سهل بن سعد السديقي)

وإذا كان له في النسخ الهدى بلطف التصغير ابن سهل، تحريف من النسخ، فإن النسخة معروفة لسهل بن حبيب الصنعاني الشهير (ابن حبيب) بضم الحاء المهيّلة مصداقاً قال في «التحريف» ورأى عليه لأبي داود والنسائي وابن ماجه وثقة من الصادق، وقال صاحب «الجريدة»⁽¹⁾ «له هذا الحديث الواحد، يعني في الموطأ»، وذكر الحافظ في «التهذيب» له ثلاثة أحاديث عند أصحاب السنة غير هذا.

(ثُمَّ مَعَ قَبِيْلَةِ اَيُّ اَمَّا اَمَانَةُ وَاسْمُ اُسْعَدِ اِبْرَاهِيْمَ) اَمَّا اَمَانَةُ (اَقْبَلِ اُمِّي

سجل) كما في جميع السبع الهجاء والمصروفة بدور التنصير، وهذا أيضاً دليل على أن في أول السند تحريفاً من النسخ الهندي (ابن حنيفة) من واحد الأنصاري الأوسي، صاحبنا من أهل ندره قال البخاري¹³ شهد المشهد كلها. وثبت مع النبي ﷺ يوم أحد، منخلته عني - رضي الله عنه - على المدينة، ثم ولأه فارس، مات بالشهداء سنة 38هـ. (أ).

(17) $\{A_i\}_{i \in I}$ is a family of \mathcal{A} -modules. Then, $\bigoplus_{i \in I} A_i$ is an \mathcal{A} -module.

204 199

$$\{ \varphi_{\alpha} \in \mathcal{A} \mid \varphi_{\alpha} \in \mathcal{A}_{\alpha} \} = \mathcal{A}_{\alpha} \quad (10)$$

بِالْخُرَارِ. فَمَرَّ بِنُتَّةٍ كَانَتْ عَلَيْهِ. وَغَامَرُ بْنُ رِبِيعَةَ يَفْتَرُ. قَالَ وَكَانَ
 مِهْلًا رَجُلًا أَيْضًا حَسَنَ الْجِلْدِ. قَالَ: فَقَالَ لَهُ غَامَرُ بْنُ رِبِيعَةَ: مَا
 رَأَيْتُكَ كَالْيَوْمِ وَلَا جِلْدَ غَدْرَاءَ.....

قال أبو حنيفة: سمعته علي - رضي الله عنه - علي الصديق، ومات في
 خلافة، كذا في «التقريب»، قال الزرقاني^(١) ظاهره الأرسال، لكنه محمول
 علي أن أبا أمامة سمع ذلك من أبيه، ففي بعض طرقه عن أبي أمامة حدثني
 أبي أنه مهنبل، انه.

قال الحافظ: أخرج أحمد والنسائي، وصرحوا بن حبان من طريق
 لوهري عن أبي أمامة بن سهل أن أبا أمامة حدثه أن أنس بن مالك خرج يساوروا معه
 الحديث، سباني يسميه قريباً.

بِالْخُرَارِ) منج الحاء المعجمة، الرابح الأولى متداولاً موضع ثوب
 النخعة، قاله ابن الأثير وغيره، وقال ابن عبد البر: موضع بالحدية، ولبيل:
 من أوديتها. وزيد الأول أن علي بعض طرق الحديث حسن إلا أن يندب
 الخرار من النخعة، كذا في «الترغاني».

(فَمَرَّ بِنُتَّةٍ) قسم الحميم وشبهه المرحضة أول صاحب «المحلى»: هي
 ثوبان بينهما، فمن إلا أن يكون من صرف، فقد يكون واحد غير محشور. (كَانَتْ
 عَلَيْهِ)، أي معرود عن الثياب للأعمال، ولا يصح في أنه تحرد عن الإزار
 أيضاً، كما مباني في كلام الناجي في الحديث الذي (وعامر بن ربيعة) لعلي
 الصحابي السدي، صاحب الهجرتين (ينظر) ابن سهل (قال) أبو أمامة (وكان
 مهلاً رجلاً أبيض) جداً (حسن الجلد) بالإضافة (قال) فقال له عامر من ربيعة:
 ما زلتك (أنت كالْيَوْمِ) أي ما رأيت جملتك مثل الذي رأيت اليوم (ولا جلد
 غدراء) أي المكرو.

(١) شرح الزرقاني، (١/١٦٨٥).

قَالَ: فَوَعَكَ سَهْلٌ مَكَانَهُ. وَاشْتَدَّ وَعْكَهُ. فَأَيْنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأُخْبِرَ:
أَنْ سَهْلًا وَعَكَ. وَأَنَّهُ خَيْرٌ رَاحٍ مَخْتُكُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَأَنَاءَهُ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَأُخْبِرَهُ سَهْلٌ بِأَلْبُذِي كَانَ مِنْ شَأْنِ عَامِرٍ. فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَامَ يَقْتُلُ أَحَدَكُمْ أَخَاهُ؟»

قال صاحب «المعنى»: والعدو ياتضم الحجاب الذي في فروجهما، ثم هو
معطوف على مقدر، وهو مقعول رأيت، أي ما رأيت جلد غير عذراء كجلد
رأيت اليوم، ولا جلد عذراء، قاله الطيبي. ثم قال: فعلى هذا كالיום صفة،
وإذا قدر المعطوف عليه مؤخرًا كان حالاً، كذا في «المعنى».

قال القاري^(١): وأوضح منه كلام ابن المثلث، أن الكاف معمول مطلق،
أي ما رأيت في وقت ما جلد عذراء: أو ما رأيت جلد رجل في اللطافة، ولا
جلد عذراء في البياض والتعومة مثل رؤيتي اليوم. أي مثل انجلد الذي رأيت
اليوم. ويحتمل أن يكون المعنى: ما رأيت يوماً كهذا اليوم، ولا جلد عذراء
كهذا الجلد، وهو أقرب ما أخذ وأبعد تكلفاً. اهـ.

(قاله الراوي: «فوعك» ببناء المجهول أي حُمَّ (سهل مكانه) أي على
النور (واشتد) أي قوي (وعكه) وسبأني في الحديث الآتي «فلبط» (فأني) ببناء
المجهول (رسول الله ﷺ) (فأخبر) ببناء المجهول أيضاً أي أثناء ﷺ،
فأخبره بذلك الأمر وهو (أن سهلاً وعك وأنه خير راح) أي لا يمكن أنه أن
سروح (معك يا رسول الله) لعدم استطاعته شدة الموعك (فأناءه) أي سهلاً
(رسول الله ﷺ) فأخبره سهل بأنذي كان من شأن عامر بن ربيعة) أي ينظره إليه،
وقول ما قال (فقال رسول الله ﷺ) وفي الطريق الآتي فدعا عامراً فتخبط عليه
(عَلَامَ) قال صاحب «المعنى»: أصفه على ما، تخفف، أي لأي شيء، وقال
الزرقاني: عَلَامَ بمعنى لِمَ، وفيه معنى الإنكار (بقتل أحدكم أخاه) في الدين.

(١) «معرفة السنان» (٨/ ٣٦٥).

ألا برئحت. إن العبد حتى نوماً لها

قال الفارسي: فيه دلالة على أن النعمان اختياراً مما هي الإصادة أو هي دفعها. ويدل على الشئ قوله: «الآن برك»، قال الحافظ في التحصيل: يدل أن المعين تكون مع الإعجاب ولو بغير حمد، ولو من انرجل الحب، ومن انرجل الصانع. وأن الذي يعجبه الشئ ينبغي أن يندرج إلى انهاء النفس بعده بالرفق، يكون ذلك فيه منه. ٨١.

(أ) بفتح الهمزة وتشديد اللام، بمعنى هلا، وجها جاد، في بعض ظروفه.
 كذا في «الدرقاقي»^(١)، قال الفارسي^(٢): «لا تشديد اللام تشديد»، وفي
 «المحلى»^(٣) تلتخصص (بركشت) بفتح المرحدة وتشديد الراء، أي هلا قلته:
 «بارك الله بك»، حتى لا يؤول فيه العيز، زاد في النسخ الهندية (عليه) وليس هذا
 من النسخ المصرية.

قال الباجي^(٣٧) : انفس ائمة ك أبي قال : ما لك انك خيلت . يظن المعصي
الذي يخاف من العيب ، ولم يكن له تأثير

قال الزرقاني: وكان ابن عبد البر يقول: شارك الله أحسن المحاميين، اللهم بارك فيه، فحب علي كل من أحب شيئا، أن يبارك، فإذا دعا بالبركة صارت المحذور لا محالة. وروى ابن أبي شيبة عن سعيد بن حكيم. قال: كان يلقب إذا سافر أن يهيب شيئا معه. قال: اللهم بارك فيه ولا تضره. وأخرج الزوارق وابن أبي شيبة عن أحمد بن زعم. من رأى شئاً عابجاً فقال: يا شئاً الله لا قوة إلا بالله لم يضره شيء.

(إِذَا لَعِينَ حَقٌّ) تقدم في أبواب اثبات الكلام عليه (نَوْصًا لَهُ) وسَمَاتِي بِمَادٍ

(4) $\{ \mathcal{F}_t \}_{t \geq 0}$: filtration

$$d(\mathbf{p}, \mathbf{q}) = \sqrt{\sum_{i=1}^n (p_i - q_i)^2} \quad (1)$$
$$(\varphi \circ \psi)(x) = \varphi(\psi(x))$$

فَتَوَضَّأَ لَهُ عَامِرٌ. فَرَأَاهُ سَهْلٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَيْسٌ بِهِ بَأْسٌ.

الوضوء في الحديث الآتي، قال الزرقاني: هذا الوضوء المذكور في الطريق الثاني المعبر عنه باغتسل ليس على صفة غسل الأعضاء في الوضوء كما يأتي بيانه. قال المازري المالكي: الصحيح عندنا أن الأمر للوجوب، فيجبر العائن على الوضوء. وقيل: لا، كذا في «السحلى». وتقدم في أول الباب ما قاله الحافظ: إن ظاهر الأمر الوجوب، والوجوب حكاه الزرقاني عن ابن عبد البر كما سيأتي في الحديث الآتي.

(فتوضأ له عامر) على الصفة الآتية في الحديث الآتي. ثم صاب الماء على سهل (فراخ سهل مع رسول الله ﷺ) على الفور (ليس به بأس) أي ليس معه أثر النوع الذي كان به، كناية عن سرعة برئه. قال القرطبي: لو أئنف العائن شيئاً حسنته، ولو قتل فسميه الفصاحي أثر الدية إذا تكرر ذلك منه بحيث يصبر عادة، وهو في ذلك كالساحر القاتل يسحره عند من لا يقتله كضراً. وأما عندما يقتل، قتل يسحره أم لا؟ لأنه كالزنديق. وقال النووي: لا يقتل العائن ولا دية ولا كفارة؛ لأن الحكم إنما يترتب على تضبط عام دون ما يخص بعض الناس، وبعض الأحوال مما لا تضبط، فكيف. ولم يقع منه فعل أصلاً، وإنما غايته حسد ونعم لزوال النعمة، وأيضاً فالذي ينشأ عن الإصابة بالعين حصول مكروه لتلك الشخص، ولا يتعين ذلك المكروه في إزالة الحياة، فقد يحصل له مكروه يغير تلك من أثر العين.

قال الحافظ^(١): لا يُمَحَرَّجُ عَلَيْهِ إِلَّا الْحُكْمُ بِقَتْلِ السَّاحِرِ، فَإِنَّهُ فِي مَعْنَاهُ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا عَسِيرٌ، كَذَا فِي «الزُّرْقَانِيِّ»^(٢).

(١) «فتح الباري» (٢٠٥/١٠).

(٢) «شرح الزرقاني» (٢١١/٤).

٢/١٦٨٦ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي
أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: رَأَى عَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ سَهْلًا مِّنْ
حُنَيْفٍ يَغْتَسِلُ. فَقَالَ: مَا رَأَيْتُكَ كَالْيَوْمِ وَلَا جِلْدًا مُّخْبَأَةً.....

٢/١٦٨٦ - (مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن أبي أمامة من سهل بن
حبيب) المذكور في الحديث السابق (أنه قال - رأى عامر بن ربيعة) المذكور
سابقاً (سهل بن حنيف) قال الواقدي: ظاهره الإرسال لكنه سمع من والده،
ففي رواية ابن أبي شيبة عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن أبي أمامة عن أبيه أن
عامراً مر به وهو (يقبض) والأحمد والشافعي - وصححه ابن حبان من وجه آخر
عن الزهري عن أبي أمامة أن أباه حدثه أن النبي ﷺ خرج، وساروا معه نحواً
ما حتى إذا كانوا بنصيب الخرار من الحففة اغتسل سهل بن حنيف، وكان
أبصر حسن الجسم والجلد، فنظر إليه عامر -

قال الساجي^(١): ليس في الحديث ما يدل على أن سهلاً دخل ماء
للغسل، ولعله ربما كان يغسل بما يعمده يديه، ويصب عليه، ولا فيه ما يدل
على أنه اغتسل بماء إزاره؛ لأن حسن جلده يظهر بخلاف معظم جسده مع ثياب
إزاره عليه، ودخول الماء بغير إزار حيث لا يكون أحد ينظر إليه مداع عند
الغناء إلا ما روي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أنه منع عن ذلك؛ لأن للغناء
سكناً، واحتج الساجي في جواز ذلك بقصة موسى - عليه السلام - حين اغتسل
مفر إزاره، وهرب الحجر شاه، فقال - نومي حجر، نومي حجر، اه -

(فقال) والله كما في «المشكاة» عن «شرح السنة»، (ما رأيت كالיום ولا
جلد مخبأة) يضم الميم والياء للمعجمة والمروحة المتعددة المفتوحين، بهمة
من التثنية، وهو البشر، وهي العارية التي هي جلدها المكنونة؛ التي لا تراها
العيون، قال الفاري: هي التي لم تخرج بعد؛ لأن صبايتها أبغض ممن قد

(١) «مقتضى» (٢٥٢/٨).

فَلَبِطَ سَهْلٌ. فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَيَقِيلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، غُلُّ لَكَ فِي سَهْلٍ بَيْنَ حُنَيْفٍ. وَاللَّهِ مَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ. فَقَالَ: «غُلُّ تَهْمُونَ لَهُ.....»

تزوجت، وجعلها أنعم، قال الزرقاني: ومر في الرواية السابقة بولا جلد عذراء، فكانه جمع بين اللفظين، فقال: عذراء محلة، فاقصر كل راوٍ عن ما سمعه منه أو أحدهما بالمعنى، لكن لا شك أن محبة أحسن، اهـ.

(فَلَبِطَ) بصم اللام وكسر الموحدة المخفضة آخره ضاء (سهل مكانه) أي صرع، وسقط على الأرض يقال لبط بالرجل فهو ملبوط به، وفي التامرية: لبط به - بالصم -: سبط من قيام وصرع، كذا في «المحلى».

قال البياحي: قال حبيب عن مالك: معناه ومك، أي وقع صريعاً كالمرضى المشتبك، وهو معنى قوله: «وعك»، غير أن لفظ لبط عند العرب بمعنى صرع. وسقط عن الأرض من خيل أو سكر أو إعياء أو غير ذلك على معنى المبالغة في حماها أنها بلغت به حداً، اهـ.

قال الزرقاني^(١): وقال ابن وهب: لبط وعك، وكأناه نسره بالرواية السابقة جمعاً بينهما لاتحاد القصة، ولا ينبغي لحواز الـ سقوطه من شدة وعك، وهذا أولى إبقاء اللفظين على حقيقتيهما، زاد ابن أبي ذئب عن الزهري حتى ما يفعل لشدّة التوجع (فأني) بياء المجهول أرسول الله ﷺ فَيَقِيلُ (له) (يا) رسول الله ﷺ هل لك (فني سهل من حنيف) أو في مداواته، أو هل لك دواء في شأنه، أو دانه؟ كذا في «المرفأة»^(٢).

(والله ما يرفع رأسه) من شدة الوجع (فقال) ﷺ: (هل تهمون) بتشديد الفوقية أي هل تظنون (له) كذا من التمسح المصرية باللام، وهي الهندية به،

(١) «شرح الزرقاني» (٣٦٦/٤١)

(٢) (٣٦٦/٨).

أَخَذَهُ قَالُوا: نَشْتُمُ عَامِرَ بْنَ زَيْبَةَ. قَالَ: فذُغَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَائِبٌ، فَتَغَيَّرَ عَلَيْهِ. وَقَالَ: «لَا يَمُوتُ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ» أَلَا يَرَى أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ فِي غَضَبِ عَامِرٍ وَجْهَهُ وَزَيْنَهُ، وَمَرْفُوقِهِ.....

بالموجعة (أخذاً) في إصابة العين، قال الباجي^(١): يريد أن يكون أحد أصابع بالعين، ونعله فإن يلمسه ذلك، فأراد أن يتحفظه (قالوا) تشتم عامر من ربيعة وكانهم لما قالوا ذلك ذهب يذهب إلى سهل لثبته الخبر منه كما في الحديث السابق، فأتاه رسول الله ﷺ فأخبره سهل، ولم يذكر في السابق أنه قال: هل نهمون أحداً، ففي كل من الطريقين احتمال، كذا في «الزرقاني».

زاد في النسخ الهادي بعد ذلك (قال: فدعا رسول الله ﷺ عامراً) أي نجاه، قال الباجي: فأقر له، وليست هذه الزيادة في النسخ المصرية غير نسخي الزرقاني والباجي، والظاهر سقوط من النسخ (تفتيط عليه) أي غضب من العبط. وفي «المشكاة» عن «شرح الستة» فتغلط عليه أي كلسه بكلام غليظ.

(وقال علام) أي: لم، كما تقدم (بقتل أحدكم أخاه) بالعين، ولا يترك إذا أعجب (ألا) بمعنى فلا (موتت) أي دعوت بالبركة، كما في الحديث السابق (اغتسل له) قال الرزقاري^(٢): أي رحوباً؛ لأن الأمر حقيقة الوجوب، ولا نسي لأحد أنه يمنع أخاه ما يضره ولا يضره لاسيما إذا كان بسبه، وكان هو الحامي عايه، فواجب على العائن الغسل عنه، قاله ابن عبد البر: اهـ. وتقدم في الحديث السابق ما قاله العازري وغيره

(فغسل عامر وجهه ويديه) قال الزرقاني: وفي رواية بدل هذا، وظاهر كعبه (ومرفقيه) قال الباجي: قال عيسى بن دينار: إنه يغسل يديه ومرفقيه، ولا

(١) «السنن» (٧/٢٥٦).

(٢) «شرح الزرقاني» (١/٣٢١).

وَرُكْنَيْهِ، وَأَطْرَافَ رِجْلَيْهِ، وَدَاخِلَةَ إِزَارِهِ، فِي قَدَحٍ، ثُمَّ صُبَّ عَلَيْهِ،
فَرَاخٌ سَهْلٌ.....

بغسل ما بين اليد والمرفق، اهـ. قلت: ويؤيده ما سيأتي عن الزهري في غسله، ويشكل عليه ما سيأتي في كلام الحفاظ من رواية ابن منجه، وبغسل يديه إلى المرفقين، قال الزرقاني: زاد في رواية: وغسل صدره (وركبيه وأطراف رجله وداخلة إزاره).

في مشرح السنة: اختلفوا في غسل داخلة الإزار، فذهب بعضهم إلى المتكبر وبعضهم إلى الأفتاد والورك، وقال أبو عبيد: إنما أراد بـداخلة إزاره طرف إزاره الذي يلي جسده معاً يلي الجانب الأيسر، فهو الذي يغسله، قل: ولا أعلمه إلا جاء مفسراً في بعض الحديث هكذا، كذا في «المعرفة»^(١)

قال التاجي: داخلة إزاره هو الطرف المتدلي الذي يغضي من مندره إلى جلفه، كأنه إنما يمر بالطرف الأيمن على الأيسر حتى يشد بذلك الطرف المتدلي الذي يكون من داخل، قال يحيى: عر ابن ذافع لا بغسل موضع الحجة من داخل الإزار، وإنما بغسل الطرف المتدلي، اهـ.

وفي «المحلي»: داخلة الإزار هو طرف الإزار الذي يلي جسد المؤزر، وقيل: موضعه من الجسم، وقيل: الورك، وقيل: المتكبر، كنى بالداخلة عنها، وقال النووي: المحمور على أنها الطرف المتدلي الذي يلي سفوه الأيمن، اهـ.

وفي «الزرقاني»: قال الساروي: ظن بعضهم أنه كناية عن المرح، والمحذور على أنه الطرف المتدلي الذي يلي سفوه الأيمن، اهـ.

(في قدح) أي اغسل في قدح ليجمع فيه الماء يستعمل (ثم صب) ياء المجهول أي هذا الماء الذي في القدح (عليه)، أي على سهل قال الزرقاني: زاد في رواية، قال: وحسنت قال: وأمر فحماضه حسوات (فراخ) أي مشى (سهل)

(١) انظر: «معرفة الشيخ» (١/٣٦٦).

مع الناس، ليس به بأس.

أخرجه ابن ماجه في: ٣١ - كتاب الطب، ٣٢ - باب العين.

مع الناس) قال الطيبي: كناية عن سرعة برئه (ليس به بأس) أي ثم يبقى معه شيء من أثر المرض.

قال المحافظ في الفتح^(١): ليس في حديث ابن عباس، أي الذي أخرجه مسلم، وفي الأمر بالاحتسال، صفة لاغتسال، وقد وقعت في حديث سهل بن حنيف عند أحمد والنسائي وصححه ابن حبان من طريق الزهري عن أبي أمامة بن سهل أن أباه حدثه، فذكر الحديث، وفيه: ثم قال: اغتسل له، فغسل وجهه ويديه ومرفقيه وركبتيه وأطراف رجليه وداخله إزاره في قديم، ثم يصب الماء عليه رجل من خلفه على رأسه وظهره، ثم يكفأ القذح، ففعل به ذلك، فراح سهل مع الناس، هذا لفظ أحمد^(٢) من رواية أبي أوس عن الزهري، ولفظ النسائي^(٣) من رواية ابن أبي ذئب عن الزهري بهذا اللفظ: أنه يصب صبة على وجهه بيده اليسرى، وكذلك سائر أعضائه صبة صبة في القذح. وقال في آخره: ثم يكفأ القذح وراءه على الأرض.

ورفع في رواية ابن ماجه من طريق ابن عيينة عن الزهري، وفيه: فأمر عامر أن يتوضأ، فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين وركبتيه وداخله إزاره، وأمر أن يصب عليه، قال معمر عن الزهري: وأمره أن يكفأ الإماء من خلفه، اهـ.

وقال الزرقاني^(٤): قال الزهري: هذا من العلم بغتسل العائن في قديم من ماء يدخل يده فيه، فيمضمض، ويمسح في القذح، ويغسل وجهه فيه، ثم يصب

(١) فتح الباري (١٠/٢٠٤).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٤٨٦/٣).

(٣) أخرجه النسائي في أصح اليوم والليلة (٢٠٩).

(٤) شرح الزرقاني (٤/٣٢٢).

وقيل: بلغرف ويصب عليه، ثم يكفأ القدح على ظهر الأرض، وراعه، اهـ

وفي قوله حاشي: قال عياض: إن غسل العبد وجهه صفة واحدة ببله
ابنائه، وكذلك سائر الاعضاء، إنما هو صفة مكية على ذلك المحض في القدح،
ليس على سبح الوضوء، وكذلك فاعل الإزالة، إنما هو عصبه في القدح، ثم
تقدم الذي في يده القدح، فيصبه على رأس الثمين من ورائه على جميع جسمه
مكتماله، ثم يكفأ القدح وراعه على ظهر الأرض، وقيل: يستغفل بذلك عند
صلاة عليه، هذه رواية ابن أبي ذئب عن الزهري. اهـ

قال الحافظ في «الفتح»^(١)

تنبيهات الأول: «فصغر النوى في الأذكار» على قوله. الاستعمال أي
بذلك المعنى: غسل داخله إزارك مما يلي النجد. فلما قلنا فيه معنى المطبوع
ليه، وهذا موهم الانحصار على ذلك، وهو عجيب، ولا سيما، وقد نرى في
الشرح مسلم كلام عياض بذلك.

الثاني: قال الصوري: هذا المعجم مما لا يمكن تعينه ومعرفة وجهه من
جهة العمل، وأيسر في قوة العقل الإختلاج على أسرار جميع المعنويات، فلا
يتركوه لا يفعل معناه. وقال ابن النحوي: إن توغلت فيه مشرع قلنا له.
قل: الله ورسوله أعلم، وقد عصبته الشجرة، صعدت السمكة، أو متعلست،
فأورد عليه أظهر: لأن هذه من الأدوية تفعل بفروعها. وقد تعمل سمكة لا
بذلك، ويسمون ما عدا مسكة لخواص

وقال ابن القيم^(٢) هذه الكميات لا ينتفع بها من أكلها، ولا من سجن
منها، ولا من شئ غيرها، أو جعلها مجزئاً غير معتقد، وإذا كان في الطبيعة

(١) مطبوع في «فتح الباري» (١: ١٠٠).

(٢) مطبوع في «إبداء الميعاد» (١: ١٠٧).

(٢) باب الرقية من العين

خواص لا يعرف الأطباء عللها، بل هي مدغم بدرجة من القيامة، وإنما تعمل بالخاصية، فما الذي نذكره جهلتهم من الخواص الشرعية، هذا مع أن في التمدلج بالاعتمال حكمة لا تأبى عنها العقول الصحيحة، فهذا مرقى سم الحية، يؤخذ من ثعبان، وهذا علاج النفس الغصية توضع اليد على بدن القصبات، فيسكن، فكان أثر ذلك المير تسعة نار وقعت على جسده، ففى الاعتمال إضفاء إلى الشدة

ثم أما كانت هذه الكيفية الخفية تظهر في السواضع البريقة من الجسد لشدة النفوذ فيها، ولا شيء أرق من المغائر، فكان في علاجها إيصال لعينها، ولا سيما أن للأرواح الشيطانية في تلك المواضع اختصاصاً، وفي أيضاً وصول أثر العمل إلى القلب من أثر المواضع وتسريعها فإذاً، فتطهر تلك النار التي أثارها العين بهذا الماء

(٣) الرقية من العين

قال الخليل^(١): الرقية تكون المقف بقال: رقى بالفتح في المعاضي برفي بالكسر في المستقبل، ورقيت فلاناً بكسر القاف أرقيه، وسترقي: طلب الرقية، وهو معنى التحويل بالفعال المسحمة، أي رقية من يعصاب بالعين، وقد أجمع العلماء على جواز الرقي عند اجتماع ثلاثة شروط: أن يكون يتكلم الله تعالى، أو بأسمائه، أو صفاته، وبالله تعالى، أو بما يعرف به من غيره، وأن يعتقد أن الرقية لا تؤثر بذاتها، بل مدد الله تعالى، واختلفوا في كونها شرطاً، والراجح أنه لا بد من اعتبار الشروط المذكورة.

ففي صحيح مسلم^(٢) من حديث عوف بن مالك قال: كنت برفي في

(١) فتح الباري (١٩٥/٦٠).

(٢) صحيح مسلم (٢٤٠٠)، وأخرجه أيضاً أبو داره (٢٨٨٦٦).

الجاهلية، قلنا: يا رسول الله كيف ترى ذلك؟ فقال: «اعرضوا علي رقاكم، لا بأس بالرقبي ما لم يكن فيه شرك»، وثه من حديث جابر «نهى رسول الله ﷺ عن الرقبي، فجاء أن عمرو من حزم، قتلوا: ما رسول الله، إنه كانت عندنا رقية رقي بها من العفر، قال: عرضوا عليه، فقال: ما أرى بأساً، من استطاع أن يبتع أحماء فليبتعها، وقد تمسك قوم بهذا المصوم، فأجازوا كل رقية جرت منعته ولو لم يعلق مصاعداً. لكن دل حديث عوف أنه مهما كان من الرقي يؤدي إلى الشرك يبيع، وما لا يعقل معه لا يؤمن أن يؤدي إلى الشرك فيبيع احتياطاً، والشروط الأخر لا بد منها، وقال قوم: لا تجوز الرقية إلا من العين والسدغة، لحديث عمران بن حصين عند البخاري ولا رقية إلا من عين أو خبطة».

وأجيب بأن معنى المحصر فيه أنهما أصل كل ما يحتاج إلى الرقية، فيلتحق بالعين جواز رقية من «حبل أو مس» ونحو ذلك، لاشتراكهما في كونها تنشأ عن أحوال شيطانية من (نسي أو جني)، ويتحقق بالنسب كل ما عرض للبدن من فحش ونحوه من المواد الشبهة.

وقد وقع صد أبي داود في حديث أنس مثل حديث عمران بن حصين: «ورد» أو «دم»، وفي مسلم^(١) من حديث أنس، فإنه: «رخص رسول الله ﷺ في الرقي من العين والحمية والنسلة». وفي حديث آخر: «والأذن»، ولأبي داود^(٢) من حديث الشفاء أن النبي ﷺ قال لها: «ألا نعلمين هذه - يعني حمية - رقية السمكة»، والنسلة فرج يخرج في الحنث وغيره من الجسد، وقيل: المواد بالمحصر معنى الأفضل أي لا رقية لغيره، كما قيل: «لا سيف» لا

(١) «مصحح مسلم» (٢: ٩٦)، وأخرجه أيضاً الترمذي (٢٠٤٦)، وابن ماجه (٣٥١٦).

والثاني في تكملة (٧٥١١)

(٢) مسنن أبي داود (٣٨٨٧)

في التنفرة وقال قوم: اسمئهي عنه من الرقي ما يكون قبل وقوع البلاء، والمأذون فيه ما كان بعد وقوعه، ذكره ابن عبد البر والبيهقي وغيرهما.

وفيه نظر، وكأنه مأخوذ من الخبر الذي قرئت فيه التسمائم بالرقي، فأخرج أبو داود^(١) وصححه النجاشي عن ابن مسعود رفعه «أن الرقي والتسمائم والتولة شرك»، والتسمائم جمع تسمية، وهي خرز أو فلاة تعلق في الرأس، كانوا في الجاهلية يحتفدون أن ذلك يدفع الآفات، والتولة شيء كانت المرأة تحلب به حدة زوجها، وهو ضرب من السحر، وإنما كان ذلك من الشرك، لأنهم أرادوا دفع انفسار ويطلب المانع من عد غير الله، ولا يخل في ذلك ما كان مأساء الله تعالى وبكلامه.

فقد ثبت في الأحاديث استحصال ذلك قبل وقوعه، كما في «السجوي»^(٢) من حديث عائشة أنه ﷺ كان إذا أوى إلى فراشه يفتش بالمعوذات، ويصح يهما وجهه الحديث. وفيه أيضاً عن ابن عباس أنه ﷺ كان يعوذ الحسن والحسين بكلمات الله التامات من كل شيطان وهامة، الحديث، وسعح الترمذي^(٣) من حديث خولة بنت حكيم مرفوعاً «من نزل منزلاً، فقال: أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق، لم يضره شيء حتى يشول»

وعند أبي داود^(٤) والنسائي بسند صحيح عن رجل عن أسلم قال: لدعت البليّة فلم أتم، فقال له النبي ﷺ: «ما قلت حين أمسيت: أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لم يضرك»، والأحاديث في هذا المعنى موجودة.

(١) مسند أبي داود (٩/١) من كتاب الطب (٣٨٨٢).

(٢) صحيح البخاري (٥٧٤٨).

(٣) مسند الترمذي (٣٤٢٧).

(٤) مسند أبي داود (٣٨٩٨).

لكن يحتمل أن يقال: إن الرقي أخف من التعميد، وبذلك فالخلاف في الرقي مشهور، ولا خلاف في مشروعية الرقي إلى الله، والالتجاء إليه في كل ما وقع وما يتوقع، وقال ابن القيم الرقي بأسماء وسعادات وغيرها من أسماء الله عز وجل، أو روحاني، إذا كان معنى لسد الأبرار، يحصل الشفاء بذلك له.

باب من هذا النوع فرغ الناس إلى الطب الحسني، وذلك الرقي الحسيني عنها التي يستعملها السحرة وغيره ممن يدعى بمحير السحر له، يأتي بأقوال مشبهة موقفة من حق وباطل، يجمع إلى ذكر الله وأسمائه ما يشوبه من ذكر الشياطين، والاستعانة بهم والسوء بدفعهم، ويقال: إن الحق أعداوتنا للإنسان بالطبع تصادف الشياطين تكونهم أعداء بني آدم، فإذا عزم على الحق بأسماء السحرة الذين أجبت وخرجت من مكانها، وكذا المديح إذا رقي بشك الأسماء كانت سوط من ياد الإنسان، فذلك كره من الرقي ما لم يكن يذكر الله وأسمائه خاصة، وبالفلسان العربي الذي يعرف دعاء، ليكون ريت من الشرك، وعلى كراهه الرقي غير كتاب الله عامة الأمة.

وقال الغزالي: الرقي ثلاثة أصنام، أحدها: ما كان يرقى به في الجاهلية، مما لا يغفر معناه، فيجوز احتجانه لئلا يكون فيه شرك أو يؤدي إلى الشرك، الثاني: ما كان بكلام الله وأسمائه، فيجوز، وإن كان مأثوراً فيجب، الثالث: ما كان بأسماء غير الله تعالى من ملك أو صانع أو معلم من المخلوقات كالتعريض، فهذا ليس من الواجب احتجانه، ولا من المنزوع الذي خصص الانشعاء إلى الله تعالى وانتيرك بأسمائه، فيكون تركه أولى، إلا أن يتضمن تعظيم الرقي به، فيسمى أن يجتنب كالعاصف بخير الله تعالى، وقد التزم: سالت الضافعي عن الرقية فقال: لا بأس أن يرقى بكتابات الله، وما يعرفه من ذكر الله، اهـ.

وقال البايعي^(١): لا خلاف في جواز ذلك بأسماء الله تعالى وكتابه وذكره،
ويقال على صحة ذلك حديث الباب، وقد روي أن النبي ﷺ نهى عن الرقي حين
قدم المدينة، فلدغ رجل من أصحابه، فقالوا: يا رسول الله قد كان آل حزم يرقون
من الحُمّة، فلما نهيت عن الرقي تركوها، فقال رسول الله ﷺ: «ادعوا لي عمارة»،
فقال: اعرض علي رقبتك، فعرضها عليه، فلم ير بها بأساً، وأذن لهم فيها،
فيحتمل أن تكون ممنوعة، ثم نسخ المنع بالإباحة. ويحتمل أن يكون إنما منع منها
ما كان فيه شيء من أقوال أهل الكفر، والله أعلم وأحكم.

وقد روي عن علي وابن مسعود - رضي الله عنهما - أن الرقي والتمائم
والثولة شرك، فيحتمل قولهما على ما تقدم من النهي، ولم يعمرا النسخ،
ويحتمل أنهما أرادا بذلك الرقي بقول يتضمن الكفر، ومثل مالك - رضي الله
عنه - عن الرجل يرقى ويتشور، فقال: لا بأس بذلك بالكلام الطيب، اهـ.

وفي «الدر المختار»^(٢) عن «المجنبي»: التيممة المكروهة ما كان بغير
العربية، قال ابن عابدين: الذي رأيته في «المجنبي» التيممة المكروهة ما كان
بغير القرآن، وقيل: هي الخزعة التي تعلقها الجاهلية، وفي «المغرب»: يتوهم
بعضهم أن المعاذات هي التمانيم، وليس كذلك، إنما التيممة الخزعة، ولا بأس
بالمعاذات إذا كتب فيها القرآن أو أسماء الله تعالى، ويقال: رقاء الرافقي رقية
ورقية: إذا حوّلته ونقش في عودته. قالوا: وإنما نكره الخزعة إذا كان بغير لسان
العرب، ولا يدري ما هو، ولعله يدخله سحر أو كفر أو غير ذلك، وأما ما
كان من القرآن أو شيء من الأدعوات فلا بأس به.

قال الزيلعي: ثم الرقيقة قد تسمى بالتيممة على بعض الناس، وهي عبط
كان يربط في العنق، أو في اليد في الجاهلية لدفع المضرة عن أنفسهم على

(١) المختصر (٧/٦٥٨).

(٢) (٩/٦١٠).

١٦٨٧/٣ - حَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ الْمَكِّيِّ،

أَنَّهُ قَالَ

رَعِمَهُمُ، وَهُوَ مِنْهُيٌّ عَنْهُ، وَذَكَرَ فِي مَدْرَدٍ لَأَمْعَانَ أَنَّهُ كَفَرُ، وَفِي «الْمَجْنَسِ»: اِخْتَلَفَ فِي الِاسْتِثْنَاءِ بِالْفُرْأَنِ، مَنْ يَقْرَأُ عَلَى الْعَرُوسِ أَوْ الْمَلْدُوحِ الْفَاحِشَةَ، أَوْ يَكْتُبُ فِي وَرْقٍ وَيُعَلِّقُ عَلَيْهِ، أَوْ فِي طَسْتٍ وَيَقْسِلُ زَيْتِي، وَعَنِ السِّيِّغَةِ أَنَّهُ كَانَ يَمُودُ لِحَصِّهِ، قَالَ وَهَبُ بْنُ هَبَالٍ عَنْهُ: وَعَلَى الْجَوَارِ عَمَلُ النَّاسِ الْيَوْمَ، وَهِيَ وَرَدَتْ الْأَنْبَارُ، وَلَا بَأْسَ بِأَبِ بَشَّهِ الْجَبِّ وَالْحَافِصِ السَّاعِدِ عَلَى الْحَضْبَةِ، إِذَا قَامَتْ مَلْفُوفَةٌ، اهـ.

قَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: قَالَ فِي «الْحَامِيَةِ»: امْرَأَةٌ تَصْنَعُ آيَاتَ التَّعْوِيدِ لِبَعْضِهَا وَأَوْجِبَاءَ، بَعْدَمَا كَانَ يَنْصَبُهَا، ذَكَرَ فِي «الْحَامِيَةِ الصَّغِيرَةِ» أَنَّ ذَلِكَ حَرَامٌ، وَلَا يَحِلُّ، وَذَكَرَ ابْنُ وَهْبَانَ فِي تَرْجُمَتِهِ أَنَّهُ ضَرَبَ مِنَ السَّحَرِ، وَالسَّحَرُ حَرَامٌ، وَمُشْتَصَاهٌ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَحْرُومٍ كَثْرَةُ آيَاتِهِ، بَلْ فِيهِ شَيْءٌ وَاقِدٌ. وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - رَفَعَهُ: (إِنَّ الْفَرْقَى وَالْمَوَائِمَ وَالْمُتَوَلَةَ شَرَّكَ)، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ^(١)، وَالتَّيَازَةَ يَوْزَنُ عَنْهُ: ضَرْبٌ مِنَ السَّحَرِ، اهـ.

١٦٨٧/٣ - (مَالِكٌ عَنْ حُمَيْدٍ) مَصْفُورًا (ابْنُ قَيْسٍ الْمَكِّيُّ) الْأَنْجَرِيُّ يَكُنَّى أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَقِيلَ: أَبَا مَرْفُورٍ، اِخْتَلَفَ فِي وَلائِهِ، كَمَا فِي «التَّحْرِيدِ» (أَنَّهُ قَالَ) هَذَا مُعْضَلٌ، وَرَوَاهُ ابْنُ وَهَبٍ فِي «جَامِعِهِ» عَنْ مَالِكٍ عَنْ حُمَيْدٍ بِنِ قَيْسٍ عَنْ تَعْنِيَةِ تَعْنِيَةِ مَنْ خَالَكَ بِهِ، وَهُوَ مُرْسَلٌ، وَقَدْ وَرَدَ مُعْضَلًا مِنْ حَدِيثِ أُمِّهِمَا أَسَاءَ، لَيْتَ عَمَلُ مَنْ وَجَّهَ صَحَابُحَ عَبْدِ أَحْمَدَ وَالتَّرْمِذِيَّ وَابْنَ مَاجَةَ^(٢)، كَذَا فِي «التَّنْبِيهِ»^(٣) وَ«الرِّقَابَةِ»^(٤).

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ دَاوُدَ (٣٨٨٢)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٥٣٠).

(٢) «مُسْتَدْرَأُ أَحْمَدَ» (٤٣٨/٨)، وَابْنُ التَّرْمِذِيِّ (٢٠٥٩)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢٠٥٩).

(٣) «تَنْبِيْهُ الْعَالَمِ» (٦٧٧).

(٤) «مَشْرِحُ الرِّقَابَةِ» (٣١٢/٤)، وَ«الْمَوْضِعَاتُ» (٢٧/٢٧).

دُخِلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَابُنِي جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ
لِحَاضَتَيْهِمَا:

(دُخِلَ) بناءً للمجهول لعدته بالناء. كذا في «المحلى» (هو رسول الله ﷺ
بَابُنِي جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ) أَقْرَبُ النِّبَاحِي ذِي كِبَارٍ مِنَ الصَّحَابِيِّ الْحُطَّلِ،
ابن عم رسول الله ﷺ، كَانَ أَسْرَءَ مِنْ شَلِيفَةِ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - حَشْبُ
سَبِينٍ، اسْتَشْهَدَ فِي غَزْوَةِ مَوْثَنَ، مَنَ ثَمَانٍ مِنَ الْأَمْحَرَةِ، أَخْرَجَ الْحَارِثِي عَنْ
أَمْسٍ، قَالَ: غَطَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَعَزَّ. وَاتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ هَاشِمٍ، ثُمَّ أَحْمَدُ
جَعْفَرُ فَأَصِيبَ، ثُمَّ أَحْمَدُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ فَأَصِيبُ، الْحَدِيدُ، وَلَقَدْ سَمِعْتُ
خُرُوبَ الْأَمْرَاءِ، قَالَ صَاحِبُ «المحلى»: قَوْلُهُ يَا بَنِي جَعْفَرٍ، يَعْنِي اثْنَيْنِ مِنَ وَلَدِهِ
الْثَّلَاثَةِ، وَهَمَّ عَبْدُ اللَّهِ وَحُجْرٌ وَحَمْدٌ، اهـ

وفي «المشكاة» عن أسماء: حَدَّثَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ وَلَدَ جَعْفَرٍ سَرَعَ إِلَيْهِمْ
الْعَيْنِ. قَالَ الْفَارِسِيُّ^(١) مَعَهُمُ الْوَارِدُ وَمَكْرُوهُ الثَّلَاثِ. وَفِي تَخْلُصٍ بِفَحْشَاهُمَا أَيْ
أَوْلَادِ حَفَرٍ.

(فَقَالَ) ﷺ (لِحَاضَتَيْهِمَا) الْحَضِيضَ عَمَّا دُونَ الْإِبْطِ إِلَى الْكُتْلُخِ، وَحَضِيضُ
الْغُضَارِ بِيضُهُ إِذَا ضُفِّتْ إِلَى عَصِهِ تَحْتَ جَنَاحِهِ، وَحَاضِضَةُ الْعَيْنِ أَيْ نَفْوُومُ فِي
تَرْبِيعِهِ، وَاحْتَضِضَ الشَّيْءُ جَعَلَهُ فِي حَضِيضِهِ، كَذَا فِي «مُسْتَدْرَكِ الرِّضَا» قَالَ
الْمُزَنَقَانِي: يَحْزُرُ أَنْ يَكُونَ أَمَهُمَا أَسْمَاءُ بِنْتُ عَبْسٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَهَا،
ذَلِكَ أَبُو عَمْرٍ، اهـ.

و: (أَوَّلُ حَزْمِ صَاحِبِ «السَّحْمِ» بِذَلِكَ قَالَ) وَهِيَ أَمَهُمَا أَسْمَاءُ، قَالَ: وَلَقَدْ
الْبَاعِثُ عَلَى ذَلِكَ مَا فِي «المشكاة» بِرَوَايَةِ أَحْمَدَ وَالتِّرْمِذِيَّ وَابْنَ مَاجَةَ عَنْ
أَسْمَاءَ بِنْتُ عَمِيصٍ، قَالَتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ وَلَدَ جَعْفَرٍ سَرَعَ إِلَيْهِمُ الْعَيْنِ
أَفَأَسْرَفَ فِيهِمْ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ شَيْءٌ مِثْلَ الْفَدْرِ لَسَفَفْتُهُ لِعَيْنِهِ.
وَأَوْصَحَ مِنْهُ، سَاطِرٌ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ مِنْ قَوْلِهِ بِخَيْطٍ لِأَسْمَاءَ.

(١) «مَرْفَاقُ الْمَنَاقِبِ» (٨/٣٦٤)

«قَالِي أَرَأَيْتَا ضَارِعِيَّ فَنَاسَتْ خَاضَتُهُمَا» يَا رَسُولَ اللَّهِ. إِنَّهُ تَسْرِعُ إِلَيْهِمَا النُّعَيْنُ. وَلَمْ يَسْمَعْهُمَا أَنْ تَسْتَفْهِمَ إِلَيْهِمَا إِلَّا أَنَا لَا تَدْرِي مَا يُوَاقِفْتُ مِنْ ذَلِكَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «اسْتَرْقُوا لَهُمَا» فَجَاءَهُ نَوْ سَقَى شَيْءَ الْقَدَرِ، لَسْبَقَتْهُ الْعَيْنُ».

(قالي أوصاهما) أي التولدين (ضارعتين) بضاعت معصية أي بحفزي الجسم، بفناء ضرع الزحل فمراغة ضجع ودل، وفي «استفهم» قال مجس من دنا: «مما جاء ما جابن نجلت أيامهما (فقال حقتهما) ذل الباعى»^(١) لحد يربد أمهم، وهي أسماء بنت مجس - كانت تحت حفص بن أبي طالب، فولدت له عماد بن محمداً وعوناً، ثم خلف عليه أبو بكر الصديق رضي الله عنه، فولدت له محمداً، ثم خلف عليها عمر بن أبي طالب فولدت له يحيى» اهـ

(يا رسول الله إنه) الضمير للذئب (تسرع) ضم الناء وكسر الراء، ويصح أي تعجل، كذا في «المرق» (إليهما النعين) أي يوزن فيهما سريعاً كسكن حسبهما كسر في والضموي (ولم يسمعا أن تسترفي لهما إلا) هذا الأمر وهو (أنا) لا تدري ما يوافقك ويصور عندك (من ذلك) الذي يرفي به.

(فقال رسول الله ﷺ استرقوا) «مع العذاة الفوقية» ويكون الزوا، وخم القاف أي اطلبوا (لهم) من يرأيهما. وروي ناس من أصبح عن حذر أنه نقى، قال: لا سمع بنت حمير - ما شأن أحدهم بي أعني حادعت، أعنيهم حاجة؟، ثالث: لا، ولكن ضرع إليهم العين، أفرقيتم؟ ذل. «ويم ٢٤» فمرست عليه، فقال «أفرقيتم» كذا في «الورطاني»^(٢) قال المحافظ: ضارعه أي نعيته.

(إله لو سمع شيء القدر) متحيزين أي توهم أن الشيء قوة تسبق القدر (يسبقته العين) نفوة تأثيرها إلا أنه شيئاً لا تسبق القدر، فإن القرطبي: فهو

(١) «العين» ٧٧/١٥٦.

(٢) «شرح الألفاني» (٤/٢٧٣).

٤/١٦٨٨ - وحدثني عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سليمان بن يسار، أن عروة بن الزبير حدثه: أن رسول الله ﷺ دخل بيت أم سلمة زوج النبي ﷺ. وفي البيت ضئى يركي، فذكروا له أن أبو العيين، قال عروة: فقال رسول الله ﷺ: «ألا تسترقون له من العيني؟».

مبالغة في تحقيق حماية العين جرى مجرى التعميل إذ لا يرد الغدر شيء، قال الباجي^(١): أمر بالاسترقاء، ولم يأمر بالاعتصال؛ لأن الاعتصال إنما يكون إذا كان العائن معروفاً، وأما إذا كان مجهولاً فلا سبيل إلى أن يخلص أحد بالاعتصال، وإنما يذهب أذه بالترقية، اهـ.

٤/١٦٨٨ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأصباري (عن سليمان بن يسار) الهلالي النخعي (أن عروة بن الزبير حدثه) قال أبو عمر^(٢): مرسل عند جميع رواة الموطأ، وهو صحيح يستند معناه من طرق ثابتة، وقد رواه البزار عن أبي معاذ عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن عروة عن أم سلمة. كذا هي الزرقاني^(٣).

أن رسول الله ﷺ دخل بيت أم المؤمنين (أم سلمة زوج النبي ﷺ) وفي البيت ضئى (ركي) فذكروا (أي أعمل البيت) (أن به العيني) أي أخذته العين (قال عروة: فقال رسول الله ﷺ: «ألا يفتح الهمة وخفة اللام (تسترقون له) أي لم لا تطلبون له من يرفي (عن العين)»).

قال الزرقاني^(٤): وفي «الصحيحين»^(٥) من طريق الزهري عن عروة عن

(١) «المعجم» (٧/٢٥٨).

(٢) انظر «التبويب» (٢٢/١٥٣) و«الاستنكار» (٢٧/٦٨).

(٣) «شرح الزرقاني» (٤/٣٢٣).

(٤) «صحيح البخاري» (٥٧٣٩)، و«صحيح مسلم» (٢١٩٧).

زينب بنت أم سلمة عن أمها ثأن السي رضي الله عنه: رأى في بيتها جارية غي وجهها سعة، فقال: استرقوا لها، فإن بها النظرة،^(١) ففح السين المهمة وتضم، وعين مهملة سوداء، أو حمرة بعلوها سوداء، والمراد أن السفة أدركتها من جهة النظرة، وبإدراك الرأي أنها قصة غير ما في «الموطأ»، ويحتمل اتحادهما، وهو الأصل لاتحاد المخرج، والنصي يطلق على الأشي كالذكر، والبيك من ثأنها بالسعة الناشئة عن العين، وكأنهم لما أخبروه بأذى العين، قال: فإن بها النظرة تصديقاً لمولهم، وتعبيراً لأمره بالرفقة، فلا تخلف، اهـ.

ومال الحافظ في «الفتح»^(٢) إلى اتحاد القصتين إذ ذكر في بحث وصل حديث أم سلمة ورساله: قد جاء حديث عروة هذا من غير رواية الزهري، أعرجه البزار من رواية أبي معاوية عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن عروة عن أم سلمة، فسقط من روايته ذكر زينب بنت أم سلمة، وقال اندارفتي: رواه مالك وابن عيينة، وسمى جماعة كلهم عن يحيى بن سعيد، فلم يجاوزوا به عروة، وتعدد أبو معاوية بذكر أم سلمة فيه، ولا يصح، وإنما قال ذلك بالنسبة إلى هذا الطريق لأنفراد الواحد عن العدد الجم، وإذا انضمت هذا الطريق إلى رواية الزيري فويث جداً اهـ.

وهذا يدل على اتحاد الروايين عنده، ومن المطالب أن حديث أم سلمة هذا أخرجه البخاري في «صحيحه» عن محمد بن خالد نا محمد بن وهب نا محمد بن حرب نا محمد بن الوليد نا الزهري عن عروة، فإن الحافظ: اجتمع في هذا النسب من البخاري إلى الزهري ستة أنفس في نسبي، كل منهم اسم محمد، وإذا رويناه الصحيح من طريق الراوي عن الخطمي عن الكشيبي عن القيري كانوا عشرة، اهـ.

(١) فتح الراوي: (١٠٥/٢٠٦).

وَأَنْشَأَ عَلَيْهِ رَفَعًا ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَهُوَ أَعْلَمُ، فَيَقُولُ: يُعْبِدِي عَلِيًّا، إِنْ تَوَقَّيْتَهُ، أَنْ تُذْجِنَهُ لِحَنَّةً. وَإِنْ أَمَّا سَفِيهُهُ أَنْ أُنْذِنَ لَهُ لَحْمًا خَيْرًا مِنْ لَحْمِهِ وَدَمًا خَيْرًا مِنْ دَمِهِ. وَأَنْ أَكْفُرَ عَنْهُ سَفِيَهَتُهُ.

(وأنشأ عليه) سبحانه بما هو أهله (رفعا) أي المئكان (ذلك) الحمد (إلى الله عز وجل وهو) سبحانه وتعالى (أعلم) بذلك الحمد من الملكير استشاراً وانتخاراً على الملائكة، وحقاً للعباد على الحمد له عز اسمه في كل حال.

(فيقول) الله عز وجل: (يعبدي) هذا حق (علي) بشد الياء (إن أنا توفيته) وليس في السخ المسبية لفظ (أما)، والأوجه وجوده لمناسبة الأتي من قوله: (إن أنا شفيعته). وإن بكسر الهمزة وسكون النون، أي إن أمته في ذلك العرض (أن) بفتح الهمزة وسكون النون (الذخلة) ضم الهمزة (الحنة) قال الرافعي: لا عذاب أو مع الناسين (لأن) بكسر الهمزة وسكون النون (أنا شفيعته) أي عافيه من هذا العرض (أن) بفتح الهمزة (أنفق له لحماً خيراً من لحمه) العريض (ودما خيراً من دمه).

قال الساجي: يريد أن أعبدني إلى صحة أفضل من صحته، بأن أنذله لحماً خيراً من لحمه، ويحتمل أن يريد به خيراً في سجد رقبته وسلامته من الأسقام، ويحتمل أن يريد به أنه خير لما يريد الله تعالى من استعماله بالطاعة، وإثباته من عوده إليه.

(وأن) بفتح الهمزة (أكفر عنه) تشديد الفاء المحكورة (سيئانه) قال المورقاني^(١): أي الصفات كلها.

قيل: ولا مانع عن الكليات أيضاً لو شاء. قال الرافعي: وما اقتضاه ظاهره من شرط الصبر إما هو مفيد بهذا الثواب المحصور، فلا شافي عر الطيراني وغيره عن أس رقبته إذا مرض المريد شرح من ذنوبه كيوم ولدته أمه.

(١) «شرح المورقاني» (٢/ ٣٢٤) والحديث في «المعجم» (٥/ ٤٧).

١٦٩٠/٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَصَدُّ الْمُؤْمِنُ مِنْ مُصِيبَةٍ.....»

المقتضي ترغيب تكفير الذنوب على السمع، سواء انغم له ضرر أم لا، وانشراط القوي النفس متع بأنه لا دليل عليه، واحتجاجة يوفق، التعبد بالصبر في أحوال لا تنهض، لأن ما صبح منها مفيد شراب مخصوص، فاعتبر فيها العسر لحصوله، ولو تجد حديثاً صحيحاً شرب به مطلق الكثير على مطلق المرض مع اعتبار نصر، وقد أورد من الأحاديث في ذلك فتحررني ما ذكرته، ومباني مراد في ذلك قريباً مما يدل على التعميم.

١٦٩٠/٦ - (مالك عن يزيد) بإسنادة فزاي ابن مالك (بن خصة) الخاء، محمد بن فضال متهمة مصفراً سنة التي حله (عن عروة بن الزبير) أنه قال: سمعت عائشة (أم المؤمنين (زوج النبي ﷺ) أحرجه البخاري رواية الزهري عن عروة (تقول: قال رسول الله ﷺ) قال الزرقاني: له طرف كتبه في «المصيبة» وغيره (لا يصيب المؤمن من مصيبة) فلفظ «من» رائدة للاستعراق، كما في «المسلم»، قال الحافظ: أصل المصيبة إرميه بالسهم، ثم استعملت في كل مازلة، وقال الراغب: أصاب يستعمل في الخير والشر، قال تعالى: ﴿يَزِيدُ نَفْسَكَ حَسَنَةً تَنْوَعُهَا﴾ وَإِلَّا تُصِيبَكَ مُصِيبَةٌ ۚ إِنَّ الْأَلْهَةَ قَالُ: وَفِي الْأَمَانَةِ فِي الْخَيْرِ مَا حَقُّهُ مِنَ الصُّوَابِ، وهو العطر الذي ينزل بقدر الحاجة من غير ضرر، وفي الشر ما أخذ من إصابة السهم، وقال الزركاشي: المصيبة في اللغة ما ينزل بالآمان مطلقاً، وفي العرف ما ينزل به من مكروه حادثة، وهو البراد فيها، الخ.

ولفظ البخاري: «ما من مصيبة تصيب المسلم»^١ قال الزرقاني: والمسلم

(١) سورة التوبة الآية ٥١

(٢) والحدوث في «الشهيد» (٢٣١/٢٥)

حَتَّى الشُّوْكَةِ. إِلَّا قُصِّرَ بِهَا، أَوْ كُفِّرَ بِهَا مِنْ خَطَايَاهُ. لَا يُدْرِي
يُزِيدُ، أَيْهُمَا قَالَ عُرْوَةُ.

أخرجه مسلم في: ١٥ - كتاب البر والصلة والآداب، ١٢ - باب نواب
المؤمن فيما يصيبه من مرض، حديث ٥٠.

من طريق مالك ويونس عن الزهري «ما من مصيبة يصيب بها المسلم،
ولأحمد عن معمر عن الزهري «ما من وجع أو مرض يصيب المؤمن»، قلت:
ولفظ البخاري من حديث أبي سعيد وأبي هريرة «ما يصيب المسلم من نصب،
ولا وصب، ولا هم، ولا حزن، ولا أذى، ولا غم حتى الشوكة يشاكها، إلا
كُفِّرَ الله من خطاياها».

(حتى الشوكة) المرة من مصدر شاك، بدليل جعلها حاية للمعاني، وقوله
في رواية البخاري: «يشاكها»، ولو أرادوا الواحدة من الأشياء، لقال: يشاك
بها، قاله البيهقي. وقال الحافظ: جردوا فيه الحركات الثلاثة، فالجر بمعنى
العابة، أي حتى ينهي إلى الشوكة، أو عطفًا على نطق «مصيبة» والنصب بتقدير
عامل أي حتى وجد أنه الشوكة، والرفع عطفًا على التضمير في يصيب: اهـ.

(إلا قص بها) بالالف وانصاف المصيبة المشددة أي أخذ بها. وأصل نقص
الأخذ. وفي رواية نقص، وهذا متغارب المعنى، قاله عياض (أو كفر بها) شك
من يزيد الراوي (من خطاياها) أي خطايا المصائب (لا يلزم يزيد) من خصيفة
الراوي (أيهما) أي أي اللفظين، وفي النسخ الهندية تأتيهما أي التكنيتين من
قص وكفر (قال) شبهه (عروة) من الزبير، ولفظ البخاري «إلا كفر الله بها عنه».

قال الحافظ^(١). وفي رواية لأحمد إلا كان كفارة لذنب، أي يكون ذلك
عقوبة بسبب ما كان صدر منه من المصيبة، ويكون ذلك سببًا لمخفرة ذنبه،
ودفع في رواية ابن حبان «إلا دفعه الله بها درجة، وحط عنه بها خطيئة»، ومثله

(١) انظر: «فتح الباري» (١٠/١٠٥).

لعلهم من طريق الأسود عن عائشة، وهذا يقتضي حصول الأربع معاً، حصول الثواب ورفع العقاب، وشأنه ما أخرجه الضحاك في الأوسط، من وجه آخر عن عائشة، بقطع ما ضرب علي، فوعن طريق خط إلا حط الله به عنه خطيئة، وكانت له حسنة، ورفع له درجة، وبسبب هذا.

وأما ما أخرجه مسلم أيضاً من طريق حمزة عنها لفظ إلا كتب الله له بها حسنة، أو حط عنه بها خطيئة، كذا وقع فيه لفظ إلا، فيحتمل أن يكون شكاً من الرواة، ويحتمل اشتراح، وهذا الوجه، ويكون المعنى إلا كتبه الله له بها حسنة إذا لم يكن عليه خطايا، أو حط عنه إن كانت له خطايا.

وعلى هذا فيقتصر الأول أن من ليست عليه خطيئة يراد من رفع درجاته بقدر ذلك، والفضل واسع، ووقع لهذا الحديث سبب أخرجه أحمد^(١) ورواه أبو عوانة والحاكم من طريق عبد الرحمن بن شعبة القعقري، أن عائشة - رضي الله عنها - أخبرته أن رسول الله ﷺ طهره وجع، فجعل يتقلب على فراشه يستنكي، فقالت له عائشة - رضي الله عنها - لو صنع هذا بعضنا لوحدث عليه، فقال: «إن الصالحين يشهد عليهم، وإن لا يصيب المؤمن نكبة سوفقة، الحديث، وفيه تعقب على الشيخ عمر الناس من عبد السلام جيد قال: في بعض الجهلة أن انصافاً مأجوراً، وهو خطأ صريح، فإن الثواب والعقاب إنما هو بالنكس، والمصائب ليست منها من الآخر علم التمييز والرفض.

وجه التعقب أن الأحاديث الصحيحة صريحة في حصول الأجر بمجرد حصول العميدة، وأما قصر الرضا، فقد رآه يمكن أن يثبت عليهما زيادة على ثواب النصيب، قال الخوافي: لمصائب كمارة حراماً سواء أضر بها الرضا

(١) أخرجه أحمد (٦) (١٦٩٠)

٧/١٦٩١ - وَحَقَّقَنِي مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي صَعْفَةَ؛ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْحُبَابِ سَوِيدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ بَرَدَ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُصَبُّ مِنْهُ.

أخرجه البخاري في ٧٥٠ - كتاب البرص، ١ - باب ما جاء في كثرة البرص.

ثم لا يمكن أن افترق بها الرضا عظم التكفير، وإلا فليكن كذا قال، والتحقيق أن النجاسة كفارة لذات بواربها، وبالرضا يؤجر على ذلك: فبذلك لم يكن للمصاب ذنب عوص من تلك من الثواب بما يواريه.

وزعم الغرافي أنه لا يجوز لأحد أن يقول للمصاب جعل الله هذه النجاسة كفارة لذلك؛ لأن الشريعة قد جعلتها كفارة، فمقال التكفير طلب لتحصيل المصلحة، وهو إساءة أدب على الشارع، كذا قال.

وتعقب بما ورد من جواز الدعاء بما هو واقع كالتصلاة على النبي ﷺ وسؤال التوسعة له، وأجاب بأنه الكلام فيما لم يرد فيه شيء، وأما ما ورد فيه فهو مشروع، لئلا يفتل الأمر فيه على ذلك، اهـ.

٧/١٦٩١ - (مالك عن محمد بن عبد الله بن) حمد الوضوح بن (أبي صعبة) بمهمات مفتوحات، إلا العين الأولى فساكنة، قال ابن عبد البر في التجرید^(١): له حديثان، يعني أحدهما هذا، والثاني ما تقدم فيه نجس فيه الزيادة، وتقدم هناك الاختلاف في نسيه (أنه قال: سمعت أبا الحباب) يضم الحاء، المهمة وخفة الموحدة (سعيد بن يسار) شحبة ومهضة، الصدي.

(يقول: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: من برده الله به خيراً) أي خيراً عظيماً أو جميع الخيرات، قاله الزرقاني، وفي (المعالي): التوسيع، وأنجار والمجروو حال عنه، أي خيراً متلبساً به (يصب منه) قال

صاحب "السحلي": الرواية بالنسبة للفاعل على الأشهر، والفاعل ضمير نكرة، وهو مجرور، لأنه جواب الشرط ومن المتعدي، يقال: أصاب زيد من عرور أي أرسل إليه مصبة.

وقال الزرقاني^(١): يجب ضم النجبة وكسر الصاد عند أكثر المعدنين، وهو الأشهر في الرواة، وقال الحافظ في الفتح^(٢): كذا للأكثر بكسر الصاد والقاعن الله، وقال أبو عبيد الهروي: معناه يتقلبه بالمصائب لشيء عليه، وقال غيره: معناه يوجه إليه البلاء بنفسه، وقال ابن الجوزي: أكثر المعدنين يرويه الكسري، وسمعت ابن الخطيب يفتح الصاد، وهو أحسن وأليق، كذا قال، ولو عكس لكان أولى، ووجه القضيي الفصح بأنه أتقن بالأدب لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَرِئْتُ فَأَهْوُ فَتُفِيحُ﴾.

قال الحافظ: وشهد ذكر ما أخرجه أحمد^(٣) من حديث محمود بن لبيد رفعه إذا أحب الله توأماً ابتلاهم، فسر ضمر فله الصبر، ومن مزج فله الخزع، ورواه ثقات، إلا أن محمود بن لبيد اختلف في سماعه من النبي ﷺ، وله شاهد من حديث أسد عند الترمذي وحسنه.

وفي هذه الأحاديث بشارة عظيمة لكل مؤمن، لأن الأدمي لا يبتلى غالباً من الله ببس، مخرج، أو هم، أو نحو ذلك، وفي رواية أخرى عند البخاري عن حديث ابن مسعود عما من مسلم بنفسه أذى إلا حات الله عنه خطيئة، وظاهره نعميم جميع الذنوب، لكن المشهور تحصر ذلك بالصفات، فحتموا المطلقات الواردة في التكفير على التقييد، ويحتمل أن يكون معنى الأحاديث

(١) شرح الزرقاني، (٤/٣٢٩).

(٢) فتح الباري، ١٠٦/٨، والحديث في التمهيد (٢٣/٢٦).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (٥/٤٢٨).

٨/١٦٩٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ
رَجُلًا جَاءَهُ الْمَوْتُ فِي زَمَانٍ

التي ظهرها التعميم أن المذكورات صالحة للتكفير، فكفر الله بها ما شاء من
الذنوب، ويكون كثرة التكفير وقلة باعتبار شدة المرض وخفته.

وقد استدل به على أن مجرد حصول المرض أو غيره مما ذكر يتروى عليه
التكفير المذكور، سواء انضم إلى ذلك صبر أم لا، وإلى ذلك قوم كالفرطبي
في «المفهم»، فقال: محل ذلك إذا صبر واحتسب، إلى آخر ما بسطه الحافظ
في ذلك أشد البسط.

وقال في آخره: والذي يظهر أن المصيبة إذا قارنها الصبر حصل التكفير
ورفع الدرجات على ما تقدم تفصيله، وإن لم يحصل الصبر نظراً، إن لم يحصل
من الجزع ما يُدْم من قو أو فعل، فالفضل واسع، ولكن المنة منحة عن
منة الصابر السابقة، وإن حصل فيكون ذلك سبباً لتقصي الأجر الموعود به أو
التكفير، فقد يستويان، وقد يزيد أحدهما على الآخر، فيقدر ذلك بقضى
لأحدهما على الآخر، ويشير إلى التفصيل المذكور حديث محمود بن ليد الذي
ذكرته قريباً، اهـ.

قلت: ومالك الباجي^(١) أيضاً إلى التقييد، إذ قال في حديث عائشة
المذكور قبل: ومعنى ذلك أنه إذا صبر واحتسب، وقال في هذا الحديث: يريد
يصيب منه أي بالمرض المؤثر في صحته، وأخذ المال المؤثر في غناه،
والحزن المؤثر في سروره، والشدة المؤثرة في صلاح حاله، فإذا صبر واحتسب
كان ذلك سبباً لما أوداه الله تبارك وتعالى به من الخير، اهـ.

٨/١٦٩٢ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (أن رجلاً) لم يسم
(جاءه الموت)^(٢) فجاءه وبخه من غير سبق مرض، كذا في «المحلى» (في زمان

(١) «المحلى» (٧١/٢٥٩).

(٢) الحديث في «المهيد» (٢٤/٥٧)، و«الاستدكار» (١٧/٢٥٠).

وَسُئِلَ اللَّهُ ﷻ فَقَالَ رَجُلٌ: هَنِيئاً لَكَ. قَاتَ وَلَمْ يَبْتَئِلْ بِمَرَضٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيْحَكَ. وَمَا يَدْرِيكَ لَوْ أَنَّ اللَّهَ ابْتَلَاهُ بِمَرَضٍ، يَكْفُرُ بِهِ مِنْ سَيِّئِهِ».

رسول الله ﷺ فقال رجل: لم يسم (هنيئاً له) أي يهنأ له هنيئاً مصدر لفعل محذوف، كذا في «المحلى» (ماث) استئناف ليدل موجب التهنئة (ولم يبتل) بفتح اللام يبتل: المجهول من الابتلاء، والجملة حالية (بمرض) قال الباجي: يقطعه بحاله في سلامته من المرض، وإنما ذلك غبطة في الدنيا خاصة.

(فقال رسول الله ﷺ) حلى وجه الإنكار عليه: (ويحك) كنمة رحمة لمن وقع في هلكة لا يستحقها، كما أن ويل كلمة عذاب لمن يستحقه، وهذا مصروبان بإضمار فعل، كذا في «الزرقاني»^(١)، وفي «المحلى»: ويحك كلمة ترحم وتوجع، منصوب على المصدر ويضاف ولا يضاف، ويقال: ويح زيد وويحاً له وويح له، وإنما ترحم عليه لمذره في ظنه أن علم المرض خير له، اهـ.

(وما يدريك) بضم التحتية الأولى، أي وما يعلمك أن علم المرض خير له (لو أن الله تبارك وتعالى) (ابتلاه بمرض يكفُر به من سيئاته) قال صاحب «المحلى»: جملة شرطية، والجزاء قوله: يكفر، أو هو صفة لمرض، والجزاء محذوف، أي لكان خيراً له، ويحصل أن يكون لو للتعني بمعنى ليت، وعلى هذا يمين قوله: يكفر صفة، اهـ.

قال الباجي^(٢): يريد - والله أعلم - ما يدريك أن هذا أفضل، وأن ما يكفر عنه من سيئاته أفضل من سلامته من الأمراض مع بقاء سيئاته، اهـ.

قال الزرقاني: فإن غير المعصوم لا يخلو غالباً من مواقعة السيئات،

(١) «شرح الزرقاني» (٣٩٦/٤).

(٢) «المستدر» (٢٥٩/٧).

(٤) باب التعمد والرفقة في المرض

١٦٩٣/٩ - حدثني عن مالك، عن يزيد بن حبيب، عن حماد بن عمار، عن عبد الله بن كعب، الشامي أخبرني أن نافع بن جبير (أخبره) عن عثمان بن أبي العاص، أنه أتى رسول الله ﷺ قال عثمان: وبني وجمع قد كاد يهلكني.....

فالمريض مكعب لها، أو دافع للمزجات، وكامر للمباحة النفس. وقد روي أنه ﷺ خطب امرأة، فوصفها أنها مانحان، وقال: أريدك أنها لم تمرض، فقال: هذا يفتي ما لودع عبد الله من حبره، اهـ.

(٤) التعمد والرفقة في المرض

أي حوارها أو نسيها، ولعله احتاج إلى ذلك لما أن كون المريض مكعباً للذئب يرمم عدم الجواز، لا سيما ولم يرض النبي ﷺ بعدم المرض، كما في الباب السابق.

١٦٩٣/٩ - (مالك عن يزيد) بالاحتية في أوله، ابن عبد الله (بن عصفية) روى عنه في المعجمة وفتح الصاد المعجمة واسكان التحتية وفتح الغاء، مسبوغ زلم جده (أو عمرو) فتح العين (ابن عبد الله بن كعب) من مالك (السلمي) بفتح السين، الأصاري المدي، من رواية السنة (أخبره أن نافع بن جبير بن مطعم) ونسب في النسخ المصرية ابن مطعم (أخبره عن عثمان بن أبي العاص) الشامي الطائفي، أبو عبد الله، صحابي شهير، استعمله رسول الله ﷺ على الغنائم، فلم يزل عليها إلى أن عزله عمر - رضي الله عنه - بعد مضي سنتين من خلافته، كذا في (المحلى)، مات في خلافة معاوية بالبرص، كذا في «التقريب»^(١).

(أنه) أي عثمان (أتى رسول الله ﷺ، قال عثمان و) كان (بني وجمع قد كاد) أي قارب، وفي الهندية (قد كاد) (يهلكني) بضم التحتية وكسر اللام، ونحلم

(١) اقرب التهذيب (٢١٨٥).

قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «امْسَحْ بِمِصْنَبِكَ شَيْخَ مِرَاتٍ». وَقَالَ: أُعْوِذُ

وغيره من رواية الزهري عن نافع عن عثمان أن شكا إلى رسول الله ﷺ رجلاً
يحد في جسده منذ أسلم.

قال الباجي^(١): فيه دليل على أن للعليل أن يصف ما به من الألم
لاستدعاء الدواء أو الرقية أو الشفاء بأي وجه أمكن، وقد قال النبي ﷺ: وقال
له ابن مسعود: إنك لتوعدك وعدكاً شديداً، قال: «أجل كما يوعدك رجلان
منكم»، الحديث. وهذا مما لم يود منه التشكي وقلة النصر، كما دوي: أنه ﷺ
دخل على رجل يعوده، فقال ﷺ: «لا بأس، يظهر إن شاء الله تعالى» قال:
كلاً، بل هي حصى خفوة، على شيخ كبير، تزير، القيور، فقال ﷺ: «فنعلم
بذء، اه».

(قال عثمان: (فقال رسول الله ﷺ: امسحه) أي موضع الوجع (بميميك)
فإن التبركة في الميمين (سبع مرات) وفي رواية مسلم: فقال: «ضع يدك على
الذي يألم من جسدي»، وثلاثين والحاكم: «ضع يمينك على المكان الذي
تشكي، فامسح بها سبع مرات»، وفي السبع خاصة لا توجد في غيرها، وقد
خص ﷺ السبع في غير ما مرصع بشرط قوة اليقين وصدق النبوة، قاله الزرقاني.

وقال الباجي: قوله: «امسحه بمصنبتك» يريد - والله أعلم - على معنى
التبرك بالنياس، وقد خص النبي ﷺ هذا العدد في غير ما مرصع، فقال في
مرضه: «هربوا علي من سبع نوب لم تخلل أوكيتهن»، وقد روى ابن شهاب
هذا الحديث عن نافع بن جبير عن عثمان، فقال فيه: «ضع يدك على الذي
يألم من جسدي، وقل: بسم الله ثلاثاً، وقل: سبع مرات أعوذ بالله وقدرته من
شر ما أجد وأحاذر».

(وقال زاد في رواية مسلم «بسم الله ثلاثاً» قبل قوله: (أعوذ) أي أعصم

(١) «النسخ» ٧٦/٣٦٠.

بِعِزَّةِ اللَّهِ، فَأَعَزَّهُ مِنْ شَرِّ مَا أَجِدُّهُ قَالُوا: فَتَلَفْتُ نَبِيَّكَ فَأَذْهَبَ اللَّهُ مَا
ثَكَرَ فِيهِ، فَلَمْ أَزَلْ أَتَمُّ بِهَا أَهْلِي وَغَيْرَهُمْ.

أخرجه أبو داود في: ٢٧ - كتاب الطب، ١٩ - باب كيف المرقى، وللمسلم في: ٢٦ - كتاب الطب، ٢٤ - باب حديث إسحاق بن موسى، قال أبو نعيم: إذا حدثت حسن صحيح.

(بِعِزَّةِ اللَّهِ) أي بعزته، قال تعالى: قَوْلَهُ أَكْثَرُ وَلَمْ يُشْرِكْ بِهِ (الأنبياء). قال الراغب: التعزيز الذي يظهر وما يقدر، فإن بعزة النبي هي له تعالى هي الدائمة الباقية، وهي بعزة الحظيفة الممدوحة، كل في «الفتح» (وقدرته) الكرامة (من شَرِّ مَا أَجِدُّ) زاد في الآية: «أحذر»، (للمترقي وحسنه) «الحاكم وحسنه» (ومن ما جاء من حديث أنس: «من شَرِّ مَا أَجِدُّ وَأَحْذَرُ مِنْ رَحِمِي هَذَا» قال صاحب «المحلى»: أي من شَرِّ مَا أَحْصَاهُ فِي الْحَالِ، وَأَحْذَرُ أَيِ أَحْلَاهُ فِي الْإِسْتِغْنَاءِ، وَهُوَ مِثْلُهَا أَحْذَرُ^(١)).

قال الساجي: قد نص على المنعوت فيما مر به من شدة المرض بعزه وبقدركه. وهذا يدل على جواز الاسترخاء والمداواة (أذهب المرض) وفي معناه التداوي بذلك، وحصل: «واقفه» أعلم - أن يريد به أنه يقوده مع كل مسحة، وهو الأظهر عنى «اد» وقال القرطبي: «وأما أي واقفه» ثم أنه يقول ذلك من كل مسحة من السبع.

(قال) «عندنا» (فقلت ذلك) الذي أشرت به (فأذهب الله) أي بركته وما كان في من الجمع (فلم أزل أمر بها) أي بهذه الكرامة، وفي «الفتح» الهذلية «يد»، أي بما أشرى به رسول الله ﷺ (أعني وغيره) لأن من الأدوية الزلزلية «الصب السوي»، وقد حارب سدعة مع ما جاء من ذكره واستعملت إلى الاستعانة منه بعزته وقدرته، وثكر، يكون الجمع «أدفع» «الزهراني»^(٢).

(١) «أحذر» مراداً بجمع مع العلم بالجدد (٢٣٩٥/٢٠)، «الشميد» (٢٠٢٣/٢٠).

(٢) «أدفع الزهراني» (٢٢١٧/٢٠).

ويُنفِثُ

الياب، أنه على الطاهر، وأن المراد بأنه كان يقرأ بالمعوذات، أي السور الثلاث، وذكر سورة الإخلاص معها تلياً لما اشتملت عليه من صفة الرب. وإن لم يصرح فيها بلفظ السورة.

وقد أخرج أصحاب المنى الثلاثة وأحمد وأبو حنيفة وابن حبان من حديث عتبة بن عامر قال: قال لي رسول الله ﷺ: «قل هو الله أحد قل أعوذ برب الفلق قل أعوذ برب الناس، تموذ بهن، فإنه لم يتموذ بمثلهن». وفي لفظ: «قرأ المعوذات ثمر كل صلاة»، فذكر من، اهـ.

قلت: وأصرح منه ما قال الزرقاني، وفي رواية ابن عبد البر من طريق عيسى بن يونس عن مالك عن شهاب عن عروة عن عائشة: «كان إذا استسكى قرأ على نفسه: قل هو الله أحد والمعوذتين»، وكذا في رواية ابن حزيمة وابن حبان، اهـ.

(ويُنفِثُ) بكسر الفاء وصمها بعدها مثله، أي يخرج الريح من فمه في يده مع شيء من ريقه، ويمسح جسده، وقال السيوطي: هو شبه البزاق بلا ريق، أي يجمع ريقه، ويقرأ فيها ويُنفِثُ ثم يمسح بهما على موضع الألم.

وقال الحافظ: أي ينفل بلا ريق، أو مع ريق خفيف، أي يقرأ ما مسحاً لجسده عند قراءتها، قال عياض: فائدة النفث التبرك تلك الرطوبة أو النهار الذي مائه الدُّكْر، كما يتبرك بمسألة ما يكتب من الذكر، وقد يكون على سبيل التغاؤل بزوال ذلك الألم عن المريض فانفصال ذلك الريق، كما في «الفتح».

وترجم البخاري في «صحيحه»^(١) «باب النفث في الرقية»، قال الحافظ^(٢): في هذه الترجمة إشارة إلى الرد على من كره النفث مطلقاً،

(١) أخرجه البخاري في الطب (٥٧٢٨).

(٢) فتح الباري (٢٠٩/١٠).

قَالَتْ: فَتَنَا اشْتَدَّ وَجَعُهُ، كُنْتُ أَنَا أَقْرَأُ عَلَيْهِ وَأُصَلِّحُ عَلَيْهِ بِبَيْمِينِهِ.
أَجَاءَ بِرُكْنَيْهِ.

أخرجه البخاري في ٦٦ - كتاب فضائل القرآن، ١٤ - باب فصل المعوذات.
ومسلم في ٣٩ - كتاب السلام، ٢٠ - باب وفيه المريض بالمعوذات والاعت.
حيث ٥٩.

كالأسود بن يزيد أحد الثامن نسكاً بقوله تعالى: ﴿وَمِنْ شَرِّ الْمُفَنِّثِينَ﴾
وَعْنَى مَنْ كَرِهَ الْفَنَثَ عِنْدَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ مَاضِيَةً، كِبْرَاهِيمَ النَّخَعِي،
أَخْرَجَ ذَلِكَ إِبْنُ أَبِي تَيْبَةَ وَغَيْرُهُ، أَمَّ الْأَسْوَدُ فَلَا حِجَةَ لَهُ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ
الْمَذْمُومُ مَا كَانَ مِنْ نَسْكَائِ السَّحَرَةِ وَأَهْلِ الْبَاطِلِ، وَلَا يَلْزِمُ عَنْ ذَلِكَ الْفَنَثُ مَطْلَقاً،
وَلَا سِيماً بَعْدَ ثَبُوتِهِ فِي الْأَحَادِيثِ الْمُنْبَغِيَّةِ.

وأما النخعي فالحججة عليه ما ثبت في حديث أبي سعيد الخدري عند
لبخاري وغيره في رقية المديني، فقد قصوا على النبي ﷺ الغصنة، وفيها، أنه
قرأ بفاتحة الكتاب، وتفلن، ولم ينكر عليه النبي ﷺ، فكان ذلك حجة، وكذا
حديث الجارود، فهو واضح، اهـ.

قال القاضي^(١): قولها: بنتت، شئ هو بنت الرافعي، قال عيسى بن
جنادة: المثلث شبه الزراف، ولا يلقى شيئاً، وروي عن عائشة - رضي الله عنها -
أنها مثلت عن بنت النبي ﷺ، فقالت: كان ينفث كعد ينفث، أكل الربيب،
وهذا يقتضي أنه كان ينفث السبير من الرين، وأما التفلن، فإنه يكون معه إلقاء
الريق، كما في حديث أبي سعيد الخدري في قصة المديني، اهـ.

(قالت) عائشة - رضي الله عنها - (فلما اشتد وجعه) ﷺ في مرضه الذي
توفي فيه (كنت أقرأ عليه) ﷺ المعوذات (وأصيح عليه) قال أبو عمر: كذا
لمحمي، وقال غيره عنه: أصح عنه (ببيمينه) كذا في النسخ المصرية، وفي
الهندية (بيده) (وجاء بركنها) أي بركة يده الشريفة، ونسلم عن هشام بن عروة

(١) «المعنى» (٢٦٠/٧٧)

عن أبيه عن عائشة: «فلما مرض مرضه الذي مات فيه، جعلت أنضت عليه أمسح بيده نفسه؛ لأنها كانت أعظم بركة من يدي». وثبط إبراهيم عن أبي موسى: «فألقى وهي تمسح صدره وتدعو بالشفاء، فقال: لا، ولكن أسأل الله الرقيق الأعلى» كما في «الزرقاني»^(١).

وهذه الروايات تدل على أن الحديث المذكور في قصة مرضه الذي توفي فيه عليه السلام، وهكذا أخرجه البخاري برواية مالك عن الزهري، ثم أخرج برواية عقيل عن الزهري عن عروة عن عائشة «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أوى إلى فراشه كل ليلة جمع كفيه، ثم نفث فيهما، فقرأ فيها ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْقَلْبِ﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْكَافِرِ﴾، ثم يمسح بهما ما استطاع من جسده»، الحديث.

قال الحافظ^(٢): «رواية عقيل عن ابن شهاب في هذا الباب، وإن اتحد سندها بالذي قبله من ابن شهاب فصاعداً، لكن بينها: «أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ المعوذات عند النوم»، فهي مغايرة لحديث مالك المذكور، والذي يرجح أنهما حديثان من ابن شهاب بسند واحد، عدد بعض الرواة عنه ما ليس عند بعض.

فأما مالك وميمون ويونس وزيد بن سعد عند مسلم، فلم يختلف الرواة عنهم في أن ذلك كان عند التوجع، ومنهم من قبله بمرض الموت، ومنهم من زاد فيه فعل عائشة، ولم يفسر أحد منهم المعوذات.

وأما عقيل فلم يختلف الرواة عنه في ذلك عند النوم، ووقع في رواية يونس من طريق سليمان بن بلال عنه أن فعل عائشة - رضي الله عنها - كان بأمره صلى الله عليه وسلم، وقد جعلهما أبو مسعود حديثاً واحداً، ونعني به أبو العباس الطبري، وقرئ بينهما خلف، وتبعه العمري، والله أعلم. اهـ.

(١) «شرح الرقابي» (٢٧/٤).

(٢) «فتح الباري» (٦٢/٩).

١٦٩٥/١١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ دَخَلَ عَلَى غَائِثَةَ وَفِي نَشْتِكِي. وَيَهُودِيَّةَ تَرْفِيهَا، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: ارْقِيهَا بِكِتَابِ اللَّهِ.

١٦٩٥/١١ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأصمري (عن عمرة بنت عبد الرحمن) بن سعد بن زرارة الأنصارية (أن أبا بكر الصديق) رضى الله عنه (دخل على) ابنة (عائشة) أم المؤمنين (وهي تشتكي ويهودية) لم نسم (ترفيها) بفتح التاء وكسر القاف من الرقية (فقال أبو بكر) - رضى الله عنه - لليهودية المذكورة: (ارقيها) بكسر الهمزة بصيغة الخطاب، فالمراد بكتاب الله التوراة، وروى «أربها» بصيغة المتكلم، فالمراد بالكتاب القرآن، كذا في «المحلى»، وكذا في «التعليق المسعودي»^(١) عن شرح القاضي لسوء حسده، وزاد في الاستعمال الذي يحتمل أن يكون على صيغة المتكلم. أي أنا أرقىها بكتاب الله، فيكون متضمناً للنهي من رقيها، اهـ.

(بكتاب الله) قال الزرقاني^(٢): أي القرآن إن رُجي إسلامها، لو التوراة إن كانت معربة بالعربي، أو أمر تغييرهم لها، فتجوز الرقية به، وبأسماؤه الله تعالى وصفاته، وباللهسان العربي، وبما يعرف معناه من غيره بشرط اعتقاد أن الرقية لا تؤثر بنفسها بل بتقدير الله تعالى، اهـ.

قال صاحب «المحلى»^(٣): اختلفوا في رقية أهل الكتاب، فحجوزه أبو بكر، وكرهه مالك خوفاً أن يكون ما بشره، وقال الشيخ ابن حجر المكي - ويحريم الرقية بغير العربية صرح أئمة المذاهب الأربعة، كذا قال، وأمل مراده بغير العربي ما لا يوقف على معناه، اهـ.

وقال الباجي^(٤): قول أبي بكر - رضى الله عنه - ظاهره أنه أراد التوراة؛

(١) (٣٨٢/٣).

(٢) «شرح الزرقاني» (٣٦٨/٤).

(٣) «المتن» (٢٦٦/٧).

لأن اليهودية في الغالب لا تقرأ القرآن، ويمتثل - والله أعلم - أن يريد بذكر الله عز اسمه، أورقية موافقة لما في كتاب الله، ويعلم صحة ذلك بأن تظهر وفيتها، فإن كانت موافقة لكتاب الله تعالى أمرها بها، وما ثم يكن حنى هذا الوجه، فهي «المستخرجة» من مالك لا أحبُّ رُقي أهل الكتاب، وكرهه، وذلك - والله أعلم - إذا لم تكن رقيتهم موافقة لما في كتاب الله تعالى، وإنما كانت من جنس السحر، وما فيه كفر مناق للشرع.

وروى ابن وهب عنه عن المرأة التي ترفي بالحديلة والملح، وعن الذي يكتب الحروز، ويعقد لهما يعلقه به عقداً، والذي يكتب حوز سليمان أنه كره ذلك كله، وكان العقد عنده في ذلك أشدَّ كراهة لما في ذلك من مشابهة السحر، ولعله تأول قوله تعالى: ﴿وَمِنْ سَكْرِ الْأَعْدَانِ فِي الْعَقْدِ ۖ﴾.

وكانت عائشة - رضي الله عنها - كثيرة الاسترقاء، قال مالك في «العنية»: يلقي أنها كانت ترى البثرة الصغيرة في يدها، فتلح عليها بالتعويد، فيقال لها: إنها صغيرة، فنقول: إن الله عز وجل يُعْظِمُ ما يشاء من صغير، ويُصَغِّرُ ما يشاء من عظيم، اهـ.

وقال أيضاً في موضع آخر: رقية أهل الكتاب كرهها مالك، وقال ابن وهب: لا أكرهه، وأخذ بحديث أبي بكر هذا، ولم يأخذ بكراهية مالك في ذلك، وكره مالك أن يرفي الراقي، ويبدد الحديلة أو الملح، والعقد في الخيط أعظم كراهية عنده، ووجه ذلك عندي أنه لم يعرف وجه منفعة، فإنه يكره استعماله لما يضاف إليه، وقال مالك في «العنية»: وأما الشيء، بنجم، فيجعل عليه حديلة أرجو أن يكون خفيفاً، وأنه ليقع في قلبي أن التنجيم لطول الليل، اهـ.

وفي «الزرقاني»^(١): قال عياض: اختلف قول مالك في رقية اليهودي

(١) «شرح الزرقاني» (٤/٣٢٨).

والنصراني لمسلم، والجواز قال الشافعي، قال الربيع: سألت أبا شافع عن نرفية؟ فقال لا بأس أن نرفي بكتابات الله، وبما يعرف من ذكر الله، قلت: نرفي أهل نكتب المسلمين؟ قال: نعم، إذا رقوا من كتاب الله، وروى ابن وهب عن مالك كراهة النرفية بالحديقة والصلح، والذي يكتب حاتم سليمان، وقال: لم يكن ذلك من أمر الناس القديم، اهـ.

زاد في «الفتح»^(١): قال المازني: اختلف في استرقه أهل نكتاب، فأجازوه، فم، وكراهه مالك، نثلا يكون مما يثروه، وأجاب من أجاز بأن مثل هذا يبعد أن يقولوه، وهو كالطب، سواء قال غير المتخذ، لا يحسن أن يقول، والمتخذ يألف أن يبدل حرصاً على استمرار وصفه بالحدق، لترويح صناعته، والحق أنه يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال، وسئل ابن عبد السلام عن الحروف المنقطعة، فمنع منها ما لا يعرفه، نثلا يكون فيها كفر، اهـ.

ويظهر الجواز من صحيح الإمام محمد في موضعه^(٢)، إذ قد بعد أثر النيب: وبهذا نأخذ لا بأس بالنرفي بما كان في القرآن وما كان من ذكر الله، فأما ما كان لا يعرف من الكلام، فلا ينبغي أن نرفي به، اهـ.

وأخرج أبو داود^(٣) عن امرأة ابن مسعود عن ابن مسعود، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الرقي والتمائم والثولة شرك»، قالت: قلت: لم تقول هذا؟ والله لقد كانت عبي يفتف، فكنت أحتلف إلى فلان اليهودي يرقيني، فإذا رقيت مكنت، فقال عبد الله: إنما ذلك عمل الشيطان، فإذا رقاها كنت عنها، إنما يكتفك أن تقول كما كان رسول الله ﷺ يقول: «ادع البأس رب الناس»، الحديث.

(١) فتح الباري، (١٠/١٩٧).

(٢) (ص ٢١٢).

(٣) سنن أبي داود (٣٨٨٣) من كتاب الطب.

(٥) باب تعالج المريض

(٥) تعالج المريض

أي جواز ممارسته المريض بالعلاج والدواء، قال الحافظ^(١) : طلب الجسد منه ما جاء في المستول عنه ﷺ، ومنه ما جاء عن غيره، وغايته راجع إلى المنجرفة، ثم هو دواء أن نوع لا يحتاج إلى فكر فطر الله على معرفته الحيوانات، مثل ما يدفع الجوع والمطر، ونوع يحتاج إلى الفكر والنظر كدفع ما يحدث في الجسد مما يخرج عن الاعتدال.

قال الثعدي^(٢) : الطب - مثل الطاء - علاج الأمراض، ومما به تواتر أشياء : حفظ الصحة، والاحتشاء عن المؤذي، واستعراغ الأخلاء والمواد الفاسدة، وقال بعضهم :

لكل داء دواء يستطیب به إلا انحصاراً أعيت من يداويه

وقد روى البزار عن عروة، قلت لعائشة - رضي الله عنها - : إني أجدك عالمة بالطب، فمن أين؟ فقالت : إن رسول الله ﷺ كثرت أسئلته، فكانت أطباء العرب والعجم يعنون له، فتعلمت ذلك.

قال السيوطي : ولأحاديث المأثورة في علمه ﷺ بالنطب لا تحصى، وقد جمع منها دواوين، واختلف في مبدأ هذا العلم على أقوال كثيرة، والمختار أن بعضه علم بالوحي إلى بعض أسباطه، وسأثره بالتجارب : لما روى البزار والطبراني^(٣) عن ابن عباس عن النبي ﷺ : أن نبي الله سليمان - عليه السلام - كان إذا قام يصلي، رأى شجرة قائمة بين يديه، فيقول لها : ما اسمك؟ فتقول كذا. فيقول : لأي شيء أنت؟ فتقول لكذا، فإن كانت لدواء كتبت، إحدائكم،

(١) مع الثعدي (١٠٠/١٣٤).

(٢) مرآة المناهج (٨٦/٢٢٩).

(٣) أخرجه البزار (١٢٥٥، ١٢٣٥٦)، والطبراني في الكبير (٨١/١٢٦٦).

ثم قال بعد قوله **يُخَيَّرُ** : «لكل غايه دو ٥»، الحديث : قال القوي : فيه إشارة إلى استحباب الدعاء . وهو مذهب السلف ، وعامة الخلف ، وإلى رد من أنكروا النداء ، فقال : كل شيء بغضاء وقد ، فلا حاجة إلى النداء . وحجة الجمهور أنه الأحاديث . واعتقدوا أن الله تبارك هو الفاعل وأن النداء أيضاً من قدر الله عز وجل ، وهذا كالأمر بالدعاء ومحابة الإلشاء باليد إلى التفلحة مع أن الأحل لا يتأخر والمعادى لا تتغير .

وحاصله أن رعاية الأسباب بالنداء لا تنافي التوكل ، كما لا ينافيه دفع الجوع بالأكلة ، ومن ثم قال المحامي : المتوكل بنداءى اقتداء بسيد المرسلين ، وإن أردت الاستيلاء فعليك بكتاب الإلشاء ، انتهى مختصراً .

وكتب الشيخ - رضي الله عنه - في «الذريعة» في حديث أسامة قال : جاء الأعراب ، فقالوا : يا رسول الله «نداءى» ؟ قال : «تدأوا» : الظاهر أن الأمر للإباحة والرحمة ، وهو الذي يذهب إليه السقام ، فإن السقام كان عن الإباحة قطعاً ، فالمتأخر في جوابه أنه ما كان للإباحة ، ويفهم من كلام بعضهم أنه لعندب ، وهو بعيد ، نعم قد نداءى رسول الله ﷺ يوماً للمجواره فمن نوى موافقته **يُجِزْ** على ذلك ، كذا في فتح الترديد ، اهـ .

وبه جزم شيخ مشايخ الكوهمي في «الكوكب»^(١) ، إذ قال : الأمر أمر بإباحة وتخيير . ثم اعلم أن التوكل أناسهم بإعقابة النص ، كمن شرب سماً موكلاً ، أو نردى من جس ، فكان عدواً عن اعتزال دولة تعالى : «وَلَوْ أَنفَعُوا بِلَيْبِكُمْ ذَلِكُمُ الْكُفْرُ» ، وهو حرام ، وتوكل بترك ما غلب الغنى بسبب كشره اللوء للمرضى ، وهو أعلى مراتب التوكل ، وعلى هذا فالأولى ترك المعالجة بتوكيله الله

(١) أدب المحبرة (١٦/١٨٢)

(٢) الكوكب النوري (٣/٧٨)

سبحانه، وتوكل بترك ما ثم يغلب الظن على سببته، كترك الرمي، وهذا أدنى مراتب التوكل، بل ليس فوقه شيء من التوكل، وبما قررنا ظهر لك أن تدأويه تدأويه نفسه أو أمره لغیره بذلك إنما كان لبيان الجواز، اهـ.

وفي هامشه عن «العالمة كبرية»: أن الأسباب المنيعة للضرر تنقسم إلى مقطوع به، كالقاء المزبل للضرر المطش، والبحر المزمحل لضرر الجوع، وإلى مظلون كالعمد والحجامة، وسائر أبواب الطب، وإلى موهوم كالكني والرقية، أما المقطوع به فليس تركه من التوكل، بل تركه حرام عند خوف الموت.

وأما الموهوم فشرط التوكل تركه، إذ به وصف رسول الله ﷺ المتوكلين، وأما المتوسط، وهي المظنونة كالمداواة بالأسباب الظاهرة عند الأطباء، ففعاله ليس مناقضاً للتوكل، وتركه ليس محظوراً، بل قد يكون أفضل من فعله في بعض الأحوال، وفي حق بعض الأشخاص، فهو على درجة بين الدرجتين، اهـ.

وما اعتداه مشايحننا في «الكوكب» و«البلد» إليه مال الحافظ في الفتح^(١) إذ قال في الأجوبة عن حديث السبعين ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب: رابعها: أن المراد بترك الرمي والكني الاعتماد على الله في دفع الماء والرضاء بغيره، لا لتدح في جواز ذلك ثبوت وتوعد في الأحاديث الصحيحة، وعن السلف الصالح، لكن مقام الرضا والتسليم أعلى من تعاطي الأسباب، وإلى هذا نحا الخطابي ومن تبعه. قال ابن الأثير: هذا من صفة الأولياء المعرضين عن الدنيا وأسبابها وعلاقتها، وهؤلاء هم خواص الأولياء.

ولا يرد دفع ذلك من النبي ﷺ فعلاً وأمرأ، لأنه كان في أعلى مقامات العرفان، ودرجات التوكل، فكان ذلك منه للتشريع وبيان الجواز، ومع ذلك فلا ينقص ذلك من توكله؛ لأنه كان كامل التوكل يقيناً، فلا يؤثر فيه تعاطي

(١) انظر: (دع البادي) (١٠/٢١٢)

١٦/١٦٩٦ - حدثني عن مالك، عن زيد بن أسلم، أن رجلاً في زمان رسول الله ﷺ أصابه جرح فاحتقن الجرح الدم وأن الرجل دعا رجلاً من بني النضير فظفروا إليه، فزعما أن رسول الله ﷺ قال لهما: «إيكما أطب».....

الأسباب شيئاً بخلاف غيره، ولو كان كثير المتوكل، لكن من ترك الأسباب، وفوّض، وأغفل في ذلك، كان أرفع مقاماً إلى آخر ما به.

١٦/١٦٩٦ - (مالك عن زيد بن أسلم) العدوي، قال الأزرقاني: مرسل عند جميع الرواة، اهـ. وقال السيوطي في «التنوير»^(١): له شواهد مسند (أن رجلاً) لم يسم (في زمان رسول الله ﷺ) أصابه جرح (بضم الحيم) (فاحتقن) أي احتبس (الجرح) (انرفع) (الدم) بالنصب، قال صاحب المحلى، أي احتبس دمه، بقوله: اندم تحبير محمود، على الصاعل، واللام فيه زائدة، أو المعنى حبر الجرح الدم، فقوله: الدم مفعول، واحتقن منه، في «قاموس» حفته يحفته: حبه كحفته، اهـ. قال الباجي، فاحتقن الجرح يريد: رافه أعلم - فأصبر ذلك به، وخيف عبه.

(وأن الرجل) الحبرج المأكود (دعا رجلاً) طينياً (من بني النضير) بنحج الهيرة وسكون النون، قال صاحب «المحلى» في «جامع الأصول»: هو أبو قبلة من غطفان. وفي «قاموس»: أجاز من نذر كتاب: ابن معد أبو قبيلة، اهـ. (فظفروا) أي انظفروا (إليه فزعما) أي قالوا (أن رسول الله ﷺ قال لهما: إيكما أطب) بشد الباء، أي أعم بالطب، قال الباجي^(٢): يحتمل أن يريد بكثرة البحث عن حالهما ومعرفةهما بالطب: لأنه لا يصلح أن يعالج إلا بعلاج من له علم - نطب، قال مالك: أرى للإمام أن يهوى عن حالهما ومعرفةهما بالطب، لأنه لا يصلح أن يعالج من هؤلاء الأطباء عن الله، إلا طبيب معروف، اهـ.

(١) تنوير الخواص (ص ٦٧٩)

(٢) المحلى (٢/٢٦٦)

فَقَالَا: أَوْ فِي الْقَلْبِ خَيْرٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَرَضِمَ زَيْدٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَنْزَلَ الدُّوَاءَ الَّذِي أَنْزَلَ الْأَدْوَاءَ».

(فَقَالَا أَوْ فِي الْقَلْبِ) يفتح الهمزة الاستفهامية، والواو عطف على مقدر، أي أتعالج وفي القلب خير، كذا في «المحلى» (خير يا رسول الله) قال الباقون: يحتمل - والله أعلم - أن يكونا طبيين في حال كفرهما، ففعل أسلماً أمسكاً من ذلك شكاً في أمره، ويحتمل أن يريدنا تحقيق ما اعتقد صحته (فرضم زيد) أي قال زيد من أسلم: (أن رسول الله ﷺ قال: أنزل الدواء) بالنصب على الضمورية وقاعته (الذي أنزل الأدوية)^(١) جمع داء، وهو المرض أي الذي أنزل الأمراض، وهو الله سبحانه وتقدس.

وختلف في معنى الإنزال، فقبل: إعلانه عباده، ومنع بأنه ﷺ أخبر بعموم الإنزال لكل داء ودواء، وأكثر الحلق لا يعلمون ذلك، كما صرح به في حديث ابن مسعود عند النسائي^(٢) بقوله: «علمه من علمه، وجهله من جهله» وقيل: إنزالهما إنزال الحلائكة الموكنين بمباشرة مخلوقات الأرض، وأنزل معهم الدواء والدواء، فيخبرون بذلك النبي مثلاً أو إلهام لغيره، وقيل: عامة الأدوية والأدوية بواسطة إنزال العيث الذي تنول منه الأغذية والأدوية وشبههما، وهذا من تمام لطف الرب بخلقه، فكما ابتلاهم بالأدواء أعانهم عليها بالأدوية، وكما ابتلاهم بالذنوب أعانهم عليها بالدواء.

وفي «الغرر» عن علي - رضي الله عنه - مرفوعاً: «لكل داء دواء» ودواء الغرور الاستنفار، قال أبو عمر: فيه إيحاء اعتدادي وإتيان الطبيب إلى العلاج، كذا في «الترغاثي»^(٣).

(١) «الحديث في التصديق» (٢٦٣/٥).

(٢) «السنن الكبرى» إسنائي (٦٨٦٥).

(٣) «شرح الزواجري» (١/٣٦٦).

وأخرج البخاري في «صحيحه»^(١) عن أبي هريرة مرفوعاً: «ما أنزل الله دواء إلا أنزل له شفاء»، قال الحافظ^(٢): «وقع في رواية عن ابن مسعود رفعه: «إن الله لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء، فقتلوا»، أخرجه النسائي وصححه ابن حبان والحاكم، وأحمد عن أنس: «إن الله تعالى حيث خلق الداء خلق الدواء فقتلوا».

وفي حديث أسامة بن شريك: «قتلوا يا عباد الله، فإن الله لم يضع داء إلا وضع له شفاء، إلا داء واحداً، الهرم»، أخرجه أحمد والبخاري في «الأدب المفرد» والأربعة، وصححه الترمذي وابن خزيمة، وفي لفظ: «إلا أنسا»، يعني الموت، ووقع في رواية أبي عبد الرحمن السلمى عن ابن مسعود نحو حديث الباب.

وزاد في آخره: «علمه من عبده وجهله من جهله»، أخرجه النسائي، وصححه ابن حبان والحاكم، ولمسلم^(٣) عن جابر، رفعه: «لكل داء دواء، فإذا أصيب دواء الداء، برأ بإذن الله»، وأبي داود^(٤) من حديث أبي أنس، رفعه: «إن الله جعل لكل داء دواء فقتلوا، ولا تداروا بحرام».

وفي مجموع هذه الألفاظ يعرف منه المراد بالإنزال في حديث الباب، وهو إنزال علم ذلك على لسان الملك لقي عليه السلام، أو غير الإنزال عن الفقير، وفيها التفتيد بالحلal، فلا يجوز تداولي بالحرام، وفي حديث جابر إشارة إلى أن الشفاء متوقف على الإصابة بإذن الله، وذلك أن الدواء قد يحصل معه

(١) (٥٦٧٨).

(٢) «فتح لباري» (١٤٥/١٠).

(٣) أخرجه مسلم في كتاب السلام (٦٩).

(٤) أخرجه أبو داود (٣٨٧٤).

١٦٩٧/١٣ - وحديثي عن عائشة: عن يحيى بن سعيد: قال:

يعني أن سعد

سعد ه الحد في الكيفية والكمية ولا يمنع، بل ربما أحدثه داود. وفي حديث ابن مسعود: شجرة البر أن بعض الأدوية لا يعالجها كل أحد، وهي كلها يباب الأسباب، وأن ذلك لا يصح التوكل على الله نعم استغنى عنها بركات الله وينفد، وأنها لا تنجح مآلاتها، من هنا قال الله تعالى: وإن الأواء لا تنفك. داود إذاً قال الله ذلك، وإليه الإسناد في حديث جابر بن عبد الله: قال: قال الله: إن الأواء لا تنفك. والله أعلم بالصواب.

ومما سار ١٦٩٨: من مسند جابر بن عبد الله: قال: قال الله: إن الأواء لا تنفك.

١٦٩٧/١٣ - مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري (قال: يلقب بالثوري): قال

السوطي في "التنوير": (١) وصلة ابن ماجة عن حديث جابر: أنه قال: وسعد الثوري وصاحب "المعالي"، والظاهر عندي أنه وقع من السيويني بعد أن قيل: هذا الزيادة عن جابر ثبت في نسخة ابن زبارة، ثم ما حديث آخر عليه هذه الأقوية، وقام أيضاً وصفاً ابن ماجة (٢) فكان أسس من حديث جابر، بل من طريقين إلى صحة ما حدثت به من سعد، من رواية الأنصاري سمعت يحيى بن يحيى: قال: أدركت رجلاً ما به شيئاً، يحدث الناس أن سعد بن زبارة أقامه، مع في خلقه، فقال: "الذبح"، فقال: "سبي"، فقال: "الذبح"، أو لأبي: في أبي ماجة "عذراً"، فخواه عدة فعات، فقال: "سبي"، فمئة مرة، للبهو يقولون: أفلا دفع عن صاحبه؟ وما أمك له ولا نفعي عليه؟

(١) أن سعد) هكذا في "التنوير" زيادة الألف في قوله بخلاف ذلك.

(١) الثوري (أبو) (١٦٩٩)

(٢) ابن ماجة من "التنوير" (١٦٩٩)

(٣) هكذا في "التنوير" وفي "السري" (١٦٩٩) زيادة الألف في قوله: "سبي"، فمئة مرة، للبهو يقولون: أفلا دفع عن صاحبه؟ وما أمك له ولا نفعي عليه؟

أَبْنُ ذُرَّازَةَ

قصة دعون الأتف، وهكذا في شرح المحلى^١. وصيغة زيادة الأتف، من أوله، وهكذا في «تجريد التمهيد» وفي غير هذه الثلاثة من جميع المسح الهندية والصربية من المثنون والشروع بدون الأتف في أوله، وبما أحوان، وجم المزملاني أن القصة لسعد إذ قال في «مشرجه» سعد سيكون الحسن ابن ذرارة من عدى الأنصاري الخرجي آخر أسعد بألف أوله، ذكره حساعة في الصحاح، وذكر الواقدي ولعنوي أنه كان يسب إلى الشذوق، وأعله تاب، اهـ.

وجم صاحب «المحلى» أن القصة لأخيه أسعد إذ قال في «مشرجه»: أسعد زيادة الأتف من أوله ابن ذرارة أبو أمامة الأنصاري الخرجي، شهد العقبة الأولى والثانية. ولما أرسل النبي ﷺ مصعب بن عمير إلى المدينة، اتفق ابن ذرارة معه، واجتهد في تأييد الإسلام، وأمن سبعة كثير من الأنصار، اهـ.

والصواب عندي ما في «المحلى» فوجوه: الأول: لموافقة رواية ابن ماجه المذكورة، وثاني: تصريح التكمي بأبي أمامة في رواية ابن ماجه، وهي كنية أسعد بالألف، والثالث: أن الحافظ في «الإصابة» ذكر قصة «القي لأسعد لا أسعد» وذكر في ذلك روايات بأبي بعضها.

(ابن ذرارة) بضم الزاي وتخفيف الراءين بينهما ألف، كما في «المحلى»^٢ قال صاحب «التجريد»^٣: وهذا الحديث وروى مسنداً من حديث ابن شهاب عن أبيه. لا أنه لم يرو هذا لإمتناع عن ابن شهاب إلا مصدر واحد. وهو عد أهل العلم بالحديث خطأ يقولون: إنما أخطأ فيه معمر بالنسبة، لأنه حدث بها - إذ تركها - من حفظه، فلم تكن معه كلمة، فنحفظ عليه في ذلك غلط كثير في الأساس، ويقولون: إنه الصواب في ذلك حديث ابن شهاب عن أبي اسمه بن سهل «أن رسول الله ﷺ كثر أسعد بن ذرارة»، اهـ.

(١) (ص: ٢٢٢) و«م» (الأسبغت) ٨٠/١١. و«لاستقام» (٣٨٢٧)

اكتفى في زمان رسول الله ﷺ من المشيخة،

قلت: وسند هذا أخرجه الترمذي^(١) سنة من الهرري عن أنس
 قال النبي ﷺ كثر سعد بن زارقة عن المشيخة، قال: وهذا حسن غريب، أهد.
 هكذا في نسخة من الترمذي، واختلفت نسخ الترمذي في لفظ سعد وأسعد،
 وهكذا في رواية الطحاوي.

وقال الحافظ في «الإصابة»^(٢): قال عبد الرزاق: عن معمر عن الهرري
 عن أبي أمامة بن سهل، قال: دخل النبي ﷺ على أسعد بن زارقة، وكان
 أحد الضيفاء إليه العظيمة، وقد أعيدته المشوك، فكوناه الحديث، وكذا رواه
 الحاكم من طريق يونس عن الهرري.

قال الحافظ: وهذا هو المحفوظ، ورواه عبد الأعلى عن معمر عن
 الهرري عن أنس أخرجه الحاكم أيضاً وهي شاذة، ورواه ابن أبي ذئب عن
 الزهري عن عمرو عن عائشة، وهي شاذة أيضاً، ورواه زمعة عن صالح عن
 الزهري عن أبي أمامة بن سهل عن أبي أمامة أسعد بن زارقة، وهذا موافق
 لرواية عبد المواقف؛ لأنه لم يرد بقوله: عن أبي أمامة أسعد بن زارقة الرواية،
 وإنما أراد أن يقول عن قصة أسعد بن زارقة، وقد اتفق أهل البخاري،
 والتواريخ أنه مات في حياة النبي ﷺ قبل رقة بدر، وذكر ابن إسحاق أنه مات
 والنبي ﷺ بني المسجد، وقال المواقفي: كان ذلك في شمال، أهد.

(اكتفى في زمان رسول الله ﷺ) قبل بدر، أيام بناء المسجد، كما في
 «المعالي» (من الذبحة) بذلك مدحمة وموحدة، قال في «القاموس»: كهزة وعنة
 وكسوة وحبرة: جمع في الحلق أو دم بخلق، عيقل، وهي «الهيئة»: فتح
 الموحدة، وقد سكن، وجمع بعرض في الحلق من الدم، وقيل: فرحه تظهر فيه

(١) أخرجه الترمذي من كتاب الطب ج (٥٠-٧٠) وهو في «التهذيب» (٧١٦/٦٠).

(٢) (٣٢/١١)

فَمَاتَ .

فِيْهَا، وَيَنْقُضُ الْفَتْحَ، وَفِي «الْعَرَبِيِّينَ» الْمُدْبِجَةُ: وَجَعُ الْحَقِيقِ، وَقَالَ ابْنُ شَيْبَةَ: قَرَحَ فِي حَقِّ لِحْدَانٍ مِثْلَ الزَّبِيحَةِ الَّتِي تَأْخُذُ الْحَمِيرَ، كَذَا فِي الزُّرْقَانِيِّ^(١).

(فَعَلَاتُ) وَفِي الْأَحَدِثِ جَوَارِ الْمَكِيِّ، بَلْ عَالِجُهُ الْعَرَبِيُّ بِحَذِّ يَبْدُو اسْمُ رِيْفَةٍ، كَمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ مَاجَةَ: وَنَرَجِمُ الْخَلَارِي فِي «مَدْحِهَا» غَرَابٌ مِنْ أَكْتَوَى أَوْ كَوَى غَيْرِهِ وَفَصْلٌ مِنْ سَمِ يَكْتَوُو، وَأُخْرِجَ فِيهِ حَدِيثُ حَابِرٍ مَرْفُوعٌ: «إِنْ كَانَ فِي لِسِيٍّ مِنْ أَدْوِيَتِكُمْ شَيْءٌ، فَمَنْ شَرَعَهُ مَحْجُومٌ أَوْ لُدْعَةٌ بَنَاءً، تَبَّ أَحْرَجَ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي السَّبْعِينَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْحَيَاةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ، وَهُمْ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَتَنَبَّهُونَ، وَلَا يَكْتَوُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ».

قَالَ الْحَذَفُ^(٢): كَانَ الْخَلَارِيُّ أَشْرَ بِالرَّحْمَةِ أَنْ أَتَى جَانِبَ لُدْعَةٍ، وَأَنْ الْأَوَّلَى تَرَكَهُ إِذْ لَمْ يَنْتَبِهْ، وَلَهُ إِذَا حَارَ كَانَ أَعْمَى مِنْ أَنْ يَشَافِرَ الشَّخْصَ ذَلِكَ يَنْتَبِهُ أَوْ يَغْيِرُهُ لِنَفْسِهِ أَوْ لغيرِهِ، وَعَمُومُ الْجَوْرِ مَاخُذٌ مِنْ سَبَبٍ يُشْفَى إِلَيْهِ فِي أَوَّلِ حَدِيثِي الْبَابِ، وَفَصْلٌ تَرَكَهُ مِنْ تَوَلَّى: «مَا أَحَبُّ أَنْ أَكْتَوِيَ».

وَقَدْ أُخْرِجَ مُسَلِّمٌ عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: أَوْفَى سَعْدُ بْنُ مَعَادٍ عَنِّي أَكْتَعَلَهُ، فَحَسِبَهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَفِي «الْحَدِيثِ»^(٣) عَنِ أَنَسٍ: «كُنْتُ مِنْ ذَٰلِكَ الْجَدِيدِ»، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَيٌّ، الْحَدِيثُ، وَبَعْدَ التَّرْمِذِيِّ عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَوَى أَسْعَدَ بْنَ ذَرَارَةَ مِنْ الشُّوْكَةِ»، وَلِمُسْلِمٍ^(٤) عَنْ عُمَرَانَ بْنِ حَصْبِينَ «كَانَ يُسَاسِمُ»^(٥).

(١) «شَرْحُ الزُّرْقَانِيِّ» (٣٢٩:٥).

(٢) «نِصْبُ الدَّارِيِّ» (١٠٥/٥١).

(٣) ج (٥٧٢٦).

(٤) ج (١٣٤١).

(٥) مَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّ عُمَرََانَ وَابْنَ حَصْبِينَ - وَفِي قَدَحٍ مِنْهُمَا بَرَاءَتٌ - فَكَانَ يَصْعَقُ عَنِّي أَكْتَعَلَهُ، وَكَانَتْ الْمَلَأَةُ تَسْلُمُ عَلَيْهِ، فَاتَّكَوَى فَانْقَضَ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِ، ثُمَّ بَرَكَ الْكَلِمُ فَعَادَ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِ.

سأله عن إكثوب، فتركته، ثم تركت الكبي فهاذه - وله عنه من وجه آخر - وأن
الذي كان انقطع عني رجعت إلي معنى نسيم السلافة

وأخرج أحمد، وأبو داود والترمذي عن عمران بن موسى رسول الله ﷺ عن
الكبي فإكثوبا، هذا أقلنا ولا نثبت، ومنه قوي، والنهي فيه محذور، على
الكراهة أو على خلاف الأمر بما يقتضيه مجموع الأحاديث، وقيل: إنه خاص
حصرا؛ لأنه كان في السور، وموضع خطر، فيها عن كبه، قلما أشد عليه
كوبه، فلم ينجح.

وهذا من فتية الكبي نوعا، كمن أصبح نذرا بمنزل، فهذا الذي قيل
فيه. لم يוכל من إكثوب، لأنه يريد أن يدفع القدر، والقدر لا يدفع.
والثاني: كمن أخرج إذا فقد، والعضو إذا قطع فهو الذي يشرح الفتاوى به،
فإن كان الكبي الأمر محتمل فهو خلاف الأولى، لما فيه من تعجيل التعذيب
بالذر لأمر غير محقق.

وحاصل الجميع أن الفعل يدل على الجوار، وعدم الفعل لا يدل على
الجمع، بل يدل على أن تركه أرحم من فعله، وكذا التثاء على تاركه، وأما
النهى عنه، فإما على سبيل الاحتياط والتنزيه، ربما عطف لا ينسب طريقا إلى
الشقاء، اهـ.

وقال النووي^(١): قوله ﷺ: ما أحب أن أكتبه، إشارة إلى تأخير العلاج
بالكبي حتى يصفر إليه، لما فيه من الاستعجال، لأن الشئ في دفعه ثم قد يكون
أضعف من ألم الكبي، اهـ.

وتروى الفتاوى في شرح لأقارب^(٢) في باب الكبي حل هم مكروه ثم لا

(١) شرح مسند مسلم، النووي ١/١٩٢

(٢) ١٣٩٥/٢١

ثم ذكر فيه أولاً الآثار الدالة على المنع، ثم قال: فذهب قوم إلى أن الكي مكره، وأنه لا يجوز لأحد أن يدفعه على حال من الأحوال، واحتجوا في ذلك بهذه الآثار، وبخالفهم في ذلك آخرون، فقالوا: لا بأس بالكي لما علاجه الكي، ثم أخرج روايات الإباحة.

ثم قال: ففي هذه الآثار إباحة الكي للداء المذكور فيها، فاحتمل أن يكون المعنى الذي كانت له الإباحة في هذه الآثار غير المعنى الذي كان له النهي في الآثار الأولى، وذلك أن قوماً كانوا يكتفون قبل نزول السلاء بهم، بدون أن ذلك يمنع السلاء، أن ينزل بهم كما تفعل الأساجم، فهذا مكره، لأنه ليس على طريق العلاج، وهو شرك؛ لأنهم يفعلونه ليدفع قدر الله عنهم.

فأما ما كان بعد نزول السلاء، إما برأيه الصلاح، والعلاج مباح مأمور، وقد بين ذلك جابر في حديثه، إذ قال: إن النبي ﷺ قال: «إن يكن من شيء من أودسكم هذه خيرة، فهي شراطة منخجم أو شربة عسل، أو لدغة نار توافق داء»، وما أحب أن أكتوي، ففي هذا الحديث أن لدغة النار التي توافق داء مباحة، والكي مكره، وكانت اللدغة بالنار كيف شئت أن الكي الذي يوافق الداء مباح، والكي الذي لا يوافق مكره، ويحتمل أن يكون الكي منهياً عنه على ما في الآثار الأولى، ثم أخرج بعد ذلك على ما في الآثار الأخر.

وذلك لما في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ يشأه في الكي، فقال: «لا تكتبه»، الحديث، وفي آخره، لم أمره أن يكتوي، ففیه بهیه ﷺ عن الكي وإباحته إياه بعد ذلك، فاحتمل أن يكون ما هي الآثار الأولى، كان من رسول الله ﷺ في حال النهي المذكور في هذا الحديث، وما كان من الإباحة في الآثار الأخر كذا بعد ما كانت منه الإباحة، فتكون الإباحة مسقة للنهي، وقد اكتوى أصحاب النبي ﷺ من بعده.

ثم قال بعد ذكر الآثار: فهؤلاء أصحاب رسول الله ﷺ قد اكتروا وكفوا

١٤/١٦٩٨ - وَحَدَّثَنِي عَنْ قَاتِلَةَ: عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَكْتَوَى مِنَ اللَّقْوَةِ: وَزُقِيَ مِنَ الْمُعْزَبِ.

عبرهم، وفيهم ابن - عمر رضي الله عنه - وقد روينا عنه أن رسول الله ﷺ قال: «ما أحبُّ أن أكْتَوَى»، فدل ذلك على ثبوت نسخ ما كان النبي ﷺ كرهه من ذلك، وفيهم عمران بن حصين - وهو الذي روى عن النبي ﷺ منحه الذي لا يكترون. فدل ذلك أيضاً على حمله بإباحة رسول الله ﷺ لذلك، اهـ.

١٤/١٦٩٨ - (مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما (أكْتَوَى مِنَ اللَّقْوَةِ) بلام مفتوحة ففأف ساكنة، فاء يصيب الوجه، كما في «انفاموس» وغيره، وأخرج الطحاوي بسنده إلى أبي الزبير، قال: وأبى عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أكْتَوَى مِنَ اللَّقْوَةِ فِي أَصْلِ أُذُنَيْهِ: قَالَ: «بِإِجْازِي»^(١)، قَالَ مَالِكٌ فِي «الْعَتِيَّةِ»: لَا بَأْسَ بِالْأَكْتَوَةِ مِنَ اللَّقْوَةِ، اهـ.

(ورقي من المقرب) أخرجه الطحاوي بسنده إلى ابن وهب، عن مالك إلى أبي عبد الرحمن السفي، عن أبي حنيفة، عن نافع، وفي «المجالس»^(٢) روى الضبراني في «المعبر» عن علي - رضي الله عنه - قال: «لَدَغَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ يَصَلِّي فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْمُقْرَبَ، لَا تَدْعُ مُصَلِّياً وَلَا غَيْرَهُ»، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ، فَجَعَلَ يَمْسَحُ عَلَيْهَا، وَيَقْرَأُ الْكَافِرُونَ وَالْمَعْقُوتِينَ»^(٣). وفي «التمهيد»^(٤) عن ابن المصعب: من قال حين يمسي: سلام على نوح في العاشمين لم يندعه عقر، اهـ.

وفي «المشكاة» برواية البيهقي في «مشعب الإيمان» عن عني - رضي الله عنه - قال: «أبى رسول الله ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ يَصَلِّي، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى الْأَرْضِ، فَلَدَعَهُ عَقْرَبٌ، فَنَادَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسْمِهِ فَتَلَّهَا، فَلَمَّا تَنَصَّرَ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ

(١) «السنن» (٢/٢٦٦).

(٢) (٢٤١/٢١١).

وتحت هذه الأنواع أمثاف كثيرة بسبب الألفاظ، والتركيب، كما في «الزرقاني»^(١)

قال الشيخ ابن القيم في «الهدى»^(٢): ثبت في «الصحاحين» عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «الحصى من حج بهم، فأبردها بالماء». وقد أشكل هذا الحديث على كثير من حملة الأطناب، ورأوه منافياً لدونه التحسين وعلاجه، ونحن نسبق رسول الله ولقنه وجهه وفقهه، فنقول: غطاب النبي ﷺ موعان: عام لأهل الأرض، وخاص بمحضهم، فالأول كعامة سطايف، والثاني كقوله: «ولا تستقبلوا القبلة بعانظ ولا بول، لكن شوقاً أو حزنوا»^(٣) فهذا ليس بخطب لأهل المشرق والمغرب، لكن لأهل المدينة ومكة على سمتها، كأهل الشام وغيرها.

إذا عرف هذا، فخطابه في هذا الحديث خاص بأهل الحجاز، وما الأهم إذ ناد أكثر الخُشَّات التي تعرض لهم من الحصى اليومية العربية تحدث عن شدة حرارة الشمس، وهذه ينضحها الماء البارد شرباً، وغتسالاً إلى آخر ما بسط من أنواع الحمر، وتفاصيلها.

وقال بعد ذلك: فيجوز أن يكون المراد من أقسام الحصى العرضية، فإنها تسكن على أماكن بالاعتماد في الماء البارد، وسقي الماء البارد المثلوج، ولا يحتاج صاحبها مع ذلك إلى علاج آخر، فليما مجرد كيفية حادثة متعلقة بالمرح، فيكني في ذواتها مجرد وصول كيفية باردة، ويجوز أن يراد به جميع أنواع الحصى، وقد اعترف فاضل الأطباء جالينوس بأن الماء البارد يقع فيها، قال في العقائد العاشرة من كتاب حجة البراءة: «لو أن رجلاً شاباً حسن اللحم خصب، البدن في وقت القبط، وفي وقت منتهى الحر، وليس في

(١) «شرح الزرقاني» (٦/٣٤٠).

(٢) «إزاد المعاد» (١/٢٢، ٢٣).

(٣) آخره الشاذلي (١/٢١٨) في القصة: «باب فلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق».

١٥/١٦٩٩ - حدثني عن مالك، عن هشام بن عروة، عن فاطمة بنت السمر، أن أسماء بنت أبي بكر قالت: إذا أتيت بالمرأة وقد حُميت تدعو لها، أخذت الماء فصبته بينها وبين جيبها. أحسنه ورده، استحم ماء بارد، أو سبع فيه، لا تشفع بذلك، ونحن نأمر بذلك بلا توقف. اهـ.

وقال النووي^(١): قد أعرض من في قلبه مرض، فقال: إن استعمال المغموم الماء البارد مخاطرة قريب من الهلاك؛ لأنه يجمع المسام، ويحضر البخار، ويعكس الحرارة إلى داخل الجسم، فيكون سبباً للثقل، فالمعرض يقول عن النبي ﷺ ما لم يقل، فإنه ﷺ لم يقل أكثر من قوله «أبردها بالماء»، ولم يبين صفته وحالته، والأطباء يسلون أن الحمى المصراوية يبرء صاحبها بسقي الماء البارد الشديد البرودة، وبسقوته الثلج، وبفسلون أطرافه بالماء البارد، فلا يبعد أن النبي ﷺ أراد هذا النوع من الحمى. اهـ.

١٥/١٦٩٩ - (مالك عن هشام بن عروة عن) زوجه وبنت عمه (فاطمة بنت السمر أن) حدثها (أسماء بنت أبي بكر الصديق) أخرجها البخاري برواية الفعفي، عن مالك (كانت إذا أتيت) بصم المرأة بناء المجهول (بالمرأة) وقد حُميت) بصم الحاء وفتح الميم المشددة بناء المجهول (تدعو لها) قال صاحب «المعجم»: جملة مستأنفة لبيان سبب الإتيان أي إذا أتيت بها كي تدعو أسماء لها، ويحتمل أن يكون حالاً مقدرة أي مريدة دعاء أسماء لها. اهـ.

قال ابن أبي^(٢): فيه دليل على أن ذلك كان يتكرر منها تركاً من الناس بها، ورغبة في دعائها، فكانت مصيف إلى ذلك ما سيأتي من حسب الماء (أخذت) أسماء (الماء فصبته بينها) أي بين المغمومة (وبين جيبها) بفتح الجيم

(١) انظر: «شرح الزرقاني» (٤/٢٣٢)، و«شرح صحيح مسلم للنووي» (٧/١٤/١٦٩٥).

(٢) «المعجم» (٧/٢٦٦).

وَقَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُنَا أَنْ نُسَبِّحَهُ بِالْمَاءِ.

أُخْرِجَ بِإِسْنَادٍ فِي ٧٦ - كتاب الطب ٢٨ - باب الحمى من فتح جهنم
مسلم في: ٣٩ - كتاب السلام ٢٦ - باب تليق ذاك قوله، حديث ٨٢

١٦/١٧٠٠ - وَحَدَّثَنِي تَمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ

أَبِيهِ:

وَيَكُونُ التَّحَنُّنُ بِمَعْنَى مَوْحَاةٍ هِيَ أَنْ يَكُونَ مَفْرَعًا مِنَ الثَّوْبِ، كَالْحَمِّ وَالطَّرْفِ.
وَمِنْ رَوَايَةِ عَبْدِ عَزَّ هِشَامٍ عَنْ هِشَامٍ أَنَّهُ سَبَّ فِي عِيَالِهِ، كَذَا فِي الْمَفْتَحِ^(١)

قَالَ الْبَاحِي: تَسَبَّبَ بَيْنَ الْمُحْصَرَّةِ وَجِيبِهَا تَبَرُّدًا لَهَا. قَالَ عَمْسَى بْنُ
دُبَارٍ: تَأَخَّرَ الْمَاءُ تَتَصَدَّقًا بَيْنَ طَوْفِهِ وَجَسَدِهِ، حَتَّى يَصِلَ الْمَاءُ إِلَى
جَسَدِهِ، تَرْجُو بِذَلِكَ بَرَكَةَ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «تَغْلِرُوهَا بِالْمَاءِ». وَجَسَدُ مَنْ يَكُونُ
ذَلِكَ مِنْ لَحْمِهِ كَانَتْ مَذْكُورَةً بِإِسْنَادِهِ ذَلِكَ الْوَقْتُ، شِدَّةُ الْحَرِّ، أَوْ

أَوْقَلَتْ فِي بَيَانِ حَبْرٍ، مَعْنَاهُ هَذِهِ (إِنْ وَصُولُ اللَّهِ ﷻ كَانَ يَأْمُرُنَا) بِتَضْمِيرِ
الْمَعْرُوفِ فِي تَسْبِيحِ الْمَصْرُوفِ. وَوَحْدَهُ فِي الْهَنْدِيَّةِ (أَنْ تَبْرُدَهَا) فَتُفْتَحَ الثَّوْبُ وَيَكُونُ
لَهُ حَذَقٌ، وَفِيهِ أَسَدٌ، وَمِنْ رَوَايَةِ بَصَدِّ لَدُونِ وَكَدَسِ الرَّأْيِ الْبَشَرِيِّ مِنَ التَّسْبِيحِ
(بِالْعَلَاءِ).

قَالَ تَحَاظُّهُ: رَوَدَ حَسَنَةُ بْنُ رَوَائِدٍ: «وَقَالَ أَبُوهُمَا مِنْ فَيْحٍ حِينَمَا: أَوْ
وَسَائِرُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ فِي الْحَدِيثِ الْأَثَرِ، قَالَ صَاحِبُ «الْمَحْصِي»^(٢) فَبَدَّ أَنْ كَيْفِيَّةَ
التَّوْبَةِ الْمَطْلُوبَةِ فِي الْحَدِيثِ الْأَثَرِ، وَالصَّحَابَةُ لَا سَمَاءَ أَسْمَاءَ لَحَتْ عَائِشَةُ النَّبِيِّ
خَالَتُ عَمِّي نَزَمَ بَيْتَهُ ﷺ: «أَعْلَمُ سِرَاءَ ﷻ مِنْ عَجِيدَةٍ». وَكَانَ لَدَيْنَ أَبِي الْحَرَادِ
اسْتِعْمَالُ الْمَاءِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ لَا اغْتَسَالَ حَمِيمِ السَّوْدِ، وَحِينَئِذٍ عَمِمَ بَيْنَ
الْإِسْكَانِ.

١٦/١٧٠٠ (عَالِقٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ) مَرْسَلًا عَنْ جَمْعٍ دَوَا

(١) تَوْحِيدُ التَّوْبَةِ (١٧٠٠) (١٧٠١).

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْحَمَى مِنْ قَيْحِ جَهَنَّمَ.....»

«الموطأ» إلا معن بن عيسى، فرواه في «الموطأ»^(١) عن هشام عن أبيه عن عائشة، وليست روايته بشاذة، لأنه نابع من رعب، وهو معلوم الاتصال عند أصحاب هشام، رواه البخاري^(٢) من طريق يحيى القطان ومسلم من عدة طرق عن هشام عن أبيه عن عائشة، كذا في «الترغاني»^(٣) (أن رسول الله ﷺ قال: إن الحمى من قَيْحِ جَهَنَّمَ) يقتض الفاء وسكون التثنية وحاء مهملة، وفي حديث رافع بن خديج في البخاري «من فوج بالوار بدل الياء، وفي رواية الشيخين عنه «من فور» بالراء بدل الحاء، وأثلاثه بمعنى، وهو مطوح خرّها، وومعه، كذا في «الترغاني» و«الفتح».

قال الشيخ ابن القيم^(٤): «قَيْحِ جَهَنَّمَ» هو شدة لمسها وانتشارها، وفيه وجهان: أحدهما: أن ذلك أنموذج ورفقة اشتقت من جهنم؛ يستدل بها العباد عليها، ويعتبروا بها، ثم إن الله تبارك وتعالى قدّر ظهورها بأسباب تقضيها، كما أن الروح والفرج والسرور واللذة من نعيم الجنة، وأظهرها الله تعالى في هذا الدار عبرة ودلالة، وقدّر ظهورها بأسباب ترجيحها، والثاني: أن يكون المراد التشبيه، تشبه شدة الحمى ولهبها بفوج جهنم، وتنبهاً للنفوس على شدة عذاب النار، وأن هذه الحرارة العظيمة شبيهة بفوجها، وهو ما يصيب من قرب منها من حرها، اهـ.

قال الحافظ: والأول أولى، ويؤيده قول ابن عمر في آخر هذا الحديث عند البخاري: قال نافع: وكان عبد الله يقول: «كشف عنا الرجز»، وفي

(١) وتحدث في التمهيد (٢٤/٢٩٢).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الطب، باب الحمى من قَيْحِ جَهَنَّمَ (٥٧٢٥). ومسلم في كتاب السلام، باب لكل داء دواء (٨٦).

(٣) «شرح الترغاني» (١٤/٣٣٦).

(٤) «زاد المعاد» (٢٦/٢٤).

قَابَرُ دَوْحَا دَالْمَاءِ

وَحَثَّ ضَمِي مَالِكٌ، عَنْ نَاصِحٍ، عَنْ ابْنِ حُمْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْأَخْمَى مِنْ فَيْحٍ حَيْثُمْ فَأَضْمُوهُمَا بِأَلْمَاءٍ».

أخرج البخاري في: ٧٦ - كتاب الطب، ٢٨ - باب الحمى من فَيْحٍ جَهَنَّمَ، وسلم في: ٢٩ - كتاب السلام، ٢١ - باب لكل داء دواءه، حديث ٢٩.

الزرقاني: قال الطيبي: «منه ليست تباينه حتى تكون تسيباً، فهي إما ابتدائية أي الخصى ثبات وحصلت من فَيْحٍ جَهَنَّمَ، أو تبعيضية أي بعض منها، ويدل على هذا التأويل ما في «الصحيح»: «استنكت ثمار إلى ربها، فقالت: يا رب اكل بعضي بعضاً، فأذن لها فغلبت نفس في الشتاء، وفقر في الصيف». فكما أن حرارة الصيف أثر من فيحها كذلك الحمى». اهـ.

(قَابَرُ دَوْحَا) قال ابن القيم: «وي يوجهين بقطع الهمزة المضمومة، وبإعني، من قمر الشيء، إذا صبرها مardاً، مثل أسخنة: إذا صبره سخناً، والثاني: بهمة الوصل مضمومة، من برد الشيء برده، وهو أفصح لغة واستعمالاً، والرباعي لغة رديئة، اهـ. وقال الخياط^(١): المشهور في ضبطها بهمة وصل، والراء مضمومة، وحكى كسرها يقال: بردت الخصى أبردها برده، يوزن فثلتها أقلتها فتلاً أي أسكنت حرارتها، وحكى عياض رواية بهمة فضع منصوحة وكسر الراء، وقال الجوهري: إنها لغة رديئة، اهـ. ونعقب قول من قال إنها رديئة بعد ثوبها رواية (بألماء) البازد، كما في حديث أبي هريرة عند ابن ماجة، شرباً وعسل أطراف: لأن الماء الناري رطب بنسب نهيوتته، فبصل لخطافته إنز أمانكي العلة من غير حاجة إلى معاونه الطبيعة، كما في «الزرقاني».

قال ابن القيم: «قد قولان، أحدهما: أنه كل ماء، وهو الصحيح، والثاني: أنه ماء زمزم، واحتج أصحاب هذا القول بما رواه البخاري^(٢) عن أبي حمزة

(١) «ضع الباري» (١٧٥/١٧٠)

(٢) «أخرج البخاري» (٣٢٩١)

كنت اجالس ابن عباس بمكة، فاستدنى الخنسي، فقال: يا أبا عبد الله، حدثنا
 زهير، قال: رسول الله ﷺ قال: «الرجل يحس من بيع حبيبه، فأبدها بالمال، أو
 قال: بملكه زهير». وروى عنه غيره، فقلت: فبئس حرم لك، أن يراها لأهل بيته
 إذ هو بشر، ٥١٤ هـ، والخبر هو من عديم من العدم، له

قال: (الحافظ^(١)) كذا في رواية البخاري، ويعلق به من قال: لا ذكر له
 وزهير ابن شاذان، وروى عنه غيره، ومنهم ذهب إلى ذلك، بين القيم، ونعت بأنه
 دفع في دولة أحمد، فخره بها بماء زمزم، ولم يسلطه، وكذا أخرجه النجاشي
 وابن سيرين والحاكم، وزعم له ابن حبان بعد إسناده حديث ابن عمر، فقال: لا
 ذكر الخبير، لتفسير لعمرو، التمهيل في الحديث الذي فيه، وهو في شيء الخنسي
 تركه عنه زهير دون غيره من العامة، وهذا حديث ابن عباس، وتعمد عبي
 التمهيد، لا يرد، لا خلاف به بأن الخنسي، وأهل مكة خاصة، ليسوا من زمزم
 هذه، كما حصل الخطب بأهل الشام، بلاد الحجاز، له

أبو قاتل الشيخ ابن القيم^(٢)، أنه عرفت من هذا، أن الشافعي غلبه
 حال العمدة، في المصنف، أو استعمله لا علمه، فوثر، وإنصحح له استعماله،
 وأمر أن الذي قد أورد المصنف به أنه كذا، عليه استعمال الماء، لئلا يرد في
 الخنسي، وأنهم وجهه مع أن يرويه وجهه، فإنه وهو أن العمدة من جنس
 النسي، فكما أحمد لهيب تعطين عن نطمان بالماء، لئلا يرد أحمد الله لهيب
 أحسن من غيره، وفاقا، ولكن هذا يزعم من فيه الحديث والرواية، وأما المراء
 به فاستعمله، وقد ذكر ابن القيم وغيره من حديث أنس بن مالك، (٥١٤ هـ) ثم
 أحكمهم، فليزمن عليه الماء، لئلا يرد ثلاث جال من الشعر^(٣)

(١) فتح الباري (١/٢٧٨).

(٢) نسخة (١٧/٢٤).

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرج (١/١٠٠).

قال الحافظ^(١): اعترض بعض سخفاء الأطباء على هذا الحديث بأن استعمال المحموم بالماء خطر بقربه من الهلاك، قال الخطابي: غلط بعض من يسيب إلى العلم فانغمس في الماء لما أصابته الحمى، فاحتضت الحرارة في باطن بدنه، فأصابته صفة كادت تهلكه، فلما خرج من العلة قال قولاً سبياً لا يحسن ذكره، وإنما أوقعه في ذلك جهله بمعنى الحديث.

والجواب أن هذا الاعتراض صدر عن صديق مراتب في صديق الخير، فيقال له أولاً: من أين حملت الأمر على الاغتسال؟ وليس في الحديث الصحيح بيان الكيفية، فضلاً عن اختصصها بالغسل، وإنما في الحديث الإرشاد إلى تبريد الحمى بالماء، فإن اقتضت صناعة الطب أن اغتسل كل محموم في الماء أو صبّه إياه على جميع بدنه بصره، فليس هو المراد، وإنما قصد كَيْفَ استعمال الماء على وجه يرفع، فتبيحت عن ذلك الوجه، ليحصل الانقاع به، وهو كما وقع في امره العائن بالاغتسال، وقد ظهر من الحديث الآخر أنه لم يرد مطاق الاغتسال، وإنما أورد الاغتسال على كيفية مخصوصة.

وأولى ما يحمل عليه كيفية تبريد الحمى ما صيغته أسماء بنت الصديق - رضي الله عنها - فيكون ذلك من باب النشرة المعاذون فيها، والتصحيب ولا سيما مثل أسماء التي هي ممن كان يلزم بيت النبي ﷺ أعلم بالمراد من غيرها، ونزل هذا هو الجز في براد البخاري حديث أسماء بعد حديث ابن عمر بلفظ: **الْحُمَّى** من فيج جهنم فأطفئوها بالماء وهذا من بدیع ترمذيه، وقال المازني: لا شك أن علم الطب من أكثر العلوم احتياجاً إلى التفصيل حتى إن العربض يكثر الشيء دواءه في ساعة، ثم يصير داءه له في الساعة التي يليها لعارض يعرض له، ومثل ذلك كثير.

(١) فتح الباري (١/١٧٦)

فإذا فرغ من وجود الشفاء لشخص بشي، في حادثة ما فله يلزم منه وجود الشفاء به له أو لغيره في سائر الأحوال، والأطباء مجمعون على أنه امرض الواحد يختلف علاجه باختلاف السن والدم والعدة والغذاء والقدام والتأثيرات والتألف وقوة الطباع.

وعلى تقدير أن يرد التصريح بالانحصال في جسم تجسد، فيجب بأنه يحصل أن يكون أراد به أنه يصح بعد إخراج الكلى، وهو عينه، وبحتم أن يكون بعدد مخصوص في وقت مخصوص، فيكون من الحواصص التي اقلعت عليها ﷺ بالوحي، وصحة حل عذراء ذلك جميع كلاء أهل الطب. وقد أخرج الترمذي^(١) من حديث ثوبان مرفوعاً: إذا أصاب أحدكم آفة من آفات وهي قطعة من النار، فيحفظها عنه بالماء، يستنقع في نهر حار، ويستقبل حريمه ويغفر: بسم الله اللهم شف عذرك وضيق رسولك بعد صلاة الصبح قبل خروجه الشمس، ولنعمس فيه ثلث غسرات، ثلاثة أيام. فإن لم يبرأ فحمس، وإلا فسمع، وإلا فسمع، فإنها لا نقاد تحاوز شفاء يدين الله، قال الترمذي: عريب.

قال الحافظ^(٢): وهي سنة سعيد بن زرعة مختلف فيه، قال: ويحسن أن يكون لبعض الأحاديث دون بعض، في بعض الأماكن دون بعض، لبعض الأشخاص دون بعض، وهذا أرجح، فإن عذراء ﷺ قد يكون عاماً، وهو الأرجح، وقد يكون خاصاً كما قال. فلو كان شرفوا أو عذروا، فإنه خاص لأهل المدينة، ومن عني سمعها، كما تقدم في كتاب النظافة، فكذاك هذا يعمل أن يكون مخصوصاً بأهل الحجاز، وما والأهم، كما تقدم لربما.

فالمراد: وقد تكرر في الحديث استعماله ﷺ للماء نادر في عله، كما

(١) أخرجه الترمذي ٨٤٦، ٨٤٧.

(٢) فتح الباز ١: ١٧٦، ١٧٧.

قال: «صُفِّرْ عَيْنِي مِنْ سَبْعِ فَرَسٍ ثُمَّ تَحْتَلِلْ أَوْ كَيْفَ هُنَّ؟» رَقَالَ سَمُرَةَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خُتِمَ، دَسَا بِقَرِيرَةٍ مِنْ مَاءٍ، فَأَمْرَئُهَا عَلَى فَيْفَةٍ وَغَسَلَ، أَمْرَجَهُ الْبِزَارَ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمَ، وَلَكِنْ فِي سِنِّهِ رَأَى خَبِيفًا، وَفَاتَ نَسْأَ: «إِذَا حُكِّمَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتْلُ عَيْنَهُ مِنَ الْمَاءِ تَبَارَدَ مِنَ السَّحَرِ ثَلَاثَ لَيَالٍ»، أَمْرَجَهُ الطُّعْخَانِي وَالطُّبْرَانِي فِي «الْأَوْسَطِ» وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمَ. وَبُسْنَدُهُ قَوِيٌّ، وَهُوَ شَاحِدٌ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ حَالِدٍ بَنَتْ سَعِيدَ، أَمْرَجَهُ الْحَسَنُ بْنُ سَهْيَانَ فِي «مُسْنَدِهِ» وَأَبُو نَعِيمٍ فِي الطَّبَقِ مِنْ طَرِيقِهِ، وَفَاتَ عُمَيْدُ بْنُ حَمِيصٍ فِي الْمَرْفُوعِ رَفَعَهُ: «الْحَقْنَى رَأَتْهُ الْعَدُوَّةُ، وَهِيَ سَجَنٌ تَقَى فِي الْأَرْضِ فَمَرَدُّوا بِهَا الْمَاءَ فِي الشَّوْكِ، وَفُتُّوا عَلَيْكُمْ أَيْدِي بَنِي الْأَدْنَانِ» الْمَرْغُوبُ وَانْعَبَ، قَوْلُ: «فَعَلُوا فَذَهَبَ عَنْهُمْ»، أَمْرَجَهُ الطُّبْرَانِي. وَهَذَا الْأَحَادِيثُ كُلُّهَا تَرُدُّ عَلَى الْقَوْلِ الَّذِي رَقَّاهُ الْخَلْعَانِيُّ عَنِ عَنِ الْأَبَرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «لَمْ يَدْخُلُوا» فَتَرَدُّوا «الْحَقْدَةُ بِهَا» أَمْرُ.

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ أَبُو نَعِيمٍ^(١). وَفِي «السَّنَنِ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: ذُكِّرَتْ الْحَقْنَى عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَمِعَهَا رَحِمًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَسْكُهَا فَإِنَّهَا تَقْنَى الذُّبُوبَ كَمَا تَقْنَى النَّارُ حَيْثُ الْحَدِيدُ»^(٢). لَمَّا كَانَتْ الْحَقْنَى يَتَمَعُّهَا حَسِيَّةٌ مِنَ الْأَعْمَلِيَّةِ لِمَرْبِئَةٍ، وَتَنَادَوْا: «لَا عَظْمِيَّةَ وَلَا دَوِيَّةَ النَّفَاعَةِ»، وَهِيَ ذَلِكَ إِحْوَانُ عَلِيٍّ لِحَقِيَّةِ الْبَدَنِ، وَتَصَلَّيْتُمْ مِنْ مَوَادِّ الرَّدِيئَةِ، وَتَفَعَّلَ فِيهِ كَمَا تَفَعَّلُ الْبَارُ فِي الْحَدِيدِ فِي بَنِي خَبْشَةَ. وَتَصَمَّيْتُمْ جَوْهَرَهُ، كَأَنَّكُمْ أَشْبَهَ الْأَشْيَاءَ بِنَارِ الْكَبِيرِ لَمَّا تَصَلَّى جَوْهَرُ الْحَدِيدِ، وَهَذَا الْقَوْلُ عَنِ الْمَعْدُومِ عِنْدَ أَهْلِ الْأَبْدَانِ.

وَأَمَّا تَصَفِّيَّتُهَا الْغَلَبَ مِنْ وَسْخِهِ وَدَرَنِهِ، فَأَمْرُ يَعْلَمُهُ أَطِبَّاءُ الْقُلُوبِ. وَيَجْتَنِبُونَهُ كَمَا أَمْسَرَهُمْ بِهِ نَسَبُهُ ﷺ، بَلَكِنْ مَرَضُ الْغَلَبِ إِذَا حَارَ مَسْرُومًا مِنْ بَرْنِهِ، لَمْ يَفْضَحْ فِيهِ هَذَا الْعِلَاجُ. فَالْحَقْنَى تَنْفَعُ الْبِدْنَ وَالْقَلْبَ، وَمَا كَانَ يَهْدِي:

(١) إِبْرَاهِيمُ السَّعْدِيُّ (٢٨/٤٤).

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٤٦٤).

(٧) باب عبادة المريض والطيرة

العبادة هي ظلم وعُدوان، وذكر مرة وأنا محبوس فوال بعض الشعر بسنها:

زارت مكفرة النُّسُوبِ وودعت شيئاً لها من زانم ومودع
قالت: وقد عرفت على نزعانيه ماذا تريد؟ فقلت: أن لا تُرجعي

فقلت: تناله إذ سب ما نهى رسول الله ﷺ عن سبه، وقال:

زارت مكفرة الدُّسُودِ لُصْبُها أهلاً بها من زانم ومودع
قالت: وقد عرفت على نزعانيه ماذا تريد؟ فقلت: أن لا تُفْجِمي

والنَّحْأَ أُولَى به، ولأُفْلِحت عنه، فأفْلِحت على سريعاً، فدوي في أثر لا
أعرف حاله حتى يوم كفاة منته، وفيه نولان

أحدهما: أن الشئ تدخل في كل الأعضاء والمفاصل، وعدتها ثلاثمائة
وسنون نقصلاً، فتكفر عنه - بعد كل مصل - ذوب يوم.

والثاني: أنها تؤثر في البدن تأثيراً لا يروى بالكلية إلى منه، كما قيل لي
قوله ﷺ: من شرب الخمر لم يقبل له صلاة أربعين يوماً^(١). إن أثر الخمر
يبقى في جوف العبد وعروقه أربعين يوماً، فإن أمر هيريه - رضي الله عنه - ما
من مرض يصيبني أحب إلي من الشئ، لأنها تدخل في كل عضو مني،
وإن الله تبارك وتعالى يعطي كل عضو حظه من الأجر، الله.

(٧) عبادة المريض

أصل العبادة عبادة، فبنت الواو باء الكسرة ما قبلها، يقال: غلظت
المريض، أعوده عبادة إذا زرت برأته، كذا في البرقاني^(٢)، وترجم البخاري
في صحيحه^(٣) كتاب وجوب عبادة المريض، وذكر فيه حديث أبي موسى

(١) أخرجه أحمد (٦٧٣)

(٢) الشيخ البرقاني ٤١/١٣٣٩

الأنصاري^(١) رضي الله عنه . قال : قال رسول الله ﷺ : «أطعموا الجائع وعودوا المريض ، وأفكروا العاني» ، وحديث البراء بن عازب^(٢) رضي الله عنه قال : أمرنا رسول الله ﷺ بسبع ونهانا عن سبع ، الحديث ، وفيه : «سرونا أن نتبع الجنائز» ونمود المريض^(٣) .

قال الحافظ^(٤) : كذا جزم بالوجوب على ظاهر الأمر بالعبادة ، وفي حديث أبي هريرة في الجنائز بحق المسلم على المسلم خمس^(٥) فذكرتها عبادة المريض . وفي رواية مسلم خمس تجب للمسلم على المسلم فذكرها منها . قال ابن بطال : يحتمل أن يكون الأمر على الوجوب بمعنى الكفاية^(٦) كإطعام الجائع ، وفك الأسير .

ويحتمل أن يكون فنسب للحث على التواصل والألفة ، وجزم الداودي بالأول ، فقال : هي فرض بحمله بعض الناس عن بعض ، وقال الجمهور : هي في الأصل نذير ، وقد تصل إلى الوجوب في حق بعض دون بعض ، وعن الطبري تأكيد في حق من ترجى برسته ، ونس فيمن يراعى حاله ، وتباح فيها عدا ذلك ، وفي الكافر خلاف .

ونقل النووي الإجماع على عدم الوجوب ، يعني على الأعيان ، واستدل بعموم الأحاديث على مشروعية العبادة في كل مريض ، لكن استثنى بعضهم الأرملة فكون عاتده قد يرى مالا يراه هو ، وهذا الأمر خارجي قد يأتي مثله في بقية الأمراض كانهغمى عليه .

(١) ج (١٦٤٩) .

(٢) ج (١٦٥١) .

(٣) مطبوع الشامي (١٠٦/١١٦) .

(٤) قال ابن العربي : الشريفة فرض على التكفيلة لا بد أن يقوم به بعض الخلق عن بعض . فاقرب ثم المصحب ثم الجار ثم سائر الناس ، الفرس (٤/١١٤٣) .

وقد جده في عبادة الأرمدة بخصوصها حديث ربه من أبيهم قال: «عادي رسول الله ﷺ من وحي كذا يعني» أخرجه أبو داود، وصححه لحاكم، وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» ومباقة أئم. وأما ما أخرجه البيهقي وأصبرني مرفوعاً ثلاثة أسس لهم عبادة: «العين، والذهن، والضمير» فاستخرج البيهقي أنه موقوف على يحيى بن كثير.

ونأخذ من إطلاقي الحديث أيضاً بعدم التقيد بزمان من ابتداء عمره. وهو قول الجمهور، ونجزم العربي في «الإحابة» بأنه لا يعد ولا بعد ثلاث، وإنما إلى حديث أخرجه ابن ماجه عن أنس «كان النبي ﷺ لا يعود مريضاً إلا بعد ثلاث». وهذا حديث ضعيف جداً لعدم صحة مسنده بن علي، وهو مشرؤك، وجعلت له شاهداً من حديث أبي هريرة عند الطبراني في «الأوسط»، وفيه وإر مشرؤك أيضاً. وبني إطلاقي الحديث أيضاً أن العبادة لا تغيب بوقته دود، وقت تكون جرت العادة بها في طوحي النهار.

ونرجع البخاري في «الأدب المفرد»^(١) والعبادة في التابيل، ومباقة عن عائذ بن الربيع لما نقل حديث أمه في حرف النون أو عند الصبح. فقال: أي ساعه هذه؟ فأخبروه فقال: أعود بالله من صباح النار. الحديث، وبشئ لأن عن أحمد أنه قيل له بعد ارتفاع النهار في الضيف: تعود علاناً؟ قال: ليس هذا وقت عبدة، ونقل ابن الصلاح عن الشرازي أن العبادة تسحب في الضناء، ليلاً، وفي الضيف نهاراً، وهو غريب، ومن أدائها أما لا يطيل الجسم حتى يصحح العربي، يشق على أهله، فإن اقتضت ذلك ضرورة فلا بأس به، أم

قال النووي^(٢): «يستحب عبادة المريض لحديث الجوهري وغيره، وإن دخل

(١) (١) (٢١٥).

(٢) (٢) (٢١٦).

على مريض دعائه، ورفاهه، قال ثابت لأبي: يا أبا حمزة، أشتكى قال: أنت أول
 زقيبت يرميه رسول الله ﷺ^(١)، وروى أبو حمزة قال: قلت لأبي حمزة
 شئني ﷺ فقال: يا محمد، شئني؟ قال: نعم، قال: بسم الله أربك من كل شيء
 بأدبك، من شر كل نفس، وعين حاسدة، الله يأمرك، قال أبو حمزة: تحلى خذني
 أحمد بن محمد بن حجاج، وروى أن النبي ﷺ قال: إذا دخلتم على المريض فمضوا به في
 الأجل، فيه لا بد من قضاء الله شئاً، وإنه لطلب نفس المريض، (رواه ابن
 ماجه^(٢))، ويزعمه في السنة والنصيه، لما روي عن ابن عمر مرفوعاً: ما حق للمري
 مسلم بيت ليلتين، وإن شئ - يوصي به - لا ووصيته مكتوبة عنده، ينقل عنه، اهـ.

وفي «سند المستوفى»^(٣): جاء عيادة لدمي بأرحمهم، وفي عيادة
 المسجوسي فوالده، وحاز عيادة فاسق على الأصح، لأنه مسلم، والعبد من
 حقوق المسلمين، قال ابن عذير: قوله: «جاء عيادة فاسق»، وهذا غير حكم
 المحالطة، ذكر صاحب «المنهاج» بكرة، ثم شهدوا بالعقدين به إلا خلافه فرحل
 من أهل البهمل والشو، لا بد من الضرورة، لأن بعضهم أصر بين الناس، ومن
 العباد، المكرهه إذا علم أنك تغفل على المريض فلا تذهب، ضد قول: حاله
 الثقيل حتى المروج، ولا يهول على المريض، ولا تحرك رأسك، ولا تقله ما
 علمت أنك على هذه الحالة التليذه، بل هو عليه السرس، وظننته، وقل
 له: أراك في حجر جاذيل، وانكر له ما يريد رجاءه في رحمة ته إلى مشرباً
 بشي من التخوف، ولا تضع يدك على رأسه فربما يؤذيه إلا إذا طلبه، ولا
 تقل له: أومس، فإنه من أشد الالهال، وبشائم الناس في زماننا من العيادة
 يوم الأربعاء، يجتمعون، إذا حصل للمريض تلك الضرورة، اهـ.

(١) أخرجه البخاري ج (٤٧٤)، من كتاب الطب، وأبو داود (١٣٨٩٠)، والترمذي (٩٧٣)

(٢) أصح من ماجه (٤١١/١)

(٣) نظره: إرد المحتار على تدر المحاد (٦٣٩/٩)

والطيرة

قال الحافظ^(١): بكر المهمة وفتح المتحانية، وقد تسكن، هي التماسم بالنسب المعجمة، وهو مصدر تطير مثل تحير خيرة، قال بعض أهل اللغة: لم يحن من المصادر فكذا غير هائن، وتعقب بأنه سمع طية.

وأصل التطير أنهم كانوا في الجاهلية أنهم كانوا يعتمدون على الطير، فإذا خرج أحدهم لأمر، فإن رأى الطير طار بعينه ثبأن به، واستمر، وإن رآه طار بسرة تشاءم به، ورجع، وربما كان أحدهم يبيع الطير ليطير فيحتمدها، فجاء الشرع بالنهي عن ذلك، وكان أكثرهم بتطيرين ويعتمدون على ذلك، ويصح معهم غالباً لتزيين الشيطان ذلك، وبقيت من ذلك بقايا في كثير من المسلمين.

وأخرج ابن حبان في «صحيحه» من حديث أنس رقه: «لا تطيروا والطيرة على من تطير»، وأخرج أبو داود والترمذي وصححه هو وابن حبان عن ابن مسعود رقه: «الطيرة شرك، وما بنا إلا تطير، ولكن الله يذهب بالتوكل»، وقوله: «ما منا إلا من كلام ابن مسعود أدرجه في الخبر، وقد بينه سليمان شيخ البخاري فيما حكاه الترمذي^(٢) عن البخاري عنه.

وأما جعل ذلك شركاً لاعتقادهم أن ذلك يجلب نفعاً أو يدفع ضرراً، فكأنهم أشركوا مع الله تبارك وتعالى، وقوله: «لكن الله يذهب بالتوكل» إشارة إلى أن من وقع له ذلك فسلم لله، ولم يعأ بذلك أنه لا يؤخذ بسا عرض له من ذلك، هـ.

قلت: ولعل المصنف جمعها في باب واحد لأن العبادة قد تؤدي إلى الطيرة؛ مثلاً يعود الرجل المريض، ثم عرض العائد بذلك المرض اتفاناً،

(١) فتح الباري (١٠/٢٦٢).

(٢) مسنن الترمذي (٤/١٦٦) ج (١٦٦).

١٧٠١/١٧ - حَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ: أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا عَادَ الرَّجُلُ الْمَرِيضَ خَاضَ الرَّحْمَةَ.....»

فيؤمنهم أنه أصابه مرضه لوصوله إليه للعبادة، وقد يعكس، فإن المريض قد ينظير بالعبادة، كما تقدم في كلام ابن عابدين من عبادة يوم الأربعاء، وقد ينظير بشيء من كلام العائذ، مثل أمره بالرحمة ونحو ذلك، وذكر المصنف في الباب الأخيرين دعاء لرغبة العبادة، والنهي عن النظرة.

١٧٠١/١٧ - (مالك أنه بلغه عن جابر بن عبد الله) قال البيهقي في «التبوير»^(١): وصاه قاسم بن أصبغ من طريق عبد الحميد بن حنظل عن أمه عن عمر بن الحكم عن جابر، اهـ. وقال الزرقاني^(٢): أخرجه قاسم بن أصبغ والإمام أحمد بن حنبل، الصحيح، اهـ. وفي «التحريم»^(٣): هذا حديث محفوظ عن النبي ﷺ من حديث جابر. كب قال مائث، ويحفظ أيضاً من حديث أنس، ومن حديث عمرو بن حزم وغيرهم، وحديث عمرو بن حزم كحديث جابر سواء، اهـ.

(أن رسول الله ﷺ قال: إذا عاد الرجل المريض خاض الرحمة) كب. في جميع نسخ النصية، النون والشروح، بدون ذكر حرف الخلف قبل الرحمة، وكذا في «التبوير». فيكون الرحمة منصوباً على النظرية، وفي جميع النسخ الهندية سقطت: «خاض» في الرحمة، بزيادة نطق «في»، قال الزرقاني: شبه الرحمة ما شاء، أي في الظهارة، وإما في السري والشمول، ونسب إليها ما هو مستويب إلى الحصة من الخوض، قال الباجي^(٤): يريد - والله أعلم - حظه أجر

(١) تبوير المجلد، (ص ٦٨).

(٢) شرح الزرقاني، (٤/ ٢٢٩).

(٣) من ١٢٨.

(٤) المنقذ، (٧/ ٣٦٣).

حَتَّى إِذَا مَرَدَ عَائِدَةُ قُرْتُتُ بِهِ* . (أَوْ مَحْوُ هَذَا)

العبادة (حتى إذا فَعَل) العائِدَة (عنده) أي عند السريض (قُرْتُت) شد الشراء وسكون
الثناء أي نشد الرحمة (فيه) أي في العائِدَة.

قال صاحب المحلى: أي استغفرت الرحمة ونشد في العائِدَة، أراد
بذلك أن شرعوه في التراجع للعبادة يكون في عبادة، فيذكر الله عليه الصلاة
والرحمة ما دام في الطريق، فإذا وصله اليه، وجلس عنده حب الله عليه
الرحمة صار أي يعطيه عطاء كثيراً فهو ما أفادته نفسه في سلوكه إياه
بأصابعه، أي.

وقال الماجي: يريد - والله أعلم - أنه إذا ثبت له من رحمه الله - وهي
نوايه التجبريل - وتعدوذه عن الذنوب، وبتعلق به ما ثبت للمحافظ في انشاء
وإذا فَعَل عنده تعلق به منها ما يتعلق بالمشقة الثالث، وذلك ذكر مما يتعلق
بالحائِص في انشاء، وقوله: قُرْتُت فيه أو نحو هذا، إذ كان هذا لفظاً فإنه
يعتدل أن يريد به قرب له، ثم يقول: فيه رفق بكذا، وفيه ظلاقة، أي له رفق
وله ظلاقة، ويعتدل أن يكون من المستغفِر، فيكون العائن قُرْتُت فيه أي ثبت
فيه خبره منها، أي.

(أَوْ مَحْوُ هَذَا) ثبت من الراوي، ولفظ رواية أحمد^(١) عن حابر قال يخطو:
«مر عائد مريضاً ثم برز يخوض في الرحمة حتى يجلس، فإذا جلس اعتنق
فيها - وله أيضاً من حديث أبي أمامة: «عائِدَة السريض يخوض في الرحمة، فإذا
جلس عنده نفسه الرحمة، ومن تمام عنده فيري أن يفتح أحدهم يده على
وجهه أو على يده، بمساك كيف هو؟»، كما في «الفرغاني»^(٢).

قال الحافظ^(٣): «شرح البخاري في الأدب المفرد» من طريق عمر بن

(١) أحمد أحمد (٣٠٤: ٣١٤)، الحديث في التسمية (٢٤١: ٢٤٢).

(٢) شرح الفرغاني (٤١: ٤٢).

(٣) شرح البخاري (١٠١: ١٠٢).

١٨/١٧٠٢ . وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ عَنْ يَكْرِ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشْعَثِ ، عَنْ ابْنِ عَطِيَّةٍ :

الملك عن جابر ، رفعه . فمن عدد سريعاً خلاص في الرحمة ، حتى إذا قد
استقر فيها . وأخرجه أحمد ، والبرار ، وصححه ابن خبان والحاكم من هذا
الوجه . وأما لهم فيه مختلفة ، ولأحمد ، نحوه من حديث كعب بن مالك .

حسن : اهـ

١٨/١٧٠٢ - (مالك أنه بلغه عن بكير) عمن لم نره مرة معصراً (ابن
عبد الله بن الأشعث) بالنسب المصححة والتجب المستددة (عن ابن عطية) قال ابن
عمير في التبريد^(١) : هكذا رواه يحيى ومات في قوم ، ورواه النعماني عن
مالك أنه بلغه عن بكير عن ابن عطية عن أبي هريرة ، فرده في الإسناد عن أبي
هريرة ، وتابعه جماعة من أصحاب مالك ، منهم : عبد الله بن يوسف ، وأبو
المصنف ، ويحيى بن كنان . والحدوث محتمل لأبي هريرة عن النبي ﷺ من
وجوه كثيرة يحتاج من حديث ابن مهدي وغيره ، اهـ .

وقد انقطعت في «التعجيل»^(٢) ، ووقف عليه نسائك : ثم عطية الأشعري
عن أبي هريرة روى الله عنه الحديث «لا عدوى» . وعند بكير بن عبد الله بن
الأشعث ، ثمة وقع في رواية يحيى بن بكير في «الموطأ» في نسخة الكعبة . وقال
النعماني ، وأبو مصنف ، ويحيى بن يحيى ملك ، ذكر فلو أن عن ابن عطية ، ولم
يشكر يحيى بن يحيى عن أبي هريرة . قال أبو عمر^(٣) : قيل : هو أن عطية
عنه أنه في عطية ، وهذا يفسح جميع الأقوال المذكورة ، ثم قال أبو عمر
قيل : هو مجهول ، ذكر الحديث محفوظ لأبي هريرة من وجوه .

(١) (نسخ ١١٢)

(٢) تعجيل النسخة (نسخ ٥٠٥)

(٣) نسخ الاستشارة : ١٧٠ ، ١٤٣ .

«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا عَدُوِّيَ.....»

قال المحقق: وقد وافق يحيى بن أكبر في ذكره في الكنية بشير بن عمر الجعفري. لكنه خالفه في صحابه^(١). قال الأديب في «اختلاف الموطآت»: حدثنا ابن صاعد في مسنده أبي حنيفة الأسدي ثنا أبو هشام الجعفري ثنا بشر^(٢) عن عمرو بن مالك بن، قال المحقق: والوجه فيه من أبي هشام في قوله: أبي برزة، إنه هو عن أبي هريرة، وفي المسند اختلاف آخر عن مالك: ليس هذا أصل ذكره. هذا في نسخة من التمهيد.

وقال البرقي^(٣): وقد وافق ابن أكبر في ذكره في الكنية بشير بن عمر الجعفري عن مالك، لكنه خالفه في صحابه، مثله عن أبي برزة آخره في الأديب في «اختلاف الموطآت»، لكنه وضع من أبي هشام الجعفري (أبيه عمر أبي بشر، وخاله هو عن أبي هريرة، اهـ).

«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَخْرَجَ ابْنُ عَدُوِّيَ فِي مَسْنَدِهِ^(٤) عَنْ سَعْدِ بْنِ سَبَاءٍ. قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا عَدُوِّيَ وَلَا طَيْفَرُهُ وَلَا حَامَةُ وَلَا صَفَرُهُ وَفَرَّ مِنَ الْمَجْدُومِ كَمَا يَفِرُّ مِنَ الْأَسَدِ».

وسقط المحقق^(٥) في أبواب باب الواردة في الباب ثم قال: والتاميل من ذلك ستة أسماء: العدوي، والطيرة، والهامية، والصفرة، والعول، والنوء، وسقط الكلام على هؤلاء موضوع من كتابه.

(لا عدوي) بالعين المهدولة والواو المفتوحة، فهما ذاك صيغة مكنية،

(١) كذا في الأصل والعلوي، في نسخة، اهـ. (٢) كذا.

(٣) تراجم أهل الظل في ذكره سقط عن سبأ، رسم نوبها، اهـ. (٤) كذا.

(٥) أخرجه البرقي (١/٢٢٢).

(٦) ج (٧٠-٧١).

(٧) انظر: فتح الباري (١/١٠٩).

أي لا سرية للمرض عن صاحبه إلى غيره، غفياً لما كانت الجاهلية تعتقد في بعض الأدواء أنها تعذي بنفسها، وهو خبر أريد به النهي، كذا في الفسطاني^(١)

قال صاحب المحلى: أي لا مجاوزة تعلقة ولا سرية لها من صاحبها إلى غيره، وذلك عند الأطباء في سبع علل: الجذام، والجرب، والجدري، والحصبة، والبخر، والرمد، والأراض الوبائية. وفي الحديث تأويلان فالأكثر على أن المراد منه نفي ذلك، وإبطاله، واختاره الحافظ، وقيل: لم يرد إبطالها، بل أراد بذلك أن هذه الأمراض لا تعذي بطبيعتها، كما يفترض أصحاب الطبيعة من أن العلل المتعددة مؤثرة لا محالة، لكن الله تعالى جعل مخالطة المريض فصحح سبب إعدائه مرضه، ثم قد يتخلف، وبهذا جمع ابن الصلاح وغيره، بينه وبين قوله ﷺ: «فر من المجذوم كما تفر من الأسد» رواه البخاري.

واختاره الزين العراقي في «الثبوت»، وقال في «شرحها»: «لا عدوى» نفي، أما كان يعتقد أهل الجاهلية من أن هذه الأمراض تعذي بطبيعتها، وقوله: «فر من المجذوم» بيان لما يخلفه الله تعالى من الأسباب عند المخالطة للمريض، وقد يتخلف عن السبب، وهذا مذهب أهل السنة كما أن النار لا تحرق بطبيعتها، ولا ماء زوي بطبيعته، وإنما هي مسبب عادة.

وقد يجمع بينهما على التأويل الأول، بأن نفي العدوى باقي على عمومته والأمر بالفرار سداً للذريعة، لئلا يتفق نفي بخالطة شيء من ذلك بتقدير الله ابتداء، لا بالعدوى، فيظن أن ذلك بسبب مخالطة، فيعتقد صحة العدوى، فيقع في الحرج. قال التوريشي: التأويل الثامن أولى؛ لأن الأول يعضي إلى تعطيل الأسباب، والأصول الطبيعية، ولم يرد الشرع بتعطيلها، بل بإثباتها.

(١) الإرشاد النوري (١٢/٥٠٣).

ويذكر علي نسخة ذلك قوله **يُخْلَقُ** ثم **يُجْزَمُ** **يُزَوَّرُ** أحد سده، قوله معه هي
الجمعة: **أَكْبَرُ** ثقة بالله **وَأَكْثَلُ** عنه ، ولا سبيل إلى التوصل من هذين الحديثين
إلا من هذا الوجه، فبين الأول الثاني من أسباب التلطف. والثاني التوكيد
على الله في مشاركة الأسباب، اهـ.

قال المصنف رحمه الله: قوله **يُخْلَقُ** ذكر من المجزوم استشكل مع السابق أي
قوله **يُزَوَّرُ** ولا جدوى. وأكمله **يُخْلَقُ** مع المجزوم. وأجيب بأن المراد مني العدوى
أو سدا لا يدري بطبعه غيابة لما كانت الجاهلية تعتقده، وأكثر مع المجزوم
لحسن أن الله تعالى هو الذي يقرر ويثبت، ونهاهم عن التمسك من المجزوم،
ليبين أن هذا من الأساليب التي أخرى الله العادة بأنها تنفي إلى أسبابه،
وعلى هذا جرى أكثر الشافعية.

وقيل: إنبات العدوى في الجذام وسوء محصور من عموم عن
العدوى، فيكون المعنى لا عدوى إلا من الجذام والبرص والتخرب مثلا، ذلك
الخاص أي مكر الجاهلي. وقيل: الأمر بالقرار ليس من باب العدوى، بل
أمر طبيعي. وهو ما ذكره الفقهاء من جسد إلى جسد بواسطة السلامة وسوء
الراحة، فليس عن طريق العدوى، بل بتأثير الراحة، لأنها تسبب من التخرب
أشدها، قاله ابن قبة، وهو قريب.

وقيل: أمراد بالقرار رعاية حذو المجزوم؛ لأنه إذا رأى تصحيح
عصبه مضيق، راشت أفعه على ما ينبغي به، وبني سائر ما نعلم أنه عيب،
فيكون ميا لراحة أجه السقم. وفي: لا عدوى أصلا، والأمر بالقرار سدا
للدخول مثلا بحيث لا يدخل في، فيظن أنه يسبب المحافظة، ثبت العدوى
الشمي، فأمر **يُخْلَقُ** بالتعجب شفقة على أمته، اهـ.

قال إتحاف في الفتح^(١) قوله: «ور من المحدثون كما تم من الأئمة»
لم أظف عليه من حديث أبي هريرة إلا من هذا الوجه، ومن وجه آخر عنه أبي
عبيد، لكنه مغلوط. وأخرج ابن حريمة في كتابه التتوكل، له شاهدان، ثم قال
بعد ذكر الروايات: قال عياض: اختلفت الآثار في المحدثين، فجاء ما تقدم
عن جابر بن النبي ﷺ أكل مع مجنون. قال: فذهب عمر - رضي الله عنه -
ومجموعة من السلف إلى الأكل معه، ورووا أن الأمر باجتنابه موقوف. وممن
قال بذلك عيسى بن دينار من المالكية.

ثاني: والصحيح الذي عليه الأكثر، ويعين التصريح إليه أن لا نسخ، بل
يجب الجمع بين الحديثين، وحمل الأمر باجتنابه على الاستحباب، والأكل
مع على بيان الجواز، هكذا اقتصر القاضي ومن بعده على حكاية بعض
القائلين، وحكي عنه قول ثالث، وهو الترميح، وقد سلكه فريقان:

أحدهما: سلك مرجح الأحبار الدالة على نفي الحدوى وتزيف الأحاديث
الدالة على مكس ذلك، من حديث الباب فأحلوه بالشدود، وبأن عائشة -
رضي الله عنها - أنكرت ذلك، فأخرج الطبري عنها: «إن امرأة سألتها عنه؟
فدأبت: ما قال ذلك رسول الله ﷺ، ولكنه قال: لا حدوى. وقال: من أحدى
الأول؟ قالت: وكان في مولى به هذا الداء، فكان يأكل في محرابي، وينسب
في أفداحي، وينام على فراشي». وبأن الروايات الدالة في نفي الحدوى كثيرة
نسيها. والجواب عن ذلك أن طرف الترجيح لا يستلزم إليها إلا مع تعدد
الجمع، وهو ممكن، فهو أولى.

والفريق الثاني: سمعوا في الترجيح عكس هذا، فردوا حديث: «لا
حدوى» بأن أبا هريرة رجع عنه، إما لشك فيه، وإما لثبوت محكمه عنه عند

(١) فتح الباري (١: ١٥٩).

أخرج البخاري^(١) عن أبي سلمة عن أبي هريرة رفعه: لا عدوى ولا صغرة الحديث. وعن أبي سلمة^(٢) سمعنا أبا هريرة يعد^(٣) يقول: قال رسول الله ﷺ: لا تؤذون مؤمراً على نصيحه، وأنكر أبو هريرة الحديث الأول. وفيما أقم أخذت أنه لا عدوى فمضت بالحديث. قال أبو سلمة: فما رأيته سي حدثاً غيره.

قال الحافظ^(٤) قالوا: والأحاديث اندائه على الاجتناب أكثر مخرج وأكثر ظمناً، فالمصير إليه أولى، وأما حديث حذير: «إن النبي ﷺ أخذ بيده مجنوم، فوضعه في القفص، وقال: كل ثمة باقة، عليه نظر». وقد أخرجه الترمذي، وبين الاختلاف فيه، ورجح وضعه عن عمر - رضي الله عنه -، وعلى تقدير ثبوته، فليس فيه أنه يحمي أكل معه، وإنما وضع يده في القفص، قاله الكتالوني في «معي الأخبار». والجواب عن هذا كالفصل السابق أن طريق الجمع أولى من الترجيح، وأيضاً فإن حديث: «لا عدوى» ثبت من غير طريق أبي هريرة، أصح عن عائشة وابن عمر وسعد بن أبي وقاص وجابر وغيرهم، فلا معنى لدعوى كونه معدولاً.

وفي طريق الجمع مسائل أخرى:

أحدها: هي العدوى جملة، والأمر بالبراءة لرعية حاضر المجنوم، يعني كما تقدم في كلام الفسطاطي.

الثاني: حمل الخطاب، بالصي والإثبات على حالتين مختلفتين، فثبت جاء لا عدوى، كان المحاضرات ذلك من قوي يقينه، وصح توكله بحيث يستطيع أن

(١) صحيح البخاري، ج (٥٢٧).

(٢) ج (٥٧٧).

(٣) أي بعد الرواية الأولى، بعد الش.

(٤) معر: وضع الشافعي (١٦٠/١٠).

يدفع عن نفسه اعتقاد العدوى. وعلى هذا يجمع حديث جابر في الآكل مع
 المحدثين وسائر ما ورد من حديثه، وحيث جاء «فر من المجرمون» كراه
 المخاطب بذلك من ضعف يتيبه، فلا يكون له قوة على دفع اعتقاد العدوى.
 فأريد بذلك سبب اعتقاد العدوى عنه، بأن لا يشعر بما يكون سبباً للإصابة،
 وقد فعل يؤثر فلا الأسير ليتأذى به بل من الطائفتين.

ثالث السالك: ما قال القديس أبوكير البافلاسي: إن مات العدوى في
 الجذام، ونحوه مخصوص من عموم النبي، فيكون معنى قوله: «لا عدوى» أي
 لا يعدى شيء شيئاً إلا ما تقدم تبيينه له أن فيه العدوى وقد حكى ذلك ابن
 بطال أيضاً، ونقدم في كلام القسطلاني.

رابعها: أيضاً تقدم، وهو طريق ابن قتيبة، فقال المحدثون كثيراً راحته
 حتى يسقم من أفعال مجانسته ومخاطبته، ومفاجئته، وكذا يقع كثيراً بالمرأة
 من الرجل، وعكسه، ولذا يأمر الأطباء ترك مخالطة السخون، لا على طريق
 العدوى، بل على طريق التأثر بالرائحة، قال: ومن ذلك قوله يؤثر: «لا يؤثر»
 معرض على مصحح، لأن الحرب مرطب قد يكون بالتعب، فإذا خافط الإبل أو
 حنكها وعمل إليها بالحاء، الذي يعمل به.

قال ولما قوله: «لا عدوى» فله معنى آخر أيضاً، وهو أن يقع الممرض
 بسكان، كالمصابين فيقر منه محادثة أن يصبه، لأن فيه نوعاً من الفوار من
 قدره.

المسلك الخامس: أن البراد ينفذ أن شيئاً لا يعدى بقطعه نقياً ما كانت
 المجامعة ينتفذه، وأكمله يؤثر مع المجرمون ليبين أن الله عز وجل يمرض ويشفي،
 ونهاهم عن عدو نسيب لهم أن هذا من الأسباب التي أخرى الله العادة بأنها
 تنفي إلى مسابقتها، ويحتمل أيضاً أن يكون أكله يؤثر مع المجرمون أنه كان به
 أمر بسير لا يعدى مثله في العادة، إذ ليس المجامع كلهم سواء، بل لا يحصل

منه في العادة سوى أصلاً، كالذي أصابه شيء من ذلك، ووقف، فلم يعد بقية جسمه فلا يعدي، وعلى الاحتمال الأول جرى أكثر الشافعية.

قال البيهقي بعد أن أورد قول الشافعي ما نصه: الجذام والبرص يزعم أهل العلم بالطب والتجارب أنه يعدي الزوج كثيراً، وهو ذلك مانع للجماع، لا تكاد نفس أحد تطيب من جماعه من هو به.

قال البيهقي^(١): وأما ما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «لا عدوى» فهو على الترجمة الذي كانوا يعتقدونه في الجاهلية من إضافة الفعل إلى غير الله تعالى، وقد يحمل الله بمشيئته مخالطة الصحيح من به شيء من هذه العيوب سبباً لحدوث ذلك، ونذا قال ﷺ: «أفر من المجدوم»، وقال: «لا يورد مريض على مصحح»، وقال في الطاعون: «من سمع به نأرض فلا يقدم عليه»، وكل ذلك بتقدير الله تعالى، وبعه على ذلك ابن الصلاح في الجمع بين الحديثين ومن بعده طائفة، ومن قبله طائفة.

المسلك السادس: العمل بنفي العدوى أصلاً ورأساً، وحمل الأمر بالمجانبة على سد الزريعة لئلا يحدث للمخالط شيء، فيظن أنه بسبب المخالطة، فثبت العدوى التي نفاها الشارع، وإلى هذا القول ذهب أبو عبيد، وتبعه جماعة، فقال أبو عبيد: ليس في قوله: «لا يورد مريض على مصحح» إثبات العدوى، بل لأن الصحاح لو مرضت بتقدير الله ربما وقع في نفس صاحبها أن ذلك من العدوى فيفتن، فأمر باعتدبه، قل: وكان بعض الناس يذهب إلى أن الأمر بالاحتساب إنما هو لمخالطة على الصحيح. قل: هذا شر ما حمل عليه الحديث، لأن فيه إثبات العدوى التي نفاها الشارع.

وأنتبه ابن خزيمة في هذا في «كتاب التوكل» فإنه أورد حديث لا

(١) سنن البيهقي (٢/١٦٦)

عدوى، عن عدة من الصحابة، وحديث «ألا يورد معرض» من حديث أبي هريرة، وترجم لأول «التوكل على الله» في «في العدوى»، ولكنني «ذكر خبر غلط في معنى بعض العلماء وأبى - العدوى»، ثم ترجم «الدليل على أنه لا يورد» يرد إثبات العدوى بهذا القول، فساق حديث أبي هريرة «من أورد لأول» بطريق، ثم ترجم «ذكر خبر» في الأمر بالغرار من المجذوم، قد يخطر بعض الناس أن فيه إثبات العدوى، «منس» كذلك، يساق حديث «من من المجذوم» من حديث عائشة وأبي هريرة، ونحوهما.

ثم قال: إما أمرهم **بالتوكل** بالغرار كما نهاهم أن يورد المعرض على نصيح شدة عليهم، وخشية أن يصيبهم شيء من ذلك، فسق إلى بعض المسلمين أن ذلك من العدوى، فأمرهم «التجنب شفقة» منه إلى إيراد من نصيب العدوى، قال: «ويؤيد ذلك أكله **بالتوكل** مع المجذوم، ثم قال: وأما «**بالتوكل**» من إدامة النظر إلى المجذوم، فمحتمل أن يكون لأن المجذوم يخنق ويكره إيمان النظر إليه - لأنه قال من يكون له داء، لا وهو يكره أن يطلع عليه، وهذا الذي ذكره احتمالاً سبق إليه مالك، فإنه سئل عن هذا الحديث؟ فقال: ما سمعت فيه بذكر حبة، وما أدري ما جاء ذلك إلا تخافة أن يقع في «نور المؤمن» شوه.

وقال «طبري»: الصواب عندنا القول بما صح به الخبر، وأن لا عدوى، «ذكر قريباً» من تقدم عن ابن خزيمة، وقد سئل «الطحاوي» في «معاني» ذكره، «سئل ابن خزيمة فأورد حديث: «ألا يورد معرض على معي» ثم قال: «سواء أن المصح قد يصيب ذلك المرض، فيزيل الذي أورد: لو أمي ما أورد» غاية لم يصيبه، «والواقع أنه لو لم يورده لأصابه، لأنه تعالى فقلوه، ثم سأل لأخذه، فأطع، وجمع ما جرد ابن خزيمة، انتهى كلام الحافظ بالاختصار، وشي من الزيادة للإيضاح.

وَلَا هَامَ

(ولا هام) كذا في جميع النسخ الهندية والمصرية قال الزرقاني^(١) وفي لفظ: «ولا هامة» بخلاف الميم على الصحيح، اسم طائر من طير الليل، كانوا يشاءون به قبضهم عن مقاصدهم، وقيل: هو النومة كانوا يشاءون بها، فيزعسون أنه إذا وقعت هامة على بيت خرج منه ميت أي لا ينطير به، وقيل: المراد نفي زعمهم أنه إذا قتل قتيل خرج من رأسه طائر، فلا يزال يقول: استقوني حتى يقتل فأنله، مبطير، وقيل: كانوا يزعمون أن عظام الميت تصير هامة، وقيل: إن روحه تغلب هامة، فتطير، ويسمونها الصدى، اهـ.

قال التوحي^(٢): له تأويلان: أحدهما: أن العرب كانت تشاء بالهامة، وهي الطائر المعروف من طير الليل، وقيل: هي البومة كانوا يرونها ناعية له نفسه أو بعض أهل داره، وهي تفسير مالك بن أنس، والثاني: أن العرب كانت تعتقد أن عظام الميت، وقيل: روحه تغلب هامة تطير، وهذا تفسير أكثر العلماء وهو المشهور، وبحور أن يكون المراد التويع، فإنها جميعاً باطلان، فبين انتبه ^{بطلان} بطلان ذلك وهلاكة التبراهلية فيما يعتقد في ذلك، اهـ.

وقال الحافظ^(٣): قال أبو ورد: هي بالتشديد، وحالقه الجميع فحفظوها، وهو المحفوظ في الرواية، وكان من شدتها ذهب إلى واحدة الهواء، وهي ذرات السموم، وقيل: دواب الأرض التي تهم بالأذى، وهذا لا يصح فيه إلا أن أريد أنها لا تضر لدائها، وإنما تضر إذا أراد الله تعالى إيقاع الضرر بمن أصابته.

وذكر الزبير بن بكار أن العرب في الحامية تقول: إذا قتل الرجل، ولم

(١) شرح الزرقاني: (٢٣٢/٤).

(٢) شرح صحيح مسلم، للتوحي (٢١٥/١٤)، وانظر الاستذكار (٤٦/٢٧)، والتمهيد (١٩٠/٢٤ - ١٩٣).

(٣) فتح الباري (٢٤١/١٠٠).

وَلَا مَحْفَرٌ .

يؤخذ بالمرء، خرجت من رأسمه عامة، وهي دومة، فتأويل حول غيره، فيقول: استغوثي، فإن أدرك بثأره ذهبت، وإلا بقيت، قال: وكانت اليهود ترفع أنها تدور حول قبره سبعة أيام، ثم تذهب، وذكر ابن فارس وغيره من المتأخرين نحو الأول إلا أنهم لم يعينوا كونها دومة

بل قال الفزار: الهامة غائر من طير النينة، كأنه يسمي البرعة، قال ابن الأعرابي: كانوا يشاءمون بها إذا وقعت على بيت أحدهم، يقول: نَحْتُ إِلَيَّ نَفْسِي أَوْ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ طَارِي، وقام له عيب، كانوا يزعمون أن عظام الميت تصير هامة فتغير، ويسمون ذلك الطائر البصدي، فعلى هذا فسمى الحدث لا حياة للهامة الميت، وعلى الأول لا شوم بالنبومة، وسجوها، وتعل المحصن فرحم إلا هامة مرنين بالنظر لهنتين استغوثين، اهـ.

قلت: وهذا هو الأوجه حلي فيه ترجم البخاري فإنه - رضي الله عنه - ترجم بقوام: لا هامة في النابيين.

(ولا صغر) غشيتن، قال الناجي^(١)، قال مالك وغيره: معناه أن العرب كانت في الجاهلية تحرم صغر عاماً ونوحوا إليه المحرم، وكانت تحلده عاماً، وتقدم المحرم إلى وقته، فنهى النبي ﷺ عن ذلك، وقال بن وهب: كان أهل الجاهلية يقولون: إن الصغار التي في الجوف تغفل صاحبها، وهي التي عذت عليه إذا مات، فرد ذلك النبي ﷺ وكذبهم، وقال: «لا يموت أحد إلا راحله»، اهـ.

وقال المنوي^(٢): فيه تأويلان: أحدهما: أن المراد بأحبرهم المحرم إلى صغر، وهو النسي، الذي كان يفعلونه، وبهذا دل سلك وأبو عبيدة، والثاني:

(١) فالتصحيح (١٦/١٤٦).

(٢) شرح صحيح مسلم للبرقي (١٤/١١٤).

أن الصفر دواب في البطر، وهي دود، كانوا يعتقدون أن في البطن ذبابة تهيج عند الحرق، وربما قتل صاحبها. وكانت تعرف نراها أعدى من الحرب، وهذا التفسير هو الصحيح. وله قال مطرف ابن وهب وأبو حبيب وأبو عبيد وخلاتو من العلماء، وقد ذكره مسلم عن جابر - رضي الله عنه - زأوي الحديث متعين اعتماده، ويجوز أن تكون المراد هذا، ولأول جسمنا وأن الصفرين جميعاً باطلان لا أصل لهما، اهـ.

وأخرج مسلم^(١) عن أبي الربيع يذكر أن جابرًا قد لهم قوله: «ولا صفر، فقال أبو الربيع الصفر البطن، فقبل لجدر» كيف قال؟ كان يقال: دواب البطن، اهـ.

قال الدميري^(٢): إن الجاهلية كانت تعتقد أن في العيوف حية على شراسيفه، فتنشر سيف أطراف الأضلاع التي تنصرف على البطن، يقال لها: الصفر، إذا تحركت جاع الإنسان، وتؤذيه إذا جاع، ولها تعذني، فأبطل الإسلام ذلك، اهـ.

وترجم البخاري في الصحيح: «باب لا صفر». وهو ذاء بأخذ البطن. قال القسطلاني^(٣) زاد في (لقاموس) بفسر الوجه، اهـ.

قال الحافظ^(٤): كذا جزم بتفسير الصفر، ونقل أبو عبيدة معمر بن المثنى في «غريب الحديث» عن رؤبة بن المحجاج أنه قال: هي حية تكون في البطن نصيب النساء والخاس، وهي أعدى من الحرب عند الحرب، فعلى هذا فالمراد

(١) (١٧٤٥/٤) ج (١٠٩) من كتاب السلام.

(٢) «حياة الحيوان» (٤٨٨/٢).

(٣) «إرشاد الساري» (٢٧) (٢١٣).

(٤) «فتح الباري» (١٠٥) (١٧٧).

وَلَا يَحِلُّ الْمَعْرُوضُ عَلَى الْمُصْبِحِ

بنفي عصر ما كانوا يعتقدون فيه من العدوى، ورجح عبد البخاري هذا القول لكونه فرق في الحديث بالعدوى، ورجح هذا القول الطبري. وقيل: المراد بالصفر الحية، لكن المراد بالذي يعني ما كانوا يعتقدون أن من أصابه ثعبان، فلو أن ذلك التشريع بأنه الموت لا يكون إلا إذا قزع الأذن، ولقد جاء هذا التعبير عن حابر، وهو أحد رواة حديث: «لا صفر» قاله الطبري.

وقيل: إن المراد به شهر صفر، وروي هذا القول عن مالك، والصفر أيضاً وجع في البطن يأخذ من الجوع، ومن اجتماع الماء الذي يكون به الاستسقاء، وعمل الحديث على هذا لا يثبته بخلاف ما سبق، اهـ. رواه التستلائي: أو المراد الشهر المعروف كانوا يشتهمون بدخوله.

قلت: ذكره أبو داود عن محمد بن راشد قال: سمعنا أن أهل الجاهلية يستشيرون بعمر، فقال النبي ﷺ: «لا صفر»، وحكاة الرزقاني عن البيضاوي، قال: هو نفس لما سئلت أن شهر صفر ذكر في الدواء، اهـ.

(ولا يحل) كذا في جمع النسخ الهندية وبعض المعصرية والإعدام. وفي آخر المعصرية لا يحل تلك الإعدام، وعلى الأول سي الرزقاني «شرح» اهـ. قال: يفتح الياء وضم الحاء، اهـ.

وفي «سحلى»: ولا يحل بضم الحاء من حل بحري وقتاً وحولاً أي لا ينزل الممرض بكسر المراء أي الذي مرضت ماشيته، اهـ.

(الممرض) بكسر المراء وفتحها على ما ضبطه الرزقاني (وفي «سحلى» الممرض بكسر المراء الذي مرضت ماشيته، اهـ. فمد في السبع الهندية بلفظ «الممرض» حذف (حتى الميمين الطاهر) أنه تحريف من إنسح (على المصح) بكسر الصاد السهلة. وفي لفظ البخاري: «لا يورذن مريض على مصح» قال الحافظ: كذا فيه بتأكيد النهي عن الإبراء. وفي رواية: «لا يورذن مصط النمي» وهو خير بمعنى النهي بتبديل رواية الثالث، والمريض - بهم أوله وسكون ثانيه

وكسر الراء بعد الصاد معجمة - هو الذي له إيل مريض، والمصحح - يضم
 النجم وكسر الصاد المهملة - من له إيل صحاح، يعني مذهب الإيل المريضة
 أن يوردها على الإيل الصحيحة قال أهل اللغة: الممرض اسم فاعل من
 أمر الرجل إذا أصاب ما يشبه مرضه، والمصحح اسم فاعل من أمض إذا
 أصاب ما يشبه عضة، ثم ذهب عنه وصحت، اهـ

وفي أخرى لمسخاري: **«لا يوردها المسخر من على المصحح»**، قال
 القسطلاني: **«لا يوردها»** عينة لجمع، والممرض بكسر الراء في النسخ، رمي
 غيره منه، أي من الإيل، ولأبي در وغيره **«لا يورده»** بالتحية وكسر الراء في
 الفرج، وفي غيره **«لا يورده»** بفتحها تنبيهاً للمعزول **«الممرض»** رفع - ند، عن
 الصاعلي، اهـ

قال النجاشي^(١): **«الممرض»** ذو العاشية المريضة، والمصحح ذو العاشية
 النصيحة، قال عيسى بن دينار: بعد ما انتهى عن أن يأتي الرجل بابنه العربة،
 فحذر بها على ما تشبه صحبة، قال: ولكنه عندي منسوخ بقوله **«لا
 عدوى»**، قال الصاحي: وهذا الذي قاله عيسى بن دينار، فيه خطأ لأن قوله
«لا عدوى» إن كان بمعنى الحبر والتكذيب بقول من يعتقد العدوى، فلا يكون
 مدحاً، وإن كان بمعنى انتهى أي لا ذكرهوا دخول المعبر الأمر بين إيتكم
 غير الجيرة، ولا تدعوا ذلك، فإنا لا نعلم أيهما قال أولاً، وإن تخلفنا بالظاهر
 فقول **«لا عدوى»** ورد في أول الحديث، فيحتمل أن يكون مدحاً أما ورد
 بعده، أو لما لا يدري ورد قبله أن بعده، لأن التامع لما يكون ناسخاً لحكم
 من قبله.

وأخرج مسلم^(٢) عن الزهري أن أنس بن مالك بن عبد الرحمن حدثه أن

(١) المعنى (٧١/٢٦٦).

(٢) صحيح مسلم ج (٢٢٠).

رسول الله ﷺ قال: «ولا عذري» وحدث أن رسول الله ﷺ قال: «لا يورد ممرض على مصح». قال أبو سلمة: «ولأن أبو هريرة بحدثي كنيهما عن رسول الله ﷺ، ثم صحت أبو هريرة بعد ذلك عن قوله: «لا عذري»، وأقام على أن لا يورد ممرض على مصح». قال: فقال الحارث من ذات، وهو ابن عم أبي هريرة، قد كنت أسعك يا أبا هريرة، فحدثنا مع هذا الحديث حديثا آخر، قد شككت عنه، كنت يقول: «قال رسول الله ﷺ: «لا عذري» فأبى أبو هريرة أن يعرف ذلك، وقال: «لا يورد ممرض على مصح» وهذا الحديث الحارث عن ذلك حتى عصب أبو هريرة، مرس بالحنينية، فقال للحارث: «أفدي هذا قلت» قال: «لا» قال أبو هريرة: «إني قلت: أبيت، قد أبو سلمة» وأعمري، لقد كان أبو هريرة يحدث أن رسول الله ﷺ قال: «لا عذري» ولا أتري أنني أبو هريرة أو نسخ أحد القوم الآخر، والحدث أخرجه البخاري^(١) مختصرا.

قال الحافظ^(٢) وهذا الذي قاله أبو سلمة: «قد عذري» أنه كان يعتقد أن من الحديثين «لا عذري» وقد تقدم في أول الحديث وجه الجمع بينهما، وعاصفت أن قوله: «لا عذري» هي عن اعتقادها، وقوله: «لا يورد ممرض» الموقوف في اعتقاد العذري أو لخصيه تأثير الأوهام، كما هي حديث: «مر من المسجد»، لأن الذي لا يعتقد أن الجذام يعدي، يجد في نفسه نكرة حتى لو أضره على الغرب منه تألم بذلك، فالأولى بالعامل أن لا يتعرض لذلك، في يبعد أسباب الألام، ويحاذر طريق الأوهام، وقبل: «كان الحديث الثاني ناسخا لأول» فسكت عن المنسوخ.

(١) أبي اسفر على قوله الآخر خطه: «مر من»

(٢) من أسانيد، «مر من».

(٣) «الجمع الصحيح» للبخاري (١٢٧٧٠).

(٤) «جمع عذري» (٢١١٩/١٠٠).

وقبل معنى قوله: «لا عدوى» النهي عن الاعتداء، ولعل بعض من أجلب عليه ابتداء جرياً، أراد تصحيحه، فاحتج عليه في إسقاط الضمان بأنه أصابها ما قدر عليها، ويحتمل أن يكون قال هذا على ظنه، ثم تبين له خلاف ذلك، وأما دعوى نسيان أبي هريرة للحديث، فهو حسب ما ظن أبو سلمة، وأما دعوى النسخ فمردودة؛ لأن النسخ لا يمار إليه بالاحتذاء، ولا سماع مع إمكان الجمع. وأما الاستعمال الثالث فيعيذ من سياق الحديث، والذي بعده أبعد منه، ويحتمل أيضاً أنهما لما قاتا خيرين متباينين عن حكمين مختلفين، لا ملازمة بينهما، جاز عنه أن يحدث بأحدهما، ويسكت عن الآخر حسبما تدعو إليه الحاجة، قاله الفرطبي في «المفهم» قال: ويحتمل أن يكون خلاف اعتقاد جاهل يظهرهما متافضين، فسكت عن أحدهما، وكان إذا أمن ذلك خلت بهما جميعاً، اهـ.

وقال النووي^(١): قال جمهور العلماء: يجب الجمع بين هذين الحديثين، وهما صحيحان قالوا: ومن طريق الجمع أن حديث: «لا عدوى» المراد به نفي ما كانت الجاهلية تزعمه من أن الأمراض تعدى بطلبها لا بفعل الله. وأما حديث: «لا يبرء مريض» فأرشد فيه إلى معيابة من يحصل الضرر بعده في العادة بفعل الله وقتلته، اهـ.

فنت: وهذا مبني على ما عليه أكثر الشافعية كما تقدم في أول الحديث، والأوجه عدني في الجمع بينهما أن أول الحديث يعني قوله: «لا عدوى» على ظاهره، وآخر الحديث مبني على سبب الضرر، وحسم للعادة لئلا يحدث للمخالف شيء، ويظهر أنه سبب المخالفة فيقع في العرج، فأمر النبي ﷺ بذلك شفقة على أمته، كما سطره الحافظ في المسلك السادس من المسالك المذكورة في أول الحديث.

(١) اشرح صحيح مسلم للنووي (١/١٤١).

وَلِيَحْلُلَ الْمَصْحُوحُ خَيْبُ شَاءَ، فَطَأُّوْا بِمَا رَسُولُ اللَّهِ . وَمَا ذَلِكَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُ أَذَى».

(وليحلل) نعت الإذغام في جميع النسخ الهندية والمصرية (المصحح حيث شاء) يعني أن للمصحح أن ينزل سحلة المريض إن شاء وصبر على ذلك، واحتملته نفسه، ولا يخطر في باله الممدى، (فطأؤا) بما رسول الله (وما ذلك؟) أي لم يهتد المريض أن يحل على مصحح؟ (فقال رسول الله ﷺ: إنه أذى) أي يتأذى به الرجل المصحح.

قال الباجي^(١): قال يحيى بن يحيى في «البرقية»: سمعت أن تفسيره في الرجل يكون به الإذغام، فلا ينبغي أن يحل محل المصحح، ولا ينزل عليه؛ لأنه وإن كان لا يهني، فالتنفس تنفر منه، فذواه ﷺ: «إنه أذى» شبهه على أنه ﷺ إنما نهى عن ذلك للأذى لا للممدى، اهـ. وبحمل أن يكون في الحديث إشارة إلى ما تقدم في السك الرابع من المسائل المذكورة في أول الحديث.



تم بحمد الله وتوفيقه الجزء السادس عشر
من فؤادنا انسلناك إلى موطأ الإمام مالك
عليه إن شاء الله الجزء السابع عشر وأوله «السنن في الشعر»
وصل الله تعالى على خير خلقه سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه
وسلم تسليماً كثيراً كثيراً

فهرس الموضوعات

الصفحة

الموضوع

(٤٧) كتاب القدر

- ١ - النهي عن القول في القدر ٥
- معنى القضاء والقدر ٦
- تدريج آدم وحواء عليهما السلام فتح آدم ٨
- قوله الله تعالى: «فمن بيننا نخصم ألف سنة» ١٣
- قوله أحد رسلك من بني آدم من ظهرهم حريتهم الآية ١٤
- فهم الصبي يا رسول الله؟ قال: «اعملوا كن مسر لنا حتى نكف» ٢٢
- قال عليه السلام: تركت فيكم أمرين كتاب الله وسنة نبيه ٢٦
- كل شيء من القدر حتى النحر والتكس ٢٨
- قال ابن القيم في خطبته: إن الله هو الهادي والهادي ٣١
- قال عمر بن عبد العزيز في الفتوى: سيبهم وإلا عرفتهم على اليف ٣٣
- ٢ - جامع ما جاء في أهل القدر ٣٥
- لا تسكن امرأة طلاق أسرتها فإذ لها ما فسر لها ٣٥
- لا تسكن ثمة أعطى ولا ممتطي ثمة معج من يد الله به خيراً يفقهه في الدين ٣٩
- محمد لله الذي حلل كل شيء كما شفي ليس وراء الله مرض ٤٤
- لا يموت أحد حتى يستكمل ربه فأحموا في القلوب ٤٩

(٤٨) كتاب حسن الخلق

- ١ - ما جاء في حسن الخلق ٤٠
- احتلوا من الخلق عربة أو مختصة ٤١

| العرض | الصفحة |
|--|--------|
| ياكم والظن فإذ الظن أكذب الحديث | ١١٦ |
| لا يدخل فيه العمل بالحديث ولا العفة | ١١٧ |
| ولا نجسوا ولا نجسوا ولا نجسوا ولا نجسوا | ١٢٠ |
| تصافحوا بذهب الفحل | ١٢١ |
| المنة المصاحبة باليد | ١٢٩ |
| تهاتوا تحابوا، وتذهب الشجاء | ١٣٤ |
| تفتح أبواب الجنة يوم الاثنين والخميس فيخرج إنح | ١٣٦ |
| تمرض الأعمال كل جمعة موتير | ١٤١ |
| بقول: اركعوا ههنا حتى يفتأ | ١٤٣ |
| يختلف العرض من الأسوي والمنة | ١٤٤ |

(٤٩) كتاب القيلس

| | |
|---|-----|
| ١ - ما جاء في ليس الثياب للجمال | ١٤٥ |
| الجمع بين زين ما ورد في تركه | ١٤٦ |
| عزوة بني أحمار | ١٤٩ |
| قال عليه السلام لرجل كان ليس ثوباً ختاً: ضرب الله عنقه | ١٥٤ |
| قال عمر: أحب الثياب أبيض | ١٥٥ |
| قال عمر رضي الله عنه: إذا أوسع الله فأوسعوا، جمع رجل عليه ثيابه | ١٥٦ |
| ٢ - ما جاء في ليس الثياب المصيبة والذهب | ١٥٧ |
| كان ابن عمر - رضي الله عنهما - يلبس الثوب الممحق | ١٥٨ |
| المصوغ برغوان | ١٦٠ |
| يكره أن يلبس ثياباً من الذهب | ١٦٦ |
| قال مالك: لا بأس في الخلط الممحق في الثوب | ١٦٥ |
| ٣ - ما جاء في ليس الخز | ١٦٨ |
| ٤ - ما يكره لبسه قلنساء | ١٧١ |
| نصف عائشة - رضي الله عنها - خماراً رقياً | ١٧١ |
| قال عليه السلام: إن شاء كاسيات عاريات مائلات | ١٧٢ |

- قال عليه السلام: سدا منع من الخزائن والفنر أبغظوا صواحب الحشرات ١٦٦
- ٥ - ما جاء في إقبال الرجل فونه ١٦٩
- الإقبال للخلافة والعبرة ١٧١
- فونه حب السلام: أبرة المؤمن إلى أهدافه ١٧٧
- من أنصف من الحكمين على الناس ١٨٨
- ٦ - ما جاء في إقبال المرأة ١٩٠
- عن أم سلمة رضي الله عنها ١٩٢
- ٧ - ما جاء في الاندفاع ١٩٤
- لا يمشين أحدكم في نعل واحد ١٩٥
- إذا اتصل أحدكم وليداً بغيره الحديث ١٩٩
- ما حلق نساءه إلا بانواك المقدس طويلاً ٢٠١
- من أي شيء كان نعل موسى عليه السلام ٢٠٢
- ٨ - ما جاء في لبس الثياب ٢٠٤
- نهي عنه لسلام عن لبس رحر يعقير الحديث ٢٠٥
- وأن يحكي الرجل من ثوب الحديث ٢٠٥
- وأن ينسل لرجل ما ثوب الواحد وهو نساء الحديث ٢٠٦
- أن عمر رضي الله عنه رأى حلة مبراة بأحد الحديث ٢٠٨
- نساء عمر رضي الله عنه ألباهه شركاً ورزق بأعها ٢١٤
- قد ربح عمر - رضي الله عنه - ثلاث ربح يرب بعضه على بعض ٢١٦

(٥) كتاب صفه النبي ﷺ

- ١ - صفه النبي ﷺ ٢١٨
- كان عليه السلام ليس بالعرس الثاني الحديث ٢١٨
- بمث محبة السلام على رأس أمين ونوفي على رأس شير ٢٢٤
- ليس في رأسه رنج عشرين شهراً بعد ٢٢٨
- ٢ - صفه عيسى ابن مريم والذجال ٢٣٠
- أراني ابلة فزيت كافي رجل يظنوه نبي وهو عيسى بن مريم ٢٣٠

| | |
|-----|--|
| ١٣٤ | ١ - ثم رجل - ما يعرف ثالث وهو المذبح المدح |
| ٢١٠ | ٢ - ما جاء في السنة في القطرة |
| ٢١٣ | حديث من القطرة والبركات في عدد |
| ٢١٦ | تأليف الاختار والإنصات فيه من الكيفية والآيات، وذهب به ربيع فثبت |
| ٢٢٦ | قصص الثابت والآيات فيه |
| ٢٢٦ | تد. الآلة والبركة - ما يعرف عنه عليه السلام |
| ٢٢٦ | حديث الثابت والآيات فيه |
| ٢٢٦ | الإنصات والآيات فيه - ما يعرف عنه |
| ٢٢٦ | ما يعرف في ما يعرف |
| ٢٢٩ | شروعي المقدمة من الحد |
| ٢٢٩ | أثر الناس صيف وأولهم اختار - ما يعرف عنه السلام |
| ٢٢٩ | عن إبراهيم عليه السلام عن الرجال |
| ٢٢٩ | وأولهم قصص شارب وأولهم ركن |
| ٢٢٩ | قال ما أت بوجد من الثابت ولا يحجز |
| ٢٢٦ | ٤ - النهي عن الأكل بالشعاع |
| ٢٢٦ | إلا أكل أحدكم من أكل يبيح فيه فإذ التفتد يأكل شعاعه |
| ٢٢٦ | الرجل أكل يأكل بمصمير ذود حص |
| ٢٢٦ | ٥ - ما جاء في السكين |
| ٢٢٦ | سكن السكين من برده تربة وسرطان |
| ٢٢٨ | حديث ابن سبيد عن عده زدوا السكين وهو حلف |
| ٢٢٦ | ٦ - ما جاء في معنى الكافر |
| ٢٢٨ | عزهر ناكل في معر واحد والكافر في معر |
| ٢٢٨ | فدقه عليه السلام في معر - ما يعرف عنه |
| ٢٢٦ | ٧ - النهي عن الشرب في أية الفضة |
| ٢٢٦ | والضغ في الشرب |
| ٢٢٨ | أثر زيارت في أية الفضة بحذر |

| الموضوع | الصفحة |
|--|--------|
| ما يسوق الله من لا أروى من نفس واحد | ٢٢١ |
| ٨ - ما جاء في شرب الرجل رجوا قائم | ٢٢٢ |
| اختلافهم في الشرب قائماً | ٢٢٣ |
| ٩ - السنة في الشرب ومنازلته عن اليمين | ٢٢٤ |
| أنى عليه السلام بشى قد شرب بياض رضى بعينه أغربى ويساره أو بكر رضى الله | |
| عنه | ٢٢٥ |
| أنى عليه السلام بشرب وعن بعينه غلام ويساره أشيع | ٢٢٦ |
| ١٠ - جامع ما جاء في الطعام والشرب | ٢٢٧ |
| فصا دمو، أى طمعه فى غزوة الحندق ومجزته رية في كثير الطعام | ٢٢٨ |
| طعام الاثنين كمي الثلاثة وطعام الثلاثة كمي الأربعة | ٢٢٩ |
| أأكلوا البنى وأزكوا السقاء | ٢٣٠ |
| حمررا الإماء وأملقوا المصباح | ٢٣١ |
| المشيطار لا يفتح ثياباً ولا يحل وكاء | ٢٣٢ |
| التدريسه نكرم على الناس بينهم | ٢٣٣ |
| من كان يؤمن بالله فليقل خيراً أو يصبحت | ٢٣٤ |
| من كان يؤمن بالله فليكرم عاره وانه إكرام الكائن الكرام | ٢٣٥ |
| من كان يؤمن بالله فليكرم صيفه | ٢٣٦ |
| هل الضيافة واجبة أو مستحبة؟ | ٢٣٧ |
| حائزاه يوم وليلة | ٢٣٨ |
| ولا يحل أن يتوي غصه حتى يحرمه | ٢٣٩ |
| وحل سفره ثلثاً يغفر له | ٢٤٠ |
| في كل ذات كد رطبة أجر حل بعن العمودى | ٢٤١ |
| حديث مربة أبي عبيدة عن ساحل البحر فوجدوا حراً مثل القرب | ٢٤٢ |
| باب المومسات لا تحضرن إحداهن لحاربهن ولو كرع شاة | ٢٤٣ |
| فمن الله اليهود نهوا عن أن يوم ما كانوا شاة | ٢٤٤ |

| الموضوع | الصفحة |
|--|-----------|
| هل يجوز بيع المحرم أكله؟ | ٤٠٧ |
| قال عيسى عليه السلام: عيبكم بالفراخ وإياكم شيز البر لا تقوموا بشكره | ٤٠٩ |
| حديث خروجه ﷺ والشبهين للجرع إلى بيت أبي الهيثم | ٤١٠ |
| هل كانت الفضة له أو لأبي أوب؟ | ٤١٧ - ٤١٩ |
| هل يجوز التكلف للضيف؟ | ٤٢٣ |
| كشائن يومئذ عن النعيم | ٤٢٤ |
| كان عمر - رضي الله عنه - يأكل خبزاً يسمن فذها مقفراً ثم قال: لا أكل حتى يحيا | ٤٢٧ |
| يطرح لعمر - رضي الله عنه - هراغ من تمر فبأكله حتى يأكل حشنها | ٤٢٠ |
| مثل عمر - رضي الله عنه - عن الجراد . . الحديث | ٤٢١ |
| زار قوم أبا هريرة فقال لأمه: أطعينا | ٤٢٣ |
| ثم قال: اصبح الزحام وأطلب مراحها فإنها من دواب الجنة | ٤٢٦ |
| قال عليه السلام لابن أبي ساجدة: سم الله وكل مما يليك وحكمهما | ٤٢٩ |
| سأل رجل ابن عباس عن الأكل من مال يتيمه | ٤٣٢ |
| اختلافهم في الأكل من مال اليتيم وقوله تعالى ﴿مَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَقْفِفْ﴾ الآية | ٤٤٥ |
| أثر حرمة في الدعاء على الطعام | ٤٥٠ |
| هل تأكل المرأة مع غير ذي محرم؟ | ٤٥٤ |
| ١١ - ما جاء في أكل اللحم | ٤٥٧ |
| الإكثار من اللحم | ٤٥٨ |
| قال عمر - رضي الله عنه - إياكم واللحم | ٤٥٨ |
| نكير عمر - رضي الله عنه - على جابر في اللحم | ٤٥٩ |
| ١٢ - ما جاء في ليس بالخاتم | ٤٦٢ |
| اللفات فيه | ٤٦٢ |
| كان عليه السلام يلبس خاتماً من ذهب فنبذه | ٤٦٣ |
| اختلافهم في خاتم الذهب | ٤٦٦ |
| قال ابن المسيب: أفشك يخاتم الفضة واختلافهم في خاتم الفضة | ٤٦٨ |

| الموضوع | الصفحة |
|--|--------|
| ١٣ - ما جاء في نزع المصالب والجرس | ٤٧٤ |
| قال عليه السلام: لا تنفس في رفة بئر قلادة | ٤٧٧ |
| اختلافهم في تحييت الجرس | ٤٨١ |
| (٥١) كتاب العين | |
| ١ - الوضوء من العين | ٤٨٣ |
| الإصابة بالعين حتى يموت | ٤٨٣ |
| أصحاب سهل بن حنيف عن فاضل له عامر | ٤٨٥ |
| المراد بدخول الإزار في الحبل | ٤٩٣ |
| كيفية الغسل للعين | ٤٩٤ |
| ٢ - الرفة من العين | ٤٩٧ |
| اختلافهم في الرفة | ٤٩٧ |
| المراد بالنعمة | ٥٠١ |
| قال عليه السلام لأبي جعفر اسرفوا لهما | ٥٠٤ |
| في بيت أم سلمة صبي يكره . . . الحديث | ٥٠٥ |
| ٣ - ما جاء في أجر المريض | ٥٠٧ |
| إذا مرض العبد بعث الله تعالى ملكين يقول: انظرا ما أنا يقول لعوده | ٥٠٧ |
| لا يقبض المؤمن عصية حتى الشرفة إلا فقس بها | ٥٠٩ |
| هل المصائب مأجور أم لا؟ | ٥١١ |
| قال عليه السلام: من برد الله به حبراً يصب منه | ٥١٢ |
| سك رحل ولم يصبه مرض فقال رحل . . . حديثاً أنه وأنكر عليه السلام عليه | ٥١٤ |
| ٤ - التمرد والرقية في المرض | ٥١٦ |
| قالت عائشة رضي الله عنها: لما اشتد وجعه حبه السلام كنت أقنط عليه | ٥٢١ |
| يهود فرقي عائشة فدخل أبو بكر | ٥٢٣ |
| هل يجوز رقبة الكفار؟ | ٥٢٥ |
| ٥ - تعالج المريض | ٥٢٦ |
| مبدأ الضب وتأثير الأدوية | ٥٢٦ |

| الموضوع | الصفحة |
|--|--------|
| هل العلاج مأمور أم مباح؟ | ٥٢٧ |
| أصابت رجلاً الجرح فاحتقن الدم | ٥٢٩ |
| أقول: أذكروا، الذي أنزل الأدوية | ٥٣٠ |
| إن أسعد من زبابة أكثرى، هي زبابة عليه السلام | ٥٣٢ |
| الاستئلاف في العلاج بالكي | ٥٣٥ |
| هل أكثرى النبي ﷺ؟ | ٥٣٩ |
| ٦ - الفصل والعاء من الحمى | ٥٣٩ |
| أخذوا أسماء ماء فعرينه بها وبرز جبرها | ٥٤١ |
| إن لحمي من مبيع جهنم فأبردوها بالعاء | ٥٤٣ |
| البحث في هذا لعمل والعاء عام أو خاص بزمزم | ٥٤٤ |
| س رجل حمى فنبه عليه السلام | ٥٤٨ |
| ٧ - عبادة المريض ومكسها والغبوة | ٥٤٩ |
| إذا عاد الرجل المريض فاض الرحمة | ٥٥٤ |
| قوله عليه السلام لا عدوى | ٥٥٧ |
| الجمع بينه وبين قوله من المجدوم . . . الحديث | ٥٥٨ |
| ولا ماء والبحث فيه ولا صغر | ٥٦٥ |
| لا رجل المريض علو التصريح | ٥٦٨ |
| فهرس الكتاب | ٥٧١ |